مَعركةُ مَصيرِ لبنان

في عهدِ الانتدابِ الفرنسي

١٩١٨ - ١٩٤٦

الجزء الثاني

شفيق جحا

مَعركة مَصير لبنان

في عَهدِ الانتِدابِ الفرنسي

١٩١٨ - ١٩٤٦

مَعركة مَصِير لبْنان

في عَهْدِ الانتِدابِ الفَرَنسِي

١٩١٨ - ١٩٤٦

شفِيق جحا

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٩٥

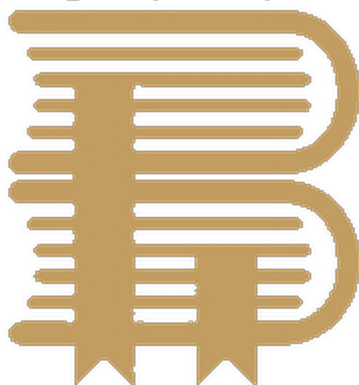
يطلب من:

مكتبة رأس بيروت

شارع بلس

تلفون: ٨٠٣٥٨٥

ص.ب: ٥٦٣٥ ـ ١١٣



من توقيع المعاهدة إلى نشوب الحرب العالمية الثانية

١٩٣٦ ـ ١٩٣٩

١ ـ من ذيول المعاهدة

سمات فترة ما بعد المعاهدة:

لم تغير المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية شيئاً جوهرياً في الوضع اللبناني الراهن. فالخلاف بشأن الكيان اللبناني السيد المستقل لم يتوقف، والصراع بين الإِديين والدستوريين ازداد ضراوة، والتجاذب في مجلس النواب بين أكثرية الثلاثة عشر نائباً وأقلية الاثني عشر نائباً اشتد أكثر من ذي قبل وانعكس سلباً على علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية. ففي أقل من ثلاث سنوات تغيرت ثماني وزارات، بمعدل أربعة أشهر لعمر الوزارة الواحدة. وطغت الروح الحزبية والمصالح الشخصية على أعمال هذه الوزارات وجعلتها عرضة للانتقاد واللوم الشديدين من قبل الصحافة والشعب. وأضعفت هذه الانقسامات والأوضاع الشاذة الحكم الوطني من رأس الهرم حتى القاعدة، وأخضعت البلاد لحكم فرنسي شبه مباشر أكثر من أي وقت مضى منذ تأسيس الجمهورية سنة ١٩٢٦. وأعيد طرح موضوع تغيير نظام الحكم اللبناني الفاشل واستبداله بنظام يكون أكثر ملاءمة لأوضاع لبنان وحاجاته. كانت هذه أبرز السمات التي ميزت فترة ما بعد المعاهدة الممتدة من ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ لغاية أول أيلول سنة ١٩٣٩.

افتتحت فترة ما بعد المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية بأحداث بالغة الخطورة سممت الأجواء، وغذت النعرات الطائفية، وأضرمت الأحقاد الفئوية

والصراعات الحزبية بين أبناء البلاد.

لقد فجر توقيع المعاهدة في ١٣ تشرين الثاني مشاعر الغبطة والرضا عند فريق من اللبنانيين، ومشاعر القهر والغضب عند الفريق الآخر. وقامت في المدن الساحلية مظاهرات مؤيدة، ومظاهرات مضادة، حصلت في بعضها صدامات عنيفة واشتباكات دموية أوقعت عدداً من الإصابات، وتسببت بأضرار مادية جسيمة، وأعادت أجواء العنف والنزاع الطائفي إلى البلاد. وقد وقعت أخطر تلك الحوادث في مدينتي بيروت وطرابلس.

حوادث بيروت:

في أواسط سنة ١٩٣٦ أسس توفيق لطف الله عواد، ماروني من بلدة حصرون بشمال لبنان، «حزب الوحدة الوطنية اللبنانية». كان هدف الحزب المحافظة على الكيان اللبناني المستقل بحدوده الراهنة، ومقاومة مشاريع الوحدة والاتحاد، واستنفار الشباب القومي اللبناني وتدريبه للدفاع عن القضية الوطنية اللبنانية. كان ابتهاج هذا الحزب بتوقيع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية التي تضمن كيان لبنان واستقلاله عظيماً. فقرر التعبير عن هذا الابتهاج بالقيام بمظاهرة في قلب العاصمة بيروت، وحدد موعدها قبل ظهر نهار الأحد في ١٥ تشرين الثاني، أي بعد توقيع المعاهدة بيومين. وفي الموعد المذكور انتظم شباب الحزب في موكب كبير يرتدون «القمصان البيضاء»، وهي زيهم الحزبي الخاص، ويحملون الأعلام اللبنانية والحزبية، ويرفعون اليافطات والشعارات، ويطلقون الهتافات المشيدة بالمعاهدة والاستقلال وفرنسا وبعض الشخصيات القيادية السياسية والروحية اللبنانية. وانضم إليهم جمهور غفير من المؤيدين والفضوليين والأرمن فشكلوا مظاهرة ضخمة. اخترق المتظاهرون شارع غورو، وقصدوا ساحة البرج (الشهداء) حيث تجمعوا أمام مدخل السراي الصغير، مقر الحكومة اللبنانية، فأطل عليهم من على شرفة السراي رئيس الجمهورية يحيط به بعض أركان الدولة والموظفين، فحياهم المتظاهرون بالتصفيق والهتاف. وبدلاً من أن تنتهي المظاهرة هناك ويتفرق المتظاهرون اتجه هؤلاء صوب طريق الشام وأكملوا مسيرتهم مخترقين المنطقة الإسلامية حتى رأس النبع مرددين الهتافات والشعارات التي كان لها وقع سيء في نفوس أهل الحي المسلمين الذين اعتبروا المظاهرة تحدياً لهم

واستفزازاً لمشاعرهم. فقرر شباب الحي الإسلامي الرد على التحدي بمثله. وفي الساعة السادسة مساءً كان جامع البسطا التحتا والطرقات والساحات المحيطة به والمؤدية إليه قد غصت بالحشود. ونصبت مكبرات الصوت، وتوالى الخطباء على الكلام. وكانت خطب بعضهم، ولا سيما الخطيب الأخير أنيس النصولي، شديدة اللهجة بدرجة كبيرة أثارت حماسة الجماهير التي استجابت للدعوة واندفعت في نهاية الاجتماع بشكل مظاهرة ضخمة سلكت طريق الشام باتجاه ساحة البرج. وراح بعض المتظاهرين يحطمون في طريقهم بالعصي معالم الزينة والاعلانات الكهربائية وأبواب المحلات التجارية والسيارات. فدب الذعر في النفوس، ولا سيما في نفوس رواد المطاعم والمقاهي ودور السينما في منطقتي طريق الشام وساحة البرج.

ولما علم أبناء المنطقة الشرقية المسيحية من العاصمة بما جرى، نظموا مظاهرة مضادة ضخمة انطلقت من منطقة نهر بيروت عبر شارع النهر فحي الجميزة فساحة البرج وطريق الشام وشارع ويغان حتى باب إدريس. وكانت قد انضمت إلى هذه المظاهرة عناصر غير منضبطة مسلحة بالعصي والقضبان الحديدية والأسلحة الخفيفة وراحت تحطم أبواب المحلات التجارية في الشوارع التي مرت بها وتنهب محتوياتها، فأحدثت فزعاً شديداً بين الناس.

وحاول بعض العقلاء في الجانبين تلطيف الأجواء وتهدئة الخواطر الثائرة، ولكن دون جدوى، وتدخل رجال الشرطة للفصل بين المتظاهرين وتفريقهم، فوجدوا صعوبة بالغة وحصلت مصادمات عنيفة مع المتظاهرين، وجرى تبادل اطلاق النار وسقط عدد كبير من الإصابات.

وكانت أخبار هذه الحوادث قد انتشرت بسرعة وبأشكال مضخمة ومثيرة للغاية في أحياء المدينة. فتنادى الناس في البسطا التحتا والبسطا الفوقا وفرن الشباك والجميزة والأشرفية والنهر إلى التجمع والاستعداد. وتحرجت الحالة مهددة بنشوب فتنة طائفية مروعة. عندئذٍ اتصل رئيس الجمهورية بالمفوضية العليا لتدارك الخطر المحدق. وصدرت الأوامر على الأثر إلى الجيش الفرنسي بالنزول إلى الشوارع واستلام زمام المحافظة على الأمن في العاصمة. وقبيل منتصف الليل كانت جميع المظاهرات والتجمعات قد

تفرقت، وخلت الشوارع، وعاد الهدوء إلى المدينة، وزال خطر الانفجار. ولكن القلق والخوف بقيا مسيطرين على عقول الناس وأعصابهم، ولم يذق معظمهم طعم النوم خلال ما تبقى من ذلك الليل الرهيب الطويل[(١)].

واتصل بعلم الحكومة أن بعض أصحاب الغايات أرسلوا إلى منطقة جبل لبنان رسلاً لنشر الإشاعات المفزعة وإثارة النعرات وحث الأهلين على القيام بنصرة من هم من ذوي قرباهم أو من أبناء طائفتهم، وأن بعض سكان القرى استجابوا لهذه الدعوات وتجمعوا واستعدوا للنزول إلى بيروت لهذه الغاية. واتخذت الحكومة الاحتياطات اللازمة لمواجهة هذا الاحتمال، فضبطت منذ فجر اليوم التالي (الاثنين) مداخل العاصمة بقوات كبيرة لوقف جميع السيارات الآتية من الجبل إلى بيروت، ومنعها من دخول العاصمة.

وكذلك قامت السلطات القضائية بملاحقة المتهمين بالمسؤولية عن حوادث اليوم السابق من محرضين ومشاركين بأعمال العنف والتحطيم والنهب، وأوقفت عدداً كبيراً في السجون رهن التحقيق.

وقامت هيئة مختلطة من وجهاء المدينة المسيحيين والمسلمين بإذاعة بيان بعد ظهر الاثنين توجهوا به إلى جميع أبناء العاصمة المقفلة قائلين:

«... لذلك ندعوكم إلى العودة إلى أعمالكم ومتاجركم... طالبين إليكم أن تعملوا للقضاء على الفتنة والتفرقة لإزالة الآثار التي أحدثتها هذه الحوادث المؤلمة في النفوس، وأن تظلوا كما كنتم إخواناً في السراء والضراء تربطكم أواصر المحبة والوئام»[(٢)].

وقد وقع هذا النداء كل من حنا التويني، وحبيب طراد، وحبيب أبو شهلا، وادوار بسترس، وسليم علي سلام، وعمر الداعوق، ومحمد جميل بيهم، وسليم الطيارة، ورياض الصلح، وأمين أرسلان، وحسن القاضي، وجورج ثابت، وبشارة الخوري، وجبرائيل خباز، وهنري فرعون.

---

(١) تراجع الصحف اليومية عن هذه الحوادث ولا سيما جريدة «**النهار**»، السنة ٤، العدد ٩٦٦، الثلاثاء ١٧ ت٢ سنة ١٩٣٦؛ أيضاً جريدة «**بيروت**»، السنة ١، العدد ٨٥، الثلاثاء ١٧ ت٢ سنة ١٩٣٦، ص١ و٤ و٥.

(٢) جريدة «**النهار**»، السنة ٤، العدد ٩٦٦، الثلاثاء ١٧ ت٢ سنة ١٩٣٦، ص٤.

وشارك المؤتمر الإسلامي القومي بالدعوة إلى الهدوء والإلفة وذلك في بيان أذاعه نهار الاثنين أيضاً، وأعلن فيه «**استنكاره للصيغة الطائفية التي يود البعض أن يلصقها بالحوادث**»، وتوجه إلى المواطنين اللبنانيين بالقول «**إن المجلس يرجو الإخوان المسيحيين والمسلمين أن يحافظوا على علاقات الولاء فيما بينهم وأن يكونوا يداً واحدة. فالدين لله والوطن للجميع**»[٣].

وأصدر المفوض السامي، أيضاً، بياناً بهذا الخصوص قال فيه ما يلي:

«**في الوقت الذي أفضت فيه سياسة فرنسا المشبعة بروح الحرية إلى تحرير سوريا ولبنان بتوقيع المعاهدتين الفرنسية ـ السورية والفرنسية ـ اللبنانية، لم تتردد بعض العناصر المريبة في محاولة إحباط هذه السياسة باحتدام نار المنافسات الطائفية وإثارة أعمال العنف والنهب في بيروت. فكما أن ممثل فرنسا لم يسمح لشهر مضى أن تجري في حلب أعمال من شأنها أن تمس بحسن الاتفاق بين المسيحيين والمسلمين، كذلك هو لن يرضى أن تجري مثل هذه الحوادث في لبنان.**

وأن المفوض السامي يعتمد على مساعدة جميع الوطنيين المتنورين وعلى الصحافة ليعيدوا الطمأنينة إلى الأفكار ولا يعرضوا للخطر النتائج التي حصلت في سبيل التحرير النهائي»[٤].

ساعدت هذه الإجراءات والمساعي والبيانات على تلطيف الأجواء وإعادة الهدوء والاطمئنان إلى النفوس، ولكن المدينة لم تفتح وترجع الحياة فيها إلى حالتها الطبيعية قبل أواخر ذلك الأسبوع.

حوادث طرابلس:

كانت طرابلس لا تزال مضربة احتجاجاً على توقيع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية التي حرمتها الالتحاق بسوريا. وجاءت ردة فعلها على حوادث

---

(٣) المصدر السابق ذاته، ص٤.

(٤) حزب الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، الجزء الأول ١٩٣٦ ـ ١٩٤٠** (بيروت، دار العمل للنشر، بدون تاريخ)، الملحق رقم ٦، ص٣١٦. يشار إليه بعد الآن هكذا: حزب الكتائب، تاريخ حزب الكتائب.

بيروت سريعة وقوية. فقد دعا زعماؤها مواطنيهم إلى التظاهر استنكاراً لما جرى في بيروت، وتأكيداً لموقفهم القومي الوحدوي المعروف. فاستجاب الطرابلسيون للدعوة، وتدهورت حالة الأمن في المدينة بشكل خطير. وحصلت نهار الجمعة في ٢٠ تشرين الثاني صدامات عنيفة بين رجال الأمن والمتظاهرين سقط فيها عدد من القتلى والجرحى. فاعتقلت السلطات الزعماء الطرابلسيين الكبار، عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار ومصطفى المقدم، لاتهامهم بالتحريض على التظاهر والاخلال بالأمن، وأوقفتهم قيد التحقيق في سجن الرمل في بيروت. فزادت هذه التدابير الصارمة الجو المحموم في المدينة توتراً وخطورة.

وقلق رجال الكتلة الوطنية السورية لما يجري في طرابلس، وعرضوا مساعيهم الحميدة للتوسط بين الطرابلسيين والسلطات الفرنسية واللبنانية لإيجاد حل مناسب للأزمة الناشبة. وجاء إلى العاصمة اللبنانية قطبا الكتلة الوطنية جميل مردم وسعد الله الجابري، وانضم إليهما رياض الصلح في بيروت، وأجروا اتصالات ولقاءات عديدة مع المفوض السامي دي مارتيل وأركان الحكومة اللبنانية وممثلين للهيئات الشعبية الطرابلسية، فنجحوا بمساعيهم وتمكنوا من تهدئة الخواطر وتأمين بعض الترضيات للطرابلسيين كان من أهمها صدور قانون ينص على فصل قضاء طرابلس إدارياً عن المدينة وتعيين قائم مقام أصيل له ليقوم فيه بالأعمال التي كان يتولاها محافظ الشمال بنفسه(٥). وقد استند هذا التدبير إلى مبدأ نظام اللامركزية المنصوص عليه بالمراسلتين ٦ و٦ مكرر الملحقتين بالمعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية، والهادف إلى إرضاء المسلمين. ونهار الأربعاء ٢٥ تشرين الثاني غادر الوفد السوري بيروت قاصداً طرابلس، فجرى له استقبال شعبي حافل. وخطب الموفدان السوريان في الجماهير المحتشدة، وطلبا إليها إنهاء الإضراب، ووقف التظاهر، وفتح المدينة، وإعادة الهدوء والاستقرار إلى ربوعها، والمحافظة على الأمن والنظام العامين فيها. فاستجابت الجماهير لطلبهما،

---

(٥) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الثاني، الجلسة الرابعة، الخميس ٧ ك١ سنة ١٩٣٦، ص٨٩ ـ ٩٠؛ أيضاً جريدة «النهار» السنة ٤، العدد ٩٧٢، الثلاثاء ٢٤ ت٢ سنة ١٩٣٦، ص٤.

من دون أن تنسى أن تعلن أنها لن تتخلى عن مبدأ الوحدة. وفتحت المدينة فوراً[٦]، وعاد جميل مردم وسعد الله الجابري إلى سوريا، وأطلق بعد بضعة أيام سراح الموقوفين كرامي والبيسار والمقدم.

بدء التحول في موقف طرابلس من الكيان اللبناني:

تشبه حوادث طرابلس الأخيرة، بالنسبة إلى مسألة الاعتراف بالكيان اللبناني، المؤتمر الإسلامي القومي العام الذي انعقد في ٢٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ بحديقة منزل عمر بيهم ببيروت. في ذلك المؤتمر تحول المسلمون الوحدويون عن موقف المطالبة بالوحدة السورية وعدم الاعتراف بالكيان اللبناني إلى موقف الاعتراف بهذا الكيان والتعامل معه والمطالبة بحقوق الطائفة الإسلامية في الجمهورية اللبنانية بالتساوي مع الطوائف الأخرى. وبعد حوادث تشرين الثاني الأخيرة في طرابلس بدأ يحصل تحول مماثل في موقف الوحدويين المسلمين المتشددين الطرابلسيين. وظهرت آية هذا التحول في أكثر من مجال نورد اثنين من أهمها:

أولاً، تصريح لنائب طرابلس أمين المقدم في مجلس النواب اللبناني،. وكان النائب المقدم قد أعلن في أواخر سنة ١٩٣٦ عدم اعترافه بالكيان اللبناني وتمسكه بمبدأ الوحدة السورية. فأثار بعض النواب هذا الموضوع في عقد استثنائي لمجلس النواب بتاريخ ٢ شباط سنة ١٩٣٧، فأجاب النائب المقدم زملاءه الذين أثاروا هذا الموضوع قائلاً ما يلي:

«إني لم أحجم يوماً عن الصراحة، لا سيما في إيصال مطالب دائرتي الانتخابية... أما وقد تغير الجو وعاد الدستور وجاءَت المعاهدة تحمل في المادة ٦ المساواة بين الطوائف فلم يبق ما يجعلنا نحتج لا سيما وفخامة الرئيس وعدنا بتنفيذ جميع النصوص وبأسرع ما يمكن. وإني أنتظر التحقيق حتى إذا تساوينا مع لبنان يصبح لبنان غالياً علينا. أما إذا عادة حليمة إلى عادتها القديمة فإني أعود بدوري إلى الماضي».

وفي رده على ملاحظة أبداها النائب حميد فرنجية، قال المقدم **«كنت**

---

(٦) جريدة **«النهار»**، السنة ٤، العدد ٩٧٤، الخميس ٢٦ ت٢ سنة ١٩٣٦، ص٤.

سلبياً في الماضي، أما بعد المعاهدة فصرت مؤمناً»[٧].

وثانياً، تصريح لعبد الحميد كرامي في طرابلس. قام رئيس الوزراء خير الدين الأحدب بزيارة لمسقط رأسه طرابلس نهار الجمعة ٥ شباط سنة ١٩٣٧، فجرى له استقبال حافل شارك فيه معظم زعماء المدينة، وفي مقدمتهم عبد الحميد كرامي. ورداً على سؤال وجهه إليه أحد الصحافيين عن مغزى مشاركة الزعماء الوحدويين في الترحيب برئيس الحكومة اللبنانية فيما كانوا قبلاً يتنكرون لهذا الكيان ويقاطعون النظام اللبناني، أجاب كرامي بما يلي:

«السوريون تركونا فعلينا أن نطالب بحقنا في لبنان»[٨].

ومعلوم أنه بعد أقل من ٨ سنوات أصبح عبد الحميد كرامي رئيساً لمجلس الوزراء اللبناني في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٤٥.

٢ ـ النزاع الحزبي يضعف الحكم الوطني

إعادة العمل بالدستور:

بعد توقيع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية وعودة الهدوء إلى المدن الساحلية في أواخر سنة ١٩٣٦ قرر المفوض السامي أن تكون هديته للشعب اللبناني في مطلع العام الجديد إعادة العمل بالدستور المعطل جزئياً منذ ٩ أيار سنة ١٩٣٢. ففي ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ أصدر دي مارتيل القرار رقم ١ .L.R المؤلف من مادتين. ألغت المادة الأولى جميع القرارات السابقة الخاصة بتعليق الدستور. ونصت المادة الثانية على أن «**تبقى مدة سلطات رئيس الجمهورية الحالي [إميل إده] ثلاث سنوات، ومدة وكالة مجلس النواب الحالي أربع سنوات**»[٩].

---

(٧) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الرابع، الجلسة الأولى، الثلاثاء ٢ شباط ١٩٣٧، ص٢٢٢ ـ ٢٢٥؛ أيضاً جريدة «النهار»، العدد ١٠٢١، الأربعاء ٣ شباط ١٩٣٧، ص٤.

(٨) جريدة «**النهار**»، السنة ٤، العدد ١٠٢٤، السبت ٦ شباط ١٩٣٧، ص٤.

(٩) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٧، العدد ٣٣٨١، الأربعاء ٦ ك٢ سنة ١٩٣٧، ص٢؛ أيضاً جريدة «النهار»، السنة ٤، العدد ١٠٠٥، الثلاثاء ٥ ك٢ سنة ١٩٣٧، ص٤.

رسالة توجيهية من المفوض السامي:

بمناسبة إعادة العمل بالدستور أذاع المفوض السامي رسالة توجيهية إلى المسؤولين اللبنانيين ذكّرهم فيها بأن الدولة اللبنانية مرشحة لدخول عصبة الأمم بعد ثلاث سنوات، وقال إن عليها:

«في خلال هذه المدة أن تقيم البرهان على نضوجها وشعورها تدريجاً بواجباتها وحقوقها. وأن الحياة النيابية هي مظهر من مظاهر أهلية الشعوب للقيام بإدارة الشؤون العمومية... وأرى من واجبي أن ألفت النظر إلى بعض الأخطار التي أسفر عنها الاختبار فيجب تحاشيها»[١٠].

وأشار المفوض السامي بشكل خاص إلى اثنين من هذه الأخطار التي يجب تداركها لكي تستقيم الحال ويتحقق الاصلاح المنشود في لبنان. وأوصى من أجل ذلك، أولاً، باختصار جهاز الحكم بحيث **«لا تكون الهيئة الحكومية باتساعها عبئاً غير متناسب مع مساحة البلاد الجغرافية وعدد سكانها ومواردها»**. وسبباً في اختلال التوازن بالموازنة العامة[١١].

وأوصى المفوض السامي ثانياً بنبذ الصراع الحزبي العنيف ذي الغايات الشخصية، حتى تستقيم العلاقة بين الحكومة ومجلس النواب بشكل إيجابي بناء، فيمارس المجلس حقه في مراقبة أعمال الحكومة للخير العام من دون أن يهدد استقرارها لغير ما سبب مشروع، ويعرقل نشاطها، ويشغلها بالدفاع عن نفسها ومقاومة الدسائس التي تتجدد ضدها بصورة مستمرة[١٢].

إن ملاحظات المفوض السامي وتوجيهاته هذه جاءَت في محلها، وكانت جديرة بكل اهتمام. فهل استجاب له السياسيون اللبنانيون؟ وإلى أي

---

(١٠) جريدة **«النهار»**، السنة ٤، العدد ١٠٠٥، الثلاثاء ٥ ك٢ سنة ١٩٣٧، ص٤.

(١١) هذا ما كان يدعو إليه البطريرك الماروني أنطون عريضه كذلك. فقبل شهر واحد تقريباً من تاريخ نشر رسالة المفوض السامي كان البطريرك عريضه قد أدلى بتصريح لأحد الصحافيين حول موضوع الاصلاح باختصار بعض أجهزة الحكم غير الضرورية. راجع جريدة «النهار»، السنة ٤، العدد ٩٨٠، الخميس ٣ ك١ سنة ١٩٣٦، ص٥ نقلاً عن جريدة «الصحافي التائه» لاسكندر الرياشي.

(١٢) جريدة **«النهار»**، السنة ٤، العدد ١٠٠٥، الثلاثاء ٥ ك٢ سنة ١٩٣٧، ص٤.

حد كان المفوض السامي جاداً في تطبيقها بدقة وحزم وهو وحده القادر على ذلك لأنه صاحب السلطة الحقيقية، وبيده مفتاح اللعبة السياسية التي كان يديرها بمهارة فائقة من وراء الستار.

تشكيل الحكومة:

كان اطلاق الدستور من عقاله يعني إنهاء مهمة حكومة أمين سر الدولة والمديرين، واستعادة رئيس الجمهورية صلاحياته الدستورية، وتأليف مجلس وزراء حسب الأصول الدستورية، وتمتع مجلس النواب بسلطاته الكاملة في التشريع وفي مراقبة أعمال الحكومة ومحاسبتها ومنحها الثقة أو حجبها عنها عند اللزوم. فانطلاقاً من هذا الواقع الجديد، وعلى أثر صدور قرار المفوض السامي رقم ١ .L.R باشر رئيس الجمهورية في نفس اليوم، الاثنين ٤ كانون الثاني، الاستشارات لتأليف الحكومة. وكان المجلس يتألف من ٢٥ نائباً، منقسمين إلى كتلتين، كتلة إميل إده الموالية وتتألف من ١٣ نائباً، والكتلة الدستورية المعارضة وتتألف من ١٢ نائباً. فكان من البديهي أن يكلف رئيس الجمهورية أحد أفراد كتلته ذات الأكثرية النيابية تشكيل الحكومة. فوقع اختياره على النائب خير الدين الأحدب الذي باشر فوراً استشاراته لتشكيل الحكومة. واستجابة لتوجيهات المفوض السامي في رسالته المذكورة عرض الرئيس المكلف على الكتلة الدستورية الاشتراك في وزارة ائتلافية يتمثل فيها الفريقان. فعقدت الكتلة الدستورية اجتماعاً مساء ذلك اليوم، الاثنين ٤ كانون الثاني في منزل رئيسها بشارة الخوري. وبعد التداول بالموضوع وقع أعضاؤها مذكرة برفض الاشتراك بالحكومة[١٣]. ولما أبلغ خير الدين الأحدب بالنتيجة شكل وزارة رباعية من أعضاء كتلته، وصدر على الأثر، نهار الثلاثاء ٥ كانون الثاني، المرسومان رقم ١ و٢ بتشكيل الوزارة على الشكل التالي:

خير الدين الأحدب	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والعدل
خليل أبي اللمع	وزيراً للمالية والبريد والبرق
إبراهيم حيدر	وزيراً للأشغال العامة والزراعة

---

(١٣) المصدر ذاته، العدد ١٠٠٦، الأربعاء ٦ ك٢ سنة ١٩٣٧. ص٤.

حبيب أبي شهلا وزيراً للتربية الوطنية والصحة والإسعاف والسياحة والاصطياف[١٤]

كانت هذه الحكومة أول وزارة تتألف في لبنان منذ تعليق الدستور جزئياً قبل خمس سنوات في ٩ أيار سنة ١٩٣٢. وكان خير الدين الأحدب أول مسلم يتولى منصب رئاسة الحكومة في لبنان، ثم تكرس هذا التقليد مع الأيام، وأصبح جزءاً من تسوية جرى التوافق بها على توزيع الرئاسات على الطوائف الثلاث الكبرى، فكانت رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة مجلس النواب للشيعة، ورئاسة الحكومة للسنة. ولا يزال هذا الاتفاق ساري المفعول حتى الوقت الحاضر. كانت هذه الحكومة حزبية صرفة تمثل كتلة الرئيس إده. وكان تشكيلها على هذا النحو عاملاً لازدياد حدة الصراع وضراوة الخصومة بين الكتلتين المتنافستين، وسبباً في ما آلت إليه الحياة السياسية في لبنان من تأزم وانقسام وعدم استقرار منذ معركة رئاسة الجمهورية وتعليق الدستور في ربيع سنة ١٩٣٢.

بين الحكومة والمعارضة:

تجلى الصراع العنيف المشار إليه بين كتلة إميل إده الموالية للحكم والحكومة، والكتلة الدستورية المعارضة في مختلف المجالات العامة، ولا سيما في الإدارات الرسمية وفي الصحافة وفي البرلمان. فبالرجوع إلى الصحف اليومية الصادرة يومئذٍ مثل «النهار» و«لوجور» و«الأوريان» وغيرها تتوضح صورة هذا الصراع وخطورته. وتأخرت الحكومة عن المثول أمام مجلس النواب لعرض بيانها الوزاري وطلب الثقة، تفادياً للإحراج. ولما انعقدت تلك الجلسة بعد شهر تقريباً، في ٢ شباط، كانت من أكثر الجلسات التي شهدها مجلس النواب حدّة وصخباً[١٥] بالمناقشات. كان هدف

---

(١٤) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٧، العدد ٣٣٨١، الأربعاء ٦ ك٢ سنة ١٩٣٧، المرسوم رقم ١ بتكليف الأحدب، ص٢، ثم المرسوم رقم ٢ بتشكيل الوزارة ص٣.

(١٥) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي، **الرابع**، الجلسة الأولى، الثلاثاء ٢ شباط ١٩٣٧، ص٢٠٤ ـ ٢٤٠؛ أيضاً بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢١٠؛ أيضاً جريدة «**النهار**»، السنة ٤، العدد ١٠٢١، الأربعاء ٣ شباط ١٩٣٧، ص٤ ـ ٥.

المعارضة في تلك الجلسة إسقاط الحكومة بأي وسيلة كانت. فطعنت المعارضة بشرعية الحكومة، وذلك لأن رئيس الجمهورية لم يكن قد حلف اليمين الدستورية التي تنص عليها المادة ٥٠ من الدستور وزعمت المعارضة أن كل عمل رسمي يأتيه رئيس الجمهورية قبل تأدية القسم، بما في ذلك تشكيل الحكومة، هو عمل غير دستوري، وبالتالي غير شرعي وباطل. واعتبر الموالون من جهتهم أن هذه المادة لا تنطبق على الرئيس إده لأنه كان قد انتخب رئيساً للجمهورية ومارس صلاحياته قبل سنة تقريباً من إعادة العمل بالدستور. وسعى المعارضون إلى إسقاط الحكومة، أيضاً، عن طريق تعطيل صوت أحد النواب الموالين وإفقادهم الأكثرية. فقبل بضعة أسابيع فقط كان نائب طرابلس أمين المقدم قد أعلن صراحة أنه لا يعترف بالكيان اللبناني ويتمسك بمبدأ الوحدة السورية الشاملة. فاستغل المعارضون هذا التصريح، وقدم في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٧ النائبان حميد فرنجية ومحمد عبود عبد الرزاق من الكتلة الدستورية اقتراحاً يفرض على كل نائب أن يحلف في جلسة علنية يمين الولاء للكيان اللبناني، وأن يعتبر مستقيلاً من النيابة كل نائب يرفض تأدية هذا القسم(١٦). وفي جلسة مجلس النواب في ٢ شباط طلبت المعارضة أن يؤدي النائب أمين المقدم يمين الولاء للكيان اللبناني المستقل قبل أن يسمح له بالاشتراك في الاقتراع على الثقة بالحكومة. وكان الغرض من هذا الاقتراح إحراج النائب المقدم أو تعطيل صوته. ولكن النواب الموالين الثلاثة عشر، بامتلاكهم الأكثرية المطلقة في المجلس أفشلوا محاولة المعارضين وفازت الحكومة بالثقة بفارق صوت واحد(١٧).

رسالة المفوض السامي الثانية:

إن إخفاق المعارضة في جلسة الثقة لم يدفعها إلى القنوط، بل زاد أركانها تصميماً على الاستمرار في السعي لإسقاط الحكومة بتفكيك وحدة

---

(١٦) جريدة «**النهار**»، السنة ٤، العدد ١٠١١، الأربعاء ١٣ ك٢ سنة ١٩٣٧، ص٤.

(١٧) المصدر ذاته، العدد ١٠٢١، الأربعاء في ٣ شباط ١٩٣٧، ص٤؛ أيضاً، **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الثلاثاء ٢ شباط ١٩٣٧، ص٢٠٤ ـ ٢٤٠.

الموالين. ولم يكن ذلك أمراً بعيد المنال. فنائبا البقاع أمين قزعون وإلياس السكاف كانا مستائين من الحكومة لأنها لم تراع مصالحهما الخاصة بالقدر الذي كانا يريدان. فاخترقت الكتلة الدستورية جبهة الموالين من هذا الباب. فنجحت في استمالة النائب قزعون إلى صفوفها. فأعلن انسحابه من كتلة الموالين وانضمامه إلى الكتلة الدستورية في بيان موقع أصدره في ٨ آذار سنة ١٩٣٧ ونشرته الصحف في حينه[١٨]. وكانت اتصالات المعارضة مع النائب إلياس السكاف قد قطعت شوطاً لا بأس به في هذا الاتجاه عينه. وبتحول صوتي هذين النائبين من الموالاة إلى المعارضة فقدت الحكومة الأكثرية النيابية وأصبحت مهددة بالسقوط عندما تبدأ الدورة العادية لمجلس النواب بعد بضعة أيام فقط. وإدراكاً منه لخطورة الموقف وتعقّد الأزمة وجه المفوض السامي دي مارتيل في ١٠ آذار رسالة جديدة إلى اللبنانيين عموماً، وإلى النواب خصوصاً، نبههم فيها:

«إلى خطورة مشاكل الوقت الحاضر [وضرورة] توطيد الوحدة الوطنية ليمكن معه إجراء الاصلاحات الدستورية والإدارية التي تطالب بها البلاد [مشدداً على أنه] لا بد للحياة السياسية من التنزه عن المنافسة المحلية والخصومات الشخصية [لأن] لبنان بحاجة إلى حكومة قوية تمارس السلطة بمعزل عن كل ضغط. [واختتم دي مارتيل رسالته بالمناشدة التالية] إن المفوض السامي يأمل تلبية هذا النداء بمناسبة الدورة النيابية القادمة، وهو على يقين من أن ممثلي الأمة يشعرون بما عليهم من التبعة والواجب نحو البلاد، فلا يريدون أن يخلقوا في البلاد حالة من شأنها الإخلال في ممارسة النظام النيابي ممارسة طبيعية»[١٩].

تشكيل وزارة ائتلافية:

يبدو أن رسالة المفوض السامي لم تلق أذناً صاغية لدى بعض المعنيين بالأزمة. ففي اليوم التالي حدث تطور درامتيكي خطير استدعى معالجة سريعة خاصة. ففيما كانت الكتلة الدستورية المعارضة مجتمعة إلى النائب قزعون

(١٨) جريدة «**النهار**»، السنة ٤، العدد ١٠٥٢، الجمعة ٢ آذار ١٩٣٧، ص٤.

(١٩) المصدر ذاته، العدد ١٠٥١، الخميس ١١ آذار ١٩٣٧، ص٤.

بمنزل رئيسها بشارة الخوري نهار الخميس مساء في ١١ آذار ألقيت متفجرة قوية في حديقة المنزل أحدثت دوياً هائلاً رافقه اطلاق الرصاص على المنزل نفسه حيث كان يعقد الاجتماع[٢٠]. لم يكشف النقاب عن الفاعلين وتضاربت الآراء والتكهنات بشأنهم. فاتخذ المفوض السامي من هذا الحادث سبباً للاستعجال في معالجة الأزمة[٢١]. فاتصل في اليوم التالي بالفريقين وفرض عليهما حلاً يستوجب تأليف حكومة ائتلافية من الكتلتين المتنافستين. فقدم خير الدين الأحدب استقالة حكومته نهار الأحد في ١٤ آذار فقبلت (المرسوم ٢٦٨)، وتشكلت في نفس اليوم الحكومة الائتلافية الجديدة (المرسوم ٢٦٩) من أربعة وزراء على النحو التالي:

خير الدين الأحدب	رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدل، والمال، والبريد والبرق
ميشال زكور	وزيراً للداخلية
حبيب أبي شهلا	وزيراً للتربية الوطنية والصحة والسياحة والاصطياف
أحمد الحسيني	وزيراً للأشغال العامة والزراعة[٢٢]

دعيت هذه الحكومة «حكومة الاتحاد الوطني» وتقدمت ببيان وزاري مختصر جداً في جلسة عقدها مجلس النواب نهار الأربعاء لي ١٧ آذار ونالت الثقة بالإجماع[٢٣]. واستبشر الناس خيراً بها.

حل مجلس النواب:

لم يكتب لحكومة الاتحاد الوطني أن تعمر سوى ثلاثة أشهر. ففي مساء الجمعة ١٧ حزيران، وفيما كان وزير الداخلية ميشال زكور منكباً على العمل في مكتبه بالسراي الصغير أصيب فجأة بنوبة قلبية قاتلة. وكان الرئيس إميل إده في زيارة لباريس يرافقه وزير التربية حبيب أبي شهلا. وبعد

(٢٠) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢١٣.

(٢١) المصدر ذاته، ص٢١٤ ـ ٢١٥.

(٢٢) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٧، العدد ٥٠١، الأربعاء ١٧ آذار ١٩٣٧، ص٥٠٢ ـ ٥٠٣.

(٢٣) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الأول، الأربعاء ١٧ آذار ١٩٣٧، ص٢٤٦.

عودتهما إلى بيروت تشكلت في ١٠ تموز وزارة جديدة جميع أعضائها من الموالين. وكانت تتألف على الوجه التالي:

خير الدين الأحدب	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدل
حبيب أبي شهلا	وزيراً للداخلية
جورج ثابت	وزيراً للمالية
خليل أبي اللمع	وزيراً للتربية الوطنية، والصحة، والخارجية، والدفاع
أحمد الحسيني	وزيراً للأشغال العامة والزراعة(٢٤)

وشددت الكتلة الدستورية المعارضة حملتها على الحكومة، واستطاعت أن تجتذب إلى صفوفها بعض الموالين الناقمين. وعندما أصبحت لها الأكثرية بمجلس النواب تقدمت بطلب فتح دورة استثنائية. وحدد موعد الجلسة في ٢٦ تموز. ويروي مرسوم حل مجلس النواب ما جرى بعد ذلك إذ يقول في حيثياته ما يلي:

«وحيث أن أكثرية النواب قدمت بتاريخ ١٨ تموز سنة ١٩٣٧ طلباً بدعوة المجلس إلى دورة استثنائية لتتمكن من نزع ثقتها بالوزارة

وحيث أنه في اليوم الثاني ودون انتظار افتتاح الدورة التي كانت قد حددت بتاريخ ٢٦ من الشهر نفسه قدم هؤلاء النواب الذين بلغت أكثريتهم صوتاً واحداً فقط مضبطة أعلنوا فيها نزعهم حالاً ونهائياً لتلك الثقة.

وحيث أن التعارض المستمر بين جماعتي المجلس يجعل مستحيلاً تشكيل أية وزارة تتمتع بسلطة وثبات كافيين للحكم...

وحيث أن الحل الوحيد هو الرجوع إلى حكم الأمة

وبعد أخذ رأي مجلس الوزراء الموافق بالإجماع...

المادة الأولى ـ حل مجلس النواب ابتداءً من تاريخ هذا اليوم

---

(٢٤) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٧، العدد ٣٤٦٢، الأربعاء ١٤ تموز ١٩٣٧، المرسوم ٨٠٧، ص١٢٣٤.

المادة الثانية ـ تدعى الهيئات الناخبة لإجراء الانتخابات الجديدة للاجتماع بيوم الأحد الواقع في ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٧.

بيروت في ٢٤ تموز ١٩٣٧[٢٥].

ثورة الباروك:

أراح حل مجلس النواب الحكومة، وأزاح عن صدرها كابوس التهديد بحجب الثقة عنها. وخلال الأشهر الثلاثة الفاصلة بين حل المجلس وموعد الاقتراع خف النشاط السياسي في البلاد، وانشغل الرسميون والمرشحون بالاهتمام بالشؤون الانتخابية. وكان بشارة الخوري قد علم من المفوض السامي أنه يُعد خطة لتخفيف حدة الصراع الحزبي وإيجاد صيغة ائتلافية توافقية ترضي الجميع وتعيد إلى الحكم هيبته وفاعليته[٢٦]. وخشي بشارة الخوري أن تتضمن تلك الخطة ما هو مخالف لمباديء الكتلة الدستورية أو مضر بمصالحها. فسافر في أواسط آب إلى باريس ليستطلع الأجواء بمركز القرار فيها، ويجري الاتصالات اللازمة مع المراجع الفرنسية لشرح وجهة نظر كتلته وعرض مطالبها. وغادر المفوض السامي، أيضاً، بيروت إلى فرنسا لقضاء إجازته وللتشاور مع حكومته بشأن الاستحقاقات السياسية القادمة في لبنان. والتقى القطبان في باريس. ويذكر بشارة الخوري بهذا الصدد ما يلي:

«ثم وصل دي مارتيل واجتمعنا طويلاً واستخلصت من فحوى حديثه: «أطمئن، فحقوق المعارضة ستكون محفوظة وأنا الضامن لذلك. . .» ولكن الأمر الذي لم أعرفه هو الوسيلة لبلوغ هذه الغاية[٢٧]**. . . وقررنا الرجوع إلى بيروت في أواخر أيلول بعد أن قطعت لنا الوعود بالمحافظة على حقوق المعارضة»**[٢٨].

---

(٢٥) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٧، العدد ٣٤٦٧، السبت ٢٤ تموز ١٩٣٧، المرسوم ٨٩١، ص١٢٩٠ ـ ١٢٩١.

(٢٦) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢١٨ ـ ٢١٩.

(٢٧) المصدر ذاته، ص٢٢٠.

(٢٨) المصدر ذاته، ص٢٢١.

في أواخر أيلول عاد الرجلان إلى بيروت، وكانت المعركة الانتخابية محتدمة لأن موعد الاقتراع قد اقترب. وكجزء من الحملة الانتخابية أعدت الكتلة الدستورية لرئيسها العائد من باريس استقبالاً حاشداً في المرفأ، ونظمت موكباً ضخماً يضم رتلاً طويلاً من السيارات لمرافقته إلى مقر إقامته الصيفي في عاليه. ولأسباب قد لا تكون غريبة عن التنافس الحزبي في المعركة الانتخابية بين الموالين والمعارضين، أقامت الحكومة حاجزاً أمنياً في مدخل عاليه وزودته بتعليمات تقضي بتحويل خط سير الموكب بحيث لا يمر في وسط المدينة. فحصلت مشادة كلامية شديدة بين رجال الأمن والمواكبين الذين لم يمتثلوا للأوامر واخترقوا الحاجز الأمني بالقوة، وأكملوا مسيرتهم حسب الخطة المرسومة. فصدرت على الأثر مذكرات جلب بحق عدد من أركان الكتلة الدستورية مثل مجيد أرسلان وكميل شمعون وهنري فرعون ونهاد أرسلان وإيلي خياط. فامتنع هؤلاء عن المثول أمام المحقق في بعبدا، وذهبوا إلى منطقة الباروك الجبلية في الشوف واعتصموا فيها بانتظار التطورات. ولما أرسلت الحكومة قوة كبيرة لمطاردتهم واعتقالهم كادت الثورة السلمية أن تتحول إلى ثورة مسلحة دموية لولا تدخل المفوض السامي الذي أمر بوقف كل إجراءات الملاحقة[٢٩].

اتخذ المفوض السامي من حادث عاليه وثورة الباروك دليلاً على ما يمكن أن تتعرض له البلاد من مخاطر أمنية وشرور فيما لو تركت المعركة الانتخابية حرة طليقة من أية ضوابط وقيود. واستغل هذين الحادثين ليفرض على الكتلتين المتنافستين الائتلاف الذي كان يفكر فيه ويُعد له منذ بعض الوقت. وبفضل هذا الائتلاف خفّ التناحر الحزبي وتمت عمليات الاقتراع في ٢٤ تشرين الأول بسلام وهدوء.

كيف «تطبخ» الانتخابات النيابية في لبنان:

لم يكن ما جرى في ٢٤ تشرين الأول سنة ١٩٣٧ انتخابات نيابية ديمقراطية حرة حقيقية. وإنما كانت هناك تسوية أو «طبخة» سياسية معينة

(٢٩) المصدر ذاته، ص٢٢٢ ـ ٢٢٥.

ومعروفة النتائج سلفاً فرضها المفوض السامي على أهل الحكم والمعارضة، وأُريد لها أن تظهر بمظهر الانتخابات الديمقراطية الحرة، فكانت «التمثيلية الانتخابية» التي جرت في ٢٤ تشرين الأول. ويروي بشارة الخوري خبرها فيقول:

«قصدت إلى الديمان بعد أسبوع من وصولي إلى بيروت [عائداً من باريس] لأجتمع إلى غبطة البطريرك الماروني... وغبت طوال النهار، وفي رجوعي عرفت أن المفوضية «كسرت التلفون» وهي تسأل عني فتوجهت إلى السراي الكبيرة حيث ينتظرني المسيو كيفر وبادرني هذا بقوله: كان المفوض السامي يرغب في إبلاغك شخصياً «القرار التحكيمي» الذي أصدره بشؤون لبنان الحاضرة: لقد مدّ ولاية الرئيس إده ثلاث سنوات ابتداءً من نهاية الثلاث الأولى، وقرر أن يكون عدد النواب ٦٣، منهم ٣٧ للحكومة، و٢٦ للمعارضة، على أن يتنحى رئيس الجمهورية عن كل تدخل في الانتخابات وفي أمور الإدارة ويصبح رئيساً دستورياً محض، وتكون علاقتكم بعد اليوم مع رئيس الحكومة. وسيشرف المفوض السامي بنفسه على تنفيذ الائتلاف، ويُرجع إليه بكل خلاف، وغداً في الساعة الحادية عشرة صباحاً يعقد في قصر الصنوبر أول اجتماع بين رئيس الحكومة وبينكم كرئيس للمعارضة يحضره بصفة مشاهد، الكابتان «ده جو» (de Joux) أحد موظفينا مندوباً عن المفوض السامي...

وتوجهت في الساعة الحادية عشرة إلى قصر الصنوبر حيث سبقني خير الدين الأحدب والكابتان «ده جو» (de Joux). وجلسنا إلى طاولة مستديرة ودخلنا تواً في صلب الموضوع. عرضنا الترشيحات في جميع المناطق الانتخابية واحدة واحدة، وانتقلنا إلى التعيينات [كان ثلث أعضاء مجلس النواب يعينون تعييناً] فبلغ عدد أصدقائنا من مرشحين للانتخاب، ومرشحين للتعيين ستة وعشرين شخصاً فوافق خير الدين على كل شيء، دون كبير معارضة وأرجأنا الأبحاث إلى بعد الظهر.

وفي الاجتماع الثاني اتفقنا على الفروع كلها... وتكررت الاجتماعات في قصر الصنوبر بضعة أيام، واتفقنا على قائمة البقاع، فجاء رئيس الوزراء في اليوم التالي ناكلاً عن قبوله إلياس طعمة السكاف وبعد أخذ ورد عاد خير

الدين الأحدب وقبل بإلياس السكاف، مشترطاً أن ننزل عدد أعضاء المعارضة من ٢٦ إلى ٢٥ فقبلنا بهذه التضحية إكراماً لصديقنا إلياس»(٣٠).

رياض الصلح وعمر بيهم يخوضان المعركة الانتخابية:

بعد أن تم الاتفاق على جميع هذه المباديء والتفاصيل بين الحكومة والمعارضة برعاية المفوض السامي وإشرافه جرت «الملهاة الانتخابية» في موعدها، ٢٤ تشرين الأول. وبرز في هذه الانتخابات تطور نوعي لافت في موقف عدد من كبار الزعماء المسلمين الوحدويين الذين كانوا يتنكرون للكيان اللبناني المستقل ويقاطعونه. فقد اتفق الزعيمان البيروتيان رياض الصلح وعمر بيهم على خوض معركة الانتخابات النيابية في بيروت بمباركة وتأييد مطلقين من الزعيم الآخر سليم علي سلام الذي عزف عن خوض الانتخابات لأسباب صحية(٣١)، وقد توفي بعد ذلك ببضعة شهور في بيروت. أما الزعيمان الطرابلسيان عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار فبقيا متمسكين بموقفهما الوحدوي المتصلب ولم يفكرا في الاشتراك بهذه الانتخابات. ولكن المرشحين الصلح وبيهم انسحبا من المعركة الانتخابية مع حلفائهما في «القائمة الشعبية» قبيل الظهر من يوم الاقتراع بعد أن اتهما السلطات بالتدخل السافر لمصلحة «قائمة الاتحاد الوطني» الإئتلافية المتفق عليها مسبقاً(٣٢).

نتائج الانتخابات:

تألف المجلس الجديد من ٦٣ نائباً ثلثاهم بالانتخاب وثلثهم بالتعيين. وكان ٣٨ منهم من الموالين للحكومة و٢٥ من المعارضة حسب الاتفاق المسبق. وكان الغرض من هذا التوزيع جعل العلاقة بين الحكومة ومجلس النواب أكثر انسجاماً وتعاوناً واستقراراً من ذي قبل لكي تتمكن الحكومة من الانصراف إلى العناية بالشؤون العامة في جو هاديء بعيد عن الضغوطات

---

(٣٠) المصدر ذاته، ص٢٣٥ ـ ٢٣٧.

(٣١) جريدة «**النهار**»، السنة ٥، العدد ١٢١١، الأحد والاثنين ١٠ و١١ ت١ سنة ١٩٣٧، ص٤.

(٣٢) جريدة «**بيروت**»، السنة الثانية، العدد ٣٢١، الثلاثاء ٢٦ ت١ سنة ١٩٣٧، ص٤.

وبمعزل عن الخوف الدائم من السقوط. وفي ٢٩ تشرين الأول عقد المجلس الجديد أول اجتماع وانتخب باترو طراد رئيساً له.

حكومة خير الدين الأحدب الرابعة:

فور التآم مجلس النواب الجديد قدم خير الدين الأحدب استقالة حكومته، فكلفه رئيس الجمهورية تشكيل الوزارة الجديدة. فشكلها ائتلافية في ٣٠ تشرين الأول من سبعة وزراء، أربعة من الموالين وثلاثة من المعارضة على أساس ما كان قد جرى الاتفاق عليه مسبقاً[٣٣]. وتوزعت الحقائب الوزارية على الشكل التالي:

من الموالين:

خير الدين الأحدب	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدل، وللخارجية
حبيب أبي شهلا	وزيراً للداخلية
إبراهيم حيدر	وزيراً للصحة، والبريد والبرق
جورج ثابت	وزيراً للتربية الوطنية، والاقتصاد الوطني

ومن المعارضة:

موسى نمور	وزيراً للمالية، والدفاع الوطني
مجيد أرسلان	وزيراً للزراعة
سليم تقلا	وزيراً للأشغال العامة

وهنا يحسن التذكير بأن المفوض السامي دي مارتيل الذي كان قبل عشرة أشهر فقط، وبرسالته التوجيهية بمناسبة إعادة العمل بالدستور في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٧، قد أوصى اللبنانيين بضرورة اختصار جهاز الحكم بحيث، على حد قوله:

«أن لا تكون الهيئة الحكومية باتساعها عبئاً غير مناسب مع مساحة البلاد الجغرافية وعدد سكانها ومواردها»[٣٤].

---

(٣٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٢٧.

(٣٤) جريدة «**النهار**»، السنة ٤، العدد ١٠٠٥، الثلاثاء ٥ ك٢ سنة ١٩٣٧، ص٤.

إن المفوض السامي هذا هو نفسه الذي رفع عدد المقاعد النيابية من ٢٥ مقعداً إلى ٦٣ مقعداً، والتشكيلة الوزارية من ٤ وزراء إلى ٧ وزراء. ومعلوم أنه لم يكن قد تغير خلال تلك الأشهر العشرة شيء في أحوال البلاد يبرر هذه الزيادة التي تشكل عبئاً إضافياً إلى الأعباء المالية التي كانت الخزينة اللبنانية تئن تحت وطأتها.

حل الأحزاب شبه العسكرية:

ما كادت الوزارة تلقي بيانها الوزاري وتنال ثقة مجلس النواب في ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٧ حتى واجهتها مشكلة خطيرة لم تكن في الحسبان. لقد قرر حزب الكتائب اللبنانية أن يحتفل في بيروت بالذكرى الأولى لتأسيسه يوم الأحد في ٢١ تشرين الثاني. وكان منهاج الاحتفال يتضمن إقامة حفلة خطابية يسبقها مساء السبت تطواف بالمشاعل ينطلق من دار الحزب بمحلة «المدور» إلى ساحة البرج[٣٥]. وكان في لبنان عدة أحزاب أخرى[٣٦]، ترغب في إقامة مثل هذه الاحتفالات والاستعراضات. ولم تكن السلطات قد نسيت بعد الفتنة الطائفية التي نشبت في بيروت قبل ذلك بعام تماماً في أعقاب توقيع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية بسبب التظاهرات الفئوية، والاستعراضات الرياضية شبه العسكرية، والصراعات الحزبية، والنزاعات الطائفية والخطب النارية المثيرة التي ألقيت في بعض تلك الاحتفالات. ورأت الحكومة أن تقطع الطريق على نشاطات هذه الأحزاب المتضادة المتناحرة التي تعرض بعض تحركاتها أمن البلاد وسلامتها للخطر. فأصدرت قبل موعد الاحتفال الكتائبي بيومين المرسوم رقم ١٤٧٤ بتاريخ ١٧ تشرين الثاني، وقد نص على ما يلي:

«المادة الأولى ـ يمنع في جميع أراضي الجمهورية اللبنانية وجود أية

---

(٣٥) حزب الكتائب، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص١٥٢.

(٣٦) كان من الأحزاب العاملة في لبنان يومئذ: الحزب الشيوعي، وأحزاب وتنظيمات حركة القومية العربية، والحزب السوري القومي، وحزب الكتائب اللبنانية، وحزب النجادة، وحزب الوحدة الوطنية، والحزب القومي الدستوري، والحزب الوطني اللبناني، والجبهة القومية اللبنانية، وعصبة العمل القومي، ومنظمة الغساسنة، وغيرها.

جمعية ذات اتجاهات أو أهداف شبه عسكرية.

المادة الثانية ـ تحل اعتباراً من تاريخ هذا اليوم الجمعيات المعروفة بالقمصان البيضاء، والكتائب اللبنانية، والنجادة وكل جمعية شبيهة بها.

المادة الثالثة ـ كل شخص سواء كان أو لم يكن عضواً في جمعية منحلة، يثير أو يحاول أن يثير عقد اجتماعات أو تظاهرات لأية جمعية منحلة، يعتبر مخلاً بالأمن العام ويكون عرضة للعقوبات المنصوص عليها في القوانين المرعية الإجراء.

بيروت في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٧ — التوقيع

إميل إده
رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
خير الدين الأحدب

وزير الداخلية
حبيب أبو شهلا»[٣٧]

مبررات الحل:

وفي محاولة لتبرير حل الأحزاب شبه العسكرية أدلى وزير الداخلية حبيب أبي شهلا بتصريح للصحافيين قال فيه ما يلي:

«إن الحل كان لا بد منه، ليس بالنسبة إلى الماضي فحسب بل لأن كل مؤسسة كانت تعتزم القيام بعمل يثير النعرات الطائفية، فإن أفراد القمصان البيضاء يرغبون أن يحتفلوا رسمياً بعيدهم السنوي في الشوارع، ويريد النجادة أن يخرجوا إلى شوارع المدينة بالألبسة الرسمية بمناسبة رمضان

(٣٧) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٧، العدد ٣٥١٨، الاثنين ٢٢ ت٢ سنة ١٩٣٧، ص١٧٦٣؛ أيضاً حزب الكتائب، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، الملحق رقم ٢٢، ص٣٤٨؛ أيضاً جريدة «**النهار**»، السنة ٥، العدد ١٢٤٤، الجمعة ١٩ ت٢، سنة ١٩٣٧، ص٤.

وليس بخاف على أحد من الناس أن كل عمل من هذا النوع قد يثير شيئاً من النعرات في النفوس، وهي نعرات تفكك وحدة الوطن الصغير وتقودنا بخطوات واسعة إلى الهاوية»[٣٨].

ثورة حزب الكتائب اللبنانية:

حضر مدير الأمن العام الفرنسي المسيو كولومباني بنفسه إلى مركز حزب الكتائب وبلغهم قرار الحل منع الاحتفال. وأمر باقفال بيت الكتائب[٣٩]. فتنادى رؤساء المنظمات والأحزاب المنحلة، الكتائب، والنجادة، والوحدة الوطنية اللبنانية (القمصان البيضاء)، وأصدروا بيانات احتجاج على قرار الحل، ودعوا إلى تظاهرة استنكار أمام دار الحكومة بساحة البرج صباح نهار الأحد في ٢١ تشرين الثاني[٤٠]. وتدخلت الحكومة مع الأحزاب المنحلة لحملها على صرف النظر عن التظاهرة مهددة بقمعها بالقوة، فنجحت مع البعض دون البعض الآخر. وفي الموعد المحدد قام حزب الكتائب وعدد من أفراد القمصان البيضاء بصفتهم الشخصية بالتظاهر في ساحة البرج والشوارع المؤدية إليها. وكانت الحكومة قد استنفرت عدداً كبيراً من رجال الشرطة والدرك لقمع المظاهرة. فحصلت اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن سقط فيها عدد كبير من الإصابات في الجانبين. وكان بين الجرحى رئيس حزب الكتائب قائد المظاهرة بيار الجميل الذي اعتقل مع عدد من الكتائبيين المتظاهرين. ويضيف البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية عن تلك الأحداث ما يلي:

«في الساعة العاشرة بعد أن هدأت الحالة في ساحة الشهداء [البرج] تجمع في محلة الجميزة[٤١] **جمهور يربو على الأربعة آلاف متظاهر وأوقفوا في منتصف الطريق سيارة تابعة لدائرة الصحة وأخرى للبلدية وأضرموا فيهما النار. ولما عمدت قوات الأمن إلى تفريقهم أمطروها وابلاً من الحجارة، كما**

(٣٨) جريدة «**النهار**»، السنة ٥، العدد ١٢٤٥، السبت ٢٠ ت٢ سنة ١٩٣٧، ص٤.

(٣٩) حزب الكتائب، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص١٥٢.

(٤٠) المصدر ذاته، ص١٥٤، وفي الهامش رقم ٣٧.

(٤١) المصدر ذاته، ص١٥٩ ـ ١٦٠ وفيه وصف مسهب لحادث الجميزة.

أخذ الرصاص ينهال عليها من نوافذ وشرفات المنازل القائمة على جانبي الطريق. وعند تحرج الحالة اشتركت فرقة السنغاليين [الجيش الفرنسي] في القمع فقابلها المتظاهرون بالرصاص والحجارة وقد جرح منها جندي قضى نحبه فوراً. . . ففرقت [قوات الأمن والجيش] المتظاهرين وأوقفت منهم اثنين وثلاثين شخصاً ممن ثبت اشتراكهم في إقامة المتاريس وحرق السيارات والمقاومة المسلحة وقطع أسلاك التلفون في مخفر الجميزة. وقد أسفرت هذه الحوادث عن جرح عدة أفراد من قوات الدرك والشرطة بالحجارة وعدد من المتظاهرين بجروح بسيطة. وقد أحيل الموقوفون إلى القضاء، والتحقيق مستمر.

بيروت في ٢٢ ت٢ سنة ١٩٣٧»[٤٢]

إن عدد المصابين في هذه الحوادث كان أكثر مما جاء في البلاغات الرسمية ويرجح أن عدد المصابين من قوات الأمن أربى على المئة، ومثله من المتظاهرين والشعب. وأن عدد الموقوفين للتحقيق معهم ناهز المئة حسبما أفادت بعض الصحف المحلية مثل «النهار» و«الأحوال» و«لوجور»، التي نشرت أسماء الجرحى والموقوفين[٤٣]. وللتعتيم على هذه الحوادث أصدرت وزارة الداخلية في مساء ذلك اليوم، الأحد في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٧، البلاغ التالي:

«تعلن الحكومة جميع الصحف بأنه ممنوع قطعياً نشر المقالات والأخبار حول الحوادث التي جرت في بيروت يوم الأحد الواقع في ٢١ تشرين الثاني الجاري وبأنه لا يجوز لها أن تنشر سوى البلاغات الرسمية التي ستذيعها عند الاقتضاء وذلك تحت طائلة التعطيل والعقوبات التي ينص عليها القانون»[٤٤].

امتثلت أكثر الصحف لقرار المنع ما عدا جريدة «لوجور». ولكن

---

(٤٢) جريدة «**النهار**»، السنة ٥، العدد ١٢٤٧، الثلاثاء ٢٣ ت٢ سنة ١٩٣٧، ص٤.

(٤٣) حزب الكتائب، **تاريخ الكتائب**، ج١، ص١٥٦ ـ ١٥٩، هامش رقم ٤٥؛ أيضاً ص١٦١ هامش رقم ٦٠.

(٤٤) جريدة «**النهار**»، السنة ٥، العدد ١٢٤٧، الثلاثاء ٢٣ ت٢ سنة ١٩٣٧، ص١ و٤.

الطلاب في معظم مدارس بيروت دعوا إلى الإضراب والتظاهر نهار الخميس في ٢٥ تشرين الثاني استنكاراً للأسلوب القمعي العنيف الذي واجهت به قوات الأمن المتظاهرين الكتائبيين وأنصارهم. وأقفلت المدينة في ذلك النهار وقامت مظاهرات حاشدة في عدة أماكن من العاصمة مثل ساحة البرج، والجميزة، وطريق النهر، وطريق الشام، وساحة أوتيل ديو حيث كان بيار الجميل يحتجز ويعالج، وبمحلة الناصرة، والأشرفية، وساحة النجمة أمام دار البرلمان. واشترك بهذه المظاهرات عدة آلاف من الكتائبيين وأفراد الشعب. ومرت تلك المظاهرات بسلام لأن الحكومة أمرت رجال الأمن بعدم التعرض للمتظاهرين والاكتفاء بمواكبة التظاهرات للمحافظة على النظام العام(٤٥).

نهاية الائتلاف الحكومي:

كانت أحداث نهار الأحد في ٢١ تشرين الثاني في العاصمة صدمة قوية كافية لتعريض الائتلاف الحكومي الهش للاهتزاز. فقد استغلت الكتلة الدستورية مسألة حل الأحزاب والمبالغة في استعمال القوة والعنف لتفريق المتظاهرين، ووجهت انتقادات شديدة للحكومة. وجارى المعارضة في ذلك بعض النواب الموالين. ووجه عدد من النواب أسئلة إلى الحكومة وطالبوا بطرح الثقة بها أملاً باسقاطها ولم يكن قد انقضى شهر على تأليفها(٤٦). ودفع هذا التوتر الخطر المفوض السامي إلى توجيه نداء، هو في الواقع تحذير صارم صريح، إلى المعنيين جميعاً بهذا الموضوع قبل يومين اثنين من جلسة الثقة. وقد جاء فيه ما يلي:

«وقد يجول في خاطر بعض العناصر، بمناسبة انعقاد جلسة البرلمان القادمة ـ حيث يؤتى على ذكر هذه الحوادث [مظاهرات ٢١ ت٢] ـ أن يعودوا إلى أعمال من شأنها تضليل الأفكار وتقسيم البلاد، مما قد يؤدي إلى أوخم النتائج.

---

(٤٥) المصدر ذاته، العدد ١٢٥٠، الجمعة ٢٦ ت٢ سنة ١٩٣٧، ص٤؛ أيضاً حزب الكتائب، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص١٦٢ ـ ١٦٥. ففي هذين المصدرين وصف كامل للمظاهرات.

(٤٦) جريدة «**النهار**»، السنة ٥، العدد ١٢٥٣، الثلاثاء ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٧، ص٤.

فالمفوض السامي، الذي يشعر بالتبعة الملقاة على عاتقه، يريد أن يحافظ على النظام، ويؤمن احترام الأموال والأرواح، وعليه فهو يدعو الأهالي إلى الامتناع عن كل عمل أو مظاهرة ذات صبغة غير شرعية، قد توجب استعمال القوات المكلفة حفظ الأمن.

والمفوض السامي على ثقة من حكمة أهالي بيروت فلا شك في أن هذا النداء يكون مسموعاً.

بيروت في ٢٧ ت٢ سنة ١٩٣٧»(٤٧)

كانت جلسة المجلس في ٢٩ تشرين الثاني من أطول الجلسات وأكثرها حرارة في تاريخ مجلس النواب اللبناني حتى ذلك التاريخ. استغرقت الجلسة ست ساعات، وتكلم فيها عدد كبير من النواب منتقدين سياسة الحكومة إن من حيث المرسوم المتعلق بحل الأحزاب أم من حيث الطريقة الفظة التي تعاطت بها الحكومة مع مظاهرات ٢١ تشرين الثاني. ولكن «الوحي السامي» حل على الموالين والمعارضين على السواء ونالت الحكومة الثقة بحجة أنه لا يجوز إسقاط الحكومة تحت تأثير الإضراب وضغط الشارع(٤٨).

إن كان «نداء» المفوض السامي قد ساعد على انقاذ الحكومة من السقوط بالمجلس في حينه فإنه لم يستطع أن يؤمن لها الاستقرار والاستمرار طويلاً. وكانت الحكومة ذاتها، بتركيبتها وأعمالها مسؤولة عن ذلك. فالانسجام والتعاون والثقة المتبادلة لم تكن متوفرة بالكامل بين أفراد ذلك الائتلاف الهش. فبشارة الخوري كان يشتكي من أنه:

«لم تكن نيات الرئيس إده سليمة تجاه الدستوريين وظلت حكومة خير الدين الأحدب تتابع الضغط على أنصارهم ولا تتورع في محاباة الموالين»(٤٩).

---

(٤٧) المصدر ذاته، العدد ١٢٥٢، الأحد والاثنين ٢٨ و٢٩ ت٢ سنة ١٩٣٧، ص٤.

(٤٨) المصدر ذاته، العدد ١٢٥٣، الثلاثاء ٣٠ ت٢ سنة ١٩٣٧، ص٤؛ أيضاً **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، العقد التشريعي الرابع، محضر جلسة مجلس النواب في ٢٩ ت٢ سنة ١٩٣٧، ص٩ ـ ٥٩.

(٤٩) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٢٧ ـ ٢٢٨.

وأثناء درس الموازنة في مجلس النواب في أواخر سنة ١٩٣٧ تعرضت الحكومة، وتعرض رئيسها بشكل خاص، لانتقادات شديدة بسبب بعض الشؤون المالية كان أبرزها مسألة «النفقات السرية». فقد كان الرئيس الأحدب قد تصرف خلال الانتخابات النيابية بمبلغ ٣٢ ألف ليرة تحت عنوان «نفقات سرية» من دون أن يبين بتفصيل كيفية انفاقها. فطالب عدد من النواب الحكومة بتقديم توضيح وافٍ عن كيفية انفاق تلك الأموال والأسباب الداعية لذلك. وكانت أجوبة رئيس الحكومة عامة وغامضة فلم تقنع لا المعارضة ولا حتى بعض الوزراء والنواب الموالين. ودارت مناقشات حادة حول هذا الموضوع على امتداد بضعة أسابيع داخل مجلس النواب وخارجه وفي الصحف أيضاً. ونتيجة لإصرار رئيس الحكومة على موقفه، وللأسباب التي سبقت الإشارة إليها عن عدم تماسك الحكومة قررت الكتلة الدستورية الخروج من الحكومة وفرط الائتلاف. فقدم الوزيران سليم تقلا ومجيد أرسلان استقالتيهما، ولم يتقيد الوزير موسى نمور بقرار الكتلة ولم يستقل. ولكن وزير الداخلية حبيب أبي شهلا، وهو من أركان الموالين، فاجأ الجميع بتقديم استقالته أيضاً تعبيراً عن استيائه[٥٠].

وزارة خير الدين الأحدب الخامسة والأخيرة:

لما فشل خير الدين الأحدب في استرضاء الوزراء الثلاثة المستقيلين واقناعهم بسحب استقالاتهم شكل وزارته الخامسة والأخيرة بموجب المرسوم رقم ١٧٣٧ بتاريخ ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٨. وكانت وزارة سباعية على الوجه التالي:

خير الدين الأحدب	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدل وللخارجية
إبراهيم حيدر	وزيراً للصحة، والبريد والبرق
موسى نمور	وزيراً للمالية، وللدفاع الوطني
جورج ثابت	وزيراً للداخلية
حكمت جنبلاط	وزيراً للزراعة

(٥٠) جريدة «**النهار**»، السنة ٥، العدد ١٢٥٤، الأربعاء ١ ك١ سنة ١٩٣٧ إلى العدد ١٢٨٧، الخميس ١٣ ك٢ سنة ١٩٣٨.

خليل كسيب وزيراً للاقتصاد الوطني، والتربية

كامل غرغور وزيراً للأشغال العامة[٥١]

يلاحظ بشأن هذه الوزارة، أولاً، أنها ذات الوزارة السابقة بعد استبدال الوزراء الثلاثة المستقيلين بثلاثة وزراء جدد. وثانياً، إنها فقدت صفتها الائتلافية السابقة وأصبحت وزارة حزبية موالية من لون واحد. وقد علق أحد النواب الموالين البارزين، غبريال خباز، على هذه الوزارة والظروف التي أحاطت بتشكيلها، فقال:

«هذه وزارة لا تعيش ولن يبقوا أصحاب معالي أكثر من أيام قليلة»[٥٢].

عاشت هذه الوزارة شهرين وستة أيام فقط. وكانت مهددة بالسقوط منذ تأليفها. فخير الدين الأحدب كان قد استهلك رصيده كرئيس لمجلس الوزراء. وكانت السياسات الحزبية الضيقة، وتقديم المصالح الخاصة على المصالح العامة مثار خلافات بين الوزراء أنفسهم، وعرضتهم للكثير من اللوم والانتقاد. وكان أفراد الكتلة الدستورية المعارضة لا ينفكون يهاجمون الحكومة ويخلقون لها المتاعب في سائر المجالات. وكان المعارضون والمستوزرون من مختلف الفئات يسعون من أجل ترحيل الحكومة لكي يتسلموا زمام السلطة مكانها. ولما فقدت الحكومة الأكثرية في مجلس النواب بادر رئيس الجمهورية، بناءً على طلب هذه الأكثرية في ١٢ و١٣ و١٥ و١٦ و١٧ آذار، إلى دعوة المجلس النيابي لعقد دورة استثنائية في ١٩ آذار لمناقشة سياسة الحكومة وطرح الثقة بها[٥٣]. وتفادياً للسقوط بالمجلس، وصوناً لكرامتهم، طلب الوزراء من الرئيس الأحدب أن تقدم الوزارة استقالتها فوراً، فرفض وأصر على مواجهة المجلس، لعل وعسى. فوقع الوزراء الستة كتاب استقالتهم الجماعية، ووضعوا رئيسهم الأحدب أمام

---

(٥١) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٨، العدد ٣٥٤١، الخميس ٢٠ كـ٢ سنة ١٩٣٨، ص١٩٨٩ - ١٩٩٠.

(٥٢) جريدة **«النهار»**، السنة ٥، العدد ١٢٨٩، السبت ١٥ كـ٢ سنة ١٩٣٨، ص٤.

(٥٣) المصدر ذاته، العدد ١٣٤١، الأحد والاثنين ٢٠ و٢١ آذار ١٩٣٨، ص٤.

الأمر الواقع. عندئذٍ رضخ الرئيس الأحدب مكرهاً ورفع إلى رئيس الجمهورية كتاب الاستقالة بالنص التالي:

«صاحب الفخامة

أتشرف أن أقدم لفخامتكم كتاب الاستقالة الذي وضعه مجلس الوزراء. ولا يسعني بهذه المناسبة إلا التصريح أن رأيي الشخصي كان أن نتقدم إلى مجلس النواب حيث يقرر مصير الوزارة. ولكنني نزولاً عند رغبة الأكثرية من الزملاء الوزراء وتضامناً معهم وقعت كتاب الاستقالة المذكور.

بيروت في ١٩ آذار ١٩٣٨ وتفضلوا بقبول احترامي

رئيس مجلس الوزراء

خير الدين الأحدب»(٥٤)

هكذا انتهت هذه الحكومة وانتهى معها دور خير الدين الأحدب السياسي كرئيس لمجلس الوزراء بعد تمرسه بهذا المنصب وتأليفه خمس وزارات متتالية خلال ١٤ شهراً ونصف الشهر، ابتداءً من ٥ كانون الثاني سنة ١٩٣٧.

إسناد الوزارة إلى الدستوريين:

كان العرف الجديد الذي استحدث في عهد الرئيس اميل اده يقضي بإسناد رئاسة مجلس الوزراء إلى مسلم سني. فكلف رئيس الجمهورية الأمير خالد شهاب، مرشح الكتلة الدستورية، تأليف الوزارة بعد أن أصبحت هذه الكتلة وحلفاؤها يشكلون الأكثرية بمجلس النواب، وفي ٢٢ آذار صدر المرسوم رقم ٢١١٥ بتعيين الوزراء وتوزيع الحقائق الوزارية على الشكل التالي:

خالد شهاب	رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدل
يوسف اسطفان	وزيراً للداخلية، ويكلف بالدفاع الوطني

(٥٤) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٨، العدد ٣٥٥٩، الخميس ٢٤ آذار ١٩٣٨، ص٢٢٣٢ - ٢٢٣٣.

كميل شمعون	وزيراً للمالية
سليم تقلا	وزيراً للأشغال العامة، ويكلف بالشؤون الخارجية
خليل كسيب	وزيراً للتربية الوطنية، والاقتصاد الوطني
حكمت جنبلاط	وزيراً للزراعة
أحمد الأسعد	وزيراً للصحة والإسعاف العام، والبريد والبرق[٥٥]

مثلت الحكومة أمام مجلس النواب في ٢٥ آذار وألقى رئيسها بيانها الوزاري الذي وعدت فيه بتحقيق إصلاحات وإنجازات كثيرة، ونالت الثقة بأكثرية ٤١ صوتاً ضد ١٤ صوتاً، وتخلف ٧ نواب عن التصويت[٥٦].

إشاعة عن تعديل الدستور:

عاشت هذه الوزارة سبعة أشهر وعشرة أيام تميزت بالهدوء والاستقرار. ولم تكن المشاكل التي واجهتها خطيرة، بل عادية عابرة أمكن التغلب عليها من دون أن تترك انعكاسات سلبية مضرة بالحكومة وبالبلاد. فبعد أن تسلمت الحكومة السلطة بقليل نقلت الصحف المحلية إشاعة، أطلقتها محطة إذاعة «راديو كولونيال» ورددتها الصحف الفرنسية، تتحدث عن مشروع يحضر لتعديل الدستور وتغيير نظام الحكم في لبنان في وقت قريب[٥٧]. فأقلقت هذه الإشاعة الأوساط السياسية اللبنانية المعارضة لتعديل الدستور. وأثار عدد من النواب هذا الموضوع في البرلمان بالجلسة المنعقدة في ٢١ نيسان سنة ١٩٣٨. وتقدم كل من النائبين حبيب أبي شهلا ومحي الدين النصولي بسؤال إلى الحكومة عن مدى صحة هذه الأخبار. وبعد مناقشة مستفيضة في هذا الموضوع وافق المجلس على اقتراح تقدم به النائب خليل أبو جودة بعدم تعديل الدستور، فوافق المجلس بالأكثرية على هذا الاقتراح[٥٨]. ثم ما لبثت إحدى وكالات الأنباء أن كذبت من باريس إشاعة

---

(٥٥) المصدر ذاته، ص٢٢٣٣.

(٥٦) المصدر ذاته، مجلس النواب، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الأول، الجلسة الأولى، الخميس في ٢٥ آذار ١٩٣٨، ص٤٥٠ ـ ٤٦٠.

(٥٧) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٣٠.

(٥٨) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الأول، الجلسة الرابعة، الخميس ٢١ نيسان ١٩٣٨، ص٤٩٠ ـ ٥٠١.

تعديل الدستور مؤكدة أنها لا ترتكز على أساس من الصحة[٥٩].

مؤامرة الدكتور شلفون:

قبل أن تهدأ الضجة التي أثارتها إشاعة تعديل الدستور فوجيء الرأي العام اللبناني بأخبار مؤامرة الدكتور شلفون. وتتلخص قصة هذه المؤامرة في أن الدكتور انطوان شلفون اللبناني كان يحضر في بيروت مؤامرة لقلب نظام الحكم، والاستيلاء على السلطة، ومحاكمة المسؤولين والاقتصاص منهم، ومن ثم وضع البلاد تحت حكم فرنسي مباشر ضماناً لحريتها واستقلالها. اكتشفت المراجع الأمنية المختصة أمر هذه المؤامرة قبل الموعد المحدد للتنفيذ في ١٥ أيار. فداهمت قوات الأمن اللبنانية في ليل ٥ أيار منازل المتآمرين واعتقلت الدكتور شلفون وحوالي سبعين من «قبضايات الأحياء» الضالعين معه وأحالتهم على القضاء. وجرت تحقيقات واسعة ومعمقة لمعرفة خفايا هذه المؤامرة وكشف القوى السياسية التي تقف وراءها. ولكن تبين بالنتيجة أنها مؤامرة صبيانية لا خلفيات لها، وأن «القبضايات» المتورطين فيها ليسوا من أهل السياسة، وإنما فعلوا ذلك طمعاً بالأموال التي كان يغدقها عليهم الدكتور شلفون، وليس لأسباب أخرى. وبعد محاكمة طويلة حكم على الدكتور سلفون بالسجن سنتين، ولكن أطلق سراحه بعد حين. وهكذا طويت صفحة هذه المؤامرة الوهمية وزال كابوس الخوف الذي جثم على صدور اللبنانيين قبل أن تتضح حقيقتها، وتعود الطمأنينة إلى النفوس[٦٠].

حكومة ائتلافية برئاسة عبد الله اليافي:

في صيف سنة ١٩٣٨ كانت الحياة السياسية في شبه عطلة بسبب غياب القطبين السياسيين الرئيسيين عن لبنان معظم فصل الصيف. فرئيس الجمهورية اميل اده قام بزيارة خاصة لفرنسا امتدت من أواسط حزيران إلى أوائل آب. والمفوض السامي دي مارتيل غادر لبنان إلى فرنسا لقضاء عطلته

---

(٥٩) جريدة «**النهار**»، السنة ٥، العدد ١٣٧٧، الأربعاء ٤ أيار ١٩٣٨، ص١.

(٦٠) المصدر ذاته، العدد ١٣٨٨، الثلاثاء ١٧ أيار ١٩٣٨، ص٤.

الصيفية وللتشاور مع حكومته، ولم يعد إلى بيروت حتى أوائل أيلول. وبعودة رئيس الجمهورية والمفوض السامي إلى البلاد تحركت عجلة الحكم وتجدد النشاط في الدوائر والأوساط السياسية.

وكانت دوائر المفوضية العليا تعيش هاجس الخوف من نشوب حرب عالمية ثانية نتيجة للسياسة التوسعية العدوانية التي انتهجها هتلر في سنة ١٩٣٨ تجاه دولتي النمسا وتشيكوسلوفاكيا، ووقوف بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي في وجه هذا التوسع، والتهديد بمقاومته بالقوة إذا اقتضى الأمر ذلك. فانشغلت من جراء ذلك دوائر المفوضية العليا في بيروت بأعداد الخطط وإجراء الترتيبات المتعلقة بالشؤون العسكرية والتموينية والأمنية ومتطلبات الدفاع المدني وغيرها مما قد تدعوا الحاجة إليه في لبنان وسوريا في حال نشوب الحرب.

وكانت الأوساط السياسية اللبنانية منهمكة هي أيضاً في ذلك الحين، ولكن بالسياسات الحزبية الضيقة المتصلة بشؤون النواطير والمخاتير والبلديات، وبتعيين المحازبين والموالين بالمراكز الرفيعة، وبالانتقام من الخصوم بصرفهم من وظائفهم، أو بنقلهم من مراكز عملهم، أو باضطهادهم وإلحاق الضرر بهم وبمصالحهم بمختلف الوسائل. وإن في الصحف اليومية في تلك الفترة سيل من الأخبار عن مثل هذه الممارسات بين جماعة كتلة اميل اده وجماعة كتلة بشاره الخوري. وكان من أطرف ما حصل يومئذٍ من هذا القبيل مسألة القائد في قوى الأمن الداخلي الياس المدور. فقد رواها بشاره الخوري كما يلي:

«خطر ببال رئيس الجمهورية [اميل اده] أن يرقي الياس المدور إلى رتبة زعيم ويوليه قيادة الدرك، فأشير على الأمير خالد [خالد شهاب رئيس مجلس الوزراء] بوجوب تجنب ذلك التعيين لحزبية الرجل أولاً، ولأن ترقيته تسيء إلى أصدقائنا، والمدور هو القائد الذي جابهنا في مدخل عاليه باعتراض سبيلنا وهددنا بالقتل، فتوليه قيادة الدرك عمل استفزازي يجب أن لا يتم، ولا سيما وفي الحكومة ثلاثة وزراء دستوريون. فهمهم الأمير خالد، وقال إنه سبق بوعد أعطاه لرئيس الجمهورية، وحذا حذوه زميله كميل شمعون، ولم يتقيد بقرار الحزب سوى سليم تقلا فاستقال وتشبث الآخران

بالبقاء كأنهما غير مرتبطين بحزبهما»[٦١].

ونشطت الكتلة الدستورية في تأليب الموتورين من النواب المستقلين والموالين وحملهم على معارضة الحكومة. ولما أيقن خالد شهاب أن حكومته لم تعد تتمتع بتأييد الأكثرية النيابية قدم استقالة الحكومة إلى رئيس الجمهورية في ٢٧ تشرين الأول فقبلها الرئيس فوراً. وجرت الاستشارات وصدر المرسومان رقم ٣٣٦٥ و٣٣٦٦ في ١ تشرين الثاني بتشكيل الوزارة الجديدة على الوجه التالي:

عبد الله اليافي	رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدل.
خليل كسيب	وزيراً للداخلية، ويكلف بشؤون الدفاع الوطني
حميد فرنجيه	وزيراً للمال، وللاقتصاد الوطني، ويكلف بالشؤون الخارجية
روكز أبو ناضر	وزيراً للتربية الوطنية، والصحة والإسعاف العام، والبريد والبرق
صبري حماده	وزيراً للأشغال العامة، والزراعة[٦٢]

كانت هذه الوزارة ائتلافية لأنها ضمت وزيرين من الكتلة الدستورية هما حميد فرنجيه وصبري حماده، ووزيرين من حزب الاتحاد الوطني الموالي هما خليل كسيب وروكز أبو ناضر، واعتبر الرئيس اليافي مستقلاً. ولم تمثل الطائفة الدرزية في هذه الوزارة. وقد تقدمت ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب ونالت الثقة بما يقرب الإجماع في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨[٦٣].

وزارة اليافي الثانية:

لم تعمر وزارة عبد الله اليافي الأولى طويلاً بسبب التناحر الحزبي

---

(٦١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٦٢) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٨، العدد ٣٦٢٣، الخميس ت٢ سنة ١٩٣٨، ص٣٢١٢ ـ ٣٢١٣.

(٦٣) جريدة «**النهار**»، السنة ٦، العدد ١٥٢٤، الجمعة ١١ ت٢ سنة ١٩٣٨، ص٤، وفيه نص البيان الوزاري.

العنيف إياه بين الكتلتين الإديّة والدستورية.. ففي ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٣٨ عطلت الحكومة جريدة «النهار»، ثم عطلت أيضاً جريدة «لوجور» المعارضة فاحتجت الكتلة الدستورية على هذا التعطيل الذي اعتبرته منافياً لحرية الرأي التي يضمنها الدستور. ولما لم تأبه الحكومة لاحتجاجها قدم الوزيران الدستوريان حميد فرنجيه وصبري حماده في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٩ استقالتهما التي قالا فيها ما يلي:

«إننا إزاء قضية مبدأ بهذه الخطورة، تتعلق بكيان الصحافة نفسه، وبالاتفاق مع الكتلة الدستورية التي نمثلها في الحكومة لا يمكننا الاستمرار في الائتلاف الذي يحملنا مسؤولية أعمال تفرض علينا فرضاً»(٦٤).

وشكل عبد الله اليافي الوزارة الجديدة في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٩، وكان جميع أعضائها من الموالين. وقد توزعوا الحقائب الوزارية على الشكل التالي:

عبد الله اليافي	رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدل
إبراهيم حيدر	وزيراً للزراعة
حكمت جنبلاط	وزيراً للبريد والبرق
موسى نمور	وزيراً للمال
روكز أبو ناضر	وزيراً للمعارف، والصحة
حبيب أبي شهلا	وزيراً للداخلية، والخارجية، والدفاع
جبرائيل خباز	وزيراً للأشغال العامة، والاقتصاد الوطني(٦٥)

وهكذا عادت الممارسات الحزبية الضيقة إلى وضع العصي في دواليب عجلة الحكم وتعطيلها بإسقاط الحكومات لأسباب حزبية وشخصية لا تمت إلى المصلحة العامة وخير البلاد بصلة.

---

(٦٤) المصدر ذاته، السنة ٦، العدد ١٥٦٣، الأربعاء في ٢٥ ك٢ سنة ١٩٣٩، ص١؛ أيضاً، **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثالثة، الثلاثاء ٢٤ ك٢ سنة ١٩٣٩، ص٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٦٥) المصدران السابقان ذاتهما.

٣ ـ حول إصلاح نظام الحكم في لبنان

عدم الرضا عن نظام الحكم:

إن الحالة غير المستقرة التي وصل إليها الحكم في لبنان، والتي عرضناها من خلال توالي الوزارات، جاءَت نتيجة عدة عوامل كان من أهمها تعليق الدستور. وحكم فرنسي شبه مباشر، وصراع حزبي عنيف بين كتلتي اميل اده وبشارة الخوري، ونظام سياسي فضفاض لا يتلا ءَم مع حاجات البلد وإمكاناته، وتقديم اللبنانيين الولا ءَات الطائفية والعائلية والعشائرية والمناطقية على الولاء للوطن، وأزمة اقتصادية خانقة، وأزمة أخلاقية أشد خطورة جعلت معظم المسؤولين والعاملين في الحقل العام يستبيحون المحرمات والممنوعات دونما رادع من أخلاق أو وازع من ضمير، ويسخرون ما أعطوه من صلاحيات لخدمة مآربهم الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العليا والخير العام.

لم يكن أحد من اللبنانيين والفرنسيين يجهل هذه الحقائق. وقد انبرى كثيرون منهم، بعضهم بهدوء بعيداً عن الأضواء، وبعضهم الآخر جهاراً وبأصوات مدوية، ينتقدون النظام، ويدينون ممارسات الحكام الشاذة، ويحذرون من مغبة الاستهتار بمصالح البلاد والعباد. وقد كتب جبران تويني يومئذٍ يقول:

«إن الجو الذي أوجدوه فور إعادة الدستور ينذر بسوء العواقب للبلاد. وقد يحمل الناس على «القرف» من الحكم الدستوري والكفر به لأنه سيصبح ـ إذا ظل الحال على هذا المنوال ـ وسيلة للتخريب وإضعاف قوى البلاد المعنوية والمادية باقتتال أبنائها على المناصب وتناسي المصالح العامة إزاء إرواء الشهوات الخاصة»(٦٦).

ولم ينفع التنبيه والتحذير. فبعد مضي ثمانية أشهر كتب التويني في ٢٩ آب سنة ١٩٣٧ يصف ما آلت إليه الحال فيقول:

«إن كل حكومة تتولى مقاليد الأمور تنقض ما فعلته الحكومة السابقة

---

(٦٦) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ١٠٠٩، الأحد والاثنين ١٠ و١١ ك٢ سنة ١٩٣٧، ص١.

وتحصر عملها في العزل والتبديل، والحل والتنقيل، فتعيش البلاد في حالة مستمرة من الارتباك والخضخضة، تصرفها عن الاهتمام بشؤونها الحيوية، وتصرف المسؤولين عن الاشتغال بسياسة الإنشاء والتعمير، إلى الاشتغال بسياسة التوظيف، وما إليها من نكايات وتدابير شخصية يقصد منها القائمون بالأمر تأييد نفوذهم الشخصي»[٦٧].

الحلول المقترحة للإصلاح:

ذهب بعضهم أبعد من انتقاد النظام وإدانة الحكم، فاقترحوا الحلول التي يرونها كفيلة بشفاء هذه العلل وبتحقيق الإصلاح المنشود. وكانت الحلول المقترحة كثيرة بمقدار ما كانت متنوعة ومتباينة. وفيما يلي عرض موجز لأهم الأفكار التي طرحت قيد التداول والبحث في الأوساط السياسية وفي الصحافة في حينه.

١ ـ إصلاح إداري: أدلى البطريرك الماروني انطون عريضه برأيه في الإصلاح بتصريح صحافي في أواخر سنة ١٩٣٦ جاء فيه قوله ما يلي:

«من رأيي اختصار الإدارة درجة إن لم يكن درجتين، فلماذا المحافظات وكلنا نعرف أن المحافظين... لا يعملون شيئاً، فليس للمحافظين شغل... ثم لماذا وزارة من خمسة وستة وزراء؟... فلماذا لا يكون هناك وزير فرد مسؤول تجاه النواب، ويكون المديرون مسؤولين تجاهه. ولماذا كل هذه المصاريف لدوائر المحافظات والوزارات طالما أننا نستطيع الاستغناء عن الجانبين»[٦٨].

٢ ـ العودة إلى نظام لبنان الصغير: ورأى بعضهم أن نظاماً مختصراً بسيطاً كنظام لبنان في عهد المتصرفية يكفي حاجة لبنان ويجنبه المتاعب والأزمات التي يتعرض لها بسبب نظامه الفضفاض. ففي اجتماع عقد في بكركي بتاريخ ٥ شباط سنة ١٩٣٨ بحث الأساقفة الموارنة أحوال البلاد وإصلاح أمور العباد، بما في ذلك:

---

(٦٧) المصدر ذاته، السنة ٥، العدد ١٢٠١، الأربعاء ٢٩ آب ١٩٣٧، ص١.

(٦٨) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٨٠، الخميس ٣ ك١ سنة ١٩٣٦، ص٥.

«حكاية الثوب الفضفاض واتفقوا على أن هذا الهيكل القائم بما فيه من وزراء ونواب وموظفين أكثر مما تتحمله البلاد، وأنه من الواجب العودة إلى مثل النظام الذي كان يسود لبنان قبل الحرب»(٦٩).

وعبر عن هذا الرأي عينه المطران أغناطيوس مبارك بمناسبة الاحتفال بعيد مار مارون ببيروت في ٩ شباط سنة ١٩٣٨ في عظة العيد حيث قال مخاطباً جمهور المصلين:

«أقول لكم... إذا شئنا أن نرجع إلى راحتنا وسعادتنا فما لنا إلا الرجوع إلى نظام لبنان القديم في لبنان الجديد. إننا نأسف على نظام لبنان القديم في جنسية رئيسه إذ كان مترفعاً عن الأحزاب. ونأسف على مجلسه ونوابه الذين كانوا عندما يؤتى لهم بمشروع، ينظرون إليه بحسب مصلحة البلاد، وبموجب مصلحة البلاد يعملون. نأسف على نظام لبنان في اختصار مصاريفه وتوفير ميزانيته، وفي ضآلة ضرائبه»(٧٠).

إن في كلام المطران مبارك هذا تعريضاً صريحاً بالحكم القائم وانتقاداً مبطناً لتصرف الحكام يذهب إلى حد إلقاء الشك بنزاهتهم وإخلاصهم.

٣ ـ إقامة حكم فرنسي مباشر: وبلغ اليأس من سوء الحالة أن أقلية من اللبنانيين فقدت ثقتها بالحكم الوطني وبأهلية الزعماء السياسيين وقدرتهم على إدارة شؤون البلاد بجدارة ونزاهة، ودعت إلى إلغاء الحكم الوطني البرلماني، وتولية حاكم فرنسي زمام السلطة كضمانة لحسن سير الأمور(٧١). ومهما قيل عن عدم جدية «ثورة الدكتور أنطون شلفون»، وأسلوبها الصبياني فإنها كانت دليلاً على مدى الخطورة الذي بلغته حالة اليأس والإحباط عند بعض اللبنانيين من الحكم الوطني والحكام الوطنيين(٧٢).

٤ ـ إقامة نظام حكم رئاسي: وكان من الآراء التي طرحت لإصلاح الحكم في لبنان إلغاء النظام البرلماني المعمول به، والاستعاضة عنه بنظام

---

(٦٩) المصدر ذاته، السنة ٥، العدد ١٣٠٨، الثلاثاء ٨ شباط ١٩٣٨، ص٥.
(٧٠) المصدر ذاته، السنة ٥، العدد ١٣١٠، الخميس ١٠ شباط ١٩٣٨، ص٥.
(٧١) المصدر ذاته، السنة ٥، العدد ١٢٤٢، الأربعاء ١٧ ت٢ سنة ١٩٣٧، ص٥.
(٧٢) المصدر ذاته، السنة ٥، العدد ١٣٨٨، الثلاثاء ١٧ أيار ١٩٣٨، ص٤.

رئاسي. وبحسب هذا النظام المقترح يلغى مجلس النواب ومجلس الوزراء، ويقام مجلس من ١٦ نائباً تعرض عليه الموازنة السنوية ويكون رأيه فيها استشارياً فحسب. أما الحكومة فتتألف من رئيس دولة بصلاحيات واسعة، وهو يعين وزيراً فرداً يحمل لقب مستشار (شانسليه Chancelier) ويكون مسؤولاً أمام رئيس الدولة. ويكون للمستشار معاونان يختارهما رئيس الدولة ويكونان مسؤولين أمام رئيسهما المستشار[٧٣]. وكان من أبرز الداعين إلى مثل هذا النظام «تكتل الاتحاد الوطني» الذي تأسس في أواخر سنة ١٩٣٨، وكان يضم أبرز النواب والسياسيين الموالين المنتمين إلى كتلة رئيس الجمهورية اميل اده أمثال باترو طراد، وجبرائيل خباز، وحبيب أبي شهلا، وروكز أبي ناضر، وعبود عبد الرزاق[٧٤].

٥ ـ مجلس تأسيسي ودستور جديد: أما الرأي الخامس والأخير الذي نعرض فقد صدر عن جماعة من النواب. وهو رأي يدعو إلى إلغاء الدستور والنظام بكامله. وكانت حجتهم في ذلك أن الدستور اللبناني لم ينبثق من إرادة الأمة مباشرة، أي أنه لم يصدر عن مجلس تأسيسي منتخب انتخاباً حراً، وإن الذين وضعوه لم يكونوا يملكون حرية الرأي والقرار لأن البلاد لم تكن مستقلة تماماً، بل كانوا واقعين تحت تأثير رجال الانتداب وأعوانه. وأن الدستور وما قام على أساسه من الأوضاع لا يعبر عن رأي أهل البلاد الحقيقي. لذلك اقترح أولئك النواب حل جميع هذه الأوضاع السائدة ودعوة اللبنانيين إلى انتخاب مجلس تأسيسي يتولى وضع دستور جديد للبنان. وعند ذلك تحكم البلاد وفق رغبات اللبنانيين الحقيقية التي يعبر عنها المجلس التأسيسي. فإذا قال هذا المجلس بمجهورية انتُخب رئيس للجمهورية وفقاً للدستور الجديد، وإذا قال بحكم نيابي انتخب مجلس النواب. وبكلمة أخرى، تحكم البلاد وفقاً للدستور الذي يضعه المجلس التأسيسي الحر[٧٥].

وبوجه الإجمال كانت كتلة الرئيس اميل اده ترغب في تعديل النظام

---

(٧٣) المصدر ذاته، السنة ٦، العدد ١٥٤٤، الثلاثاء ٦ ك١ سنة ١٩٣٨، ص٤.

(٧٤) المصدر ذاته، السنة ٥، العدد ١٣٧١، الأربعاء ٢٧ نيسان ١٩٣٨، ص٤.

(٧٥) المصدر ذاته، السنة ٦، العدد ١٥٤٩، الأحد والاثنين ١١ و١٢ ك١ سنة ١٩٣٨، ص٤.

وتطالب به وتسعى لتحقيقه، تقديراً منها إن التعديل، إذا ما جرى على الوجه الذي تطالب به، من شأنه أن يقوي صلاحيات الرئيس اده ويطلق يده في حكم البلاد، ويعزز موقعه في مواجهة المعارضة. ولهذه الأسباب عينها كان الزعيم الماروني الآخر، منافس الرئيس اده وخصمه السياسي بشاره الخوري، وكتلته يعارضون التعديل ويرفضونه كما يريده الإديون(٧٦).

المراجع الخارجية تهتم بالإصلاح:

ويبدو أن البحث في إصلاح النظام اللبناني تعدى نطاق الأوساط السياسية اللبنانية المحلية إلى وزارة الخارجية الفرنسية وعصبة الأمم. فقد ذكر مراسل جريدة «الأهرام» في جنيف بخصوص النظام اللبناني ما يلي:

«كانت شؤونه في الأسبوعين الأخيرين [الأسبوعين الأولين من سنة ١٩٣٨] موضع اهتمام المسؤولين عن السياسة الشرقية في وزارة الخارجية الفرنسية... وإن الآراء في بيروت وباريس أجمعت على أن النظام أثار في لبنان عاصفة من الاستياء وواجه عدداً لا يستهان به من الأزمات السياسية والأخلاقية والاقتصادية... وقد علمت [مراسل الأهرام] اليوم أن مكتب الانتدابات في عصبة الأمم سيباحث رجال وزارة الخارجية الفرنسية الذين يرافقون السيد دلبوس [Delbos وزير الخارجية الفرنسي] يوم انعقاد المجلس بشأن العرائض والشكايا اللبنانية التي تجمع لديهم منها ملفات ضخمة»(٧٧).

ولما تواترت الأخبار عن هذه التحركات الخارجية أحدثت بعض البلبلة في الأوساط السياسية المحلية، مما جعل النائب حبيب أبي شهلا والنائب محي الدين النصولي في جلسة مجلس النواب المنعقدة نهار الخميس في ٢١ نيسان سنة ١٩٣٨ يسأل كل منهما الحكومة **«عن صحة ما يشاع محلياً وفي فرنسا عن تعديل الدستور اللبناني»**(٧٨).

---

(٧٦) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٣٢.

(٧٧) جريدة «**النهار**»، السنة ٥، العدد ١٢٨٦، الأربعاء ١٢ ك٢ سنة ١٩٣٨، ص٥.

(٧٨) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الأول، الجلسة الرابعة، الخميس ٢١ نيسان ١٩٣٨، ص٤٩٠ - ٥٠١، أيضاً، جريدة «النهار»، السنة ٥، العدد ١٣٦٨، الجمعة ٢٢ نيسان ١٩٣٨، ص٤.

وبالرغم من نفي صحة هذه الإشاعة في حينه، عادت الصحف اللبنانية والفرنسية بعد بضعة أسابيع تتحدث عن أن دوائر الكه دورسه تدرس مشروع تغيير الوضع الحكومي في لبنان[79]. وتردد في أواخر العام ١٩٣٨ «**أن سياسياً من أكبر السياسيين في البلد [المقصود هو الرئيس اده على الأرجح] أرسل إلى أصدقائه في باريس مذكرة ضافية يشرح فيها الحالة الحاضرة**»[80] ويقترح الحل الذي يراه قادراً على شفاء العلل التي تعاني منها البلاد.

لقد حاولت الدوائر العليا اللبنانية والفرنسية تجاهل هذه الأخبار أو تكذيبها بحياء في بعض الأحيان. ولكن سواء أكان ما نشرته الصحف بهذا الصدد صحيحاً مئة بالمئة أم محرفاً بعض الشيء فإن الواقع يؤكد أمرين: أولاً، أن مباحثات من هذا النوع كانت تجري فعلاً. وثانياً، أن التكهنات عن تعديل قريب للدستور وللنظام السياسي كانت حتى مطلع سنة ١٩٣٩ لا تزال تطلق في الصحف وعلى ألسنة الناس، وتحدث بلبلة وقلقاً في الأوساط السياسية بالساحة اللبنانية.

ومثلما شغلت الأخبار عن تعديل النظام السياسي اللبنانيين وأثارت اهتمامهم، فإن تباطؤ البرلمان الفرنسي وتردده في إبرام المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية أثار، هو الآخر كذلك، مخاوفهم وحرك قلقهم وشكوكهم. فعلى الصعيد الرسمي وجه النائب حبيب أبو شهلا بهذا الخصوص في ٧ كانون الأول سنة ١٩٣٨ سؤالاً إلى الحكومة بواسطة رئاسة مجلس النواب يقول فيه:

«أدت المخابرات التي قام بها حضرة رئيس الحكومة السورية مع الحكومة الإفرنسية إلى اتفاق جديد وقع في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨. ويتضمن هذا الاتفاق تعهداً بإبرام المعاهدة في البرلمان الإفرنسي قبل ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٩ وبتسليم الصلاحيات التي ما تزال في حوزة السلطة المنتدبة إلى الحكومة السورية في خلال شهر شباط سنة ١٩٣٩.

فهل اتصل بالحكومة اللبنانية علم رسمي بمضمون هذا الاتفاق الجديد؟

---

(٧٩) جريدة «**النهار**»، السنة ٥، العدد ١٣٧٧، الأربعاء ٤ أيار ١٩٣٨، ص١.

(٨٠) المصدر ذاته، السنة ٦، العدد ١٥٤٤، الثلاثاء ٦ كانون الأول ١٩٣٨، ص٤.

وهل قامت الحكومة بالمساعي الرسمية اللازمة للحصول على ذات التعهد نحو لبنان»؟[٨١].

٤ ـ القلق على مصير المعاهدة والنظام

إن الاستعجال بتوقيع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية في ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦، وبإبرامها في مجلس النواب اللبناني بعد ذلك بأربعة أيام فقط لم يقابل باستعجال مماثل من الجانب الفرنسي. لقد نامت المعاهدة في أدراج الوزارة والبرلمان الفرنسيين وقتاً طويلاً، وتضاربت الآراء بشأنها، وتعثر سيرها في اللجان المختصة. وكادت الفترة الانتقالية (التحضيرية) المحددة بثلاث سنوات، ابتداءً من مطلع سنة ١٩٣٧، لدخول المعاهدة حيز التنفيذ أن تنصرم من دون أن تبدو أية بادرة تطمئن إلى أن البرلمان الفرنسي مقبل على إبرامها في وقت قريب. وكان سبب هذا التردد والتأجيل قيام معارضة قوية واسعة في أوساط فرنسية نافذة. فمعظم الموظفين الفرنسيين في دوائر الانتداب بسوريا ولبنان كانوا ضد إبرام المعاهدتين السورية واللبنانية، لأن استقلال هذين البلدين وانتقال السيادة الكاملة والسلطة الفعلية إلى أيدي أهلهما سيحرمان أولئك الموظفين الفرنسيين المحظوظين مناصبهم التي تدر عليهم مكاسب جمة تتمثل بالرواتب السخية التي يتقاضونها، وبالامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية التي ينعمون بها. وكان الخوف من خسارة هذه المناصب، إلى جانب عدم توفر مجالات العمل بسهولة في فرنسا نظراً للأزمة الاقتصادية العالمية الخانقة التي كانت تعاني منها تلك البلاد، حافزاً قوياً يدفعهم إلى معارضة المعاهدتين والسعي لعدم إبرامهما.

وفي داخل فرنسا كانت هناك بضع فئات تعارض إبرام المعاهدة لأسباب خاصة تتعلق بمصالح كل فئة منها. كان هناك اليمينيون الاستعماريون الذين يعيشون أحلام الامبراطورية الفرنسية الواسعة، ويتغنون بأمجادها وسطوتها، ويعتزون برسالتها الحضارية في العالم. هؤلاء كانوا

---

(٨١) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الثاني، الجلسة السادسة، الثلاثاء في ١٣ كانون الأول سنة ١٩٣٨، ص٨٨ ـ ٨٩.

يعارضون المعاهدة لخشيتهم من أن تكون هذه الخطوة بداية الطريق لتفكك الامبراطورية وللحط من كرامة فرنسا وعنفوانها.

وكان هناك الرأسماليون الذين وجدوا في لبنان وسوريا سوقاً مثالية لتوظيف أموالهم بشروط ميسرة، ولجني الأرباح الطائلة بحماية الوجود الفرنسي. وقد كبرت استثماراتهم وتنوعت مشاريعهم وغطت مختلف الميادين مثل شركة بنك سوريا ولبنان، وشركة المرفأ، وشركة حصر التبغ والتنباك، وشركة الجر والتنوير، وشركة الترابة في شكا، وغيرها. هؤلاء اليمينيون الرأسماليون كانوا هم أيضاً ضد إبرام المعاهدة لأنهم كانوا على شبه اليقين بأن الاستقلال سيلحق ضرراً بالغاً بمصالحهم الاقتصادية ويحرمهم الامتيازات والضمانات الكثيرة التي كانوا يتمتعون بها في ظل نظام الانتداب.

وكانت هناك الجمعيات التبشيرية والمنظمات الثقافية التي تملك وتدير في لبنان وسوريا عدداً كبيراً من معاهد التعليم والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والخيرية والطبية. وإلى جانب هؤلاء كانت هناك، أيضاً، الفئات التي تعتبر أن لفرنسا رسالة حضارية يتوجب عليها أن تؤديها بنشر اللغة والآداب والعلوم والفنون الفرنسية في العالم. وكان لهؤلاء وجود كبير فاعل في لبنان وسوريا. فهؤلاء أيضاً كانوا يقفون ضد المعاهدة لخوفهم من أن استقلال هذين البلدين قد يعرقل عمل مؤسساتهم ويحد من نشاطهم وتأدية رسالتهم الحضارية في جميع المجالات.

وكان هناك الفرنسيون الذين يعتبرون أن على فرنسا حماية المسيحيين في الشرق. وأن فرنسا التي قامت بهذا الدور عبر التاريخ، وعلى امتداد بضعة قرون، لا يجوز لها أن تتخلى عن هذا الواجب الإنساني وتترك مسيحيي الشرق وشأنهم في هذا الوقت العصيب ليواجهوا مصيرهم لوحدهم دون الحصول على ضمانات حقيقية تكفل لهم حريتهم وبقاءهم. وكان قد وصل إلى لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الفرنسي ولجنة الانتدابات الدائمة بعصبة الأمم في جنيف معلومات تفيد أن سوريا لا تلتزم بدقة بتعهداتها ولا تنفذ نصوص المعاهدة المتعلقة بحقوق الأقليات فيها، مشيرين بذلك إلى كيفية تعامل السلطات السورية مع الحركات الانفصالية المعارضة التي ظهرت في مناطق العلويين والجزيرة الفراتية وجبل الدروز، فأثارت هذه المعلومات

معارضة شديدة ضد إبرام المعاهدة الفرنسية ـ السورية، ومعها المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية كذلك.

وقد يكون أهم من كل ذلك موقف العسكريين المبني على خطط استراتيجية بعيدة المدى. فإنه لم يكن لفرنسا موطيء قدم ذو قيمة استراتيجية مهمة بمنطقة الشرق الأدنى والحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط سوى سوريا ولبنان. ولهذا السبب رأى العسكريون أنه لا يجوز التخلي كلياً عن هذين الموقعين لأي سبب كان إذا ما أرادت فرنسا أن تحتفظ بدورها السياسي والعسكري كدولة كبرى في العالم. وعزز موقف العسكريين هذا عاملان، أولهما، سقوط حكومة ليون بلوم الاشتراكية وانتقال السلطة إلى جناح الوسط واليمين المحافظ في سنة ١٩٣٨. وكان هؤلاء أصلاً من معارضي إبرام المعاهدتين للأسباب التي أشرنا إليها. وكان العامل الثاني اشتداد الوضع السياسي تأزماً في أوروبا، وازدياد الخوف من نشوب الحرب في أية لحظة بين دول المحور والدول الديمقراطية. وفي هذه الحال برزت أهمية لبنان وسوريا كموقعين استراتيجيين لا يمكن الاستغناء عنهما في حال نشوب الحرب. هذه الظروف العالمية المضطربة جعلت لموقف العسكريين وآرائهم وزناً كبيراً في تقدير المخاطر وتقرير السياسة التي يجب اتباعها بصدد المعاهدتين مع لبنان وسوريا.

وبالطبع، كانت الكلمة الأخيرة بشأن مصير المعاهدتين للبرلمان الفرنسي لأن له وحده سلطة الإبرام أو الرفض. وكان معظم النواب قد أعربوا عن معارضتهم داخل البرلمان، وفي اللجان النيابية، وبالتصاريح التي أطلقوها، وبالمقالات التي نشروها في الصحف. وكان من أشد ما نشر بهذا الصدد، وأكثره صراحة المقال الذي نشره النائب فيلكس غرا بجريدة «جور ايكو دي پاري» وشرح فيه الأسباب التي جعلته وكثيرين من زملائه النواب، ومن الفرنسيين، يتخذون هذا الموقف السلبي من موضوع إبرام المعاهدتين. وللإيضاح نقتبس فيما يلي بعض الفقرات التي وردت في ذلك المقال:

«أظهرت الحوادث الأخيرة التي وقعت في المجلس الإيطالي الأخطار التي تهدد الأمبراطورية الفرنسية، واتجهت الأنظار إلى البحر المتوسط الذي يغسل أقدام أراضٍ فرنسية عديدة. ففي شمال البحر المذكور فرنسا، وفي

جنوبه أفريقيا الشمالية، وفي شرقه سوريا ولبنان.

ونظرة واحدة إلى الخريطة كافية لأن تظهر لنا أهمية سوريا ولبنان، اللذين يؤلفان نقطة ارتكاز عظيمة الشأن في أقصى حوض البحر المتوسط الشرقي...

ندرك مما تقدم أهمية احتفاظنا بمركزنا في سوريا ولبنان، بل أهمية الفوائد التي نجنيها من وراء تقوية هذا المركز، فعلى تقويته يتوقف مصير وحدة أمبراطوريتنا، لأن القضية تتعلق مباشرة بكياننا القومي...

سنتخلى عن بلاد نحن نحتلها الآن، لنتركها غنيمة باردة للطامعين الذين لن يترددوا في الحلول محلنا. فالأتراك لم يخفوا مطامعهم في سوريا الشمالية ومناطقها الغنية بالبترول، وجيراننا الطليان يقومون بدعاية واسعة في المناطق الساحلية.

سنتخلى عن بلاد سبق لنا أن تعهدنا بالدفاع عنها، تاركين مناطق خصبة خلقناها من العدم، وسكاناً لجأوا إلى سوريا بناءً على دعوتنا، على أمل أن يجدوا الأمان في ظل الراية المثلثة الألوان، وفوق هذا كله سنضحي بمواقعنا العسكرية ونشهد انهيار نفوذنا في الشرق الأدنى...

لا يحق لنا تخريب عمل فرنسا في الشرق الأدنى، ولا يجوز لنا بحال من الأحوال توجيه ضربة قاضية إلى سلامة فرنسا في حوض البحر المتوسط. لقد قال حزب الاتحاد الجمهوري كلمته في المعاهدة، وأعلن أنه يعتبر إبرامها ضربة موجهة إلى سلامة الأمبراطورية ووحدتها، وها هي الاحتجاجات على الإبرام ترتفع في كل مكان من مختلف الهيئات [وهنا تعداد للهيئات المحتجة والتي تتحفز للاحتجاج].

إن سوريا لجزء من فرنسا الكبرى، وسلامة فرنسا تحتم علينا أن نتابع في تلك البلاد عملنا إلى النهاية»(٨٢).

إن هذين الموضوعين، إبرام المعاهدة وتعديل الدستور لتغيير نظام

(٨٢) جريدة «النهار»، السنة ٦، العدد ١٥٥١، الأربعاء ١٤ كانون الأول ١٩٣٨، ص١ و٨.

الحكم اللبناني، بالإضافة إلى الاعلان المفاجيء عن إنهاء خدمات دي مارتيل كمفوض سام لحكومة الجمهورية الفرنسية في الشرق، كانت أبرز المواضيع التي أثارتَ اهتمام الأوساط السياسية والصحافية والرأي العام في لبنان، والتي انطلقت حولها الإشاعات والتكهنات في الشهرين الأخيرين من العام ١٩٣٨.

٥ ـ غبريال بيو يخلف دي مارتيل

إعفاء دي مارتيل من منصبه:

كان آخر حدث سياسي مهم حصل قبيل استقالة حكومة خالد شهاب، إعفاء المفوض السامي الكونت داميان دي مارتيل من منصبه. ففي ٢٤ تشرين الأول سنة ١٩٣٨ تلقى دي مارتيل برقية من وزارة الخارجية تبلغه فيها أنه أحيل على التقاعد، وأن مهمته في لبنان وسوريا انتهت، وأن المسيو غبريال بيو (Gabriel Puaux) عين مفوضاً سامياً للجمهورية الفرنسية في لبنان وسوريا خلفاً له[٨٣]. فغادر دي مارتيل بيروت نهائياً نهار السبت ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ من دون أن يتيسر له تحقيق الاصلاح المنشود في النظام السياسي اللبناني، ويتاح لعهده أن يشهد إبرام المعاهدة الفرنسية اللبنانية. وتولى المسيو ميريه، أمين السر العام، منصب المفوض السامي بالوكالة إلى حين وصول المفوض السامي الجديد[٨٤]. وهكذا انتهى عهد دي مارتيل الذي دام خمس سنوات وثلاثة وأربعين يوماً، من ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٣٣ إلى ٢٤ تشرين الأول سنة ١٩٣٨.

هل كان إعفاء دي مارتيل من منصبه في ذلك الوقت بالذات إجراءاً إدارياً روتينياً عادياً، أم تدبيراً سياسياً تتعلق خلفياته بالتطورات التي كانت تجري في حينه بمنطقة الشرق؟ لم يكن من السهل معرفة الحقيقة، ولكن المراقبين السياسيين يومئذٍ أطلقوا بضع تكهنات بهذا الخصوص كان من بينها القول بأن سبب قرار الإعفاء كان مرتبطاً، إلى حد ما، بتبدل الموقف

---

(٨٣) المصدر ذاته، السنة ٦، العدد ١٥١٥، الثلاثاء ١ تشرين الثاني ١٩٣٨، ص٢.

(٨٤) المصدر ذاته، السنة ٦، العدد ١٥٣١، السبت ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٨، ص٤.

الفرنسي الرسمي من المعاهدتين السورية واللبنانية الموقعتين قبل ذلك بسنتين واللتين كان دي مارتيل يعتبر «عرابهما»، كما كان متعلقاً أيضاً بتصميم فرنسا على ادخال تعديل جذري على نظام الحكم اللبناني الذي كثرت الشكاوى منه ومن ممارساته السيئة في عهد دي مارتيل.

غبريال بيو يدرس الوضع اللبناني:

وصل المفوض السامي الجديد المسيو غبريال بيو إلى بيروت في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٩. وهو أول فرنسي بروتستانتي يتولى هذا المنصب الرفيع في بلدان الشرق الأدنى. وبخلاف سلفه دي مارتيل كان بيو رجلاً متديناً رصيناً جدياً يحترم ذاته ويتعامل بأدب واحترام مع الآخرين. انكب فور وصوله على درس الأوضاع في لبنان من جميع نواحيها تمهيداً لاقتراح السياسة التي يراها أكثر ملاءَمة لتلك الأوضاع، وأجزل فائدة للبنانيين. أمضى في الدرس سبعة شهور اطلع خلالها على عمل الجهاز الحكومي اللبناني عن كثب، وزار المناطق، وقابل الزعماء السياسيين والروحيين، واستقبل الوفود، وتسلم العرائض والمذكرات من مختلف الهيئات والفئات. ولا شك في أنه كان قبل مجيئه إلى لبنان قد اطلع في وزارة الخارجية الفرنسية على التقارير التي تصف الحالة في لبنان، وتتطرق إلى شرح مشاكله، وتعرض الحلول المقترحة لإجراء الاصلاح الضروري في أجهزته السياسية والإدارية.

الأقطاب الثلاثة في باريس:

لما استكمل بيو درس الأوضاع اللبنانية المتعثرة وتكونت لديه بعض الأفكار والصيغ التي قد تساعد على إصلاحها، قرر التوجه إلى باريس خلال الصيف لبحث هذه الأمور مع وزارة الخارجية الفرنسية واتخاذ القرارات الحاسمة بشأنها. وما أن علم القطبان السياسيان الآخران، الزعيمان اللبنانيان رئيس الجمهورية إميل إده، ورئيس الكتلة الدستورية بشارة الخوري بأن بيو ينوي زيارة باريس في أواسط آب حتى سبقاه إليها لكي يتدبر كل منهما أمره ومصالحه مع المراجع الفرنسية المختصة هناك. ويذكر بشارة الخوري الأسباب المباشرة لتلك الزيارات فيقول في مذكراته:

«وانتهز رئيس الجمهورية تعكر الجو الأوروبي فعاد إلى نشاطه الأول وأخذ يقنع المفوض السامي الجديد بضرورة تعديل الدستور وحل المجلس وإقالة الوزارة وإبقاء رئيس الجمهورية مع مجلس مديرين. وعادت «النغمات» عن مساويء الحكم النيابي تزداد يوماً بعد يوم فاجتمع النواب الدستوريون وقد بلغ عددهم واحداً وعشرين نائباً واتخذوا قرار قالوا فيه إن التعديل الدستوري المطلوب ليس له ما يبرره إلا إعادة النظر في رئاسة الجمهورية لأنها علة العلل. وبلّغ المفوض السامي هذا القرار فلم يجب عليه. وكان ذلك في ربيع سنة ١٩٣٩(٨٥).

حول إصلاح نظام الحكم:

وصل بيو إلى باريس في ١١ آب سنة ١٩٣٩. وكان أهم ما يحمله في حقيبته ملفين: ملف اصلاح النظام اللبناني، وملف المعاهدتين الفرنسية ـ اللبنانية والفرنسية ـ السورية. وباشر فور وصوله إلى باريس بحث هذين الموضوعين مع وزارة الخارجية سعياً للتوصل إلى قرارات حاسمة بشأنهما تنهي حالة الانتظار وعدم الاستقرار السياسي السائدة في البلدين. فبخصوص الملف الأول كان لدى بيو اقتراحات محددة لاصلاح نظام الحكم في لبنان، ولكنه لم يكن قد باح بها للسياسيين اللبنانيين، فأثار تكتمه قلق أولئك السياسيين وهواجسهم. وقد أعرب أحدهم، بشارة الخوري، عن هذه المخاوف في مذكراته حيث قال ما يلي:

«قلق بال إخواننا [أعضاء الكتلة الدستورية] فقررت السفر إلى باريس في صيف ١٩٣٩... وفي أول آب وصلت إلى العاصمة الفرنسية... وبعد مدة قصيرة [في ١١ آب] وصل المسيو بيو فقابلناه في مكتب المفوضية وأبلغناه هواجسنا من تعديل الدستور فطمأننا بقدر الإمكان. وراجعنا وزارة الخارجية فكان الجواب: لا مبرر لمقترحات الرئيس إميل إده بهذا الصدد»(٨٦).

---

(٨٥) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٣٢.

(٨٦) المصدر ذاته، ص٢٣٢.

ولكن مقترحات بيو بشأن إصلاح نظام الحكم في لبنان لم يتيسر لها أن تبحث بشكل مفصل جدي، وأن تعلن وتعرف، لأن مباحثات بيو مع وزارة الخارجية ما أن بدأت حتى انقطعت، ثم توقفت نهائياً بسبب الأزمة السياسية الأوروبية التي نشبت في شهر آب سنة ١٩٣٩، وأدت إلى اندلاع نار الحرب العالمية الثانية في اليوم الأول من أيلول. لذلك لم يكتب لمقترحات بيو أن تبصر النور، وبقيت محفوظة في إطار السرية إلى أن كشف عنها النقاب بيو نفسه في مذكراته التي نشرها في باريس بعد ذلك بثلاثة عشر عاماً.

سنعرض مقترحات بيو هذه في الفصل التالي، مع أهم المشاريع الأخرى الهادفة لتعديل النظام اللبناني خلال عهد الانتداب الفرنسي، والتي لم يكتب لأي منها أن يتحقق.

حول مصير المعاهدتين:

يذكر بيو في مذكراته بخصوص الملف الثاني الذي كان يحمله إلى باريس، والمتعلق بموضوع إبرام المعاهدتين الفرنسية ـ السورية، والفرنسية ـ اللبنانية، فيقول بشأنهما ما يفيد:

«إن المسؤولين الكبار من مدنيين وعسكريين اجتمعوا لدرس هذا الموضوع، فجرت مداولات واتصالات مع عدة جهات مدنية وعسكرية، وخصوصاً مع القائد العام للجيش الفرنسي الجنرال غاملان (Gamelin) ورئيس أركان القوات البحرية الأميرال دارلان (Darlan). وقد أجمع القائدان على أنه بالنظر إلى الموقف السياسي العالمي المتأزم والأخطار الجسيمة التي ينطوي عليها هذا الوضع لا يمكن الاستغناء عن الاحتفاظ بقواتنا وقواعدنا العسكرية بتمامها في الشرق وعدم المس بها وبقدراتها على الاطلاق»[٨٧].

ويضيف بشارة الخوري إلى ذلك قوله:

«وكانت المعاهدة الفرنسية السورية والمعاهدة الفرنسية اللبنانية في

---

(٨٧) Gabriel Puaux, **Deux Années Au Levant: Souvenirs de Syrie et du Liban 1939 - 1940**, (Paris, Hachette, 1952), PP. 13-14.

لجنتي الخارجية بباريس تلاقيان معاكسة قوية من قبل العسكريين، وفي مقدمتهم الجنرال هونتزيجر (Huntziger) القائد العام للقوى الفرنسية في الشرق سابقاً، والأزمة الدولية في طريقها إلى الذروة، فضاعت مساعينا في سبيل إقرارهما. ورفضت المعاهدتان في اللجان البرلمانية الفرنسية وانتهى أمرهما»[٨٨].

نشوب الحرب العالمية الثانية:

في الوقت الذي كانت فيه هذه المباحثات بشأن نظام الحكم اللبناني وإبرام المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية تجري في باريس، كانت الأزمة السياسية العالمية الناجمة عن مطالبة هتلر باستعادة ما يسمى «الممر البولندي» (The Polish Corridor) إلى سيادة الرايخ الثالث الألماني، تزداد حدة وخطورة. وكانت الدول الديمقراطية الغربية تعلل النفس بأن وجود الاتحاد السوفياتي القوي المعادي للنظام النازي الألماني على الجانب الآخر من حدود بولنده سيردع هتلر عن القيام بأية مغامرة عسكرية ضد بولنده. ولكن هذا الأمل كان وهماً وسراباً ما لبث أن تبدد. فقد فوجيء العالم في ٢٣ آب سنة ١٩٣٩ بتحول خطير في الموقف الدولي وبموازين القوى في العالم، وذلك حين أُعلن في موسكو وفي برلين في وقت واحد عن توقيع معاهدة عدم اعتداء وصداقة بين البلدين. عندها تأكدت الدول الغربية، وخصوصاً فرنسا، إن الحرب واقعة لا محالة. فأوقفت المباحثات الجارية بشأن اصلاح النظام اللبناني وإبرام المعاهدتين الفرنسية ـ اللبنانية، والفرنسية ـ السورية إلى أجل غير مسمى. وهكذا سقطت المعاهدتان الخائبتان لعدم إبراهما من الجانب الفرنسي.

عودة الأقطاب الثلاثة إلى لبنان:

بسبب الخوف من نشوب الحرب بين لحظة وأخرى قطع المفوض السامي بيو زيارته لباريس وقفل عائداً لتوه على الباخرة ماريت باشا إلى مركز عمله في بيروت فوصلها في ٣٠ آب[٨٩].

---

(٨٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٣٢.

(٨٩) Gabriel Puaux, **Deux Années Au Levant**, P. 63.

ويصف بشارة الخوري أحداث الأيام القليلة الأخيرة بعد وقف المباحثات في باريس فيقول:

«وفي لمحة بصر لم يعد أحد منا يفكر إلا بالعودة إلى بلاده. وكان الرئيس إده في باريس فأوعزت إليه وزارة الخارجية بأن يسافر ليلاً ويركب أول باخرة من مرسيليا. ونصحت لنا أيضاً بالعودة على جناح السرعة خشية أن تنقطع المواصلات في البحر المتوسط. فتركت باريس في ٢٦ من آب ومعي سليم تقلا ويوسف سالم. وما أن وصلنا إلى مرسيليا حتى رأينا فيها عدداً كبيراً من اللبنانيين والسوريين والمصريين يستعدون للرجوع إلى بلادهم. وتوقفت البواخر عن السفر بضعة أيام ولكننا تمكنا من مغادرة مرسيليا على باخرة أميركية. وفي دخولنا مرفأ نابولي في أول أيلول صباحاً سمعنا من الإذاعة أن الجيش الألماني خرق الحدود البولونية، فشكل ذلك بدء الحرب العالمية الثانية[٩٠]».

(٩٠) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٣٦.

حول تغيير نظام الحكم

١ ـ السعي لإقامة عرش في لبنان

أسباب هذا التوجه:

تردد الكلام كثيراً ما بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٩ عن مساع تقوم بها جهات لبنانية وأجنبية تهدف إلى إلغاء النظام الجمهوري اللبناني واستبداله بإمارة أو بنظام ملكي ينصب على رأسه أمير أو ملك أجنبي حاكماً على لبنان. وسواء أكان هذا الطرح جدياً ولم يكتب له النجاح فسقط قبل أن يتحقق، أم مناورة سياسية أطلق لأغراض معينة وانتهت بعد أن استنفدت أغراضها، أم دعابة مسلية ومقلباً فكهاً دبره بعض السياسيين الظرفاء، فإنه يبقى، في مطلق الأحوال، أحد الأحداث الملفتة التي حصلت في تلك الحقبة من تاريخ لبنان واستأثرت باهتمام سائر الأوساط السياسية والصحافية والاقتصادية والاجتماعية، الرسمية منها والشعبية، لفترة غير قصيرة من الزمن.

وإن كان التغاضي عن ذكر قصة الإمارة والملكية هذه في عرض عام لتاريخ لبنان لا يشكل تقصيراً ذا بال، ولا ينتقص من قيمة ذلك العرض، فإن الأمر يصبح مختلفاً بالنسبة إلى دراسة في التاريخ اللبناني الحديث، تهدف، بالدرجة الأولى، إلى عرض النظريات المتضاربة، واستجلاء المواقف المتباينة، وإبراز الأحداث ذات الدلالات الخاصة المتعلقة بكيان لبنان ومصيره في خضم الصراعات السياسية والعقائدية التي كانت تعصف بقوة في الساحة اللبنانية خلال الثلاثينات في هذا القرن. ففي مثل هذه الدراسة لا يجوز إغفال هذه المسألة كلياً لسببين رئيسيين على الأقل: أولاً،

لأن الأمانة للحقيقة والتاريخ تفرض عدم التغاضي عن ذكر حدث سياسي شغل اللبنانيين في حينه، وجرى التداول بشأنه على مدى أحد عشر عاماً. وثانياً، لأن هذه المسألة تمثل جانباً من جوانب الفكر السياسي الذي نشط بقوة في الثلاثينات وأخذ يقترح الصيغ ويستنبط الحلول لمعالجة المشاكل الناجمة عن الاختلاف في وجهات النظر عند اللبنانيين فيما يتعلق بمستقبل بلدهم من حيث كيانه ومصيره ونظام الحكم فيه. من هذا المنطلق كان الشعور بالحاجة إلى إدراج هذا الفصل في هذا الكتاب.

كثرة الطامعين بالعروش:

إن موضوع الإمارة والملكية في لبنان لم يدرس درساً علمياً وافياً. ومما هو متيسر للباحثين من مصادر ومعلومات حتى الآن يمكن الاستنتاج بأن أسباب هذا الطرح كانت ثلاثة: أولاً، وفرة الطامحين إلى العروش والتيجان وثانياً، الأحوال السياسية المشوشة السائدة في لبنان يومئذٍ، وثالثاً، استخدام هذا الطرح كوسيلة ضغط وابتزاز سياسيين. فبعد الحرب العالمية الأولى كانت فرنسا وبريطانيا الدولتين الرئيسيتين المسيطرتين في منطقة الشرق الأدنى. وانسجاماً مع تقاليدها «الجمهورية» أنشأت فرنسا نظاماً جمهورياً في كلٍ من لبنان وسوريا. وانسجاماً مع تقاليدها «الملكية» العريقة رعت بريطانيا في البلدان الصغيرة مشيخات وإمارات كما في شرق الأردن ومنطقة الخليج، وأقامت نظامين ملكيين في مصر والعراق، ونصبت على رأس كل دولة منها شيخاً، أو أميراً، أو ملكاً حسب مقتضى الحال. وكان عدد الأمراء والمشايخ والأعيان الطامعين في الحصول على العروش والتيجان أكثر من عدد هذه المناصب الرفيعة المتاحة لهم في تلك البلدان. فانطلق بعض الذين فاتهم تحقيق أمانيهم الملكية في بلدانهم يسعون إلى تحقيقها في بلدان أخرى حيث لا توجد عروش وتيجان. وكان من الطبيعي أن تتسلط أنظارهم على لبنان وسوريا، وأن يسعوا إلى تغيير نظامهما الجمهوري لكي يتسنى لهم تسنم سدة الإمارة أو الملك فيهما. وكانت الإغراءات المادية أقوى الأسلحة التي اعتمدها بعضهم في هذا السبيل.

فشل النظام الجمهوري في لبنان:

شجع الطامعين في العروش والتيجان على الإقدام على محاولاتهم هذه

إخفاق النظام الجمهوري الفضفاض المقتبس عن النظام الجمهوري الفرنسي، وفشله في تحقيق الرخاء والإزدهار والاستقرار وحسن الإدارة في لبنان، بدليل أن الفرنسيين كانوا أول من اكتشف مواطن الضعف فيه وأخذوا يدخلون عليه التعديل تلو الآخر دون جدوى، مما أحدث بلبلة وعدم استقرار في الحكم، وأثار تذمر اللبنانيين وشكواهم وحفزهم على المطالبة بإصلاح جذري حقيقي كمثل الإصلاح الشامل الذي طالب به البطريرك الماروني انطون عريضه وسواه من الزعماء وقادة الرأي اللبنانيين. وفكر الطامعون بالعروش أن هذا الظرف القلق القائم يوفر لهم أفضل الفرص وأكثرها أملاً بالنجاح، فأقدموا على ما قاموا به من محاولات.

وسيلة ضغط سياسي:

وذهب بعضهم إلى الظن بأن الفرنسيين هم الذين شجعوا الساعين إلى العروش على القيام بمحاولاتهم، ليس لاقتناعهم بجدواها، بل للتلويح بها، واستخدامها كوسيلة ضغط من أجل تليين مواقف الزعماء الوطنيين اللبنانيين والسوريين المتشددين الذين كان الفرنسيون يعلمون أنهم لا يقبلون بالحاكم «الأجنبي».

٢ ـ مساعي الأمير جورج لطف الله

الأمير جورج لطف الله أول المحاولين:

بدأ البحث بشكل جدي بمسألة الإمارة أو الملكية في لبنان في سنة ١٩٢٩. وكان أول فصل من فصولها وأكثره إثارة قصة المسعى الذي قام به الأمير جورج لطف الله في هذا السبيل. ويروي أحد الصحافيين اللبنانيين البارزين الذين شاركوا في هذا السعي أنه في مساء أحد الأيام في مطلع سنة ١٩٢٩ اجتمع رهط من كبار الصحافيين اللبنانيين والمصريين حول مائدة عامرة بكل ما لذ وطاب في قصر الجزيرة بالقاهرة لصاحبه الأمير جورج لطف الله. وجورج لطف الله هذا مصري من أصل لبناني. هاجر والده من لبنان إلى مصر، وتقرب من حكامها، وجمع ثروة طائلة. وأنعم ملك الحجاز الشريف حسين بن علي على آل لطف الله بلقب الإمارة تقديراً لاندفاعهم وسخائهم في دعم القضايا القومية العربية. ودار الحديث في تلك

الليلة حول مائدة الأمير على الشؤون اللبنانية وعلى الانتخابات المقبلة لرئاسة الجمهورية التي ستجرى في العام ١٩٢٩. وهنا تدخل انطون الجميل رئيس تحرير جريدة «الأهرام» متسائلاً:

«ولماذا لا يتكلمون في بلادنا لبنان عن عرش وملك؟ فإنما كل أيامنا عندنا عرش وإمارة»؟

يقول الراوي:

«ولمعت عينا الأمير، وظهر على فمه ابتسامة عريضة... وقال، إذا كان ليس هناك أحد في لبنان يتكلم عن عرش وإمارة فأنا سأتكلم عنهما!

وعندئذٍ انتهز المدعوون... فرصة ما أثاره هذا الحديث عند الأمير من أطماع، فراحوا يباحثونه فيه ويؤكدون له إمكان تحقيق تلك الأمنية، وأنه الوحيد الذي يليق به العرش، وليس غيره أهل لأن يكون أميراً»![١].

ونُقل عن الأمير جورج لطف الله قوله أيضاً: «**طبعاً سأعمل مثل نابليون الثالث: الرئاسة ستكون عندي طريق العرش**»[٢].

وقصد الأمير جورج لطف الله باريس، واتصل بوزارة الخارجية الفرنسية «**مدركاً أن هذه الوزارة هي التي يمكنها أن تعمله رئيساً للجمهورية عن طريق مفوضيتها السامية في بيروت**»[٣]. وكان الأمير حبيب لطف، شقيق الأمير جورج، يقوم بما يلزم في لندن من أجل إيصال أخيه جورج إلى الإمارة[٤].

مساعي الأمير جورج لطف الله في باريس:

اختلفت مواقف المسؤولين الفرنسيين من طموحات الأمير جورج لطف الله: منهم من أيدوا ترشيحه لإمارة لبنان وساعدوه بمختلف الوسائل للوصول

---

(١) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد** ص٧٣ ـ ٧٤؛ أيضاً، توفيق وهبه، قضايا ورجال ص١٩.
(٢) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص٧٢.
(٣) المصدر ذاته، ص٧٥.
(٤) توفيق وهبه، **قضايا ورجال**، ص١٩.

إلى غايته[٥]. فكانوا يحضرون المآدب التكريمية والحفلات الدعائية التي كان يقيمها، ويقبلون الهدايا الثمينة التي كان يقدمها لهم[٦]، ويمهدون له السبل للاجتماع بالمسؤولين وزعماء الأحزاب، ويوعزون إلى صحفهم بأن تمتدحه أمام الرأي العام «**وتهيء الجو لإجلاسه على سدة الإمارة أو على الأقل في رئاسة الجمهورية**»[٧].

وتمكن الأمير جورج لطف الله، بواسطة بعض مؤيديه في وزارة الخارجية الفرنسية من الحصول على «كتاب توصية» يطلب فيه أمين سر الوزارة باسم وزارة الخارجية إلى المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو في بيروت أن يساعد الأمير جورج لطف الله للوصول إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية[٨]. وقيل إن ذلك الكتاب لم يكن كتاباً رسمياً صحيحاً بالمعنى الكامل، وهو الأمر الذي جعل البعض يصفونه بـ«الكتاب المزور»[٩].

بلاط الأمير جورج لطف الله في بيروت:

حمل الأمير جورج لطف الله «الكتاب» المذكور وغادر باريس قاصداً بيروت، تواكبه «**حاشية من السكريترية والخدم السود والدعاة والصحافيين**» ونزل في قصر فخم بحي السراسقة في محلة الأشرفية. ويصف اسكندر الرياشي الحياة في بلاط الأمير في تلك الفترة من سنة ١٩٢٩، فيقول:

«فتح [الأمير] أبواب القصر على مصراعيه يدخله الناس بين سياجين من الخدم الزنوج، المرتدين الأثواب المزركشة، ذات الألوان الصارخة... وهاتوا أخباراً حسنة ووعوداً جميلة عن الرئاسة لسموه وخذوا جنيهات... وكنت أنا [اسكندر الرياشي] قد أعطيت الأمير ألقاباً كبيرة جديدة منها لقب «مونسنيور»، ولقب المنسنيور ـ سياسياً ـ يعطى فقط للأمراء المالكين، أو المتحدرين من أصل ملكي، ويتساءل القارىء طبعاً كم كلف هذا اللقب،

(٥) المصدر ذاته، ص٢٠.
(٦) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص٧٦.
(٧) توفيق وهبه، **لبنان في حبائل السياسة**، (بيروت، ١٩٥٣). ص٤٧.
(٨) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص٧٦.
(٩) المصدر ذاته، ص٧٦.

وكم دفع الأمير ثمنه؟ . . . لقد كان كريماً معنا ـ كما كان كريماً مع جميع الصحافيين الكبار في هذه البلاد، الذين كانوا يجتمعون كل ليلة على مائدته الشهية ويعللونه بالآمال»[١٠].

ويذكر الرياشي أسماء زملائه أولئك الصحافيين الكبار الذين أشار إليهم والذين كانوا يشكلون هيئة أركان حرب الأمير، ويقومون بالدعاية له في صحفهم[١١].

السلطات الرسمية تعارض محاولة الأمير لطف الله:

لما اقترب موعد انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية قام الأمير جورج لطف الله بمبادرة جريئة لضمان تأييد رئيس المجلس النيابي الشيخ محمد الجسر له. وكلف اسكندر الرياشي القيام بهذه المهمة. وقد ذكر الرياشي بهذا الخصوص ما يلي:

«ولا شك أن رئاسته كادت تتحقق لكثرة ما اشترى الأمير رجالاً ودعاة، ولو أن الشيخ محمد الجسر . . . رضي بالثلاثين ألف جنيه التي حملناها نقداً وعداً، من أوراق المئة جنيه المصرية ـ حملناها أنا وسكرتير الأمير المدعو جورج خوري، في الهزيع الأول من ذات ليلة، ورفضها الشيخ رفضاً باتاً»[١٢].

ويعزو الرياشي رفض الشيخ محمد الجسر قبول المال إلى نزاهته أولاً، **«ولأنه كان. . . يؤمن، ثانياً، بالمفوض السامي الذي كان قد طلب منه منع المجلس من انتخاب جورج لطف الله رئيساً، وتأمين تجديد الرئاسة للدباس»**[١٣].

وكان تدخل المفوض السامي هنري بونسو ضد انتخاب الأمير جورج لطف الله رئيساً للجمهورية نابعاً من بضعة اعتبارات أهمها مصلحة فرنسا

---

(١٠) المصدر ذاته، ص٧٧.

(١١) المصدر ذاته، ص٧٨.

(١٢) المصدر ذاته، ص٧٨ ـ ٧٩.

(١٣) المصدر ذاته، ص٧٩.

العليا. فلم يكن، بنظره، من مصلحة فرنسا وصول الأمير لطف الله إلى الرئاسة أو الإمارة بسبب علاقات آل لطف الله الوثيقة المعروفة بالهاشميين وبالبريطانيين[١٤]. ولم يكن المفوض السامي يجهل أن «كتاب التوصية» الذي يحمله إليه الأمير لطف الله لم يكن صادراً عن وزارة الخارجية الفرنسية بصورة رسمية صحيحة[١٥]. ثم إن الأمير لطف الله كان يحمل الجنسية المصرية، والدستور اللبناني يوجب أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية لبنانياً. وقد أوعز المفوض السامي إلى الحكومة اللبنانية بعدم الاستجابة إلى طلب الأمير منحه الجنسية اللبنانية التي كان يطالب بها بإلحاح على اعتبار أنه من أصل لبناني[١٦]. يضاف إلى كل هذا أن الدباس كان موضع ثقة عند الفرنسيين، وصديقاً شخصياً للمفوض السامي بونسو الذي كان يقدره ويحترمه[١٧].

انتهاء مساعي الأمير لطف الله إلى الفشل:

لما انكشفت نوايا المفوض السامي، وانسدت كل السبل في وجه الأمير جورج لطف الله، وارتفعت أسهم شارل دباس، وأصبح التجديد له في الرئاسة لمدة ثلاث سنوات أخرى شبه مؤكد، انفرط عقد هيئة أركان حرب الأمير، وتخلى عنه أولئك الدعاة الذين كانوا قد التفوا حوله، وبجلوه وغرفوا من ماله ما غرفوا، وأوهموه أنه واصل إلى الرئاسة لا محالة. وأدرك الأمير أخيراً أنهم غرروا به طمعاً بالمال الذي كان يغدقه عليهم بسخاء. فكلف محاميه الدكتور عبد الله اليافي بإقامة الدعاوى عليهم ومطالبتهم بإعادة الأموال التي كانوا قد قبضوها منه وحرروا سندات لأمره بها. ولكن المحامي اليافي أقنعه بطي صفحة هذه الفضيحة، والعدول عن فكرة إقامة الدعاوى فاقتنع الأمير وعدل عن طلبه[١٨].

---

(١٤) توفيق وهبه، **لبنان في حبائل السياسة**، ص٤٧.

(١٥) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص٧٦.

(١٦) توفيق وهبه، **قضايا ورجال**، ص٢٠.

(١٧) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٦٥.

(١٨) المصدر ذاته، ص١٦٢، أيضاً اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص٧٧ ـ ٧٨.

وغادر الأمير جورج لطف الله لبنان عائداً إلى مصر خائباً وفي نفسه غصة من أحلام الرئاسة والإمارة في لبنان.

٣ ـ حول إقامة نظام ملكي في سوريا الطبيعية الموحدة

الدعوة إلى إقامة النظام الملكي في سوريا:

إن التفكير باستبدال النظام الجمهوري بإمارة أو مملكة لم يقتصر على لبنان فحسب، بل شمل سوريا كذلك. وإن الظروف والعوامل التي دفعت إلى هذا التفكير في لبنان كانت هي عينها وراء هذا التوجه في سوريا أيضاً. وفي نفس الوقت الذي كان فيه الأمير جورج لطف الله يقوم بمغامرته في سبيل عرش لبنان، كان فريق من السوريين يحاول الشيء ذاته في سوريا. ففي سنة ١٩٢٨ تأسس «الحزب الملكي» في سوريا وقام بنشاط واسع ودعاية مركزة، إن كان بالاجتماعات العامة الكثيرة التي دعا إليها، أم بالبرقيات والمذكرات التي وجهها أركانه إلى المسؤولين الفرنسيين في بيروت وباريس، أم بغيرها من الوسائل، وقد طالب فيها بانهاء الانتداب واستبداله بنظام ملكي مستقل شبيه بالنظام الملكي في العراق. ويمكن النظر إلى التأييد الملحوظ الذي لاقته هذه الدعوة في بعض الأوساط السورية على أنه ردة فعل لفشل الانتداب في إقامة نظام حكم مستقر، وتعبير عملي عن الرغبة في التغيير على أمل الإصلاح وتحقيق الوحدة والاستقلال والاستقرار[١٩].

تساؤلات:

أثارت المطالبة بإقامة نظام ملكي في سوريا عدداً من التساؤلات، كان أهمها ما يتعلق بكيان المملكة وبشخص الملك. فهل تقوم المملكة السورية المرجوة داخل الحيز الجغرافي ذاته الذي تقوم فيه الدولة السورية الراهنة دون زيادة أو نقصان؟ أم هل تشمل أيضاً منطقة جبل الدروز شبه المستقلة، ودولة العلويين، ولواء الاسكندرونه، وهل يوافق السكان في هذه المناطق على الاندماج بالمملكة الجديدة؟ وماذا عن لبنان؟ هل يتبع لبنان دمشق، أم هل

---

(١٩) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٢٣٦.

يصبح، هو الآخر، إمارة أو مملكة مستقلة لها أميرها أو ملكها الخاص؟ وماذا عن «سوريا الكبرى» أو «سوريا الطبيعية» التي كان بعض الأمراء والأحزاب والهيئات يلح على أن تقوم فيها كلها المملكة السورية المرجوة. وهل تقبل بريطانيا بالتنازل عن انتدابها على فلسطين ورعايتها لإمارة شرق الأردن لتنضما إلى المملكة السورية الموحدة، ووفق أية شروط، ولقاء أي ثمن؟

أبرز المرشحين للعرش السوري:

لم تكن مسألة الاتفاق على شخص الملك أكثر سهولة وأقل إثارة للتساؤلات والاختلاف من مسألة تحديد كيان المملكة. فالأمراء والأعيان الذين ترددت أسماؤهم في الصحف وفي الأندية كمرشحين للعرش السوري كثيرون، كان منهم سوريون، وآخرون ينتسبون إلى دول عربية في آسيا وفي إفريقيا. وكان من أبرزهم الشخصيات التالية:

الملك فيصل الأول ملك العراق، وسبق أن كان ملكاً على سوريا في سنة ١٩٢٠.

الملك علي بن الحسين، أخو الملك فيصل الأول ملك العراق.

الأمير عبد الله بن الحسين، أمير شرق الأردن، وأخو الملكين فيصل وعلي.

الأمير زيد بن الحسين، أخو الملكين فيصل وعلي والأمير عبد الله.

الأمير فيصل بن الملك عبد العزيز آل سعود (الملك السعودي فيصل فيما بعد).

الشريف علي حيدر، أحد أفراد الأسرة الهاشمية.

عادل بن إياد، من أشراف تونس[٢٠].

عباس حلمي، خديوي مصر السابق.

(٢٠) توفيق وهبه، **قضايا ورجال**، ص٨٥.

الأمير محمد علي من الأسرة المالكة في مصر.

الداماد أحمد نامي، وجيه سوري.

علي رضا الركابي، وجيه سوري.

وغيرهم من أبناء العائلات الكبرى في سوريا[٢١].

الأمير فيصل آل سعود يرفض الترشيح:

تفاوت هؤلاء المرشحون في مدى اهتمامهم بالموضوع وبمقدار ما سعوا وبذلوا من جهد في سبيل الوصول إلى العرش السوري. بعضهم رفض المشاركة في هذه العملية رفضاً باتاً. فالملك السعودي عبد العزيز، الذي كان الفرنسيون قد زجوا باسم نجله الأمير فيصل بين أسماء المرشحين كوسيلة ضغط على الوطنيين السوريين لكي يلينوا مواقفهم المتصلبة ويقبلوا بما تعرضه عليهم فرنسا من حلول بصدد علاقتهم المقبلة معها، لم ينخدع بالمناورة الفرنسية، ولم تخف عليه أهدافها وأخطارها، فأبلغ الفرنسيين رفضه ترشيح نجله للعرش السوري، وأحاط الزعماء السوريين علماً بواقع الحال[٢٢].

سعي الأمير عبد الله بن الحسين للعرش:

وكان من المرشحين الذين عرف عنهم أنهم جدوا السعي في هذا السبيل أمير شرق الأردن، وملكها فيما بعد، الأمير عبد الله بن الحسين، وخديوي مصر السابق عباس حلمي، والملك علي بن الحسين. فالأمير عبد الله كان أكثر المتحمسين، وأثبت الساعين، وأشد المرشحين تصميماً على اعتلاء العرش في «مملكة سوريا الطبيعية الكبرى الموحدة». وإن جهوده الحثيثة ومساعيه الدؤوبة في هذا السبيل لم تتوقف يوماً طوال حياته، وأسطع دليل على ذلك وخير مصدر بهذا الشأن هو الوثائق الرسمية الكثيرة التي تضمنتها «مذكرات الملك عبد الله» و«الكتاب الأردني الأبيض» الذي نشر في

(٢١) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٢٣٦.

(٢٢) توفيق وهبه، **لبنان في حبائل السياسة**، ص٣٠ ـ ٣١.

أواخر الأربعينات في عمان بإيعاز وتوجيه من الملك عبد الله قبيل مصرعه في سنة ١٩٥١[٢٣].

المرشح عباس حلمي:

يأتي الخديوي السابق عباس حلمي في المقام الثاني بعد الأمير عبد الله من حيث مبلغ جده في السعي لارتقاء أحد العروش. كان الخديوي عباس حلمي قد تولى الحكم في مصر على أثر وفاة والده الخديوي توفيق في سنة ١٨٩٢. وكانت مصر يومئذٍ تحت السيادة التركية من الناحية القانونية النظرية، وتحت الاحتلال البريطاني من الناحية الفعلية. ولما نشبت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ فرضت بريطانيا نظام «الحماية» على مصر، وأنهت السيادة التركية عليها، وخلعت الخديوي عباس حلمي بسبب انحيازه للأتراك، فلجأ بعد الحرب إلى بعض الدول الأوروبية وأقام فيها. ومن هناك راح يرصد الفرص الموآتية التي يمكن أن تعيده إلى السلطة والعرش في أحد البلدان. ولما طرحت مسألة إقامة عرش في لبنان وآخر في سوريا على بساط البحث لم يتوان عباس حلمي عن السعي الجاد للفوز بأحد هذين العرشين. فبالنسبة إلى العرش في لبنان، يقول اسكندر الرياشي عن عباس حلمي ما يلي:

«إنه يريد شراء عرش بلبنان. وجاء عمال له يتحدثون عن الأموال التي سيصرفها عندنا في هذا السبيل. ولقد عرضوا علينا المشروع، وعرضوا منافعه وميزات مكانة سمو الخديوي، واستعداداته الطيبة للدفع، ولكنهم لم يعرضوا فعلاً شيئاً من جنيهاته، مما جعل الناس يعرضون بسرعة عنه وعن مشروعه»[٢٤].

أما بخصوص العرش السوري فقد ذكرت الصحف السورية واللبنانية أن الخديوي عباس حلمي يزور دمشق بين حين وآخر، وأن الإشاعات القوية

---

(٢٣) عبد الله، الملك عبد الله الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية، **مذكرات الملك عبد الله**، طبعة ثانية، (عمان، منشورات مجلة الرائد، ١٩٤٧)، ص٣٤٧ ـ ٣٥٦؛ أيضاً، **الكتاب الأردني الأبيض**، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، الوثيقة رقم ٢٣، ص٦٤ ـ ٧٠.

(٢٤) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص٧٢.

ملأت البلد بأنه يسعى للوصول إلى عرش سوريا، وأن مباحثات مع المراجع العليا الفرنسية تجري بهذا الخصوص[٢٥].

ويزيد صحافي لبناني مقيم في باريس على ذلك قوله:

«ثم تبين بعدئذٍ أن الخديوي كان يلعب ورقته من أجل العرش السوري... جعل عباس حلمي من باريس مقراً لأعماله ونشاطه لأن لندن لم تكن لتقبل بأن تساهم في مضايقة ملك مصر [فواد الأول] حليفها، أو منافسه الملك عبد الله صديقها. فالتف حول عباس حلمي جماعة من الموتورين، الحاقدين، العاطلين، المستثمرين، ووقفت السلطة الفرنسوية من حركتهم موقفاً غامضاً، فلا هي ترغب في أن تسيء إلى ضيف يحبها، وقد تتخذ منه سلاحاً لضرب عنق الزعماء السوريين المناوئينها، ولا هي تريد أن تجاهر بأنها تؤيده فتغضب كل من يطمع بالعرش وهم كثر»[٢٦].

المرشح الملك علي:

وكان الملك علي بن الحسين أحد المرشحين الذين تناقلت أخباره الإشاعات في دمشق، وتحدثت عنه الصحف السورية كمرشح محتمل للعرش السوري. وكان أهم ما جاء في هذا المجال رسالة نشرتها الصحف السورية وزعمت أنها وردت من بغداد إلى بعض المعنيين بهذا الموضوع في دمشق، وأن الملك علي ضمنها شروطه لقبول العرش السوري. وحددت الرسالة تلك الشروط بالثلاثة التالية:

أولاً: عقد معاهدة بين فرنسا وسوريا كمعاهدة سنة ١٩٣٠ البريطانية - العراقية بنصها وروحها.

ثانياً: تحقيق وحدة البلاد السورية الطبيعية.

ثالثاً: افتتاح العهد الملكي بإصدار عفو عام عن المبعدين السياسيين السوريين والسماح لهم بالعودة أحراراً إلى البلاد.

---

(٢٥) جريدة **«النهار»**، السنة الأولى، العدد ١٢٨، الأربعاء ١٧ كانون الثاني ١٩٣٤، ص١.

(٢٦) **توفيق وهبه**، لبنان في حبائل السياسة، ص٤٦ - ٤٧.

وتضيف الصحف إلى ذلك قولها بأن المفاوضات على هذه الشروط جارية بتكتم شديد بين بغداد ودمشق وباريس[٢٧].

ولا تذكر المصادر المتوفرة شيئاً يستحق الذكر عن نشاطات ومساع قام بها المرشحون الآخرون من أجل الوصول إلى العرش، إن كان في سوريا أو في لبنان.

الصعوبات في اختيار أحد المرشحين:

لم يكن الاتفاق على اختيار الشخص الأنسب من هؤلاء المرشحين المذكورين ملكاً على سوريا عملية روتينية بسيطة كما قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة. فالعملية كانت على جانب من الصعوبة والتعقيد لأنها كانت تخضع لضغوطات حساسة واعتبارات سياسية محلية وإقليمية ودولية. فمحلياً لم يكن الزعماء الوطنيون السوريون متحمسين لتنصيب ملك غير سوري على العرش في دمشق. وفي الوقت ذاته لم يكن بينهم من يحظى بالإجماع أو شبهه لاعتبارات شخصية وعائلية من جهة، ومن جهة ثانية بسبب التباين الكبير في وجهات النظر بين الأفراد والأحزاب والهيئات حول التوجهات العقائدية والمواقف السياسية فيما يتعلق بشؤون البلاد الداخلية وعلاقاتها الخارجية، ولا سيما مع الدول العربية الأخرى.

وكان الصراع التاريخي الشديد بين الهاشميين والسعوديين من أبرز العوامل الإقليمية المعوقة كذلك. فلا السعوديون ينظرون بارتياح إلى تنصيب ملك هاشمي على سوريا، ولا الهاشميون يقبلون بتنصيب ملك سعودي فيها. فإن ذلك من شأنه، إذا ما حصل، أن يخل بالتوازن الاستراتيجي وبالوضع السياسي الراهن بالمنطقة ويهدد بتجديد الصراع وتأجيج النزاع بين هذين المحورين العربيين المتنافسين. ولعل الملك عبد العزيز آل سعود عندما رفض ترشيح نجله الأمير فيصل لعرش دمشق إنما أراد بعمله هذا أن يقطع الطريق على التفكير بترشيح أمير هاشمي لهذا العرش.

وأهم من هذه المعوقات المحلية والإقليمية كانت المعوقات الدولية

---

(٢٧) جريدة «**النهار**»، السنة الأولى، العدد ١٢٨، الأربعاء ١٧ كانون الثاني ١٩٣٤، ص١.

الناجمة عن التنافس والصراع التقليديين بين بريطانيا وفرنسا على توسيع مجالات نفوذهما وترسيخه في منطقة الشرق الأدنى، فلا بريطانيا ولا فرنسا كانتا مستعدتين طوعاً لأحداث أي تغيير استراتيجي أو سياسي في المنطقة يمكن أن تفيد منه إحداهما على حساب الأخرى.

كانت هذه أهم العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي أجهضت المساعي المبذولة خلال الثلاثينات لإقامة عرشين أحدهما في سوريا والآخر في لبنان، وجعلت هذه الأمنية حلماً أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع.

٤ ـ مشروع المفوض السامي غبريال بيو لتنظيم الحكم في لبنان

كان آخر ما سجل من أفكار بشأن موضوع الإمارة والملكية في لبنان في تلك الحقبة، المشروع المتكامل الذي فكر فيه ووضع خطوطه العريضة المفوض السامي الفرنسي غبريال بيو الذي خلف المفوض السامي السابق الكونت دي مارتيل. وصل بيو إلى بيروت واستلم مهام منصبه الجديد في مطلع سنة ١٩٣٩. وقد وصف الحالة في لبنان كما وجدها وخبرها خلال تمرسه بالمسؤولية في حكم البلد ما بين ١٩٣٩ و١٩٤٠. فقال بهذا الصدد ما معناه، إن لبنان بلد صغير، وضع له نظام سياسي وإداري فضفاض على نمط الأنظمة الديمقراطية المعتمدة في الدول الأوروبية الكبيرة. ولكن إمكانات لبنان المحدودة لا تتحمل الأعباء المادية التي يتطلبها تطبيق مثل هذا النظام. لذلك كانت الموازنة اللبنانية تقع دائماً في عجز. ثم إن أهل البلاد غير مهيئين مدنياً وسياسياً ونفسياً لممارسة هذا النظام. وينطلق بيو إلى إيراد بعض التفاصيل وتحديد أهم العوامل التي تعيق التطور والتقدم، فيذكر الإقطاع السياسي، والإقطاع الاقتصادي، والتناحر الحزبي الهادف إلى جني المكاسب الشخصية وتأمين المصالح الخاصة، والذي قلما يرتكز على أسس وطنية ومبادىء ثابتة. ولا يفوت بيو أن يشير بشكل خاص إلى الصراع الحزبي العنيف المستشري بين إميل اده وبشارة الخوري وأفراد كتلتيهما خلال الثلاثينات، وما كان له من انعكاسات سلبية مضرة على الوضع العام في البلاد[٢٨].

---

(٢٨) Gabriel Puaux, **D'eux années au Levant,** pp.56-58.

وللتخلص من هذه الشوائب والآفات، وفي سبيل إجراء إصلاح حقيقي، وإيجاد إدارة سليمة وذات كفاءة عالية، فكر بيو بتغيير النظام المعمول به كلياً، واستبداله بنظام آخر يكون أوفر ملاءمة لطبيعة المجتمع اللبناني، وأفضل استجابة لحاجاته الضرورية، وأكثر واقعية. وفيما يلي الخطوط العريضة لهذا المشروع المقترح كما فكر فيه بيو وسجله في تذكاراته عن لبنان، قال:

«غادرت لبنان قبل أن أتمكن من إقامة نظام الحكم الذي كان، بنظري، هو الأنسب لهذا البلد القديم العهد الذي تعاقبت على ساحته الفينيقية الأولى موجات متتالية من الشعوب المختلفة الأجناس والحضارات: هلليينين، وماديين، ومصريين، ويهود، ومسيحيين، ومسلمين، وفرنسيين، وأتراك. وإني أميل إلى الاعتقاد بأنه يجب أن يحكم في بيروت، وكذلك في دمشق، ملك ليس هاشمياً ولا سعودياً بالتأكيد، وإنما أمير مسيحي، لأن المبرر الحقيقي لوجود لبنان هو أنه أصبح الملجأ الأخير للطوائف المسيحية في منطقة الشرق الأوسط. فقد تبين بالاختبار أنه لا أحد غير بروتستانتي يمكنه أن يقوم بدور الحكم في بلاد الشرق. إن المفكر المتحرر يعيبه دائماً بنظر هذه الشعوب الشديدة التمسك بالدين أنه ملحد كافر. والكاثوليكي عرضة للاتهام بالتحيز لطائفته ذات المصالح المتعددة المتنوعة إلى درجة كبيرة، والتي تتضارب في أغلب الأحيان مع مصالح وأعمال الطوائف الأخرى، مما يجعل مسألة انحياز رئيس الدولة الكاثوليكي موضوعاً قابلاً لإثارة الجدل والنقاش في كل وقت. ولا شك في أن ملكاً من طائفة الروم الأرثوذكس سيواجه هذه المتاعب ذاتها. وإني كنت أتخيل هذا العاهل اللبناني الكبير يعقد معاهدة تحالف دائم مع فرنسا، ويوكل حكم البلاد إلى فرنسي من أصحاب الكفاءة العالية بالإدارة، يكون في مقتبل العمر بحيث يستطيع أن يكرس حوالي عشرين سنة من عمره للعمل باندفاع وأمانة وإخلاص. ويساعد هذا الحاكم مجلس يتألف من عدد محدود من الأعضاء، حتى لا يشبه البرلمان، وتتمثل فيه جميع الطوائف والمذاهب. وهذا المجلس الصغير، الذي هو طائفي وتضامني في الوقت ذاته، يجب أن تدوم ولايته فترة طويلة من الزمن، مما يخفف من حدة الصراعات والنتائج السلبية المضرة التي ترافق العمليات الانتخابية.

وهكذا بدت لي الأمور في لبنان، ولم أكن أفكر بأنني منصاع لحكم مسبق

طائفي عندما أعطيت الأفضلية لأمير بروتستانتي، برنادوت من السويد مثلاً»[٢٩].

كان هذا عرضاً لأهم ما طرح من أفكار، وبذل من مساع، ووقع من أحداث بصدد إقامة نظام ملكي في كلٍ من لبنان وسوريا خلال عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن الحالي. وهنا لا بد من التساؤل عن مدى الجدية في كل ما حصل. فهل كانت فرنسا راغبة فعلاً في تحقيق تلك التغييرات التي جرى الحديث عنها على نطاق واسع في مختلف الأوساط، أم أنها اختلقت قصة العروش والملوك، وروجتها وساهمت في نشرها، وشجعت الناس على تصديقها لغاية في نفسها وخدمة لمصالحها؟ وهل صحيح، كما يتهمها البعض، بأن ما جرى بهذا الخصوص لم يكن سوى مناورة سياسية أطلقتها فرنسا واستغلتها في أكثر من مناسبة ومجال. فمن ناحية، استخدمتها كأداة ضغط سياسي على الوطنيين اللبنانيين والسوريين لحملهم على تليين مواقفهم المتصلبة تجاهها، والقبول بما تعرضه عليهم من مشاريع وحلول لتحديد العلاقات المستقبلية بينها وبين دولتي لبنان وسوريا. ومن ناحية ثانية، استخدمت السلطات الفرنسية قصة العروش والملوك لإلهاء الرأي العام بها في البلدين، ولتحويل الأنظار عن أمور وقضايا لم تكن ترغب في أن تتركز عليها الأنظار وتتسلط عليها الأضواء بقوة.

إنه لمن العسير الآن التحقق من صدق نوايا الفرنسيين بهذا الخصوص. فقد أوقف نشوب الحرب العالمية الثانية في مطلع أيلول سنة ١٩٣٩ كل المساعي والنشاطات المتصلة بهذا الموضوع. وتأجل كل تفكير بشأنه إلى ما بعد انتهاء الحرب.

ولكن فترة ما بعد الحرب شهدت تطوراً جديداً ملفتاً انطلق باتجاه معاكس تماماً للاتجاه السابق فيما يختص بموضوع العروش والملوك. فعوضاً عن الميل في فترة ما قبل الحرب إلى تحويل الجمهوريات إلى ممالك، شهدت فترة ما بعد الحرب إقبالاً على استبدال الممالك بالجمهوريات، مثلما حصل في مصر سنة ١٩٥٢، وفي العراق سنة ١٩٥٨، وفي اليمن سنة ١٩٦٢، وفي ليبيا سنة ١٩٦٩.

---

(٢٩) Ibid, p.67.

الباب السادس

الفكر السياسي في لبنان

الفصل السابع والعشرون

التيارات السياسية والأحزاب

١ ـ أهمية دراسة التيارات والأحزاب السياسية

إن التبصر في الأحداث التي جرى عرضها في الفصول السابقة، والتي تشكل الهيكل الأساسي لتاريخ لبنان السياسي الحديث خلال العقدين الممتدين من نهاية الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني سنة ١٩١٨ إلى بداية الحرب العالمية الثانية في أيلول سنة ١٩٣٩، تبين، دون ريب، أن تلك الأحداث الهامة لم تقع بصورة عفوية اعتباطية وبطريق الصدفة العمياء، وإنما كانت ردود فعل على تحديات معينة، ووليدة صراعات حادة في الساحة اللبنانية بين تيارات وأحزاب وتنظيمات مختلفة العقائد والأهداف والأساليب، وكذلك بينها وبين السلطات الشرعية، ولا سيما سلطات الانتداب الفرنسي. وكل عرض لتاريخ لبنان خلال هذه الحقبة من الزمن يبقى ناقصاً إن هو أغفل ذكر هذه التيارات والأحزاب والتنظيمات، أولاً، لأنها لعبت، في وقت من الأوقات، أدواراً فاعلة في تاريخ لبنان. وثانياً، لأنها أحداث تاريخية تشكل كغيرها من الأحداث، جزءاً من هذا التاريخ الذي لا يكتمل بدونها. وثالثاً، لأن العقائد التي آمنت بها تلك الأحزاب والتنظيمات تعكس صورة الفكر السياسي وتياراته المختلفة التي كانت ناشطة ومتصارعة في الساحة اللبنانية يومئذٍ. وإن دراسة هذا الفكر السياسي أمر هام وضروري لفهم بعض جوانب التاريخ اللبناني المعاصر وخلفياته وأبعاده. ورابعاً، لأن تلك الأفكار والعقائد التي أثارت الخلاف والصراع بين اللبنانيين في الماضي لا تزال في جوهرها هي عينها التي تثير الخلاف والنزاع، وتزيد المشاكل تعقيداً في الوقت الحاضر. وإن إدراك تلك من شأنه أن يساعد على فهم هذه، ويساهم في إيجاد الحلول الجذرية الصحيحة لها.

٢ ـ التيارات السياسية في العشرينات

التيارات الرئيسية الأربعة:

ما أن انتهت الحرب العالمية الأولى، ووضع مستقبل لبنان ومصيره على بساط البحث في مؤتمر الصلح في باريس وخارجه، حتى ظهرت في الساحة اللبنانية أربعة تيارات سياسية رئيسية هي التالية: (١) تيار القومية اللبنانية أو حركة الاستقلال اللبناني، و(٢) تيار القومية العربية أو حركة الوحدة العربية، و(٣) تيار القومية السورية، و(٤) التيار اليساري الشيوعي.

كان التياران الأولان، اللبناني والعربي، هما الأقدم والأقوى والأشد تأثيراً في الأحداث اللبنانية. وقد تزامن تحركهما النشيط مع وضع حجر الأساس في تكوين الدولة اللبنانية المستقلة. ففي مطلع أيلول سنة ١٩٢٠ أعلن المفوض السامي الفرنسي في الشرق الجنرال هنري غورو ولادة «دولة لبنان الكبير» التي أصبحت «الجمهورية اللبنانية» في سنة ١٩٢٦. وبقدر ما أرضى هذا الاعلان المسيحيين اللبنانيين، ساء معظم المسلمين اللبنانيين الذين قابلوه بالرفض والاحتجاج. هذان الموقفان المتناقضان كانا انعكاساً للتيارين السياسيين الرئيسيين في البلاد، تيار «اللبننة» وتيار «العروبة».

إن الاختلاف بين هذين التيارين أساسي عميق، ويتعلق بنظرة وموقف كل منهما من مسألة الكيان اللبناني. فالقوميون اللبنانيون يؤمنون: بأن لبنان بلد مميز عريق، ذو تاريخ متسلسل متصل الحلقات يرقى إلى ستة آلاف سنة على الأقل. وأن الفينيقيين، سكان لبنان القديم، شعب سامي مميز ابتدع حضارة راقية، وساهم بقسط كبير في تطوير الحضارة العالمية وتقدمها. وأن غالبية اللبنانيين الحاليين هم أحفاد الفينيقيين وورثة حضارتهم ووطنهم لبنان. وكان من أبرز منظري هذه العقيدة القومية اللبنانية في القرن العشرين شارل قرم، وفؤاد أفرام البستاني، وشارل مالك، وسعيد عقل، وكمال الحاج. والقوميون اللبنانيون، وأكثريتهم الساحقة من المسيحيين يريدون لبنان وطناً نهائياً سرمدياً لجميع أبنائه، وكياناً سياسياً سيداً حراً مستقلاً ضمن حدوده الراهنة المعلنة سنة ١٩٢٠، ويرفضون الوحدة والاتحاد وكل شكل من أشكال الارتباط السياسي المصيري الملزم للبنان مع غيره من الدول الشقيقة والصديقة، القريبة والبعيدة. وكان الدافع الحقيقي لاتخاذهم هذا الموقف

اللبناني المتصلب رغبتهم الشديدة في المحافظة على خصائص مجتمعهم المسيحي بكل ما يعنيه من قيم ومباديء وعقائد وتقاليد وتراث، وخوفهم إن هم قبلوا بالوحدة أو الاتحاد أن يفقدوا مجتمعهم وخصوصيتهم، ويخسروا حريتهم واستقلالهم، ويتحولوا أقلية لا حول لها ولا قوة ويذوبوا في خضم المحيط الإسلامي الكبير.

أما القوميون العرب، وأكثريتهم الساحقة من المسلمين الذين يدعون لتوحيد الأمة العربية وتحرير البلدان العربية من السيطرة الأجنبية وإقامة الدولة العربية الواحدة المستقلة في الوطن العربي الكبير، فإنهم يرفضون عقيدة القوميين اللبنانيين وطروحاتهم الاستقلالية الموصوفة«بالانفصالية وبالانعزالية»، ويعارضون قيام الكيان اللبناني السياسي السيد المستقل، ويعتبرون لبنان قطراً عربياً مصيره الاندماج بشكل أو بآخر في الوحدة العربية الشاملة المرجوة. وكان من أهم الأسباب لاتخاذهم هذا الموقف الوحدوي المتصلب رفضهم العيش كأقلية مسلمة في وطن يخضع لحكم الأكثرية المسيحية وهيمنتها.

إن هذا التناقض الجوهري بين العقيدتين والموقفين هو أساس الخلاف العميق بين التيار اللبناني والتيار العروبي، والسبب المباشر والحقيقي للصراع الأهلي الذي نشب بين أصحاب التيارين واستمر حاداً دون هوادة طيلة فترة الانتداب الفرنسي وما بعدها.

أما تيار الوحدة السورية فلم يكن خلال العشرينات تياراً أصيلاً مستقلاً نابعاً من أيديولوجية سورية خاصة مميزة. ذلك، إن دعاته لم يكونوا ينشدون الوحدة السورية كهدف قومي أخير، وغاية نهائية مطلوبة لذاتها، بل إنهم كانوا يسعون إليها كوسيلة لبلوغ أهداف سياسية خاصة أخرى أبعد من الوحدة السورية المجردة. فالمسلمون عموماً كانوا ينظرون إلى تحقيق الوحدة السورية كخطوة أولى في الطريق إلى الوحدة العربية الشاملة. فهم من هذه الناحية عروبيون أصيلون لا سوريون انفصاليون. وكان نفر من المسيحيين يدعو إلى الوحدة السورية بتشجيع ودعم من الدوائر الرسمية والجهات الرأسمالية الفرنسية يوم كانت فرنسا لا تزال تسعى جادة لكي تفوز بالانتداب على سوريا الموحدة كلها، وكان ما يهم هؤلاء بالدرجة الأولى التحرر من الحكم العثماني الجائر. ولما خابت آمالها غيرت فرنسا موقفها، وتخلى

معظم ذلك النفر من أعوانها المطالبين بالوحدة السورية عن هذا المطلب.

وفي أوائل العشرينات دخل الساحة اللبنانية تيار سياسي جديد هو التيار اليساري الشيوعي. فلاقى إقبالاً شديداً وانتشر بسرعة في أوساط العمال والفلاحين وأبناء الطبقة الفقيرة وبعض المثقفين الطوباويين (Utopians) نظراً للوعود المعسولة التي كانت الفلسفة الشيوعية تغدقها عليهم. وكانت أهم مراكز تجمع هذا التيار في المناطق الصناعية بضواحي المدن الكبيرة ولا سيما مدن زحلة وطرابلس وبيروت.

وكان الشيوعيون من المطالبين بالوحدة السورية. ولم تكن مطالبتهم هذه نابعة من إيمان راسخ صادق بالقومية السورية المميزة، بل كانت استجابة للعقيدة الأممية الشيوعية التي تنشرها موسكو وتدعمها بقوة في مختلف بلدان العالم الرأسمالية لأغراض خاصة تتعلق باستراتيجيتها ومخططاتها.

تيارات لا أحزاب:

مرت هذه التيارات الأربعة المذكورة في دورين متمايزين، هما، دور التكوين في العشرينات ودور التنظم في الثلاثينات. ففي العشرينات تكونت هذه التيارات وتطورت ومرت بدور غني بالاختبارات والتجارب. فقد نشطت وانتشرت وعملت عبر أقنية عديدة متنوعة منها الزعماء التقليديون، والهيئات الطائفية، والمقامات الدينية، والتكتلات القومية، ونقابات العمال، والتجمعات الطلابية، وتجمعات أخرى تسمت بالأحزاب، وما هي في الحقيقة بالأحزاب. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التيارات الأربعة لم تتجاوز في العشرينات هذا الإطار التكويني التحضيري، ولم تتحول من تيارات عامة إلى أحزاب نظامية رسمية وفق المفهوم العلمي للأحزاب السياسية الحديثة. وكان لذلك بضعة أسباب كان من أهمها عدم سماح سلطات الانتداب الفرنسي بتأسيس الأحزاب السياسية ذات الأهداف الوطنية التحررية في تلك المرحلة الأولى من الوجود الفرنسي في لبنان.

٣ ـ العوامل التي دعت لتأسيس الأحزاب

ظهور الأحزاب النظامية:

منذ مطلع الثلاثينات بدأت هذه التيارات تنتقل من دور التكوين إلى

دور التنظيم، وتأسست منها بضعة أحزاب عقائدية نظامية خلال سنوات قليلة كما يتبين من الجدول التالي لأهمها:

الحزب الشيوعي اللبناني	سنة ١٩٣٠
حزب الاستقلال الجمهوري	سنة ١٩٣١
الحزب السوري القومي	سنة ١٩٣٢
عصبة العمل القومي	سنة ١٩٣٣
الحركة العربية السرية	سنة ١٩٣٥
حزب الوحدة اللبنانية	سنة ١٩٣٦
حزب الجبهة الوطنية	سنة ١٩٣٦
حزب الكتائب اللبنانية	سنة ١٩٣٦
حزب النجادة	سنة ١٩٣٦

اختلفت هذه الأحزاب عن تيارات العقد السابق وأحزابه وتكتلاته في أنها أحزاب نظامية ذات أيديولوجيات متكاملة واضحة، ودساتير مدونة، وأنظمة ومناهج حزبية محددة وملزمة للمنتسبين إلى هذه الأحزاب. ولم يكن ظهورها السريع في هذه الفترة القصيرة من الزمن حدثاً طبيعياً عادياً، وإنما جاء نتيجة تطورات دستورية وسياسية وأمنية وعلمية واجتماعية حصلت في الساحة اللبنانية خلال العشرينات ومهدت السبيل لظهور هذه الأحزاب. وكانت هذه التطورات قد تأثرت بعدد من العوامل الداخلية والحوافز الخارجية التي سنشير إلى أهمها فيما يلي.

العوامل الداخلية ـ الحرية:

من العوامل الداخلية المساعدة على قيام الأحزاب السياسية في لبنان كانت هناك، أولاً، الحرية النسبية التي يتمتع بها اللبنانيون، والتي كانت تتمثل بحرية الفكر، والاعتقاد، وإبداء الرأي قولاً وكتابة، وحرية الصحافة والنشر والاجتماع والتعليم وغيرها من الحريات الأساسية العامة التي يكفلها الدستور اللبناني، والتي لم تكن متيسرة بنفس القدر في معظم البلدان العربية الأخرى.

انتشار الوعي:

وكان هناك، ثانياً، انتشار الوعي بين اللبنانيين نتيجة احتكاكهم

الحضاري الطويل بالغرب المتقدم، ولكثرة المتعلمين منهم علوماً عالية في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي جامعة القديس يوسف اليسوعية في بيروت، وفي غيرهما من الجامعات ومعاهد التعليم العالي في أوروبا وأميركا. وقد أتاح لهم هذا الاحتكاك وهذه العلوم الاطلاع عن كثب وعمق على أشهر المبادىء الفلسفية وأحدث النظريات السياسية والاجتماعية، ومكنتهم من التعرف على أكثر أنظمة الحكم تقدماً وتطوراً في العالم، وعلى ما حققته الشعوب الغربية بفضل تلك الأنظمة والأساليب الحديثة من وحدة وقوة وازدهار. وبهذا التقدم العلمي والوعي الحضاري، أيضاً، كان لبنان يتميز عن سائر البلدان العربية الأخرى.

أبناء الجيل الجديد:

وكان هناك، ثالثاً، أبناء الجيل الجديد من الشباب اللبناني المثقف الذين أخذوا يشعرون في الثلاثينات أنهم أصبحوا مؤهلين من حيث السن والمعرفة والخبرة لتولي المهام القيادية في الحركات الوطنية. وبالرغم من أن هؤلاء الشباب كانوا يختلفون في عقائدهم وميولهم السياسية فإنهم كانوا يجمعون على انتقاد الأوضاع العامة السائدة في البلاد من سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية، ويعتبرون أن الواجب القومي يفرض عليهم أن يوظفوا علمهم وخبرتهم وطاقاتهم في السعي الجاد لاصلاح تلك الأوضاع الفاسدة وتحسين أحوال وطنهم من جميع النواحي. ولكن إرادة الاصلاح هذه كانت تصطدم بعائقين عنيدين، أولهما تدابير سلطات الانتداب الفرنسي التي كانت تقيم العراقيل في طريقهم وتمنعهم من تحقيق خططهم وغاياتهم خوفاً من طموحاتهم الوطنية الكبيرة. وثانيهما، معارضة القياديين والزعماء الوطنيين التقليديين الذين كانوا حريصين على الاحتفاظ بمواقعهم وزعاماتهم، ويخشون من أن ينافسهم عليها وينتزعها منهم تدريجاً أولئك الشبان المتوقدون حماسة وطنية واندفاعاً. هذان العائقان كانا من أهم العوامل التي كانت تمنع أولئك الشبان من وضع عقائدهم ومبادئهم وخططهم موضع التنفيذ وتحول دون مشاركتهم الحرة الفاعلة في السعي للنهوض بالبلاد ودفعها في طريق التقدم والازدهار. لذلك راح هذا الشباب المثقف يبحث عن السبل ويستنبط الوسائل التي تمكنه من التصدي لهذا الواقع، وفرض

نفسه وإرادته على السلطات، وممارسة دوره كاملاً في تقرير مصير وطنه وتنظيم شؤونه. وكان تأسيس الأحزاب السياسية النظامية، العلنية منها والسرية، أحد تلك الوسائل التي لجأ إليها الشباب المثقف(١).

المؤثرات الخارجية ـ الخطر الصهيوني:

بالإضافة إلى العوامل الداخلية كانت هناك عوامل خارجية مهمة ذات أثر ملموس في توجه الشباب اللبناني نحو جمع شمله وتوحيد جهوده في الأحزاب العقائدية النظامية. ولعل أهم تلك العوامل أمران، الخطر الصهيوني وتأثير الأحزاب العقائدية الأوروبية. إن الخطر الصهيوني المتحفز في فلسطين لم يكن يهدد فلسطين وحدها، بل يهدد كذلك جميع الدول العربية القريبة والبعيدة وفي طليعتها لبنان. إن لبنان كان مهدداً بأرضه ومياهه وأمنه واقتصاده ومكانته الدولية، ولربما بوحدته وكيانه أيضاً. وقد وعى معظم اللبنانيين المثقفين جسامة هذا الخطر، ودعوا اللبنانيين والعرب على السواء إلى العمل الجدي للتصدي له قبل أن يستفحل أمره ولا يعود ينفع معه شيء. وليس أدل على ذلك من صيحات التنبيه والتحذير التي أطلقها مبكراً ومنذ العشرينات بعض أولئك المثقفين مثل أمين الريحاني وشكيب أرسلان وميشال شيحا ورياض الصلح وأنطون سعادة وجبران تويني وغيرهم.

وكان من مظاهر هذا الوعي للخطر الصهيوني، أيضاً، التجاوب العظيم الذي أبداه اللبنانيون لتلبية الدعوة التي وجهتها «لجنة الدفاع عن فلسطين» في سوريا لعقد مؤتمر عربي عام **«لدرس الوسائل التي من شأنها أن تؤدي إلى إنقاذ ذلك القطر [فلسطين] من الاكتساح والاستعمار الصهيوني»**(٢). فقد عقد «المؤتمر العربي القومي» في بلودان في أيلول سنة ١٩٣٧ وحضره أكثر من ٦٠ شخصية لبنانية(٣)، جلهم من الشباب المثقف ومن القياديين الفاعلين في

---

(١) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، ص٦٣ ـ ٦٦.

(٢) فؤاد مفرج، **المؤتمر العربي القومي في بلودان ١٩٣٧**، (دمشق، المكتب العربي القومي للدعاية والنشر، ١٩٣٧)، ص١.

(٣) هم السادة: رياض الصلح، عمر الداعوق، أكرم سلطان، سعدي المنلا، محسن الأمين، توفيق الهبري، شكيب أرسلان، أمين أرسلان، جميل بيهم، سامح فاخوري، حسين العويني، أحمد رضا، توفيق الجوهري، عمر بيهم، عبد الرحمان نصار، شريف =

مختلف الحقول، والمدركين خطر قيام دولة صهيونية في فلسطين على لبنان. إن الخطر الصهيوني أضاف همّاً جديداً إلى هموم الشباب اللبناني، وحفز الكثيرين منهم على العمل ـ وإن اختلفت الأساليب ـ من أجل درء هذا الخطر. فكان هذا الاهتمام أحد العوامل المستجدة التي حفزت الشباب على تأليف الأحزاب السياسية النظامية في لبنان. وما من حزب من هذه الأحزاب إلا وجعل مكافحة الخطر الصهيوني أحد أهدافه الأساسية.

تأثير الأحزاب العقائدية الأوروبية:

أما العامل الخارجي الثاني فكان ذلك النجاح المذهل السريع الذي حققته الأنظمة الديكتاتورية الحديثة في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، والذي شمل سائر المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. فالشيوعية في روسيا، والفاشستية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا استطاعت في سنوات قليلة أن تحول تلك البلدان من دول ضعيفة تسودها الفوضى والانقسام إلى دول قوية عظمى ذات وزن كبير في المجال الدولي. كما أنها نجحت أيضاً في إحداث تبدل جوهري في مشاعر أبناء الشعب وتطلعاتهم. فقد اقتلعت من نفوسهم مركب النقص والاحباط والروح الانهزامية وغرست في مكانها شعوراً قوياً بالكرامة والعنفوان والثقة بالنفس والاعتزاز بالوطن وبالذات(٤). فأثارت هذه الإنجازات العظيمة إعجاب معظم

= الأنصاري، معروف سعد، عبد الله اليافي، عبد الحميد كرامي، عبد اللطيف البيسار، عزيز الهاشم، محمود صعب، فريد أبو عز الدين، بهيج الجوهري، أحمد الداعوق، شوقي الدندشي، كمال زوده، تقي الدين الصلح، موسى شرارة، فوزي الداعوق، علي بزي، إبراهيم قرنفل، سعيد أبو عز الدين، نجيب الصايغ، صلاح بيهم، نصري معلوف، يوسف صبره، عبد الله النجار، علي ناصر الدين، نقولا خير، صلاح لبابيدي، يوسف النجار، عبد الله مشنوق، أنطون ثابت، إبراهيم الأحدب، أحمد مختار، أحمد الشيخ، وهيب الشيخ، قسطنطين يني، فريد زين الدين، قبولي ذوق، وديع البستاني، نظمي الشهال، أحمد عمر محمصاني، رامز شوقي، وفؤاد خليل مفرج مساعد أمين سر المؤتمر. وحضره من الصحافيين اللبنانيين جبران تويني، محيي الدين النصولي، عارف الغريب، زيدان زيدان، حليم دموس، كاظم الصلح، دعيبس المر، الفرد أبو سمرا، عفيف الطيبي، وعارف الزين. راجع كتاب «**المؤتمر العربي القومي**» ص١١ و١٢ و١٣ و٢٧ ـ ٢٩ و٣٤ ـ ٣٥ و٦١.

(٤) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، ص٢٣٣ ـ ٢٣٤.

شعوب العالم وتقديرها ولا سيما الشعوب المستضعفة والمغلوبة على أمرها، وحفزتها على تبني تلك الأنظمة والأيديولوجيات المتطرفة التي أفرزتها، واقتباس المناهج والأساليب العملية التي اعتمدتها(٥). هكذا فعل المارشال جوزف بلسودسكي (Josef Pilsudski) في بولنده سنة ١٩٢٦، وأنطونيو سالازار (Antonio Salazar) في البرتغال سنة ١٩٣٢ وانجلبرت دولفوس (Engelbert Dollfuss) في النمسا سنة ١٩٣٤، والجنرال ميتاكسس (Joannes Metaxas) في اليونان سنة ١٩٣٦، والجنرال فرانكو (Francisco Franco) في إسبانيا سنة ١٩٣٩، وغيرهم وغيرهم من الديكتاتورين الذين ظهروا في هذه الحقبة في بعض البلدان الأوروبية الأخرى، وفي عدد من بلدان أميركا الجنوبية والوسطى أيضاً. وبسبب الحرية والوعي اللذين كان يتمتع بهما اللبنانيون أصبح من الطبيعي جداً أن يتأثروا، كغيرهم من الشعوب، بهذه الأنظمة والأيديولوجيات الناجحة، ويعجبوا بها(٦) ويحاولوا تقليدها أو الاقتباس عنها، أملاً في أن يساعدهم ذلك على تحقيق أهدافهم الوطنية ومناهجهم الإصلاحية(٧). ولا يعني ذلك بالضرورة أنهم نقلوا تلك المبادىء بحذافيرها، وقلدوها تقليداً ببغائياً، وطبقوها دون النظر إلى مدى ملاءمتها لبيئتهم الخاصة، أو أنهم تعاملوا مع تلك الأنظمة بصورة مباشرة، أو كانوا مرتهنين لها بأي شكل. فهم قد نفوا عن أنفسهم مثل هذه التهم التي أثيرت حولهم في حينه(٨)، كما أن الباحثين لا يملكون حتى الآن أدلة حسية تثبت عكس ذلك. ثم إنه ليس في الاقتباس إذا أحسن استخدامه بحكمة وروية ما يسيء أو يشين حين تكون فيه فائدة حقيقية تساعد المقتبسين، أفراداً كانوا أو أحزاباً أو هيئات، على إيجاد الحلول الصالحة والفعالة للمشاكل المستعصية في أوطانهم.

٤ ـ مواقف الأحزاب العقائدية من الكيان اللبناني

إن العوامل الداخلية والمؤثرات الخارجية التي جرت الإشارة إليها

---

(٥) المصدر ذاته، ص٢٣٤.

(٦) المصدر ذاته، ص٢٠٦ و٢٣٩.

(٧) المصدر ذاته، ص٢٣٤.

(٨) المصدر ذاته، ص٢٣٦.

كانت الحافز الرئيسي على اندفاع اللبنانيين، وخصوصاً الشباب المثقف منهم، إلى العمل السياسي، وإقبالهم على تأسيس الأحزاب العقائدية وانتسابهم إليها خلال الثلاثينات. وتقسم هذه الأحزاب من حيث عقائدها ومواقفها المبدئية من الكيان اللبناني المستقل قسمين، أحزاب العقيدة اللبنانية الداعية إلى المحافظة على الكيان اللبناني الراهن السيد المستقل النهائي، والأحزاب الأخرى التي يرفض أصحابها القبول المطلق بالعقيدة اللبنانية، ويعتبرون الكيان اللبناني كياناً مصطنعاً مصيره الزوال إن عاجلاً أم آجلاً. ولما كان المجال لا يسمح، والضرورة لا تلزم بعرض موقف كل واحد من الأحزاب والتكتلات التي ظهرت في تلك الحقبة، وهي كثيرة، فإننا نكتفي بعرض مبادىء وأهداف أهمها معتمدين في اختيارها المعايير الثلاثة التالية:

أولاً ـ أهمية الحزب نفسه، وأهمية دوره في تاريخ لبنان.

ثانياً ـ استمرار الحزب وعدم انقطاعه عن المسرح السياسي اللبناني منذ تأسيسه حتى الوقت الحاضر، علماً بأن معظم الأحزاب والمنظمات التي ظهرت في تلك الحقبة توقفت وزالت من الوجود.

ثالثاً ـ أن يجري عرض الأحزاب المختارة وفق تسلسلها الزمني في الظهور على مسرح الأحداث.

فعلى أساس هذه المعايير الثلاثة وقع الاختيار على هذه الأحزاب وفق الترتيب التالي: عن الأحزاب المعارضة لقيام الكيان اللبناني المستقل الحركة العربية بوجه عام وأهم ما تفرع منها من منظمات وأحزاب، والحزب الشيوعي، والحزب السوري القومي. وعن تيار القومية اللبنانية حزب الكتائب اللبنانية. ويجري عرض مواقف هذه الأحزاب من الكيان اللبناني تباعاً في الفصول التالية.

٥ ـ تنبيهان

لا بد من التنبيه أخيراً إلى أمرين مهمين هما: أولاً ـ أن هدف هذه الدراسة ليس سرد تاريخ الحزب بالدرجة الأولى، وإنما عرض مبادئه وأهدافه وممارساته ذات الصلة المباشرة بمصير الكيان اللبناني، وشرح مواقفه من المسألة اللبنانية بوجه عام. وثانياً ـ إن مبادىء هذه الأحزاب ومواقفها

وتحالفاتها قد طرأ عليها تعديلات وتغييرات كثيرة اقتضتها التطورات التي استجدت في الأوضاع السياسية في لبنان وفي العالم خلال أكثر من نصف قرن من الزمن، وأنها الآن، وقد أصبحت في التسعينات من هذا القرن، لم تبق تماماً وكلياً مثلما كانت عليه عند تأسيسها في الثلاثينات. وأن ما يعرض منها ويقال عنها في هذه الدراسة يمثل عقائد تلك الأحزاب ومواقفها وتحالفاتها كما كانت في الثلاثينات وأوائل الأربعينات، وليس بالضرورة بعد ذلك. وقد اقتضى التنبيه إلى هذين الأمرين قطعاً لسوء الفهم، ومنعاً للالتباس.

الحركة العربية في لبنان

١ ـ الحركة العربية أقدم الحركات المعارضة للكيان اللبناني المستقل

الحركة العربية في لبنان هي أقدم التيارات الفكرية السياسية المعارضة لقيام الكيان اللبناني السيد المستقل. بدأت في بيروت في مطلع الربع الأخير من القرن التاسع عشر[١]. وبُعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى أصبحت التيار الأقوى والأوسع انتشاراً والأشد تأثيراً في مواجهة تيار القومية اللبنانية الذي كان يرفع لواءَه المسيحيون عموماً، والموارنة بشكل خاص. ودخل التياران في صراع عقائدي سياسي مزمن شديد الوطأة، لم يترك صفحة في تاريخ لبنان منذ ذلك الحين وحتى الوقت الحاضر إلاّ وسجل أثره العميق في كل سطر من سطورها وحدث من أحداثها.

قامت الحركة العربية في لبنان في عهد الانتداب الفرنسي على ثلاث ركائز هي المعارضة الإسلامية، والهيئات الطلابية، والأحزاب والمنظمات السياسية التي أفرزتها الحركة العربية وتفرعت من التيار العروبي العام. إن دور المعارضة الإسلامية في الصراع المذكور قد أشبع درساً وتفصيلاً في الفصول السابقة، ولا داعٍ إلى تكراره هنا.

٢ ـ دور الهيئات الطلابية

شكل الطلاب إحدى أهم ركائز التيار العربي في لبنان في عهد

(١) George Antonius, **The Arab Awakening**, p.79؛ أيضاً أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفية**، ص٢٤٨.

الانتداب الفرنسي. وتميزت بعض معاهد التعليم الكبرى في بيروت بالدور الريادي والقيادي البارز الذي لعبه طلابها في نشر الحركة العربية وتفعيلها. ويذكر في هذا المجال بشكل خاص الجامعة الأميركية في بيروت، وكلية المقاصد الخيرية الإسلامية بمحلة الحرج في بيروت، ومعهد البعثة العلمانية الفرنسية، المشهور أيضاً باسم «الكلية العلمانية الفرنسية» وباسم «مدرسة اللاييك»، بحي الناصرة في بيروت كذلك[٢]. ولكن أوسع النشاط الطلابي، وأدقه تنظيماً، وأكثره شمولاً، وأبعده تأثيراً كان يجري في الجامعة الأميركية في بيروت. فلم يكن في العالم العربي كله في العشرينات والثلاثينات جامعات عربية تضاهي هذه الجامعة بغنى برامجها، وارتفاع مستوى التعليم فيها، والشهرة الكبيرة المحلية والإقليمية والعالمية التي تتمتع بها. يضاف إلى ذلك أن الانكليزية كانت لغة التدريس فيها، وهي اللغة المفضلة والمطلوبة في جميع الأقطار العربية بمنطقة الشرق الأدنى الخاضعة للنفوذ البريطاني. لذلك قصدتها في مطلع كل عام مدرسي مئات من الطلاب العرب قادمين إليها من مختلف الأقطار، وبالأخص، من سوريا، وفلسطين، وشرق الأردن، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، والكويت، واليمن، ومصر، والسودان، لتحصيل العلم فيها. وكان معظم هؤلاء الطلاب من أبناء الحكام والوزراء والنواب والزعماء والسياسيين البارزين، وكبار الملاكين، والتجار، ورجال الأعمال الناجحين، وينتسبون إلى عائلات عريقة لها دورها ووزنها في الحياة السياسية في بلدانها. وقد ورث هؤلاء الطلاب الاهتمام بالشؤون السياسية والإيمان بالقضية العربية عن ذويهم، وتلقنوها في محيطهم. ولما التقوا في رحاب الجامعة الأميركية وتعارفوا وتفاهموا وتآلفوا، شكلوا مع زملاء لهم من لبنان أكبر وأقوى كتلة طلابية عروبية في الجامعة، وسيطروا بسبب عددهم وتنظيمهم واندفاعهم، على معظم النوادي والجمعيات ومختلف النشاطات الطلابية فيها مثل «مجلس الطلبة» (Student Council)، وجمعية الأخاء (Brotherhood Society)، وجمعية العروة الوثقى، وغيرها.

لم ينحصر نشاط الطلاب العروبيين داخل حرم الجامعة، بل تعداه إلى

(٢) جان سرور، **جمعية التضامن الأدبي والحركات الشعبية أيام الانتداب الفرنسي**، (بيروت، ١٩٨٥)، ص١٢. يشار إليه بعد الآن هكذا: جان سرور، جمعية التضامن الأدبي.

خارجها. فقد أنشؤوا قنوات اتصال مع الشخصيات والهيئات والمؤسسات ذات الميول العربية في بيروت وتعاونوا معها في مجالات العمل الطلابي. وكان من أبرز مظاهر التعاون والتنسيق بينهم تنظيم المظاهرات والإضرابات التي كانوا يشتركون في القيام بها في مناسبات مختلفة، منها ما كان ذا طابع محلي مثل مظاهرات الاحتجاج ضد رسوم دخول السينما ورسوم النقل بالتراموای في بيروت، ومنها ما كان ذا طابع عربي أو دولي كالمظاهرات والإضرابات التي كانت تقوم احتجاجاً على السياسات والإجراءات الظالمة التي كانت تنفذها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا في البلدان العربية الخاضعة لحكمها، واستنكاراً ورفضاً لمواقف وسياسات بعض الحكومات العربية التي كان يعتبرها القوميون العرب مُضرة بالمصلحة العربية العليا. فما أن يقع حادث هام مثير في أي بلد عربي حتى يهب الطلاب إلى الدعوة إلى التظاهر أو الإضراب تأييداً وابتهاجاً أو استنكاراً واحتجاجاً، حسب طبيعة الحدث، فيتجاوب الشارع معهم على العموم، وخصوصاً في الأحياء الغربية والجنوبية من بيروت حيث أكثرية السكان من المسلمين. وكانت معظم المظاهرات تنطلق إما من جوار الجامعة الأميركية أو من كلية المقاصد الخيرية الإسلامية، وتضم مئات وألوفاً من الطلاب ومناصريهم، فتجوب الشوارع والساحات الرئيسية في المدينة رافعة اليافطات، وهاتفة بالشعارات المعبرة عن رأي المتظاهرين بالحدث موضوع المظاهرة. وكان ما يجري في بيروت يلقى تجاوباً فورياً من التلاميذ في مدارس طرابلس وصيدا وصور والنبطية وبعلبك ذات الأكثرية السكانية المسلمة، فتنطلق المظاهرات وتقوم الإضرابات وتغلق المتاجر والمصالح والمؤسسات أبوابها في تلك المدن كما في بيروت.

وكانت الحركة العربية الطلابية في الجامعة الأميركية في بيروت تتميز عن سواها من الحركات العربية المماثلة في معاهد التعليم الأخرى في لبنان ببضعة أمور أهمها ما يلي:

١ - أن التمثيل الواسع الكثيف للأقطار العربية في الجسم الطلابي في الجامعة الأميركية، إن من حيث العدد أو التنوع، لم يكن له مثيل في أي معهد آخر في لبنان. ففي كل وقت لم يكن عدد البلدان العربية الممثلة في

هذا الجسم الطلابي يقل عن عشرة بلدان. وإنه ليمكن القول، من باب المجاز، أن الطلاب العرب في الجامعة الأميركية يومئذٍ كانوا يشكلون «جامعة أقطار عربية» بالفعل قبل تأسيس «جامعة الدول العربية» الحالية بنحو عقدين من الزمن.

٢ ـ كانت الدعوة العربية في الجامعة الأميركية شمولية تركز دائماً على الوحدة العربية الشاملة «من المحيط إلى الخليج»، وعلى القضايا العامة التي تهم الأمة العربية كافة. وكانت أعمال الطلاب العرب في الجامعة، والشعارات التي يطلقونها، والأناشيد التي ينشدونها مختارة للتعبير عن هذا الموقف الثابت. ولكنهم لم يكونوا يقصرون في الاهتمام بالقضايا العربية القُطرية عندما كانت المصلحة العربية تدعو إلى ذلك. وبالمقابل مثلاً، كانت المعارضة الإسلامية في لبنان يومئذ تركز على مسألة الوحدة السورية وتوليها القسم الأكبر من اهتمامها، مما جعل الدعوة إلى الوحدة العربية الشاملة تكاد أن تنسى في معمعة الدعوة إلى هذه الوحدة الإقليمية المحدودة.

٣ ـ إن الطلاب في الحركة العربية بالجامعة الأميركية كانوا خليطاً، ليس من مختلف الأقطار فحسب، بل ومن سائر الأديان والمذاهب كذلك، وبنسب تكاد تكون متقاربة. ففي جميع نشاطات الطلاب العرب في الجامعة كان المسيحيون والمسلمون يقفون جنباً إلى جنب ويعملون معاً يداً واحدة. وإذا ما رجعنا إلى الأسماء نجد بينهم السني والشيعي والدرزي والماروني والكاثوليكي والأرثوذكسي والبروتستانتي والملحد إن جاز التعبير. كانوا يتعاونون من دون أن يكون للدين أي تأثير على علاقاتهم الوطنية ونشاطاتهم القومية. وفي كثير من الأحيان لم يكن الواحد منهم يعرف ما دين الزميل الواقف إلى جانبه، أو يخطر بباله أن يسأل عن ذلك. إن هذا الوضع الفريد في الجامعة الأميركية لم يكن له مثيل في أيٍ من المعاهد الأخرى، حيث تكون غالبية الطلاب في المعهد الواحد من طائفة واحدة أو من بلد واحد.

٤ ـ إن الطلاب العرب في الجامعة الأميركية لم يكونوا كلهم عروبيين، وخصوصاً خلال الثلاثينات. فقد كان هناك، أيضاً الشيوعيون، والقوميون السوريون، والقوميون اللبنانيون، والحياديون. وكان الاختلاف في العقائد والانتماءات والولاءات يثير المنافسة بينهم في جميع النشاطات والمجالات.

وكثيراً ما كانت المنافسة تخرج عن حدود الحوار والنقاش الديمقراطي والنهج العلمي الرصين، وتأخذ طابعاً تصادمياً عنيفاً يصل في بعض الأحيان إلى استخدام القوة وإراقة الدماء.

أما موقف الجامعة الأميركية من كل ذلك فلم يكن سلبياً، لأن نشاطات الطلاب داخل الجامعة وخارجها كانت مظهراً من مظاهر الممارسة الديمقراطية السليمة التي كانت الجامعة تدعو إليها، وتدرب الطلاب عليها، وتشجعهم على التصرف والعمل بمقتضاها. يضاف إلى ذلك أن الجامعة في ذلك الوقت كانت حرة وغير مرتبطة بالسياسة الأميركية الرسمية بأي شكل. كما أن السياسة الأميركية نفسها كانت ما تزال تلتزم بسياسة العزلة ومبدأ الحياد، ولا تهتم بما يجري في الخارج، وخصوصاً في البلدان الصغيرة البعيدة التي لا مصالح حيوية لها فيها كلبنان، لذلك لم تتدخل الإدارة لمنع الطلاب من ممارسة حرياتهم الأساسية إلا حين كانوا يتجاوزون الحدود المعقولة ويخلون بالأمن والنظام، ويسيؤون استعمال تلك الحريات.

أما الدولة اللبنانية وسلطات الانتداب الفرنسي فلم تكن بالتأكيد تستسيغ الدعوة إلى الوحدة العربية في قلب العاصمة اللبنانية، ولا كانت ترضى عن التظاهرات والإضرابات التي كانت تحصل، ولكنها، خوفاً من إثارة المضاعفات السياسية داخلياً وخارجياً، كانت تغض النظر عن الكثير من نشاطات الطلاب العرب داخل معاهد التعليم، وتتساهل مع المتظاهرين والمضربين، فتحاول احتواء المظاهرات والسيطرة عليها لإبقائها ضمن حدود الانضباط والنظام بقطع النظر عن موضوعها وشعاراتها. وقليلاً ما كانت السلطات تفقد السيطرة على تلك المظاهرات فتضطر في مثل هذه الحال إلى استخدام القوة لتفريقها مع ما يستتبع ذلك من مصادمات واعتقالات وتحقيقات وإجراءَات، ومن ثم تأتي المداخلات من مختلف الجهات لتسوية المسائل بالحسنى وإطلاق سراح الموقوفين.

كانت هذه لمحة عن حركة القوميين العرب في معاهد التعليم في لبنان خلال الفترة الزمنية الممتدة من انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى بداية الثلاثينات. وقد يكون من المفيد تكرار التأكيد إن هذه الحركة لم تكن حزباً سياسياً بالمعنى الكامل لهذا التعبير. لم يكن هناك حزب بهذا الاسم، ولا

ترخيص لها، ولا دستور أو نظام داخلي، ولا قسم وانتماء والتزام وغير ذلك مما يستلزمه وجود الحزب النظامي. وإنما كان هناك تيار فكري عربي يؤمن بالقومية العربية ويدعو إلى تحرير الأقطار العربية من السيطرة الأجنبية، وقيام الوحدة العربية الشاملة. وكان هناك أفراد وجمعيات وهيئات ومنظمات محلية صغيرة في لبنان كما في غيره من الأقطار العربية، يلتقون على تأييد تيار القومية العربية، من دون أن يكون معظمهم منتسباً إلى حزب سياسي معين. هكذا كان وضع القوميين العرب من الناحية التنظيمية حتى أوائل الثلاثينات حين بدأت تنشأ في لبنان أحزاب عقائدية نظامية، وأخذت تستميل الشباب إلى صفوفها، يستهويهم فيها تنظيمها الدقيق وتماسكها القوي، ويجتذبهم إليها منطقها القوي وعقائدها المحددة ومناهجها العملية الواضحة. وبفضل ذلك اخترقت هذه الأحزاب صفوف القوميين العرب، فتحول بعض من أفضل عناصرهم فكراً واندفاعاً عن تيار الحركة العربية وانضم إلى الشيوعيين أو السوريين القوميين أو سواهم من العقائديين المنظمين.

إزاء هذا التطور شعر بعض القياديين في حركة القوميين العرب في لبنان بالضرورة الملحة إلى إعادة النظر في أوضاع الحركة وتنظيمها تنظيماً حزبياً حديثاً على غرار الأحزاب العقائدية الأخرى الناشطة في الساحة اللبنانية بالرغم من الحظر الشديد الذي كانت تفرضه سلطات الانتداب الفرنسي على قيام مثل هذه الأحزاب في لبنان.

٣ ـ طلائع التنظيمات العروبية خلال العشرينات في لبنان

«حزب الاستقلال العربي»:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتقال السيادة على البلدان العربية من العثمانيين إلى الفرنسيين والبريطانيين، كانت قد انحلت تلقائياً سائر الجمعيات السياسية والأحزاب العربية السرية التي تأسست في العهد العثماني السابق، مثل «الإخاء العربي» و«المنتدى الأدبي»، و«القحطانية»، و«العربية الفتاة»، و«العهد»، و«حزب اللامركزية»، وغيرها، وبدأت تقوم على أنقاضها وبدلاً منها خلال العشرينات في بعض البلدان العربية والأجنبية جمعيات وأحزاب عروبية النهج، وحدوية الأهداف، ترفض

الاستعمار والانتداب، وتطالب بالحرية والاستقلال والوحدة، مثل «حزب الاستقلال العربي» و«حزب الاستقلال السوري»، وغيرهما. تأسس «حزب الاستقلال العربي» في سوريا خلال الحكم الفيصلي سنة ١٩١٩. وكان هدفه المبدئي رفض الانتداب، وتحقيق الوحدة العربية، مع تركيز الجهود في كل قطر على نيل الاستقلال لذلك القطر أولاً. وكان من أبرز أعضائه ومؤسسيه الأمير شكيب إرسلان، ورياض الصلح، ونجيب شقير، وإحسان الجابري[٣].

حزب الاستقلال السوري:

أسس حزب «الاستقلال السوري» عدد من أعيان اللبنانيين والسوريين المقيمين في مصر، مثل الأمير حبيب لطف الله، ورفيق العظم، وعبد الرحمن شهبندر، وفوزي البكري، وكامل القصاب، وخالد الحكيم، ومختار الصلح، وحسن حماده، وغيرهم. وكان هدفه إقامة دولة سورية موحدة ديمقراطية مستقلة استقلالاً ناجزاً بضمانه عصبة الأمم وتكون عاصمتها بيروت شتاءً ودمشق صيفاً[٤].

«جمعية التضامن الأدبي»:

أما في لبنان فقد تأسس أول حزب سياسي عربي نظامي بموجب ترخيص رسمي سنة ١٩٣١. ولكن سبقت هذا الحدث ومهدت له بضع محاولات أولية جرت خلال العشرينات انطلاقاً من «مدرسة اللاييك» الفرنسية في بيروت. وكانت أكثرية طلابها تتألف من المسلمين والدروز والروم الأرثوذكس. وتشكل من هذا الجسم الطلابي المتجانس نسبياً أحد المراكز الرئيسية للتيار العروبي وللعمل القومي العربي في لبنان. وكان الجو العام في

---

(٣) خطار أسعد بو سعيد، **عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩. بحث أعد لنيل شهادة دبلوم في علم الاجتماع السياسي، بإشراف الدكتور فارس محمود إشتي. (بيروت، معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية، الفرع الأول، بيروت، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣)، ص١٨. مخطوطة، يشار إليه بعد الآن هكذا: خطار بو سعيد، عصبة العمل القومي.**

(٤) المصدر ذاته، ص١٨.

«مدرسة اللاييك» يساعد على ذلك. ويصف أحد تلاميذ «اللاييك» يومئذٍ هذا الجو، فيقول:

«وفي مدرستي الجديدة هذه [مدرسة اللاييك] دخلت عالماً جدياً وافق مشاعري الثورية كل الموافقة، هنا رأيت إدارة منفتحة تتعامل مع الطلاب بصدر رحب ولا تعارض ميولهم أياً كانت، وتعرفت... وصادقت طلاباً تعمر نفوسهم بالوطنية وحب الحرية جعلوا من المدرسة منطلقاً للتحرك الوطني بحيث باتت لا تحصل حركة احتجاج أو تظاهرة استنكار على أمر من الأمور إلا ويكون لطلاب «اللاييك» اليد الطولى فيه، ويأتي في طليعة هؤلاء تقي الدين الصلح، محمد علي حماده، أديب عفيش، ألبير مخيبر، فايز مكارم، باسيل كامل، خليل تقي الدين وأخوه بهيج، وغيرهم ممن لم تعد تعيهم الذاكرة»(٥).

ويقول أحد هؤلاء، محمد علي حماده، إن جمعية أدبية باسم «جمعية التعاضد الأدبي» تأسست في الكلية العلمانية الفرنسية وكانت تعنى بشؤون الثقافة العربية، ومنها تشكلت «جمعية التضامن الأدبي». فقد دفع الحماس القومي بعض أعضاء «جمعية التعاضد الأدبي» إلى السعي لتأسيس حزب سياسي عربي. وكانت سلطات الانتداب الفرنسي تمنح اللبنانيين التراخيص لتأسيس الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والأندية الأدبية والمنظمات الرياضية والكشفية، ولكنها كانت تتحفظ كثيراً في الترخيص لتأسيس الأحزاب السياسية، وخصوصاً لمن كان في سن أولئك الطلاب وله مثل توجهاتهم. فاستشار الطلاب صديقهم المحامي والنائب في البرلمان اللبناني الشيخ إبراهيم المنذر فأشار عليهم بتأسيس جمعية أدبية يستطيعون عبرها أن يقوموا بنشاط سياسي بأسلوب مقنع بالنشاط الأدبي. فعملوا برأيه وتقدم أربعة منهم كانوا قد بلغوا السن القانونية، وهم عيسى مخائيل سابا، واسكندر عبد النور، وفؤاد ميداني، وحبيب حداد، بطلب تأسيس الجمعية(٦). وقد صرحوا بأن أهداف جمعيتهم هي:

---

(٥) جان سرور، جمعية التضامن الأدبي، ص١٢.

(٦) المصدر ذاته، ص١٥.

«إيقاظ الروح الوطنية والتحرر الاجتماعي، وتشجيع الصناعة الوطنية»[٧].

وفي ٢ آب سنة ١٩٢٤ صدر قرار عن حاكم «دولة لبنان الكبير» الفرنسي الجنرال فاندنبرغ بالموافقة على تأسيس الجمعية الأدبية المدعوة «جمعية التضامن الأدبي» في بيروت[٨]. وانضم إلى هذه الجمعية عدد من الشبان كان معظمهم من أعضاء «جمعية التعاضد الأدبي» وطلاب مدرسة اللاييك. وكان منهم جان سرور، وتقي الدين الصلح، ومحمد علي حماده، وأديب عفيش، ووديع فرح، ومحمد طباره، والياس الخوري، واميل بريدي[٩]. وكانت الجمعية تعقد اجتماعاتها بانتظام في منزل أحد مؤسسيها جان سرور بمحلة الأشرفية[١٠]. ولكن عملها كان محدوداً في السنوات الأولى لبضعة أسباب كان منها انشغال أعضائها بدروسهم، وضآلة مواردها المالية.

«النادي الأهلي»:

في نفس السنة التي تأسست فيها «جمعية التضامن الأدبي»، ١٩٢٤، تأسست هيئة أخرى بموجب ترخيص رسمي باسم «النادي الأهلي» وكان مركزه في حي عين المريسة في بيروت. وكان معظم مؤسسيه من طلاب «مدرسة اللاييك» وخريجيها ومن أعضاء «جمعية التضامن الأدبي» وغيرهم أمثال عادل الصلح، وتقي الدين الصلح، وكاظم الصلح، ومحمد علي حماده، وحسين سجعان، ومحمد القيسي. ثم انضم إليهم لاحقاً كثيرون، منهم حبيب أبي شهلا، وعبد الله اليافي، ومحي الدين النصولي، وسعيد تقي الدين وسواهم[١١].

---

(٧) عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**. من المقاومة الوطنية أيام الانتداب الفرنسي. (بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص٢٦. يشار إليه بعد الآن هكذا: عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**.

(٨) جان سرور، **جمعية التضامن الأدبي**، ص١٥.

(٩) المصدر ذاته، ص٢٠.

(١٠) المصدر ذاته، ص١٩.

(١١) محمد علي حمادة، «الكتاب الأحمر تنظيم قومي عربي من لبنان»، في مجلة «**الشراع**». السنة ٢، العدد ٦٠، الاثنين ٩ أيار ١٩٨٣، ص٦٠.

كان «النادي الأهلي» بموجب الترخيص الممنوح له نادياً رياضياً، ولم تكن الرياضة في الواقع سوى ستار لإخفاء أهداف النادي السياسية ونشاطاته العربية، ويتحدث عن هذه الناحية من نشاطاته نائب السكرتير العام للنادي محمد علي حماده، فيقول:

«واستطاع هذا النادي أن يقيم صلات مع جمعيات وزعماء عرب بدعوات رسمية أو خلال زياراتهم الديار اللبنانية، منهم شخصيات من «الكتلة الوطنية» السورية [محمد كرد علي وفخري البارودي]. وكان صلة الوصل مع مصر أحد قيادات حزب الوفد، محجوب ثابت»[(١٢)].

ولكن عيون الأمن العام الفرنسي لم تغفل عن مراقبة نشاطات «النادي الأهلي»، وسرعان ما اكتشفت حقيقة أهدافه والغاية من نشاطاته واتصالاته فأصدرت أمراً بحله في العام ١٩٢٧[(١٣)].

عودة إلى جمعية التضامن الأدبي:

ساعد حل «النادي الأهلي» على تطور «جمعية التضامن الأدبي» من بضعة وجوه. كان من مظاهر هذا التطور أن عدداً من أعضاء «النادي الأهلي» المنحل انضموا إلى الجمعية المذكورة لكي يتابعوا نشاطهم السياسي العربي عبرها تحت ستار الأدب والثقافة، فكسبت الجمعية بهم زخماً مادياً ومعنوياً. ومن الأسماء الجديدة التي تظهر في عداد أعضائها في هذا الدور أسماء نصري معلوف، ونسيم أيوب، وزاهية أيوب، ونجيب الصايغ، ومعضاد معضاد، وصلاح الأسير، وجبران متني، وعارف الريس، وحسن فروخ، وأديب قازان، وإبراهيم حداد، وألفرد أبو سمرا، وأسعد عبد الملك، وآخرون[(١٤)].

بعد ارتفاع عدد أعضائها، وازدياد مواردها المالية نقلت الجمعية مكان اجتماعاتها من منزل أحد أعضائها بمحلة الأشرفية إلى فندق طرابلسي بشارع

---

(١٢) المصدر ذاته، ص٦٠.

(١٣) المصدر ذاته، ص٦٠.

(١٤) جان سرور، **جمعية التضامن الأدبي**، ص٢٠ ـ ٢٢.

المطران في بيروت. وفي سنة ١٩٢٩ استأجرت نادياً كبيراً حيث صارت تعقد الاجتماعات واللقاءات، وتستقبل الضيوف، وتحي الحفلات[١٥]. وقامت الجمعية بنشاط أدبي واسع في هذا الدور كان من أبرزه الحفلات الخطابية الكبرى التي كانت تقيمها في قاعة «التياترو الكبير» بوسط بيروت، والتي كانت تشكل حدثاً أدبياً بارزاً نظراً لأهمية المواضيع التي كانت تعالج، ولمكانة الأدباء والشعراء الكبار المتكلمين أمثال أمين الريحاني، ومخائيل نعيمه، وبشاره الخوري (الأخطل الصغير)، والياس أبو شبكة، وإبراهيم المنذر، والشيخ مصطفى الغلاييني، وأنيس الخوري المقدسي، وراجي الراعي، وسابا زريق، وماري يني عطا الله، وغيرهم[١٦].

وإلى جانب هذا النشاط الأدبي كان للجمعية في هذا الدور أهداف سياسية غير معلنة تتلخص في محاربة الانتداب الفرنسي والشركات الاحتكارية الأجنبية، وتشجيع الصناعة الوطنية، ومكافحة الطائفية، والسعي لنيل الاستقلال، وتنمية روح التعاون والتضامن والعيش المشترك بين أبناء البلاد جميعاً[١٧]. وكانت الجمعية تعمل لهذه الأهداف بحذر شديد ومن وراء الستار حتى لا تتعرض للحل. وقد لعبت دوراً رئيسياً في أحداث سنة ١٩٣١ بالتحريض على مقاطعة البضائع الأجنبية، وبدعوة الناس إلى مقاطعة الكهرباء والترامواي التابعين «لشركة الجر والتنوير» البلجيكية ـ الفرنسية، بحجة رفض إدارة الشركة الاستجابة لمطالب الأهلين بتخفيض الأسعار[١٨]. ولم تنفع وسائل القمع التي لجأت إليها السلطات لوقف المقاطعة ومنع المظاهرات والإضرابات، ونجح الأهلون أخيراً في إجبار الجهات المذكورة على تلبية المطالب بتخفيض الأسعار.

ومع أن سلطات الأمن لم تمتلك الدليل القاطع على دور الجمعية في التحريض على المقاطعة والإضرابات والمظاهرات إلا أنها كانت شبه مقتنعة بمسؤوليتها عن ذلك، وتنتظر الفرصة المناسبة للاقتصاص منها. وقد سنحت

---

(١٥) المصدر ذاته، ص١٩.

(١٦) المصدر ذاته، ص١٩.

(١٧) المصدر ذاته، ص٢٥ ـ ٣٠.

(١٨) المصدر ذاته، ص٢٥ ـ ٣٠.

تلك الفرصة في سنة ١٩٣٤ عندما ألقى أمين الريحاني في حفلة كبرى أقامتها الجمعية في «التياترو الكبير» خطاباً نارياً ضد الانتداب الفرنسي، وكان عنوانه «بين عهدين»، أي بين عهد الانتداب الفرنسي وعهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني. وبالمقارنة بين العهدين قال الريحاني أن وضع الشعب اللبناني بين عهد عبد الحميد الطاغية وعهد دي مارتيل «السعيد» لم يتبدل من حيث الطغيان، والفوضى، واستغلال النفوذ، والرشاوي، والفساد، والترامي على أقدام الحكام، والتخاذل أمام سلطة المستشارين الفرنسيين وواقعهم القائم على ابتزاز ثروة البلاد، وإيقاظ النعرات الطائفية فيها لتبقى مفككة الأوصال[١٩]. وفي مساء ذلك اليوم ذاته صدر قرار بإبعاد الريحاني من الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي، فغادر بيروت نهار الخميس في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٤[٢٠] إلى بغداد حيث نزل في ضيافة الملك غازي حوالى ثلاثة أشهر إلى أن سمح له بالعودة إلى لبنان. كما أنه صدر قرار آخر قضى بحل «جمعية التضامن الأدبي»[٢١]. لذلك اندمجت في «حزب الاستقلال الجمهوري» الحديث العهد، لأن أهدافهما كانت متقاربة[٢٢].

٤ ـ حزب الاستقلال الجمهوري ١٩٣١ ـ ١٩٣٨

«حزب الاستقلال الجمهوري» أول حزب سياسي لبناني عروبي النهج يعمل علناً وبترخيص رسمي في الجمهورية اللبنانية. وهو إذ ينطلق من الاعتراف بكيان لبنان السيد المستقل، والدولة الديمقراطية الحرة، ينتهي إلى مطالبة اللبنانيين بالأخذ بمبدأ عروبة لبنان والتمهيد لقيام نوع من الوحدة الاقتصادية والسياسية بين لبنان وسوريا. وإنه بموقفه هذا يتفق مع موقف المعارضة الإسلامية في الجوهر، وإن اختلف عنها في الأسلوب والوسائل.

تأسس «حزب الاستقلال الجمهوري» في بيروت في ١٦ تشرين الثاني

---

(١٩) المصدر ذاته، ص٣٧ ـ ٣٨.

(٢٠) جريدة «**النهار**»، السنة ١، العدد ١٢٩، الجمعة ١٩ كانون الثاني ١٩٣٤، ص٤.

(٢١) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٤، العدد ٢٩١٤، المرسوم ٢٧٩٣، تاريخ الاثنين ٨ ك٢ ١٩٣٤، ص٥؛ أيضاً جان سرور، جمعية التضامن الأدبي، ص٤١ و٧٥.

(٢٢) المصدر ذاته، ص٤١ و٤٢.

سنة ١٩٣١[٢٣] وأنشئت له فروع في المناطق، مثل زحلة[٢٤]، وبكفيا[٢٥]، والمتين[٢٦]. ولما حلت الحكومة «جمعية التضامن الأدبي» تم الاتفاق بين الجمعية المذكورة و«حزب الاستقلال الجمهوري» على الاندماج معاً نظراً لتقارب مبادئهما. وقد تحقق الاندماج في شباط سنة ١٩٣٤، وتشكل مجلس قيادي موحد للمنظمتين تمثل فيه الطرفان بالتساوي[٢٧].

صاحب فكرة تأسيس «حزب الاستقلال الجمهوري» عزيز الهاشم، ماروني من بلدة العاقورة بمنطقة كسروان[٢٨]. وتألفت اللجنة الإدارية المؤسسة من دعيبس المر، وسامي إرسلان، ونقولا زهير، ووليم عسيلي، وزكريا نصولي، وفؤاد نكد، ويوسف بوجي، وميشال تلحمه، ونجيب سعد[٢٩]. وكان من أبرز أعضائه عزيز الهاشم، وعادل الصلح، ونسيم أيوب، وأنيس الصغير، وموريس الجميل، ومحمد علي حماده، ونجيب الصايغ، ونصري معلوف، وعبد الله حشيمه، وجان سرور، وفريد قزما، وصافي صافي، وسليمان أبو عز الدين، وحليم مجدلاني[٣٠].

إن «حزب الاستقلال الجمهوري» كما وصفه أحد رؤسائه، عادل الصلح، **«كان في كيانه وفي روحه حزباً وطنياً تقدمياً لا طائفياً، يسعى ليكون لبنان دولة مستقلة عربية ديمقراطية»**[٣١] واستناداً إلى دستور

---

(٢٣) عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**، ص١٤٠ في الملحق رقم ١٠.

(٢٤) المصدر ذاته، ص٢٥، والملحق رقم ١٣، ص١٤٧. تأسس فرع زحلة سنة ١٩٣٤ وكان رئيسه المحامي نسيم أيوب.

(٢٥) المصدر ذاته، ص٢٥، والملحق رقم ١٤، ص١٤٩، تأسس فرع بكفيا سنة ١٩٣٤ وكان رئيسه عبد الله حشيمه.

(٢٦) المصدر ذاته، ص٢٥، والملحق رقم ١٦، ص١٥١.

(٢٧) المصدر ذاته، ص٢٦؛ أيضاً، جان سرور، **جمعية التضامن الأدبي**، ص٤١ ـ ٤٢.

(٢٨) محمد علي حمادة، «تنظيم قومي وكتاب أحمر لم يبق منه غير نسخة واحدة»، في مجلة «الشراع»، السنة ٢، العدد ٥٦، الاثنين ١١ نيسان ١٩٨٣، ص٦٣.

(٢٩) عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**، الملحق رقم ٢، ص١٣٣.

(٣٠) المصدر ذاته، الملحق رقم ٩، ص١٣٩، أيضاً محمد علي حماده، «تنظيم قومي وكتاب أحمر»، في مجلة «**الشراع**»، السنة ٢، العدد ٥٦، الاثنين ١١ نيسان ١٩٨٣، ص٦٥؛ أيضاً في العدد ٦٠، الاثنين ٩ أيار ١٩٨٣، ص٦٠.

(٣١) عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**، ص٧.

الحزب[٣٢]، وممارساته، وتصاريح قادته[٣٣]، يمكن تلخيص أهدافه بالنقاط التالية: ترسيخ التضامن المسيحي الإسلامي، والأخذ بمبدأ عروبة لبنان، ونبذ صيغته الطائفية، ومحاربة الانتداب الفرنسي، وتحقيق الاستقلال، وإصلاح النظام السياسي ليتناسب مع واقع أهالي البلاد وحاجاتهم وإمكاناتهم المالية، والتمهيد لقيام نوع من الوحدة الاقتصادية والسياسية بين لبنان وسوريا.

ومن أجل تحقيق أهدافه قام «حزب الاستقلال الجمهوري» بنشاط واسع شمل المجالين السياسي والشعبي. ففي المجال الأول أجرى الحزب اتصالات مباشرة بالزعماء السياسيين والروحيين، وقابل المسؤولين من لبنانيين وفرنسيين مشتكياً من سوء الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومطالباً بإصلاحها[٣٤]. ولما كان الحزب يسعى لإقناع المسيحيين بالقول بعروبة لبنان ونبذ الصيغة الطائفية قصد بكركي وفد حزبي مؤلف من الرئيس عزيز الهاشم ونائبه عادل الصلح[٣٥]، وعرضا على البطريرك الماروني أنطون عريضه مشروعاً سياسياً كان يعده الحزب وينص في مادته الأولى على أن «**لبنان دولة عربية مستقلة ذات سيادة**»، وذلك أملاً في الحصول على موافقة البطريرك على النص بأن لبنان دولة عربية. وجامل البطريرك زواره أعضاء الوفد في معرض الحديث عن عروبة لبنان بقوله، «**ومتى كنتُ افرنجياً**» ولكن بكركي لم توافق بالنتيجة على هذا النص حسب رواية عادل الصلح[٣٦].

لما أيقن الحزب أن العمل السياسي في النطاق المحلي وحده لا يكفي[٣٧]، أرسل وفداً مؤلفاً من عزيز الهاشم وعادل الصلح إلى باريس

---

(٣٢) المصدر ذاته، الملحق رقم ٢، ص١٣٢.

(٣٣) المصدر ذاته، ص٧ و٢٠ ـ ٢١؛ أيضاً، جان سرور، **جمعية التضامن الأدبي**، ص٨٦.

(٣٤) عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**، ص٤٣ ـ ٤٦.

(٣٥) جان سرور، **جمعية التضامن الأدبي**، ص٧٧. يذكر جان سرور أن الوفد الذي زار بكركي لهذا الغرض كان مؤلفاً من عزيز الهاشم، وعادل الصلح، ومحمد علي حماده، وجان سرور.

(٣٦) عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**، ص١٠٩؛ أيضاً، جان سرور، جمعية التضامن الأدبي، ص٧٧.

(٣٧) عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**، ص٧١.

حيث أمضيا ثلاثة أشهر ـ من ١٢ تموز إلى ١٠ تشرين الأول سنة ١٩٣٣ ـ اتصلا خلالها بعدد من المسؤولين والسياسيين والصحافيين وقادة الأحزاب، وخصوصاً «الحزب الجمهوري الراديكالي الاشتراكي» وشرحا لهم وجهة نظر «حزب الاستقلال الجمهوري» في الأوضاع اللبنانية وسبل معالجتها، والتمسا منهم تأييد المطالب الإصلاحية اللبنانية في الدوائر الفرنسية العليا(٣٨).

أما نشاط الحزب في المجال الشعبي فقد تمثل بتوثيق علاقاته بالنقابات والأحزاب والهيئات المعارضة، وبتعاونه معها في تنظيم المظاهرات والإضرابات وغيرها من الأعمال المخلة بالأمن والنظام التي سبقت الإشارة إليها. وضاقت الحكومة ذرعاً بأعمال «حزب الاستقلال الجمهوري» بدليل ما ورد بشأنه في تقارير رجال الشرطة وفي المراسلات المتبادلة بين المسؤولين الأمنيين، وكان من أصرح هذه التقارير وأوفاها شرحاً التقرير المرفوع من مدير الشرطة اللبنانية عز الدين العمري إلى مدير الداخلية صبحي أبو النصر في ١ نيسان سنة ١٩٣٣، والذي جاء فيه ما يلي:

«إن حزب الاستقلال الجمهوري... أداة مشاغبة وتفريق، يستغل المواقف التي توقظ في البلاد روح القلق والإضطراب، ويحبب إلى الشعب الآمن معاكسة السلطات بحمله على العصيان المدني وتحريضه على عدم دفع الضرائب، وعلى وقوفه في وجه الحكومة وقفة العدو للعدو.

إن هذا الحزب يبث في البلاد روح الكره والنفور ضد الشركات والمتاجر التي أنشئت برؤوس أموال أجنبية، ويشجع على مقاطعتها والثورة عليها... وهذا الأمر يجعلنا نعتقد اعتقاداً جازماً أن بقاء هذا الحزب على ما هو عليه ليس في مصلحة الحكومة ولا في مصلحة الشعب مطلقاً، لذلك نقترح على حضرتكم حله تلافياً لما ينتج عنه من المتاعب التي تخل بالأمن وتقلق الراحة العامة»(٣٩).

ولكن السلطات صبرت على نشاطات «حزب الاستقلال الجمهوري» خمس سنوات أخرى أملاً في أن يعتدل في نهجه، ولما لم يفعل أصدرت

---

(٣٨) المصدر ذاته، ص٧٢ ـ ٧٤.

(٣٩) المصدر ذاته، الملحق رقم ١٠، ص١٤٠ ـ ١٤١؛ أيضاً ص٥٥ ـ ٥٧.

الحكومة اللبنانية قراراً بحله في آخر تموز سنة ١٩٣٨[٤٠]، فكانت تلك نهايته.

٥ ـ عصبة العمل القومي

تأسيسها:

إن ظهور الأحزاب السياسية في بلد ما مرتبط عادة بوجود ظروف معينة تستدعي قيام تلك الأحزاب. وتأسيس الحزب العربي المعروف باسم «عصبة العمل القومي» لا يشذ عن هذه القاعدة. ففي أواسط سنة ١٩٣٣ كانت الشكوى من سوء الأحوال السياسية والاقتصادية تعم جميع الأوساط في لبنان وسوريا وفلسطين والعراق. ففي لبنان كان الدستور معلقاً، ومجلس النواب منحلاً، والحياة السياسية الديمقراطية معطلة، والبلد يعيش في ظل حكم فردي، وعمل مجلس الوزراء موكول إلى مجلس مديرين من الموظفين، والسلطة الفعلية مستقرة بشكل سافر بأيدي الفرنسيين. وفي سوريا كانت الآمال المعلقة على المعاهدة الموعودة مع فرنسا قد انهارت وتوقفت المفاوضات بشأنها إلى أجل غير مسمى بسبب اتساع شقة الخلاف بين موقفي الجانبين المتفاوضين. واستدعت الحكومة الفرنسية المفوض السامي بونسو إلى باريس فغادر بيروت في تموز سنة ١٩٣٣ تاركاً البلدين، لبنان وسوريا، في حالة جمود وترقب وإحباط. وفي سوريا، كما في لبنان، كانت الأزمة الاقتصادية العالمية قد اشتدت وطأتها سنة ١٩٣٣ وأصابت المرافق الحيوية الزراعية والصناعية والتجارية بالبوار والكساد، فتقلصت مجالات العمل وانتشرت البطالة على نطاق واسع في البلدين. وفي فلسطين أظهر الانحياز البريطاني السافر إلى الجانب الصهيوني جسامة الأخطار التي تهدد العرب، وأثار مخاوفهم على مستقبلهم ومصائر بلدانهم. ولم تكن الحالة في العراق أحسن حالاً وأكثر اطمئناناً منها في البلدان الأخرى.

وكانت قد ظهرت في لبنان أحزاب سياسية تتعارض مبادؤها وأهدافها مع مبادىء القومية العربية وأهدافها، مثل الحزب الشيوعي، والحزب

---

(٤٠) المصدر ذاته، ص١٢٣.

السوري القومي، وأحزاب القومية اللبنانية. أما «حزب الاستقلال الجمهوري» العربي النهج الذي تأسس سنة ١٩٣١ فكان، بنظر القوميين العرب المتشددين، حزباً معتدلاً لا يلبي رغباتهم كاملة(٤١).

هذه الأجواء السياسية القلقة، والأوضاع الاقتصادية والعقائدية الضاغطة التي كانت سائدة في لبنان وسوريا وفلسطين والعراق في أواسط سنة ١٩٣٣ جعلت العناصر العربية في هذه الأقطار تشعر بالحاجة الملحة إلى إنشاء التنظيمات التي تقاوم السيطرة الأجنبية والانتداب والدعوات الانفصالية والقطرية، وتعمل في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة وإقامة الدولة العربية المستقلة المتطورة. وبدافع من هذا الشعور، وبعد إجراء اتصالات ومشاورات واسعة، اتفقت نخبة من الشباب القومي العربي من لبنان وسوريا وفلسطين والعراق على عقد مؤتمر قومي عربي عام لدرس القضية العربية بعمق، وتقرير الخطوات العملية الواجب اتخاذها بشأنها.

وقع الاختيار على لبنان مكاناً لانعقاد المؤتمر خلال فصل الصيف لكي يتمكن المؤتمرون من القدوم إليه من مختلف الأقطار بصفتهم مصطافين، فيستقبلون على الرحب والسعة من دون أن يثير قدومهم الانتباه والريبة. وهذا ما قد حصل بالفعل. فقد عقد القوميون العرب مؤتمرهم بشهر آب في «فندق سعد زغلول» في بلدة قرنايل بمنطقة المتن الأعلى بجبل لبنان. وكان انعقاده سرياً، دون ترخيص رسمي من السلطات الأمنية اللبنانية أو الفرنسية، ومن دون علمها. بلغ عدد المشتركين بالمؤتمر خمسين شخصاً تقريباً، كان منهم من لبنان: علي ناصر الدين، وقسطنطين يني، وفهيم الخوري، ورشيد معتوق، ونقولا خير، وفؤاد النكدي، وصلاح الدين بيهم، وعزت قريطم، وكاظم الصلح، وتقي الدين الصلح، ومحمد الباقر، وفريد زين الدين. ومن سوريا رشدي الجابي، وعبد الرحمن الجوخدار، وفهمي المحايري، وصبري العسلي، وعبد الكريم العائدي، وشفيق سليمان، وعبد القادر ميداني، وعرفان الجلاد، ومكرم الأتاسي، ومظهر القوتلي، ومدني الخيمي، وسيف

---

(٤١) محمد علي حماده، «تنظيم قومي وكتاب أحمر»، بمجلة «**الشراع**»، السنة ٢، العدد ٥٦، ص٦٥.

الدين الطباخ، وأحمد الشرباتي، وعبد الرزاق الدندشي. ومن العراق عبد المجيد القصاب، وسعيد الحاج ثابت، ومولود مخلص، وثابت العزاوي، وسامي شوكت. ومن فلسطين واصف كمال، وأكرم زعيتر[٤٢]. وانتخب المؤتمرون الدكتور رشدي الجابي رئيساً للمؤتمر، وأبو الهدى اليافي أميناً للسر، وأكرم زعيتر نائباً للرئيس، وعبد الرزاق الدندشي مفوضاً بإذاعة أخبار المؤتمر. دامت أعمال المؤتمر ستة أيام امتدت من ٢٤ آب إلى ٢٩ منه، وأسفرت عن إنجازين، وضع «بيان المؤتمر التأسيسي»، وإنشاء «عصبة العمل القومي». كان مركز العصبة الرئيسي في دمشق، ولها فروع في معظم المدن في سوريا ولبنان. وكان على رأسها لجنة تنفيذية وأمين عام[٤٣]. وكان عبد الرزاق الدندشي أول أمين عام للعصبة، وعلي ناصر الدين أبرز مسؤوليها في لبنان[٤٤].

بيان المؤتمر التأسيسي:

أصدر المؤتمر بيانه الختامي في كراس من ٢٤ صفحة من الحجم الوسط، وطبع في دمشق، وكان بالعنوان التالي:

بيان المؤتمر التأسيسي

لعصبة العمل القومي

المنعقد في قرنايل[٤٥]

إن «بيان المؤتمر التأسيسي» هو بمثابة دستور العصبة. وقد جاء في مقدمته أن المؤتمر «**قرر أن ينشر في الناس من أعماله الكثيرة ما يتعلق منها**

---

(٤٢) خطار بو سعيد، **عصبة العمل القومي**، ص٥٦ ـ ٥٨.

(٤٣) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا**، دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥. (دار الرواد، ١٩٥٥)، ص١٤٠ ـ ١٤١.

(٤٤) خطار بو سعيد، **عصبة العمل القومي**، ص٩٥.

(٤٥) عصبة العمل القومي، **بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي، المنعقد في قرنايل، في جمادي الأولى سنة ١٣٥٢، ٢٤ أوغسطس سنة ١٩٣٣ ميلادي**. (دمشق، المطبعة العصرية، بدون تاريخ)، يشار إليه بعد الآن هكذا؛ عصبة العمل القومي، بيان المؤتمر التأسيسي.

بالمباديء العامة التي اتخذها قواعد لعمله القومي». وأدرجت المواضيع التي تضمنها البيان تحت أربعة عناوين رئيسية هي، ١ ـ نقاط الضعف ونقاط القوة عند العرب المعاصرين كما يراها المؤتمرون. ٢ ـ الاستعمار الغربي وتأثيره في العالم العربي. ٣ ـ الأهداف العليا للقومية العربية. ٤ ـ وسائل تحقيق الأهداف العربية. واختتم البيان بفقرة خاصة مستقلة بعنوان «في السياسة السورية».

نقاط الضعف ونقاط القوة:

تضمن القسم الأول من البيان سرداً لما اعتبره المؤتمرون نقاط ضعف ونقاط قوة عند العرب المعاصرين. وكان من أهم نقاط الضعف التي ذكرت، ما يلي:

ـ «قوة الفردية والنفعية في العربي. (ص٢).

ـ عدم انتظامه وتغلب روح الإثرة فيه، وحب التزعم والتشبث بالرأي الشخصي، وعدم خضوعه لسنن العمل المشترك. (ص٢).

ـ خوفه من الضغط الاجتماعي. (ص٢).

ـ تقليده الغربي تقليداً أعمى، والإعجاب به، وضعف الثقة بالنفس. (ص٣).

ـ تفشي الجهل وفساد طرائق التربية والتعلم. (ص٣).

ـ شلل المرأة الاجتماعي، وفساد الحياة العائلية. (ص٣).

ـ فساد حياة العرب الاجتماعية. (ص٣).

ـ بداوة جزء هام من أبناء العرب. (ص٣).

ـ طبع العربي في استعجال الأمور. (ص٣)».

وكان من أهم ما ذكره البيان من نقاط القوة عند العرب ما يلي:

ـ «عظمة التاريخ العربي ورابطة اللغة. (ص٣).

ـ تعصب العربي لعقائده. (ص٣).

ـ موقع بلاده ووضعها الجغرافي. (ص٣).

ـ ترامي أطراف البلاد العربية وقابليتها العظمى لتطبيق سياسة اقتصادية قومية شديدة. (ص٣)».

الاستعمار الغربي وتأثيره في العالم العربي:

يتوسع بيان المؤتمر في شرح وتفصيل مساويء الاستعمار الغربي والأضرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي ألحقها المستعمرون بالبلاد العربية وبالعرب أنفسهم (ص٣ ـ ٧).

أهداف القومية العربية:

بعد مراجعة أحوال العالم العربي ينتقل البيان إلى تحديد الأهداف العليا التي ينبغي على «عصبة العمل القومي» أن تعمل لبلوغها. وقد حصرها المؤتمرون بهدفين متمم أحدهما الآخر، وتحقيق كل واحد شرط لتحقيق الآخر، وهما: سيادة العرب واستقلالهم. وثانياً، الوحدة العربية الشاملة. (ص٨ ـ ٩).

الوسائل السياسية:

لما كان تحقيق الأهداف يحتاج إلى الوسائل، فقد حصر البيان الوسائل في أربعة مجالات هي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية ـ الثقافية. ومن أهم الوسائل السياسية التي ذكرها البيان. ما يلي:

«ـ توحيد حركة المقاومة القومية في الأقطار العربية. (ص١٠).

ـ عدم الاعتراف بالانتداب، والإرشاد، والحماية، والإلحاق. (ص١٢).

ـ عدم الاعتراف بكل حكومة أو مؤسسة تقوم تحت ظل الاستعمار ونفوذه. (ص١٢).

ـ عدم الاعتراف بما يصدر عن هذه الحكومات الاستعمارية من عهد، أو عقد، أو قانون، أو نظام لا يحقق أهدافنا ولا يكون للبلاد فيه مصالح. (ص١٢).

ـ التنبيه إلى أن الصهيونية لا تشكل خطراً على فلسطين فحسب بل هي

خطر على العرب أجمعين. (ص١٢).

ـ إننا ننكر ولا نعترف بوجود الأقليات المذهبية أو العنصرية أو اللغوية وليس لسكان البلاد العربية غير جنسية واحدة هي الجنسية العربية ولغة واحدة هي اللغة العربية. (ص١٢).

ـ إن العصبة لا تعترف بما نتج عن تجزئة البلاد العربية من فوارق الجنسية وتعتبر أن العربي لا يمكن أن يعد أجنبياً أينما كان في بلاد العرب، وهو متمتع بجنسيتها وحائز على حقوق أبنائها وحامل واجباتهم تامة غير منقوصة. (ص١٣)».

الوسائل الاقتصادية:

من أهم ما جاء في الوسائل الاقتصادية ما يلي:

«ـ اعتبار البلاد العربية وحدة اقتصادية لا تقبل الخلل. (ص١٥).

ـ إزالة الحواجز الجمركية بين البلاد العربية عن المنتوجات الصناعية العربية. (ص١٥).

ـ عدم التقيد بمذهب من المذاهب الاقتصادية المعروفة إلا بمقدار ما فيها من خير لمصلحة العرب. (ص١٥).

ـ بذل المستهلكين العرب قصارى الجهد للاستغناء عن استعمال الحاجات الكمالية إذا لم يكن منها ما هو عربي والإقلال مما لا يستغنى عنه من الحاجات الأجنبية. (ص١٥).

ـ مقاومة الشركات الأجنبية وعدم الاعتراف بما منحت أو تُمنح من امتيازات خلافاً لمصلحة البلاد. (ص١٦)».

الوسائل الاجتماعية:

ومن أهم ما جاء في الوسائل الاجتماعية ما يلي:

«ليس من الجائز اعتناق مذهب من المذاهب الاجتماعية يكون من شأنه إضعاف الحس القومي أو الخروج على التقاليد العربية الصالحة. وأن من الواجب مقاومة كل عصبية غير العصبية القومية والقضاء على العصبيات

العائلية أو المذهبية أو المحلية التي يجب أن تذوب وتفنى في سبيل المصلحة القومية أو أن لا تتخذ من إحداها أساساً للحركات الوطنية. (ص١٧)».

الوسائل التربوية والثقافية:

وفيما يلي بعض ما جاء بشأنها:

«- وجوب قيام برامج التعليم على أسس عملية تساعد على تدريب الطلاب على حرية البحث العلمي والاستقلال الفكري وفسح مجال كاف في برامج التعليم لدرس تاريخ العرب وجغرافية بلادهم وآثارهم في العلم والفن والأدب وصيرورة اللغة العربية وحدها لغة التعليم في شتى فروعه. (ص١٩).

- وجوب قصر اللغات الأجنبية على البحث العلمي والامتناع عن التخاطب بها بين العرب. (ص٢٠).

- مقاومة التبشير الأجنبي بأشكاله وشتى مظاهره. (ص٢٠)».

في السياسة السورية:

لما كان المؤتمرون يعيشون في أجواء المفاوضات الدائرة بين المندوب السامي الفرنسي بونسو والحكومة السورية من أجل إنهاء الانتداب وإعلان استقلال سوريا وفق شروط تحددها معاهدة تعقد بين البلدين، فقد أعاروا هذا الموضوع اهتماماً خاصاً في مباحثات المؤتمر وأفردوا له في البيان الختامي صفحة (ص٢٣) بعنوان «في السياسة السورية»، وذكروا فيه أن المؤتمر أمعن النظر:

«في أعمال الفرنسيس في الأجزاء المبتورة من الكيان السوري... وفي أهداف الاستعمار الفرنسي... في هذا الجزء من البلاد العربية... وما يزعم الفرنسيس وجوده من روابط تاريخية وتقليدية تبرر بقاء سلطانهم عليها [إشارة إلى لبنان]، فقام لديه الدليل... على أن الفرنسيس عازمون على المضي في سياسة التجزئة... وترجح لديه أن المعاهدة التي يلوحون بها لن تعقد قطعاً إن كان ما ستحتويه ماساً بجوهر الاستعمار بصورة جدية ومحققاً لأهداف الأمة الحيوية في الوحدة والاستقلال. وإنهم إنما يريدونها، إن أمكن عقدها، أداة لتنفيذ سياسة انتدابية بحتة لتخليد التجزئة. (ص٢٣)».

ملاحظات حول البيان:

١ ـ إن «بيان المؤتمر التأسيسي» هو أول بيان مفصل شامل عن مبادئ القومية العربية يصدر في لبنان عن حزب سياسي عربي كدستور إيمان ومنهاج عمل.

٢ ـ إن البيان في جوهره وأهدافه العليا، يتفق والفكر القومي العربي، ومع مبادىء الأحزاب والتنظيمات العربية الأخرى، ولكنه يختلف عنها ومعها بصدد عدد من التفاصيل المهمة.

٣ ـ إنه منهاج طيباوي، فيه كثير من التعميم والتبسيط، يركز على السلبية والمواجهة أكثر مما يعنى باقتراح الوسائل العملية الإيجابية البناءَة البديلة وبحثها بموضوعية وعمق.

٤ ـ إن ما تضمنه من مبادىء عروبية أساسية يتناقض تماماً مع عقائد الشيوعيين والسوريين القوميين والقوميين اللبنانيين، ويشكل رداً سياسياً سلبياً على طروحاتهم وإعلاناً عن رفض قاطع لمواقفهم.

٥ ـ إن البيان تجاهل ذكر لبنان تجاهلاً تاماً. وإن اسم لبنان لم يرد فيه مطلقاً بالرغم من أن المؤتمر انعقد على أرض لبنانية، وبحضور لبناني كثيف.

نهاية العصبة:

كان عصر «عصبة العمل القومي» الذهبي سنواتها الأولى ما بين ١٩٣٣ و١٩٣٦. ولكن مبادئها المتطرفة ومواقفها المعارضة المتصلبة أضرتها من ناحيتين: لقد أثارت نقمة الحكومة السورية عليها، وأحدثت اختلافاً في الرأي داخل صفوفها مما أدى إلى انشقاقها وانسحاب أمينها العام صبري العسلي وعدد من قيادييها وانضمامهم إلى حزب الكتلة الوطنية، وقد جرى ذلك بشكل خاص في سنة ١٩٣٦ وما بعدها عندما عارضت العصبة سياسة الكتلة الوطنية بشأن عقد المعاهدة الفرنسية ـ السورية، وكذلك في سنة ١٩٣٨ بسبب قضية لواء الاسكندرون. ثم جاءَت الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩ واضطرت جميع الأحزاب السياسية في لبنان وسوريا إلى وقف كافة نشاطاتها، فانفرط عقد «عصبة العمل القومي» وانتهت.

أما التنظيم الذي تأسس في لبنان في أواخر الحرب العالمية الثانية باسم «عصبة العمل القومي» بموجب ترخيص رسمي رقم ٧٣٨ بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٤٤ فإنه مختلف عن «عصبة العمل القومي» الأصلية. ثم إن هذا الحزب الجديد لم يزدهر ولم يعش طويلاً قبل أن يذوي ويذوب.

الحركة العربية السرية (حركة الكتاب الأحمر):

في سنة ١٩٣٥ تأسست في بيروت الحركة العربية السرية المعروفة أيضاً باسم حركة الكتاب الأحمر نسبة إلى ميثاقها ذي الغلاف الأحمر، وتشكلت لها فروع في لبنان وسورية وفلسطين والأردن والعراق. وكان من أبرز مؤسسيها قسطنطين زريق وكاظم الصلح. وتوقفت عن العمل في سنة ١٩٤٠ بعيد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وأتلفت معظم وثائقها من باب الاحتراز. وبسبب السرية المطلقة التي التزمت هذه الحركة بها لم ينكشف أمرها، فبقي مجهولاً من غير أهلها، ولم يكتب أو ينشر عنها شيء طيلة حوالي نصف قرن، حتى لكادت أن تنسى تماماً. ويقوم المؤلف حالياً بجمع الوثائق والمعلومات من مصادرها الأصلية عن هذه الحركة من أجل إعداد دراسة عنها ونشرها مستقلة بعد الانتهاء من تحضيرها.

٧ ـ منظمة وحزب النجادة

الظروف التي نشأت فيها:

إن التوصل إلى الاتفاق على معاهدتي سنة ١٩٣٦ بين الحكومة الفرنسية من جهة وحكومة كل من سوريا ولبنان من جهة ثانية، أحدث توتراً شديداً في الوضع الداخلي في لبنان. فالجناح الإسلامي المعارض انتقد الاتفاق بشدة، واعتبره مخيباً للآمال، ولا يمكن القبول به لثلاثة أسباب: أولاً، لأنه يتجاهل رغبة أهل الأقضية الأربعة والمدن الساحلية والمسلمين المطالبين بالانضمام إلى سوريا، ويفرض عليهم المواطنية اللبنانية دون استشارتهم وموافقتهم. وثانياً، لأنه يكرس استقلال البلدين والكيانين المنفصلين تكريساً نهائياً رسمياً بموافقة سوريا وضمانة فرنسية. وهذا يتعارض مع المبدأ القومي العربي الهادف إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة، ويجعل كل محاولة وحدوية في المستقبل تعتبر نقضاً للمواثيق، وافتئاة على سيادة

لبنان، وخروجاً على القوانين والأعراف الدولية. وثالثاً، لأن المعارضة الإسلامية تخوفت من النتائج التي قد تترتب من بسط سيطرة العنصر المسيحي في الدولة اللبنانية على حقوق المسلمين ومصالحهم فيها. وحفزت هذه المخاوف المعارضة الإسلامية على السعي لإنشاء قوة شبه عسكرية يمكن الاعتماد عليها لحماية حقوق المسلمين والدفاع عن مصالحهم إذا ما تعرضت للخطر. من هنا انطلقت فكرة إنشاء منظمة «النجادة» التي، حسب قول الباحث باسم الجسر، «**انتدبت نفسها لتكون الجناح الشعبي المناضل للإسلام اللبناني**»(٤٦). وكانت ردة الفعل الفورية عند الجانب الآخر تأسيس منظمة «الكتائب اللبنانية». ويقول عدنان الحكيم، أحد مؤسسي منظمة «النجادة» وأركانها الكبار بهذا الخصوص ما يلي:

«لا، فنحن كنا قبلهم [الكتائب] بعشرة أيام، في الشهر نفسه/ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٣٦. نعم عشرة أيام. قالوا لنا ابدأوا في الوقت الذي كانت «الكتائب» في الطريق. كنا نحن الفعل وهم ردة الفعل»(٤٧).

التأسيس:

كانت فروع «جمعية الكشاف المسلم» في أواسط الثلاثينات منتشرة في لبنان وسوريا، وناشطة في حقلي الكشفية والرياضة، وفي مجالات الخدمة الاجتماعية العامة في المناطق الإسلامية. ولما تقرر إنشاء منظمة إسلامية شبه عسكرية تأسست منظمة «الجوالة» في النصف الأول من تشرين الثاني سنة ١٩٣٦، وتألفت من «جوالة» الكشاف المسلم، وهم الكشافون الذين تجاوزوا سن الثامنة عشرة من العمر(٤٨). ونجح مشروع «الجوالة»، وكان إقبال الجوالين المسلمين على الانخراط في صفوفه كبيراً، مما استدعى

---

(٤٦) باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟** (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٨)، ص٧٧.

(٤٧) عدنان الحكيم، «عدنان الحكيم يتذكر» ٢ ـ بمجلة «**الشراع**»، السنة ٣، العدد ١٣٤، الاثنين ٨ تشرين الأول ١٩٨٤، ص٥٦.

(٤٨) عدنان الحكيم، «عدنان الحكيم يتذكر» ٣ ـ بمجلة «**الشراع**»، السنة ٣، العدد ١٣٥، الاثنين ١٥ تشرين الأول ١٩٨٤، ص٥٤.

تطويره واستقلاله. فانفصلت «الجوالة» عن جمعية الكشاف المسلم واستقلت وأصبحت في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٧ منظمة رياضية مستقلة شبه عسكرية تعرف باسم «منظمة النجادة»(٤٩)، على غرار منظمة الكتائب اللبنانية. وتوالى على رئاستها عدد من الشبان المسلمين هم محي الدين النصولي، وحسين سجعان، وجميل مكاوي، وعبد الله دبوس، ومحي الدين برغوت، وعدنان الحكيم(٥٠). وتألفت المنظمة من بضعة آلاف من الأعضاء معظمهم من الطلاب والعمال والفلاحين من مختلف المناطق اللبنانية وخصوصاً من بيروت والبقاع والجنوب وكسروان وإقليم الخروب(٥١). ولم تكن علاقة «النجادة» دائماً طيبة مع الزعماء المسلمين التقليديين، وبشكل خاص بأولئك الذين تعاونوا مع الانتداب الفرنسي وتولوا المناصب الرفيعة في الدولة اللبنانية(٥٢).

مبادىء حزب النجادة وأهدافه:

يحدد «حزب النجادة» هويته في المادة الخامسة من قانونه الأساسي(٥٣)، فيعرف عن نفسه بأنه «حزب قومي عربي ديمقراطي اشتراكي تعاوني». ومبادئه تكاد تكون هي ذاتها المبادىء التي تؤمن بها جميع الأحزاب والتنظيمات القومية العربية الأخرى في كل مكان. وإنه بالاستناد إلى قانونه الأساسي، وإلى تصاريح قيادييه ومنظريه، وإلى ممارساته وأعماله، يمكن تلخيص مبادئه بالنقاط الخمس التالية:

١ ـ العرب أمة واحدة (المادة ٧ ـ الفقرة أ).

---

(٤٩) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, p.421.

(٥٠) توفيق المقدسي ولوسيان جورج، **الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩**، (**بيروت، منشورات «الجريدة» و«الأوريان»**)، ص٢١ ـ ٢٢، يشار إليه بعد الآن هكذا: المقدسي وجورج، الأحزاب السياسية.

(٥١) المصدر ذاته، ص٢١ و٢٣ و٢٥.

(٥٢) عدنان الحكيم، «عدنان الحكيم يتذكر» ٦، بمجلة «**الشراع**»، السنة ٣، العدد ١٣٨، الاثنين ٥ تشرين الثاني ١٩٨٤، ص٥٢ ـ ٥٣.

(٥٣) المقدسي وجورج، **الأحزاب السياسية في لبنان**، ص٢٩ ـ ٣٠ وفيه «القانون الأساسي لحزب النجادة».

٢ ـ بلاد العرب للعرب (المادة ٣).

٣ ـ الوطن العربي وحدة طبيعية تشمل سائر الأقطار العربية المنتشرة في القارتين الأسيوية والإفريقية، وتمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً، ومن جبال طوروس والبحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى الصحراء الإفريقية الكبرى والمحيط الهندي جنوباً. (المادة ٧ ـ الفقرة ب).

٤ ـ القومية العربية فوق كل عصبية أخرى من أي نوع كان. (المادة ٧ ـ الفقرة ج).

٥ ـ قيام الوحدة العربية السياسية الشاملة هو أحد أهم أهداف حركة القومية العر بية.

٦ ـ تحرير الوطن العربي من كل احتلال أو نفوذ أجنبي[٥٤].

جعل «حزب النجادة» هدفه الرئيسي التبشير بهذه المبادىء، ونشرها، وتوضيحها ودعوة المواطنين إلى الاقتناع بها (المادة ٧)، واتخاذها دستوراً لحياتهم القومية الصحيحة بحيث يصبح «النجاد» هو المواطن العربي المثالي والقدوة (المادة ٦). وفي سبيل ذلك أصدر الحزب صحيفة «صوت العروبة» وأسس «إذاعة صوت القومية العربية» اللتين أصبحتا المنبر الذي يخاطب الحزب الجماهير عبره، والصوت الناطق باسم الحزب والمعبر عن آرائه ومواقفه من القضايا الوطنية[٥٥].

حزب النجادة ولبنان:

إن الظروف التي نشأت فيها «منظمة النجادة» والانقسام السياسي والطائفي المتشنج الذي نجم عن توقيع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية في تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ أدت إلى انفجار أمني خطير تواجهت فيه منظمتا «الكتائب» و«النجادة» عسكرياً، كما هو مفصل في غير مكان من هذا الكتاب، ولكن المنظمتين «اللدودتين» عادتا وتصالحتا وتحالفتا معاً عندما

---

(٥٤) المصدر ذاته، ص٢٤.

(٥٥) عدنان الحكيم، «عدنان الحكيم يتذكر» (٦)، بمجلة **«الشراع»**، السنة ٣، العدد ١٣٨، الاثنين ٥ تشرين الثاني ١٩٨٤، ص٥٢.

تعرض مصير لبنان للخطر، وخاضتا معركة الاستقلال جنباً إلى جنب ضد الفرنسيين في سنة ١٩٤٣. وساهم موقفهما الوطني الحكيم في تحقيق الاستقلال، وفي الانطلاق نحو خلق جو جديد من التفاهم والتعاون والثقة المتبادلة بين جناحي لبنان المسلم والمسيحي في العهد الاستقلالي الطالع. وبدت الرغبة الصادقة عند كل من الطرفين في تبديد المخاوف التي تثير الهواجس والشكوك عند الطرف الآخر. وترجمت هذه الرغبة عملياً، وتكرست رسمياً في سنة ١٩٥٤ عندما تحولت «منظمة النجادة» إلى «حزب النجادة»، وتضمن دستور الحزب الجديد مادتين قصد بهما تطمين الخائفين من مشاريع الوحدة العربية ومضامينها على لبنان.

وتتلخص سياسة «حزب النجادة» الجديدة بالنسبة إلى لبنان في «**الاحتفاظ باستقلال لبنان استقلالاً ناجزاً باقياً ما بقيت إرادة بنيه مجمعة على ذلك**»[٥٦]. وإلى أن يأتي ذلك الوقت الذي يقتنع فيه اللبنانيون بفائدة الوحدة العربية، والذي قد يقصر، أو يطول، أو قد لا يأتي أبداً، «**يتقيد الحزب [النجادة] بالأنظمة المرعية في الجمهورية اللبنانية**»[٥٧]. بهذا النص التوفيقي والموقف التكتيكي حاول حزب النجادة أن يصيب عصفورين بحجر واحد: أن يبرهن عن ولائه للبنان من دون أن يتنكر لعقيدته العربية ومبادئه الوحدوية، وأن يتفادى الاندراج في عداد الأحزاب المناهضة للكيان اللبناني المستقل، فلا يطاله القانون اللبناني الذي يحظر قيام مثل هذه الأحزاب.

حزب النجادة والوحدة الإسلامية السياسية:

وتطميناً للبنانيين من غير المسلمين أوضح مُنظِّر عقيدة «حزب النجادة» رمضان لاوند أن الإسلام اللبناني هو «**الإسلام الحضاري الذي يضم إلى جانحيه كل جهد يقوم به أي مواطن، أكان مسلماً، أم مسيحياً، أم ملحداً**»[٥٨]. وأن هدف «النجادة» الأساسي الثابت هو تحقيق الوحدة العربية

---

(٥٦) المادة ٨ من القانون الأساسي لحزب النجادة، راجع المقدسي وجورج، في **الأحزاب السياسية**، ص٣٠.

(٥٧) المصدر ذاته، المادة ١٢ من القانون الأساسي.

(٥٨) المصدر ذاته، ص٢٧.

الشاملة في الوطن العربي الكبير. ويشدد لاوند على ضرورة التمييز بين الوحدة القومية العربية المرتكزة على أساس قومي صرف، والوحدة الإسلامية المرتكزة على أساس ديني، والتي تلقى تجاوباً لدى بعض الهيئات الإسلامية. وأن «حزب النجادة»، إذ يجعل الوحدة العربية هدفاً أساسياً سامياً يسعى إلى تحقيقه فإنه يرفض الوحدة الإسلامية السياسية بلسان لاوند الذي يقول:

«أما الوحدة الإسلامية السياسية فنحن لا نؤمن بها أبداً، بل نعتقد أن مصدر التخريب للوجود العربي الإسلامي، هو الوحدة السياسية الإسلامية، وفي تاريخنا ما يثبت خطل الدعوة إلى الوحدة الإسلامية، ولنا في الخلافة العباسية والأموية أيضاً ما يثبت صحة ما نقول به»(٥٩).

وتطميناً للمسيحيين وللمسلمين الذين يرفضون العقيدة الشيوعية لأسباب عقائدية دينية وقومية، يفسر لاوند ما جاء في القانون الأساسي للحزب من أن «النجادة» حزب «اشتراكي»، فيقول:

«نحن لا نؤمن بما يسمى بالاشتراكية العلمية لأن هذه الاشتراكية تعني الشيوعية، ولكننا نؤمن بالاشتراكية باعتبارها توقاً أو دعوة إلى التخفيف من آلام الكادحين... [و] لا خطر في رأينا على القومية العربية من أي نفوذ شيوعي أو غير شيوعي ما دمنا قادرين على حل مشكلاتنا الاجتماعية والاقتصادية التي نعتقد أن عجزنا عن حلها هو المنفذ الوحيد الذي ينفذ منه أي خطر أجنبي»(٦٠).

هذا هو «حزب النجادة» وهذه هي مواقفه المبدئية من أهم القضايا التي كانت مطروحة في الساحة اللبنانية منذ السنة ١٩٣٦.

---

(٥٩) المصدر ذاته، ص٢٦.

(٦٠) المصدر ذاته، ص٢٧ ـ ٢٨.

الحزب الشيوعي اللبناني

١ ـ الظروف التي مهدت لانتشار الشيوعية في لبنان

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي نشبت في سنة ١٩٢٩ أخذت تضغط بثقلها على كواهل أفراد الطبقة العاملة والفقيرة في كل مكان في العالم. وتأثر الاقتصاد اللبناني بها، فأعلنت بضعة بنوك في بيروت إفلاسها، وأقفلت مصانع ومتاجر كثيرة أبوابها، وانخفضت قيمة النقد اللبناني المرتبط بالفرنك الفرنسي المتراجع، وارتفع معدل البطالة وفقد العاطلون عن العمل موارد رزقهم، وتعرض النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر للانتقاد الشديد من الفئات اليسارية بشكل خاصل، وحمَّل المنتقدون الرأسماليين اللبنانيين والأجانب المسيطرين على مقدرات الاقتصاد اللبناني قسطاً كبيراً من المسؤولية عن الانهيار العام الحاصل في البلاد. وأخذت مفاهيم اقتصادية جديدة، وقيم أخلاقية واجتماعية غريبة عن التراث اللبناني التقليدي تدخل حياة اللبنانيين فتستهوي بمثاليتها عناصر الشباب، وتستميل باغراءاتها المادية أبناء الطبقة الكادحة الفقيرة. ولاحت في الأفق بوادر أزمة سياسية ـ اجتماعية خطيرة، وساد المجتمع اللبناني في أواخر العشرينات جو من القلق النفسي وعدم الاستقرار المادي والاجتماعي، فكان الشيوعيون أول من تنبه لهذا الواقع، وأول من أسرع لاستغلاله لمصلحة العقيدة الشيوعية، وذلك بتقديمه للقلقين الحائرين والمحرومين نظاماً اقتصادياً اجتماعياً سياسياً متكاملاً يعدهم بأن يحقق لهم المساواة والكفاية والاطمئنان والاستقرار المادي والنفسي.

٢ ـ تعارض المبادىء الشيوعية مع القيم اللبنانية

من المعروف أن الحركة الشيوعية الدولية دأبت منذ العشرينات على

العمل من موسكو، بمختلف الوسائل والأساليب، لنشر العقيدة والنظام الشيوعيين في جميع أنحاء العالم. ورأى بعض اللبنانيين أن الشيوعية هي وحدها القادرة على تحرير لبنان من النفوذ الأجنبي وإيجاد الحلول الجذرية الناجعة لجميع مشاكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطائفية والأمنية. من هذا الباب دخلت الشيوعية إلى لبنان ولقيت تأييداً واسعاً في صفوف أبناء الطبقة الفقيرة ومن بعض المثقفين الليبراليين اللبنانيين. وتشكل أول تنظيمين شيوعيين في أواسط العشرينات. وفي سنة ١٩٣٠ تأسس الحزب الشيوعي اللبناني السوري الموحد، وكان عمله سرياً وخارج دائرة القانون. وكان من رواد هذه الحركة الشيوعية ومؤسسيها في لبنان فؤاد الشمالي، ويوسف إبراهيم يزبك، ونمر وهبة، وأرتين مادونيان، وفرج الله الحلو، وخالد بكداش، وحنا نمر، ونقولا الشاوي، ويوسف خطار الحلو، وفؤاد قازان، وغيرهم.

والحزب الشيوعي حزب طبقة البروليتاريا، أي حزب جماهير العمال والفلاحين والكادحين والمثقفين الثوريين. عقائده ومبادئه مستمدة من النظرية الاشتراكية العلمية الماركسية اللينينية. وهدفه تحويل المجتمع الرأسمالي إلى الاشتراكية تحويلاً ثورياً، وذلك بأتجيج الصراع الطبقي ومحاربة الاستعمار لتمهيد الطريق أمام تحالف «الشغيلة» بقصد الوصول إلى استلام السلطة السياسية في المجتمع، وإقامة النظام الشيوعي فيه على أنقاض الأنظمة الأخرى. ومن أبرز خصاص النظام الشيوعي خصائصه الرئيسية الخمسة التالية، وهي الأممية، والمادية، والاشتراكية، والثورية، والكلية. وهذه كلها تتعارض مع خصائص المجتمع اللبناني.

فالأممية تتعارض مع الفلسفة القومية التي يتمسك بها القوميون اللبنانيون، ويشدد عليها القوميون العرب. وهي في نظر هؤلاء جميعاً تشكل خطراً جدياً على الكيان اللبناني، وعلى القومية العربية سواء بسواء. ويقول أحد المنظرين من القوميين العرب بهذا الخصوص ما يلي:

«ومن جهة ثانية كنا نرى بعض المدارس الفكرية اليسارية تنظر إلى العروبة كمفهوم قومي بورجوازي يشوش صفاء مفهوم الصراع الطبقي

الذي تتبناه»[١].

والفلسفة الشيوعية فلسفة متكاملة تفسر الكون على أساس نظرية المادية الجدلية، التي لا مكان فيها لله أو الدين أو العالم الروحاني. لذلك هي توصم بالكفر والإلحاد، وتشكل بنظر المتدينين من المسيحيين والمسلمين على السواء خطراً مدمراً على إحدى أبرز مميزات المجتمع اللبناني من حيث التراث الديني والقيم الروحية. لذلك فإن رفضها ومحاربتها واجب ديني ووطني معاً بنظر معارضيها المتدينين من مختلف الطوائف والمذاهب.

أما الاشتراكية فإنها تدعو إلى نقض النظام الاقتصادي الرأسمالي واستبداله بالنظام الاشتراكي الذي تصبح فيه جميع وسائل الانتاج ملكاً عاماً للشعب بعهدة الدولة وإدارتها. وهذا بالطبع مرفوض من الطبقة البورجوازية التي تستأثر في النظام الرأسمالي اللبناني بالسلطة السياسية والامتيازات والمغانم الاقتصادية، والتي لا تتردد في الدفاع عن وجودها وكيانها ومصالحها ضد الاشتراكيين بكل ما أوتيت من قوة وبما هو متيسر لها من الوسائل.

وهنا تأتي الخاصة الثورية لتحسم الأمر بين الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا لصالح هذه الأخيرة بالنضال الثوري والعنف الدموي الذي تبرره الفلسفة الشيوعية كوسيلة مشروعة لإقامة المجتمع العمالي الاشتراكي. وقد رأى اللبنانيون، من غير الشيوعيين، في هذا الصراع الطبقي الثوري الذي تدعو إليه الشيوعية خطراً يهدد المجتمع والكيان اللبنانيين بالتفكك والضياع.

ومن الخصائص الشيوعية الأخرى التي أقلقت خواطر اللبنانيين أيضاً نظامها الكلي الدكتاتوري الذي يرفض تعدد الأحزاب، ولا يسمح بقيام المعارضة، ويفرض سلطته ومبادئه بالقوة على الناس، ويشيع بينهم جواً من الإرهاب والكبت والقهر بواسطة أجهزة استخباراته وقواته المسلحة النظامية وميليشياته وغيرها من منظمات الشباب شبه العسكرية التي ينشئها ويدربها

---

(١) معن بشور، «العروبة في لبنان: تحديات فكرية وسياسية». في مجلة «المنابر»، السنة ٧، العدد ٦٧، تاريخ نيسان ١٩٩٣، ص ٧ ـ ٢٤.

ويعدها لتكون أداة طيعة في يد الحزب. إن هذا النظام الكلي الدكتاتوري، بقطع النظر عن حسناته وسيئاته، يتناقض مع مضمون الدستور اللبناني، ويقضي على الحريات الأساسية العامة التي يكفلها هذا الدستور للمواطنين، ويتنافى مع أصول النظام الديمقراطي، ولا يتلا ءَم مع طبيعة المجتمع اللبناني وقيمه وتقاليده وتعلق بنيه الشديد بممارسة الحرية بجميع أشكالها ومجالاتها.

٣ ـ استمرار الحزب الشيوعي في لبنان

لهذه الأسباب جميعها قوبلت الشيوعية بالرفض من قطاع كبير جداً من اللبنانيين على اختلاف نزعاتهم وميولهم السياسية والدينية والحزبية، وبمقاومة شديدة من سلطات الانتداب الفرنسي لأن فرنسا، كمعظم دول أوروبا في ذلك الحين، كانت تعتبر الشيوعية عدوها الأكبر اللدود وتحاربها بقوة وتصميم، وبكل ما كان متيسراً لها من الوسائل.

ولكن بالرغم من المقاومة الشديدة التي جوبه بها الحزب الشيوعي في لبنان، فإنه قد استطاع أن يصمد ويستمر ويتطور وينتقل من مرحلة العمل السري المحظور إلى مرحلة العمل العلني المشروع بعد اعتراف السلطات اللبنانية المستقلة به كحزب سياسي لبناني مستقل. والحزب الشيوعي اللبناني هو الآن واحد من الأحزاب الرئيسية القليلة في لبنان التي نشأت في الثلاثينات واستمرت منذ ذلك الحين وحتى الوقت الحاضر دون انقطاع تعمل بحيوية ونشاط، وتلعب أدواراً فاعلة في سائر مجالات الحياة العامة في لبنان. وهذا هو السبب الرئيسي لتخصيصه بهذه النبذة في هذا الكتاب أسوة بالأحزاب الرئيسية الأخرى المماثلة.

الحزب السوري القومي[1]

١ ـ تأسيس الحزب

تأسس الحزب السوري القومي في ١٦ تشرين الثانية سنة ١٩٣٢[2]، بمحيط رأس بيروت القريب من الجامعة الأميركية في بيروت، وباشر نشاطه في السر ومن دون ترخيص قانوني. مؤسسه شاب لبناني من بلدة الشوير اسمه انطون خليل سعادة. وكان من الأوائل الذين تقبلوا دعوته وانضموا إليه وعاونوه في تأسيس الحزب ونشره جميل عبدو صوايا، جورج عبد المسيح، فؤاد جرجس حداد، رجا بولس الخولي، أنيس أبو نعمة صوايا، الدكتور

---

(١) كان هذا اسم الحزب السوري القومي حين تأسيسه وفي فترة الثلاثينات. وهكذا ورد على لسان مؤسس الحزب وزعيمه أنطون سعادة في خطبه ورسائله ومقالاته وغير ذلك من آثاره المكتوبة. راجع كتبه التالية بهذا الخصوص:
أنطون سعادة، **نشوء الأمم**، الكتاب الأول. (بيروت، ١٩٣٨)، ص ٥.
أنطون سعادة، **الآثار الكاملة**، الجزء الثاني، ص١٩٣٢ ـ ١٩٣٦، ص ١٩٠ و١٩٢ و١٩٥ و٢٠٨ و٢٠٩، الخ...
الآثار الكاملة، الجزء الثالث، ـ ١٩٣٧، ص ١٧ و٢٣ و٣٠ و٣١، الخ...
الآثار الكاملة، الجزء الرابع، ١٩٣٨، ص ٣١ و٥٦ و٥٩، الخ... أما صفة «الاجتماعي» فأضيفت إلى الاسم الأصلي في المغترب سنة ١٩٤١ بحيث أصبح الاسم «الحزب السوري القومي الاجتماعي» حسبما يذكر عبد الله قبرصي في كتابه «**عبد الله قبرصي يتذكر**»، ج ١، صفحة ٣٠. (بيروت، مؤسسة فكر، ١٩٨٢). يشار إليه بعد الآن هكذا: عبد الله قبرصي، **عبد الله قبرصي يتذكر**.

(٢) جبران جريج، **من الجعبة** ـ مرويات ـ مستندات وأدبيات عن الحزب السوري القومي الاجتماعي، المجلد الأول، من ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ إلى ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٥، (بيروت، ١٩٨٥)، ص٥٥. يشار إليه بعد الآن هكذا: جبران جريج، من الجعبة.

محمد روحي غندور، فارس سليم سلامة، ويكتور أسعد، إيليا ربيز، موسى سليمان، بهيج المقدسي، أنيس قساطلي، سامي قربان، رفيق مروش، عمر اللبان، جبران جريج، عبد الله قبرصي، وزكي النقاش[٣].

٢ ـ عقيدة الحزب

حجر الزاوية في عقيدة الحزب السوري القومي المبدآن الأساسيان في دستوره القائلان «**سورية للسوريين، والسوريون أمة واحدة**»، و«**مصلحة سورية فوق كل مصلحة**»[٤]. وفي تعريف الأمة السورية، وتحديد الوطن السوري قال سعادة أن الأمة السورية هي «**المجتمع الموحد في الحياة، الذي امتزجت أصوله وصارت شيئاً واحداً، وهو المجتمع القائم في بيئة واحدة ممتازة عرفت تاريخياً باسم سورية**»[٥]. ويمتد الوطن السوري من جبال طوروس في الشمال، إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب، ومن البحر السوري [الأبيض المتوسط] في الغرب، إلى الصحراء في الشرق[٦]. وهو يشتمل على منطقة كليكيا، ولواء الاسكندرونة، وجزيرة قبرص، والجمهورية السورية، ودولة العلويين، وجبل الدروز، والجمهورية اللبنانية، وفلسطين، وإمارة شرق الأردن، وشبه جزيرة سيناء[٧].

---

(٣) المصدر ذاته، ص ٧١.

(٤) أنطون سعادة، **الآثار الكاملة**، الجزء الثاني، المبدأ الأساسي الأول ص ٢٦٣. والمبدأ الأساسي الثامن ص ٢٦٧؛ أيضاً أنطون سعادة، مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته. (بيروت، عمدة الثقافة بالحزب السوري القومي، ١٩٧٢)، المبدأ الأساسي الأول ص ١١، والمبدأ الأساسي الثامن ص ٥١. يشار إليه بعد الآن هكذا: أنطون سعادة، مبادىء الحزب السوري القومي.

(٥) أنطون سعادة، **الآثار الكاملة** ـ ج ٢، ص ٨٧.

(٦) المصدر ذاته، ص ٢٦٦ (المبدأ الخامس).

(٧) لم يعتبر الحزب حين تأسيسه العراق جزءاً من الوطن السوري. ولكنه عاد وعدل موقفه هذا في مطلع الأربعينات بحيث أنه أدخل القطر العراقي وجعل الوطن السوري يتألف مما دعاه «الهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص». راجع أنطون سعادة، **الآثار الكاملة**، ج ٢، ص ٨٩ وفيها نص المبدأ الأساسي الخامس المعدل؛ أيضاً عبد الله قبرصي، **عبد الله قبرصي يتذكر**، ص ١١٠ ـ ١١١؛ أيضاً أنطون سعادة، **مبادىء الحزب السوري القومي** ص ٣٥. وفي تعليل إدخال العراق ضمن الوطن السوري يقول سعادة ما يلي: «**أن تحقيقي أثبت**

٣ ـ غاية الحزب

غاية الحزب السوري القومي بعث نهضة سورية قومية تكفل تحقيق مبادئه وأهدافه، فتعيد إلى الأمة السورية حيويتها وقوتها، وتحررها من النفوذ الأجنبي، وتوفر لها الإستقلال التام والسيادة الكاملة، وتقيم فيها نظاماً جديداً متطوراً يعالج مشاكلها بروح علمية مسؤولة، ويحسّن أحوالها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعزز مكانتها بين دول العالم[٨]. ولضمان نجاح الحزب في تحقيق هذه الأهداف القومية الكبيرة أدخل سعادة في صلب دستور الحزب خطة إصلاحية ثورية تتألف من خمسة مبادىء، وتنص على ما يلي:

١ ـ فصل الدين عن الدولة[٩].

٢ ـ منع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء القوميين[١٠].

٣ ـ إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب[١١].

٤ ـ إعداد جيش قوي يكون ذا قيمة فعلية في تقرير مصير الأمة والوطن[١٢].

٥ ـ إلغاء الأقطاع وتنظيم الاقتصاد القومي على أساس الاشتراكية الوطنية بحيث يمنع الاحتكار والاستغلال، وينظم الانتاج، وتصحح العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، ويتحقق العدل الاجتماعي، ويعم الرخاء

= وحدة البلاد وأعطى التعليل الصحيح لوضعها وأسباب تجزئتها الخارجة عن حقيقتها. فثبّتُ منطقة ما بين النهرين ضمن الحدود السورية وأصلحت التعبير الأول (ضفاف دجلة) الذي كنت اعتمدته، بجعله أوضح وأكمل بإعطائه مدى ومعنى منطقة ما بين النهرين التي تصل حدودها إلى جبال البختياري، إلى الجبال التي تعين الحدود الطبيعية بين سورية الشرقية وسورية الغربية وإيران». ص٤٠.

(٨) أنطون سعادة، **الآثار الكاملة**، ج ٢، ص ١٠١؛ أيضاً مبادىء الحزب، ص ٨٧.

(٩) أنطون سعادة، **مبادىء الحزب**، ص ٥٩.

(١٠) المصدر ذاته، ص ٦٥.

(١١) المصدر ذاته، ص ٦٩.

(١٢) المصدر ذاته، ص ٧٩.

والاستقرار في البلاد[١٣].

٤ ـ خصائص الحزب

يتميز الحزب السوري القومي بعدد من الخصائص البارزة كانت أهمها الخصائص الأربع التالية:

حزب عقائدي:

للحزب عقيدة متكاملة هي العقيدة السورية القومية. وهي محددة بمبادىء صريحة ثابتة ملزمة لا يجوز المس بها. وكل عقيدة سواها خاطئة في نظر السوريين القوميين، وبالتالي باطلة ومضرة بالوطن والأمة، ومرفوضة من الحزب. وهو كسائر الأحزاب العقائدية لا يرى فائدة أو مبرراً لقيام المعارضة العقائدية ولا يسمح بها.

حزب ديكتاتوري:

والحزب السوري القومي ديكتاتوري في تنظيمه وممارساته. فقد جرى تنظيمه بشكل مركزي تسلسلي هرمي، يتربع زعيم الحزب على ذروته، ويستأثر بجميع السلطات التشريعية والتنفيذية، ويتولى القيادة العليا لقوات الحزب المسلحة. فهو الذي يضع القوانين، ويعدلها، ويلغيها. وهو الذي يعين كبار مساعديه ويقيلهم[١٤]. إطاعته واجبة على محازبيه. قوله القول الفصل، وهو المرجع الأول والأخير في كل ما يتعلق بالحزب[١٥]. ويؤكد عبد الله قبرصي بهذا الخصوص «قناعة سعادة المطلقة بأن الديمقراطية في الحزب، بل الديمقراطية على إطلاقها مقبرة الأحزاب خاصة عند نشوئها وبدء نموها»[١٦]. وقد جاء تنظيم الحزب وبعض شعاراته ومظاهره شبيهاً، إلى حد ما، ببعض مظاهر النظامين الأوروبيين المشهورين في ذلك الوقت،

---

(١٣) أنطون سعادة، **الآثار الكاملة**، ج ٢، ص ٢٦٨ ـ ٢٧٠. ثم طرأ تعديل على هذا المبدأ، راجع، **مبادىء الحزب**، ص ٧٣.

(١٤) المصدر ذاته، **الآثار الكاملة**، ج ٢، المواد الدستورية رقم ٤ و٥ و٦ ص ١٥٧.

(١٥) المصدر ذاته، ج ٢، المادة الدستورية التاسعة، قسم العضوية، ص ١٥٧.

(١٦) عبد الله قبرصي، **عبد الله قبرصي يتذكر**، ج ١، ص ٥٢.

وهما نظام موسوليني الفاشستي في إيطاليا، ونظام هتلر النازي في ألمانيا(١٦). وهذا ما حدا بأخصام الحزب وببعض حسني النية الذين التبس الأمر عليهم إلى الشك الذي بلغ أحياناً درجة الاتهام بأن الحزب، وخصوصاً زعيمه أنطون سعادة، قد أنشأ علاقة بينه وبين ذينك النظامين أوثق وأعمق من مجرد الشبه والمظهر الخارجي البريء(١٧).

حزب ثوري:

والحزب السوري القومي ثوري بمبادئه وبمبادراته. فالثورة كامنة في مبادئه الهادفة إلى إحداث تغيير ثوري شامل في المفاهيم والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السوري. والثورة بمعناها العسكري أسلوب من أساليب العمل التي يعتبرها الحزب مشروعة، والتي لا يسقطها من حسابه، أو يحجم عن اللجوء إليها حين تستدعي المصلحة القومية العليا ومصلحة الحزب ذلك(١٨).

حزب شبه عسكري:

والحزب السوري القومي، كمعظم الأحزاب التي قامت في تلك الفترة ليس في لبنان فحسب بل وفي بعض البلدان العربية الأخرى مثل مصر وسورية، كان حزباً شبه عسكري. فقد نصت المراسيم الدستورية التي أصدرها الزعيم سعادة على وجود مليشيا للحزب تتكون من التشكيلات المحلية التي ينخرط فيها شباب الحزب، وتكون تابعة لعميد الدفاع فيه. ويتولى «ناظر التدريب» في كل منطقة مهمة تنظيم هذه الفرق المحلية،

(١٦ مكرر) المصدر ذاته، ص ١٣٠.

(١٧) المصدر ذاته، ص ٢٢٣. يذكر عبد الله قبرصي أنه أثناء محاكمة القوميين أمام المحكمة المختلطة في بيروت في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ التفت المحامي حبيب أبو شهلا، وهو يلقي مرافعته أمام المحكمة دفاعاً عن موكله سعادة، التفت إليه في قفص الاتهام وقال له: «أجل يا أستاذ أنطون سعادة، مهما حاولت ببلاغتك وقوة حجتك أن تقنعنا أن زوبعتك ليست صورة طبق الأصل عن الصليب المعقوف، فلن نقتنع. ومهما حاولت أن تقنعنا أن نظامك ليس نظاماً فاشستياً فلن نقتنع. أنت متأثر بالنازية والفاشستية كغيرك من شباب هذا الجيل، والمهم أن نواياك سليمة.

(١٨) أنطون سعادة، **الآثار الكاملة**، ج ٢، مرسوم الطوارىء، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

وتأهيلها، وإعدادها نفسياً وفنياً، والسهر على تنمية فضائل الجندية ووحدة النظام وحسن الانضباط في جميع أفرادها[١٩]. وكان لمليشيا الحزب تحية خاصة، وشارات مميزة، وزي موحد شبه عسكري يتألف من قميص رصاصي وبنطلون رمادي غامق، وشملة سوداء على الخصر، وجزمة سوداء. وكانت مهمات المليشيا أمنية واستعراضية وقتالية. فهي تتولى السهر على سلامة الزعيم، وتؤمن الحراسة لمراكز الحزب ومكاتبه ومؤسساته، وتحافظ على الأمن والنظام في الاحتفالات والمهرجانات الحزبية، كما أنها تستخدم لأغراض استعراضية دعائية في مثل هذه المناسبات العامة. وكان من واجبات المليشيا أيضاً أن تقاتل إذا فرض عليها القتال دفاعاً عن الحزب ورداً على التحدي والعدوان اللذين قد يتعرض لهما من الخصوم والأعداء أو من أي مصدر آخر[٢٠].

٥ ـ مآخذ الخصوم على الحزب

يتبين من هذا العرض الموجز لمبادىء الحزب السوري القومي وأهدافه أن الحزب قد دخل في أواسط الثلاثينات معركة مصير لبنان بقوة وتحدٍ وتصميم. وكان لدخوله تأثير مباشر على اتساع ميدان المعركة واشتداد حدة الصراع في ساحتها. ويعود السبب في ذلك إلى ردود الفعل المضادة لمبادىء الحزب وأهدافه ونشاطاته من قبل سلطات الانتداب الفرنسي والحكومة اللبنانية والأحزاب العقائدية الأخرى التي كانت مبادئها تتعارض مع مبادئه. وكان من أبرز المواضيع المثيرة للمعارضة والنزاع، العناوين التالية:

عدم الاعتراف بالكيان اللبناني المستقل:

لم يرد في دستور الحزب السوري القومي أي ذكر للبنان. فالعقيدة السورية القومية اعتبرته كياناً سورياً، واعتبرت اللبنانيين جزءاً من الأمة السورية[٢١]. لذلك أصبح من البديهي أن ينكر السوريون القوميون على لبنان

---

(١٩) المصدر ذاته، ص ١٦٠ ـ ١٦١، المواد ١٢ و١٣ و١٨.

(٢٠) أنطون سعادة، **الآثار الكاملة**، ج ٢، مرسوم الطوارىء، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٢١) المصدر ذاته، ج ٢، المبدآن الأساسيان: ١ ص ٢٦٣ و٢ ص ٢٦٤.

الحق في أن يكون له كيان قومي مميز مستقل دائم، وأن يعتبروا كل دعوة أو عمل يهدف إلى تثبيت كيان لبنان وتحقيق ديمومته بدعة انفصالية تقسيمية وجريمة قومية لا تغتفر(٢٢). من هنا نشأت الخلافات والتناقضات وبدأت المتاعب والصدامات بين السلطات الرسمية والاستقلاليين اللبنانيين من جهة وبين الحزب السوري القومي من جهة أخرى خلال الثلاثينات. فقد استفز هذا الموقف الاستقلاليين اللبنانيين وحفزهم على مقاومة هذه الدعوة الوحدوية الجديدة التي ابتدعها السوريون القوميون، والتصدي لها، وخنقها في المهد إذا أمكنهم ذلك(٢٣).

ولكن طرأ على هذا الموقف بعض التعديل في النصف الثاني من عقد الثلاثينات. ذلك، لأنه بسبب حوادث الشغب والفوضى الدامية التي وقعت في بيروت في خريف سنة ١٩٣٦ وتكررت في بيروت وأماكن أخرى في سنة ١٩٣٧ حلت السلطات الحاكمة جميع المنظمات شبه العسكرية، ومنعت الترخيص للأحزاب والمنظمات والهيئات التي تتنكر للكيان اللبناني ولا تحترم سيادته واستقلاله. فعمدت عندئذ جميع الأحزاب والكتل والمنظمات المناهضة للكيان اللبناني إلى إدخال تعديلات تكتيكية شكلية على دساتيرها ومواقفها لتتفادى الملاحقة ولتحمي نفسها من سيف القانون. وكان جوهر هذه التعديلات الاعتراف بالكيان اللبناني والقول باحترام سيادته واستقلاله ما دامت أكثرية الشعب اللبناني ترضى هذا الكيان المستقل وتتمسك ببقائه. وهذا ما فعله السوريون القوميون، كذلك في مواجهة التدابير الصارمة التي اتخذتها السلطات الفرنسية واللبنانية بحق المخالفين. ففي خريف سنة ١٩٣٧ تطرق أنطون سعادة إلى هذا الموضوع محاولاً أن ينفي عن حزبه تهمة العداء للكيان اللبناني وذلك في تصريح صحافي جاء فيه قوله:

«إننا لسنا أعداء الكيان اللبناني. ولسنا حزباً يطالب بالوحدة السياسية الاعتباطية التي يريدها بعض المتزعمين... بل نحن حزب يعمل للوحدة القومية أولاً. أما الوحدة السياسية فمسألة غير متعلقة بنا رأساً بل مرجعها

---

(٢٢) المصدر ذاته، ج ٢، المبدأ الأساسي الأول ص ٢٦٣.

(٢٣) الكتائب اللبنانية (حزب)، **تاريخ حزب الكتائب**، ج ١، ص ٢٢٥ و٢٨٣ ـ ٢٨٤.

الأمة. ونحن في لبنان نعمل بصورة إيجابية ضمن الكيان اللبناني لنجاح الشعب اللبناني وتقدمه من غير أن يمنعنا هذا العمل من اعتبار الواقع أن سورية الجغرافية تشكل وحدة اجتماعية اقتصادية. ومنذ الوقت الذي تم فيه الاعتراف بالكيان اللبناني أصبح هذا الكيان كيان جميع اللبنانيين، ونحن منهم. وأصبح واجب جميع اللبنانيين ممارسة حقوقهم المدنية ضمن هذا الكيان. ونحن من جملة اللبنانيين الذين لهم الحق أن يمارسوا صلاحياتهم المدنية لمصلحة الشعب اللبناني»(٢٤).

وبالرغم من هذا التحول التكتيكي الظرفي في مواقف الأحزاب المناهضة للكيان اللبناني، ومنها الحزب السوري القومي، فإن هذه الأحزاب لم تتخل عن عقائدها الوحدوية، ولم تتوقف عن التبشير بها والدعوة لها، أملاً في التوصل في يوم من الأيام إلى إقناع غالبية اللبنانيين بتلك العقائد وبقبول الانصهار في كيانات أوسع وأشمل. وبهذا الصدد قال أنطون سعادة ما يلي:

«إننا لا نندم على أن استقلال هذين المسخين، لبنان والشام، لم يصر حقيقة راهنة. فلعل الحركة السورية القومية الاجتماعية تتمكن في هذه الفترة من حمل اللبنانيين على التفاهم بعضهم مع بعض والاقتناع بأن لا موجب حقيقي لإيجاد دولة في لبنان تخرج من نطاق القومية السورية التي تقبلها الأكثرية اللبنانية والتي نشأ حزبها من صميم لبنان»(٢٥).

ليس هذا فحسب، بل إن سعادة بعد أن سافر إلى أميركا الجنوبية في ربيع سنة ١٩٣٨ هرباً من الملاحقة القانونية(٢٦)، وتحرر من تهديد السلطات الفرنسية واللبنانية وضغوطاتها، عاد وهاجم الكيان اللبناني والقومية اللبنانية

---

(٢٤) أنطون سعادة، **مختارات في المسألة اللبنانية ١٩٣٦ ـ ١٩٤٣**، ص ٤٧ ـ ٤٨ (بيروت، منشورات عمدة الثقافة، ١٩٧٦).

(٢٥) المصدر ذاته، ص ١٨٩: من مقال بعنوان «حالة لبنان المحزنة» كان قد نشر في جريدة **«الزوبعة»** الصادرة في بيونس أيرس بالأرجنتين في العدد رقم ٤٩، شهر آب سنة ١٩٤٢.

(٢٦) عبد الله قبرصي، **عبد الله قبرصي يتذكر**، ج ١، ص ٢٢١. سافر سعادة إلى الأردن، فقبرص، فالبرازيل في ٢٣ أيار سنة ١٩٣٨ حسب رواية عبد الله قبرصي، وفي ١١ حزيران حسب رواية سعادة نفسه.

بعنف واستمرار. ففي سنة ١٩٣٩ قال ما يلي:

«إن رأي الحزب السوري القومي في المسألة اللبنانية هو أن هذه المسألة أوجدت كحل لقضية جماعة دينية في سورية، هي الجماعة المسيحية... ومع أن الحزب السوري القومي يجد أن مسألة حقوق الجماعات الدينية في الوطن هي [من] الأمور الجوهرية التي يجب معالجتها وإيجاد حل نهائي لها فهو لا يرى أن المسألة اللبنانية قد أوجدت الحل لقضية حقوق الجماعة المسيحية ومصالحها»(٢٧).

وفي خطابه بمناسبة أول آذار سنة ١٩٤٠ قال سعادة:

«إن هؤلاء الانفصاليين الذين ينادون بملء أشداقهم «لبنان! لبنان!» هم أعداء لبنان واللبنانيين. فهم يرمون إلى فصل لبنان عن الوطن الكامل المتلاحم الأجزاء»(٢٨).

وفي مقال نشر في سنة ١٩٤٢ قال سعادة:

«منذ أوجد الجنرال غورو، بالاتفاق مع المراجع الاكليركية المارونية وطائفة من النفعيين والرجعيين في لبنان، لبنان الكبير، وبعض الكتاب والصحافيين اللبنانيين، الذين قبلوا هذا الانفصال وأذعنوا للإرادة الأجنبية لا يفتأون يسممون أفكار الشعب بتضليلهم وتشويشهم الحقائق ويحملون الحملات تلو الحملات على اللبنانيين الذين لم يذعنوا للإرادة الأجنبية ولم يقبلوا فكرة الانفصال واختراع «القومية اللبنانية» ناعتينهم تارة بالخيانة وطوراً بالمروق من «الوطنية» وبغير ذلك من النعوت»(٢٩).

وفي خطابه بمناسبة الأول من آذار سنة ١٩٤٣ قال سعادة:

---

(٢٧) أنطون سعادة، **مختارات في المسألة اللبنانية، ص ١٧٤ ـ ١٧٥**. من حديث إلى الصحف السورية في الأرجنتين جرى في ١٥ حزيران ١٩٣٩.

(٢٨) المصدر ذاته، ص ١٩٧.

(٢٩) المصدر ذاته، ص ١٧٩. من مقال بعنوان «اختراع القومية اللبنانية ووقاحة بعض المتلبننين»، نشر في جريدة **«الزوبعة»** الصادرة في بيونس أيرس بالأرجنتين وذلك في العدد ٤٩ الصادرة في شهر آب سنة ١٩٤٢.

«إن لبنان كان دائماً قطراً منفصلاً ومستقلاً وأن لا دخل له في سورية وأن أصله فينيقي منحصر في لبنان. . . لا تصدقوا تلك الأوهام، إن حياة أهل لبنان ورقيهم وتقدمهم ليست في الانعزال وتصغير الوطن وإمكانياته، بل في الوطن السوري الذي لبنان بقعة من بقاعه»(٣٠).

معارضة الحزب للانتداب الفرنسي:

لما كانت سورية ولبنان خاضعين للانتداب الفرنسي فإن الدعوة إلى تحريرهما كانت تعني بالضرورة إزالة هذا الانتداب. وقد اعتبر الفرنسيون هذه الدعوة معادية لهم ومضرة بمصالحهم الوطنية. يضاف إلى ذلك أن الفرنسيين كانوا يتهمون الحزب السوري القومي بالتعاطف والتعامل مع النظامين الفاشستي الإيطالي والنازي الألماني عدوي فرنسا اللدودين. لذلك وقفوا من الحزب موقف الشك والحذر في أول الأمر، وانتظروا الوقت المناسب لضربه والقضاء عليه.

تناقض العقيدة السورية القومية مع العقائد الأخرى:

لم يكن القوميون اللبنانيون وحدهم الذين انبروا لمقاومة دعوة السوريين القوميين الجديدة، بل تساوى معهم في ذلك الشيوعيون والعروبيون. فالشيوعيون يرفضون الفلسفة القومية المتزمتة لأنها تتناقض مع عقيدتهم «الأممية». أما القوميون العرب فقد وجدوا في دعوة السوريين القوميين نزعة انفصالية جديدة وتياراً معاكساً لقضية الوحدة العربية. فرفضوا هذه العقيدة السورية وحاربوها كرفضهم ومقاومتهم للعقيدتين الأخريين «اللبنانية» و«الشيوعية».

فصل الدين عن الدولة:

السوريون القوميون يؤكدون على وجوب فصل الدين عن الدولة ومنع رجال الدين من تعاطي السياسة أو التدخل بالشؤون السياسية. ولكن هناك فريقين قويين يعارضان تطبيق هذا المبدأ. وهما رجال الدين ورجال السياسة

---

(٣٠) المصدر ذاته، ص ١٩٩، من خطاب أول آذار ١٩٤٣، ونشر في جريدة «الزوبعة» في بيونس أيرس في العدد ٦١، آذار سنة ١٩٤٣.

الذين يؤمن النظام الطائفي لهم نفوذاً ومكاسب وامتيازات تستحق الدفاع عنها في نظرهم.

الدعوة إلى تغيير النظام الاقتصادي:

لم يكن النظام الاقتصادي اللبناني في الثلاثينات موجهاً لخدمة الوطن والشعب بقدر ما كان خاضعاً لمصالح الشركات الأجنبية، ولا سيما الشركات الفرنسية، ولاستغلال فئة قليلة من اللبنانيين والفرنسيين مؤلفة من تحالف الحكام والزعماء السياسيين وكبار الأثرياء. وقد ضج معظم اللبنانيين من هذا الوضع[٣١]. ثم جاء الحزب السوري القومي يدعو إلى إسقاط هذا النظام واعتماد اقتصاد قومي موجه يخدم مصالح الوطن والشعب وليس المصالح الفردية الخاصة. وكان من الطبيعي أن يقلق المتضررون من هذا الطرح ويحاربوا الحزب السوري القومي لإسقاطه وإجهاض مبادئه ومشاريعه.

٦ ـ زعيم الحزب يدفع حياته ثمناً لهذه التناقضات

لهذه الأسباب كان ظهور الحزب السوري القومي سبباً في إثارة الكثير من التناقضات العميقة والمشاكل والنزاعات الحادة بينه وبين خصومه الكثيرين في الساحة اللبنانية، وخصوصاً سلطات الانتداب الفرنسي، والحكومة اللبنانية، والشيوعيين، والقوميين اللبنانيين، والقوميين العرب، والسياسيين التقليديين، وسواهم. وقد توالت هذه النزاعات بين الحزب السوري القومي وخصومه، واتخذت طابعاً دموياً عنيفاً هدد الأمن والاستقرار في البلاد في كثير من الأحيان، وأدى بالنتيجة إلى استشهاد زعيم الحزب ومؤسسه أنطون سعادة الذي دفع حياته ثمناً لهذه التناقضات والنزاعات. ولكن الحزب لم يمت بموت مؤسسه، بل استمر ناشطاً وفاعلاً في السياسة اللبنانية دون انقطاع حتى الوقت الحاضر.

---

(٣١) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ٩٨٥ ـ ١٠٠٣: أيضاً، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ص ١٥ وما بعدها.

حزب الكتائب اللبنانية

١ ـ قبل التأسيس

تأسس حزب الكتائب اللبنانية في سنة ١٩٣٦ نتيجة العوامل التي استدعت تأسيس الأحزاب العقائدية الأخرى، وكذلك كرد فعل على الأجواء السياسية والحزبية التي كانت سائدة في لبنان يومذاك[١]. ففي النصف الأول من عقد الثلاثينات كانت الأحزاب العقائدية الثلاثة، الشيوعي والسوري القومي وحركة القوميين العرب هي وحدها الأحزاب المنظمة القوية الناشطة في الساحة اللبنانية، والتي كانت تعمل بحماسة واندفاع في السر وفي العلن، لاجتذاب الشباب اللبناني إلى صفوفها، وتوسيع قواعدها الشعبية ونشر عقائدها بين الجماهير. وبالرغم من الاختلافات الجوهرية العميقة فيما بينها فإنها كانت تلتقي على تجاهل الكيان اللبناني المستقل ورفضه ومناهضته. أما أصحاب العقيدة اللبنانية فإنهم، رغم كثرتهم في الأوساط المسيحية، لم يشكلوا حزباً منظماً قادراً على التصدي للأحزاب العقائدية المعارضة، ومؤهلاً لحمل لواء الدعوة إلى «العقيدة اللبنانية» ونشرها بقوة وفعالية. والواقع أن الجانب المسيحي كان منقسماً على ذاته في حزبية شخصية ضيقة تمحورت حول القطبين السياسيين المارونيين البارزين، إميل إده وبشارة الخوري. ولم تكن المنافسة الحادة التي نشبت بين كتلتيهما قائمة على أساس عقائدي بقدر ما كانت تهدف إلى تحقيق المكاسب السياسية والفوز بالسلطة والنفوذ للكتلة الواحدة على حساب الكتلة الأخرى. وقد أضعف

---

(١) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، الجزء الأول ١٩٣٦ ـ ١٩٤٠، ص٦٣ و٦٥ و٢٧٧؛ أيضاً باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣، ص٧٩ ـ ٨٠.

هذا الانقسام في الجانب المسيحي قدرة «القوميين اللبنانيين» على مواجهة خصومهم العقائديين، وجَعَلهم أكثر انقياداً ورضوخاً لمشيئة سلطات الانتداب التي كانت تستمد بعضاً من قوتها من تشتت اللبنانيين واختلافاتهم. في هذه الأجواء المشحونة بالتناقضات والانقسامات والصراعات تبين أن «القوميين اللبنانيين» كانوا أضعف الفرقاء تنظيماً واستعداداً، وأكثرهم تمزقاً وانقساماً، وأن قضيتهم أصبحت مهددة بخطر التلاشي والضياع. وكرد فعل لهذا الواقع المقلق(٢) انطلق الجانب اللبناني في سنة ١٩٣٦ إلى إنشاء الأحزاب والمنظمات التي أخذت على عاتقها مواجهة هذا التحدي بالعمل على نشر «العقيدة اللبنانية» والدفاع عن الكيان بالأساليب ذاتها التي كانت تعتمدها الأحزاب العقائدية الأخرى في لبنان وخارجه(٣). وكان في طليعة هذه الأحزاب «حزب الوحدة اللبنانية»(٤) بزعامة توفيق عواد(٥)، و«حزب الجبهة القومية اللبنانية» برئاسة يوسف السودا(٦)، و«حزب الكتائب اللبنانية». ولكن سرعان ما أصيب معظم «الأحزاب اللبنانية» بالفشل متأثراً بعدد من العوامل كان أهمها الانحراف عن الأهداف الوطنية العليا، والغوص في مستنقع الصراعات الحزبية الضيقة، والانجراف في تيار المصالح الخاصة، والاتسام بالطابع الطائفي، والارتهان إلى مشيئة سلطات الانتداب الفرنسي، والتقصير في مجال العمل الحزبي الجاد، وغيرها من العوامل والأسباب. وما لبثت هذه الأحزاب أن انكمشت بعد انتشار وازدهار، وتلاشت تدريجاً واندثرت تماماً ونهائياً خلال بضع سنوات. أما حزب الكتائب اللبنانية فقد نجح في اجتياز مخاطر هذه المرحلة الدقيقة بسلام، واستمر في نشر مبادئه وتوسيع رقعة انتشاره.

---

(٢) بيار الجميل، في جريدة «**العمل السنوي ١٩٧٠**»، ص٥ و٩. عن **تاريخ حزب الكتائب** ص١٩ ـ ٢٠.

(٣) يوسف لطف الله عواد، في مجلس النواب، جلسة ٢٩ ت٢ سنة ١٩٣٧. عن **تاريخ حزب الكتائب**، ص٥٢.

(٤) جريدة «**لسان الحال**»، بيان جديد «لحزب الوحدة اللبنانية»، تاريخ ٢٧ ت٢ سنة ١٩٣٦، ص٥.

(٥) هو غير توفيق يوسف عواد الأديب.

(٦) جريدة «**لسان الحال**»، «بيان من أمانة سر «الجبهة القومية». تاريخ ٢٧ تموز ١٩٣٦، ص٤.

٢ ـ تأسيس حزب الكتائب اللبنانية

في ٢٢ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ اجتمع في مكتب جريدة «لوجور» (Le Jour) بساحة البرج في بيروت فريق من الشباب المثقف مؤلف من حميد فرنجية وجورج نقاش، وجوزيف حرفوش، وشارل حلو، وإميل خوري، وعبد العزيز شهاب، وجورج يونان، وشارل عمون[٧]. فبحثوا في الأوضاع السياسية الراهنة، ولا سيما في المفاوضات اللبنانية ـ الفرنسية الجارية من أجل عقد معاهدة بين البلدين، واستعرضوا الأخطار المحدقة بالقضية اللبنانية، «وأعلنوا عن رغبتهم في تأليف جمعية هدفها جمع وتعليم وتدريب الشبيبة اللبنانية حتى تقوم بواجباتها من أجل استقلال البلاد»[٨]. «وكُتب محضر وقعه الجميع، وعين الاجتماع القادم على أن يأتي كل من الحاضرين بعشرة أسماء بهذه الروحية»[٩] وتوالت اجتماعات المهتمين بهذا الموضوع في صيدلية الجميل الكائنة في الجانب الشرقي من ساحة البرج[١٠]. وفي ٥ تشرين الثاني حصلوا من الحكومة اللبنانية على ترخيص لمنظمة «الكتائب اللبنانية» باسم اللجنة التأسيسية الخماسية المؤلفة من بيار الجميل وجورج نقاش وشارل حلو وشفيق ناصيف وحميد فرنجية، ثم استبدل حميد فرنجية بإميل يارد[١١]. وكان أعضاء هذه اللجنة، التي تحولت بعد الترخيص الرسمي إلى اللجنة المركزية للمنظمة[١٢]، ينتمون إلى تيارات حزبية مختلفة: كان جورج نقاش وشفيق ناصيف من حزب إميل إده، وكان شارل حلو وإميل يارد من حزب بشارة الخوري، وبيار الجميل حيادياً[١٣]. وحرصاً منهم على المحافظة على الطابع الحيادي الذي ارتضوه للكتائب لم

---

(٧) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٦٧، هامش رقم ٩.

(٨) المصدر ذاته، ص٦٧، نقلاً عن جريدة «**النهار**»، الملحق، **الاتحاد اللبناني**، تاريخ ٣ ك٢ سنة ١٩٧١، ص٣.

(٩) المصدر ذاته، رواية الأمير عبد العزيز شهاب عن التأسيس، ص٦٧.

(١٠) المصدر ذاته، ص٦٨.

(١١) المصدر ذاته، ص٦٩.

(١٢) المصدر ذاته، ص٢٤٤.

(١٣) الأمير عبد العزيز شهاب، في «**العمل السنوي ١٩٦٩**»؛ وفي «النهار» الملحق ١٩٧١، ص٣. عن **تاريخ الكتائب اللبنانية**، ص٦٩.

ينتخبوا واحداً من بينهم رئيساً لها، بل اعتمدوا نظام القيادة الجماعية[١٤].

وفي السابع من تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ صدر البيان الأول معلناً تأسيس «الكتائب اللبنانية»[١٥]، ومحدداً أهدافها، وداعياً الشباب اللبناني إلى الانضمام إلى صفوفها[١٦]. وكانت اللجنة المركزية قد عهدت إلى بيار الجميل وشفيق ناصيف «**القيام بمهمة الكتائب، أي إجراء الاتصالات وتقرير الخطوات الأولى والدعاية وتأسيس الفروع**»[١٧]. وقد قاما بهذه المهمة خير قيام ولقيا تجاوباً سريعاً من الكشافين والمهنيين وصغار الموظفين والعمال والطلاب، ولا سيما طلاب المعاهد الفرنسية مثل جامعة القديس يوسف ومدرسة الفرير، ومن طلاب المدارس الوطنية التي تطبق برامج فرنسية مثل مدرسة الحكمة والمدرسة البطريركية[١٨]. وفي أقل من شهرين كان عدد الكتائبيين قد تجاوز المئات، فقاموا في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ باستعراض رياضي شبه عسكري في قلب العاصمة اشترك فيه أكثر من ألف عنصر منهم[١٩]. وشجع هذا النجاح الذي تحقق في بيروت على نشر الكتائب في المناطق اللبنانية الأخرى. فأنشيء أول فرع كتائبي في بلدة حمانا في أوائل آذار، ثم توالى تأسيس الفروع الأخرى تباعاً في جونيه، وجديدة المتن، وبعبدا، وسن الفيل، وبرج حمود، وجبيل، وغيرها[٢٠].

سارت حركة الانتساب إلى الكتائب وتأسيس الفروع في المناطق بسرعة فاقت قدرة اللجنة المركزية على ضبط الأمور بدقة[٢١]. وكانت فترة

---

(١٤) الكتائب اللبنانية **تاريخ حزب الكتائب**، ص٢٤٤.

(١٥) بخصوص التسمية «الكتائب اللبنانية» راجع **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٧٠.

(١٦) راجع البيان باللغة العربية في «**تاريخ حزب الكتائب**» ج١، ص٣٣١ بالملحق رقم ١١، وباللغة الفرنسية في ص٣٣٢ بالملحق رقم ١٢.

(١٧) المصدر ذاته، ص٦٩.

(١٨) بيار الجميل، في جريدة «**البشير**»، تاريخ ٦ شباط ١٩٣٧، ص١. عن تاريخ الكتائب، ص٨٢.

(١٩) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ص٧٢.

(٢٠) المصدر ذاته، ص٨٣ ـ ٨٥.

(٢١) المصدر ذاته، ص٨٨ ـ ٨٩، الهامش رقم ٦٤.

الأشهر القليلة التي انقضت على إنشاء الكتائب غير كافية لكي يستوعب جميع المنتسبين الجدد أهدافها، وينصهروا انصهاراً كاملاً في بوتقتها، ويكيفوا حياتهم وسلوكهم وفق مبادئها ونهجها[٢٢]. ولأسباب سياسية طارئة كان الصراع التقليدي بين حزب إميل إده وحزب بشارة الخوري قد أخذ يتصاعد منذ أوائل سنة ١٩٣٧، ويزداد حدة وعنفاً وانتشاراً في سائر المناطق اللبنانية، وبين مختلف طبقات الشعب وفئاته[٢٣]. وانتقلت عدوى هذا التحزب والانقسام والنزاع إلى داخل الكتائب وهددتها بالانفجار من الداخل[٢٤]، كما حصل لحزب الوحدة اللبنانية، مثلاً[٢٥] ولم تنجح محاولات القادة الكتائبيين في كبح جماح هذا التيار المتطرف حتى وقع ما يعرف «بحادث زحلة» الذي يعتبر محطة رئيسية في تاريخ الحركة الكتائبية. ويتلخص هذا الحادث في أن بضع مئات من الكتائبيين قاموا في نهار الأحد الأخير من نيسان سنة ١٩٣٧ برحلة إلى وادي العرايش بمنطقة زحلة. وهناك حصلت مشادة فيما بينهم مردها تأثرهم بالخلاف التقليدي بين حزبي إده والخوري. وأحيل المتهمون بتفجير الحادث إلى لجنة التأديب برئاسة جوزيف شادر، وجرت محاكمتهم في اليوم التالي[٢٦]. ويبدو أن ذيول الحادث والمحاكمة أبرزت الخلافات في وجهات النظر بشأن سياسة الكتائب، ليس بين أعضائها العاديين فحسب، بل وبين أعضاء اللجنة المركزية كذلك[٢٧]. فقد جرت مناقشة حادة في الاجتماع الذي عقدته اللجنة بعد المحاكمة مما حدا بجورج نقاش إلى القول بحدة **«هالشغلة مش شغلتنا»**. ولإنقاذ المنظمة من التفكك والانهيار قدم الأعضاء الحزبيون الأربعة في اللجنة المركزية استقالاتهم بعد أن عهدوا إلى زميلهم الخامس الحيادي بيار الجميل بتولي الرئاسة العليا لمنظمة الكتائب بصلاحيات مطلقة[٢٨].

---

(٢٢) المصدر ذاته، ص٨٦ ـ ٨٧.

(٢٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢١٣.

(٢٤) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٨٦، ٨٨، ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢٥) المصدر ذاته، ص١٧٧ و٢٤٧.

(٢٦) المصدر ذاته، ص٨٨.

(٢٧) المصدر ذاته، ص٨٧ ـ ٨٨؛ ١٤٥، ١٥١.

(٢٨) تكرست هذه الصلاحيات المطلقة فيما بعد بالقانون العام الذي صدر في سنة ١٩٤٢ ونص

وكان ذلك في ٢٧ نيسان سنة ١٩٣٧. ويمكن اعتبار هذا التاريخ بمثابة الميلاد الثاني، ولعله الأهم، للكتائب اللبنانية، لأنها انطلقت بعده بقوة وانضباط واستمرار من دون أن تتعرض لانتكاسات داخلية خطيرة. وأن بيار الجميل تولى الرئاسة العليا دون انقطاع منذ ذلك التاريخ حتى وفاته في سنة ١٩٨٤. ولكن هذا العرض الموجز لتاريخ الكتائب وأهدافها وأعمالها وعلاقاتها مع الأحزاب الأخرى يقتصر على السنوات الأولى من نشأتها فقط.

٣ ـ أهداف الكتائب اللبنانية

يذكر مؤسسو الكتائب اللبنانية في ما وضعوا للحزب من أنظمة وقوانين، وفي ما كتبوا ونشروا من ذكريات ومذكرات، أنه لم يكن في نيتهم يومذاك تأسيس حزب سياسي تقليدي يكون هدفه الدخول في حلبة التنافس والصراع مع الأحزاب الأخرى بغية الوصول إلى السلطة وتسلم مقاليد الحكم[٢٩]، وإنما كانوا يهدفون إلى تأسيس منظمة رياضية وطنية للشباب، تكون فوق السياسات والأحزاب، تعالج المسائل الكيانية المصيرية، وتعمل لبناء الوطن على أسس سليمة متينة، وتكافح في سبيل استقلال لبنان وعزته وكرامته وازدهاره وسعادة جميع أبنائه دون تمييز بينهم[٣٠]. وانطلاقاً من هذا المبدأ حددت الكتائب غايتها التي أوجزها بيار الجميل بقوله «**كان الاستقلال هدفنا الأول، وبناء الوطن هدفنا الثاني**»[٣١]. ومن أجل تحقيق الهدف الأول رسمت الكتائب خطة عمل كانت الخطوات التالية من أهم عناصرها.

أولاً ـ التخلص من الانتداب الفرنسي[٣٢]، وتحقيق الاستقلال السياسي

على أن يـ «**تمتع الرئيس الأعلى [للكتائب] بسلطات التقرير والتشريع والتعيين**». راجع **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٢٤٦.

(٢٩) بيار الجميل، في جريدة «**العمل**» **السنوي ١٩٧٠**، ص٧؛ أيضاً **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٦٨، الهامش رقم ١٠، وص٦٩ في الهامش رقم ١٣ وأيضاً في ص٢٦١ ـ ٢٦٢ و٢٧٨.

(٣٠) مضمون البيان الأول، راجع الملحق رقم ١١ في كتاب **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٣٣١. ورأي بيار الجميل في ص١٤٥. ورأي الدكتور لويس توتنجي ص٧٣.

(٣١) جريدة «**العمل السنوي**»، **١٩٧٠**، ص٧؛ أيضاً، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٢٨١.

(٣٢) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٦٧ في الهامش رقم ٨، أيضاً في ص٤٤، ١٤٨.

الناجز[٣٣]، وتكريس لبنان وطناً نهائياً سرمدياً[٣٤]، وإبراز هويته المستقلة المميزة عن سواها[٣٥].

ثانياً ـ المحافظة على الكيان اللبناني المستقل بحدوده الطبيعية[٣٦]، كما نصت عليها المادة الأولى من الدستور اللبناني، ورفض جميع المشاريع والطروحات الوحدوية، والاتحادية الرامية إلى ربط لبنان بسوريا أو بأي بلد آخر[٣٧].

ثالثاً ـ تنظير «العقيدة اللبنانية»[٣٨]، وغرسها في نفوس الأجيال الطالعة[٣٩]، وتنميتها بمختلف الوسائل الفعالة، ونشرها على أوسع نطاق بين أفراد الأمة اللبنانية[٤٠]. وترتكز «العقيدة اللبنانية» على عدد من المسلمات الكتائبية التي عبّر عنها المنظرون الكتائبيون في ظروف معينة خلال العقد الأول من النشاط الكتائبي. وكان أهمها المسلمات التالية:

١ ـ **«لبنان حقيقة جغرافية تاريخية قائمة يجب المحافظة عليها وتقويتها بكل الوسائل»**. (تحديد صدر سنة ١٩٣٩)[٤١].

٢ ـ **«لبنان كيان روحي صامد غني بثقافته الممتدة ستين قرناً، وقوي بتحفزه إلى السير نحو مستقبل مؤكد»**. (تحديد صدر سنة ١٩٤٠)[٤٢].

---

(٣٣) المصدر ذاته، ص٢٧٨.

(٣٤) المصدر ذاته، ص٧١، ٢٨٢.

(٣٥) المصدر ذاته، ص٢٨٣.

(٣٦) المصدر ذاته، ص٣٣١، الملحق رقم ١١، وهو البيان الأول للكتائب، أيضاً ص٢٨٢.

(٣٧) القانون الأساسي للكتائب اللبنانية الموضوع سنة ١٩٣٦، المادة ٤. راجع **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٣٦٥، كذلك ص١٨٧ ـ ١٨٨، ٢٨٣ ـ ٢٨٤؛ أيضاً، بيار الجميل في **«العمل السنوي»** ١٩٧٠، ص٧٩.

(٣٨) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٣٩) المصدر ذاته، ص٣٦٥ حيث جاء في المادة الأولى من القانون الأساسي الموضوع سنة ١٩٣٦ ما يلي: **«الكتائب اللبنانية منظمة للشباب غايتها السعي المتواصل إلى إعداد أمة لبنانية تدرك واجباتها وحقوقها في دولة ناجزة الاستقلال كاملة السيادة»**. بيار الجميل في جريدة **البشير**، ٣ نيسان سنة ١٩٣٧، ص٣.

(٤٠) المصدر ذاته، ص٢٢٩ ـ ٢٣١.

(٤١) المصدر ذاته، ص٢٨٣.

(٤٢) المصدر ذاته، ص٢٨٣.

٣ ـ «لبنان وحدة سياسية وتاريخية وجغرافية. . . [وهذه] الحقيقة اللبنانية هي نتاج تاريخ طويل من المجهود والتضحية وبذل الذات. . . [و]إن المحافظة على هذه الحقيقة، التي هي الأمة اللبنانية، والدفاع عنها، وتدعيمها، هي عقيدتنا الأساسية»[٤٣].

٤ ـ رفض وشجب العقائد والتعاليم المغايرة للوطنية اللبنانية الصحيحة، وخصوصاً الشيوعية والسورية القومية والعروبية[٤٤]، لأن نجاح أي من هذه العقائد يهدد لبنان بالاحتواء المذهبي وبرفض هويته الحضارية وتعطيل فعل الإرادة الوطنية، وإنكار أصالة اللبنانيين التاريخية، لتحتويهم في حدود طبيعية تفرض عليهم هوية مصطنعة[٤٥].

٥ ـ إعداد جيل مناضل يقبل على الكفاح والعمل والقتال في الشوارع، عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، من أجل الدفاع عن الكيان والذود عن الاستقلال[٤٦].

أما الهدف الثاني المتعلق ببناء الوطن فقد أولته الكتائب أيضاً ما يستحق من عناية واهتمام، بدليل أن قانونها الأساسي الأول (١٩٣٦) ركز على هذا الموضوع بالذات ورسم معالم الطريق لإعادة بناء لبنان وفق المبادىء والمسلمات الكتائبية. فقد نص على أن «**الكتائب اللبنانية منظمة للشباب** [المادة الأولى]. . . **وطنية لبنانية صرفة بعيدة عن كل صبغة مذهبية أو عنصرية (المادة الرابعة). . . غايتها السعي المتواصل إلى إعداد أمة لبنانية تدرك واجباتها وحقوقها في دولة ناجزة الاستقلال كاملة السيادة، وذلك**:

ـ بتربية أبناء البلاد تربية لها أهدافها القومية،

ـ بإعداد الشباب للقيام بالتزاماتهم الوطنية قياماً يتفق ومصلحة الوطن والعائلة،

---

(٤٣) المصدر ذاته، ص٢٨٤.

(٤٤) المصدر ذاته، ص٢٢٥، ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٤٥) المصدر ذاته، ص٢٢٧.

(٤٦) المصدر ذاته، ص٢٨١، نقلاً عن بيار الجميل في جريدة «العمل» السنوي ١٩٧٠، ص٧.

ـ بإنماء روح التضحية في صفوف الشباب مقروناً بمبدأ النظام والتعاون،

ـ بإحياء عوامل الأخوة بين أبناء الوطن.

ـ ببث مبادىء الشرف والواجب والنزاهة فيما بينهم،

ـ بتهذيب طباعهم وتعويدهم التسامح واحترام حريات الغير احتراماً مطلقاً. (المادة الأولى).

وتعمل الكتائب لاستكمال تحقيق هدفها الوطني على انعاش اقتصاديات البلاد، وتحسين مستوى الطبقات الشعبية، وتشويق الشباب إلى الرياضة البدنية وحملهم على ممارسة مختلف تمارينها. (المادة الثانية).

والكتائب اللبنانية... تحتقر كل سياسة حزبية نفعية محلية أو شخصية.

ـ تؤيد الديمقراطية الرشيدة المنظمة كمثال أعلى. ومن الواجب أن توجه إليه تدريجياً عقول أبناء الوطن وقلوبهم.

ـ تؤمن بأن كيان لبنان وازدهار حياته موقوفان على سيادة العدل فيه. لذا تتقيد في نهجها وأعمالها بمبادىء العدل لحل المشاكل، وخاصة الاجتماعية منها.

ـ تحافظ على التقاليد اللبنانية حفاظاً مستمراً وتتقيد بمبدأ التقدم في حقول الحياة المتنوعة بحيث يتم بالاصلاحات الجريئة الفعالة» [المادة الرابعة]»[٤٧].

كانت هذه أهم الأهداف التي تبنتها الكتائب، والتي رأت أن عنصر «الشباب» هو الأقدر على تحقيقها.

٤ ـ الكتائب منظمة شبه عسكرية للشباب

أجمع المؤسسون على أن تكون الكتائب اللبنانية منظمة للشباب[٤٨]،

---

(٤٧) المصدر ذاته، ص٣٦٥.

(٤٨) المصدر ذاته، ص٢٦٧. حصر المؤسسون شروط الانتساب إلى الكتائب بكل لبناني يحب وطنه وله من العمر بين الثامنة عشرة والأربعين. ثم عدلت هذه الشروط في سنة ١٩٣٧ وأصبحت شروط السن ما بين العاشرة والخامسة والأربعين (المصدر ذاته، ص٢٦٨).

وذلك لإيمانهم بإخلاص الشباب واندفاعهم وتعلقهم بالقيم والمثل العليا ولما يملكون من حيوية وطاقات عظيمة يمكن توظيفها والاستفادة منها في خدمة لبنان إذا ما أُحسن تنظيمهم وتوجيههم وإعدادهم لتحمل المسؤوليات التي يفرضها واجب النهوض بالوطن والدفاع عن استقلاله وسيادته وكرامته[٤٩]. وكان بيار الجميل من أكثر المؤسسين اقتناعاً بهذا التوجه نحو عنصر الشباب[٥٠] نظراً لكونه شاباً[٥١] ولعلاقته الشخصية المباشرة بالشباب بوصفه أحد الرياضيين اللبنانيين البارزين ورئيساً للاتحاد اللبناني لكرة القدم لعدة سنوات[٥٢]، وكذلك بالنظر إلى ما لمسه في أوروبا من اهتمام دولها الناهضة بأمور الشباب. وقد تحدث عن هذا الموضوع فقال:

«كنت أحد مندوبي لبنان في الحفلات الأولمبية التي جرت مؤخراً (١٩٣٦) في ألمانيا. فتسنى لي إبان رحلتي مشاهدة الفرق العديدة المنظمة. ومررت في ألمانيا كما مررت في النمسا وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا، فشاهدت بأم عيني تلك الشبيبة المنظمة، وهداني ذلك إلى التفكير في تنظيم شبيبتنا اللبنانية على مثالها»[٥٣].

طغى الطابع الرياضي على نشاطات الكتائب في السنة الأولى[٥٤]. فإلى جانب التوجيه الوطني الذي كان يتلقاه الأعضاء عن طريق المحاضرات والندوات والنشرات[٥٥] والتعاميم التوجيهية الشهرية[٥٦] كانوا يشتركون في برامج رياضية متنوعة تشمل ألعاب القوى وكرة القدم وكرة السلة والمشي والركض والرحلات الجماعية وإقامة المخيمات والسير في الاستعراضات

---

(٤٩) المصدر ذاته، ص٦٨، ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٥٠) المصدر ذاته، ص١٠٣.

(٥١) كان عمر بيار الجميل عند تأسيس الكتائب اللبنانية ٣١ سنة.

(٥٢) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٩٩.

(٥٣) بيار الجميل، في جريدة **«البشير»**، في ٦ شباط سنة ١٩٣٧. مكررة في **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص١٠٢.

(٥٤) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٢٤٤.

(٥٥) المصدر ذاته، ص٧٤.

(٥٦) المصدر ذاته، ص٨٦.

والمظاهرات الحزبية، ويتلقون المبادىء الأولى في التمارين العسكرية بإشراف ضابط سابق في الجيش الفرنسي[٥٧]. وكانوا ينتظمون في مجموعات نضالية متدرجة من الرهط إلى الحظيرة إلى الفصيلة إلى السرية فالكتيبة[٥٨]. وكانوا أثناء التدريب والاستعراض والمناسبات الرسمية يرتدون زياً كاكياً خاصاً[٥٩] شبيهاً بأزياء الجنود[٦٠]، ويؤدون التحية الحزبية الشبيهة، إلى حد ما، بالتحية الفاشستية والتحية السورية القومية[٦١]. وكان في مقدمة واجباتهم الحزبية التقيد الكامل بالنظام وحسن الانضباط وإطاعة الرؤساء[٦٢].

وفي ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٧، ولأسباب سياسية وأمنية[٦٣]، أصدرت الحكومة اللبنانية المرسوم رقم ١٤٧٤ القاضي بحل المنظمات شبه العسكرية وحظر كل نشاط سياسي عسكري. ولكن الأحزاب، وخصوصاً حزب الكتائب، لم تتقيد بمضمون القرار[٦٤]، وراحت تتابع نشاطها في السر وفي العلن تحت ستار الرياضة حيناً والكشفية حيناً آخر[٦٥]. ولم تكن الدولة تجهل حقيقة ما يجري، ولكنها كانت تغض الطرف عن هذه المخالفات في أكثر الأحيان مراعاة للظروف وأخذاً باعتبارات سياسية وأمنية دقيقة[٦٦].

وكان لقرار الحل هذا نتائج إيجابية بعيدة الأثر في تطور العمل الكتائبي. فبعد أن كانت قيادة الكتائب قبله تولي الناحية الرياضية والعسكرية معظم عنايتها تحولت بعده، ومن دون أن تهمل الناحية الرياضية كلياً[٦٧]، إلى التركيز على الاهتمام بالمصالح الحزبية والشؤون العامة. فأعادت النظر

---

(٥٧) المصدر ذاته، ص٧٠ ـ ٧١. راجع أيضاً الهامش رقم ١٩ في ص٧١.

(٥٨) المصدر ذاته، ص٢٥٠.

(٥٩) المصدر ذاته، ص٧٢، في الهامش رقم ٢١.

(٦٠) المصدر ذاته، ص١٢٠ وفيه صورة الكتائبيين باللباس الكتائبي الرسمي.

(٦١) المصدر ذاته، ص١١٥، ١١٦، ١٢٠.

(٦٢) المصدر ذاته، ص٢٠٥ ـ ٢٠٦، ٢٣٢.

(٦٣) المصدر ذاته، ص١٥٢، راجع بعض هذه الأسباب هناك.

(٦٤) المصدر ذاته، ص١٥٣ وما بعدها، و١٧٩.

(٦٥) المصدر ذاته، ص١٨١.

(٦٦) المصدر ذاته، ص١٧٨ ـ ١٧٩.

(٦٧) المصدر ذاته، ص١٨١.

في قوانين الحزب ومبادئه وتنظيمه[٦٨]، وعملت على نشره في سائر المناطق حتى بلغ عدد أعضائه في سنة ١٩٤٢ خمسة وثلاثين ألفاً حسب المصادر الكتائبية[٦٩]، وانطلقت بقوة في التعاطي بالأمور السياسية[٧٠] والشؤون العامة. فقامت بدراسات موضوعية عن أحوال البلاد[٧١]، وطالبت على أساسها باصلاح التمثيل النيابي[٧٢]، وتحديث الإدارة الحكومية[٧٣]، ومعالجة المشاكل الاقتصادية[٧٤] والاجتماعية والصحية[٧٥]، والتربوية[٧٦]، والمالية[٧٧]، والعمالية[٧٨]، والأمنية[٧٩]، على أسس علمية. وقد بادرت إلى إنشاء مستوصفات مجانية في بيروت وطرابلس وجونيه، ودائرة خاصة للاستشارات القانونية المجانية لمساعدة الفئات المعوزة[٨٠]. كما أنها قادت أو شاركت في حملات الاحتجاج وفي التظاهرات والإضرابات ضد الاحتكارات وجشع الشركات الاستثمارية الأجنبية والوطنية، وزيادة أسعار الخبز والماء والثلج والمحروقات وغير ذلك مما اعتبرته مجحفاً بحقوق الشعب ومصالحه[٨١]. وكان غرضها البعيد من كل ذلك «**ايجاد نظام وطني إصلاحي يرتكز على الاتحاد الروحي بين جميع العيال والطبقات والطوائف التي تكون الوطن اللبناني**»[٨٢].

(٦٨) المصدر ذاته، ص١٨١ وما بعده.
(٦٩) المصدر ذاته، ص٢٧١.
(٧٠) المصدر ذاته، ص٢٨٢.
(٧١) المصدر ذاته، ص١٥١، ١٨٩، ١٩٠.
(٧٢) المصدر ذاته، ص١٩٣.
(٧٣) المصدر ذاته، ص١٩٥.
(٧٤) المصدر ذاته، ص١٨٩.
(٧٥) المصدر ذاته، ص١٩٢.
(٧٦) المصدر ذاته، ص٢٢٩.
(٧٧) المصدر ذاته، ص١٨٩.
(٧٨) المصدر ذاته، ص١٨٦.
(٧٩) المصدر ذاته، ص١٩٨.
(٨٠) المصدر ذاته، ص١٩٢.
(٨١) المصدر ذاته، ص١٨٦ ـ ١٩٢، ٣٥٧ ـ ٣٦٢.
(٨٢) المصدر ذاته، ص٦٦، نقلاً عن جريدة «العمل» في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩، ص٤.

هذه كانت منظمة الكتائب اللبنانية بأهدافها ومبادئها وقياداتها وطموحاتها ونشاطاتها في أواخر الثلاثينات عندما دخلت حلبة الصراع العقائدي والسياسي والحزبي في مواجهة العقائد والأحزاب الأخرى التي كانت ناشطة فاعلة في الساحة اللبنانية. فكيف استقبل اللبنانيون منظمة الكتائب، وخصوصاً أولئك الذين لم تكن عقائدهم وآراؤهم متفقة مع عقيدتها ونهجها.

٥ ـ الكتائب اللبنانية بنظر غير الكتائبيين

إن كان تأسيس الكتائب اللبنانية قد قوبل بالارتياح والتأييد من بعض الفئات فإن فئات عديدة أخرى لم ترتح لهذا الحدث وقابلته بالتحفظ والتخوف والرفض، لأنها وجدت في أهداف الكتائب وأعمالها ما يتناقض مع عقائدها القومية، أو يتنافى مع مبادئها السياسية والاجتماعية والأخلاقية، أو يهدد مصالحها الحيوية، أو يقوض زعامتها ويضعف نفوذها في الأوساط الشعبية[٨٣]. من هذه المنطلقات المختلفة استمدت تلك الفئات مواقفها المعارضة للكتائب اللبنانية آخذة عليها عدداً من المآخذ، أهمها التالية:

الانعزالية:

دخلت كلمة «الانعزالية» قاموس السياسة اللبنانية بعد الحرب العالمية الأولى. أطلقها الوحدويون على طلاب الاستقلال اللبناني. ولما تأسست الكتائب أصبحت في نظر الوحدويين رمز الانعزالية وأداتها. وهم يشيرون بذلك إلى تشبث الكتائب باستقلال لبنان الناجز وسيادته الكاملة، ورفضها القاطع الوحدة أو الاتحاد مع سوريا أو مع غيرها من البلدان العربية الأخرى، وإصرارها على أن تكون سياسة لبنان الداخلية والخارجية نابعة من الإدارة اللبنانية الحرة ومجندة لخدمة المصلحة اللبنانية العليا التي يجب أن تعطى الأولوية المطلقة وأن تتقدم على مصالح الآخرين، حتى ولو كان أولئك الآخرون من الأشقاء والأصدقاء والجيران. وكان من الطبيعي ألا تروق هذه السياسة الاستقلالية اللبنانية للوحدويين الذين نعتوها بالسياسة

---

(٨٣) المصدر ذاته، ص١٦٩.

الانعزالية ووصفوا الكتائبيين بالانعزاليين والانفصاليين[٨٤]. ثم إن هذا التباين الجوهري في العقائد والمواقف أدى إلى تأزم العلاقات بين الكتائبيين من جهة وبين العروبيين والسوريين القوميين وغيرهم من الوحدويين والشيوعيين من جهة أخرى.

التنكر للعروبة:

في أواسط الثلاثينات كان يتنازع اللبنانيين تياران أساسيان، تيار يقول بعروبة لبنان شعباً ودولة وحضارة، وتيار آخر يرفض الاعتراف بانتماء لبنان العربي، ويقول بوجود أمة لبنانية عريقة[٨٥] تكونت عبر ستة آلاف سنة من التاريخ، صارعت خلالها الأهوال من أجل البقاء، وانتصرت[٨٦]، وأبدعت حضارة لبنانية مميزة انطلقت من الانجازات الفينيقية العظيمة[٨٧]، ونمت وازدادت تنوعاً وقيمة بالتفاعل الإيجابي المثمر مع حضارات الشعوب المختلفة التي تعاقبت على لبنان، وبنوع خاص الحضارات المشرقية القديمة واليونانية والرومانية والمسيحية والعربية والإسلامية والأوروبية الحديثة. لذلك، وبالرغم مما بين لبنان والدول العربية حالياً من روابط ومصالح وجوامع مشتركة فإنه يبقى متميزاً عنها بخصائصه الفريدة وشخصيته المستقلة. وإنه لمن مصلحة العرب، كما هو من مصلحة اللبنانيين ومن حقهم أيضاً، أن يحافظوا على هذا الكيان الخاص في دولة لبنانية مستقلة وذات سيادة كاملة. وعندما تأسست الكتائب تبنت هذا الرأي وأقامت عليه أيديولوجيتها وجعلته حجر الزاوية في عقيدتها القومية والهدف الاستراتيجي لعملها السياسي. واشتهرت الكتائب، أكثر من أية منظمة أو هيئة أخرى، بموقفها المتصلب الثابت الصريح من هذا الموضوع.

أما القائلون بعروبة لبنان فقد أدانوا الموقف الذي تمثله الكتائب، واعتبروه هرطقة قومية وتنكراً للعروبة، وتزويراً للتاريخ، وشنوا عليه حملة

---

(٨٤) المصدر ذاته، ص٧٨.

(٨٥) المصدر ذاته، ص٢٢٨، ٢٨٣.

(٨٦) المصدر ذاته، ص٢٢٧، ٢٨٤.

(٨٧) المصدر ذاته، ص٢٨٤.

شعواء زادت في تعقيد الوضع اللبناني المثقل بالمشاكل والتناقضات[٨٨].

الطائفية:

واتهمت الكتائب بالطائفية كذلك، أولاً لأن الأكثرية الساحقة من مؤسسيها وقيادييها وأعضائها ومؤيديها هم من المسيحيين، بوجه عام، ومن الموارنة بوجه خاص. وبالرغم من أن باب الانتساب إليها كان مفتوحاً أمام جميع اللبنانيين واللبنانيات دون تمييز فإن عدد المنتمين إليها من أبناء الملل الأخرى بقي محدوداً جداً بحيث أنه لم يستطع أن يزيل عنها لونها الطائفي[٨٩]. وثانياً، لأن الكتائب اتخذت لنفسها صفة المحامي عن حقوق المسيحيين اللبنانيين، فأعربت عن قلقهم على حريتهم وكرامتهم ومصيرهم وسط هذا الشرق الإسلامي الواسع، وطالبت لهم بضمانات سياسية تعيد إلى نفوسهم الثقة والاطمئنان. وكان لهذا الطرح الطائفي لقضية المسيحيين ردود فعل معاكسة عند الجانب الآخر، ونتج عن تبادل التهم بين الجانبين، المسيحي والإسلامي، تصعيد خطير في الصراع الطائفي، كانت جريدة «البشير» منبره في الجانب المسيحي، وجريدة «بيروت» منبره في الجانب الإسلامي.

النزعة العسكرية:

ولعل أخطر ما أثار قلق المتخوفين من قيام الكتائب ومن نهجها التمارين العسكرية التي فرضتها على أعضائها، والتي حملت المتخوفين، ومعظمهم من المسلمين، إلى التساؤل قائلين:

«لسنا ندري ما هي الغاية من هذه الكتائب اللبنانية، ولا ما هي الغاية من التمارين العسكرية. ولعلنا نستطيع الوصول إلى اكتشاف هذه المعميات والأسرار التي يتحفنا بها العهد الحاضر»[٩٠].

---

(٨٨) كمال صليب، **منطلق تاريخ لبنان**، راجع مقدمة الكتاب بشأن التضارب في النظريات والآراء بخصوص حقيقة تاريخ لبنان. ص١١ ـ ١٦.

(٨٩) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٢٧٤.

(٩٠) جريدة بيروت، في ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦، ص٤.

وقد اكتشفوا الجواب عن هذه التساؤلات فيما كان الرئيس الأعلى للكتائب بيار الجميل قد صرح بقوله:

«**لم يكن همنا الأول** [الاستقلال] **يحتاج إلى فلسفات ونظريات فلسفية، بل إلى كفاح وعمل وإلى قتال في الشوارع في معظم الأحيان**»[٩١].

وهذا ما دفع المتخوفين إياهم إلى التكهن عمن يمكن أن يستهدفهم «القتال في الشوارع». ولم يطمئنوا إلى أنهم لن يكونوا هم المستهدفين. ولم تكن ردة الفعل الإسلامية غير متوقعة. وقد جاءَت بعد مضي بضعة أشهر فقط بتأسيس منظمة النجادة في سنة ١٩٣٧. وكانت الغاية الحقيقية من تأسيسها إعادة توازن القوي بين المسيحيين والمسلمين، وذلك بإيجاد منظمة للشباب شبه عسكرية قادرة على مواجهة الكتائب اللبنانية. وبقيام الكتائب في الجانب المسيحي، والنجادة في الجانب الإسلامي أخذت العلاقات المسيحية الإسلامية بعداً جديداً، وأصبح خطر المواجهة الفعلية بين جناحي لبنان أكثر احتمالاً من أي وقت مضى.

الديكتاتورية:

وصمت الكتائب أيضاً بالفاشستية وبكل ما يتصل بها من مباديء وممارسات هي من خصائص الأنظمة الدكتاتورية[٩٢]. ويمكن اختصار أبرز المظاهر الفاشستية المتمثلة في النهج الكتائبي كما يراها غير الكتائبيين من مسلمين ومسيحيين بالعناصر التالية:

الزعامة: إن منصب الرئيس الأعلى للكتائب كان يشبه منصب «الزعيم» في الأحزاب الدكتاتورية إن من حيث استمرار الزعيم في قيادة الحزب مدى الحياة[٩٣]، وإن من حيث الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها[٩٤]، وهي

---

(٩١) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٢٨١.

(٩٢) المصدر ذاته، ص٨٥، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨.

(٩٣) استمر بيار الجميل يتولى منصب «الرئيس الأعلى» للكتائب منذ تأسيسها الفعلي في سنة ١٩٣٧ حتى وفاته في ٢٩ آب سنة ١٩٨٤.

(٩٤) بموجب المادة العاشرة من قانون سنة ١٩٣٨ (**تاريخ الكتائب**، ص٢٤٧)، وبموجب النظام العام للحزب سنة ١٩٤٢ (**تاريخ الكتائب**، ص٢٤٨).

صلاحيات التقرير والتشريع والتعيين[٩٥]، وإن من حيث المظاهر المغرقة في التكريم والتعظيم وعبادة الشخصية التي يحيط الزعيم نفسه بها أو يسبغها عليه اتباعه وأنصاره[٩٦].

الأيديولوجية الكتائبية:

من الخصائص البارزة للأنظمة الدكتاتورية إن لكل منها أيديولوجيته، وأنها تغالي إلى حد الهوس في تطبيق هذه الأيديولوجيات. هكذا فعلت النازية في ألمانيا والفاشستية في ايطاليا. وكانت الكتائب قد تأثرت بهذا النمط من التفكير القومي الذي كانت عدواه قد انتقلت إلى بلدان الشرق خلال الثلاثينات[٩٧]. وقد صاغت الكتائب أيديولوجيتها وبلورتها في «العقيدة اللبنانية» واعتبرتها من المسلمات الثابتة التي لا تناقش[٩٨] ولا يجوز المس بها في أي حال من الأحوال. وما لبثت الكتائب أن وقعت أسيرة أيديولوجيتها هذه، فصارت تحدد القيم والمفاهيم الوطنية، وتصنف الأشخاص والمؤسسات على أساسها[٩٩]. وبلغ بها الأمر إلى حد أنها صارت ترى جميع من حولها مخطئين ومقصرين بحق الوطن والشعب. فالمجلس النيابي «**لا يعبر عن إرادة الأمة**»، والشعب اللبناني «**لا يعترف بحق تمثيله لأشخاص خلقهم الإتّجار الانتخابي المفضوح، فلم يعبروا، لا بأعمالهم ولا بمواقفهم عن رغباته أو عن شعوره وأمانيه**»[١٠٠]. وأعمال

---

(٩٥) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٢٤٦.

(٩٦) من هذا القبيل، جاء في كتاب **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٩٥ المقطع المعبر التالي:
«**ووصفت ولادته [بيار الجميل] بأنها إطلالة رجاء وأمل، اتسعت حلقاتها من حي الجميل في بكفيا إلى كل أجزاء لبنان، وحن الوطن على الطفل راسماً بيد خفية صوراً ورموزاً أرصد حلها على المستقبل وحده. وشعت في المقلتين الصغيرتين نورانية غريبة ملأت البيت غبطة، وتموجت في سماء لبنان وضاءة طلقة تصبو إلى الحرية والعمل. ولم تكن حياة الحرية والعمل إلا لتزيد في قناعة الكتائبيين بولادة رئيسهم الرسولية وحياته البطولية ومؤهلاته القيادية**». هذا المقطع منقول بعضه عن جريدة «العمل» في ٢٩ حزيران سنة ١٩٤٠، ص١.

(٩٧) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٩٨) المصدر ذاته، ص٢٨٣.

(٩٩) المصدر ذاته، ص١٩٣، ٢٢٥.

(١٠٠) المصدر ذاته، ص١٩٣ ـ ١٩٤.

الحكومة «**جعلت لهذا النظام صورة بغيضة في نظر الجميع**»[١٠١] ورأت الكتائب أن الحالة في الإدارات العامة بلغت درجة كبيرة من العجز والتقصير فأنذرت في بيان أصدرته في إحدى المناسبات بأنه لا يمكنها «**بعد الآن السماح بترك مصالح العاصمة اللبنانية على عاتق دوائر اتصفت بالعجز والخوف والخلو من كل سلطة حقيقية ومن كل وسيلة للتأثير على الشركات الخاضعة، صورة، لمراقبتها**»[١٠٢]. ولم تكن الأحزاب السياسية، بنظر الكتائب، أقل مسؤولية من سواها عن تردي الأوضاع في البلاد، «**فالزحام الشديد القائم بين هذين الحزبين [حزب إميل إده وحزب بشارة الخوري] والنضال المتواصل بينهما، هو أساس المرض في خراب البلاد، واعتلال مصالحها وإدارتها وعرقلة الأعمال النافعة فيها**»[١٠٣]. والأدهى من ذلك أن الحكومة اللبنانية وسلطات الانتداب الفرنسي التي كان يفترض فيها، برأي الكتائب، أن تقضي على الأحزاب السرية المعادية للكيان اللبناني وتقطع دابرها، راحت تتساهل معها وتغض النظر عن مخالفاتها ونشاطاتها الهدامة لأسباب سياسية ومآرب شخصية لا تمت إلى المصلحة اللبنانية العليا بصلة.

يستنتج من كل هذا أن غلو الكتائب في التمسك بأيديولوجيتها أوجد عندها القناعة بأن جميع العاملين في الحقل الوطني، إلاّها، يتصرفون، عن قصد أو عن غير قصد، بشكل يتعارض مع مصلحة الوطن العليا ويهدد الكيان اللبناني بالضعف والانحلال[١٠٤]، وبأن خلاص لبنان من هذا المصير القاتم المحتوم رهن بالرجوع إلى العقيدة اللبنانية الكتائبية والالتزام بها وتطبيقها قولاً وعملاً، لأن بها تتمثل «الوطنية الصحيحة»، ولأنها وحدها القادرة على درء الأخطار عن لبنان، وفيها وحدها الضمانة الأكيدة لبقائه وطناً مستقلاً حراً مزدهراً[١٠٥].

---

(١٠١) المصدر ذاته، ص١٩٤.

(١٠٢) المصدر ذاته، ص١٩١؛ وراجع نص البيان كاملاً في جريدة «**البشير**» بتاريخ ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٣٨، ص١.

(١٠٣) جريدة «**البشير**»، بتاريخ ١ شباط سنة ١٩٣٨، ص٤.

(١٠٤) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٢٦٦.

(١٠٥) المصدر ذاته، ص٢٦٥.

هذا النمط الدكتاتوري من التفكير، وهذه المغالاة في توجيه النقد اللاذع للآخرين، وفي تضخيم أهمية الدور الكتائبي في الحياة السياسية اللبنانية أوجدت ردود فعل مختلفة بين اللبنانيين، من مسلمين ومسيحيين، تمثلت في ثلاثة مواقف: منهم من اتخذ موقف التأييد الكامل والدعم المطلق، ومنهم من اتخذ موقفاً وسطاً يتسم بالتحفظ والتردد حيال أسلوب الكتائب في العمل، وليس بالضرورة حيال توجهها اللبناني العام، ومنهم من اتخذ موقف الرفض القاطع والمعارضة القوية. وكانت تكمن وراء كل موقف من هذه المواقف أسباب ومبررات متباينة الدوافع والأهداف.

التصدي للمعارضة:

إن التزام الكتائب المطلق بأيديولوجيتها فرض عليها سلوكاً معيناً تجاه معارضيها. فقد رفضت التعايش مع العقائد المغايرة لعقيدتها، وأبت أن تتساهل مع أصحابها ودعاتها(١٠٦)، وذهبت في رفضها هذا إلى حد «التصدي» لهم بمختلف الوسائل الكفيلة باسكاتهم أو القضاء عليهم، بدعوى أنهم يشكلون خطراً حقيقياً على كيان لبنان واستقلاله وسيادته. وكان موقف الكتائب هذا أكثر شدة وتطرفاً من موقف الحكومة اللبنانية ذاتها. «**فإذا كانت الحكومة تتغاضى عن التجاوزات العقائدية التي تمس الكيان**»، قال الكتائبيون، «**فإن الكتائب تنمي الشعور الوطني وتقوده للدفاع عن هذا الكيان**»(١٠٧). وهي مصممة على «**التصدي**» لهذه «**التجاوزات العقائدية**»... «**بدون أدنى تردد**»(١٠٨). وأكد بيار الجميل نفسه هذا الموقف حيث قال:

«أجل، لقد آن الأوان لضعفاء الإيمان بالعقيدة الوطنية أن يدركوا أننا هنا حماة هذا الكيان الذي ضمنته المعاهدة [الفرنسية ـ اللبنانية ١٩٣٦] ونص على صيانته الدستور. إني أرفع الصوت عالياً وأردد ما أجمع عليه إخواني الشباب الوطني: إننا لا نسمح لأحد بأن يتحدانا في عقر دارنا ويمتهن كرامتنا

---

(١٠٦) المصدر ذاته، ص٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(١٠٧) المصدر ذاته، ص١٨٧.

(١٠٨) المصدر ذاته، ص١٨٧.

ويحتقر قوميتنا»[١٠٩]. وبالفعل، فقد «تصدى» الكتائبيون في السنوات الأولى بعد تأسيس الحزب لخصومهم، ولا سيما للسوريين القوميين في بكفيا بمناسبة احتفال هؤلاء بعيد ميلاد زعيمهم أنطون سعادة في ١ آذار سنة ١٩٣٧[١١٠]، وفي جونيه بمناسبة الزيارة التي قرر أنطون سعادة القيام بها إلى المدينة وعقد اجتماع حزبي فيها[١١١]. وتصدوا للشيوعيين في بيروت بمناسبة إقامة حفلة تكريمية في نادي الشرق لنائبين شيوعيين فرنسيين[١١٢]. جرى كل ذلك لأن الحكومة اللبنانية «**أظهرت تقصيراً فاضحاً في المحافظة على الروح اللبنانية بعيداً عن [هذه] الإفسادات المخجلة**»[١١٣].

إن هذا الأسلوب القمعي التعسفي في مواجهة الخصوم السياسيين كان رائجاً في أواسط الثلاثينات في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية، وكان له مؤيدون متحمسون في بلدان الشرق الأدنى مثلما كان له معارضون كثيرون أيضاً، والكتائب، على كل حال، لم تكن الحزب العقائدي الوحيد في الساحة اللبنانية الذي كان يلجأ أحياناً إلى مثل هذا الأسلوب.

فرض ديكتاتورية الحزب الواحد:

واتهمت الكتائب بالسعي إلى فرض دكتاتورية الحزب الواحد في لبنان. وقد استند معارضوها في هذا الاتهام إلى بضعة أدلة ومؤشرات. فالكتائب اعترفت بصراحة وصدق أنها تأثرت بالفكر القومي الفاشستي ـ النازي، وأقرت بأنها «**أخذت عنه بعض الأفكار العامة استجابة لروح العصر**»[١١٤]. وفي توضيح ذلك ذكرت أن التنظيم الكتائبي قام «**على تفكير لبناني قومي خاص يسعى إلى خلق قناعة ضمنية تقول بوحدة الحزب والمجتمع، وإلى قناعة معلنة تؤكد على أن روحية الحزب وخلقيته وقوميته**

---

(١٠٩) المصدر ذاته، ص١٨٧ ـ ١٨٨ نقلاً عن جريدة «**البشير**» بتاريخ ١ آذار سنة ١٩٣٧، ص٤.

(١١٠) المصدر ذاته، ص١٨٧؛ أيضاً، عبد الله قبرصي، **عبد الله قبرصي يتذكر**، ص١٩٠ ـ ١٩١.

(١١١) جبران جريج، **مع أنطون سعادة**، ج١، ص١٢٠ ـ ١٢١.

(١١٢) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص١٨٨.

(١١٣) المصدر ذاته، ص١٨٧.

(١١٤) المصدر ذاته، ص٢٣٩.

هي الشرط الأساسي لتخطي الثنائية المجتمعية نحو الاجتماع السياسي المتكامل في لبنان»(١١٥). إن الأخذ بهذه الفلسفة القومية المبنية على أساس هذه العلاقة الجدلية بين المجتمع والحزب أوحت للمعارضين بأن الكتائب تؤمن بحتمية الوصول إلى السلطة في يوم من الأيام، وإقامة نظام حكم الحزب الواحد ذي الطبيعة الفاشستية الدكتاتورية، بالرغم من نفي الكتائب مثل هذه الافتراضات والتقديرات.

ومن الأدلة الأخرى التي ساقها المتخوفون من إمكانية إقامة نظام الحزب الواحد مبادرة الكتائب إلى تطبيق سياسة «التصدي» لجميع الأحزاب والعقائد المغايرة لعقيدتها، بقصد القضاء عليها أو منعها، على الأقل، من ممارسة نشاطاتها في الساحة اللبنانية التي لا يجوز أن يرتع فيها بحرية، بحسب العرف الكتائبي، غير العقيدة اللبنانية الصافية وحدها.

ومن المؤشرات ذات الدلالة الواضحة التي لفتت نظر المعارضين إلى نوايا الكتائب بشأن الاستيلاء على الحكم أن التنظيم الداخلي لمنظمة الكتائب الذي جرى في العام ١٩٣٧ أنشأ تسعاً من «اللجان الخاصة» التي ما لبثت أن استبدلت في التنظيم الجديد سنة ١٩٣٩ بتسع **«مصالح ذات صلاحيات واسعة هي مصلحة التربية الوطنية والشؤون الإجتماعية، ومصلحة التعاون والاسعاف العام، مصلحة المراقبة والتفتيش، مصلحة المجلس التأديبي، مصلحة الدعاية والنشر، مصلحة المالية واللوازم، مصلحة الأقاليم، مصلحة التعبئة، مصلحة العقيدة»**(١١٦). وكان من الواضح جداً أن تنظيم هذه المصالح كان شبيهاً بتنظيم وزارات الدولة، حتى أن المراجع الكتائبية نفسها ذكرت أن وظيفة هذه المصالح اتخذت صفة **«حكومة الظل»**(١١٧). وهذا ما قوى شكوك المشككين بأن الكتائب كانت بالفعل تفكر بالاستيلاء على السلطة وتعد العدة لذلك.

إن الذين عارضوا فكرة إقامة نظام حكم الحزب الواحد، لا فرق من أية جهة حزبية جاءَت، إنما فعلوا ذلك لاقتناعهم بأن هذا النظام، مهما قيل

(١١٥) المصدر ذاته، ص٢٦٣.

(١١٦) المصدر ذاته، ص٢٥٣.

(١١٧) المصدر ذاته، ص٢٦٣.

عن حسناته ومبرراته، ليس صالحاً للتطبيق في لبنان، إذ كان يخشى من أن أية محاولة من هذا النوع قد تؤدي إلى نتائج مأسوية مدمرة، وذلك بسبب التكوين الطائفي العنصري للمجتمع اللبناني. فقد كانت كل طائفة أو فئة ترفض الخضوع لتسلط الطوائف أو الفئات الأخرى، والقبول بهيمنتها عليها، والتسليم لها بالانفراد في إدارة دفة الحكم وتقرير سياسة البلاد وفق مخططاتها الفئوية المنحازة. ولما كان حزب الكتائب معروفاً بلونه الماروني وموقفه المسيحي المتشدد فإن طموحاته السياسية لقيت معارضة شديدة من معظم أبناء الطوائف الأخرى، ومن عدد غير قليل من الموارنة أنفسهم. وكانت المعارضة لهذا الحزب تثار، في أغلب الأحيان، تحت شعار الرفض للهيمنة الفئوية والحكم الفاشستي الدكتاتوري.

كانت هذه أهم التهم والانتقادات التي وجهت إلى حزب الكتائب، فكيف كان موقف الكتائب منها، وماذا كان رده عليها؟

٦ ـ ردود الكتائب على منتقديها

الانعزال:

رد الكتائبيون على الانتقادات والتهم الموجهة إلى منظمتهم، نافين بعضها، وشارحين البعض الآخر، أو مبررين موقفهم منها. فبالنسبة إلى تهمة «الانعزال» رد الكتائبيون بالتأكيد على أن كيان لبنان واستقلاله ليسا «**صدقة جاد بها الخيرون علينا... أو منحة نفحتنا بها الأقدار عفواً**»(١١٨)، بل هما «**حقيقة طبيعية... وحقيقة تاريخية**»(١١٩) ووجود مميز مستقل خالد سرمدي(١٢٠)، وأنه من حق لبنان أن يحيا سيداً حراً مستقلاً كغيره من الكيانات والأوطان، وليس لأحد الحق في أن يفرض عليه صيغاً توحيدية أو اتحادية لا يرضاها. وهو إذ يمارس حقه الكامل في السيادة والاستقلال لا يألوا جهداً في التعاون وتوطيد أحسن العلاقات مع جميع جيرانه وخصوصاً

---

(١١٨) المصدر ذاته، ص٢٢٧.

(١١٩) المصدر ذاته، ص٢٨٤.

(١٢٠) المصدر ذاته، ص٢٢٨، ٢٨٣.

«بين الدولتين الشقيقتين، لبنان وسوريا»، كما نص على ذلك البيان الأول الذي أعلن ولادة حزب الكتائب في سنة ١٩٣٦[١٢١]. فعلى أساس هاتين الحقيقتين ترى الكتائب أن اتهامها بالانعزال والانفصال ادعاء باطل وزعم ظالم لا يرتكز على أساس.

التنكر للعروبة:

بصدد موقف الكتائب من العروبة يقول بيار الجميل:

«يتهمنا البعض أننا أعداء الأقطار العربية الشقيقة، فهذا بهتان بحيث لا تدعمه حجة. لقد كنا وما زلنا نتمنى لتلك الأقطار تحقيق أمانيها الوطنية الصالحة»[١٢٢].

ولكن الكتائب إذ ترحب بالتعاون الحر المتكافيء مع الأقطار العربية وإقامة أحسن العلاقات معها فإنها ترفض الانضواء تحت لواء القومية العربية لأنها «**قائمة على رابطة المذهب الديني. وقد ساهمت هذه العقيدة في ترسيخ الثنائية المجتمعية وإعطاء المذهبية طابعاً قومياً، مما أدى إلى تفسخ وحدة الشعب وتعميق المنازعات بين فئاته... أضف إلى ذلك أن العروبة احتواء مذهبي يرفض هوية لبنان الحضارية السابقة، في العرف الكتائبي، للعروبة، ويتنكر لهويته التاريخية المميزة**»[١٢٣]. لذلك «**أبت [الكتائب] التسليم بنظرية «الأمة العربية» تشمل الشعب اللبناني في ما تشمل، لأنها لا تتفق وكوننا أمة لبنانية مميزة عما سواها**»[١٢٤]. بهذه الكلمات القليلة الصريحة الحاسمة حددت الكتائب موقفها بشكل قاطع ونهائي من العرب والعروبة.

الطائفية:

رداً على تهمة الطائفية الموجهة إلى الكتائب قال بيار الجميل: «**بما أن الكتائب نشأت بأكثرية مسيحية فقد اعتبرت نشأتها ردة فعل طائفية ضد تيار**

---

(١٢١) المصدر ذاته، ص٣٣١ الملحق رقم ١١.

(١٢٢) المصدر ذاته، ص١٨٤ نقلاً عن جريدة «**البشير**» بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٨، ص٤.

(١٢٣) المصدر ذاته، ص٢٢٧.

(١٢٤) المصدر ذاته، ص٢٨٣ والهامش رقم ١١.

طائفي مضاد»[125].

وقال جوزيف شادر: **«وقد تصورت الفئات الإسلامية أن الكتائب ما هي سوى حركة مسيحية بميول فرنسية»**[126].

ويستهجن بيار الجميل هذه الاستنتاجات والتفسيرات المغرضة ويقول: **«ليست منظمتنا لطائفة دون أخرى، كما يشيع بعض المغرضين وذوي الغايات الملتوية، بل هي عدوة الطائفية البغيضة»**[127].

ويؤكد الكتائبيون أنهم اتخذوا موقفاً مناهضاً للطائفية منذ اللحظة الأولى بدليل أن البيان الأول الذي أعلن ولادة الكتائب[128] سنة ١٩٣٦ ندد بالطائفية، كما أن المادة الرابعة من النظام الأساسي عرّفت الكتائب بأنها **«منظمة وطنية صرف بعيدة عن أي صبغة مذهبية أو عنصرية»**[129].

وانطلاقاً من إدراكها مضار الطائفية في المجتمع وخطرها على الكيان اللبناني، دعت الكتائب إلى تجاوز النظام الطائفي الراهن واعتماد العلمنة الكاملة بدلاً عنه. والعلمنة، بالمفهوم الكتائبي، لا تعني الإلحاد، ولا محاربة رجال الدين[130]، بل إنها تعني فقط إبعاد الدين عن السياسة، وإبعاد السياسة عن الدين وتأمين حرية المعتقد للجميع. ويقول الكتائبيون بهذا الخصوص:

«لسنا نفهم حرية المعتقد في اصطلاحها الضيق الأشوه القائم على أساس التساهل في ممارسة دروب العبادة، بل نفهمها في معناها الحقيقي الأوحد، نفهمها حرية كاملة مطلقة، تجيز لكل مواطن أن يؤمن أو لا يؤمن، وأن يمارس واجبات دينه أو ألاّ يمارسها، وأن يغير دينه كما يشاء ومتى

---

(١٢٥) المصدر ذاته، ص٧٩ نقلاً عن جريدة «**العمل السنوي**» ١٩٧٠، ص١٥.

(١٢٦) المصدر ذاته، ص٧٨ نقلاً عن جريدة «**العمل السنوي**» ١٩٧٠، ص١٩.

(١٢٧) المصدر ذاته، ص١٨٤ نقلاً عن جريدة «**البشير**» بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨، ص٤.

(١٢٨) المصدر ذاته، ص٣٣١، الملحق رقم ١١.

(١٢٩) المصدر ذاته، ص٣٦٥، الملحق رقم ٣٦ بعنوان «مقتطفات من القانون الأساسي للكتائب اللبنانية» الموضوع سنة ١٩٣٦.

(١٣٠) المصدر ذاته، ص٢٢٦.

يشاء، وفق ما يوحي به إليه اقتناعه الشخصي وصوت ضميره»[131].

وعلى هذا الأساس اعتبرت الكتائب «**إن كل نظرية تقول بلبنان مسيحي أو مسلم، نظرية خاطئة وخطرة. وبالتالي فإن الكتائب ترفض بشدة كل فكرة «ثيوقراطية» كتلك المتخذة أساساً في دساتير البلدان المجاورة، وتطالب بدستور مدني علماني يخدم الأديان ويحظر استخدام أية قوانين مذهبية مسيحية كانت أم محمدية»**[132].

ولا تنظر الكتائب إلى هذا الرد على تهمة الطائفية على أنه محاولة لتبرير موقفها من هذا الموضوع بمقدار ما تعتبره عرضاً عملياً لتجاوز الطائفية والثنائية المجتمعية «**ومحاولة جادة لتخليص الفكر السياسي من الرواسب الدينية، والعودة إلى اجتماعية الكائن البشري كأساس أفضل لبناء الاجتماع السياسي في لبنان، وبالتالي الوصول إلى المجتمع الوطني الذي هو الشرط الأساسي لقيام الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة في لبنان»**[133].

النزعة العسكرية:

لم تنكر الكتائب كونها منظمة شبه عسكرية، بل اعترفت:

«إن كل الأدلة تؤكد طابع المنظمة شبه العسكري: فالتمارين هي شبه عسكرية، والاستعراضات العامة تنم عن تنظيم عسكري، واللباس الموحد كذلك. وقد تختصر كل الأدلة على طابع المنظمة شبه العسكري بالتسمية: فالكتائب هي جمع كتيبة. والكتيبة هي إحدى قطع الوحدات العسكرية»[134].

ولكن الكتائب ترى أنه من الضروري التمييز بين المظاهر شبه العسكرية والغاية الكامنة وراءَها. وقد حاول بيار الجميل توضيح هذه الغاية حيث قال:

---

(١٣١) المصدر ذاته، ص٢٨٦.

(١٣٢) المصدر ذاته، ص٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(١٣٣) المصدر ذاته، ص٢٨٧.

(١٣٤) المصدر ذاته، ص٢٣٢.

«إن تعلقنا بالنظام وتعشقنا القانون دفع بالخصوم إلى نقدنا والتهجم علينا والإدعاء بأننا منظمة شبه عسكرية. والواقع أن الدقة والطاعة والانضباط تكاد تكون أسماء لغير مسميات في بلدنا، حيث اللامبالاة تطبع معظم مواطنينا ـ إن لم نقل كلهم ـ بطابع الرخاوة والإهمال. فكان علينا أن نثير ردة فعل في شبابنا، فكانت الكتائب سباقة إلى خلق روح الانتظام الذي هو من واجبات الشعب في وثبته نحو التحرر. فالصفة العسكرية، إن فهمت على هذا الشكل، جاءَت متممة للتربية الحقيقية. فكما أن خدمة السلاح تعلم الجندي النظام، هكذا أردنا نحن الكتائبيين أن نعزز النظام لا سيما وأن الخدمة العسكرية لم تتحقق في لبنان بعد»(١٣٥).

نفي تهمة الفاشستية:

نفى الكتائبيون مراراً وتكراراً أن يكونوا فاشستيين أو نازيين أو شيوعيين أو صنيعة لأي من هؤلاء. واشتكوا من أن خصومهم السياسيين استغلوا طابع الكتائب شبه العسكري ليلصقوا بها تهمة الفاشستية والنازية(١٣٦). وقال الكتائبيون:

«صحيح أن التمارين العسكرية وسلطة القائد الفرد هي من الأدلة الواضحة على التنظيم الفاشستي. لكنها ليست كافية لتأكيد الروح الفاشستية. فالتمارين العسكرية التي جاهرت بها الكتائب ـ وكانت قد تبنتها جميع منظمات الشبيبة في لبنان والعالم العربي ـ وإن التقت من حيث الشكل مع الفاشستيين، فإنها تختلف عنها من حيث الغاية والجوهر»(١٣٧). وأن الكتائب قد **«اختلفت عن التنظيمين الفاشستي والنازي، إن من حيث الأهداف والتطلعات أو من حيث البنية الداخلية للحركة الكتائبية»**(١٣٨).

نفي تهمة السعي للاستيلاء على السلطة:

نفى الكتائبيون أيضاً أنه كان في نيتهم الاستيلاء على الحكم وفرض

---

(١٣٥) المصدر ذاته، ص٩٦.

(١٣٦) المصدر ذاته، ص٨٥، ١٨٨، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨.

(١٣٧) المصدر ذاته، ص٢٣٨.

(١٣٨) المصدر ذاته، ص٢٣٩.

دكتاتورية حزبهم مؤكدين أن «**غاية النضال الكتائبي، في الجوهر، ليست الحكم أو السلطة في البلاد، إنما المجتمع السابق لقيام الحكم الوطني واستكمال السيادة**»[١٣٩]. ونفوا كذلك أن يكون الغرض من تنظيم المصالح الحزبية الذي وصف بأنه «حكومة الظل» هو التحضير لاستلام السلطة وإقامة الحكم الكتائبي في البلاد[١٤٠]. وفي مجال الدفاع عن الكتائب ونفي هذه التهمة عنها جاء على لسان أحد «الرواد الأول» النائب شارل عمون في مجلس النواب قوله:

«**ليست الكتائب مؤسسة شبه عسكرية ذات أغراض خطرة**[١٤١]... **ولا يمكن في أي ظرف من الظروف أن تلتبس بأية حركة أدت ببعض الأحزاب في البلدان الأخرى إلى اقتناص الحكم. وإذا ما عدنا إلى قانون الكتائب الأساسي رأينا أنها جمعية وطنية رياضية. إن الكتائب لا تحارب هنا لا شكل الحكومة ولا ميولها، بل هي حركة ترمي إلى الاحتفاظ بالحدود والأراضي اللبنانية فحسب، لا إلى تبديل شكل الحكم، حركة ترمي إلى اتقاء المخاطر الخارجية، لا يعنيها شيء من الشكل الحكومي الداخلي في لبنان**»[١٤٢].

توضيح بخصوص السلطات المطلقة لرئيس الكتائب:

أما الانتقادات المتعلقة بزعامة الحزب والصلاحيات المطلقة الممنوحة لها فقد أفتى كريم بكردوني بشأنها بما يفيد «**إن هذه السلطات المطلقة التي يمارسها الرئيس الأعلى ليست دكتاتورية ولا هي «هبة لدنية»**[١٤٣]**، إنما تقوم على احترام الأعضاء لرئيسهم ومحبتهم له، وتسليمهم بقيادته بكل حرية؛ وبالتالي فطاعة الرئيس الأعلى هي اختيار حر من قبل الأعضاء، وليست حتمية أفرزها تطور الأمة التاريخي الذي تجسد بنشأة الحزب، كما هي الحال في الفاشستية**»[١٤٤].

---

(١٣٩) المصدر ذاته، ص٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(١٤٠) المصدر ذاته، ص٢٦٣.

(١٤١) محاضر مجلس النواب سنة ١٩٣٧: **في العمل الشهري ١٩٦٩**، ص٢٣.

(١٤٢) شارل عمون في مجلس النواب. راجع محاضر المجلس؛ أيضاً **العمل السنوي ١٩٦٩**، ص٢٣.

(١٤٣) K. Pakradouni, **Structures des Kataib**, (Beyrouth, S.N. 1967), P. 37.

(١٤٤) Ibid, PP. 31- 34.

هل أقنعت الردود الخصوم:

كانت هذه ردود الكتائب والكتائبيين على التهم والانتقدات التي وجهت إليهم، فهل أقنعت هذه الردود الخصوم والمعارضين؟ وتجيب الكتائب عن هذا التساؤل بالقول:

«بالطبع لم تقنع هذه الردود المناوئين للكتائب من الحزبيين ورجال السلطة، بل على العكس، جاءَت الأحداث تثبت «اتهاماتهم» بكثير من الفرضية، وتثير تخوفهم من سعي الكتائب للاستيلاء على الحكم، انسجاماً مع «طابعها العسكري» وتجاوباً مع «انتمائها الفاشستي»[145].

٧ ـ خاتمة

عندما تأسست الكتائب سنة ١٩٣٦ وانطلقت في مجال العمل الوطني كانت تطمح إلى توحيد الجبهة اللبنانية وإنهاء الصراعات العقائدية والنزاعات الحزبية المتفجرة فيها، والقفز «**فوق الخلافات الشخصية والفروق الدينية**» والوصول بلبنان «**إلى السلام السياسي والأخلاقي، إلى النظام، إلى الاتحاد**»، كما أعربت عن ذلك في بيانها الأول[146]. ولكن النتيجة جاءَت بعكس ما كانت تأمل وترتجي. فقد ازدادت الخلافات بوجودها عمقاً وحدة وعنفاً، وعوضاً عن أن تكون الكتائب عامل توحيد وجمع الكلمة ولمّ الشمل، أصبحت، كغيرها من المنظمات والفئات، عنصراً رئيسياً من عناصر الصراع والنزاع في الحلبة السياسية بالساحة اللبنانية.

---

(١٤٥) شارل عمون، في مجلس النواب ١٩٣٧، **في العمل السنوي ١٩٦٩**، ص٢٣. عن تاريخ الكتائب ص٢٣٧.

(١٤٦) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج١، ص٣٣١، الملحق رقم ١١.

الباب السابع

لبنان خلال المرحلة الأولى
من الحرب العالمية الثانية
١٩٣٩ ـ ١٩٤٣

لبنان خلال العامين الأولين من الحرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤١

١ ـ نشوب الحرب وتأثيرها على لبنان

بيو يوقف العمل بالدستور:

في اليوم الأول من أيلول سنة ١٩٣٩ نشبت الحرب العالمية الثانية. فاتخذت فرنسا استعدادات عسكرية واسعة في لبنان وسورية تحسباً لهجوم قد تشنه عليهما ألمانيا النازية عبر تركيا. فأعلن المفوض السامي غبريال بيو في ٩ أيلول بموجب القرار L.R.٢٢٣ الأحكام العرفية في جميع الأراضي اللبنانية والسورية[1]. وفي ٢١ منه أصدر أربع قرارات علق بموجبها الدستور، وعطل الحياة البرلمانية الديمقراطية، وأعاد الحكم الفرنسي شبه المباشر بحجة الضرورات التي فرضتها ظروف الحرب.

فالقرار رقم L.R.٢٤٦ نص على ما يلي:

ـ «يوقف تطبيق مواد دستور الجمهورية اللبنانية المتعلقة بممارسة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في كل شيء تخالف فيه هذه المواد أحكام هذا القرار.

ـ يحل مجلس النواب، ولا يشرع بانتخابات جديدة.

ـ إن الصلاحيات المخولة بموجب الدستور لرئيس مجلس الوزراء وللوزراء يمارسها أمين سر للدولة يُعين من المفوض السامي، ومجلس

---

(١) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٩، العدد ٣٧٢٤ الاثنين في ٢٣ ت١ سنة ١٩٣٩، ص ٥١٢٤ ـ ٥١٢٥.

حكومة استشاري مؤلف من مديري الدوائر العامة في الحكومة اللبنانية.

- يعين رئيس الجمهورية الموظفين للوظائف التي توضع قائمتها بقرار من المفوض السامي. أما الوظائف الأخرى فيعين الموظفين فيها أمين سر الدولة.

- يكون لرئيس الجمهورية الصفة اللازمة ليتخذ بناء على اقتراح أمين سر الدولة مراسيم يكون لها قوة القانون لا سيما فيما يختص بالميزانية. تتخذ المراسيم الاشتراعية بمصادقة المفوض السامي التي تجعلها نافذة».

ونص القرار رقم L.R.٢٤٧ على ما يلي:

«يعين رئيس الجمهورية اللبنانية: مديري الدوائر العامة، والمحافظين، والمفتشين العامين، وضباط الدرك من رتبة قائد (كومندان) وما فوق، والقضاة من الفئات الخمس العليا من سلسلة المراتب القضائية. ويعين الموظفون الآخرون بقرار من أمين سر الدولة».

وبموجب القرار رقم L.R.٢٤٨ عين السيد عبد الله بيهم أمين سر الدولة للحكومة اللبنانية.

وبموجب القرار رقم *L.R.*٢٤٩ عين المسيو شوفلر *[Schoeffler]* بصورة موقتة بوظيفة مستشار فرنسي لدى أمين سر الدولة في الحكومة اللبنانية[٢].

تدابير عسكرية للضرورات الحربية:

وما لبثت فرق الجيش الفرنسي أن أخذت تصل تباعاً بأعداد كبيرة إلى سورية ولبنان، وتحتل المواقع الاستراتيجية في أراضيهما. وعينت الحكومة الفرنسية الجنرال مكسيم ويغان، أحد أبطال الحرب العالمية الأولى والمفوض السامي الفرنسي الأسبق في لبنان وسورية، قائداً عاماً للجيش الفرنسي في منطقة الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، فجعل مركز قيادته في بيروت. وتضاءل دور السلطات المدنية، وأصبح القواد العسكريون

---

(٢) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٩، العدد ٣٧٢٧، الخميس في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩، ص ٥٢١٤ - ٥٢١٥.

حكام البلد الفعليين[٣]. وانصب اهتمام السلطات العسكرية والمدنية، من فرنسية ولبنانية، على أمرين: تنظيم وسائل الدفاع عن البلاد، وتأمين الحاجات الحياتية الضرورية للمواطنين. وكان من بين الاجراءات الكثيرة التي اتخذتها السلطات في هذين المجالين فرض الرقابة على الصحف والاذاعات، وخنق الأنوار وتمويهها، ومنع الاحتكارات، وتثبيت الأسعار، ومصادرة بعض الأبنية والمواد اللازمة للجيش، ومراقبة المشبوهين، وتحريم الانتماء إلى الجمعيات والأحزاب ذات الارتباطات الخارجية. ومن باب الاحتراس لاحقت السلطات العسكرية أعضاء الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي وحركة القوميين العرب، واحتجزت عدداً كبيراً منهم في معتقلات خاصة أقيمت لهذا الغرض[٤]. وأبعدت آخرين عن البلاد، وذلك لشك هذه السلطات بتعاطف هذه الأحزاب وتعاملها مع الدول العدوة[٥]، ولا سيما مع ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشستية، والاتحاد السوفياتي[٦]. أما حزب الكتائب اللبنانية فقد لقي حظوة لدى الفرنسيين، لأنه «**لم تكد تعلن الحرب حتى كانت الكتائب قد وضعت جميع قواها المعنوية والمادية تحت تصرف الجيش [الفرنسي] لمصلحة البلاد**»[٧]. وفي اجتماع كتائبي عام عقد في ١١ أيلول سنة ١٩٣٩ «**حيا [بيار الجميل] الجيش الفرنسي الباسل... ثم ناشد الكتائبيين أن يكونوا قادة الجماهير في مكافحة الدعايات المقلقة التي يروجها رجال السوء للتأثير على معنويات البلاد**»[٨]. «**ولإنجاح هذه الخطة من الناحية الأمنية، تعاونت الكتائب مباشرة مع المكتب الثاني الفرنسي فعينت الأستاذ**

---

(٣) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص ٢٣١ - ٢٣٢.

(٤) عبد الله مشنوق، **وراء الأسلاك الشائكة**، (بيروت، دار النشر العربية، ١٩٤٨). في هذا الكتاب وصف حي لمعتقل «الميه وميه» قرب صيدا وحياة المعتقلين فيه. وكان عبد الله المشنوق أحد الذين أمضوا في هذا المعتقل حوالي ستة أشهر، من تشرين الأول ١٩٤١ إلى نيسان ١٩٤٢.

(٥) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ص٣٦٧.

(٦) كان الاتحاد السوفياتي قد عقد في ٢٣ آب ١٩٣٩ معاهدة صداقة وعدم اعتداء مع حكومة الرايخ الثالث (ألمانيا النازية).

(٧) بيار الجميل، في جريدة «**البشير**»، بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٣٩، ص ١.

(٨) المصدر ذاته، بتاريخ ١٢ أيلول سنة ١٩٣٩، ص ٢.

جورج سعادة ضابط ارتباط بين الكتائب ومكتب الكابيتن دارسي (Darcy)»[٩].

قلق وانتظار:

بالرغم من أن الأشهر الأولى من الحرب مرت بهدوء وسلام في لبنان فقد ساور اللبنانيين القلق والخوف لئلا يصيبهم في هذه الحرب مثلما أصابهم من الكوارث والويلات خلال الحرب العالمية الأولى التي كانت ذكراها ما زالت عالقة في أذهانهم. أما المسائل المتعلقة بالمعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية، وبموضوع استقلال لبنان وتقرير مصيره فقد طويت صفحتها موقتاً لأن جميع الجهود كانت منصبة على المجهود الحربي، ولأن جميع الجهات المعنية بمستقبل لبنان كانت تدرك تماماً أن مصيره أصبح مرتبطاً بمصير الحرب ذاتها وبالنتائج التي ستسفر عنها. ولذلك كان لا بد من التريث والانتظار.

٢ ـ سقوط فرنسا وتأثيره على لبنان وسورية ١٩٤٠ ـ ١٩٤١

لبنان وسورية يتبعان حكومة فيشي:

بعد هدوء نسبي خيم على جبهات القتال في أوروبا خلال أشهر الشتاء تجددت الأعمال العسكرية الكبيرة في أواسط ربيع سنة ١٩٤٠. ففي نيسان استولى الجيش الألماني على الدانمرك والنرويج. وفي ١٠ أيار هاجم فرنسا عبر بلجيكا وهولنده واللكسمبورج. وما لبثت إيطاليا أن غزت الأراضي الفرنسية من الجنوب الشرقي. وبعد أربعين يوماً من بدء الهجوم كانت فرنسا قد هزمت وسقطت واستسلمت، إلا قلة بزعامة الجنرال ديغول، كما سيجيء. وفي أثر الهزيمة قامت في فرنسا، في ظل الاحتلال النازي، حكومة فيشي[١٠] (Vichy) برئاسة المارشال هنري فيليب بيتان (Henri Philippe Pétain) أحد أبطال الحرب العالمية الأولى. وقد نصت شروط الهدنة الألمانية ـ الفرنسية التي وقعت في ٢٢ حزيران سنة ١٩٤٠ على أن

---

(٩) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب**، ج ١، ص ١٩٨.

(١٠) نسبة إلى مدينة فيشي في وسط شرق فرنسا، وقد اتخذتها حكومة بيتان مقراً لها وعاصمة مؤقتة لفرنسا خلال الاحتلال الألماني.

تبقى المستعمرات الفرنسية في عهدة حكومة فيشي، وأن تلتزم هذه المستعمرات بالامتناع عن تقديم أية مساعدات أو تسهيلات للحلفاء. فأعلنت معظم المستعمرات الفرنسية في العالم ولاءها لهذه الحكومة، وأوقفت الأعمال العدائية ضد ألمانيا وإيطاليا. ووفقاً لشروط الهدنة أرسلت إلى كل بلاد خاضعة لحكومة فيشي لجنة ألمانية ـ إيطالية لتستقر هناك طيلة زمن الحرب، وتراقب الوضع عن كثب، وتتأكد من صدق تطبيق شروط الهدنة في المستعمرات. واتخذت لجنة الهدنة في لبنان وسورية مدينة بيروت مركزاً لها. ويظهر أن حكومة فيشي لم تطمئن إلى إخلاص المفوض السامي بيو، أو تثق بمقدرته على الإمساك بزمام الموقف[١١]، فأقالته في ٢٤ تشرين الثاني، وخلفه في ٣٠ كانون الأول سنة ١٩٤٠ أحد الفيشيين المتشددين الجنرال هنري دانتز (Henri Dentz) مفوضاً سامياً وقائداً أعلى للجيش الفرنسي في لبنان وسورية[١٢].

الحصار الاقتصادي على لبنان وسورية:

بخضوع لبنان وسورية لسلطة حكومة فيشي ولجنة الهدنة الألمانية ـ الإيطالية انقطعت الإمدادات الخارجية عنهما بسبب الحصار البحري والبري والجوي الذي فرضته بريطانيا عليهما[١٣]. فشحت المواد الغذائية والمحروقات والملبوسات في الأسواق المحلية لتهافت الناس على شرائها تأميناً لحاجاتهم، ولأن المحتكرين عمدوا إلى تخزين هذه المواد طمعاً بجني الأرباح الفاحشة. فارتفعت أسعار كافة السلع بسرعة وانتشرت البطالة بين العمال، ولاح شبح المجاعة يهدد البلاد بكارثة. وانفجرت نقمة الشعب

---

(١١) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(١٢) عند إقالة بيو عينت حكومة فيشي مكانه الجنرال جان كياب (Jean Chiappe) المعروف بكرهه للبريطانيين وميله إلى إيطاليا. ولكن طائرته أسقطت خطأً في ٢٨ تشرين الثاني فوق البحر المتوسط وهو في طريقه إلى بيروت. فعادت حكومة فيشي وعينت مكانه الجنرال دانتز. وبقي بيو في أثناء ذلك يؤمن عمل المفوضية العليا في بيروت إلى حين وصول المفوض السامي الجديد الجنرال دانتز إليها في آخر كانون الأول. وغادر بيو بيروت نهائياً في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٤١.

(١٣) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ص ٣٧٥.

متهمة الحكومة بالتقصير، فأعلنت بيروت وطرابلس وصيدا الإضراب، وانطلقت الجماهير في مظاهرات حاشدة، واختل حبل الأمن، وعجزت الحكومة عن مواجهة الموقف بنجاح(١٤)، فاضطر رئيس الجمهورية إميل إده، وأمين سر الدولة عبد الله بيهم إلى تقديم استقالتيهما في الرابع من نيسان سنة ١٩٤١ إلى الجنرال دانتز، فقبلها وعين في العاشر منه القاضي ألفرد نقاش رئيساً للدولة يعاونه مجلس وكلاء لأمانة سر الدولة من غير السياسيين(١٥). وفي اليوم الثاني لتوليه السلطة أصدر الرئيس ألفرد نقاش المرسومين ١ و٢ بتشكيل مجلس أمانة سر الدولة من أربعة وكلاء برئاسة الوجيه البيروتي أحمد الداعوق(١٦).

الدعايتان الألمانية والإيطالية في البلدان العربية:

في أثناء ذلك كانت جيوش دول المحور قد غزت شبه جزيرة البلقان واحتلت أراضي دولها الست، وأصبحت تسيطر عملياً على أوروبا كلها تقريباً، من النرويج وبحر البلطيق في الشمال إلى البحر الأبيض المتوسط وليبيا في الجنوب، ومن المحيط الأطلسي وبحر الشمال في الغرب إلى حدود الاتحاد السوفياتي والبحر الأسود في الشرق. وضاعف الألمان والإيطاليون اهتمامهم بالبلدان العربية في هذه الفترة فسلطوا عليها أبواق دعايتهم عبر محطتي إذاعة برلين وباري (Bari) باللغة العربية، وبواسطة عملائهم السريين المنتشرين في هذه البلدان(١٧). وكانوا لا ينفكون يحرضون العرب على الثورة ضد الاستعمارين البريطاني والفرنسي، ويعدونهم بالدعم

(١٤) راجع أخبار هذه الإضرابات في الصحف اليومية في الأيام العشرة الأولى من نيسان سنة ١٩٤١، وخصوصاً في جريدة «**النهار**» في الأعداد ٢١٧٥ ـ ٢١٨٠.

(١٥) راجع قراري المفوض السامي دانتز رقم ٨٠ و٨١ بتاريخ ٩ نيسان ١٩٤١ في **الجريدة الرسمية** السنة ٨٠، عدد ٣٨٨٦، الأربعاء في ١٤ أيار ١٩٤١، ص ٣٨١٠ ـ ٣٨١١.

(١٦) هم أحمد الداعوق مهندس سني، وجوزيف نجار مهندس ماروني، وفيليب بولس قاض أرثوذكسي، وفؤاد عسيران طبيب شيعي.

(١٧) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص ٢٣٦. يقول اسكندر الرياشي: «**وكان يونس البحري في راديو برلين يعرف بطريقة عجيبة كل ما يجري عندنا حالاً. وكان يتناول الموضوع في إذاعاته المسائية يومياً ويفضح كل الأمور**». ونحن الذين عشنا تلك الحرب نشهد بأن قول اسكندر الرياشي هذا صحيح مئة بالمئة.

والمساعدة لتحقيق أهدافهم القومية في الحرية والاستقلال ودرء الخطر الصهيوني عن فلسطين إن هم استجابوا لدعوتهم ووقفوا إلى جانبهم في هذه الحرب. من هذا القبيل التصريح الرسمي الذي سلمه سفير إيطاليا، المسيو غبريالّلي، إلى رئيس الوزارة العراقية رشيد عالي الكيلاني بتاريخ ٧ تموز سنة ١٩٤٠، وقد جاء فيه ما يلي:

«عزيزي صاحب الفخامة

قد أمرني معالي الكونت شيانو وزير خارجية إيطاليا، أن أبلغ فخامتكم أن إيطاليا، طبقاً للسياسة المتبعة حتى الآن، ترمي إلى تأمين الاستقلال التام والاحتفاظ بالكيان السياسي لكل من سوريا ولبنان والعراق والبلاد التي تحت الانتداب البريطاني»[١٨].

ومن هذا القبيل، كذلك، الكتاب الذي تلقاه كل من رشيد عالي الكيلاني ومفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني من وزارة الخارجية الألمانية في ٣ نيسان سنة ١٩٤١. وقد جاء فيه ما يلي:

«تلقى الزعيم [أدولف هتلر] كتابكم المؤرخ بعشرين كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٤١... واطلع على التفصيلات المسرودة فيه والمتعلقة بكفاح العرب القومي، باهتمام كبير وعطف عظيم...

إن الزعيم يهدي تحياته ويشكركم بواسطة وزير الخارجية للرايخ الهر فون ريبنتروب، ويتمنى لكم استمرار النجاح في القضية العربية...

وأما فيما يتعلق بتلبية رغبتكم في إيضاح سياسة ألمانيا تجاه القضية العربية فإني مفوض بأن أبلغكم ما يأتي:

إن ألمانيا التي لم تحتل قط أرضاً عربية، لا تستهدف أن تستولي على أي جزء من البلاد العربية، وهي ترى أن الشعب العربي، وهو شعب ذو ثقافة قديمة وقد برهن على لياقته الإدارية وفضائله العسكرية، لجدير بأن يحكم بلاده بنفسه، ولهذا فإن ألمانيا تعترف باستقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً،

(١٨) عثمان كمال حداد، **حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١**، (صيدا، المكتبة العصرية، بدون تاريخ)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

وبحق البلاد العربية التي لم تستقل حتى الآن، أن تنال استقلالها التام.

إن كلاً من الأمتين الألمانية والعربية متفقتان على الكفاح ضد عدوهما المشترك أي الانكليز واليهود. إن ألمانيا مستعدة للعمل المشترك معكم، ولمساعدتكم مساعدة عسكرية فعالة على قدر الاستطاعة إذا اضطررتم إلى الحرب ضد الانكليز لتحقيق غاية شعبكم...

وأتمنى لكم الخير والعافية والنجاح في إقدامكم الجريء في سبيل القضية العربية.

المخلص: فرايهر فون وايسزيكر (وكيل الخارجية الألمانية)»[١٩].

وعلى كل حال، لم يكن الانكليز والفرنسيون الأحرار والأميركيون أضعف نشاطاً وأقل سخاءً بمثل هذه الوعود للبنانيين[٢٠].

السلطة الفعلية تصبح بأيدي المندوبين الألمان والطليان:

كان نشاط الألمان والإيطاليين في لبنان وسورية أوسع انتشاراً وأسهل منالاً منه في أي بلد عربي آخر لعدة أسباب منها: أولاً، إن وجود الدبلوماسيين والعسكريين الألمان والطليان، أعضاء لجنة الهدنة، كان شرعياً وعلنياً، وكانت جميع الأبواب مشرعة أمامهم. وثانياً، لأن الإدارة الفرنسية الفيشية في لبنان وسورية كانت مغلوبة على أمرها ولا تستطيع معارضة المندوبين الألمان والطليان في ما يريدون. وثالثاً، لأن هؤلاء المندوبين لم يكتفوا بممارسة الصلاحيات والحقوق التي منحتهم إياها شروط الهدنة، بل إنهم ما عتموا أن أمسكوا، من وراء الستار، بزمام السلطة في أيديهم وأصبحوا الحكام الحقيقيين والمرجع الأخير في جميع الشؤون العسكرية والاقتصادية والسياسية وغيرها[٢١]. وأضحى مقرهم[٢٢] محور النشاط

---

(١٩) المصدر ذاته، **حركة رشيد عالي الكيلاني**، ص ١٠٦ ـ ١٠٨.

(٢٠) توفيق وهبة، **لبنان في حبائل السياسة**، ص ٦٠ ـ ٦٢.

(٢١) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١٠١٥.

(٢٢) كان مقر اللجنة الألمانية في أوتيل متروبول بأول طريق النهر جنوبي ساحة البرج، وكان مقر اللجنة الإيطالية في أوتيل نورماندي بمجلة الزيتونة في بيروت.

السياسي ومقصد الزعماء والقياديين من مختلف الطوائف والأحزاب والاتجاهات[٢٣]. وكان الفريقان الألماني والإيطالي يتنافسان في السعي لكسب تأييد هؤلاء الزعماء وولائهم لبلديهما عن طريق الوعود والعهود التي راحا يغدقانها على اللبنانيين بشأن مستقبل لبنان وضمان كيانه[٢٤].

تردد اللبنانيين في اتخاذ موقف محدد:

وقف اللبنانيون حيارى مترددين حيال هذه العروض والوعود. فقد كان بعض الموارنة لا يزال يتعلق بفرنسا ويراهن على انبعاثها بالرغم من سقوطها المريع. وكان باقي الموارنة ومعظم الكاثوليك يتطلعون إلى إيطاليا كبديل محتمل لفرنسا، على اعتبار أن إيطاليا، ومدينة روما بشكل خاص، هي عاصمة المسيحية ومركز الكثلكة في العالم[٢٥]. وكان معظم المسلمين يظهرون ميلاً شديداً إلى الألمان[٢٦]. ولكن اللبنانيين عموماً ومن مختلف الطوائف لم يشاؤوا أن يغامروا بمستقبلهم وبمصير بلادهم، فامتنعوا عن اتخاذ المواقف الجازمة الثابتة بانتظار نهاية الحرب للتعامل مع الجانب المنتصر. ولعل أصدق تعبير عن هذا الموقف المتريث الحذر الحادثة الثالثة:

«إن السفير الألماني عندما ودع رياض الصلح في اليوم الذي اضطر فيه للعودة إلى برلين قال له: يجب أن تعتزم أخيراً ونهائياً وتجلي موقفك، فهل أنت معنا أم مع الانكليز؟ وقيل إن رياض الصلح أجاب: أنا نفسي لا أعرف هل أنا مع الانكليز أم مع الألمان، ولكنني من المؤكد سأكون مع الذين يحررون بلادي، ويحترمون استقلالها ولو كانوا من أهل جهنم»[٢٧].

لم يكتب لمساعي الألمان والطليان في لبنان وسورية أن تتكلل بالنجاح، أو أن تستمر. فالثورة العراقية التي نشبت في مطلع أيار سنة ١٩٤١ بدلت كثيراً من المعطيات، وغيرت بأحداثها ونتائجها وذيولها موازين القوى

---

(٢٣) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨.

(٢٤) المصدر ذاته، ص ٢٦٨ ـ ٢٧٠.

(٢٥) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص ٢٦٨.

(٢٦) المصدر ذاته، ص ٢٧٢، ٢٧٤.

(٢٧) المصدر ذاته، ص ٢٧١.

في منطقة الشرق الأدنى كلها، ومهدت الطريق أمام اللبنانيين والفرنسيين والبريطانيين للدخول في المفاوضات على أسس جديدة من أجل الاتفاق على تحديد مستقبل لبنان وتقرير مصيره.

٣ ـ حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق

الثورة العراقية ضد الانكليز:

في ربيع سنة ١٩٤١ كانت بريطانيا تقف وحدها في مواجهة النازيين بعد أن استسلم جميع حلفائها الأوروبيين للألمان. وكانت الجزر البريطانية نفسها مهددة بالغزو. كما أن جيشها في ليبيا كان يتراجع أمام قوات رومل. ولقد كانت بريطانيا حقاً في مأزق خطير. وكانت الحكومة العراقية برئاسة رشيد عالي الكيلاني قد تأثرت بالدعايات وبالوعود الألمانية والإيطالية، فرأت أن تنتهز «هذه الفرصة التي قل أن يجود بها الدهر مرة ثانية»[٢٨] لتحقق استقلال العراق الناجز وتخلصه من آخر القيود التي كانت قد فرضتها عليه معاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا. اتهمت الحكومة العراقية بريطانيا بخرق بنود هذه المعاهدة فيما يتعلق بعدد الجنود البريطانيين المسموح لهم بالتواجد في القواعد العسكرية البريطانية في العراق[٢٩]. وتدهورت العلاقات بسرعة بعد ذلك بين البلدين، وما لبث القتال أن نشب بين العراقيين والبريطانيين في ٢ أيار. وسيطرت الطائرات الحربية البريطانية على الأجواء وألحقت بالطائرات العراقية وبالمقاتلين العراقيين خسائر كبيرة[٣٠]. فطلب العراق النجدة من ألمانيا في ٦ أيار[٣١]. ولكن أقرب المطارات الألمانية إلى الجبهة العراقية كانت في اليونان، وهي مسافة بعيدة على الطائرات الحربية المقاتلة بمقاييس تلك الأيام.

الألمان يساعدون الثورة في العراق من مواقع في لبنان وسورية:

في أثناء ذلك كان الأميرال جان دارلان (Jean Darlan) أحد أركان

---

(٢٨) عثمان كمال حداد، **حركة رشيد عالي الكيلاني**، ص ٩ ـ ١٠.

(٢٩) المصدر ذاته، ص ١٠٩ ـ ١١١.

(٣٠) المصدر ذاته، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٣١) المصدر ذاته، ص ١١٢.

حكومة فيشي، يفاوض الألمان بشأن جلائهم عن مناطق واسعة من فرنسا وإطلاق سراح ثمانين ألفاً من الأسرى الفرنسيين، وتخفيض تعويضات الحرب(٣٢). وللحصول على أفضل الشروط وافقت حكومة فيشي على السماح للطائرات الألمانية باستخدام مطارات لبنان وسورية(٣٣). وفي ١٠ أيار وصل إلى بيروت موظف نازي كبير هو الهر رهن (Rahn) برفقة ممثل لحكومة فيشي لإبلاغ المفوض السامي الجنرال دانتز تفاصيل الاتفاق والتأكيد على وجوب تنفيذ مضمونه بدقة(٣٤). وعلى الأثر بدأت الطائرات الحربية الألمانية تصل إلى لبنان وسورية وتهبط في مطارات رياق بالبقاع، والمزة جنوب دمشق، وتدمر شرق حمص، والنيرب شرق حلب. وما لبثت أن أصبحت هذه المطارات قواعد جوية للطائرات الألمانية المغيرة على القوات البريطانية في العراق(٣٥). ولما رفضت الحكومة التركية السماح لألمانيا بإرسال الأسلحة والذخائر عبر أراضيها إلى الثوار العراقيين(٣٦) اضطرت حكومة فيشي إلى منح الألمان التسهيلات اللازمة لذلك في الأراضي اللبنانية والسورية. فقد جمعوا كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر محلياً واستوردوا كميات أخرى وأرسلوها باسم فرنسا، بموجب معاهدة فرنسية ـ تركية سابقة، بواسطة سكة الحديد عبر تركيا(٣٧). ولكن معظم هذه الشحنة لم تصل إلى الثوار لأن البريطانيين في الموصل اكتشفوا أمرها واستولوا عليها(٣٨).

لم يكتب النجاح للثورة العراقية وانتهت بالفشل في ٣٠ أيار. فغادر الزعماء الوطنيون العراق لاجئين إلى دول المحور، وعاد إليها الوصي على العرش العراقي الأمير عبد الإله والزعماء الموالون للإنكليز واستلموا مقاليد الحكم من جديد.

---

(٣٢) لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٣٧٩ (هامش).

(٣٣) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان** مع مجموعة من الوثائق، (بيروت، المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٩)، ص ٢٥ ـ ٢٦؛ أيضاً، توفيق وهبة، **قضايا ورجال**، ص ٥١.

(٣٤) لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٣٧٩.

(٣٥) توفيق وهبة، **قضايا ورجال**، ص ٥١؛ أيضاً له، لبنان في حبائل السياسة، ج ١، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٣٦) توفيق وهبة، **قضايا ورجال**، ص ٥٠.

(٣٧) المصدر ذاته، ص ٥١ ـ ٥٢؛ أيضاً، لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٣٨٠.

(٣٨) توفيق وهبة، **قضايا ورجال**، ص ٥٢.

كان لفشل الثورة العراقية تأثير مباشر على الوضع السياسي والأمني في لبنان وسورية. فقد أعاد فشل الثورة العراقية هذين البلدين إلى حلبة الصراع الدولي المسلح بعد أن كانا قد نعما بالهدوء طيلة سنة وهما في شبه هدنة أثناء الحكم الفيشي. ولكن في ضوء «التواطوء»(٣٩) الذي حصل بين حكومة فيشي والعدو الألماني في لبنان وسورية أثناء الثورة في العراق، كررت الحكومة البريطانية تأكيدها بأنه من الطبيعي أن تكون «**حرة في مهاجمة هذا العدو أينما كان**»(٤٠).

إذن، لقد أصبح لبنان وسورية مرشحين ليتحولا إلى ساحة حرب بين الجبارين المتصارعين البريطانيين والألمان.

٤ ـ الاستعدادات البريطانية للاستيلاء على لبنان وسورية

حركة فرنسا الحرة:

يوم سقطت فرنسا في حزيران سنة ١٩٤٠ لجأ أحد قوادها العسكريين، الجنرال شارل ديغول (Charles de Gaulle) إلى بريطانيا، وأعلن من راديو لندن في ١٨ و١٩ حزيران سنة ١٩٤٠ «**أن شعلة المقاومة الفرنسية يجب أن لا تخبو**»(٤١)، وأنه بصدد تأليف لجنة تحرير قومية فرنسية لمواصلة الحرب حتى النهاية إلى جانب حليفته الأمبراطورية البريطانية(٤٢). وفي ٢٨ حزيران اعترفت الحكومة البريطانية رسمياً بالجنرال ديغول قائداً وزعيماً لهذه الحركة ولجميع الفرنسيين الأحرار(٤٣). وأخذت حركة فرنسا الحرة توجه النداءَات إلى الفرنسيين في جميع أرجاء الأمبراطورية الفرنسية في العالم داعية إياهم للانضمام إليها في النضال من أجل تحرير فرنسا(٤٤). لاقت هذه الدعوة

---

(٣٩) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سورية ولبنان**، ص ٣٨٠.

(٤٠) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ٢٦.

(٤١) شارل ديغول، **مذكرات الجنرال شارل ديغول** ـ نداء الشرف ـ ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢، الجزء ٢ ـ الوثائق. تعريب وتعليق خيري حماد. (بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٦٤). ص ٨. يشار إليه بعد الآن هكذا: شارل ديغول، مذكرات.

(٤٢) المصدر ذاته، ص ٨، ١٥ ـ ١٧، ٢٢.

(٤٣) المصدر ذاته، ص ١٨.

(٤٤) المصدر ذاته، ص ٨، ٢٠ ـ ٢٢.

تجاوباً محدوداً في أول الأمر، وأعلنت معظم البلدان الخاضعة للحكم الفرنسي، ومنها لبنان وسورية، ولاءها لحكومة فيشي القائمة في ظل الاحتلال النازي.

التحضير لتنفيذ «عملية اكسبورتر» (Operation Exporter):

كان الجنرال ديغول يلح على بريطانيا لاسترجاع لبنان وسورية من سيطرة حكومة فيشي. وكانت بريطانيا تسوف وتماطل لانشغال قواتها في القتال بجبهات أخرى أشد خطراً(٤٥). ولكن بعد ثورة العراق، واحتلال المظليين الألمان جزيرة كريت اليونانية ذات الموقع الاستراتيجي الهام في وسط الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وانتصارات قوات المارشال رومل (Erwin Rommel) في ليبيا ووصولها إلى حدود مصر في صيف سنة ١٩٤١، ووجود وحدات عسكرية ألمانية في لبنان وسورية(٤٦)، شعرت بريطانيا بأن خطراً حقيقياً يهدد هذين البلدين، وصممت على تحريرهما من الفيشيين والألمان والطليان في أقرب وقت(٤٧). واتفقت مع الجنرال ديغول على ذلك. وانكب المختصون على وضع تفاصيل خطة التحرير التي أطلق عليها الاسم السري «عملية اكسبورتر»(٤٨).

ما كان يتمناه ديغول:

كان الجنرال ديغول، يومئذٍ، يعيش هاجسين، الهاجس الأول محو عار الهزيمة عن فرنسا، وإعادة الثقة بالنفس والاعتبار للجيش والشعب الفرنسيين(٤٩). ومن هذا المنطلق كان بود الجنرال ديغول قيام حركة فرنسا

---

(٤٥) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٣٨١.

(٤٦) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ٢٧.

(٤٧) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٣٨١.

(٤٨) المصدر ذاته، ص ٣٨٦.

(٤٩) راجع نداءَي ديغول إلى الفرنسيين من راديو لندن وبرقياته إلى بعض القواد الفرنسيين الكبار مثل الجنرال ويغان والجنرال نوغيس، وذلك في **مذكرات الجنرال ديغول**، ج ٢، ص ٧ - ١٥. وكذلك ص ٢٢٦ حيث خطابه أمام اللجنة الفرنسية القومية في مصر في ١٨ حزيران سنة ١٩٤١.

الحرة بمفردها بتحرير لبنان وسورية، لما في ذلك من مكاسب مادية ومعنوية كبيرة للحركة[٥٠]. ولكن لما تبين له أنه لا يملك الوسائل اللازمة لذلك عزف من التفكير بهذه المغامرة الخطرة واضطر إلى القبول بقيام حلفائه البريطانيين بالدور الرئيسي في هذه العملية[٥١].

هاجس المحافظة على الأمبراطورية الفرنسية:

وكان هاجس ديغول الثاني المحافظة على سلامة الأمبراطورية الفرنسية، وعدم التفريط بأي من مستعمراتها[٥٢]، ولجم التدخل البريطاني في شؤونها، وخصوصاً بعد أن أدخلت وسائل الإعلام والدعاية المحورية في روع الكثيرين من الفرنسيين وسواهم أن بريطانيا تطمع في تصفية الأمبراطورية الفرنسية لكي ترثها وتستولي على مستعمراتها وتلحقها بالأمبراطورية البريطانية ومناطق نفوذها بشكل أو بآخر. ومن هذا المنطلق، أيضاً، كان ديغول شديد الحذر في تعامله مع البريطانيين بكل ما يتصل بمستقبل المستعمرات الفرنسية عموماً، وبلبنان وسورية بشكل خاص[٥٣]. فهو لم يقبل أن ينفرد البريطانيون بتحرير لبنان وسورية، وأصر على اشتراك الفرنسيين بالعملية ببضع كتائب، وعلى وضع البلدين بعد تحريرهما تحت الإدارة الفرنسية كلياً، وعين مساعده الجنرال جورج كاترو (Georges Catroux) مندوباً سامياً فيهما وقائداً عاماً لقوات فرنسا الحرة في الشرق، على أن توضع **«هذه القوات بالنسبة إلى استعمالها تحت إمرة القيادات البريطانية العامة في الشرق الأوسط في البر والبحر والجو»**[٥٤].

ديغول يرفض مشاركة بريطانيا في تقرير مصير لبنان وسورية:

وحرص ديغول كذلك على أن لا يعطي بريطانيا صفة الشريك، أو يعترف لها بأي حق فيما يتعلق بتقرير المستقبل السياسي لكل من لبنان وسورية. وحدث أن الذين خططوا لعملية تحرير لبنان وسورية قرروا أن

---

(٥٠) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٣٨١.
(٥١) شارل ديغول، **مذكرات**، ج ٢، ص ٢١٤.
(٥٢) المصدر ذاته، ص ١٦٢. في رسالة من ديغول إلى تشرشل بتاريخ ١ آذار سنة ١٩٤١.
(٥٣) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٣٨٢.
(٥٤) شارل ديغول، **مذكرات**، ج ٢، الوثائق ـ ص ٢١٥.

يوجه إلى اللبنانيين والسوريين عند بدء الهجوم على بلديهم تصريح يتضمن وعداً صريحاً بمنحهم السيادة والاستقلال، لأن ذلك من شأنه أن يسهل مهمة الحملة العسكرية ويجعل اللبنانيين والسوريين يستقبلون الجيوش الحليفة استقبال الأصدقاء المحررين، لا استقبال الغزاة الفاتحين. واقترح ونستون تشرشل على ديغول أن يصدر هذا التصريح مشتركاً باسم حكومتيهما[٥٥].

ولكن ديغول تجاهل هذا الاقتراح ورفضه ضمناً في رسالة وجهها إلى سفير بريطانيا في القاهرة مايلز لامسون (Sir Miles Lampson) بتاريخ ٣ حزيران سنة ١٩٤١، مؤكداً فيها «**أن أي حل سياسي في سوريا ولبنان هو من صلاحيات ممثل فرنسا بالاشتراك مع المسؤولين اللبنانيين والسوريين**»، «**وأن عملية تقرير مصير دول المشرق تعود في الدرجة الأولى لفرنسا، ولا علاقة لبريطانيا بالموضوع**»[٥٦]. وكان أن وضع تصريحان منفردان، أحدهما فرنسي يتضمن الوعد بالاستقلال، والآخر بريطاني يؤيد ما جاء في التصريح الفرنسي. ولم يعترض ديغول على التصريح البريطاني ولكنه لم يرض عنه، وأعرب عن رأيه في «**أنَّ لا ضرورة له**»[٥٧]. وكلفت السفارة البريطانية في القاهرة بترجمة التصريح الفرنسي إلى اللغة العربية وطبع آلاف النسخ[٥٨] من هذين التصريحين، لكي ترمى من الجو فوق الأراضي اللبنانية والسورية في حملة نفسية واسعة عند بدء الأعمال العسكرية.

قد تبدو هذه الوقائع تفصيلية وهامشية لأول وهلة، ولكنها في الحقيقة ليست كذلك، لأن هذه العلاقات البريطانية ـ الفرنسية بشأن مستقبل لبنان وسورية، والتي ابتدأت بمشاعر متبادلة من الريبة والحذر، ما لبثت أن تطورت بسرعة خلال الأشهر التي تلت إلى علاقات صدامية ومواقف متباينة كان لها تأثير هام وحاسم في معركة مصير لبنان وسورية واستقلالهما.

استكمال الاستعدادات:

وفي أوائل حزيران سنة ١٩٤١ كانت بريطانيا وفرنسا الحرة قد

(٥٥) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ٣٠.
(٥٦) شارل ديغول، **مذكرات**، ج ٢، الوثائق، ص ٢١٦.
(٥٧) المصدر ذاته، ص ٢١٦.
(٥٨) المصدر ذاته، ص ٢١٦.

استكملتا جميع الاستعدادات لتحرير لبنان وسورية، ووقفت قواتهما التي وضعت تحت قيادة الجنرال البريطاني هنري متلند ولسون (Henry Maitland Wilson)، على أهبة الاستعداد في فلسطين والأردن بمواجهة الحدود اللبنانية والسورية بانتظار ساعة الصفر وصدور الأمر إليها بالهجوم.

٥ ـ وعد لبنان وسورية بالاستقلال

بدء الهجوم:

في صباح ٨ حزيران سنة ١٩٤١ صدر الأمر بالهجوم. فعبرت القوات البريطانية والفرنسية الحرة الحدود اللبنانية والحدود السورية من ثلاث نقاط: من الناقورة على الساحل اللبناني باتجاه صور وصيدا وبيروت، ومن شمال فلسطين باتجاه مرجعيون وجزين والداخل، ومن الأردن باتجاه درعا ودمشق. وفي وقت لاحق عبرت الحدود السورية الشرقية قوات بريطانية قادمة من العراق ومتجهة نحو تدمر وحمص[٥٩]. وكان يساند هذه الجيوش البرية قوة بحرية وأخرى جوية. وفي نفس الوقت حلقت طائرات الحلفاء فوق المدن والقرى اللبنانية والسورية وألقت عليها عشرات الألوف من النسخ من المناشير المتضمنة التصريحين الفرنسي والبريطاني اللذين كانا قد أعدا من قبل، كما أن محطات الإذاعة في لندن والقاهرة تولت إذاعة نصيهما عدة مرات.

التصريح الفرنسي:

كان التصريح الفرنسي رسالة موجهة من الجنرال جورج كاترو ممثل فرنسا الحرة في الشرق. وهذه أهم فقراتها[٦٠]:

«أيها السوريون واللبنانيون الكرام

(٥٩) راجع تفاصيل المعارك في هذه الجبهات في كتاب: يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١٠٢١ ـ ١٠٢٩.

(٦٠) راجع النص الكامل لتصريح كاترو في كتاب بيار زيادة **«التاريخ الدبلوماسي»**، باللغة العربية ص ٢٨ ـ ٢٩، وباللغة الفرنسية ص ١٣١ ـ ١٣٢.

في الوقت الذي تدخل فيه قوات الفرنسيين الأحرار، بالاتحاد مع قوات حليفتهم الأمبراطورية البريطانية إلى بلادكم، أصرح بأنني توليت سلطات ممثل فرنسا في الشرق ومسؤولياته وواجباته، وذلك باسم فرنسا الحرة... وباسم زعيمها الجنرال ديغول.

وإني قادم إليكم بهذة الصفة لإنهاء عهد الانتداب، ولأُعلن حريتكم واستقلالكم.

وبناءَ على ذلك، ستصبحون من الآن فصاعداً شعباً حراً ذا سيادة، وستتمكنون من أن تؤلفوا لأنفسكم دولاً منفردة أو تتحدوا في دولة واحدة. وفي أي الحالتين سيضمن استقلالكم وستُكفل سيادتكم بمعاهدة توضح بها العلاقات المتبادلة بيننا. وستجري المفاوضات لعقد هذه المعاهدة بين ممثليكم وبيني في أقرب ما يمكن. وريثما تعقد هذه المعاهدة سيكون موقف بعضنا من بعض موقف الحليف من حليفه...

أيها السوريون واللبنانيون الكرام

لقد أزفت ساعة عظمى في تاريخكم. إن فرنسا، بصوت أبنائها الذين يحاربون من أجل حريتها، ومن أجل حرية العالم، تعلن استقلالكم».

تكمن أهمية هذا التصريح في الوعود الأربعة التالية الواردة فيه، وهي:

١ - إنهاء عهد الانتداب.

٢ - منح الشعبين السوري واللبناني الحرية والاستقلال والسيادة.

٣ - تمكين الشعبين من تأليف دول منفردة أو الاتحاد في دولة واحدة.

٤ - ضمان الاستقلال والسيادة بمعاهدة توضح العلائق المتبادلة بين فرنسا من جهة وكل من السوريين واللبنانيين من جهة ثانية.

التصريح البريطاني:

وكان التصريح البريطاني(٦١) رسالة موجهة إلى السوريين واللبنانيين من

---

(٦١) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي** - الوثائق، ص ١٢٩ نص التصريح باللغة العربية، وص ١٣١ نصه بالانكليزية.

السفير البريطاني في القاهرة مايلز لامسون باسم حكومته، وهذا نصه:

«في عشية دخول سورية لطرد الألمان منها، وجه الجنرال كاترو باسم الجنرال ديغول رئيس الفرنسيين الأحرار تصريحاً إلى السكان يعلن فيه حرية سوريا ولبنان واستقلالهما، وأنه يقوم بمفاوضات لتثبيت هذين الوعدين في معاهدة.

إنه مجاز لي من حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أن أُعلن تأييدها لتصريح الجنرال كاترو وأنها تشترك في ضمان الاستقلال الذي وعد به سوريا ولبنان باسم الجنرال ديغول.

وكذلك أُجيز لي التأكيد لكم أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تقدم لكم جميع الفوائد التي تتمتع بها البلدان الحرة المشتركة معها في الحرب، فيما إذا انضممتم إلى الحلفاء في قضيتهم فتدخلون فوراً في معاملة كتلة الليرة الاسترلينية، وهي معاملة تعود بالمنافع الجزيلة والفورية على تجارتكم في التصدير والاستيراد، وتستطيعون أن تشتروا وتبيعوا بحرية جميع الإنتاج، في جميع البلدان الحرة.

الامضاء: مايلز لامسون
سفير صاحب الجلالة البريطاني في القاهرة
٧ حزيران سنة ١٩٤١
باسم حكومة جلالته في المملكة المتحدة»

مهما تكن الدوافع الحقيقية الكامنة وراء إصرار الحكومة البريطانية على إصدار هذا التصريح المنفرد فإن هدفه الظاهر والمعلن كان تطمين السوريين واللبنانيين إلى موقف بريطانيا المؤيد والضامن للتصريح الفرنسي، وزيادة ثقتهم بمصداقية الوعد بمنحهم السيادة والاستقلال[٦٢].

كيف قوبل التصريح الفرنسي:

قابل معظم السوريين واللبنانيين تصريح الجنرال كاترو بالابتهاج

---

(٦٢) المصدر ذاته، ص ٣١.

والارتياح المشوبين بالشك والإرتياب[٦٣]. فقد سبق لفرنسا أن أعلنت استقلال لبنان أكثر من مرة في الماضي[٦٤]، وكان يتبين في كل مرة أن الاستقلال الممنوح كان وهماً وسراباً، وأن فرنسا لم تكن بالفعل راغبة في التخلي كلياً عن هذا البلد، أو جادة في منحه الاستقلال الحقيقي الناجز. ولم يكن هناك أي دليل يثبت أن هذا الوعد الجديد بالاستقلال ليس مناورة سياسية دعائية كسابقاتها اضطرت فرنسا الحرة إلى اللجوء إليها بسبب ظروف الهزيمة القاسية التي كانت تنوء تحت وطأتها. ثم إن حكومة فيشي كانت، بالرغم من كل شيء، هي، بحسب القانون الدولي، حكومة فرنسا الشرعية، وهي الوحيدة التي يحق لها قانوناً أن تتكلم وتفاوض وتتعهد وتتعاقد باسم الدولة الفرنسية. أما حركة فرنسا الحرة فإنها لم تكن تملك هذا الحق لأنها حركة تحرير ثورية لا تتمتع بالشرعية الدولية[٦٥]، وبالتالي فإن تصريح الجنرال كاترو بإنهاء عهد الانتداب وإعلان استقلال لبنان وسورية لا قيمة قانونية له، لأن كاترو يعطي فيه ما ليس يملك، وهو بالنتيجة تصريح لا يلزم الحكومة الفرنسية الشرعية بشيء. وبعد، فمن يضمن أن حركة فرنسا الحرة ستنتصر في الحرب، وأنها إذا ما انتصرت وأصبحت في يوم من الأيام حكومة فرنسا الشرعية ستفي بالوعود وتنفذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها مجبرة تحت وطأة الأحداث وضغط ظروف الحرب.

كيف قوبل التصريح البريطاني:

وكذلك كان شأن التصريح البريطاني. فإنه، على أهميته، لم يكن كافياً لتبديد مخاوف اللبنانيين والسوريين. فسجل البريطانيين الاستعماري في نظر الشرقيين، لا يختلف في شيء عن سجل الفرنسيين. فكلاهما حافل بالمراوغة، والإخلاف بالوعود، ونكث العهود. فوعود البريطانيين للعرب بالاستقلال، خلال الحرب العالمية الأولى، لم تكن أكثر صدقاً وأجزل وفاءً للعرب من الوعود الفرنسية للسوريين واللبنانيين.

---

(٦٣) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٣٨٦.

(٦٤) أعلنت فرنسا استقلال لبنان في سنة ١٩٢٠، وسنة ١٩٢٦، وسنة ١٩٣٦.

(٦٥) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٣٨٥.

وعلى كل حال، لم يكن بإمكان السوريين واللبنانيين في تلك الظروف أن يفعلوا أي شيء آخر غير الانتظار والرجاء بأن تكون الوعود هذه المرة جدية صادقة.

٦ ـ انتهاء الحرب المحلية واتفاقية عكا

انتصار البريطانيين والفرنسيين الأحرار:

بخلاف ما كان متوقعاً، واجهت قوات الدول المتحالفة، أثناء تقدمها في الأراضي اللبنانية السورية، مقاومة شديدة من قوات حكومة فيشي، ونشبت بينهم معارك ضارية، ولا سيما في مناطق مرجعيون وصيد وجزين والدامور، واشتركت فيها أسلحة البر والبحر والجو. وعندما اقترب الخطر من بيروت، التي كانت قد تعرضت لبعض الغارات الجوية، أُعلنت العاصمة مدينة مفتوحة بناء على طلب رئيس الجمهورية ألفرد نقاش من الجنرال دانتز، لتجنيبها الدمار والخراب. ولكن قبل أن تصل القوات المتحالفة إلى مشارف بيروت، وبعد انقضاء شهر واحد على بدء القتال، وجد الجنرال دانتز أن لا جدوى من الاستمرار في المقاومة، فطلب وقف القتال. وابتدأت المفاوضات في مركز القيادة البريطانية في مدينة عكا بشمال فلسطين لوضع شروط الهدنة. وفي ١٤ تموز انتهت المفاوضات، ووقع اتفاقية عكا كل من الجنرال ويلسون القائد العام للقوات المتحالفة في سورية ولبنان وفلسطين، والجنرال فرديلهاك معاون القائد العام لجيش الشرق الفرنسي باسم الجنرال دانتز. وتوقفت على الأثر الأعمال الحربية وعاد الهدوء والسلام إلى ربوع لبنان وسورية.

شروط الهدنة أو اتفاقية عكا:

تألفت اتفاقية الهدنة من عشرين بنداً[٦٦]. وكان أهم ما نصت عليه أن تتخلى قوات فيشي عن الأراضي اللبنانية والسورية للقوات المتحالفة[٦٧]،

(٦٦) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١٣٠ ـ ١٣٣ وفيه النص الكامل لاتفاقية الهدنة في عكا.

(٦٧) البند الثاني من الاتفاقية.

وأن يُخير الفرنسيون، من عسكريين ومدنيين، بين أن ينضموا إلى قضية الدول المتحالفة فيسمح لهم بالبقاء في سورية ولبنان، أو أن يرفضوا ذلك فيصير أرجاعهم إلى فرنسا[٦٨]. وشرحت البنود الأخرى كيفية تطبيق هذين الشرطين.

ديغول يعترض على اتفاقية عكا:

لم تدع فرنسا الحرة للاشتراك في محادثات الهدنة بعكا، ولم تستشر بشأنها، ولم توقع على الشروط التي تم التوصل إليها بين البريطانيين والفرنسيين الفيشيين. وما أن اطلع الجنرال ديغول، وهو موجود في برازافيل (Brazzaville) عاصمة الكونغو الفرنسي، على الاتفاقية حتى شجبها بشدة شكلاً ومضموناً لتجاهلها حركة فرنسا الحرة كلياً ولافتئاتها، حسب رأيه، على حقوق فرنسا ومصالحها في الشرق. وبدأ حملة سياسية ودبلوماسية لإعادة النظر في شروطها. فأبرق في اليوم التالي، ١٥ تموز، إلى الجنرال كاترو في القاهرة برسالة لينقلها إلى الجنرال إدوارد سبيرز (Edward Spears) رئيس البعثة البريطانية في سورية ولبنان، وإلى السفير البريطاني في مصر، وإلى القائم العام للقوات البريطانية قال فيها مخاطباً كاترو:

«آمل أن لا تكون قد مضيت بعيداً إلى حد توقيع اتفاق الهدنة الذي يتعارض مع نواياي وتعليماتي... وقد يكون مثل هذا الإجراء [إعادة القوات الفيشية إلى فرنسا] مناسباً للانكليز الذين... يهمهم قبل كل شيء الخلاص من القوات الفرنسية... ولهذه الأسباب، أنا أرفض هذه الشروط التي لم أستشر بالطبع في موضوعها أثناء المفاوضات، بالرغم من استمرارها ثلاثة أيام»[٦٩].

وعاد ديغول بسرعة إلى القاهرة من هناك ثم انتقل إلى بيروت لمعالجة الموضوع مع المراجع البريطانية صاحبة القرار. وفي ١٧ تموز وجهت بعثة فرنسا الحرة في لندن إلى وزارة الخارجية البريطانية، بإيعاز من ديغول،

(٦٨) البند السابع من الاتفاقية.

(٦٩) شارل ديغول، **مذكرات**، ج ٢، ص ٢٥٦، الوثيقة رقم ٢١٢.

مذكرة مسبهة جاء فيها ما يلي:

«تبينت دوائر الجنرال ديغول... بمنتهى الأسف أن نصوص الاتفاق الذي عقد في الرابع عشر من تموز... تختلف تمام الاختلاف عن الاقتراحات التي كان الجنرال ديغول قد وافق عليها في التاسع عشر من حزيران[٧٠]، وبالإضافة إلى أن فرنسا الحرة قد تجوهلت تمام التجاهل في هذا الاتفاق، فإن من العسير علينا أن نرى كيف يمكن التوفيق بين بعض بنود الاتفاق وبين التأكيدات التي صدرت مؤخراً عن عدة جهات بريطانية رسمية[٧١] باحترام حقوق فرنسا في سوريا»[٧٢].

وتطلب المذكرة في البند السابع وما بعده إعادة النظر في شروط اتفاق عكا لإصلاح ما يمكن إصلاحه وتفادي الأضرار التي قد تنجم عنه فيما لو بقي على حاله دون تعديل.

وفي ٢١ تموز قدم الجنرال ديغول مذكرة إلى أوليفر ليتلتون (Oliver Lyttleton) وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة أثناء محادثاتهما هناك جاء فيها قوله:

«يتشرف الجنرال ديغول، ومجلس الدفاع عن الأمبراطورية الفرنسية، في أن يبلغ حكومة صاحب الجلالة ما يلي:

لا تعتبر فرنسا الحرة، أي فرنسا، نفسها مرتبطة بأي حال من الأحوال باتفاق الهدنة المذكور، والملحق المضاف إليه، وتحتفظ بحقها في التصرف على هذا الأساس.

ولم تعد فرنسا الحرة، أي فرنسا، راغبة في أن تعهد إلى القيادة العسكرية البريطانية، بمهمة ممارسة القيادة على القوات الفرنسية في الشرق الأوسط. وسيستعيد الجنرال ديغول ومجلس الدفاع عن الأمبراطورية الفرنسية

---

(٧٠) المصدر ذاته، ج ٢، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٧١) منها تصريح ونستن تشرشل رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٤١. راجع الكتاب الأبيض البريطاني، الوثيقة رقم ٢، في بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ١٣٠.

(٧٢) شارل ديغول، **مذكرات**، ج٢ ص ٢٥٧ ـ ٢٦٠، الوثيقة رقم ٢١٣.

زمام التصرف الكامل والشامل، بجميع القوات الفرنسية في المشرق، اعتباراً من ظهر الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٤١»[٧٣].

وفي نفس اليوم، ٢١ تموز، وجه ديغول برقية إلى ونستن تشرشل رئيس الوزارة البريطانية حول هذا الموضوع قال له فيها ما يلي:

«إنني وجميع الفرنسيين الأحرار، نعتبر هذا الاتفاق متعارضاً تعارضاً جوهرياً مع مصالح فرنسا الحرة السياسية والعسكرية، أي مع مصالح فرنسا، وأنه مهين في شكله الحالي لكرامتنا»[٧٤].

تسوية الخلاف البريطاني الفرنسي بشأن اتفاقية عكا:

لم تكن الحكومة البريطانية راغبة في أحداث شرخ بالعلاقات مع الجنرال ديغول في ذلك الظرف العصيب من الحرب، وأظهرت استعدادها الكامل لتسوية المشكلة في الحال «**بإجراء ترتيبات تفسيرية على اتفاق الهدنة**»[٧٥] تستجيب لبعض مطالب الفرنسيين الأحرار. وفي ٢٣ تموز اجتمع في القاهرة ممثلون عن الطرفين وتوصلوا إلى إيجاد حلول مرضية للمشاكل المختلف عليها، وأصدروا قراراتهم في ثلاث وثائق: الأولى، بعنوان «الترتيبات التفسيرية التي اتفقت عليها السلطات البريطانية والفرنسية الحرة بالنسبة إلى اتفاق الهدنة الموقع في ١٤ تموز لإنهاء العمليات الحربية في المشرق»[٧٦]. والثانية، بعنوان «اتفاق بصدد التعاون بين السلطات البريطانية والفرنسية الحرة في الشرق الأوسط»[٧٧]. والثالثة، بعنوان «اتفاق تكميلي بصدد التعاون بين السلطات البريطانية والسلطات الفرنسية في الشرق الأوسط»[٧٨]. وقد توصل الطرفان في هذه الوثائق إلى الاتفاق على عدد من النقاط المختلف عليها، وخصوصاً على أن تتولى السلطات الفرنسية الحرة

---

(٧٣) المصدر ذاته، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١، الوثيقة رقم ٢١٤.
(٧٤) المصدر ذاته، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣، الوثيقة رقم ٢١٦.
(٧٥) المصدر ذاته، ص ٢٦٦، الوثيقة رقم ٢٢٠ وفيه رسالة ليتلتون إلى ديغول.
(٧٦) المصدر ذاته، ص ٢٦٨ ـ ٢٧٠، الوثيقة رقم ٢٢٤.
(٧٧) المصدر ذاته، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٧، الوثيقة رقم ٢٢٩(أ).
(٧٨) المصدر ذاته، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨، الوثيقة رقم ٢٢٩(ب).

زمام الإدارة المدنية في سورية ولبنان، بينما تخضع جميع الوحدات العسكرية والأمور الأخرى المتعلقة، من قريب أو من بعيد، بشؤون الحرب للقيادة العليا البريطانية[٧٩].

٧ ـ إدارة فرنسية ـ بريطانية مشتركة في لبنان وسورية

آلية الحكم الثنائي:

بعد سقوط الحكم الفيشي في لبنان وسورية انتقلت السلطة إلى أيدي الفرنسيين الأحرار. وبالفعل، فإنه ما كاد اتفاق الهدنة يوقع في عكا حتى بادر الجنرال كاترو إلى ممارسة الصلاحيات الممنوحة له في ٢٤ حزيران من الجنرال ديغول ومجلس الدفاع عن الأمبراطورية الفرنسية[٨٠] وأصدر في ١٦ تموز القرار رقم ٨/FL الذي نص على ما يلي:

«إن جميع الصلاحيات التي كانت حتى هذا النهار مناطة بالمفوض السامي الفرنسي في الشرق تصبح ابتداءً من هذا النهار مناطة بالجنرال كاترو [به ذاته]، القائد الأعلى، والمندوب العام والمفوض المطلق الصلاحية لفرنسة الحرة في الشرق»[٨١].

وبهذا القرار يكون الجنرال كاترو قد أعاد العمل بنظام الانتداب، وأقام نفسه حاكماً مطلقاً على لبنان وسورية، ووضع شعبي هذين البلدين أمام أمر واقع جديد.

ولكن بالنظر إلى التفوق العددي الكبير للقوات البريطانية بالنسبة إلى القوات الفرنسية في الشرق الأوسط[٨٢]، أوليت القيادة العليا البريطانية، بموافقة الجنرال ديغول، الحق في اتخاذ جميع الاجراءات الدفاعية التي تراها ضرورية لمواجهة العدو المشترك. وقد حدّ هذا الحق من صلاحيات الحاكم

---

(٧٩) المصدر ذاته، ص ٢٧٦، المادة ٤ من الوثيقة رقم ٢٢٩(أ).

(٨٠) المصدر ذاته، ص ٢٣٩، الوثيقة رقم ٢٠١. وهي رسالة موجهة من الجنرال ديغول إلى الجنرال كاترو.

(٨١) Edmond Rabbath, ***La Formation Historique***, P.435.

(٨٢) شارل ديغول، **مذكرات**، ج ٢، ص ٢٧٥، الوثيقة رقم ٢٢٩(أ).

الفرنسي كاترو وجعل القيادة العليا البريطانية عملياً، ولكن بصورة غير مباشرة، شريكاً فاعلاً في الحكم، وخصوصاً فيما يتعلق باتخاذ القرارات المهمة(٨٣). ومنعاً لتشابك الصلاحيات بين هاتين الهيئتين الحاكمتين، وتأميناً للتنسيق بين السلطات العسكرية البريطانية وسلطات فرنسا الحرة عهدت الحكومة البريطانية إلى البعثة البريطانية المقيمة في بيروت برئاسة الجنرال إدوارد سبيرز (Spears Mission) لتقوم بهذه المهمة الدقيقة، ولترعى المصالح البريطانية في سورية ولبنان.

تحسن الوضع الاقتصادي:

باستيلاء البريطانيين والفرنسيين الأحرار على زمام السلطة في لبنان وسورية ساد الهدوء والاستقرار، وزالت الضائقة الاقتصادية التي تفاقمت إلى درجة كبيرة في العهد الفيشي، وعمَّم الازدهار والرخاء بسبب الأموال الطائلة التي كان ينفقها الجنود البريطانيون، والتسهيلات التجارية الناشئة عن انضمام لبنان وسورية إلى منطقة الاسترليني، والمشاريع الكبيرة التي قامت بها السلطات العسكرية والتي وفرت العمل وفتحت أبواب الارتزاق للجميع مثل إنشاء خط سكة حديد حيفا ـ طرابلس، وشق الطرقات وتعبيدها، وبناء المجمعات السكنية والثكنات لإقامة الجنود والضباط.

الاستقلال الموعود بالمفهوم الفرنسي:

بعد أن استقر نظام الحكم الجديد أعلن الجنرال كاترو عزمه على تحقيق وعده للبنانيين والسوريين بالسيادة والاستقلال في أقرب وقت ممكن. ولكن الاستقلال الذي كان كاترو يفكر فيه ويتحدث عنه هو غير الاستقلال الكامل الناجز المطلق الذي هو مطلب اللبنانيين الملح. فالفرنسيون الأحرار ما كانوا ليقبلوا بالتخلي كلياً عن لبنان وسورية. وعندما اضطروا، بضغط من ظروف الحرب وبإلحاح من حلفائهم البريطانيين، إلى إصدار تصريح الثامن من حزيران فإنهم تعمدوا صياغته بأسلوب غامض مطاط يمكن تفسيره على هواهم وبشكل مغاير لما قد يفهم منه الآخرون. ففي الوقت الذي كان فيه

---

(٨٣) المصدر ذاته، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١، الوثيقة رقم ٢٠٨.

ذلك التصريح قيد الإعداد في القاهرة كتب الجنرال ديغول إلى بعثة فرنسا الحرة في لندن يقول:

«سنعلن الاستقلال. ولكننا لن نعلن إلغاء الانتداب بصراحة وبساطة... إنه لا بد من وجود مرحلة انتقالية في نقل السلطة. وأخيراً تؤلف سوريا منطقة من مناطق القتال، ويستحيل في خضم المعركة، أن نقوم بقلب طبيعة الحكم القائم فيها. وسنكتفي بأن نقول، بأننا أتينا لإنهاء الانتداب وعهده، وللوصول إلى معاهدة تضمن للبلاد استقلالها وسيادتها»[٨٤].

وفي ضوء ذلك رسمت فرنسا الحرة السياسة الجديدة التي تنوي تطبيقها في لبنان وسورية، وأوكلت إلى مندوبها في الشرق الجنرال كاترو أمر تنفيذها على مراحل عندما يرى الوقت ملائماً لذلك. وقد نصت هذه الخطة على أن يعلن كاترو بصورة رسمية استقلال لبنان ويدعو اللبنانيين إلى التعاون معه لاتخاذ الخطوات العملية التي تؤمن تطبيق هذا الاستقلال. فيعين حكومة موقتة لإجراء انتخابات عامة في البلاد، وبعد تشكيل المجلس النيابي الجديد، تتألف حكومة دستورية، وتمثل أمام المجلس، وفور نيلها الثقة تدخل في مفاوضات سياسية مع المندوب الفرنسي الجنرال كاترو لعقد معاهدة تحالف مع فرنسا تكون مستمدة بروحها ومضمونها من معاهدة سنة ١٩٣٦ التي لم تبرم في حينه. وفي هذه المعاهدة، التي يجب أن تصون حقوق فرنسا التقليدية بين لبنان وفرنسا وتضمن مصالحها التاريخية في الشرق، تتحدد العلاقات بين لبنان وفرنسا، ويصبح بمقدور لبنان ممارسة استقلاله وسيادته ضمن الأطر التي تعينها المعاهدة[٨٥].

الاستقلال الموعود بالمفهوم البريطاني:

ولكن بريطانيا نظرت إلى مسألة استقلال لبنان وسورية من زاوية أخرى مختلفة، عبَّر عنها وأوضحها أكثر من تصريح رسمي لكبار المسؤولين

---

(٨٤) شارل ديغول، **مذكرات**، ج ٢، ص ٢١٥.

(٨٥) لقد حدد الجنرال ديغول هذه السياسة وأبلغها إلى الجنرال كاترو في رسالة وجهها إليه من دمشق بتاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٤١. راجع مذكرات الجنرال ديغول، ج ٢ ص ٢٣٩ - ٢٤٠، الوثيقة رقم ٢٠١.

البريطانيين. فقبل ثمان وأربعين ساعة من بدء الهجوم على سورية ولبنان أبرق رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل إلى الجنرال ديغول في القاهرة يقول:

«وإني لأرحب تبعاً لذلك بالقرار الذي اتخذته بوعد سوريا ولبنان بالاستقلال. ولعلك تعرف أيضاً، أنني أرى ضرورة قيامنا بإضفاء كل ما تعنيه ضمانتنا من وزن على هذا الوعد. وإني لأوافقك بأن علينا أن نتجنب في أية تسوية للقضية السورية تعريض استقرار الشرق الأوسط للمخطر. ولكن لتأمين هذا الوضع علينا أن نعمل معاً كل ما في وسعنا لتحقيق مطامع العرب وإزالة شكوكهم. ولا ريب عندي في أنك ستقدر أهمية ما أقول»[٨٦].

وبعد تسوية الخلاف الذي نشب بين بريطانيا وفرنسا الحرة بصدد اتفاقية هدنة عكا كتب وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة أوليفر ليتلتون إلى الجنرال ديغول في ٢٥ تموز سنة ١٩٤١ يقول:

«ليس لبريطانيا العظمى أية مصلحة في سوريا ولبنان سوى كسب الحرب. وقد تعهدت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا الحرة باستقلال سوريا ولبنان. وعندما تتخذ هذه الخطوة الأساسية، ودون أي مساس بها، وانتقاص منها، فسنقبل مختارين، بأن يكون لفرنسا المركز الممتاز المتفوق في دولتي المشرق، بالنسبة إلى جميع الدول الأوروبية»[٨٧].

ثم اتبع ليتلتون هذه الرسالة برسالة أخرى بنفس المعنى في ٧ آب[٨٨].

ثم عاد ونستون تشرشل وأكد هذه السياسة في خطاب ألقاه بمجلس العموم البريطاني بتاريخ ٢٩ أيلول، وجاء فيه قوله:

«ويجب أن أوضح بجلاء أن سياستنا، التي تحظى بمباركة حلفائنا الفرنسيين الأحرار، تقضي بأن تعود سورية إلى السوريين ليمارسوا حقهم في

---

(٨٦) المصدر ذاته، ص ٢١٨، الوثيقة رقم ١٨١، ص ٢١٨ ـ ٢١٩؛ أيضاً ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٣٩٩.

(٨٧) شارل ديغول، **مذكرات**، ج ٢، ص ٢٧٤، الوثيقة رقم ٢٢٨.

(٨٨) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ١٤٥، الوثيقة رقم ٨. وترجمتها في ص ٣٥.

السيادة والاستقلال، في أقرب وقت ممكن... ودون انتظار انتهاء الحرب... وأنه لأمر مفروغ منه ألا تحتفظ فرنسة بالموقع ذاته الذي كان لها في سورية قبل الحرب، والذي أصبحت الحكومة الفرنسية تدرك ضرورة إنهائه... ونحن لا نذهب إلى هناك لنحرم فرنسة من دورها التاريخي في سورية، إلاّ بمقدار ما هو ضروري للوفاء بتعهداتنا وبالضمانات التي قدمناها للشعب السوري. وينبغي ألاّ نفكر، حتى في أثناء الحرب، بأن يقتصر التغيير على استبدال مصالح الفرنسيين الفيشيين بمصالح الفرنسيين الأحرار. إن السوريين يجب أن يصبحوا أسياد أنفسهم. وهذا الأمر مسلم به كلياً بالوثائق التي جرى تبادلها فيما بين وزير الدولة وممثلي الفرنسيين الأحرار»[٨٩].

جوهر الخلاف بين موقفي فرنسا الحرة وبريطانيا:

هل صحيح أن هذه السياسة البريطانية حظيت بمباركة الفرنسيين الأحرار وموافقتهم، كما ذكر تشرشل في مجلس العموم؟ إن الوقائع لا تؤيد هذا الزعم، بل إنها تظهر هوة واسعة تفصل بين الموقفين الفرنسي والبريطاني. فالفرنسيون كانوا مصممين على البقاء في لبنان بأي ثمن، ويتهمون البريطانيين بالتآمر عليهم والسعي لإخراجهم منه[٩٠]، لذلك هم يصرون على عقد معاهدة مع اللبنانيين قبل إلغاء الانتداب، لكي يضمنوا بواسطتها مصالحهم الحيوية ويؤمنوا استمرار وجودهم السياسي والعسكري والثقافي والاقتصادي. أما البريطانيون فكانوا يعلنون أن لا مطامع لهم في لبنان وسورية، ولكنهم، في الوقت نفسه، كانوا يؤكدون أن تصريح الثامن من حزيران وعَد اللبنانيين والسوريين باستقلال مطلق غير مشروط، وأنهم ضمنوا تنفيذ هذا الوعد، فلذلك هم يصرون على منح اللبنانيين والسوريين الاستقلال الكامل الحقيقي أولاً وقبل كل شيء، وبعدها يتفاوض اللبنانيون والسوريون من موقع الحرية والتكافؤ مع الفرنسيين لعقد معاهدات فيما بينهم.

---

(٨٩) المصدر ذاته، ص ١٣٣ نقلاً عن «الكتاب الأبيض البريطاني» ص ٤، الوثيقة رقم ٤.

(٩٠) شارل ديغول، مذكرات، ج ٢، ص ٢٩٠، الوثيقة رقم ٢٤٢.

سعي ديغول لإيجاد الحلول:

في هذه الأثناء كان اهتمام الجنرال ديغول منصباً على إيجاد الحلول المناسبة لهاتين المشكلتين: مشكلة العلاقة بين فرنسا الحرة مع بريطانيا في دولتي المشرق، ومشكلتها مع اللبنانيين والسوريين الملحين في طلب الاستقلال التام. فبالنسبة إلى المشكلة الأولى، نجح ديغول في الحصول على تصريح خطي رسمي باسم الحكومة البريطانية من وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة الكابتن أوليفر ليتلتون بتاريخ ٢٥ تموز سنة ١٩٤١ يؤكد فيها أن ليس لبريطانيا أية مطامع في البلدين المشرقيين، وبأنها تعترف «**بأن يكون لفرنسا المركز الممتاز المتفوق فيهما بالنسبة إلى سائر الدول الأوروبية**»(٩١).

أما بالنسبة إلى مكشلة فرنسا الحرة مع اللبنانيين والسوريين فقد قام الجنرال ديغول، ما بين حزيران وآب سنة ١٩٤١ برحلتين إلى لبنان وسورية، وقابل خلالهما معظم الزعماء السياسيين والأعيان فيهما(٩٢)، وشرح لهم سياسة فرنسا الحرة وتطلعاتها تجاه مستقبل بلديهم. وقد استقبل اللبنانيون والسوريون ديغول في بيروت وفي دمشق بمنتهى اللياقة والحفاوة والتكريم، مما أثلج صدره، وحمله على الاعتقاد بأن علاقات فرنسا التقليدية بهذين البلدين لم تتغير ولم تتأثر بالأحداث الفظيعة الأخيرة(٩٣). وفي أواسط آب غادر ديغول بيروت إلى برازافيل وهو شبه مطمئن إلى أن النفوذ الفرنسي في لبنان وسورية هو بخير كسابق عهده(٩٤)، وأن التدخل العلني من جانب ممثل

---

(٩١) المصدر ذاته، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥، الوثيقة رقم ٢٢٨.

(٩٢) جورج حنا، **من الاحتلال إلى الاستقلال**، لبنان في ربع قرن. الطبعة الثانية، (**بيروت، مطبعة دار الفنون**، ١٩٤٦)، ص ١٤٣ ـ ١٤٤. لقد انتقد الدكتور جورج حنا هذه اللقاءات والمشاورات التي أجراها الجنرال ديغول، وذلك حسب قوله «**لعدم شمولها فئات مفكرة معروفة بميولها الاستقلالية ونزعاتها السياسية**» واقتصارها على بعض السياسيين والموظفين. وطالب بوقف المراقبة على الصحف حتى يتسنى لهذه الفئات عبرها «**إبلاغ السلطات رغبات الشعب وشكاويه وآلامه**». وقد وجه إلى الجنرال ديغول رسالة بهذا المعنى، ولكنه لم يتلق جواباً عنها. راجع نص هذه الرسالة في ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٩٣) شارل ديغول، **مذكرات**، ج ٢، ص ٢٧٩. من خطاب ديغول في الجامعة السورية بتاريخ ٢٩ تموز سنة ١٩٤١، الوثيقة رقم ٢٣٢.

(٩٤) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٣٩٥، ٣٩٧.

بريطانيا في الشؤون التي هي من اختصاص فرنسا الحرة قد توقفت، ولو موقتاً على الأقل[٩٥]، وأنه تبعاً لذلك أصبح الجو موآتياً لكي يتحرك الجنرال كاترو، ويبادر إلى ترتيب الشؤون اللبنانية والسورية وفق السياسة التي رسمت خطوطها العريضة حركة فرنسا الحرة، والتي كان الجنرال ديغول قد أبلغها خطياً إلى الجنرال كاترو برسالة وجهها إليه من دمشق بتاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٤١[٩٦]:

(٩٥) شارل ديغول، **مذكرات**، ج ٢، ص ٢٩٠، الوثيقة رقم ٢٤٢.

(٩٦) المصدر ذاته، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠، الوثيقة رقم ٢٠١.

الاستقلال المنقوص

١ ـ إعلان استقلال سوريا

باشر الجنرال كاترو بترتيب الشؤون السورية أولاً. ولما وجد الوطنيون السوريون أن الوضع الجديد الذي ينوي كاترو إقامته في سوريا لا يحقق الاستقلال الكامل الصحيح، ولا يختلف في جوهره عن الوضع الانتدابي السابق، رفضوا التعاون معه، فما كان من كاترو عندئذٍ إلا أن عين في ١٢ أيلول سنة ١٩٤١ الشيخ تاج الدين الحسني، المعروف بميوله الفرنسية، رئيساً للجمهورية، ووعد بإلحاق منطقتي جبل الدروز وبلاد العلويين بالدولة السورية في أقرب وقت[١]. وبعد أسبوع من الاتصالات والمشاورات تشكلت حكومة جديدة من تسعة وزراء يمثلون مختلف المناطق السورية[٢]. وفي ٢٧ أيلول قدم كاترو إلى الحكومة السورية تصريحاً خطياً يتضمن اعترافاً باستقلال سوريا، ثم أعلن هذا الاعتراف في الأول من تشرين الأول في دار الحكومة بدمشق[٣]. وفي ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٢ أصدر كاترو قرارين بضم منطقتي جبل الدروز وبلاد العلويين إلى الجمهورية السورية باسم «محافظة جبل الدروز» للأولى، وباسم «محافظة جبل العلويين» للثانية[٤]،

---

(١) لقد برّ كاترو بوعده وأصدر قرار الضم في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٢. راجع، يوسف الحكيم، **سوريا والانتداب الفرنسي** ص٣٢٣.

(٢) هم: حسن الحكيم رئيساً لمجلس الوزراء، والوزراء بهيج الخطيب، زكي الخطيب، فايز الخوري، محمد العايش، فيضي الأتاسي، حكمة الحراكي، منير العباس، وعبد الغفار باشا الأطرش. المصدر السابق ص٣٢١.

(٣) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, p439.

(٤) يوسف الحكيم، **سوريا والانتداب الفرنسي**، ص٣٢٣.

ولكن غالبية الشعب السوري لم ترض عن هذا الاستقلال المشروط الذي كان في الواقع يفتقر إلى أهم مقومات الاستقلال الحقيقي.

٢ ـ إعلان استقلال لبنان

كاترو يعلن استقلال لبنان:

بعد إعلان استقلال سوريا انصرف كاترو إلى العمل لتحقيق إنجاز مماثل في لبنان. بدأ سعيه بجولة واسعة في البلاد زار خلالها معظم المناطق، والتقى عدداً كبيراً من الزعماء والوجهاء والأعيان، واستمع إلى مطالبهم، واطلع على رغباتهم، واستأنس بآرائهم[٥]. وبنتيجة هذه اللقاءَات والمشاورات التي دامت شهرين كاملين، ولاعتبارات سياسية محلية ودولية[٦]، قرر كاترو أن يعهد إلى رئيس الدولة الفرد نقاش الاستمرار في الحكم بصفة رئيس للجمهورية[٧]، وتبادل معه الرسائل بهذا الخصوص[٨]. وكان النقاش قد حاز على تقدير اللبنانيين واحترامهم بمواقفه الوطنية[٩]، وجديته في العمل، وتجرده، وعدله، ونظافة يده. وفي ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١، وفي احتفال رسمي أقيم في دار الحكومة اللبنانية[١٠]، أمام حشد ضم أركان الدولة والأعيان، ألقى كاترو بياناً أعلن فيه باسم فرنسا

---

(٥) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٠٤٠؛ أيضاً، جورج حنا، **من الاحتلال إلى الاستقلال**، ص١٥١ ـ ١٥٣.

(٦) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص٤٥.

(٧) كان ألفرد نقاش قبل ذلك يحكم بصفته «رئيس حكومة دولة لبنان». راجع **الجريدة الرسمية**، السنة ٨١، العدد ٣٨٨٦، الأربعاء ١٤ أيار ١٩٤١، قرار المفوض السامي رقم ٨١، ص٨٣١١.

(٨) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، رسالة كاترو ص١٥٣ ـ ١٥٤، ورسالة النقاش الجوابية ص١٥٥.

(٩) وخصوصاً موقفه من الجنرال دانتز بشأن إعلان بيروت مدينة مفتوحة أثناء الحرب بين الفيشيين والبريطانيين والفرنسيين الأحرار خلال تموز ـ آب سنة ١٩٤١، راجع يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٠٢٦ ـ ١٠٢٩؛ أيضاً، بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص٧٠ ـ ٧١.

(١٠) دار الحكومة في «السراي الصغير» التي كانت قائمة في الطرف الشمالي من ساحة البرج أمام سينما رينولي. وقد هدمت.

الحرة استقلال لبنان[١١]، وتعيين ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية. ونظراً لأهمية هذا البيان، نورد نصه كاملاً في ما يلي[١٢]:

بيان ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١:

«أيها اللبنانيون

لقد أذعت عليكم في ٨ حزيران الماضي باسم الجنرال ديغول رئيس فرنسا الحرة بياناً اعترفت فيه للبنان بصفة الدولة المستقلة ذات السيادة بضمان معاهدة تعقد فيما بعد وتحدد فيها العلاقات المتبادلة بين لبنان وفرنسا. وقد أيدت هذا البيان حليفتنا بريطانيا العظمى بتصريح خاص صدر في الوقت نفسه.

لقد أرادت فرنسا الحرة ـ وهي الأمينة على تقاليدها الحريصة على البر بالعهود المقطوعة لكم ـ أن تكون باكورة أعمالها عند دخولها إلى بلاد المشرق عملاً تحريرياً وذلك برغم من الحرب ومن الحالة الشاذة التي تفرضها. ولقد جعلتكم فرنسا الحرة أحراراً مستقلين وصارت أمانيكم في حيز التحقيق. والآن ينبغي تنظيم استقلالكم: أما أنا فعلي واجبان تقضي بهما موجبات الرعاية.

الواجب الأول: هو أن أسلم أمر تنظيم العهد الجديد وإدارته إلى شخصية تتوفر فيها في الظروف الحاضرة الصفات العليا للقيام بأعباء هذه المهمة الوطنية الدقيقة. وبعد استشارات واسعة جداً للرجال والرأي العام قمت بها في مختلف أنحاء البلاد رأيت أن أمنية الأمة تتجه إلى فخامة الأستاذ

---

(١١) كانت هذه المرة الرابعة التي يعلن فيها الفرنسيون استقلال لبنان: الاستقلال الأول أعلنه الجنرال غورو في ١ أيلول سنة ١٩٢٠، والاستقلال الثاني أعلنه المفوض السامي هنري دي جوفنيل يوم أعلن الدستور اللبناني في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦، والاستقلال الثالث أعلنه المفوض السامي دي مارتيل يوم توقيع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية في ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦.

(١٢) ترجم هذا البيان عن الإفرنسية أنطون رزق المستشار الشرقي في المندوبية الفرنسية. راجع يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٠٤٣ (هامش). وللنص الفرنسي راجع بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص١٥٩ ـ ١٦٢، الوثيقة رقم ١٦.

ألفرد نقاش. فطلبت إليه أن يبقى في الحكم متخذاً لقب وميزات رئيس الجمهورية. وأن يحكم بواسطة مجلس وزراء مسؤول أمامه تتمثل فيه تمثيلاً عادلاً جميع المناطق والمذاهب التي تتألف منها الأمة اللبنانية.

وها إني أؤكد لفخامة الرئيس النقاش الذي قبل المهمة وللأمة اللبنانية عامة عنايتي ومؤازرتي التامة.

أما الواجب الثاني: فهو تحديد [روح] وشكل التعاون الذي ينبغي إيجاده بين لبنان وفرنسا الحرة ريثما تعقد بينهما معاهدة تحالف وصداقة.

إن فرنسا إذ تعترف باستقلالكم لا تستوحي إلا صداقتها التاريخية للبنان ومهمة الرعاية التي تقوم بها نحوه على مر الأجيال والحالة الممتازة التي اكتسبتها هكذا فيه. وتبقى مساعدتها وموآزرتها متوفرتين في كل شيء للبنان حسب روح معاهدة التحالف والصداقة التي عقدت بين البلدين سنة ١٩٣٦ والتي أجمع اللبنانيون على الموافقة عليها.

ومن جهة أخرى فظروف الحرب واحتلال قوى الحلفاء للأراضي اللبنانية تضع لبنان مؤقتاً في حالة خاصة. الأمر الذي تنشأ عنه بعض الحقوق والواجبات أذكر منها بنوع خاص ما يلي:

تتمتع الدولة اللبنانية منذ الآن بالحقوق والميزات التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة. وهذه الحقوق والميزات تخضع للقيود التي تفرضها حالة الحرب الحاضرة وأمن البلاد وسلامة جيوش الحلفاء.

من جهة أخرى فكونها في الواقع حليفة لفرنسا الحرة ولبريطانيا العظمى تستدعي انطباق سياستها انطباقاً وثيقاً على سياسة الحلفاء.

ولبنان إذ يدخل في الحياة الدولية المستقلة تنتقل إليه الحقوق والواجبات الناشئة من جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها فرنسا بشأنه أو باسمه. ويحق له أن يعين ممثلين سياسيين في البلدان التي يرى أن مصالحه تقضي لهذا التمثيل. أما في سائر البلدان الأخرى فإن سلطات فرنسا الحرة تقدم المآزرة لتأمين الدفاع عن حقوق لبنان ومصالحه ولحماية تبعة اللبنانيين.

ويحق للدولة اللبنانية أن تشكل قواها العسكرية الوطنية وتقدم لها فرنسا الحرة كل المساعدة لذلك.

وحيث أن بريطانيا العظمى قد تعهدت مراراً بأن تعترف باستقلال لبنان فإن فرنسا الحرة تتدخل بدون إبطاء لدى سائر الدول المتحالفة والصديقة الأخرى لتعترف هي أيضاً باستقلال دولة لبنان.

ترى فرنسا الحرة أن دولة لبنان تؤلف سياسياً وجغرافياً وحدة لا تتجزأ. وأن من الواجب أن لا تمس سلامتها(١٣). ولذلك فهي ستساعد على توثيق الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية التي تجمع بين أجزاء الوطن اللبناني.

ومن جهة أخرى وبلوغاً لهذه الغاية تضمن الحكومة اللبنانية المساواة في الحقوق المدنية والدينية والسياسية بين سائر تبعتها بدون أي تمييز. وتؤمن توزيعاً عادلاً بين مختلف عناصر البلاد للمراكز العليا ولمجموع وظائف الدولة كما أنها تؤمن في توزيع النفقات ذات المنفعة العمومية نسبة عادلة بين مختلف المناطق. وستقوم بأسرع ما يمكن بتوحيد النظام المالي وبالإصلاحات الإدارية اللازمة.

وتتعهد فرنسا بالتوسط لدى لبنان وسوريا لإيجاد ووضع أسس للتعاون الاقتصادي بين البلدين ولإزالة الصعوبات التي يجابهها هذا التعاون في الوقت الحاضر.

وهذا الاتفاق الضروري بين بلدين أخوين وجارين يجب أن يضمن حقوق الطرفين المشروعة المتبادلة وأن يثبت العلائق بينهما على أسس من الثقة المتبادلة.

---

(١٣) Georges Catroux (general), **Dans la bataille de Méditerranée.** Egypte- levant- Afrique du Nord, 1940-1944. Témoignage et commentaires, (Paris, 1949). p.250.

يذكر الجنرال كاترو أن الجنرال سبيرز كان قبيل إعلان هذا البيان قد اعترض على هذا المقطع الذي يقول: «**ترى فرنسا الحرة أن دولة لبنان تؤلف سياسياً وجغرافياً وحدة لا تتجزأ (Unité indivisible)، وأن من الواجب أن لا تُمس سلامتها**». وطلب حذفه كلياً. ثم اكتفى بأن تحذف عبارة «**لا تتجزأ**» وهدد وتوعد. ولكن كاترو، وبعد الاتصال بديغول رفض طلب سبيرز وتهديداته. فلم يحذف لا المقطع ولا عبارة «لا تتجزأ». راجع بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص٤٧، والوثيقة رقم ١٤ في صفحة ١٥٦.

ومحافظة على استقلال لبنان وسيادته وللقيام بالحرب المشتركة قياماً حسناً يتحمل الحلفاء في فترة الحرب أعباء الدفاع عن البلاد. وتوصلاً لهذه الغاية تضع الحكومة اللبنانية تحت تصرف قيادة الحلفاء للمساهمة في الذود عن البلاد، القوى الوطنية اللبنانية(١٤)، كما أن قيادة الحلفاء تتصرف منذ الآن على قدر ما تفرضه الضرورات العسكرية بتجهيز لبنان ومصالحه العامة لا سيما طرق المواصلات والمطارات ومنشآت الشواطيء. وتقضي أيضاً مهمة الذود عن البلاد بإيجاد تعاون وثيق في أي وقت كان بين الجنرال القائد الأعلى والمندوب العام ودوائر الدرك والشرطة والأمن العام في الدولة اللبنانية، إذ أنه من الواجب الذود عن لبنان في أيام الحرب ليس من أعدائه في الخارج فحسب بل من أعدائه في الداخل أيضاً.

وبالنظر لاندماج لبنان في منطقة الحرب وفي نظام الحلفاء الاقتصادي والمالي يقتضي أيضاً أن يقوم أوثق تعاون ممكن بين الحكومة اللبنانية والحلفاء لتؤمن أثناء الحرب وفي سبيل المصلحة المشتركة موجبات واحترام جميع التدابير المتخذة لتسيير الحرب الاقتصادية في طريق النجاح.

وبلوغاً لهذه الغاية يعطى في مدة الحرب أكثر ما يمكن من التسهيلات لتأمين حرية التبادل على أكبر قدر ممكن بين لبنان والبلدان الداخلة في الكتلة

---

(١٤) على أثر إعلان كاترو في ٨ حزيران سنة ١٩٤١ عن عزم فرنسا الحرة على إنهاء عهد الانتداب ومنح لبنان استقلاله، وبعد تحرير سوريا ولبنان على أيدي البريطانيين والفرنسيين الأحرار، اجتمع عدد من الضباط اللبنانيين العاملين في صفوف القوات الفرنسية في الشرق ووقعوا في ١٦ تموز البيان التالي: «**نحن الموقعين بذيله ضباط القطع اللبنانية، نتعهد مقسمين بشرفنا أننا لن نقبل بالخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت رايته، على أن لا يكون لنا علاقة إلا مع حكومته الوطنية وأن نعمل لأجل تحقيق هذه الأمنية إلى ما شاء الله. وكل من يسلك غير هذا الطريق يعتبر خائناً ويشهر كذلك.**

تحريراً في السادس عشر من شهر تموز سنة ١٩٤١».

وقد وقعها حوالي خمسين ضابطاً، كان منهم من رتبة كومندان فؤاد شهاب وقيصر زهران. ومن رتبة كابيتان جميل لحود ووديع ناصيف وجميل شهاب وعادل شهاب ويوسف الخوري. ومن رتبة ليوتنان اسكندر غانم وريمون حايك ومنصور لحود وفؤاد لحود وسعد الله النجار وجميل الحسامي وجورج معلوف وميشال نوفل وهنري غازي وسواهم. راجع بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص١٤٠ ـ ١٤١ الوثيقة رقم ٥.

الاسترلينية. ولبنان الذي دخل الآن في هذه الكتلة سيتخذ في الحقل الاقتصادي والمالي وعلى الأخص فيما يتعلق بالقطع (الكمبيو) التدابير اللازمة ليبقى منسجماً مع سياسة الكتلة الاسترلينية العامة.

إن الأحكام الواردة أعلاه توفق بين احترام استقلال لبنان وسيادته ومهمة فرنسة التاريخية ومقتضيات حالة الحرب. وهي مستوحاة من فكرة ربح الحرب وتأمين مستقبل حر للشعب اللبناني من هذه الطريق. وهي تحل المشاكل الفرنسية اللبنانية حلاً منبثقاً عن عزم فرنسا على عدم تأخير تحقيق أماني لبنان القومية وتنفيذ وعود فرنسا، وذلك بالرغم من الحرب. على أنه من الضروري أن يقوم مقام هذا الحل بأسرع ما يمكن حل نهائي على شكل المعاهدة الفرنسية اللبنانية التي تكرس استقلال لبنان وتثبته نهائياً.

وليحى لبنان المستقل ولتحيى بريطانيا العظمى ولتحيى فرنسا الحرة».

حكومة أحمد الداعوق:

على أثر صدور بيان كاترو هذا، تشكلت في ١ كانون الأول سنة ١٩٤١ حكومة جديدة برئاسة الوجيه السني البيروتي أحمد الداعوق من عشرة أعضاء وتميزت بأنها، لأول مرة في تاريخ الحكومات بعهد الانتداب الفرنسي ضمت وزارتين أساسيتين مستحدثتين استجابة لمقضيات الاستقلال، هما، وزارة الشؤون الخارجية وقد تولاها حميد فرنجيه، ووزارة الدفاع الوطني وقد تولاها حكمت جنبلاط(١٥). وما أن تسلم حميد فرنجيه مهام وزارته حتى وجه في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٤١ إلى كافة البعثات الدبلوماسية والقنصلية في بيروت كتاباً يعلمها فيه بإنشاء وزارة للشؤون الخارجية في لبنان، وقد جاء فيه قوله:

«أتشرف بإبلاغكم أن استقلال لبنان قد أعلن بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ وأنه على أثر هذا الإعلان قد تألفت وزارة ضمت بين أعضائها

---

(١٥) **الجريدة الرسمية**، السنة ٨١، العدد ٢٩٤٤، الأربعاء في ٣ ك١ سنة ١٩٤١، المرسومان ١و٢ بتاريخ ١ك١ ١٩٤١، ص٩٠٣٢. أما الوزراء فهم:

أحمد الداعوق، وفيليب بولس، وأحمد الحسيني، وحميد فرنجيه، وأمين السعد، ورامز سركيس، وواصف عز الدين، وأحمد الأسعد، وحكمت جنبلاط، وألفرد سكاف.

وزيراً للشؤون الخارجية. وقد استلم وزير الخارجية مهام وظيفته في أول كانون الأول.

وإنه ليسرني أن أبلغ سعادتكم هذا النبأ راجياً أن تأخذوا علماً به»[١٦].

٣ ـ اعتراف الدول باستقلال لبنان

اعتراف بريطانيا:

كان أول المهنئين والمعترفين باستقلال لبنان جورج السادس ملك بريطانيا. فبعد مرور شهر واحد على بيان ٢٦ تشرين الثاني، وأقل من أسبوع على كتاب حميد فرنجيه المذكور أعلاه، وجه ملك بريطانيا برقية التهنئة والاعتراف إلى رئيس الجمهورية ألفرد نقاش بتاريخ ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٤١[١٧]. فرد عليها الرئيس النقاش ببرقية تضمنت شكره وشكر لبنان وتقديره للمبادرة البريطانية. وبعد مرور أقل من شهرين كانت بريطانيا قد أقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع لبنان المستقل، وذلك بتعيين رئيس بعثتها في لبنان وسوريا الجنرال ادوارد سبيرز في ١١ شباط سنة ١٩٤٢ موفداً فوق العادة ووزيراً مفوضاً ذا صلاحيات مطلقة من قبل بلاط سانت جايمس لدى حكومة الجمهورية اللبنانية[١٨]. وقدم سبيرز أوراق اعتماده بصفته ممثل الحكومة البريطانية إلى الرئيس نقاش.

وكانت الحكومة البريطانية قد أعربت للجنرال ديغول عن رغبتها في أن يحيط المراجع الدولية علماً باستقلال لبنان وسوريا، وأن يطلب إلى الدول الحليفة والصديقة أن تعلن اعترافها بهذا الاستقلال[١٩]. فكتب الجنرال ديغول إلى الأمانة العامة لعصبة الأمم في جنيف بهذا الخصوص في ٢٨ تشرين الثاني[٢٠]، كما أرسل نسخة منه إلى كلٍ من حكومات الولايات

---

(١٦) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة رقم ٢٠، ص١٧١.

(١٧) المصدر ذاته، ص١٧٧، الوثيقة رقم ٢٣.

(١٨) المصدر ذاته، ص١٨٣، الوثيقة رقم ٢٦ (ترجمة رسمية إلى العربية، ص١٨٥ ـ ١٨٦).

(١٩) المصدر ذاته، ص١٥٠ ـ ١٥٢، الوثيقة رقم ١١.

(٢٠) المصدر ذاته، ص١٦٦ ـ ١٦٨، الوثيقة رقم ١٨.

المتحدة الأميركية، وبلجيكا، وبولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، والنرويج، وهولنده، ويوغوسلافيا، واليونان، والصين، وتركيا وأوستراليا، وكندا، واتحاد جنوبي أفريقيا، وزيلنده الجديدة، واللكسمبورج[٢١]. فاعترفت هذه الدول باستقلال البلدين المشرقيين لبنان وسوريا[٢٢]. ولكن اعتراف معظمها كان شكلياً لكونها حكومات في المنفى [في لندن] بسبب الاحتلال الألماني لأراضيها[٢٣].

اعتراف الولايات المتحدة الأميركية:

تأخر اعتراف الولايات المتحدة الأميركية باستقلال لبنان سنة تقريباً، لأسباب سياسية تتعلق بعلاقاتها مع حكومتي فيشي وفرنسا الحرة. ولكنه جاء أخيراً اعترافاً صريحاً كاملاً، ينقض بصورة غير مباشرة التحفظات التي كانت قد وردت في كتاب ديغول إلى أمانة عصبة الأمم وإلى الدول. فقد وجه رئيس الولايات المتحدة الأميركية فرانكلين روزفلت (Franklin D. Roosevelt) إلى الرئيس ألفرد نقاش رسالة بتاريخ ١٧ تشرين الأول سنة ١٩٤٢ استهلها بإبلاغه تعيين جورج ودسورث (George Wadsworth) «ممثلاً سياسياً وقنصلاً عاماً للولايات المتحدة الأميركية لدى الجمهورية اللبنانية» في بيروت. ثم انتقل في مقطع آخر من الرسالة إلى مسألة الاعتراف فقال ما يلي:

«إن الحكومة الأميركية في تعيينها ممثلاً سياسياً لدى حكومة فخامتكم قصدت أن تظهر بجلاء عطفها على أماني الشعب اللبناني في الاستقلال التام انتظاراً لليوم الذي يتمكن فيه أن يمارس في ظل السلام، ممارسة تامة ذلك الاستقلال دون أن تحد منه ظروف الحرب القاهرة»[٢٤].

وقدم جورج ودسورث أوراق اعتماده إلى الرئيس نقاش في ١٩ تشرين

---

(٢١) المصدر ذاته، ص٥٢.

(٢٢) المصدر ذاته، ص٦٩؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٠٦٤.

(٢٣) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٤٠٢.

(٢٤) بيار زياده، **التاريخ الدبلوماسي**، ص٢٠٠، الوثيقة رقم ٣٦ (ترجمة رسمية إلى العربية ص٢٠١).

الثاني سنة ١٩٤٢. ورد الرئيس نقاش على رسالة الرئيس روزفلت برسالة ضمنها شكره وشكر لبنان، وتمنياته بأن ينتصر الحلفاء ويحققوا أهدافهم النبيلة الرامية إلى احترام حقوق الشعوب وحريتها وكرامتها في العالم[٢٥].

اعتراف الدول العربية وتركيا:

أما الدول العربية فقد شاب مواقفها شيء من التردد والغموض في أول الأمر، كما يقول لونغريغ:

«فإن مصر اعترفت بتحفظ، والسعودية بصورة شكلية، باستقلال سوريا وحدها. وبالمقابل فإن العراق أجل إعلان موقفه... وقد تبادلت حكومتا سوريا ولبنان الاعترافات، مما يعني (كما رجت بيروت) نهاية المطالب السورية بالنسبة للأقضية الإسلامية من لبنان»[٢٦].

وتريثت تركيا ولم تتخذ أي إجراء نحو الاعتراف[٢٧]. وقد تكون هذه المواقف نتيجة للتحفظات والشروط والقيود التي تضمنتها بيانات حكومة فرنسا الحرة بشأن استقلال لبنان وسوريا، بحيث أنه «**على العموم فإن أحداً لم يعتبر «الاستقلال» الجديد أمراً حقيقياً**»، على حد قول لونغريغ[٢٨].

وقد تكون الغاية من موقف الدول العربية وتركيا المتريث إظهار تأييدها لموقف اللبنانيين والسوريين المتحفظ تجاه هذا الاستقلال المشروط. فإنهم لم يرضوا به، ولم يقتنعوا بجديته، وواجهوا سياسة فرنسا الحرة المتعلقة بالاستقلال بمعارضة شديدة في البلدين، وقد لا يكون من باب الصدف أن الدول العربية وتركيا التي ترددت في الاعتراف بهذا الاستقلال هي الدول ذاتها التي أرسل إليها رياض الصلح نسخاً من مذكرة الاحتجاج على هذا الاستقلال المشروط التي قدمها إلى الجنرال كاترو[٢٩].

---

(٢٥) المصدر ذاته، ص٢٠٢، الوثيقة رقم ٣٧.

(٢٦) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٤٠٢.

(٢٧) المصدر ذاته، ص٤٠٢.

(٢٨) المصدر ذاته، ص٤٠٢.

(٢٩) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٠٥٠ ـ ١٠٥٣.

وكانت معارضة اللبنانيين منصبة بالدرجة الأولى على ما ورد في بيان كاترو بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني، وفي كتاب ديغول إلى أمانة سر عصبة الأمم بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني[٣٠]، كما سيجيء.

اعتراف الاتحاد السوفياتي:

ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى أن الاتحاد السوفياتي كان آنئذٍ منهمكاً بالتصدي للهجوم الواسع الكبير الذي كان يشنه على أراضيه الجيش النازي الألماني، لذلك لم يتيسر له أن يولي المسألة اللبنانية الاهتمام الكافي، وتأخر اعترافه باستقلال لبنان وسوريا بعض الوقت.

٤ ـ الإيجابيات والسلبيات في سياسة فرنسا الحرة تجاه لبنان

في بيان ٢٦ تشرين الثاني:

تضمن بيان الجنرال كاترو، من وجهة النظر اللبنانية، بعض الإيجابيات، وكثيراً من السلبيات. من إيجابياته الاعتراف بلبنان وطناً حراً مستقلاً، ووحدة سياسية وجغرافية لا تتجزأ، ولا يجوز أن تمس سيادتها. ومن سلبياته أن كاترو، خلافاً لمبدأ الاستقلال، عين رئيس الجمهورية تعييناً بقرار منه، وربط تحقيق الاستقلال بعقد معاهدة تحالف وصداقة بين لبنان وفرنسا حسب روح معاهدة سنة ١٩٣٦، وفرض على لبنان دون استشارة أبنائه ورغم استقلاله أن يخضع للقيود التي كانت تقتضيها حالة الحرب يومئذٍ. وقد نصت تلك القيود على وضع القوات العسكرية والتجهيزات والمصالح العامة ولا سيما طرق المواصلات والمطارات ومنشآت الشواطيء اللبنانية تحت تصرف الحلفاء، ووضع دوائر الدرك والشرطة والأمن العام اللبنانية تحت إشراف الجنرال القائد الأعلى والمندوب العام الفرنسي، مساهمة من لبنان في الذود عن أمنه وسلامته من الأعداء في الخارج وفي الداخل خلال فترة الحرب. وزعم كاترو، في الفقرة الأخيرة من بيانه أن هذه الأحكام والتدابير لا تمس استقلال لبنان وسيادته. ويؤكد بعض المقربين

---

(٣٠) شارل ديغول، **مذكرات**، ج٢، ص٤٣٥، الوثيقة رقم ٣٧٨.

من الفرنسيين والمطلعين على نواياهم وخططهم أن كاترو لم يكن صادقاً في ما ذكر عن استقلال لبنان وسيادته «**وأنه أخذ بكل ظرف يرفض ما يطلبه الساسة منه أن يفسر الاستقلال الذي أعطاه، أبى الجواب على هذا الطلب، وذلك خوفاً من أن يفسره، حسب ما يريده الفرنسيون لنا، وليس حسب ما نريده نحن لأنفسنا مما كان يعرف جيداً أنه يغضب الأهالي ويزيد في مخاصمتهم لفرنسا**»[٣١].

في كتاب ديغول إلى أمانة سر عصبة الأمم:

ثم إن ديغول عاد وأكد هذه السياسة في الرسالة التي وجهها من لندن إلى السكرتير العام لعصبة الأمم بعد ثلاثة أيام فقط من إعلان كاترو استقلال لبنان في بيروت. فقد جاء في تلك الرسالة قول ديغول ما يلي:

«**ولن يحدد استقلال سوريا ولبنان وسيادتهما بأية قيود باستثناء تلك التي تفرضها أوضاع الحرب وظروفها. لكن هذا الاستقلال لا يؤثر بحال من الأحوال على الوضع القانوني الناتج عن صك الانتداب. ولا يمكن تعديل هذا الوضع في الواقع إلا بموافقة مجلس عصبة الأمم[٣٢]، وموافقة حكومة الولايات المتحدة الأميركية، الموقعة على الميثاق الفرنسي الأميركي الصادر في الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٢٤، وبعد عقد معاهدتين بين الحكومة الفرنسية من ناحية وبين الحكومتين السورية واللبنانية من الناحية الأخرى، تبرمان إبراماً صحيحاً، وطبقاً للإجراءات التشريعية المتبعة في الجمهورية الفرنسية. وسيواصل الجنرال كاترو، والحالة هذه، ممارسة صلاحيات المفوض السامي الفرنسي في سوريا باسم اللجنة القومية الفرنسية**»[٣٣].

وكان ديغول، قبل ذلك بشهر تقريباً، قد أوصى كاترو، في برقية مرسلة من لندن بتاريخ ٢٩ تشرين الأول، بأنه «**علينا قبل كل شيء، وبصورة خاصة أن نحتفظ لفرنسا بالوسائل التي تكفل لها بصورة دائمة وفعالة، حماية**

---

(٣١) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص٢٧٩.

(٣٢) *كانت عصبة الأمم قد تفككت وتوقفت أعمالها بسبب الحرب العالمية الثانية.*

(٣٣) شارل ديغول، **مذكرات**، ج٢، ص٤٣٥، الوثيقة رقم ٣٧٨.

المسيحيين في لبنان»[٣٤]. فأين كل هذا من الاستقلال الناجز الصحيح والسيادة الكاملة!

الاستقلال المنقوص لم يخدع اللبنانيين:

إن هذا اللعب على الألفاظ والتناقض العجيب في أقوال ديغول وكاترو لم يخدع اللبنانيين، بل جعلهم يوجسون خوفاً من أن الفرنسيين يضمرون لهم غير ما يظهرون، ويقولون غير ما يفعلون، وأن «التدابير والأحكام والقيود» التي تحدثوا عنها هي بعكس ما زعموا، تمس السيادة والاستقلال، بل إنها تعطلهما. وهي، في الوقت ذاته، مخالفة لما جاء في بياني الثامن من حزيران ١٩٤١ نصاً وروحاً، ومتناقضة مع تصاريح تشرشل وإيدن وليتلتون بهذا الخصوص، وكلها وعدت اللبنانيين والسوريين بالاستقلال والسيادة من دون أن تربطهما بأية شروط أو قيود صريحة كالتي أخذ ديغول وكاترو يتمسكان بها ويطالبان بتطبيقها.

٥ ـ المعارضة اللبنانية للسياسة الفرنسية

مطالبة المعارضة بالاستقلال التام:

نتج عن هذه السياسة الفرنسية المتصلبة أمران: أولهما، اشتداد المعارضة الوطنية اللبنانية للسياسة الفرنسية، وامتدادها إلى بعض الأوساط التي كانت، في ما مضى، معروفة بميولها الفرنسية الشديدة. وثانيهما، توفير فرصة ذهبية للدول والقوى للإمعان في محاربة النفوذ الفرنسي وإضعافه في لبنان وسورية. من هذه المنطلقات جاءت معارضة الكتلة الدستورية وحزب الكتائب اللبنانية ونقابة أطباء لبنان وغيرها من الهيئات الوطنية والأفراد[٣٥]، ناهيك عن المعارضة الإسلامية الشاملة المتمثلة بموقف حزب النجادة. وقد أجمعت المعارضة على أن الاستقلال الذي أعلنه كاترو يوم ٢٦ تشرين الثاني ليس هو الاستقلال المنشود، وطالبت بتحقيق الوعود بالاستقلال التام الناجز وبالسيادة الصحيحة الكاملة بحيث يتمكن اللبنانيون من تقرير مصيرهم

---

(٣٤) المصدر ذاته، ص٤١٢ الوثيقة رقم ٣٦٧.

(٣٥) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٠٤٩.

بأنفسهم والقيام بإدارة شؤون بلادهم بحرية بعيداً عن كل تدخل خارجي أو ضغط أجنبي من أية جهة كانت.

بيان الكتلة الدستورية:

وأذاع بشارة الخوري زعيم الكتلة الدستورية بياناً ندد فيه باستقلال ٢٦ تشرين الثاني، ووصفه بأنه مزيف وغير شرعي، لأن الاستقلال، في رأيه، لا يكون صحيحاً وثابتاً إلا إذا أتى مطابقاً لرغبات الأمة التي تعبر عنها بانتخابات عامة حرة(٣٦). وهذا ما لم يحصل. لذلك دعت الكتلة الدستورية إلى فك عقال الدستور وإعادة الحقوق السياسية إلى اللبنانيين(٣٧)، وإجراء انتخابات عامة تنبثق منها السلطات اللبنانية الشرعية المخولة وحدها حق تقرير مصير البلاد(٣٨).

مذكرة رياض الصلح إلى كاترو:

واتخذ رياض الصلح خطوة مماثلة لخطوة بشارة الخوري، وقدم بتاريخ ٢٠ كانون الأول مذكرة إلى الجنرال كاترو باللغة الفرنسية جاء فيها من قوله ما ترجمته:

«إن حدث السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٤١ لم يحقق مطامح بلادنا الوطنية، وهو لم يكتف بأن لا يحقق أمانينا الأكثر شرعية والمعبر عنها مراراً، بل أنه يمس مصالحنا القومية والسياسية والاقتصادية... وأنه ليسوؤنا أن تجيء تفاسيركم للاستقلال نقضاً للوعود العلنية وللتصريحات الرسمية التي كان تفضل بها السادة تشرشل وأيدن والجنرال ديغول وليتلتون وسعادتكم... وكانت النتيجة في أن فرضتم علينا نظاماً لم يكن نظام الاستقلال ما دام أنكم دشنتموه بتعيين رئيس للجمهورية ووضعتم له الخطط

---

(٣٦) المصدر ذاته، ص١٠٤٩.

(٣٧) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٤٢.

(٣٨) يزعم كاترو «أن احتجاج الشيخ بشاره الخوري يرجع سببه إلى إخفاقه في بلوغ منصب رئاسة الجمهورية». راجع يوسف مزهر، ***تاريخ لبنان العام***، ج٢، ص١٠٤٩ نقلاً عن مذكرات كاترو «***معركة البحر المتوسط***» بالفرنسية، ص٢٣٩.

التي يجب أن تتمشى عليها الحكومة المقبلة. وقد أوصيتم هذه الحكومة بأن تبعد عن النظم البرلمانية(٣٩)، واحتفظتم هكذا لأنفسكم بحق التدخل بشؤون بلادنا المحض داخلية. وهي الشؤون التي إن لم نستقل بتصريفها لا يكون استقلال صحيح... وإننا نحتفظ بحقنا في إعادة النظر بهذا الوضع الداخلي المخالف لأهدافنا القومية، وذلك عندما يعطى لنا أن نمارس فعلاً صلاحيتنا الاستقلالية لأن إعادة النظر هذه تعنينا وحدنا، ولا تعني أحداً سوانا»(٤٠).

وقد أرسل رياض الصلح نسخاً عنها لكل من حكومات بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية وتركيا ومصر والعراق والمملكة العربية السعودية(٤١).

مذكرة الأعيان ورجال الفكر(٤٢):

وفي مذكرة أخرى قدمت إلى الجنرال كاترو أيضاً، رفض عدد من الزعماء والأعيان ورجال الفكر أن يجري البحث في عقد معاهدة لبنانية ـ فرنسية في ظل الانتداب وتحت نير الاحتلال العسكري، وطالبوا بأن يتحقق الاستقلال أولاً، وبعده ينظر في أمر المعاهدة. وقد جاء في هذه المذكرة ما يلي:

«ولما كانت أهم مميزات الاستقلال هي أن يفسح المجال للبلد المستقل حتى يتفاوض بحرية تامة في سبيل عقد معاهداته، ولما كان بيان ٢٦ تشرين الثاني قد انتقص هذا المبدأ بوضعه نصاً من شأنه أن يربط مصاير لبنان منذ الآن. فهم [مقدموا العريضة] يطلبون:

أن ينال لبنان استقلالاً فعلياً يتمكن به من تقرير مصايره بحرية تامة. ويعلنون منذ الآن أنه لا يمكن أن يتقيد لبنان بعلاقاته الخارجية، سياسية كانت أم اقتصادية، إلا عن طريق مجلس ينتخب انتخاباً حراً، بواسطة حكومة

---

(٣٩) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢ ص١٠٥١.

(٤٠) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٠٥٠ ـ ١٠٥٣.

(٤١) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص٥٢.

(٤٢) توفيق وهبه، **لبنان في حبائل السياسة**، ج١، ص١٠٠ ـ ١٠٢.

منبثقة من هذا المجلس.

ويرسلون هذه المذكرة إلى حكومات الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا العظمى وفرنسا الحرة، بصفة كونها صاحبة البيانات التي أشار إليها أصحاب التواقيع»[٤٣].

لهذه المذكرة أهمية معنوية خاصة تبرز في ثلاث نواح هي: أولاً، أن جميع الموقعين عليها هم من رجالات البلاد البارزين الفاعلين في مختلف الحقول السياسية والإدارية والاقتصادية والإعلامية. وثانياً، إنهم يمثلون الطوائف الست الكبرى[٤٤] في البلاد، مما ينفي عن هذه المذكرة أية صفة طائفية أو فئوية. وثالثاً، إنهم يتوزعون على المحافظات اللبنانية الخمس، مما ينفي عن المذكرة الصفة المناطقية ويعطيها بعداً لبنانياً شاملاً.

مؤتمر بكركي:

على أن أبلغ مظهر للمعارضة اللبنانية وأقوى تعبير عنها جاءا في مؤتمر بكركي. وتفصيل ذلك أنه لما اشتدت المعارضة اللبنانية للوضع الحكومي الشاذ ولبيان ٢٦ تشرين الثاني اتصل بعض المشتغلين بالسياسة، ولا سيما رجال الكتلة الدستورية بالبطريرك الماروني أنطون عريضه فلقوا لديه كل تفهم لموقفهم وكل استعداد لتأييد المطالب اللبنانية. عندئذٍ، يقول بشارة الخوري: «**ألفنا وفداً كبيراً من ذوي الرأي والوجاهة إلى بكركي حيث عقدنا**

---

(٤٣) المصدر ذاته: التواقيع: المطران أغناطيوس مبارك رئيس أساقفة بيروت الماروني، المطران مكسيموس صايغ رئيس أساقفة بيروت للروم الكاثوليك، الشيخ بشارة خليل الخوري رئيس وزارة سابق، الأمير خالد شهاب رئيس مجلس النواب ورئيس وزارة سابق، سليم تقلا محافظ بيروت ووزير سابق، جبران تويني صاحب جريدة النهار ووزير سابق، الأمير مجيد ارسلان نائب ووزير سابق، كميل شمعون نائب ووزير سابق، نجيب عسيران نائب رئيس مجلس النواب سابق، صبري حماده نائب ووزير سابق، رشيد جنبلاط نائب، فريد الخازن نائب سابق، إبراهيم عازار نائب سابق، محي الدين نصولي صاحب جريدة بيروت ونائب سابق، الياس عاد نائب سابق، رشيد بيضون نائب سابق، توفيق عواد نائب سابق، خليل أبو جوده نائب سابق، زخيا طوبيا نائب سابق، عادل عسيران ملاك، جورج كرم تاجر، ندره عيسى الخوري تاجر، عزت جنبلاط ملاك، توفيق وهبه صاحب جريدة **آسيا**، جورج بستاني صاحب بنك، حبيب كيروز صاحب صناعة.

(٤٤) هي: الموارنة، والروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والسنة، والشيعة، والدروز.

مؤتمراً وطنياً يوم عيد الميلاد (٢٥ كانون الأول سنة ١٩٤١)، وألقى غبطة البطريرك خطاباً رائعاً وضع فيه أسس المطالب القومية»[٤٥] ومما جاء في هذا الخطاب قول البطريرك مخاطباً المؤتمرين: «وقد جاء الاستقلال المعلن غير مطابق لرغبات اللبنانيين الذين يطلبون استقلالاً تاماً ناجزاً. فرأينا خلاف ما أملنا وخلاف ما وُعدنا به وخلاف ما انتظرنا طوال السنين، وقد انهالت الاحتجاجات على الشكل الموضوع. وما اجتماعكم اليوم إلا دليل ظاهر على عدم الرضى. وعليه إننا نستمر على استصراخ الدول الديمقراطية لنيل حق لبنان كاملاً. ونصارحكم بأننا لا نقف عن جهادنا الوطني حتى نصل بالبلاد اللبنانية إلى ما تصبو إليه نفوسكم التواقة إلى الحرية الصحيحة والاستقلال الحقيقي»[٤٦]. واختتم البطريرك خطابه بخلاصة حدد فيها خصائص الاستقلال الذي يطمح اللبنانيون إلى تحقيقه. وبعد أن تبادل المؤتمرون الآراء بهذا الصدد[٤٧] اتخذوا مقررات هامة ونشروها في البيان التالي نصه:

مقررات مؤتمر بكركي:

«مقررات وفود البلاد اللبنانية

المجتمعة في بكركي بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٤١

إن المجتمعين في الصرح البطريركي الماروني يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٤١ والذين يمثلون عموم الطوائف والمناطق اللبنانية.

بعد أن سمعوا بيان صاحب الغبطة البطريرك الماروني مار أنطون بطرس عريضه، ذلك البيان المعبر عن أمانيهم وأهدافهم الوطنية البحتة، اتخذوا المقررات الآتية:

١ ـ استقلال لبنان استقلالاً فعلياً يمكنه من تقرير مصيره بملء الاختيار.

٢ ـ حرية لبنان بالتعاقد مع الدول الأجنبية.

---

(٤٥) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٤٦) المصدر ذاته، ص٢٩٣ ـ ٢٩٤ وفيه النص الكامل لخطاب البطريرك.

(٤٧) المصدر ذاته، ص٢٩٥ ـ ٢٩٦، وفيه نص خطاب بشارة الخوري في ذلك المؤتمر.

٣ ـ سن قوانين دستورية تكفل الحريات الخاصة والعامة وتفرق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهذه تؤمن بواسطة مجلس سياسي منتخب انتخاباً حراً تتمثل فيه الطوائف والمناطق اللبنانية تمثيلاً عادلاً.

٤ ـ تسليم الأحكام فعلاً إلى أبناء البلاد يحملون مسؤوليتها ويقومون بأعبائها.

٥ ـ اعتبار كل عمل تأتيه الحكومة الحاضرة[٤٨] من شأنه أن يقيد البلاد إن كان من الوجهة السياسية أو الوجهة الاقتصادية لاغياً غير معمول به[٤٩]، إذ لا يمكن تقييد البلاد إلا بواسطة حكومة تمثل لبنان تمثيلاً حقيقياً حائزة على ثقة المجلس وتصديق مجلس نيابي منبثق عن انتخاب حر.

٦ ـ إعلان الثقة بغبطة البطريرك الماروني لتحقيق هذه الأهداف بمؤازرة شخصيات تمثل الطوائف والمناطق اللبنانية.

وقد تصدق بالإجماع على هذه المقررات بعد أن تليت على وفود البلاد كافة في الصرح البطريركي الماروني بالتاريخ المبين أعلاه»[٥٠].

عتب الجنرال كاترو على البطريرك، وغضب على الذين اشتركوا بمؤتمر بكركي ووافقوا على مقرراته، وانقطعت العلاقات الشخصية بينه وبينهم، كما فشلت المساعي التي قام بها بعض أصدقاء الطرفين لإزالة هذا الخلاف، لا سيما بين المندوب العام والبطريرك[٥١] بسبب تشبث الجانب الفرنسي بموقفه المتصلب وإصرار المعارضين اللبنانيين على تحقيق مطالبهم الوطنية.

المعارضة المضادة:

وكانت ثمة معارضة ثانية، تتألف من لبنانيين وفرنسيين، وتسعى بعكس

---

(٤٨) حكومة الرئيس ألفرد نقاش ورئيس الوزراء أحمد الداعوق.

(٤٩) المقصود بهذا البند قطع الطريق على رغبة الفرنسيين الأحرار في عقد معاهدة التحالف والصداقة بين فرنسا ولبنان بأسرع وقت ممكن وحتى قبل أن يتاح للبنانيين ممارسة استقلالهم الحقيقي.

(٥٠) بشارة الخوري **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٥١) المصدر ذاته، ص٢٤٣.

المعارضة الأولى، إلى الإبقاء على نظام الانتداب. وإن تعذر ذلك فإنها كانت تطالب بأن يضمن النظام البديل الجديد لفرنسا وجوداً قوياً دائماً ودوراً فعالاً في لبنان. وكان معظم اللبنانيين الذين قادوا هذا التيار ووجهوه من الموازنة والكاثوليك، وخصوصاً من أنصار رئيس الجمهورية السابق اميل اده وأفراد كتلته. ولم يدفعهم إلى اتخاذ هذا الموقف، الذي وصمه خصومهم السياسيون بالخيانة والتجرد من الروح الوطنية، حبهم لفرنسا أو كرههم لحياة الاستقلال، وإنما خوفهم على حريتهم وكرامتهم وتراثهم ومصيرهم كأقلية مسيحية من طغيان الأكثرية الإسلامية عليهم في هذا الشرق. وقد أشعرهم هذا القلق وهذا الخوف بالحاجة الماسة إلى حماية خارجية وضمانة أكيدة ثابتة من إحدى الدول المسيحية الكبرى. وبالطبع، كانت فرنسا الدولة المفضلة لديهم نظراً لوجودها في لبنان، وللعلاقات التاريخية الطيبة التي تشدهم إليها وتجعلهم يثقون بضامنتها ويطمئنون إلى حمايتها أكثر من أية دولة أخرى.

وكأن كاترو لم تكفه المشاكل التي خلقتها له المعارضة اللبنانية، فقامت في وجهه معارضة فرنسية شديدة. وكان جل القائمين بها من الجماعات الدينية التبشيرية ومن الموظفين المدنيين والعسكريين الذين كانوا ينعمون في ظل الانتداب بوضع خاص فيتصرفون تصرف الحكام والأسياد، ويتمتعون بنفوذ عظيم وامتيازات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية لا يتيسر لهم مثلها في فرنسا ذاتها. وقد خشي هؤلاء أن يخسروا هذه الامتيازات، بل أن يفقدوا وظائفهم أيضاً إذا ما نال لبنان استقلاله الناجز، وتولى أبناؤه كافة شؤونه بأنفسهم. لذلك عارضوا السياسة التي أعلنها بيان الثامن من حزيران، واتهموا الجنرال كاترو بالضعف والخنوع والاستسلام، وحتى بالعمالة لبريطانيا، وحاولوا اغتياله وتفشيل مساعيه السياسية في لبنان إلى حد اضطره إلى اتخاذ إجراءات رادعة ضد بعض زعمائهم[٥٢].

---

(٥٢) مثال ذلك أن كاترو أصدر أمراً بإبعاد الأب شانتير اليسوعي (Chanteur) رئيس جامعة القديس يوسف اليسوعية في بيروت. وقد أبعد فعلاً إلى فلسطين. وكان الأب شانتير أحد أقوى الشخصيات الفرنسية التي عرفها لبنان في عهد الانتداب وأكثرها نفوذاً في مختلف الأوساط اللبنانية ولا سيما في الأوساط السياسية والثقافية والاجتماعية.

٦ ـ خطة كاترو لمواجهة المعارضة

كاترو يطلب موافقة ديغول:

إن اشتداد المعارضة واتساع نطاقها على هذا الشكل، لا سيما في الأوساط المسيحية بالذات، مع ما رافق ذلك من مناورات سياسية وتشجيع سافر للمعارضين من قبل ممثل بريطانيا الجنرال سبيرز سبب حرجاً كبيراً للجنرال كاترو، فأبرق في أواخر نيسان سنة ١٩٤٢ إلى رئيسه الجنرال ديغول يقول:

«وقد يكون في الإمكان الحفاظ على هذا الوضع دون التعرض للخطر، بالرغم من البطريرك وبشارة الخوري في لبنان، وبالرغم من المعارضة في سوريا، والضعف في جهاز الحكم، لو لم يكن هناك خطر في أن تتعزز هذه المتاعب المتراكمة، من جراء السياسة البريطانية ومواقف البلاد المجاورة(٥٣).

وفي ضوء هذه الظروف، أرى من الحكمة بل ومن الضروري أن نقوم نحن بحل المشكلة قبل أن نجد أنفسنا مرغمين على حلها بالطرق التي نعرفها...

وقد قررت أن أعيد الحكم الدستوري إلى البلاد. لكنني لا أرغب في إجراء الانتخابات، كما يود سبيرز منا أن نفعل، إذ أن هذه الانتخابات ستؤمن الكثير من الفرص للتدخل في الاقتراع والتأثير في نتائجه للعملاء الأجانب والأموال المتدفقة من الخارج»(٥٤).

ثم راح كاترو يشرح لديغول الخطوات التي ينوي اتخاذها في هذا المجال. فقال إنه سيلغي المراسيم التي كان المفوض السامي الأسبق بيو قد أصدرها وأوقف بموجبها العمل بالدستور في كلٍ من لبنان وسوريا في ٢١ أيلول سنة ١٩٣٩، وسيعيد المجلسين النيابيين السابقين على اعتبار أنهما

---

(٥٣) المقصود بها البلدان العربية، وخصوصاً مصر والعراق، التي كانت تلح في الطلب على تحقيق الاستقلال الذي وُعدت به كل من سوريا ولبنان. راجع **مذكرات ديغول**، ج٢، ص٤٧٣.

(٥٤) شارل ديغول، **مذكرات**، ج٢، ص٤٦٢ ـ ٤٦٣ الوثيقة رقم ٤٠٦.

المجلسان اللذان صدقا معاهدتي ١٩٣٦، وكذلك سيعيد رئيسي الجمهورية السابقين إلى سدة الرئاسة: اميل اده في لبنان، وهاشم الأتاسي في سوريا، وسيعلن باسم الجنرال ديغول وفرنسا الحرة إبرام معاهدتي ١٩٣٦ لتكونا الميثاق المؤقت الذي يحدد علاقاتها مع كلٍ من لبنان وسوريا، إلى أن يصبح بالإمكان إجراء مفاوضات لعقد معاهدتين بديلتين. وألح كاترو في نهاية برقيته على الجنرال ديغول ليبرق له بالسرعة الممكنة بالموافقة على هذه الخطة التي برأيه «**ستحبط ما تتعرض له من ضغط ومن مناورات لانتزاع هذين البلدين منا، قبل أن يصبح هذا الانتزاع أمراً محققاً**»(٥٥).

التدخل البريطاني أفشل خطة كاترو:

كان كاترو، إذن، يريد أن يستبق الأحداث ويحبط «الضغط والمناورات» المضرة بالمصالح الفرنسية والتي كان يتوقع أن يتعرض لها قريباً. ولكن تسارع الأحداث فوت عليه هذه الفرصة ولم يمهله لتنفيذ مخططاته. فبعد أقل من ثلاثة أسابيع من إرساله البرقية المشار إليها أعلاه، وقبل أن يحصل على تفويض من رئيسه الجنرال ديغول للبدء بتنفيذ ما كان قد عرضه عليه، فوجىء الجنرال كاترو بوزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة الجديد، ريتشارد كايسي (Richard Casey) يطلب منه بإلحاح باسم حكومته تحقيق الاستقلال الموعود لكلٍ من لبنان وسوريا مبتدئاً بإجراء انتخابات عامة في كلٍ من البلدين لتأليف مجلسين نيابيين جديدين في أقرب وقت ممكن، واقترح شهر تشرين الثاني ١٩٤٢ موعداً لذلك. وأصر الوزير كايسي على وجوب قبول اقتراحاته لأن اعتبارات السياسة الخارجية، ولا سيما ما يتعلق منها بضرورة كسب ثقة العرب وتأييدهم لقضية الحلفاء في ذلك الظرف المصيري العصيب في منطقة الشرق الأوسط، تجعل عدم تأجيل الإعلان للشعبين اللبناني والسوري عن موعد الانتخابات أمراً مستحباً لدى حكومة صاحب الجلالة(٥٦).

---

(٥٥) المصدر ذاته، ص٤٦٣، الوثيقة رقم ٤٠٦.

(٥٦) المصدر ذاته، ص٤٧٢ ـ ٤٧٣ الوثيقة رقم ٤١٢.

٧ ـ عودة ديغول إلى الشرق

المداخلات البريطانية التي اشتكى منها ديغول:

أقلقت هذه التطورات الجنرال ديغول فقرر الحضور إلى دولتي المشرق ليطلع على حقيقة الأوضاع هناك عن كثب، ويعالج الأمور بنفسه بما يناسب الحال. وفي ١٢ آب سنة ١٩٤٢ وصل إلى الشرق، وسرعان ما وجد أن الوضع خطير جداً، وأنه لا يهدد مصالح فرنسا فحسب، بل وجودها ذاته في لبنان وسوريا، ورأى أن علة هذا الخطر تكمن في تمادي البريطانيين في التدخل في شؤون لبنان وسوريا الداخلية دونما اعتبار للإدارتين الفرنسية واللبنانية هناك. وفي وصف هذه الحالة كتب ديغول في مذكراته يقول ما يلي:

«وهكذا كان السيد نقاش [يقصد رئيس الجمهورية] يتلقى ضربات سبيرز الذي كان يحرض أخصامه علناً، ويمضي في ذلك إلى درجة يهدد معها الرئيس لأن فلاناً أو فلاناً من وزرائه لا يرتاح له البريطانيون، أو لأنه لا يأخذ على عاتقه السعي لإجراء انتخابات فورية في لبنان. وكان كاترو قد قبل من جهة أخرى، تحت ضغط الانكليز الذين لم يكونوا يتحدثون عن شيء سوى وقف جميع المبادلات مع الخارج، أن يدخلهم مكتب القمح، الفرنسي ـ السوري ـ اللبناني. وقد استغلوا ذلك لعرقلة انتظام المكتب وتحريض الحكام في دمشق على المعارضة. وتجاوزوا حقنا في اختيار الذين ينفذون المشاريع والأشغال التقنية، وأخذوا على عاتقهم ولحسابهم إنشاء سكة حديد من حيفا إلى طرابلس، وامتلاكها. وقد كانت السلطة الفرنسية تقوم بتسيير مصفاة قرب هذه المدينة الأخيرة عند مصب أنابيب البترول العراقي، وكانت تلك المصفاة تتيح تزويد المشرق بالبنزين زيادة عن حصة فرنسا من البترول، فقد راح البريطانيون يعملون بجميع الوسائل، على إغلاق مؤسستنا لنصبح نحن ودولتا المشرق خاضعين لهم وتابعين في هذه المادة. وعمدوا أخيراً إلى التذرع بالاتفاق المالي الذي عقدته معهم في ١٩ آذار ١٩٤١ وكانت خزانتهم تزودنا استناداً إليه، بقسم من ماليتنا العامة، في شكل سُلف، وزعموا أن لهم أن يراقبوا استخدام تلك السلف الذي كان يجري في سوريا ولبنان، ثم تمتد هذه المراقبة إلى موازنتي حكومتي دمشق وبيروت. وكانت هناك، على مدى

الأيام جميعها، تدخلات تحدث في جميع المجالات، وفي كل مكان، من قبل حلفائنا، يقوم بها جيش من العملاء يرتدي اللباس الرسمي»[٥٧].

ديغول يطالب تشرشل باحترام الاتفاقيات:

بادر ديغول إلى مقاومة هذا التدخل من الجانب البريطاني ومنعه على الصعيدين الدولي والمحلي. فعلى الصعيد الأول بدأ معركته في ١٤ آب بتوجيه احتجاج صريح إلى ونستون تشرشل مطالباً باحترام الاتفاقات المعقودة بين الحكومة البريطانية ولجنة فرنسا الحرة حول سوريا ولبنان، ووضع حد للمخالفات التي يرتكبها الموظفون والعملاء البريطانيون في هذا المجال[٥٨]. ولما لم يحصل على نتيجة عملية مرضية قرر ديغول أن يطلع حليفي بريطانيا الكبيرين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي على مجرى الأمور في سوريا ولبنان لعلهما يستطيعان إقناع بريطانيا بتغيير مسلكها في البلدين بالنسبة إلى المصالح الفرنسية. ولكن هذه المحاولات أيضاً فشلت في تحقيق ما كان ديغول يرجوه منها[٥٩].

ديغول يزور المناطق اللبنانية ويقابل الزعماء والأعيان:

أما على الصعيد المحلي فقد قام الجنرال ديغول، يرافقه الجنرال كاترو، بجولة واسعة في لبنان وسوريا زار خلالها سائر المناطق الرئيسية في البلدين[٦٠]، كما أنه استقبل في مقره بقصر الصنوبر في بيروت وفوداً كثيرة من مختلف الجهات والهيئات. وكان قد حدد مسبقاً هدف هذه الزيارة بقوله:

«أردت قضاء شهر في سوريا ولبنان أتناول أثناءه بيدي الرجال والأمور، وأوثق الاتصالات بالحكومات والأوساط الحاكمة، وأوقظ شعور الأهالي،

---

(٥٧) الجنرال ديغول، **مذكرات الحرب، الوحدة** (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤). ترجمة عبد اللطيف شرارة ومراجعة أحمد عويدات. الطبعة الثانية. (بيروت، دار منشورات عويدات، ١٩٨٢)، ص٣٣ ـ ٣٤. يشار إليه بعد الآن هكذا: الجنرال ديغول، **مذكرات الحرب** (عويدات).

(٥٨) المصدر ذاته، ص٣٤ ـ ٣٦.

(٥٩) المصدر ذاته، ص٣٦ ـ ٣٧.

(٦٠) المصدر ذاته، ص٣٠ ـ ٣٢.

وأبين بالوقائع والحقائق امتياز فرنسا»[٦١].

خطاب ديغول في النادي الفرنسي:

ولكن أبرز حدث جرى أثناء هذه الزيارة كان الخطاب الهام الذي ألقاه ديغول مساء الجمعة في ٢٨ آب سنة ١٩٤٢ في نادي الاتحاد الفرنسي في بيروت أمام حشد من كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين من وطنيين وأجانب ومن السياسيين والزعماء والأعيان وقادة الفكر ورجال الدين، وعرض فيه المبادىء الرئيسية التي سترتكز عليها سياسة فرنسا الحرة في سوريا ولبنان لا سيما فيما يتعلق باستقلال وسيادة هذين البلدين وعلاقتهما بفرنسا. وركز ديغول في هذا الخطاب على النقاط الثلاث التالية:

أولاً: إن فرنسا، وفرنسا وحدها دون سواها، هي التي تمنح أو تمنع الاستقلال، وإنها قد وعدت بمنحه.

ثانياً: إن ظروف الحرب القائمة لا تسمح للسوريين واللبنانيين بممارسة الاستقلال إلا بعد زوال تلك الظروف، وأنه لا يمكن إلغاء الانتداب، من الناحية القانونية، إلا بعد انتهاء الحرب وعودة جامعة الأمم.

ثالثاً: إن فرنسا لن تتخلى كلياً عن سوريا ولبنان بأي حال من الأحوال، وأنها عازمة على ضمان استمرار وجودها ومصالحها فيهما بمعاهدتين شبيهتين بمعاهدتي سنة ١٩٣٦ اللتين لم تبرما في حينه من الجانب الفرنسي[٦٢].

---

(٦١) المصدر ذاته، ص٣٠.

(٦٢) جريدة **النهار**، السنة ١٠، العدد ٢٥١١، الثلاثاء في ١ أيلول سنة ١٩٤٢. نورد فيما يلي بعض فقرات من خطاب الجنرال ديغول كما نشرت في جريدة **النهار**:

«إن استقلال دولة سوريا ودولة لبنان قد أصبح أمراً واقعاً. وإن هذا الاستقلال قد كان الغاية المعينة لفرنسا في صك الانتداب الذي قبلته من جامعة الأمم، وكان لا يمكن إعلانه إلا بموجب هذا الانتداب، أي إن فرنسا وحدها لا لأحد غيرها أن تنشىء الاستقلال...

قلت تنظيم الاستقلال، ذلك لأن اضطرابات الحرب القاسية لا تسمح الآن لدول الشرق الفتية، ولا لغيرها من دول العالم، أن تنصرف إلى ممارسة أوضاعها الديمقراطية ممارسة طبيعية.... وليس من العدل ولا من الممكن... الالتجاء إلى الانتخابات الشعبية الحرة...

ردود الفعل على خطاب ديغول:

أثار خطاب ديغول ردود فعل مختلفة. فالفرنسيون الذين كانوا يرفضون التخلي عن لبنان، واللبنانيون الذين كانوا يرغبون ببقاء الوجود الفرنسي فيه، لأسباب خاصة بهم، رحبوا بما جاء على لسان ديغول وقابلوه بالتأييد والابتهاج. أما أكثرية اللبنانيين فقد قابلوه بالاستياء والاستهجان، واعتبروه نقضاً صريحاً للوعود والعهود التي قطعت لهم على لسان الجنرال كاترو وسواه. وقد عبّر عن مشاعر هؤلاء المستائين زعيم الكتلة الدستورية بشارة الخوري بقوله:

«وأطل شهر آب وفوجئنا بوصول الجنرال دي غول إلى بيروت، وأخذ يبدي في تصريحاته أنه لم يحن الوقت المناسب لتغيير الوضع الحاضر في لبنان ولإجراءات انتخابات نيابية. فأحدثت أقواله أسوأ الأثر. ولو كان لنا ممثل في الحكم لاضُطر لأن ينسحب منه. ثم اتخذت تلك التصريحات طابعاً رسمياً عندما جعلها الجنرال ديغول موضوع محاضرة ألقاها في النادي الفرنسي»(٦٣).

وبالرغم من ذلك لم يكن مستحيلاً، في تقدير ديغول، تذليل العقبات والتوصل إلى التفاهم مع المعارضين اللبنانيين والسوريين بشأن تأجيل موعد الاستقلال إلى ما بعد انتهاء الحرب لو أنهم تُركوا وشأنهم. وهو يقول بصدد ذلك:

قلت أيضاً إحياء الاستقلال... إن الاستقلال لا يكون له منذ الآن أدنى صلة مع ما نسميه العزلة. فما من دولة يمكنها أن تبقى، أو بالأحرى أن تنمو بلا مساعدة أو موآزرة. فإن سوريا ولبنان يعلمان جيداً أن التحالف الوثيق مع فرنسا هو ضروري للدفاع عنهما، كما أنه ضروري لرقيهما. وكذلك فرنسا فإنها لا تريد التخلي عن العمل التمديني الذي تفتخر بقيامها به هنا منذ عصور عديدة، وخلال تقلبات جمة، ولا التخلي عن ضمانات السلامة التي يشتمل عليها طبعاً تحالفها مع سوريا ولبنان سبق في سنة ١٩٣٦ وعقدت معاهدات بين حكومات بيروت ودمشق وباريس لتحديد شروط علاقاتها المتبادلة. ولا شك في أن بعض الظروف قد حالت دون المصادقة عليها، غير أن مبادئها كانت حسنة. وعندما يحين الوقت ستعقد بصورة نهائية معاهدات التحالف التي تكرس هنا صداقاتنا ومصالحنا وتؤمن مساعدة فرنسا الممتازة للدفاع عن سوريا ولبنان وإنمائهما».

(٦٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنان**، ج١، ص٢٤٨.

«وأياً كان فراغ الصبر الذي تبعثه هذه المهلة في صفوف المحترفين، فقد كنا على يقين أننا نؤدي من غير مصادمات خطيرة أدوار الانتقال لو أن انكلترا لم تفسد اللعبة. إلا أنها أفسدتها ووُفقت في إفسادها»(٦٤).

وكان من مظاهر هذا الإفساد رفض المعارضة طروحات الجنرال ديغول، وإصرارها على تحقيق الاستقلال فوراً من دون أية شروط.

ديغول يغادر لبنان على عجل:

لم يتسنَّ للجنرال ديغول أن يتابع مساعيه مع السوريين واللبنانيين التي جاء إلى الشرق من أجلها. فقد اضطر إلى مغادرة هذه المنطقة في ١٣ أيلول لأن أحداثاً خطيرة كانت على وشك الوقوع في مناطق أخرى من العالم تابعة للأمبراطورية الفرنسية، وكانت تقتضي وجوده في العاصمة البريطانية. ففي ٩ أيلول استدعى مستر إيدن، وزير الخارجية البريطانية، المفوض الوطني الفرنسي في لندن وأبلغه أن القوات البريطانية ستنزل في فجر اليوم التالي. بجزيرة مدغشقر (Madagascar) لاحتلالها(٦٥). وفي الوقت ذاته بدأت الأخبار تصل إلى مسامع الجنرال ديغول، وهو في الشرق، عن خطة أميركية تعد في السر لإنزال قوات أميركية كبيرة إلى الشاطيء الإفريقي لاحتلال المغرب والجزائر خلال بضعة أسابيع(٦٦). واستاء ديغول وساورته الشكوك من تجاهل البريطانيين والأميركيين فرنسا الحرة وعدم التنسيق معها وإشراكها في أعمال عسكرية ينوون القيام بها في مستعمرات فرنسية(٦٧). وخشي ديغول أن يؤول تعامل الحلفاء مع فصائل فرنسية أخرى إلى انقسام حركة المقاومة وشرذمتها وإضعافها(٦٨). وكان يهمه بالدرجة الأولى أن يوطد **«تماسك فرنسا المحاربة عشية الأحداث التي توشك أن تزعزعها»**(٦٩) وأن لا

---

(٦٤) الجنرال ديغول، **مذكرات الحرب. الوحدة، ص٣٣**.

(٦٥) المصدر ذاته، ص٤٥.

(٦٦) المصدر ذاته، ص٣٧ ـ ٣٨.

(٦٧) المصدر ذاته، ص٥١.

(٦٨) المصدر ذاته، ص٦٢ ـ ٦٣.

(٦٩) المصدر ذاته، ص٤٦.

يترك البريطانيين والأميركيين يحتلون الممتلكات الفرنسية بحجة تحريرها ويستقلون بإدارتها والتصرف بشؤونها الفرنسية كما يحلو لهم[٧٠]. لذلك عاد إلى لندن ليتفاهم مع حليفيه على كيفية إدارة المستعمرات الفرنسية المحررة وعلى الدور الذي يجب أن تمارسه فرنسا الحرة في تحرير هذه المستعمرات وحكمها.

٨ ـ سقوط الذرائع الفرنسية لعدم إجراء الانتخابات العامة

بعد عودة الجنرال ديغول إلى لندن وقع الجنرال كاترو تحت ضغط شديد من اللبنانيين والبريطانيين الذين كانوا يطالبون بإلحاح بإجراء الانتخابات العامة في وقت قريب. وكان الفرنسيون الأحرار يدركون أنهم لا يستطيعون رفض المطالب البريطانية، ولكن ذلك لم يمنعهم من المناورة والتسويف واختلاق الأعذار لتبرير ترددهم وتباطئهم في تلبية هذه المطالب. وكانت من أهم الحجج التي تذرعوا بها لعدم إجراء الانتخابات العامة الظروف الصعبة التي يواجهها الحلفاء يومئذٍ في جبهات القتال، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. ففي صيف سنة ١٩٤٢ كان الألمان يهددون منطقة الشرق الأوسط كلها بالتطويق والسقوط، وذلك بعملية عسكرية واسعة بشكل كماشة كان فكها الأيمن منطلقاً من ليبيا قاصداً مصر فالسودان فالحبشة فالصومال وصولاً إلى المحيط الهندي. وكان فكها الأيسر منطلقاً في جنوب الاتحاد السوفياتي قاصداً مدينة ستالينغراد فبحر قزوين فإيران وصولاً إلى المحيط الهندي. فإذا ما التقى فكاً الكماشة الألمانية هناك تصبح منطقة الشرق الأوسط كلها مطوقة، وتسقط بأيدي الألمان، فيحرم الحلفاء من مواردها النفطية الغنية ومن موقعها الاستراتيجي الذي يعتبر إحدى أهم عقد المواصلات البرية والبحرية والجوية في العالم. ولكن الانتصارات الحاسمة التي حققها البريطانيون بمعركة العلمين، والسوفيات بمعركة تسالينغراد والأميركيون بمعركة شمالي إفريقيا الفرنسية في أواخر سنة ١٩٤٢ بدلت الموقف العسكري رأساً على عقب. فأعادت فتح البحر الأبيض المتوسط أمام سفن الحلفاء، وأزالت الخطر الألماني كلياً ونهائياً عن منطقة الشرق الأوسط،

(٧٠) المصدر ذاته، ص٥٣، ٥٥.

وأسقطت الحجة التي كان يتذرع بها الفرنسيون الأحرار لتأجيل إجراء الانتخابات العامة في سوريا ولبنان. وأمام الإلحاح اللبناني والضغط البريطاني وزوال الخطر العسكري الألماني عن الشرق الأوسط لم يجد الفرنسيون الأحرار بداً من الرضوخ، ولو عن غير رضى كامل منهم.

إعادة الحياة الدستورية ١٩٤٣

١ ـ كاترو ينهي حكم النقاش

النقاش يعارض إجراء الانتخابات العامة:

في أواخر سنة ١٩٤٢ تم الاتفاق في لندن بين لجنة التحرير الوطنية الفرنسية، بحضور الجنرال كاترو، والحكومة البريطانية على إجراء الانتخابات العامة في كل من لبنان وسورية خلال سنة ١٩٤٣، بعد أن زالت العوائق التي كانت تحول دون ذلك. وفي ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٣ صدر عن لجنة التحرير الوطنية الفرنسية، في مقرها الجديد في مدينة الجزائر، بيان بهذا المعنى، وأضاف أن الجنرال كاترو سيباشر فور عودته القريبة إلى الشرق بتنفيذ مضمون هذا التصريح[١]. ولما عاد كاترو إلى بيروت وفاتح الرئيس ألفرد نقاش بالموضوع عارضه النقاش بشدة على صعيدين: أولاً، أن الانتخابات العامة شأن لبناني داخلي، وأن للسلطة اللبنانية وحدها بعد إعلان الاستقلال الحق بتقرير واتخاذ مثل هذه التدابير. وثانياً، أن التفكير بإجراء الانتخابات سابق لأوانه. فالحرب لم تنتهِ بعد، ولبنان بحاجة إلى الهدوء والاستقرار، وهو، على حد قول النقاش، بغنى «**اليوم عن تطاحن الأحزاب السياسية التي لم تطعم الشعب خبزاً**»[٢].

تبادل المذكرات بين كاترو وحكومة النقاش:

لم يقتنع كاترو بمنطق النقاش، بل لم يكن بوسعه أن يقتنع، وراح من

(١) راجع نص هذا البيان في ص ٤٥٠ في كتاب: Edmond Rabbath, **La Formation Historique**.

(٢) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، جزء ٢، ص ١٠٥٩.

وراء ظهر الحكومة يجري الاتصالات والاستشارات بشأن الانتخابات مع الكتل السياسية والأحزاب والشخصيات. واعتبرت الحكومة أن تجاهلها على هذا الشكل ينتقص من هيبتها، ويمس كرامتها، ويزعزع سلطتها، ويلحق الضرر بالمصلحة الوطنية. لذلك وجّه الرئيس النقاش في ٢٥ شباط سنة ١٩٤٣ إلى الجنرال كاترو مذكرة يحتج فيها على هذه السياسة، فيقول:

«بخصوص الاستشارات التي تقومون بها لتهيئة الانتخابات النيابية المقبلة والخطة التي تتبعونها لهذه الغاية أتشرف بإرسال هذه المذكرة الصادرة عن رغبتي في القيام بالواجب وبروابط الصداقة بيننا التي هي مهددة بأخطار جمة.

تتابعون هذه الاستشارات في أوساط سياسية وحزبية واستثمارية وتتجاهلون في عملكم هذا السلطة اللبنانية مما يؤدي إلى قلق عظيم... فإن هذه الطريقة تهيج المطامع والمآرب الحزبية فتصبح الحكومة عرضة للطعن ولمسّ كرامتها.

إنني لم أرَ داعياً قانونياً ولا وطنياً لاعتناق مثل هذه السياسة... التي سوف تحدث تأثيراً سيئاً في الرأي العام وعلى مستقبل لبنان»[٣].

ويروي يوسف مزهر عن لسان النقاش أن كاترو استشاط غيظاً عند قراءة هذه المذكرة، وفي ٢٧ شباط أرسل إلى النقاش رسالة جوابية تكشف بمنتهى الصراحة والوضوح عن حقيقة النوايا الفرنسية بشأن المسألة اللبنانية يومئذٍ. وقد جاء فيها قوله:

«أجد نفسي مضطراً الآن لأن أخبركم ـ وهذا ما تحاشيت أن أذكره قبل الآن ـ إنه رغم إعلان استقلال لبنان يوم ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١، ستبقى فرنسا قانوناً منتدبة على لبنان حتى تعفيها جمعية الأمم من هذا الانتداب... وهكذا لا يجوز الاعتراض على حقي في المداخلة، لا من الدول التي اعترفت باستقلال لبنان، ولا من الرأي العام في سوريا ولبنان، لأن المفهوم لدى الجميع بأن لمندوب فرنسا وحده ترجع الحقوق والسلطات

(٣) المصدر ذاته، ص ١٠٦٠.

في أخذ القرارات اللازمة في هذا الشأن»[٤].

وفي رد غير مباشر على هذه الرسالة وجهت الحكومة في ١٥ آذار مذكرة إلى الجنرال كاترو تطالبه فيها بتسليمها بعض المصالح العامة فوراً تعزيزاً للسيادة الوطنية. وتدحض الرسالة، في الوقت نفسه، الذرائع التي كان الفرنسيون الأحرار يتذرعون بها ليمدوا في عمر الانتداب إلى ما بعد نهاية الحرب[٥].

كاترو يطلب من النقاش أن يستقيل:

ساءَت العلاقة، بعد كل هذا، بين الرئيس النقاش وحكومته وبين الجنرال كاترو. ولم تكن علاقات النقاش حسنة، كذلك، لا مع الجنرال سبيرز[٦]، ولا مع البطريرك الماروني[٧]، كما أن الذين كانوا يستعجلون إجراء الانتخابات العامة اتخذوا موقفاً معارضاً من النقاش لأنه كان يؤثر تأجيل موعد الانتخابات. وراحت الأحزاب والهيئات المعارضة تطعن بالحكومة وتعرقل أعمالها وتتهمها بالعجز والتقصير في سائر المجالات وخاصة في مجال التموين وتأمين الحاجات الضرورية للمواطنين[٨]. اتخذ كاترو من هذه العوامل جميعها ذريعة للتخلص من النقاش وحكومته، وتعيين حكومة حيادة موقتة لتجري الانتخابات المقبلة. وعلم رئيس الحكومة سامي الصلح[٩] بنوايا كاترو، فاستغل الاحتفال بعيد المولد النبوي، الذي صادف وقوعه نهار الخميس ١٨ آذار ١٩٤٣، ليرد على تهجم المعارضين ويدعم مركز الحكومة، ويبرهن لمن يخطط لترحيلها أن الشعب ما زال يؤيدها بقوة. فنظم تظاهرة كبيرة لهذا الغرض انطلقت في شارع المعرض أمام المسجد العمري الكبير حيث كانت تقام صلاة العيد بحضور رئيس

---

(٤) المصدر ذاته، ص ١٠٦٦.

(٥) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤، الوثيقة رقم ٣٨.

(٦) المصدر ذاته، ص ٧٤.

(٧) المصدر ذاته، ص ٦٨، ٧٢.

(٨) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١٠٥٩.

(٩) كانت حكومة سامي الصلح قد خلفت حكومة أحمد الداعوق المستقيلة في ٢٧ تموز ١٩٤٢.

الحكومة[10]. وقد أعطت هذه التظاهرة نتيجة عكسية. ففي عصر ذلك اليوم عينه أوفد كاترو مندوبه المسيو دافيد (Davide) إلى منزل الرئيس النقاش وطلب منه بإلحاح باسم الجنرال كاترو تقديم استقالته فوراً، ولكنه رفض ذلك، وعاد الموفد الفرنسي خائباً[11].

إقالة النقاش والحكومة:

وفي مساء ذلك اليوم عينه، أيضاً، أصدر الجنرال كاترو ثلاثة قرارات حمل أولها الرقم ١٢٩/ .FT ونص على ما يلي: إعادة العمل بالدستور ابتداءً من اليوم الذي ينتخب فيه مجلس النواب رئيساً للجمهورية، وتعديل المواد الدستورية ٢٤ و٣٠ و٤١ و٤٢ بحيث يلغى مبدأ التعيين ويصبح جميع أعضاء مجلس النواب منتخبين انتخاباً[12]، وتأليف مجلس نواب جديد منبثق من انتخابات عامة تجرى في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. ونص القرار الثاني ذو الرقم ١٣٠/FT على أنه يُعهد، بصورة موقتة وحتى ينتخب المجلس النيابي رئيس الجمهورية، إلى رئيس دولة رئيس حكومة يعينه المندوب العام، بتأمين السلطة التنفيذية، يعاونه وزيران يعينهما هو ويكونان مسؤولين لديه. وأعطيت للرئيس صلاحيات إصدار مراسيم لها قوة القانون، ودعوة الهيئات الانتخابية، والإشراف على الانتخابات وفق ما جاء في القرار السابق. أما القرار الثالث ذو الرقم ١٣١/FT فقد نص على تعيين الدكتور أيوب ثابت رئيساً للدولة رئيساً للحكومة يتمتع بكامل الصلاحيات المذكورة في القرار رقم ١٣٠/FT[13]. وتعني هذه القرارات، بالطبع، إقالة رئيس الجمهورية ألفرد نقاش ورئيس الحكومة سامي الصلح والوزراء. وقد أذيعت مساء ذلك اليوم من راديو الشرق في بيروت مع نداء موجه من الجنرال كاترو إلى اللبنانيين يشرح

---

(١٠) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج ١، ص ٢٥٠.

(١١) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١٠٦١.

(١٢) راجع بشأن هذه المواد وما طرأ عليها من تعديل كتاب شفيق جحا، **الدستور اللبناني**، ص ٤٥ و٥٠ و٥٦ و٥٧.

(١٣) راجع بشأن القرارات ١٢٩ و١٣٠ و١٣١ **الجريدة الرسمية**، السنة ٨٣، العدد ٤٠٧٣، تاريخ ٢٤ آذار ١٩٤٣، ص١٠٩٦٧.

لهم فيه أهمية هذه الإجراءات وأسبابها[١٤]. كما أن الجنرال سبيرز وجه، هو الآخر، من الراديو نداءً إلى اللبنانيين أيد فيه إجراءات كاترو وأثنى عليها[١٥]. وفي صباح اليوم التالي، التاسع عشر من آذار، نزل أيوب ثابت إلى مكتبه في السراي الصغير، وكان أول عمل قام به إصدار قرار بتعيين خالد شهاب وجواد بولس وزيرين[١٦].

أما ألفرد نقاش فقد رفض الاعتراف بقرار إقالته واستمر في اعتبار نفسه رئيس الجمهورية الشرعي حتى ٢١ أيلول من السنة ذاتها عندما انتخب مجلس النواب الجديد بشارة الخوري رئيساً للجمهورية[١٧].

وحدث بعد ذلك أن دعي الجنرال كاترو لتولي منصب رفيع في لجنة التحرير الوطنية الفرنسية في مقرها الجديد بمدينة الجزائر (بعد لندن) فغادر لبنان، وعُين جان هيللو (Jean Hellue) خلفاً له في ٨ حزيران سنة ١٩٤٣.

٢ ـ أزمة توزيع المقاعد النيابية

توزيع جديد للمقاعد النيابية:

انصرفت حكومة أيوب ثابت فور تسلمها السلطة إلى إنجاز الترتيبات الضرورية لإجراء الانتخابات. وفي ١٧ حزيران أصدرت المرسومين رقم ٤٩ ورقم ٥٠. نص المرسوم الأول رقم ٤٩ في مادته الرابعة على أنه:

«يتألف عدد الأهالي من الوطنيين المقيدين في سجلات الأحوال الشخصية بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٤٢، ويضاف إليهم الأشخاص الذين هم غير مقيدين في هذه السجلات وأصلهم من لبنان، ومع إقامتهم في الخارج قد اختاروا الجنسية اللبنانية»[١٨].

وعلى هذا الأساس أعلنت الحكومة في بلاغ إحصائي توضيحي لاحق

---

(١٤) جريدة «**البيرق**»، العدد ٣٦٢٣، الأحد ٢١ آذار ١٩٤٣، ص ٢.

(١٥) جريدة «**البشير**»، العدد ٦٨٢٥، الثلثاء ٢٣ آذار ١٩٤٣، ص ١.

(١٦) المصدر السابق ذاته.

(١٧) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١٠٦١.

(١٨) جريدة «**البيرق**»، العدد ٣٦٨٧، الأحد ٢٠ حزيران ١٩٤٣، ص ٢.

أنه، عملاً بالمادة ٣٤ من معاهدة لوزان، ووفقاً لبنود الاتفاق التركي ـ الفرنسي، واستناداً إلى المادة ١٥ من قانون الإحصاء اللبناني جرى قيد مئة وتسعة وخمسين ألفاً وخمس مئة وواحد وسبعين (١٥٩٥٧١) مغترب من الذين اختاروا الجنسية اللبنانية في سجلات الأحوال الشخصية(١٩). ونتيجة لذلك أصبح عدد اللبنانيين وتوزيعه الطائفي على الوجه التالي(٢٠):

الطائفة	المقيمون في لبنان	المغتربون الذين جرى قيد أسمائهم في سجلات الأحوال الشخصية	المجموع
موارنة	٣١٨٢٠١	٠٩١٢٧٦	٤٠٩٤٧٧
سنة	٢٢٥٥٩٤	٠٠٤٩١٣	٢٣٠٥٠٧
شيعة	٢٠٠٦٩٨	٠٠٩٣٦٧	٢١٠٠٦٥
روم أرثوذكس	١٠٦٦٥٨	٠٣٣٦٥٥	١٤٠٣١٣
دروز	٠٧١٧١١	٠٠٤٨٦٣	٠٧٦٥٧٤
روم كاثوليك	٠٦١٩٥٦	٠١٣٢٧٢	٠٧٥٢٢٨
أرمن أرثوذكس	٠٥٨٠٠٧	٠٠٠٠٦٦	٠٥٨٠٧٣
أقليات	٠٤١٥٩٦	٠٠٢١٥٩	٠٤٣٧٥٥
المجموع	**١٠٨٤٤٢١**	**١٥٩٥٧١**	**١٢٤٣٩٩٢**

يتبين من هذا الجدول أنه من أصل ١٥٩٥٧١ مغترب أُدرجت أسماؤهم في سجلات الأحوال الشخصية كان ١٩١٤٣ من الطوائف المحمدية، و١٤٠٤٥٨ من الطوائف المسيحية. وانعكس هذا التفاوت بين عدد المغتربين المسلمين وعدد المغتربين المسيحيين على توزيع المقاعد النيابية كما حددها المرسوم رقم ٥٠ الذى نصت مادته الأولى على توزيع مقاعد مجلس النواب بين المحافظات وفقاً للجدول التالي:

محافظة بيروت: ٨ مقاعد يخصص مقعد منها بطوائف الأقليات.

محافظة جبل لبنان: ١٩ مقعداً يخصص مقعد منها بطوائف الأقليات.

محافظة لبنان الشمالي: ١١ مقعداً.

---

(١٩) جريدة «**البيرق**»، العدد ٣٦٨٩، الأربعاء ٢٣ حزيران ١٩٤٣.

(٢٠) جريدة «**البيرق**»، العدد ٣٦٩٠، الجمعة ٢٥ حزيران ١٩٤٣، ص ٤.

محافظة لبنان الجنوبي: ١٠ مقاعد.

محافظة البقاع: ٦ مقاعد.

المجموع: ٥٤ مقعداً[٢١]، نال منها المسيحيون ٣٢ مقعداً والمسلمون ٢٢ مقعداً[٢٢]، أي بفارق ١٠ مقاعد لصالح المسيحيين. هذا في حين كان الفارق بين عدد مقاعد النواب المسلمين وعدد مقاعد النواب المسيحيين في المجلس النيابي السابق (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩) ستة مقاعد فقط[٢٣].

اعتراض المسلمين على توزيع المقاعد:

أثار صدور هذين المرسومين، ٤٩ و٥٠، عاصفة احتجاج شديدة في الأوساط الإسلامية. وعقد مؤتمر إسلامي عام في بيروت برئاسة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد خالد في ١٩ و٢١ حزيران ضم ممثلين عن جميع الطوائف المحمدية من سائر المناطق اللبنانية[٢٤]. اتخذ المؤتمرون بضعة قرارات وانتخبوا لجنة تنفيذية لمتابعة الموضوع مع المراجع المختصة. فقدمت اللجنة مذكرة احتجاج إلى رئيس الدولة أيوب ثابت[٢٥] في ٢٢ حزيران، ومذكرة أخرى إلى المندوب العام هيللو[٢٦] في ٦ تموز بسطت فيهما وجهة نظر المسلمين في أحكام المرسومين المذكورين مؤكدة مخالفتهما للنصوص الرسمية التي تسلمت حكومة أيوب ثابت الحكم على أساسها، وطالبت بإلغائهما، وبإجراء إحصاء عام جديد يشمل جميع المقيمين في أراضي الجمهورية اللبنانية ما عدا الحاصلين على جنسية أجنبية، وبتوزيع المقاعد النيابية على الطوائف والمناطق اللبنانية وفق نتائج هذا الإحصاء، وتأجيل البت بقضية المهاجرين اللبنانيين إلى ما بعد انتخاب المجلس النيابي

(٢١) جريدة «**البيرق**»، العدد ٣٦٨٧، الأحد ٢٠ حزيران ١٩٤٣، ص ٢.

(٢٢) جريدة «**البيرق**»، العدد ٣٦٨٩، الأربعاء ٢٣ حزيران ١٩٤٣.

(٢٣) ناجي الحلو، **حكام لبنان ١٩٢٠ ـ ١٩٨٠.** (بيروت، مؤسسة خليفة للطباعة، ١٩٨٠)، ص ٤٢.

(٢٤) محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية في لبنان**، ص ٥٦ ـ ٥٩.

(٢٥) المصدر ذاته، ص ٦٠ ـ ٦٣ وفيه نص مذكرة لجنة المؤتمر إلى رئيس الدولة.

(٢٦) المصدر ذاته، ص ٦٤ ـ ٧٠ وفيه نص مذكرة لجنة المؤتمر إلى المسيو هيللو.

المقبل، وتعيين حكومة حيادية جديدة تحل محل حكومة الدكتور أيوب ثابت لإجراء الانتخابات.

الوسطاء والتسوية:

وبدأ تحرك مسيحي مضاد لمواجهة التحرك الإسلامي، وتطورت أزمة المرسومين إلى أزمة سياسية طائفية خطيرة. فنشط الوسطاء من لبنانيين وأجانب لتطويق الأزمة وإيجاد حل لها. فعاد الجنرال كاترو من الجزائر إلى بيروت، وقام بمجهود كبير لهذه الغاية إلى جانب خلفه المندوب العام هيللو. وتحركت بعض الدول العربية، وخصوصاً مصر التي وجه رئيس وزرائها مصطفى النحاس باشا رسالة إلى الجنرال كاترو ناشده فيها التدخل السريع لمعالجة الموقف، مقترحاً عليه إعادة توزيع المقاعد النيابية على أساس ٢٥ مقعداً للمسلمين و٢٩ مقعداً للمسيحيين(٢٧). فقبل المسلمون بهذه التسوية ورفضها أيوب ثابت وفريقه من المسيحيين، مما اضطره إلى تقديم استقالة حكومته في ٢١ تموز(٢٨). عندئذٍ تدخل الجنرال سبيرز بقوة كوسيط وحكم وفرض حلاً يعطي المسلمين ٢٥ مقعداً والمسيحيين ٣٠ مقعداً(٢٩). وهي المعادلة المعروفة بـ ٦/٥، أي أنه من كل أحد عشر نائباً يكون للمسيحيين ستة نواب وللمسلمين خمسة نواب(٣٠). فقبل الطرفان بهذا الحل كتدبير موقت(٣١). وعلى أثر ذلك أصدر المندوب العام هيللو في ٣١ تموز القرار قم ٣٠١/(٣٢) بتعيين باترو طراد رئيساً للدولة للإشراف على

---

(٢٧) محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية في لبنان**، ص ٧٠ ـ ٧٣ وفيه نص رسالة النحاس باشا.

(٢٨) جريدة «**البيرق**»، ٢٣ تموز ١٩٤٣.

(٢٩) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P.452

(٣٠) بقيت هذه المعادلة معتمدة في توزيع المقاعد النيابية بين المسيحيين والمسلمين حتى ٢١ أيلول سنة ١٩٩٠. وفي التعديل الدستوري الذي جرى بذلك التاريخ وزعت المقاعد النيابية مناصفة وبالتساوي بين المسلمين والمسيحيين بموجب المادة الدستورية المعدلة رقم ٢٤.

(٣١) جريدة «**البيرق**»، العدد ٣٧١٨، الأحد والإثنين ٢ و٣ آب ١٩٤٣، ص ٢: راجع فيه مقدمة قرار المندوب العام هيللو.

(٣٢) جريدة «**البيرق**»، العدد ٣٧١٨، الأحد والإثنين ٢ و٣ آب ١٩٤٣، ص ٢.

الانتخابات العامة المقبلة ودعوة المجلس النيابي الجديد لدورة فوق العادة في مهلة لا تتجاوز ١٥ يوماً بعد إعلان النتائج النهائية من أجل انتخاب رئيس للجمهورية وفق ما جاء في قرار المندوب العام رقم ٣٠٠/ بنفس التاريخ. وقام الرئيس طراد بتعيين معاونيه وهما عبد الله بيهم أميناً للسر وتوفيق عواد أميناً معاوناً. وفي ٣١ تموز، أيضاً، أصدر المندوب العام هيللو قراراً ثالثاً رقم ٣٠٢/ ينص في مادته الأولى على تحديد عدد المقاعد النيابية بخمسة وخمسين مقعداً، وفي مادته الثانية على توزيعها وفق الجدول التالي:

	بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	البقاع	المجموع
موارنة	١	١٠	٥	١	١	١٨
سنة	٣	١	٥	١	١	١١
شيعة	١	١	-	٦	٢	١٠
روم أرثوذكس	١	١	٢	١	١	٦
دروز	-	٣	-	-	١	٤
روم كاثوليك	-	١	-	١	١	٣
أرمن أرثوذكس	٢	-	-	-	-	٢
أقليات	١	-	-	-	-	١
المجموع	٩	١٧	١٢	١٠	٧	٥٥

ونصت المادة الثالثة من هذا القرار على وجوب إجراء إحصاء عام لأهالي لبنان في مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ هذا القرار.

٣ ـ الانتخابات العامة

دعوة الناخبين:

فور تسلمه زمام السلطة وجه رئيس الدولة باترو طراد في ١ آب رسالة إلى البطريرك الماروني ناشده فيها تأييد الحل الذي أعلنه المندوب العام هيللو[٣٣]. فأجابه البطريرك في اليوم ذاته بالموافقة والدعاء له بالتوفيق[٣٤]. فكان ذلك إيذاناً بانتهاء الأزمة. وانصرفت الحكومة إلى إعداد الترتيبات

(٣٣) محمد جميل بيهم، **النزعات السياسة في لبنان**، ص ٧٩ ـ ٨٠، وفيه نص رسالة الرئيس باترو طراد إلى البطريرك الماروني.

(٣٤) المصدر ذاته، ص ٨٠، وفيه نص رسالة البطريرك الجوابية.

لإجراء الانتخابات النيابية العامة. وفي ١٥ آب أصدرت مرسوماً بدعوة الناخبين للاقتراع يوم الأحد في ٢٩ آب للدورة الأولى، ويوم الأحد في ٥ أيلول للدورة الثانية، وبدعوة المجلس النيابي المقبل إلى الاجتماع يوم الثلاثاء في ٢١ أيلول لانتخاب رئيس جديد للجمهورية.

المعركة الانتخابية بين نهجين:

شهدت البلاد معركة انتخابية حامية، اتسمت بالمنافسة الشديدة بين المرشحين الرئيسيين، وبالتدخل السافر حيناً والمستتر أحياناً، من قبل جهات أجنبية معينة، للتأثير على مجرى الانتخابات ونتائجها. كانت المعركة في ظاهرها تنافساً شخصياً وحزبياً بين القطبين السياسيين المارونيين الطامعين برئاسة الجمهورية وكتلتيهما. وكانت في حقيقتها صراعاً بين نهجين سياسيين متناقضين في نظرتهما إلى مستقبل لبنان ومصيره. كان التيار الأول يدعو إلى استبدال الانتداب باستقلال مرتبط بمعاهدة تحالف مع فرنسا لصون هذا الاستقلال وحمايته. وفي الوقت ذاته كان ينكر المقولة بانتماء لبنان العربي، ويرفض أن يرتبط لبنان سياسياً بأية دولة أو مجموعة دول عربية خوفاً عليه من الغرق والذوبان في خضم المحيط العربي ـ الإسلامي. وكان يؤلف هذا التيار إميل إده عميد الكتلة الوطنية وأنصارها، ويحظون بتشجيع قوي وتأييد كامل من السلطات الفرنسية. أما التيار الثاني فكان يدعو إلى إلغاء الانتداب وإنهاء ارتباطات لبنان الخاصة بالدول الغربية، وينشد استقلال لبنان التام الناجز بحدوده المعلنة في سنة ١٩٢٠، ويؤمن بانتمائه العربي، ويعترف به عضواً في أسرة الدولة العربية، ويريده متضامناً ومتعاوناً معها إلى أبعد الحدود، مع احتفاظه باستقلاله وسيادته وحريته كاملة غير منقوصة. وكان يمثل هذا التيار في الجانب المسيحي بشارة الخوري زعيم الكتلة الدستورية وأنصارها.

تأييد الدول العربية لأصحاب النهج الاستقلالي العروبي:

كان بشارة الخوري وكتلته الدستورية وأنصارهم، أصحاب النهج العروبي، يلقون تأييد بريطانيا والدول العربية، وخصوصاً مصر وسورية والعراق. ذلك لأن بشارة الخوري كان قد لبى في حزيران سنة ١٩٤٢ دعوة

لزيارة مصر وجهها إليه رئيس وزرائها مصطفى النحاس باشا للبحث في الشؤون التي تهم لبنان والدول العربية. وفي الوقت ذاته كان جميل مردم بك، أحد السياسيين السوريين البارزين، قد لبى هو الآخر دعوة مماثلة لزيارة مصر. وهناك جرت مباحثات مستفيضة بين النحاس باشا وبشارة الخوري وجميل مردم وغيرهم من كبار رجالات مصر. وقد وصف بشارة الخوري ما جرى في إحدى أهم الجلسات التي عقدها أولئك الأقطاب، فقال:

«بحثنا شؤون الدول العربية فأصغى الجميع إلى وجهة النظر اللبنانية، باعتبار أن لبنان قد يكون العقبة الكبيرة في سبيل جامعة عربية عتيدة، فبسطت رأيي بسطاً صريحاً وأكدت أن لبنان يريد استقلاله التام ضمن حدوده الحاضرة، وأننا نريد التعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد على هذا الأساس. ثم استدركت أن عدداً من المسيحيين لا يعتنق هذا المذهب، وقد يعاكسه لاعتقاده بضرورة حماية أجنبية لبلاده. أما أنا ورفاقي فمقتنعون بهذه النظرية، ومستعدون للدفاع عنها ولتنفيذها.

والتفت النحاس باشا إلى جميل مردم بك وسأله رأيه فيما بينته، باعتبار أن سوريا هي جارة لبنان. فصرح جميل مردم بما يلي:

ونحن نثق بكلام الشيخ بشارة، وعندما تطمئن سوريا لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية فنحن مستعدون لأن نتنزل عن كل مطلب لنا في لبنان، بل أن نوسع أراضي لبنان إذا لزم»[٣٥].

إن هذا التفاهم الذي تم بين النحاس باشا وبشارة الخوري وجميل مردم بك في القاهرة، والذي باركه الزعيم العراقي نوري السعيد فيما بعد، حقق كسباً انتخابياً كبيراً لبشارة الخوري وكتلته في المجالين العربي واللبناني. لقد ضمن لهما التأييد والدعم من أقرب الدول العربية إلى لبنان وأشدها تأثيراً في ساحته. وقد ذكر الجنرال كاترو بهذا الصدد أنه في أثناء محادثاته مع رئيس وزراء مصر بشأن المسألة اللبنانية وجد أن النحاس باشا

---

(٣٥) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ١، ص ٢٤٥.

يعتبر بشارة الخوري وكتلته الدستورية يمثلان الاتجاه الوطني ويعبران عن مشاعر الشعب[٣٦].

تبدل في موقف الزعماء المسلمين من الانتخابات:

كان ذلك في المجال العربي، أما في المجال المحلي اللبناني فإن تطوراً هاماً كان قد حصل وأحدث تبدلاً جوهرياً في الوضع الداخلي، ساعد في المدى البعيد وخدم عن غير قصد مصالح بشارة الخوري والكتلة الدستورية. ذلك، أن المسلمين أظهروا من الاهتمام بهذه الانتخابات، ونشطوا للفوز بها، أكثر من أية انتخابات عامة سابقة. وأن بعض زعمائهم الذين كانوا يقاومون الانتداب الفرنسي، ويتحفظون بشأن الكيان اللبناني المستقل، والذين لم يسبق لهم أن تعاونوا مع السلطات أو اشتركوا في الحكم مثل عبد الحميد كرامي ورياض الصلح وصائب سلام[٣٧] وعادل عسيران عدلوا مواقفهم هذه وقرروا خوض هذه المعركة الانتخابية بكل قواهم وإمكانياتهم. ويرجع هذا التبدل في المواقف إلى بضعة أسباب أهمها الثلاثة التالية: أولاً، أنه منذ سنة ١٩٣٦ عندما عقد الوطنيون السوريون المعاهدة الفرنسية ـ السورية واعترفوا ضمناً باستقلال لبنان، وتوقفوا عن المطالبة بضمه أو باتحاده مع سورية، أخذ المسلمون اللبنانيون يتخلون تدريجياً عن سلبيتهم تجاه لبنان ويُقبلون على التعاون مع السلطات والمشاركة في الحكم. وثانياً، كان من رأي المسلمين، وخصوصاً المعارضين السابقين منهم، أن الحكم الذي سينبثق من الانتخابات المقبلة مقدر له أن يلعب دوراً حاسماً في تقرير مصير لبنان، وأن من واجب المسلمين، ومن مصلحتهم كذلك، أن يتمثلوا بقوة في هذا الحكم لكي يشاركوا في رسم مستقبل البلاد. وثالثاً، كان الزعماء المسلمون المعارضون يعزفون عن خوض الانتخابات العامة في الماضي لأن سلطات الانتداب كانت تحاربهم وتحول دون وصولهم إلى الندوة النيابية وتوليهم مراكز السلطة والمسؤولية. ولكن

---

(٣٦) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ٦٧.

(٣٧) كان سليم علي سلام، والد صائب، من زعماء المسلمين البيروتيين الذين قاوموا الانتداب ودعوا إلى الوحدة العربية. وقد توفي سنة ١٩٣٨ وخلفه في الزعامة ابنه صائب.

مع الوجود البريطاني القوي في لبنان، وخصوصاً وجود الجنرال سبيرز بالذات، في سنة ١٩٤٣ لم يعد أولئك الزعماء المعارضون يخشون التدخل الفرنسي ضدهم، فحزموا أمرهم على النزول إلى المعركة الانتخابية بثقة وتصميم كبيرين. وكان من الطبيعي أن تحظى اللوائح الانتخابية التي تضم أسماء هؤلاء الزعماء الاستقلاليين بتأييد شعبي واسع في المحافظات ذات الأكثرية الإسلامية. وكان المرشحون في هذه اللوائح أقرب إلى النهج السياسي الاستقلالي ذي التوجه العربي الذي يمثله بشارة الخوري في الجانب المسيحي من النهج الاستقلالي المرتبط بمعاهدة تحالف مع فرنسا الذي يمثله إميل إده، بالرغم من أن أولئك المرشحين لم يكونوا جميعهم منتسبين إلى الكتلة الدستورية أو من حلفاء بشارة الخوري ومؤيديه. ويمكن القول أن المعركة الانتخابية التي احتدمت في صيف سنة ١٩٤٣ كانت معركة بين أصحاب هذين النهجين السياسيين المتباينين أكثر مما كانت معركة شخصية بين زعيمين بارزين أو معركة انتخابية بين حزبين معينين.

فوز مرشحي النهج الاستقلالي العروبي:

جرت الانتخابات العامة في المواعيد المحددة لها سابقاً، فتمت الدورة الأولى نهار الأحد في ٢٩ آب، والدورة الثانية نهار الأحد التالي في ٥ أيلول. وفاز فيها معظم مرشحي النهج الاستقلالي العروبي في محافظات الشمال والجنوب والبقاع، وبعض مرشحيه في محافظتي بيروت وجبل لبنان. فأمنت هذه النتيجة أكثرية الأصوات في المجلس النيابي لأصحاب هذا النهج.

٤ ـ معركة الرئاستين

موقف المسلمين من معركة رئاسة الجمهورية:

ما أن انتهت معركة انتخاب أعضاء مجلس النواب حتى بدأت معركة الرئاستين، رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة. كانت المنافسة على الرئاسة الأولى على أشدها بين مرشحي النهجين بشارة الخوري وإميل إده. وكان التدخل الفرنسي والبريطاني والعربي، الذي لعب دوراً فاعلاً في معركة الانتخابات النيابية، قد عاد ليمارس نفس الدور في معركة رئاسة الجمهورية كذلك. وكان الجنرال كاترو قد أشار إلى دور مصر في هذا المجال حيث قال:

«كان كلام النحاس واضحاً. ومعناه أن مصر لن تعترف باستقلال لبنان إلا إذا أجريت انتخابات كانت نتيجتها لصالح بشارة الخوري. وقد لاقى بشارة الخوري نفس التأييد لدى نوري السعيد رئيس وزراء العراق»[٣٨].

ويروي سعيد فريحة أنه قبيل انتخابات الرئاسة، وبالاتفاق مع بشارة الخوري، ذهب إلى دمشق، كما ذهب غيره من الوسطاء أيضاً، ليطلب من زعماء الحركة الوطنية هناك أمثال شكري القوتلي وسعد الله الجابري وجميل مردم وفارس الخوري أن يتدخلوا لإقناع الزعماء المسلمين اللبنانيين، وفي مقدمتهم رياض الصلح، بتأييد بشارة الخوري لرئاسة الجمهورية، ويتابع سعيد فريحة روايته فيقول:

«وحدث بعد ذلك أن تألف وفد كان من أعضائه لطفي الحفار وعفيف الصلح فجاء إلى لبنان واجتمع برياض الصلح ثم بالمغفور له عبد الحميد كرامي وصائب سلام وسامي الصلح. وكانت النتيجة أن تألفت جبهة قوية لمساندة الشيخ بشارة الخوري. وكان رياض الصلح على رأس هذه الجبهة باعتبار أن المصلحة القومية المشتركة تقضي بعدم وجود أي تصدع أو خلاف بين الإخوان في معركة رئاسة لبنان»[٣٩].

انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية:

في ٢١ أيلول التأم مجلس النواب الجديد بدورة استثنائية لانتخاب رئيس للجمهورية، ففاز بشارة الخوري بالرئاسة بما يشبه الاجماع[٤٠]. وعلى أثر انتخابه اعتلى المنبر وألقى كلمة استهلها بشكر المجلس، ثم تطرق إلى مسألة الاستقلال فقال:

---

(٣٨) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ٦٧. نقلاً عن كاترو، في معركة المتوسط ص ١٦٣ - ١٦٤ (بالفرنسية).

(٣٩) سعيد فريحه، «**أسرار العهد السابق**»، مجلة الصياد، العدد ٤٢٤، تاريخ ٢ ت١، ١٩٥٢، ص٣٥.

(٤٠) كان مجلس النواب يتألف من ٥٥ نائباً. تغيب عن حضور الجلسة ٨ نواب هم: إميل إده وكمال جنبلاط وأسعد البستاني وجورج عقل وأحمد الحسيني وعبد الغني الخطيب وجميل تلحوق (كتلة وطنية) وأيوب ثابت (مستقل). وحضرها ٤٧ نائباً. وعند فرز الأصوات وجدت في صندوق الاقتراع ٤٤ ورقة تحمل اسم بشارة الخوري، وثلاث أوراق بيضاء. راجع بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ١٥.

«لقد كان لبنان وما يزال نزّاعاً إلى الاستقلال حريصاً على الإلفة والاتحاد وتحقيق النظام والسلام والتوازن والوئام بين أبنائه وذلك بمساعدة جميع اللبنانيين دون استثناء أحد منهم... وبديهي أننا لن ننسى أيّاً من صداقاتنا وتقاليدنا ولكننا نعلم أن الصداقة الحقيقية لا تتعارض أبداً وحقنا في الاستقلال... فأسأل الله عز وجل أن يعيننا على خدمة هذا الوطن اللبناني المستقل المتمتع بسيادته كاملة غير منقوصة مهما كانت التضحية في سبيل هذه الخدمة الكبيرة»(٤١).

قال هذا على مرأى ومسمع من رجال السلكين الدبلوماسي والقنصلي بمن فيهم الممثل الرسمي للمندوبية العامة الفرنسية. وكانت هذه الكلمات التي وردت على لسان الرئيس الخوري إشارة واضحة وصريحة إلى السياسة الاستقلالية التي ينوي العهد الجديد انتهاجها.

رياض الصلح يشكل الحكومة:

بعد إجراء الاستشارات التقليدية كلف رئيس الجمهورية رياض الصلح تشكيل الحكومة الجديدة(٤٢)، فتشكلت في ٢٥ أيلول على الوجه التالي: رياض الصلح رئيساً للوزارة (مسلم سني)، وحبيب أبو شهلا نائباً للرئيس (روم أرثوذكس)، ومن الوزراء سليم تقلا (روم كاثوليك)، وكميل شمعون (ماروني)، ومجيد أرسلان (درزي)، وعادل عسيران (شيعي)(٤٣). وبهذا تكون الطوائف الست الكبرى قد تمثلت في الحكومة الجديدة. وبتأليف الحكومة انتهت المرحلة الأخيرة من عملية إعادة الحياة الدستورية إلى طبيعتها في لبنان.

---

(٤١) راجع: **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول الجلسة الأولى، الثلاثاء في ٢١ أيلول سنة ١٩٤٣، ص ١ ـ ٦.

(٤٢) يقول بشارة الخوري أنه كان قد اتفق سراً مع رياض الصلح منذ ١٩ أيلول على أن يكلفه بتشكيل الوزارة في حال فوزه برئاسة الجمهورية. راجع بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ١٧.

(٤٣) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثالثة، نهار الخميس في ٧ ت١ سنة ١٩٤٣، المرسومان ١ و٢ بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٤٣، ص ١٠.

الباب الثامن

معركة الاستقلال

النزاع على الصلاحيات وتعديل الدستور

١ ـ تأزم العلاقات اللبنانية الفرنسية

أسباب التأزم:

ما أن تسلم العهد الجديد مقاليد الحكم حتى بادر إلى تطبيق مباديء الميثاق الوطني، وأخذ يمارس حقه كاملاً في السيادة والاستقلال، رافضاً جميع القيود والشروط التي كان نظام الانتداب قد فرضها على لبنان واللبنانيين خلال العشرين سنة الماضية. وهذا ما أقلق دوائر المندوبية العامة الفرنسية وجعل العلاقات اللبنانية ـ الفرنسية تفتر ثم تتأزم نتيجة سلسلة من الحوادث التي وقعت والتي، وإن بدت بسيطة عادية في الظاهر، فإنها كانت بنظر الفرنسيين تنطوي على دلالات ومعانٍ بالغة الخطورة تهدد نفوذهم ومصالحهم في لبنان والشرق.

الخطاب الرئاسي يتجاهل الانتداب ودور فرنسا:

وقعت أولى تلك الحوادث في مجلس النواب في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية في ٢١ أيلول. ففي الخطاب الذي ألقاه الرئيس المنتخب في تلك المناسبة أكد على أن لبنان «**يجب أن يظل للبلدان العربية المحيطة به جاراً أميناً وأخاً صادقاً تربطه بها روابط تعاون يسوده الودّ والإخلاص**»، ونوه بالدول الكبرى الصديقة متمنياً لها نصراً رائعاً قريباً[١]. وكان ملفتاً للنظر أنه

(١) راجع النص الكامل لهذا الخطاب في كتاب بشارة الخوري، **مجموعة خطب**. أيلول ١٩٤٣ ـ كانون الأول ١٩٥١، (بيروت، المطبعة البولسية ـ حريصا، ١٩٥١)، ص١ ـ ٣. يشار إليه بعد الآن هكذا: بشارة الخوري، **مجموعة خطب**؛ أيضاً، **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول، الثلاثاء في ٢١ أيلول سنة ١٩٤٣، ص١ ـ ٦.

تجاهل الانتداب ودور فرنسا التاريخي في لبنان، ولم يخصها بأي ذكر يميزها عن باقي الدول الصديقة.

الرئيس الخوري لا يلبي دعوة هيللو:

وصدف أن جمعية الصليب الأحمر الفرنسي ـ اللبناني كانت تقيم في مساء ذلك اليوم عينه حفلتها الخيرية السنوية برعاية المندوب العام هيللو في فندق صوفر الكبير، فأوفد هيللو أحد كبار موظفي المندوبية العامة إلى الرئيس الخوري يدعوه لحضورها. وهنا يقول بشارة الخوري في مذكراته:

«وأجبته معتذراً عن عدم الحضور. وبلغني أنه لم يُخفِ امتعاضه. وقد أدرك معنى الاعتذار، ألا وهو اتخاذ خطة جديدة للرئاسة بأن لا تقبل دعوة إلا برعايتها دون سواها»(٢).

تجاهل المندوبية الفرنسية في تشكيل الحكومة:

في اليوم التالي لانتخاب رئيس الجمهورية بدأت الاستشارات التقليدية التي انتهت بعد ثلاثة أيام إلى تشكيل حكومة رياض الصلح الأولى. **«وغضبت المندوبية الفرنسية التي لم تستشر في الأمر مطلقاً»**(٣)، كما كانت عليه الحال في الماضي. وزاد الأمر سوءاً أنه كان قد ترسخ في عهد الانتداب تقليد يقضي بأن تقوم الحكومات اللبنانية الجديدة بزيارة بروتوكولية للمفوض السامي الفرنسي، فيرد لها الزيارة مهنئاً. ورأت حكومة رياض الصلح أن هذا التقليد لا يليق بحكومة بلد حر مستقل، فتغاضت عن هذه الزيارة، معتبرة المندوب العام هيللو سفيراً كغيره من السفراء الذين يمثلون بلدانهم لدى الحكومة اللبنانية، إن زارها مهنئاً ردت له الزيارة. ولما استبطأت المندوبية العامة هذه الزيارة المرتقبة واتصلت بالحكومة للتذكير بها ولتحديد موعد لها، أجابت الحكومة بأنها تريد أن تعرف هي أولاً متى سيزورها المندوب العام هيللو مهنئاً حتى تتمكن من تعيين موعد لترد له الزيارة(٤). وإزاء ذلك، لا المندوب العام زار الحكومة مهنئاً، ولا الحكومة

---

(٢) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص١٦ ـ ١٧.

(٣) المصدر ذاته، ص٢٠.

(٤) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٠٩٠.

زارته، وانتهى العمل بهذا التقليد منذ ذلك الحين[٥]. وإن الذي جرى بعد ذلك هو أن المندوب العام هيللو أقام بمقره في قصر الصنوبر مأدبة عشاء تكريماً للحكومة الجديدة مساء السبت في ٢ تشرين الأول[٦]. وفي ١٣ منه أقام رئيس الجمهورية مأدبة عشاء على شرف هيللو دعي إليها رياض الصلح والوزراء[٧].

استقلال الحكومة في وضع البيان الوزاري:

في أثناء ذلك كانت الحكومة اللبنانية منهمكة في إعداد البيان الوزاري الذي ستتقدم به إلى مجلس النواب لطلب الثقة على أساسه. وكانت المفوضية العليا في السابق تطلع من الحكومات اللبنانية الجديدة على البيانات الوزارية، أو على مضمونها على الأقل، قبل عرضها على مجلس النواب. وعملاً بهذا التقليد استوضحت المندوبية العامة من الحكومة عن المواضيع التي تنوي إدراجها في بيانها الوزاري، فلم تستجب الحكومة اللبنانية لهذا الطلب رافضة أن تبوح بمضمونه لأية جهة كانت قبل عرضه على مجلس النواب[٨]. فزاد هذا الرفض تخوف الفرنسيين من أن يتعرض رياض الصلح لهم في بيانه، وأعربوا لرئيس الجمهورية عن قلقهم بهذا الشأن[٩]. ولم يطل الأمر بعد ذلك، فعقد مجلس النواب بعد ظهر نهار الخميس في ٧ تشرين الأول جلسة خصصت لتلاوة البيان الوزاري ومناقشته والتصويت عليه[١٠].

مضمون البيان الوزاري:

جاء البيان الوزاري، كما تخوف الفرنسيون، وكما توقع اللبنانيون،

---

(٥) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٣٦.

(٦) جريدة «**النهار**» السنة ١٠، العدد ٢٧٦٦، السبت ٢ تشرين الأول ١٩٤٣، ص٢، ع١ ـ ٢.

(٧) المصدر ذاته، السنة ١٠، العدد ٢٧٧٣، الخميس ١٤ تشرين الأول ١٩٤٣.

(٨) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٠٩١.

(٩) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢٠.

(١٠) الجريدة الرسمية، مجلس النواب الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثالثة الخميس في ٧ ت١ ١٩٤٣، ص١٠ ـ ٢٦؛ أيضاً راجع النص الكامل للبيان الوزاري في كتاب **مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية**، جمعها وقدم لها جان ملحمة. (بيروت، مكتبة خياط، ١٩٦٥)، ص١٩ ـ ٣٢.

ثورياً مثيراً. وفيما يلي بعض من أهم الفقرات التي وردت فيه، وكانت مدعاة اعتراض الفرنسيين وغضبهم.

«حضرات النواب المحترمين... إن العهد الذي دخله لبنان اليوم... عهد استقلال وسيادة وعزة وطنية... فالحكومة التي أتشرف برئاستها قد انبثقت مع مجلسكم الكريم عن إرادة الشعب، وهي لن تعرف لها غيره مرجعاً... إننا نريد هذا الاستقلال استقلالاً صحيحاً، ونريد سيادتنا الوطنية كاملة، نتصرف بمقدارتنا كما نشاء، وكما تقتضي مصلحتنا الوطنية دون سواها... وعلينا قبل كل شيء أن ننظم هذا الاستقلال تنظيماً محكماً بحيث يصبح أمراً واقعياً... سواء أكان ذلك في النصوص والمظاهر أم في الوقائع والحياة العملية. فسنبادر نحن، وأنتم، متعاونين إلى إصلاح الدستور اللبناني، بحيث يصبح ملائماً كل الملاءمة لمعنى الاستقلال الصحيح. فإن... في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال، وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مشاورة في تسيير شؤونه. وستعمد الحكومة حالاً فتطلب إلى مجلسكم الكريم أن يجري في الدستور التعديلات التي تجرده من هذه القيود فيصبح دستور دولة مستقلة تمام الاستقلال.

وهنالك المادة الحادية عشرة المتعلقة باللغة العربية... وسنسلك منذ الآن تلك الخطة... بحيث تكون اللغة العربية لغة الدواوين الرسمية...

ويقتضي تنظيم الاستقلال أن تعمد الحكومة إلى تسلم جميع صلاحياتها كحكومة دستورية شرعية لدولة مستقلة. وهي على ذلك، ستقوم بالاتفاق مع شقيقتها سوريا على إدارة ما نعرفه اليوم بالمصالح المشتركة...

ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها... إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان...

إن لبنان مدعو كغيره من بلدان العالم إلى التعاون الدولي... ولبنان من أحوج الدول إلى هذا النوع من التعاون، وموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة

في طليعة اهتماماته. وستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة، فلبنان ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.

إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون، نحن لا نريده للاستعمار إليهم ممراً، فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً، مستقلاً، سيداً حراً...

أما مع فرنسا التي تربطنا وإياها روابط الصداقة ومع الدولة الحليفة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة... فستتابع حكومتنا أحسن الصلات المبنية على الود والاحترام...

أيها الزملاء الكرام

لقد جاهدت هذه البلاد جهاداً طويلاً، وصبرت على الآلام صبراً جميلاً، وقدمت من التضحيات قدراً جزيلاً لكي ترى الاستقلال والسيادة ينشران على فننها البيضاء وسهولها ظلاً ظليلاً.

وها هي أمانيها محققة بإذن الله وبنعمة الإلفة والاتحاد المكين بين أبنائه، والوعي القومي النامي بين ناشئتها، بفضل أولئك الذين جاهدوا وصبروا وكابدوا وضحوا حتى بالنفوس»[١١].

الحكومة تنال ثقة المجلس:

بعد مناقشة مقتضبة للبيان الوزاري جرى الاقتراع على الثقة ففازت

---

(١١) هذه أهم المواضيع السياسية المثيرة التي تضمنها البيان الوزاري. ولكنه لم يقتصر عليها وحدها بل تعداها وتطرق أيضاً إلى معظم النواحي الحيوية التي تستدعي العناية والاهتمام، ومنها: تعديل قانون الانتخاب، والإحصاء العام، والعلاقات مع الحلفاء، والتمثيل الخارجي، والإصلاح الإداري، والقضاء، والتموين، والتبادل التجاري، ومكافحة الغلاء، والسياحة والاصطياف، وتشجيع الصناعة، وتحسين المواصلات، وإصلاح النظام المالي، والزراعة والصحة والإسعاف، وتنظيم العمل، وكفالة العدل الاجتماعي، والمشروع الإنشائي، وحقوق المرأة، والصحافة، والتربية الوطنية، والشباب والرياضة، والمهاجرون. البيان الوزاري من ص١١ ـ ١٧ من محضر جلسة مجلس النواب **بالجريدة الرسمية** في ٧ ت١ سنة ١٩٤٣.

الحكومة بها بالإجماع تقريباً[١٢]. وكان لهذا الحدث الهام دوي قوي في جميع الأوساط. فعلق عليه جبران تويني صاحب جريدة «النهار» في مقاله الافتتاحي غداة جلسة الثقة بقوله:

«لو أن رئيس وزارة أورد بعض ما ورد في البيان الذي تقدمت به وزارة رياض بك الصلح إلى المجلس في عهد غير هذا العهد، أو في ظروف غير هذه الظروف، لكان مصيره الاعتقال، أو الاتهام بالخيانة أو التفريط في حقوق البلاد على الأقل»[١٣].

ودلت ردود الفعل التي ظهرت في الصحف وفي معظم المحافل الرسمية والأوساط السياسية والشعبية على أن البيان الوزاري استقبل بحماسة، ولقي ترحيباً حاراً وتأييداً واسعاً في الرأي العام اللبناني[١٤].

٢ ـ البيان الوزاري قيد التنفيذ

اللغة العربية اللغة الوطنية الرسمية:

تعهد رياض الصلح للنواب في البيان الوزاري بأن تبادر الحكومة حالاً إلى تنفيذ ما وعدت به. وانصرفت الحكومة فوراً إلى معالجة القضايا العديدة التي كانت تنتظر الحلول، معطية الأولوية للأمور الأكثر إلحاحاً، بنظرها، وهي لغة البلاد الرسمية، والمصالح المشتركة، وتعديل الدستور.

نصت المادة ١١ من دستور سنة ١٩٢٦ على أن «**اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة، واللغة الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية، وسيحدد قانون خاص الأحوال التي تستعمل فيها**»[١٥]. ولكن هذا

---

(١٢) حضر الجلسة جميع النواب وعددهم ٥٤ نائباً، لأن مقعد بشارة الخوري شغر بعد انتخابه رئيساً للجمهورية. وامتنع الفرد نقاش عن الاشتراك في الاقتراع. وغادر أيوب ثابت قاعة المجلس قبل الاقتراع. ولم يدل رئيس المجلس بصوته، ومنح النواب الباقون وعددهم ٥١ نائباً الثقة للحكومة. راجع محضر الجلسة المذكورة أعلاه.

(١٣) جبران تويني، في «**النهار**»، السنة ١٠، العدد ٢٧٧١، الثلاثاء في ١٢ تشرين الأول ١٩٤٣، ص١.

(١٤) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٣)، ص٤٠

(١٥) شفيق جحا، **الدستور اللبناني**، ص٤٠.

القانون الخاص لم يصدر أبداً، وأصبحت لغة الدواوين، بالواقع، هي اللغة الفرنسية التي تحرر بها معظم التقارير والمراسلات والمعاملات في سائر دوائر الدولة ومصالحها، وذلك بحجة تمكين المستشارين الفرنسيين لدى دوائر الحكومة اللبنانية وموظفي المفوضية العليا من الاطلاع عليها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها دون تأخير. وتنفيذاً لما وعد به وجه الرئيس رياض الصلح في ١١ تشرين الأول التعميم رقم ١٩٥ إلى أعضاء الحكومة طالباً إليهم أن يصدروا التعليمات اللازمة إلى جميع الدوائر التابعة لوزاراتهم بأن جميع المعاملات والمخابرات بين الدوائر الرسمية يجب أن تحرر باللغة العربية التي هي لغة البلاد الرسمية[١٦]. انتقد الفرنسيون هذا التدبير واعتبروه مخالفاً للمادة ١١ من الدستور وحائلاً دون تمكين المستشارين الفرنسيين من القيام بأعمالهم في الإشراف والمراقبة على سير أعمال الدوائر الرئيسية في الدولة[١٧]، هذا مع العلم بأن سياسة العهد الجديد كانت تتجه نحو الاستغناء عن خدمات هؤلاء المستشارين.

المطالبة باستلام المصالح المشتركة:

تولى الفرنسيون إدارة المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان منذ بدءِ الانتداب. فبادرت الحكومة الجديدة إلى فتح باب المفاوضات مع الحكومة السورية للاتفاق معها على استعادة هذه المصالح من الفرنسيين وإدارتها واقتسام عائداتها بينهما باعتبار أن الوحدة الجمركية قائمة بين البلدين. جرت المفاوضات في بلدة شتوره بنجاح، وتمّ توقيع الاتفاق بين الحكومتين بهذا الشأن في مطلع شهر تشرين الأول ١٩٤٣[١٨]. ولكن الفرنسيين راحوا يماطلون في تسليم هذه المصالح إلى الحكومة الوطنية، ويختلقون الأعذار للاحتفاظ بإدارتها في أيديهم أطول وقت ممكن[١٩]. وبعد التشاور والتنسيق

---

(١٦) جريدة «**النهار**» السنة ١٠، العدد ٢٧٧٢، الأربعاء ١٣ تشرين الأول ١٩٤٣، ص٢، أيضاً جريدة «**الديار**»، العدد ٤٩٢، الأحد في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٣، ص٢.

(١٧) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٤١.

(١٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢١.

(١٩) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٤٢.

بين أركان الحكومتين[٢٠] تقرر تقديم مذكرتين منفصلتين إلى المندوب العام هيللو بهذا الخصوص. فقدمت الحكومة السورية مذكرتها في ٢٠ تشرين الأول، وقدمت الحكومة اللبنانية مذكرتها في ٢٥ منه[٢١]. وبالرغم من اختلاف المذكرتين في الأسلوب فإنهما كانتا متشابهتين في الجوهر وتطالبان بأن تسلم فرنسا الحرة إلى حكومتي لبنان وسوريا إدارة المصالح المشتركة دون إبطاء[٢٢].

المطالبة بتحويل المندوبية العامة الفرنسية إلى بعثة دبلوماسية عادية:

وطالبت المذكرة فرنسا الحرة، أيضاً، بأن تتخلى المندوبية العامة الفرنسية عن صفتها الخاصة هذه، وتتحول إلى بعثة دبلوماسية عادية أسوة بسائر البعثات الدبلوماسية الأجنبية الأخرى التي تمثل حكوماتها لدى الحكومة اللبنانية في بيروت. ومعلوم أن فرنسا الحرة كانت تعتبر أن لمندوبها في بيروت وضعاً خاصاً يميزه عن سائر المعتمدين الدبلوماسيين الآخرين. وذلك، لأن نظام الانتداب كان لا يزال قائماً شرعاً، حسب رأيها، ولأن المندوب العام يتمتع بكامل الصلاحيات والامتيازات التي كانت لسلفه المفوض السامي في العهد السابق.

٣ ـ محاولة منع تعديل الدستور

هيللو يحذر من المس بحقوق الانتداب:

إلى جانب انشغالها بقضية المصالح المشتركة كانت الحكومة اللبنانية مهتمة أيضاً بالتحضير لإجراء التعديلات الضرورية في الدستور. وما انقضى أسبوع على نيلها ثقة مجلس النواب حتى كان مشروع تعديل الدستور قد أصبح جاهزاً تقريباً[٢٣].

---

(٢٠) في الفترة الممتدة من ٢٥ أيلول إلى ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ حصلت بين أركان الحكومتين اللبنانية والسورية عدة اتصالات ولقاءات في شتوره وبيروت ودمشق لبحث القضايا التي تهم البلدين.

(٢١) Edmond Rabbath, **La Formation historique**, pp.458-459.

(٢٢) المصدر ذاته أعلاه.

(٢٣) جريدة «**الديار**»، السنة ٣، العدد ٤٨٧، السبت ١٦ تشرين الأول ١٩٤٣، ص٢.

إزاءَ هذا التطور السريع في الأحداث، وفي اتساع شقة الخلاف بين الموقف الفرنسي والموقف اللبناني، وجّه المندوب العام هيللو في ٢٢ تشرين الأول رسالة إلى رئيس الجمهورية يبين فيها وجهة نظر لجنة التحرير الوطني الفرنسية بصدد بعض ما جاء في البيان الوزاري[٢٤]. ولم تكن الحكومة تجهل موقف لجنة التحرير الوطني الفرنسية من هذا الموضوع، وهو الموقف الذي يقول أن «**الانتداب وُكل إلى فرنسا من قبل عصبة الأمم، فلا يمكن إلغاؤه إلا أمام المحافل الدولية المقبلة، وعلى يد سلطات فرنسية لا تكون مؤقتة**»[٢٥]. وحذر هيللو رئيس الجمهورية من تعديل الدستور أو اتخاذ أي إجراء مماثل يتعارض ونظام الانتداب الذي تعتبره لجنة التحرير الوطني الفرنسية لا يزال قائماً شرعاً[٢٦].

الحكومة اللبنانية ترفض وجهة النظر الفرنسية:

رفضت الحكومة اللبنانية، كما سبق لها أن فعلت من قبل، وجهة النظر الفرنسية هذه، وردت على مذكرة هيللو بمذكرة جوابية وجهها إليه وزير الخارجية اللبنانية سليم تقلا بتاريخ ٣٠ تشرين الأول مفنداً الحجج الفرنسية بشأن استمرار الانتداب، ومذكراً بأن لجنة التحرير الوطني الفرنسية كانت أول من أعلن استقلال لبنان سنة ١٩٤١، وبأنها كررت هذا الإعلان وأكدته بلسان ممثليها في عدة مناسبات عامة وخاصة أمام رئيس الجمهورية والوزراء. وقالت المذكرة أيضاً أن عصبة الأمم التي أوجدت نظام الانتداب ورعته قد انهارت ولم يبق لها من وجود فعلي، وأن الدول الحليفة الكبرى قد اعترفت باستقلال لبنان، وأن بقاء الانتداب، ولو «شرعاً»، يجعل الاستقلال وهماً وسراباً، وأن الشعب اللبناني لا يرضى بهذا لأنه يريد الاستقلال الصحيح. أما تعديل الدستور، فتقول المذكرة أنه من الأسلم أن تأخذ الحكومة المبادرة بشأنه. وهو يشكل منطقياً المظهر الأول من مظاهر الممارسة الفعلية للاستقلال الذي وعدت به وأعلنته فرنسا قبل أية دولة

---

(٢٤) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص٢٠٩، الوثيقة رقم ٤١.

(٢٥) شارل ديغول، **مذكرات الحرب**، الوحدة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤، ص٢٧٤.

(٢٦) بيار زيادة **التاريخ الدبلوماسي**، ص٨٥.

أخرى. وتدعو المذكرة لجنة التحرير الفرنسية إلى مواجهة الواقع والبحث عن حلول للمشاكل القائمة بالتفاهم المتبادل وبالروح المتحررة التي كانت دوماً ملهمة السياسة الفرنسية(٢٧).

اجتماع لبناني ـ سوري ـ فرنسي في شتوره:

قبل أن تصل العلاقات اللبنانية ـ الفرنسية إلى هذا المنعطف الحاد كان هيللو قد حاول أن يعالج أسباب الخلاف بالوسائل الدبلوماسية الهادئة. فجرب أكثر من مرة أن يقنع رئيس الجمهورية بالعدول عن هذه السياسة المتشددة حيال فرنسا والأخذ بوجهة النظر الفرنسية القائلة باستمرار نظام الانتداب سارياً إلى حين، والتحضير للاستعاضة عنه بعقد معاهدة تحالف وصداقة تضمن استقلال لبنان وتصون المصالح الحيوية لفرنسا فيه(٢٨). وقد حصلت آخر تلك المحاولات وأهمها عندما شعر هيللو أن العلاقات دخلت في مأزق حقيقي. ويروي بشارة الخوري ما حدث فيقول:

«طلب المسيو هيللو مني ومن رياض الصلح إن نجتمع معه بحضور جميل مردم لتبادل الآراء في تسليم الصلاحيات [المصالح المشتركة]، ووقع الاختيار على شتوره مكاناً للاجتماع، فدعوناه إلى تناول الشاي في فندق مسابكي ودعونا جميل مردم، وكان ذلك في النصف الثاني [في ٢٢] من تشرين الأول. وفي ذلك الاجتماع بسطنا الوضع الجديد، وأمانيه كلها، وكانت مطالبتنا لطيفة وشديدة في آن واحد. وبدا المسيو هيللو مرتبكاً لا يحير جواباً، ولم نكتمه تصميمنا على تعديل الدستور. فطلب أن نمهله بضعة أيام ريثما يسافر إلى الجزائر لاستشارة رئيس الحكومة الفرنسية بمختلف مطالبنا ويأتينا بالجواب»(٢٩)، بعد عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً على الأكثر.

تفاؤل في غير محله:

أحيط اجتماع شتوره وما جرى فيه بالكتمان. ولكن سفر هيللو

---

(٢٧) المصدر ذاته، ص٨٥ ـ ٨٦، الوثيقة رقم ٤١ وفيها نص رسالة وزير الخارجية.

(٢٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢ ص٢٠.

(٢٩) المصدر ذاته، ص٢٣.

المفاجيء نهار الاثنين في ٢٥ تشرين الأول إلى الجزائر أثار موجة من التساؤلات عن حقيقة ما يجري، وخصوصاً بعد أن سرت إشاعات تقول أن الفرنسيين لن يسلموا للبنان بشيء مما يطلب[٣٠]. وزاد الجو بلبلة وتشويشاً نبأ ورد من لندن يفيد أن الوزير البريطاني رتشارد لو صرح في مجلس العموم، في معرض رده على سؤال أحد النواب عن الحالة في سوريا ولبنان، فقال: «**إن من المستحيل الآن فنياً إنهاء الانتداب ولكن السلطات الفرنسية على اتصال بالسلطات اللبنانية والسورية بقصد إنجاز العهود والبر بالوعود التي قطعت**»[٣١]. أحدث هذا التصريح قلقاً بالغاً في الأوساط السياسية مما حدا برئيس الحكومة الإدلاء ببيان في مجلس النواب بتاريخ ٢٨ تشرين الأول كشف فيه النقاب عن الاتصالات الأخيرة التي جرت في شتوره مع المندوب العام هيللو بشأن تسلم المصالح المشتركة، وغيرها من الأمور العالقة، وأكد أن الحكومة متمكسة بمطالبها الوطنية وماضية في إعداد مشروع تعديل الدستور لإحالته على المجلس في وقت قريب. وبدأ رئيس الحكومة في بيانه متفائلاً بنتيجة الاتصالات مع الفرنسيين حين خاطب النواب قائلاً: «**ولنا أمل كبير بل الثقة في... أنهم لن يتوانوا في تلبية ما دعوناهم إليه من إعادة مقاليد أمورنا إلينا**»[٣٢]. **ولكن هذا التفاؤل كان في غير محله، ثم ما لبث أن تبدد، لأن المندوبية العامة، يقول بشارة الخوري، «لم تنتظر عودة المسيو هيللو بل كتبت إلي كتاباً تعلمنا فيه أن تعديل الدستور غير جائز بنظرها إلا بعد اتفاق بين الحكومة الفرنسية وبيننا، وأنه يجب مفاوضتها للوصول إلى صيغة جديدة نقبل بها. ومعنى ذلك أنها تريد معاهدة تقوم مقام الانتداب... فوضعت جواباً يبين وجهة نظرنا في الموضوع وأرسلته إلى**

---

(٣٠) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٤٤.

(٣١) المصدر ذاته، ص٤٤؛ أيضاً جريدة «**الديار**»، السنة ٣، العدد ٤٩٦، السبت ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٣، ص١؛ أيضاً جريدة «**البشير**»، السنة ٧٤، العدد ٦٩٧٣، السبت في ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٣، ص١.

(٣٢) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، نهار الخميس في ٢٨ ت١ سنة ١٩٤٣، ص٤٧؛ أيضاً جريدة «**الديار**»، السنة ٣، العدد ٤٩٦، السبت ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٣، ص١.

المفوضية حالاً» وكان ذلك في أوائل تشرين الثاني[٣٣].

بلاغ لجنة التحرير الوطني الفرنسية:

في الجزائر عرض هيللو المطالب اللبنانية والسورية أمام هيئة مؤلفة من الجنرال ديغول، رئيس لجنة التحرير الوطني الفرنسية، والجنرال كاترو عضو هذه اللجنة، والمسيو ماسيغلي (René Massigli) مفوض الشؤون الخارجية في اللجنة. فوضعت هذه الهيئة البلاغ الذي سيقدم باسم لجنة التحرير الوطني إلى الحكومة اللبنانية جواباً على مطالبها، وهو بالنص التالي:

«بلاغ المندوبية العامة بتاريخ ٥ ـ ١١ ـ ١٩٤٣.

لجنة التحرير الوطني الفرنسية قد كلفت المندوبية العامة إذاعة البلاغ التالي: درست لجنة التحرير الوطني الفرنسية معرفة ما إذا كان يصح أن تنفرد الحكومة اللبنانية ومجلس النواب اللبناني في تعديل الدستور اللبناني. وبما أنه ليس من الممكن تحوير نصوص ناجمة عن موجبات دولية تعهدت بها فرنسا، وهي لا تزال نافذة، إلا بموافقة ممثل فرنسا، فقد توصلت لجنة التحرر الوطني الفرنسية إلى الاستنتاج بأن السلطات الفرنسية لا يمكنها الاعتراف بصحة أي تعديل يجري بدون هذه الموافقة. إن لجنة التحرر الوطني الفرنسية رأت من واجبها أن تعلن منذ الآن قرارها هذا. وتود في الوقت نفسه أن تشير إلى أن هذا القرار ليس إلا تطبيق قاعدة حقوقية عامة، فإن احترام العقود هو أساس استقلال الدول وأساس حريتها. وعليه فإن لجنة التحرر الوطني الفرنسية لا تشك مطلقاً في أن الأمة اللبنانية تعترف بصواب هذا التصريح، وتفقه أنه في الواقع لا يتنافى في شيء مع عزم فرنسا على منح لبنان استقلاله التام عن طريق مفاوضات تجري بين الفريقين، بروح تعاون مخلص ودي يجب أن يسود كما في الماضي العلاقات الخاصة التي تجمع بين لبنان وفرنسا»[٣٤].

---

(٣٣) بشارة الخوري **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢٤.

(٣٤) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص٨٧ ـ ٨٨، وفيه نص البلاغ باللغة العربية كما وزعته دائرة المطبوعات في المندوبية العامة الفرنسية في بيروت. أما النص الفرنسي فيوجد في نفس المصدر ص٢٢٨، الوثيقة رقم ٤٤؛ أيضاً يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج٢، ص١٠٩٧.

مذكرة توجيهية إلى المندوب العام:

في الوقت نفسه، وضعت هذه اللجنة كذلك، مذكرة توجيهية (Directives) للمندوب العام هيللو تحدد له فيها المواقف التي يجب عليه اتخاذها في مواجهة المطالب اللبنانية والسورية، وقد جاء فيها ما يلي:

«يستحيل علينا أن نفكر بتسليم الصلاحيات التي نمارسها والمصالح التي نديرها في الشرق بموجب صك الانتداب قبل أن يصار إلى عقد اتفاقي إلزامي بين هذه الدول وفرنسا يحدد بطريقة عمومية ونهائية العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية والفرنسية ـ السورية. وعليك أن تؤكد لهذه الدول تصميم اللجنة على تنفيذ قرارها هذا.

وإذا كان ممثلو الدول يظنون أن بإمكانهم إنكار سلطة اللجنة بما يتعلق بتصديق المعاهدات فعليك أن ترفض البحث في هذا الأمر. فحقوق اللجنة بممارسة السيادة الفرنسية على هذه الدول يجب أن تظل خارجة عن هذه المناقشات. ويلزمك أن تكتفي بالإشارة إلى أنه إذا كانت هذه الحقوق أصبحت موضع نزاع، فشرعية إعلانات اللجنة التي أعطت الاستقلال تصبح هي أيضاً موضع نقاش وغير قابلة التنفيذ.

وفي حالة ما إذا طلبت منك هذه الدول إدخال تعديل على معاهدة ١٩٣٦ فتجيب أن اللجنة مستعدة فور مبادلة التصديق على المعاهدة أن ترجو هذه الدول إرسال ممثلين عنها إلى الجزائر للمخابرة معها بأمر التعديلات التي يفكرون بعرضها»[٣٥].

تعليمات مستعجلة من الجزائر إلى المندوبية في بيروت:

لم تنتظر لجنة التحرير الوطني الفرنسية عودة هيللو إلى بيروت لينقل البلاغ الجوابي إلى الحكومة اللبنانية، بل أرسلته برقياً إلى المندوب العام بالوكالة شاتينيو (Yves Chataigneau) ليتصرف به في الحال. ولعل استعجال

(٣٥) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص٢٢٧، وفيه نص المذكرة الأصلي باللغة الفرنسية، الوثيقة رقم ٤٣؛ أيضاً يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج٢، ص١٠٩٦ نص المذكرة باللغة العربية.

لجنة التحرير الوطني يرجع إلى تخوفها من أن تفاجئها الحكومة اللبنانية باتخاذ إجراءَات خطيرة قد يكون تعديل الدستور واحداً منها. وعزز هذه المخاوف ما شهدته الأيام الأربعة من تشرين الثاني من مشاورات بين أركان الحكم اللبناني ومن اتصالات بينهم وبين المسؤولين السوريين، ومن اجتماعات استثنائية طويلة لمجلس الوزراء اللبناني. وقد أشارت الصحف اليومية إلى هذه التحركات الرسمية المكثفة وتساءَلت عن المواضيع التي تتناولها، كما ذكرت علمها بأن مشروع تعديل الدستور أصبح جاهزاً وسيحال على مجلس النواب في وقت قريب(٣٦).

ولا شك في أن السلطات الفرنسية كانت ترصد هذه التحركات، وأرادت أن تأخذ المبادرة بيدها وتتصرف قبل أن يسبقها اللبنانيون ويضعوها أمام الأمر الواقع.

الحكومة اللبنانية ترفض استلام البلاغ الفرنسي:

في الساعة ١٢ ظهراً من نهار الجمعة في ٥ تشرين الثاني عقد المسيو غولميه (Gaulmier)، رئيس قلم المطبوعات في المندوبية العامة في بيروت، مؤتمراً صحافياً قرأ فيه على مسامع الصحافيين بلاغ لجنة التحرير الوطني الفرنسية، وسلمهم صورة عنه للنشر في صحفهم دون مناقشة أو تعليق. واتصل بعضهم فوراً برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونقلوا إليهما نص البلاغ، ولم يكونا على علم به. لذلك عندما جاء، بعد وقت قصير، ممثل المندوب العام لدى الحكومة اللبنانية المسيو دافيد ليسلمهما البلاغ، كلاً على حدة، وجها إليه اللوم والاحتجاج الشديدين(٣٧)، ورفضا استلام البلاغ لأنهما اعتبرا أن تقديمه للحكومة بعد إعلانه في المؤتمر الصحفي أمر مخالف للأصول والأعراف السياسية ولأبسط قواعد اللياقة والكياسة

---

(٣٦) راجع الصحف اليومية اللبنانية الصادرة في تلك الفترة، وخصوصاً جريدة «**النهار**» في إعدادها ٢٧٨٥ بتاريخ الأربعاء ٣ تشرين الثاني، ورقم ٢٧٨٦ بتاريخ الخميس ٤ تشرين الثاني؛ أيضاً جريدة «**الديار**»، العدد رقم ٥٠٠ بتاريخ الأربعاء والخميس في ٣ و٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣.

(٣٧) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢٤ ـ ٢٥.

الدبلوماسية، وعمل متعمد لثلم كرامة الحكومة والنيل من هيبة الحكم الوطني وسلامته[٣٨].

٤ ـ مجلس النواب يعدل الدستور

توجيه الدعوة لاجتماع المجلس:

ورداً على تصرف المندوبية الفرنسية دعي مجلس الوزراء فوراً إلى الاجتماع، وعقدت في الساعة الواحدة بعد الظهر جلسة استثنائية حضرها رئيس المجلس النيابي صبري حمادة أيضاً[٣٩]. وبعد التداول في أمر البلاغ الفرنسي قرر مجلس الوزراء إحالة مشروع تعديل الدستور على مجلس النواب، وأصدر البلاغ التالي:

«اجتمع مجلس الوزراء الساعة الواحدة من يوم الجمعة الواقع في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ واطلع على البلاغ الذي أصدرته المندوبية العامة ووزعته على الصحف في ذات الوقت الذي كان فيه السيد دافيد يطلع دولة رئيس الوزراء على نصه ويقدم له صورة عنه.

ولما كان مجلس الوزراء يعتبر أن تعديل الدستور حق من حقوق السلطات الدستورية للبنان، وفاقاً لأحكام المادة ٧٦ وما يليها من الدستور، فقد قدمت الحكومة الآن إلى المجلس النيابي مشروع تعديل الدستور في بعض مواده التي تتعارض مع استقلال لبنان التام المعترف به، مما كان باشر مجلس الوزراء درسه عملاً بالبيان الوزاري وتأميناً لتنفيذ الاستقلال بصورة عملية»[٤٠].

ودعي المجلس النيابي إلى الاجتماع بعد ظهر نهار الاثنين في ٨ تشرين الثاني لإقرار التعديل الدستوري المطلوب. كما وزعت قبل ظهر السبت نسخ من مشروع التعديل[٤١] على النواب لكي تتاح لهم الفرصة لدراسته قبل موعد الجلسة.

---

(٣٨) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٤٦.

(٣٩) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢٥.

(٤٠) المصدر ذاته، ص٢٦.

(٤١) راجع نص مشروع تعديل الدستور كاملاً مع الفذلكة كما وزع على النواب ظهر نهار السبت في ٦ تشرين الثاني في جريدة **النهار**، السنة ١١، العدد ٢٧٨٩، ص٢.

طلب تأجيل اجتماع المجلس:

يمكن القول أن جميع اللبنانيين كانوا يريدون تعديل الدستور لأنهم طلاب استقلال[٤٢]. وكانت أكثريتهم تؤيد موقف الحكومة تأييداً مطلقاً. ولكن أقلية منهم كانت تحرص على المحافظة على أطيب العلاقات مع فرنسا خدمة لمصلحة لبنان، عارضت أسلوب الحكومة المتشدد في معالجة الأزمة. ومن هذا المنطلق سعت إلى تعطيل جلسة مجلس النواب المرتقبة، وذلك بدعوة النواب إلى مقاطعتها حتى لا يكتمل النصاب[٤٣]. وشجع الفرنسيون المعارضة وساعدوها في هذا المسعى[٤٤]. كما أنهم أوفدوا الرسل والوسطاء ليقنعوا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بأن تسترد الحكومة مشروع تعديل الدستور من مجلس النواب، أو بأن تؤجل الجلسة بضعة أيام[٤٥]. ومثلما فشلت المعارضة في مسعاها كذلك رجع الوسطاء خائبين. وجاءَت آخر محاولة قام بها الفرنسيون في هذا المجال نهار الاثنين قبل موعد الجلسة ببضع ساعات فقط. فقد اتصل هيللو هاتفياً من القاهرة، التي كان قد وصلها في طريق عودته من الجزائر إلى بيروت، بوكيله المسيو شاتينيو وطلب إليه أن يبلغ الحكومة اللبنانية الرسالة التالية:

«سيصل السيد هيللو بعد غد عند الصباح، يطلب تأجيل الجلسة حتى عودته لأنه يحمل بالاتفاق مع اللجنة الوطنية مقترحات هامة.

يطلب عدم وضعه أمام الأمر الواقع وإلا سيرى نفسه مضطراً للاحتفاظ بحريته الكاملة في مجابهة الأمور. فموقفه هذا لا يشكل تهديداً إنما يعرب عن رغبة ممثل فرنسا في تحديد موقفه بصراحة»[٤٦].

درست الحكومة رسالة هيللو ثم أبلغت شاتينيو بعيد الساعة الثانية بعد

---

(٤٢) المصدر ذاته أعلاه، ص٢.

(٤٣) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٤٩.

(٤٤) المصدر ذاته أعلاه؛ أيضاً بشارة **الخوري**، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢٧.

(٤٥) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٤٨ و٥٢؛ أيضاً بشارة الخوري **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢٧، أيضاً بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص٨٩.

(٤٦) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص٢٣٦، الوثيقة رقم ٤٦.

الظهر أنها تأسف لعدم تمكنها من تلبية رغبة المسيو هيللو، وأن المجلس النيابي سينعقد في الموعد المحدد دون تأخير[٤٧].

جلسة تعديل الدستور:

التأم المجلس النيابي وسط إجراءات أمنية مشددة جداً داخل حرم مجلس النواب وخارجه في الساحات والشوارع المحيطة به والتي غصت بالمئات من رجال الأمن وبالألوف من المواطنين الذين جاؤوا ليشهدوا ذلك الحدث التاريخي الهام. وفي الساعة الرابعة بعد الظهر افتتح صبري حماده، رئيس مجلس النواب، الجلسة بحضور خمسين نائباً[٤٨]. وعندما طرح مشروع قانون تعديل الدستور الذي تقدمت به الحكومة[٤٩] على التصويت اقترح النائبان اميل اده وجورج عقل إحالته على لجنة برلمانية خاصة لدرسه، وتأجيل التصويت عليه بانتظار تقرير اللجنة بشأنه، وهنا لفت رئيس الحكومة نظر المجلس إلى أن اقتراح التأجيل مخالف للمادة ٧٨ من الدستور التي تنص على أنه:

«إذا طرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور، يجب عليه أن يثابر على المناقشة حتى التصويت عليه قبل أي عمل آخر».

طرح اقتراح التأجيل على التصويت فسقط. عندها انسحب صاحباً الاقتراح اميل اده وجورج عقل من الجلسة[٥٠]. وطرح مشروع التعديل على

---

(٤٧) المصدر ذاته، ص٢٣٧، الوثيقة رقم ٤٧.

(٤٨) كان مقعد بشارة الخوري رئيس الجمهورية ومقعد وهيب جعجع المتوفي شاغرين، وغاب عن الجلسة ثلاثة نواب هم: أيوب ثابت، وأحمد الحسيني، وموسى دركلوسيان.

(٤٩) بيار زيادة، **التاريخ البلوماسي**، وفيه: نص مشروع التعديل ص٢٣٠ ـ ٢٣١، ونص فذلكة المشروع ص٢٣٢ ـ ٢٣٥.

(٥٠) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٠٠: يذكر يوسف مزهر بشأن موقف اميل اده من تعديل الدستور استدراكاً بحاشية في أسفل الصفحة ١١٠٠ بالنص التالي:

«يقول أخصام التعديل: إن السبب في طلب الإستاذ اده إحالة مشروع تعديل الدستور إلى لجنة خاصة لدرسه وتمحيصه: الخوف من أن يفقد لبنان الضمانات الدولية التي كانت تكفل في الدستور كيانه واستمرار بقائه. واستشهدوا على صحة دعواهم.

أولاً: بكتاب رياض الصلح إلى الجنرال كاترو، وقد ذكرناه في فصل سابق [راجع يوسف

التصويت فأقره المجلس بالإجماع، أي بثمانية وأربعين صوتاً. ودوت القاعة بالتصفيق الحاد الطويل، وعمت الفرحة البلاد بأسرها[٥١].

المواد الدستورية التي تناولها التعديل:

تناول التعديل الدستوري تسع مواد، هي المواد ١ و١١ و٥٢ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٤ و٩٥ و١٠٢[٥٢]، ففي المادة الأولى أضيفت إلى النص الأصلي كلمتان هما «**سيادة تامة**» توكيداً لاستقلال لبنان الكامل[٥٣]. وفي المادة ١١ أصبحت اللغة العربية اللغة الوطنية الرسمية الوحيدة بعد أن كانت في السابق اللغة الفرنسية لغة رسمية أيضاً[٥٤]. وألغيت من المواد الثلاث ٥٢ و٩٥ و١٠٢ الفقرات والكلمات المتعلقة بالانتداب وبجامعة الأمم وبالدولة المنتدبة، والتي من شأنها الانتقاص من سيادة لبنان واستقلاله الناجز[٥٥]. وألغيت كلياً، وللسبب عينه، المواد الأربعة ٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٤[٥٦]. ولسبب ما، يرجح أنه سهو، لم يشمل التعديل المادتين ٩٣ و٩٨ اللتين هما من هذه الفئة الأخيرة. ولكنهما ألغيتا فيما بعد بالتعديل الذي جرى بتاريخ

مزهر ص١٠٥٢. وفيه يثير رياض الصلح مسألتي الوحدة السورية والوحدة العربية].

ثانياً: سعي سبيرز الملح في «حذف التعبير الوارد في تصريح كاترو يوم إعلانه للاستقلال «من أن لبنان وحدة سياسية وجغرافية لا تتجزأ». وقالوا أن سبيرز كان يقصد من سعيه هذا إرضاء السوريين على حساب اللبنانيين في مسألة الأقضية الأربعة المشهورة [راجع حول هذا الموضوع بيار زيادة في التاريخ الدبلوماسي ص٤٧ ـ ٤٨].

ثالثاً: بالوثائق التي أذاعوها على الملأ ونشروها في الجرائد أثناء الانتخابات وقد ذكرناها قبلاً [راجع يوسف مزهر، ص ١٠٧٦ ـ ١٠٨١. إن تلك الوثائق المشار إليها هي اتفاقات مزعومة بين الكتلة الدستورية ودول عربية بشأن إقامة وحدة عربية اقتصادية بين مصر والعراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان].

(٥١) **الجريدة الرسمية** مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة نهار الاثنين في ٨ ت٢ سنة ١٩٤٣، ص٤٠ ـ ٥٠ وفيها تفاصيل وقائع تعديل الدستور.

(٥٢) شفيق جحا **الدستور اللبناني**، ص٢٤ ـ ٢٥.

(٥٣) **الجريدة الرسمية** السنة ٨٣، العدد ٤١٠٦، الأربعاء ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٣، ص١١٥٠١.

(٥٤) المصدر ذاته أعلاه.

(٥٥) المصدر ذاته أعلاه.

(٥٦) المصدر ذاته أعلاه.

٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧[٥٧]. ولا بد من الإشارة إلى أنه ورد في آخر فذلكة مشروع التعديل فقرة تنص على ما يلي:

«**ملاحظة هامة**:

أما المادة الخامسة من الدستور التي حدد بموجبها شكل العلم اللبناني[٥٨] وألوانه فقبل اقتراح تعديل هذه المادة عمدت الحكومة إلى تأليف لجنة فنية لدرس شكل العلم اللبناني.

وبعد أن تنتهي هذه اللجنة درسها تتخذ الحكومة قراراً ستتقدم به إليكم»[٥٩].

وقد سبقت الأحداث عمل هذه اللجنة، وتقرر شكل العلم اللبناني الجديد في ظروف سيأتي ذكرها، وعدلت المادة الخامسة من الدستور وفقاً لذلك بتاريخ ٧ كانون الأول سنة ١٩٤٣[٦٠].

نشر قانون التعديل:

وهكذا، يقول بشارة الخوري، «**عدل الدستور وتبلغت الحكومة القانون وجاءَت ساعة النشر، فطلب إلي المندوب الفرنسي ملحاً أن أؤَخر نشره ريثما يصل المسيو هيللو فقلت: لا يمكن ذلك. ثم وقعت على القانون فوراً ونشر في عدد خاص من الجريدة الرسمية[٦١] وأصبح معمولاً به ابتداءَ من يوم الثلاثاء في ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، وانقطعت كل مخابرة مع الفرنسيين مباشرة أو بالواسطة**»[٦٢].

---

(٥٧) المصدر ذاته، السنة ٨٧، العدد ٥، ٢٩ ك٢ سنة ١٩٤٧، ص٥٨؛ أيضاً شفيق جحا، **الدستور اللبناني**، ص٢٥ ـ ٢٦.

(٥٨) كانت المادة الخامسة الأصلية ـ قبل التعديل ـ تنص على أن «**العلم اللبناني أزرق فأبيض فأحمر أقساماً عمودية متساوية تمثل الأرزة في القسم الأبيض منه**» أي علم فرنسي في وسطه أرزة خضراء.

(٥٩) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص٢٣٥.

(٦٠) **الجريدة الرسمية**، السنة ٨٣، العدد ٤١٠٩، تاريخ ٨ ك١ سنة ١٩٤٣، ص١١٥٥٥؛ أيضاً، شفيق جحا، **الدستور اللبناني**، ص٢٥.

(٦١) **الجريدة الرسمية**، السنة ٨٣، العدد ٤١٠٦، تاريخ ١٠ ت٢ سنة ١٩٤٣، ص١١٥٠١.

(٦٢) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢٨.

رد الفعل الفرنسي ينتظر عودة هيللو من الجزائر:

إن تعديل الدستور لم يكن غاية في ذاته، بل وسيلة استعملتها الحكومة اللبنانية لتثبيت الاستقلال وتنظيف الدستور من الشوائب التي تمس هذا الاستقلال أو تنتقص من تمامه. وبعد إعلان الجنرال كاترو استقلال لبنان في ٨ حزيران سنة ١٩٤١، وإعلانه تكراراً باسم فرنسا الحرة في ٢٦ تشرين الثاني من السنة ذاتها، وتعديل الدستور في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، أصبح لبنان، من الوجهة القانونية، بلداً حراً مستقلاً ذا سيادة كاملة. وقد اعترفت باستقلاله معظم دول العالم باستثناء فرنسا التي تحفظت بشأن الاستقلال. إن فرنسا التي كانت تبغي البقاء في لبنان بأية وسيلة كانت، أصرت على أن يسبق إلغاء الانتداب وتعديل الدستور عقد معاهدة صداقة وتحالف بينها وبين لبنان تضمن لها بعض المصالح والامتيازات الثقافية والاقتصادية والعسكرية على غرار ما نصت عليه معاهدة سنة ١٩٣٦ التي لم تبرم. ولكن الحكومة اللبنانية تجاهلت الطلب الفرنسي وقطعت على المندوبية العامة الطريق بتعديل الدستور على النحو الذي ذكر، ووضعت السلطات الفرنسية أمام الأمر الواقع.

هل سيسلم الفرنسيون بالهزيمة ويقبلون الأمر الواقع الجديد، أم أنهم سيحاولون الانتقام من الحكومة اللبنانية وإعادة الوضع الدستوري إلى ما كان عليه قبل التعديل؟ هذه الأسئلة وأمثالها شغلت أفكار جميع الأوساط الرسمية والسياسية والشعبية. وكان الجواب عنها ينتظر عودة المندوب العام الفرنسي المسيو هيللو إلى بيروت من الجزائر.

الميثاق الوطني

١ ـ ولادة الميثاق الوطني

لم يأتِ انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية واختيار رياض الصلح رئيساً للوزارة صدفة، بل جاء ذلك وفق اتفاق شامل كان قد تم التوصل إليه بين الرجلين، واشتهر فيما بعد باسم «الميثاق الوطني».

كان بشارة الخوري ورياض الصلح قبل معركة الرئاستين وبعدها، قد عقدا عدة لقاءات في بيروت وعاليه، وأجريا محادثات مستفيضة شارك في قسم منها أركان كتلتيهما وعناصر وطنية أخرى[1]. وكان الغرض منها تقريب وجهات النظر بين أصحاب التيار الاستقلالي ـ اللبناني ـ المسيحي وبين أصحاب التيار الاستقلالي ـ العروبي ـ الإسلامي، والاتفاق على منهاج موحد للعمل الوطني، وعلى صيغة جديدة للحكم تزيل مخاوف المسيحيين وشكوى المسلمين، وترص الصف الوطني اللبناني استعداداً لخوض معركة الاستقلال المرتقبة. وتكللت هذه المساعي بالنجاح، فكانت ولادة «الميثاق الوطني». ولكن الإخلاص للحقيقة يقتضي الاعتراف بأن فكرة الميثاق الوطني لم تولد في سنة ١٩٤٣، وبأن بشارة الخوري ورياض الصلح لم يكونا أول من فطن لها وسعى لتحقيقها.

٢ ـ جذور الميثاق الوطني

محمد الجسر والميثاق الوطني:

إن فكرة الميثاق الوطني اللبناني كانت قد سنحت لعدد من السياسيين

---

(١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢١؛ أيضاً، راجع ما كتبه كاظم الصلح بهذا الشأن في جريدة «**النهار**»، عدد رأس السنة الخاص لسنة ١٩٧٤؛ وأيضاً ما ذكره يوسف إبراهيم يزبك في مجلة «**الأسبوع العربي**» تاريخ ١٢ أيلول سنة ١٩٦٠.

اللبنانيين الذين عاشوها وعالجوها وطوروها خلال العقدين السابقين لسنة ١٩٤٣. فمنذ أواسط العشرينات كان الشيخ محمد الجسر، على حد قول نجلا عطية، «**قد التزم علانية بقبول لبنان ككيان مستقل في محيطه**»[٢]. فتبوأ الجسر مناصب رفيعة في الدولة اللبنانية، ووصل إلى رئاسة مجلس الشيوخ، ورئاسة مجلس النواب. وفي سنة ١٩٣٢ كان فوزه برئاسة الجمهورية شبه مؤكد، بفضل التأييد الذي لقيه من النواب المسيحيين، لولا تدخل المفوض السامي الفرنسي بونسو وتعليقه العمل بالدستور. وليس بعيداً عن الصواب القول بأن حياة محمد الجسر السياسية كانت بداية عملية نموذجية لفكرة الميثاق الوطني المرتكزة على مبدأ اللقاء والتعاون والمشاركة بين المسيحيين والمسلمين في الحكم في إطار كيان لبناني سياسي مستقل.

موقف رياض الصلح في مؤتمر الساحل بدمشق سنة ١٩٢٨:

إذا كان محمد الجسر قد عاش واقع هذا اللقاء والتعاون المسيحي الإسلامي فإن رياض الصلح قد دعا إليه جهاراً في مؤتمر الساحل الذي عقد برئاسة عبد الحميد كرامي في دمشق في ٢٣ تموز سنة ١٩٢٨ حيث كان المؤتمرون يطالبون بالوحدة السورية الشاملة أو بضم الأقضية الأربعة إلى سورية على الأقل. ولم تكن مسألة استقلال لبنان يومئذٍ تلقى القبول من الزعماء المؤتمرين. فلفت رياض الصلح نظرهم إلى أن اتحاد لبنان بسورية أو انفصاله عنها ليس مهماً من الناحية القومية بقدر ما هو مهم تخلص هذين البلدين من السيطرة الأجنبية. وأطلق رياض الصلح يومها قوله المشهور:

«**إنني آثر أن أعيش في كوخ داخل وطن لبناني مستقل على أن أعيش مستعمراً في أمبراطورية عربية**»[٣].

حزب الاستقلال الجمهوري والميثاق والوطني:

في سنة ١٩٣١ تأسس «حزب الاستقلال الجمهوري» من مسيحيين ومسلمين برئاسة عزيز الهاشم. وكان يدعو إلى توحيد الصف الوطني والتقاء

---

(٢) نجلا عطية، لبنان المشكلة والمأساة، بيروت، ١٩٧٧، ص ٣٣.

(٣) باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣، ص ٨١.

جميع اللبنانيين من سائر الطوائف والمناطق حول مبادىء وطنية، لا طائفية، واحدة، وهدف سامٍ «**يسعى ليكون لبنان دولة مستقلة عربية ديمقراطية**[٤]. . . **ذات سيادة**»[٥].

محيي الدين النصولي والميثاق الوطني:

شهدت سنة ١٩٣٦ حركة ناشطة تهدف إلى تعزيز هذا الاتجاه التوفيقي اللبناني ونشره. ففي هذه السنة وُضعت المعاهدتان بين فرنسا من جهة وكلٍ من سورية ولبنان من جهة ثانية. وبالرغم من الانتكاسات الحادة العابرة التي أثارتاها، والتي عرضت، لفترة ما، مبدأ التعايش المسيحي ـ الإسلامي في لبنان للخطر[٦]، فإن تطوراً إيجابياً مهماً ما لبث أن طرأ على مواقف سائر الأطراف المعنيين بالمسألة اللبنانية. فالسوريون، بتوقيعهم المعاهدة الفرنسية ـ السورية سنة ١٩٣٦، اعترفوا ضمناً بالكيان اللبناني المستقل، وتنازلوا عن مطالبهم السابقة بضم لبنان بكامله، أو بإلحاق الأقضية الأربعة بسورية. والمسلمون الذين كانوا حتى آذار سنة ١٩٣٦ يعقدون المؤتمرات ويطالبون بالوحدة السورية الشاملة، بما في ذلك لبنان[٧]، بدؤوا، بعد مضي بضعة أشهر فقط، يميلون تدريجياً إلى القبول، مع شيء من التحفظ في أول الأمر، بالانتساب إلى الجمهورية اللبنانية، ويطالبون «بالإنصاف» و«إحقاق الحق» و«المساواة بين الطوائف في الحقوق والواجبات»[٨]. وأخذت لهجة زعمائهم وصحفهم تميل إلى الاعتدال وتدعو إلى الحوار الهادىء العقلاني

(٤) عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**، ص ٧.

(٥) المصدر ذاته، ص ١٠٩.

(٦) راجع أعلاه، الفصلين ٢٣ و٢٤.

(٧) راجع مناقشات مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة المنعقد في بيروت في ١٠ آذار سنة ١٩٣٦، والمذكرة التي قدمها المؤتمر إلى المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل، وذلك في كتاب حسان حلاق، **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة**، ص ٤٣ ـ ٧٠.

(٨) راجع مذكرة المؤتمر الإسلامي، المنعقد في بيروت في ٢٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٦، المقدمة إلى المفوض السامي الفرنسي، وذلك في كتاب حسان حلاق، **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة** ص ١٨٢ ـ ١٨٤؛ أيضاً مذكرة المؤتمر القومي الإسلامي المقدمة من رئيسه سليم علي سلام إلى المفوض السامي دي مارتيل بتاريخ ٨ شباط سنة ١٩٣٧، وذلك في كتاب «**مذكرات سليم علي سلام**»، ص ٣١٥ ـ ٣١٨.

بين المسلمين والمسيحيين، مثال ذلك دعوة محي الدين النصولي «**التقريب النظريات وإيجاد حلول لا تظلم أحداً ولا ترهق أحداً بل ترمي كلها إلى خلق وطنٍ حر مستقل، وإيجاد أمة عزيزة محترمة**». ويتابع محي الدين النصولي قائلاً:

«**تعالوا إلى مؤتمر نعقده نحن وأنتم [المسيحيون] نبحث فيه معضلتنا بهدوء وإنصاف فنحلها عن طريق العقل لا عن طريق العاطفة، وعن طريق العلم الذي لا يؤمن إلا بالحقيقة لا عن طريق الهوى. وإننا على ثقة أننا واصلون إلى حل ترضى عنه الذمة وتباركه الأجيال الطالعة**»(٩).

كاظم الصلح والميثاق الوطني:

وكان كاظم الصلح قد ذهب إلى أبعد من ذلك في تصوره الحل الناجح للمسألة اللبنانية حين لم يوافق على مذكرة مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة التي طالبت بالوحدة السورية الشاملة الفورية(١٠) بالرغم من المعارضة اللبنانية، معتبراً أنه من الخطأ «**أن نبني وطناً نصف سكانه أعداء له**»(١١). ثم شرح كاظم الصلح رأيه المستقل في مقال بعنوان «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان»(١٢) نشر في الصحف وفي كراس خاص، وجاء فيه أن واضعه لا يرى بأساً في أن يظل لبنان بلداً مستقلاً إلى الأجل الذي يريد، شرط أن يتحرر من السيطرة الأجنبية «وأن يعتنق منذ اليوم الفكرة والقومية العربيتين»(١٣).

حزب النجادة والميثاق الوطني:

جاء الموقف المعلن لحزب النجادة، الذي تأسس سنة ١٩٣٦ منبثقاً

---

(٩) محي الدين النصولي، «كلمة صريحة» عنوان المقال الافتتاحي بجريدة «**بيروت**»، تاريخ ٢٨ تموز سنة ١٩٣٦، ص ١؛ أيضاً العدد ٤٦، الخميس ١٧ أيلول ١٩٣٦، ص ١.

(١٠) حسان حلاق، **مؤتمر الساحل**، ص ١٧٩ ـ ١٨١.

(١١) المصدر ذاته، ص ٨٥.

(١٢) المصدر ذاته، ص ٧٧ ـ ٨٩ وفيه النص الكامل لمقال كاظم الصلح «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان».

(١٣) حسان حلاق، **مؤتمر الساحل**، ص ٨٦.

من حركة الكشاف المسلم، قريباً من طرح كاظم الصلح، فإن مؤسسي الحزب، مع تشديدهم على إبراز أهدافه الوحدوية العربية، حرصوا على مماشات الاتجاه التوفيقي اللبناني السائد يومئذ، فضمنوا دستور الحزب مادتين مهمتين تتعلقان بهذا الموضوع: المادة الثامنة التي تنطوي على اعتراف صريح بالكيان اللبناني وتنص على «**الاحتفاظ باستقلال لبنان استقلالاً تاماً ناجزاً باقياً ما بقيت إرادة بنيه مجمعة على ذلك**»، والمادة الثانية عشرة التي تقول «**يتقيد الحزب بالأنظمة المرعية في الجمهورية اللبنانية**»[١٤].

الكتلة الدستورية والميثاق الوطني:

قابل هذا التطور الإيجابي في الجانب الإسلامي تطور إيجابي مماثل في الجانب المسيحي، ظهر في التقارب الذي حصل في هذه الفترة بين البطريرك الماروني أنطون عريضة وزعماء الحركة الوطنية السوريين[١٥]، وفي سياسة التحرر من السيطرة الأجنبية والانفتاح على العالم العربي التي اعتنقتها «الكتلة الدستورية» وترجمتها إلى أفعال عندما تقدمت في ٣ آذار سنة ١٩٣٦ بمذكرة إلى المفوض السامي الفرنسي تطالب فيها بمعاهدة لبنانية ـ فرنسية تنهي الانتداب وتمنح الاستقلال على غرار المعاهدة الفرنسية ـ السورية[١٦].

حزب الكتائب اللبنانية والميثاق الوطني:

وفي سنة ١٩٣٦ أيضاً تأسس حزب الكتائب اللبنانية داعياً في بيانه الأول إلى تجاوز الخلافات الشخصية والفروقات الدينية بين اللبنانيين، وإلى استبدال الغايات الطائفية القديمة بغاية وطنية، وإلى تحقيق الاتحاد بين جميع القوى الوطنية التي تنعش مختلف الأسر الروحية في البلاد وتصل بلبنان إلى السلام السياسي والأخلاقي، وإلى النظام والاتحاد[١٧]. إن هذه الأهداف الوطنية التي أعلن حزب الكتائب إيمانه بها، جعلت بعض الزعماء المسلمين يتغاضون عن طابع الحزب الطائفي وميوله الفرنسية وردود الفعل العنيفة

---

(١٤) توفيق المقدسي ولوسيان جورج، **الأحزاب السياسية في لبنان**، ص ٣٠.

(١٥) راجع أعلاه، الفصل ٢٠.

(١٦) راجع أعلاه، الفصل ٢٣.

(١٧) الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ١، ص ٣٣١، الوثيقة رقم ١١.

والشكوك التي أثارها ظهوره في نفوس المسلمين، وشجعتهم على فتح حوار هادىء مفيد مع القادة الكتائبيين بهدف إزالة الخلافات القائمة وتقريب وجهات النظر وجمع كلمة اللبنانيين. ويقول جوزيف شادر، أحد مؤسسي الحزب، بهذا الصدد ما يلي:

«لقد بدأت المشاورات بين رئيسنا الشيخ بيار الجميل والمغفور له رياض الصلح بعد تأسيس الكتائب بسنة تقريباً، وكانت اللقاءات بينهما تدور حول الصيغة التي تجمع بين اللبنانيين وتعيد الثقة فيما بينهم... وبدأ الحوار بيننا وبينه انطلاقاً من مبدأ الاستقلال. فنحن نسعى إلى الاستقلال وهو كذلك. فما هو السبيل لجمع اللبنانيين حول هذا المطلب الأساسي!

ومع الوقت، وبعد سلسلة من المناقشات الطويلة كنا نبين له فيها أسباب الحذر عند المسيحيين، ويشرح لنا هو دوافع «رفض» المسلمين للوطن اللبناني والكيان اللبناني... بعد هذه المناقشات حصل نوع من التفاهم على الخطوط العامة التي شكلت فيما بعد «الميثاق الوطني»، فاتفقنا معه على أن نواصل نحن محاربتنا للانتداب... ولفكرة الوطن القومي المسيحي، وأن يكمل هو حملته التبشيرية، في أوساطه، بالوطن اللبناني المستقل عن الشرق وعن الغرب معاً»[١٨].

وقد أيد بيار الجميل رواية جوزيف شادر هذه عدة مرات في أحاديثه ومقابلاته وكتاباته.

أنطون سعادة والميثاق الوطني:

ولم تتخلف الأحزاب الأخرى عن مجارات هذا التطور النوعي في النظر إلى المسألة اللبنانية. فمؤسس الحزب السوري القومي وزعيمه أنطون سعادة شرح الموقف الجديد لحزبه بقوله:

«منذ الوقت الذي تم فيه الاعتراف بالكيان اللبناني أصبح هذا الكيان كيان جميع اللبنانيين، ونحن منهم»[١٩].

---

(١٨) المصدر ذاته، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(١٩) أنطون سعادة، مختارات في المسألة اللبنانية، ص ٤٧ ـ ٤٩.

الحزب الشيوعي والميثاق الوطني:

واتخذ نقولا شاوي، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي في لبنان، موقفاً شبيهاً بموقف أنطون سعادة، حيث قال:

«القضية بالنسبة إلينا [الحزب الشيوعي] ليست قضية إقامة نظام شيوعي أو اشتراكي في هذا البلد [لبنان] بل كل ما في الأمر أننا نهدف إلى تحرير لبنان على الصعيد الوطني من كل أثر للنفوذ الأجنبي... وتكتيل القوى من جميع الفئات في جبهة وطنية تناضل دائماً ضد الاستعمار... ويرى الحزب الشيوعي، شأن غيره من الأحزاب، أن للبنان خصائص تميزه عن غيره من البلاد العربية، لذلك فهو ينفي كل تفكير بوحدة لبنان أو اتحاده مع الدول العربية... أما فيما يتعلق بعروبة لبنان فهو أمر لا يعنينا، بقدر ما يعنينا أن يبقى لبنان مستقلاً ذا سيادة كاملة، ولكن على تعاون كامل مع الدول العربية المتحررة»(٢٠).

يوسف السودا والميثاق الوطني:

لعل هذه التطورات الإيجابية التي ظهرت في مواقف مختلف الأحزاب والأطراف في سنة ١٩٣٦ شجعت يوسف السودا على القيام في سنة ١٩٣٧ بمبادرة من أجل توحيد الصفوف والجهود والأهداف. فتمت عدة لقاءَات بين جماعة من أصحاب الرأي(٢١)، مسيحيين ومسلمين، توصلوا في نهايتها في سنة ١٩٣٩ إلى الاتفاق على مبادىء عامة أقروها ووقعوها وأطلقوا عليها اسم «الميثاق الوطني اللبناني». وقد تضمنت عدداً من النقاط، أهمها: أولاً، استقلال لبنان بحدوده الراهنة المعترف بها وإلغاء كل الامتيازات الأجنبية. وثانياً، تعزيز علاقات لبنان بالدول العربية على أن يبقى كل بلد في إطار كيانه الخاص. وثالثاً، تأمين المساواة بين اللبنانيين على أساس العدالة والكفاءَة لا على أساس طائفي. ويقول السودا:

«وهكذا، بعد سنتين من الاجتماعات والمناقشات توصلنا إلى الاتفاق

---

(٢٠) توفيق المقدسي ولوسيان جورج، **الأحزاب السياسية في لبنان**، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٢١) مخطوطة مؤرخة في ٣ ـ ٣ ـ ١٩٣٩، موجودة في أرشيف يوسف السودا الشخصي، غير منشورة. راجع باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص ٨٤.

على هذا «الميثاق الوطني». فلأول مرة في التاريخ يناضل المسلمون والمسيحيون سياسياً في جانب واحد تحت رمز الأرز وفي إطار الكيان اللبناني. لقد توصلنا إلى هذه النتيجة بفضل نفر من الوجهاء المسلمين منهم الدكتور سليم إدريس وكاظم وتقي الدين الصلح وأنيس نجا وعمر منيمنة وصلاح بيهم»(٢٢).

مؤتمر بكركي (١٩٤١) والميثاق الوطني:

بعد ذلك بوقت قصير تأزم الوضع الدولي بشكل خطير بسبب الأزمة التشيكوسلوفاكية، ثم ما لبثت أن نشبت الحرب العالمية الثانية، فتوقف نشاط أصحاب «الميثاق الوطني اللبناني»، ولكن روح الميثاق لم تمت بل عادت للتعبير عن ذاتها بقوة في أول فرصة سنحت، وكان ذلك في مؤتمر بكركي في ٢٥ كانون الأول سنة ١٩٤١. وكان مؤتمر بكركي محطة كبرى في الطريق إلى الميثاق الوطني بالرغم من أن ما جرى فيه من مناقشات واتخذ من مقررات(٢٣) لم تأت بشيء جديد يختلف في جوهره عن المطالب التي كانت المؤتمرات السابقة والكتل والأحزاب والهيئات الوطنية قد تقدمت بها من قبل. أما الأهمية الحقيقية لهذا المؤتمر فتكمن في أنه عقد في الصرح البطريركي في بكركي بتأييد ومشاركة البطريرك الماروني بالذات، وفي أن طوائف لبنان الست الكبرى ومناطقه كافة تمثلت فيه تمثيلاً قوياً بعدد كبير من الزعماء وأصحاب الشأن الذين أجمعت كلمتهم على طلب الاستقلال الناجز وعلى منح البطريرك عريضة الثقة لتحقيق هذه الأهداف بمؤازرة شخصيات تمثل الطوائف والمناطق اللبنانية(٢٤).

بشارة الخوري ورياض الصلح يبلوران الميثاق الوطني:

إن هذه الاتصالات واللقاءات والمحاولات التي قامت بها مختلف الأحزاب والهيئات والقيادات السياسية والروحية خلال العقدين السابقين لسنة

---

(٢٢) باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص ٨٤.

(٢٣) راجع أعلاه، الفصل ٣٣.

(٢٤) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ١٧٥ ـ ١٧٦، راجع البند السادس والأخير من الوثيقة رقم ٢٢.

١٩٤٣ هيأت الجو الصالح للحوار وأوجدت الرغبة الصادقة عند جميع اللبنانيين في الاتفاق على صيغة للحكم يرضى عنها وبها سائر الفرقاء. بقي أن تسنح الفرصة الملائمة لتحقيق هذه الخطوة، وأن يظهر رجل الدولة المحنك الذي يعرف كيف يقتنصها في الوقت المناسب. ولاحت هذه الفرصة في سنة ١٩٤٣، وظهر رجل الدولة ذاك بشخصي بشارة الخوري ورياض الصلح اللذين، وإن لم يكونا مبدعي الميثاق الوطني فإن الفضل يعود إليهما بالدرجة الأولى في بلورة مضمونه ووضعه موضع التنفيذ الفعلي، وجعله القاعدة الأساسية للسياسة اللبنانية في الحقلين الداخلي والخارجي في مطلع عهد الاستقلال.

٣ ـ مضمون الميثاق الوطني

طبيعة الميثاق الوطني:

لا بد، بدء ذي بدء، من الإشارة إلى أن الميثاق الوطني ليس صكاً مسجلاً ملزماً، ولا حتى وثيقة مدونة، بل إنه اتفاق شفهي، وتفاهم ودي، وميثاق شرف غير مكتوب، يستمد قوته وثباته من الثقة المتبادلة والنوايا الطيبة، والمصداقية المخلصة بين أطرافه. ولمعرفة ما تضمنه الميثاق الوطني من مبادىء وأسس لا بد من الرجوع إلى البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الأولى، وإلى مذكرات وخطب وتصاريح بشارة الخوري، وخطب وتصاريح رياض الصلح، وإلى ما كتبه أو رواه عن هذا الموضوع أشخاص كانوا بحكم مراكزهم وعلاقاتهم ببشارة الخوري ورياض الصلح على اطلاع وافٍ على المحادثات التي جرت بشأنه(٢٥). وتكاد هذه المصادر تجمع على أن أهم المبادىء التي تضمنها الميثاق الوطني تتلخص بالبنود التالية المشروحة بتوسع وتفصيل في كتاب «ميثاق ١٩٤٣» للباحث الأستاذ باسم الجسر (ص١٤٢ ـ ١٥٣).

---

(٢٥) بشأن الذين كتبوا أو درسوا أو تحدثوا عن الميثاق الوطني راجع باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص ١٠٦ ـ ١١٤ و١٣٦ ـ ١٥٩. ومنهم: ادمون رباط، ويوسف إبراهيم يزبك، وكمال الحاج، وإميل بستاني، وإميل بدران، وجوزيف مغيزل، وجورج ديب، وانطوان عازار، وانطوان مسرة، وخليل تقي الدين، وعصام نعمان.

أهم مبادىء الميثاق الوطني:

أولاً ـ يتخلى المسيحيون اللبنانيون عن مبدأ طلب الحماية الأجنبية من أية دولة كانت..

ثانياً ـ يتخلى المسلمون اللبنانيون عن مبدأ طلب الوحدة السورية أو الوحدة العربية.

ثالثاً ـ يرضى المسيحيون والمسلمون بالعيش المشترك، ويقبلون لبنان وطناً مستقلاً موحداً لهم جميعاً، ينعمون فيه بالحرية والكرامة ويتساوون بالحقوق والواجبات.

رابعاً ـ يعمل اللبنانيون جميعاً لإنهاء الانتداب الفرنسي، ولتحقيق استقلال لبنان استقلالاً كاملاً ناجزاً حقيقياً، وللمحافظة على هذا الاستقلال حراً طليقاً من كل قيد أو شرط أو ارتهان لأي كان.

خامساً ـ تعترف الدول العربية بكيان لبنان بحدوده المنصوص عليها في المادة الأولى من دستور سنة ١٩٢٦، وباستقلاله وسيادته، ويتعاون لبنان مع الدول العربية إلى أقصى الحدود ضمن إطار السيادة والاستقلال الكاملين.

سادساً ـ أن لبنان ذو وجه عربي، ولغته هي العربية، وهو جزء لا يتجزأ من العالم العربي، له طابعه الخاص. وهو، على عروبته، لا يجوز له أن يقطع علاقاته الثقافية التي أقامها مع الغرب والتي كانت سبباً في تقدمه.

توزيع المناصب العليا والميثاق الوطني:

هناك من يؤكد، فيما هناك من ينفي[٢٦] أن يكون الميثاق الوطني قد تضمن، كذلك، خطة لتوزيع المناصب العليا في الدولة على الطوائف الكبرى بحيث تكون رئاسة الجمهورية من نصيب الموارنة، ورئاسة مجلس النواب من نصيب الشيعة، ورئاسة الوزارة من نصيب المسلمين السنة، ونيابة رئاسة مجلس النواب ونيابة رئاسة مجلس الوزراء من نصيب الروم

(٢٦) باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص ١٥٤ ـ ١٥٩؛ أيضاً يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، ص ١٥٣ ـ ١٥٦.

الأرثوذكس، وبحيث يتم تقاسم مقاعد مجلس النواب على أساس ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة مقاعد للمسلمين. وسواء أكان هؤلاء على صواب أم أولئك، فمما لا شك فيه، أن الميثاق الوطني وإن لم يبتدع خطة توزيع المناصب هذه فإنه لم ينقضها بل اعترف بها وكرسها عملياً وجعلها عرفاً من الأعراف النافذة في السياسة اللبنانية الداخلية حتى جرى تعديل الدستور وفق «وثيقة الوفاق الوطني» المعروفة أيضاً باسم «اتفاق الطائف» في ٢١ أيلول سنة ١٩٩٠. هذا، بالرغم من بعض الاستثناءَات التي خُرقت فيها قاعدة هذا التوزيع مثلما حصل عندما انتخب مجلس النواب حبيب أبو شهلا الأرثوذكسي رئيساً للمجلس في سنة ١٩٤٦، وعندما تولى اللواء فؤاد شهاب الماروني رئاسة الوزارة من ١٨ أيلول إلى ٣٠ منه سنة ١٩٥٢، أو عندما كانت طائفة الروم الأرثوذكس تحرم من منصب نائب رئيس مجلس الوزراء بعدم إنشاء هذا المنصب في بعض الوزارات لأسباب بروتوكولية بالدرجة الأولى(٢٧)، كأن يكون بين الوزراء من كان في السابق رئيساً للوزارة أو لمجلس النواب مثلاً. ولما كانت هذه الاستثناءَات قد حصلت في ظروف خاصة ولأسباب قاهرة وفي فترات محدودة فإنها لم تكن تعتبر نقضاً حقيقياً للميثاق الوطني أو تشكل خروجاً خطيراً على قاعدة توزيع المناصب العليا في الدولة كما تم الاتفاق بشأنها في سنة ١٩٤٣.

---

(٢٧) لم يُنشأ منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، وحرمت الطائفة الأرثوذكسية بالتالي من هذا المنصب في الوزارات التالية:

وزارة رياض الصلح ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧
وزارة حسين العويني ١٩٥١ ـ ١٩٥١
وزارة فؤاد شهاب ١٩٥٢ ـ ١٩٥٢
وزارة خالد شهاب ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣
وزارة صائب سلام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٣
وزارة عبد الله اليافي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤
وزارة عبد الله اليافي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٤
وزارة عبد الله اليافي ١٩٥٦ ـ ١٩٥٦
وزارة سامي الصلح ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧
وزارة سامي الصلح ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨
وزارة سامي الصلح ١٩٥٨ ـ ١٩٥٨
وزارة رشيد كرامي ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠
وزارة أحمد الداعوق ١٩٦٠ ـ ١٩٦٠
وزارة رشيد كرامي ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦
وزارة رشيد كرامي ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨
وزارة عبد الله اليافي ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩
وزارة رشيد كرامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦
وزارة رشيد كرامي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧

اعتقال أركان الحكم، والثورة

١ ـ الوضع قبل الاعتقالات

الاحتفالات بذكرى هدنة ١٩١٨:

بانتظار عودة هيللو من الجزائر، كان معاونوه منهمكين في استكمال الترتيبات للاحتفال السنوي بذكرى الهدنة في أواخر الحرب العالمية الأولى، وكانوا قد وجهوا الدعوات الرسمية إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب، والنواب، ورئيس مجلس الوزراء، والوزراء، لحضور حفلة العرض العسكري التي ستقام صباح نهار الخميس في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، أمام نصب الجندي المجهول في جادة الفرنسيين ببيروت. ووجهت إليهم كذلك الدعوات من الاتحاد الفرنسي لحضور الحفلة الساهرة التي يقيمها الاتحاد مساء الأربعاء في ١٠ منه بناديه الكائن في محلة الزيتونة. وكان نائب رئيس مجلس الوزراء حبيب أبو شهلا قد قبل دعوة ليترأس باسم الحكومة حفلة موسيقية في قاعة وست هول بالجامعة الأميركية في بيروت يعود ريعها للأعمال الخيرية الفرنسية التي تشرف عليها وترعاها مدام هيللو[١].

سحب الدعوات، وعواقبه:

وصل هيللو من القاهرة، عائداً من الجزائر مساء الثلاثاء في ٩ تشرين الثاني[٢]، أي بعد يوم واحد على تعديل الدستور، وكانت الأزمة السياسية اللبنانية ـ الفرنسية قد بلغت درجة كبيرة من التصعيد والخطورة. ولم تكن

---

(١) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٢٦.

(٢) جريدة «**البشير**»، العدد ٦٩٨٠، الخميس في ١١ ت٢، سنة ١٩٤٣، ص١.

المؤشرات التي رافقت عودة هيللو تبعث على الاطمئنان. فلم يَجرِ أي اتصال مباشر فوري بينه وبين الحكومة اللبنانية. وقبل ظهر الأربعاء اتصلت الدائرة السياسية في المندوبية العامة بمكتبي رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء لتبلغهما سحب الدعوة الموجهة إلى النواب والوزراء لحضور حفلة العرض العسكري. فلما بلغ هذا النبأ رئيس الجمهورية طلب من مدير غرفته الاتصال بالمندوبية العامة وإبلاغها أنه لن يحضر العرض العسكري تضامناً مع الحكومة. وأُبلغ القيمون على نادي الاتحاد الفرنسي أن رئيس الجمهورية والوزراء لن يحضروا الحفلة الساهرة عشية ذلك اليوم. وقررت الحكومة عدم اشتراك قوات الشرطة وادرك اللبنانية بالعرض العسكري مثلما كانت تفعل في السنين السابقة. واعتذر حبيب أبو شهلا عن ترؤُس الحفلة الموسيقية الفرنسية في الجامعة الأميركية.

مقاطعة الاحتفال وإلغاؤه(٣):

واتسعت حركة مقاطعة الاحتفال بعد ذلك. فاعتذرت معظم الشخصيات اللبنانية عن تلبية الدعوة. وقررت قيادة الجيش التاسع البريطاني عدم الاشتراك بالعرض العسكري كما كان مقرراً من قبل. واجتمع رؤساء البعثات السياسية الأجنبية في دار البعثة البريطانية لكي يتخذوا الموقف الموحد الذي تمليه عليم الأصول والأعراف الدبلوماسية في مثل هذه الحال. وبعد التداول في الموضوع قرروا عدم الاشتراك شخصياً في الاحتفالات بعد أن سحبت الدعوة من الحكومة على هذا الشكل، وبعد قرار رئيس الجمهورية مقاطعتها، لا سيما وأنهم يمثلون دولهم لدى الحكومة اللبنانية وليس لدى المندوبية الفرنسية. وكلفوا عميدهم، القائم بأعمال المفوضية

---

(٣) راجع بشأن هذه الدعوات ومقاطعة الاحتفالات في: بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢٨، أيضاً: سبيرز، اللايدي، **قصة الاستقلال في سوريا ولبنان**، ترجمة منير البعلبكي، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٤٧)، ص٧٩ ـ ٨٠. يشار إليه بعد الآن هكذا: اللايدي سبيرز، قصة الاستقلال. أيضاً: منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٥٥. أيضاً: أوجيني أبو شديد، Eugenie Abouchdid, **Thirty years of Lebanon and Syria (1917 - 1948)** (Beirut, Sader-Rihani, 1949), PP. 122-124؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٢٦ ـ ١١٢٧.

العراقية في بيروت تحسين قدري إبلاغ الفرنسيين هذا القرار[٤]. وإزاء كل هذا وما استجد بعده من ظروف اضطر الفرنسيون إلى إلغاء الاحتفال.

مصادرة الصحف وملاحقة أصحابها:

وحدث في ذلك اليوم المشؤوم، أيضاً، أن قلم مراقبة المطبوعات الذي يشرف عليه الفرنسيون كان قد حذر الصحف من نشر نبأ تعديل الدستور والتعليق عليه، فلم تمتثل بعض الصحف الوطنية لقرار المنع، فداهم رجال الأمن العام الفرنسي دروها وصادروا أعدادها ولاحقوا أصحابها ومحرريها قضائياً[٥].

إشاعات مقلقة ومخاوف:

انتشرت أخبار هذه الأحداث بسرعة في جميع الأوساط. وازدادت الشائعات التي تؤكد أن الفرنسيين سيقدمون قريباً جداً على اتخاذ اجراءات انتقامية شديدة ضد رجال الحكم. وسيطر على البلاد عموماً، وعلى العاصمة خصوصاً، جو قاتم مشحون بالهواجس والمخاوف والقلق. وكان الحكام والزعماء السياسيون أكثر الجميع قلقاً وحذراً لأنهم هم المقصودون. ويبدو ذلك جلياً فيما رواه بشارة الخوري عما جرى له مساء ذلك اليوم، الأربعاء العاشر من تشرين الثاني، قال:

«وفي الساعة السادسة ذهبت ومعي رياض الصلح وسليم تقلا إلى قصر الصنوبر وزرنا الملك[٦]... وبدا الوجوم مخيماً على القصر وعلى الضباط الفرنسيين الذين استقبلونا... ورجعنا إلى البيت[٧] في الساعة السابعة. وانضم إلينا بعض الوزراء والقائدان سليمان نوفل وفوزي طرابلسي. وأخذنا

---

(٤) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٣٠٣، وفيه النص الكامل لرسالة عميد السلك الدبلوماسي إلى المندوب العام هيللو بخصوص مقاطعة الاحتفال.

(٥) اللايدي سبيرز، **قصة الاستقلال**، ص٧٩ ـ ٨٠؛ أيضاً، منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٧٥ ـ ٧٦؛ أيضاً، يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٥١.

(٦) الملك بطرس الثاني ملك يوغوسلافيا، وكان يحل ضيفاً على المندوب العام هيللو في قصر الصنوبر.

(٧) بيت بشارة الخوري، أي القصر الجمهوري الكائن في محلة القنطاري.

نتشاور في ما إذا كنا ننزل ليلاً إلى السراية وحولنا الدركيون الذين استقدموا لتحية الملك[٨] أو أننا نبقى في البيت محاطين بهذه القوة، وتوكلنا على الله مسلمين الأمور لإرادته ومكثنا في البيت مع حرسنا، وهم ستة دركيين، واستأذن منا سليم تقلا ليلبي دعوة الجنرال سبيرز إلى العشاء على شرف الملك بحضور المسيو هيللو. وانتظرنا عودته ليأتينا بالأخبار الأخيرة[٩].

٢ ـ خبطة هيللو

الجانب السياسي:

حوالي منتصف ليل الأربعاء ـ الخميس ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني غادر سليم تقلا حفل العشاء بمنزل سبيرز وعاد إلى القصر الجمهوري حيث كان الرئيس الخوري وصحبه بانتظاره. فأخبرهم أنه أبلغ سبيرز هواجسهم[١٠]، ونقل إليهم عن لسان سبيرز أنه اختلى بهيللو بعد العشاء «**وأن هيللو أكد له مقسماً بشرفه أنه لن يأخذ أي تدبير زجري أو ما من شأنه أن يعكر الأمن**»[١١]. **فأدخل هذا التأكيد الاطمئنان إلى نفس الرئيس. فانصرف إلى سريره لينام ملء جفونه، على حد تعبيره، ويتمتع بالراحة بعد ذلك النهار المضني**[١٢].

لقد خدع هيللو سبيرز، وعبره خدع اللبنانيين أيضاً، عندما أكد مقسماً بشرفه أن ليس في نيته اتخاذ أي إجراء زجري عنيف[١٣]. فالواقع أنه قبل ذلك ببضع ساعات فقط كان قد انتهى من إعداد كل الترتيبات السياسية والعسكرية لعملية زجرية كبيرة ضد رئيس الجمهورية والحكومة والدستور

---

(٨) كان الملك بطرس الثاني قد قام في الساعة الرابعة بعد الظهر بزيارة رئيس الجمهورية في القصر الجمهوري بالقنطاري.

(٩) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢٩.

(١٠) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص١٥٨.

(١١) اللايدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص٨٠ ـ ٨١.

(١٢) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢٩.

(١٣) لقد نفى هيللو فيما بعد أن يكون قد وعد بشرفه بأنه لن يأخذ أي إجراء عنيف ضد المسؤولين اللبنانيين ـ راجع يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢ ص١١٥٦.

والنظام اللبناني. وبعد أقل من ساعتين من ذلك كانت تلك العملية قد أخذت طريقها إلى التنفيذ. وكانت تتألف من قسمين، أحدهما سياسي قانوني والآخر عسكري. ففي الجانب السياسي القانوني كان هيللو قبل حضوره برفقة ملك يوغوسلافيا إلى دار سبيرز قد وقع على قرارين خطيرين، يمكن تلخيص مضمون أولهما ذي الرقم F.C/٤٦٤ بالنقاط التالية:

ـ إلغاء التعديل الدستوري الذي أقره مجلس النواب في ٨ تشرين الثاني ونشره رئيس الجمهورية في اليوم التالي (المادة ١).

ـ حل مجلس النواب اللبناني (المادة ٢).

ـ وقف تطبيق الدستور، ويعاد العمل به بعد انتخابات عامة تجري فيما بعد (المادة ٣).

ـ بصفة مؤقتة وإلى أن يعود تطبيق الدستور، يؤمن ممارسة السلطة التنفيذية في دولة الجمهورية اللبنانية رئيس دولة رئيس حكومة يعينه المندوب العام، ويوآزره رئيس وزراء ووزراء دولة يعينهم هو ويكونون مسؤولين تجاهه (المادة ٥).

ـ إن رئيس الدولة رئيس الحكومة يتخذ في مجلس الوزراء مراسيم لها قوة القانون بشرط مراعاة التحفظات المذكورة في إعلان استقلال لبنان الذي صرح به الجنرال كاتور في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ (المادة ٦)[١٤].

وكان القرار الثاني ذو الرقم F.C./٤٦٥ مكملاً للقرار الأول لأنه تضمن تعيين إميل إده رئيساً للدولة رئيساً للحكومة مع تخويله السلطات المحددة في القرار السابق رقم F.C./٤٦٤[١٥]. وقد نص القرار على أنه «نظراً لضرورة الإسراع» يوضع القراران موضع التنفيذ فور تعليقهما على باب المندوبية العامة. وقد حملا كلاهما التاريخ ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣،

---

(١٤) راجع نص هذا القرار باللغة الفرنسية في كتاب بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة رقم ٤٩، ص٢٤٠ ـ ٣٤٣. ونص هذا القرار باللغة العربية في جريدة «**البشير**»، العدد ٦٩٨١، الجمعة في ١٦ ت٢، سنة ١٩٤٣، ص١.

(١٥) جريدة «**البشير**»، العدد ٦٩٨١، الجمعة في ١٦ ت٢ سنة ١٩٤٣، ص١.

مما يؤكد أنهما كانا قد صدرا قبل الخلوة التي تمت بين هيللو وسبيرز في ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم(١٦).

الجانب العسكري ـ الاعتقالات:

ولم يكن الجانب العسكري من العملية «الخبطة» أقل خطورة وإثارة من الجانب السياسي. ففي الساعة الثالثة من فجر الخميس في ١١ تشرين الثاني دهمت مفارز من الجيش والأمن العام الفرنسيين منازل كبار المسؤولين اللبنانيين واعتقلت بطريقة فظة وعنيفة رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح، والوزراء سليم تقلا وكميل شمعون، وفي وقت لاحق عادل عسيران ونائب طرابلس عبد الحميد كرامي(١٧) وأرسلتهم فوراً موقوفين إلى قلعة راشيا حيث وضعوا في الحجز الانفرادي تحت حراسة فرنسية مشددة(١٨). ونجا من الاعتقال الوزيران حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان لأن القوتين اللتين دهمتا منزليهما لم تجدهما فيهما، كما ذكر في حينه، أو لأسباب أخرى(١٩).

نداء هيللو إلى اللبنانيين:

كانت أخبار الاعتقالات قد بدأت تتسرب على نطاق محدود، ولكن في الساعة الثامنة والنصف صباحاً أعلن هيللو من راديو الشرق (في بيروت)

---

(١٦) اللايدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص٨٠ ـ ٨١.

(١٧) راجع بشأن كيفية تنفيذ الاعتقالات المصادر التالية:

بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٣٣ ـ ٣٦؛ أيضاً، اللايدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص٨٣ ـ ٨٤ (عن اعتقال بشارة الخوري) ومن ص٨٥ ـ ٨٦ (عن اعتقال كميل شمعون)؛ ومن ص٨٧ ـ ٨٨ (عن اعتقال رياض الصلح)؛ أيضاً، منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٥٨ ـ ٦٤، أيضاً، جورج حنا، **من الاحتلال إلى الاستقلال**، ص١٩٧ ـ ١٩٩.

(١٨) جبران جريج: عن احتجازهم وأحوالهم في معتقل قلعة راشيا منذ دخولهم إليه حتى الإفراج عنهم بعد ١١ يوماً، راجع ما رواه بتفصيل عن هذا الموضوع أحد أعضاء الحزب السوري القومي الذين كانوا معتقلين هناك آنذاك في راشيا، وهو جبران جريج في كتابه **«حقائق عن الاستقلال أيام راشيا»**، (بيروت، دار الفن، دون تاريخ)، ص٥٣ ـ ١٢٣.

(١٩) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص١٦١؛ أيضاً، يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج٢، ص ١١٣.

التدابير والقرارات التي اتخذها، ووجه نداءً إلى اللبنانيين لتبرير عمله، متهماً فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء، من دون أن يسميهم، بالدكتاتورية، والطيش، والافتقار إلى الكياسة واللباقة، وتكريس الجهود لإثارة البغضاء والتدمير، والتآمر على فرنسا وعلى لبنان. وخلص هيللو إلى القول:

«إن فرنسا وهي تشعر بمسؤولياتها الجسام قد وقفت إذاً في وجه هؤلاء الذين عزموا السير بلبنان إلى الهاوية، وإنها بعملها هذا قضت على حالة كان من شأنها الإساءَة إلى استقلال لبنان إساءَة نهائية... وفي الظرف الحالي أرجو أن تظهروا هدوءَكم ورباطة جأشكم، وأن لا تعيروا آذانكم للتهويش الذي كان حتى الآن يغدق عليكم إغداقاً»[٢٠].

٣ ـ الثورة

الثورة الشعبية:

لم تلق دعوة هيللو إلى الهدوء آذاناً صاغية لدى اللبنانيين، الذين ما أن عرفوا حقيقة ما جرى بعد أن أخذت محطات إذاعة لندن والقاهرة والشرق الأدنى (في يافا) تذيع تفاصيل الأحداث حتى انفجر الشعب في ثورة عارمة استنكاراً للعدوان الفرنسي على السيادة اللبنانية وكرامة السلطات الشرعية الوطنية. فأضربت بيروت أولاً، إضراباً شاملاً، فأقفلت المتاجر والمصانع ومعاهد التعليم أبوابها، ونزل الناس إلى الشوارع في مظاهرات صاخبة، وأقاموا العوائق في الطرقات لتعطيل حركة السير، ورشقوا السيارات العسكرية الفرنسية وحافلات الترامواي بالحجارة وأحرقوا بعضها وأجبروا البعض الآخر على الانكفاء، وراحوا يمزقون صور الجنرال ديغول التي كان الفرنسيون قد نشروها خلال الليل الفائت في سائر أنحاء المدينة. وأنزل الفرنسيون الجيش إلى الشوارع بمصفحاته ودباباته شاهراً السلاح في وجه المواطنين وتصدى للمتظاهرين، فاصطدم بالجماهير الغاضبة. وما لبثت طرابلس وصيدا وزحلة

(٢٠) جريدة «البشير»، العدد ٦٩٨١، الجمعة في ١٦ ت٢، سنة ١٩٤٣ ص١، وفيها النص الكامل لنداء هيللو الذي أذاعه من الراديو.

أن حذت حذو بيروت في الاحتجاج والإضراب والتظاهر والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين وإلغاء كل ما اتخذه هيللو من إجراءات تمس السيادة والاستقلال(٢١). وبالرغم من جميع الوسائل القمعية العنيفة التي لجأ إليها الفرنسيون لإجبار اللبنانيين على الرضوخ، ولإعادة الهدوء إلى البلاد، استمر الإضراب في سائر المدن، وتواصلت المظاهرات والصدامات الدامية في الشوارع بين القوات المسلحة الفرنسية والمواطنين العزل طيلة أيام الأزمة الأحد عشر، وسقط بنتيجة ذلك أكثر من عشرين قتيلاً وثمانين جريحاً(٢٢).

توحيد جهود حزبي الكتائب والنجادة:

ومما ساعد اللبنانيين على الصمود في وجه العدوان الفرنسي تضامنهم وإجماع كلمتهم وتوحيد صفوفهم بشكل قل نظيره في تاريخ لبنان الحديث. فمنذ اليوم الأول للأزمة، أي الخميس في ١١ تشرين الثاني هب الشباب الوطني من مختلف الطوائف والانتماءات للدفاع عن استقلال البلاد وكرامة الوطن. وتناست منظمة الكتائب اللبنانية ومنظمة النجادة خلافاتهما العقائدية، وخصوصاً السياسية منها، واتفقتا على توحيد جهودهما تحت قيادة بيار الجميل، الرئيس الأعلى للكتائب(٢٣)، يعاونه عدنان الحكيم وزهير عسيران من النجادة(٢٤). وعمل شباب هاتين المنظمتين بسرعة وكفاءة على إخماد الفتن التي حاول الفرنسيون إشعالها، وإفشال المحاولات التي كانت تهدف إلى إثارة النعرات الطائفية والخلافات الحزبية بقصد إشغال اللبنانيين بقتال بعضهم بعضاً، وبالتالي، إضعاف قدرتهم على مواجهة الفرنسيين(٢٥). وقد

---

(٢١) للاطلاع على تفاصيل أوفى عن الثورة الشعبية راجع: اللايدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص٨٠ ـ ٩٣، أيضاً، منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص٦٤ ـ ٦٩؛ أيضاً، يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٣٠ ـ ١١٨٣؛ أيضاً
Eugenie Abouchdid, **Thirty years, PP. 133-153.**

(٢٢) جورج حنا، **من الاحتلال إلى الاستقلال**، ص٢٠١.

(٢٣) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص١٤٩؛ يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج٢، ص١١٤٥.

(٢٤) عدنان الحكيم، في «مقابلة وحوار مع عدنان الحكيم» أجراهما حسن صبرا ونشر في مجلة **«الشراع»**، السنة ٣، العدد ١٣٨، الاثنين في ٥ ت٢ سنة ١٩٨٤ ص٥١.

(٢٥) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٥٠.

تعرض بيار الجميل لمحاولة اغتيال وأصيب بجرح في يده وهو يعمل لتهدئة الخواطر الثائرة في محلة الجميزة ببيروت[٢٦]، ثم استدرجته قوات الأمن الفرنسية بخدعة واعتقلته مع رفيقه الكتائبي إلياس ربابي، ولم يفرج عنهما حتى انتهاء الأزمة[٢٧].

نشاط المؤتمر الوطني:

وكان من مظاهر تضامن اللبنانيين، أيضاً، إجماعهم على تأسيس «المؤتمر الوطني» الذي وصفه أحد المؤرخين المعاصرين بأنه كان «**روح الثورة ودماغها المفكر ولولب حركتها**»[٢٨]. ففي اليوم الثاني لنشوب الأزمة، أي نهار الجمعة في ١٢ تشرين الثاني، اجتمع عدد كبير من الأعيان وأصحاب المهن الحرة والملاكين والشباب الوطني وممثلين عن النقابات والأحزاب السياسية والتنظيمات الأخرى من مختلف الطوائف والاتجاهات ـ اجتمعوا في مؤتمر وطني عام[٢٩]، وبحثوا الأزمة الناشبة من جميع وجوهها وأعلنوا استنكارهم لتدابير المندوب العام هيللو، وتمسكهم بالسلطة الشرعية الدستورية المؤلفة من رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح والوزراء، واعتبروها السلطة الشرعية الصالحة، وحدها دون سواها، للتكلم والتفاوض باسم لبنان[٣٠]. وقرر المؤتمر تبني حركة المقاومة الوطنية وتنظيمها ودعمها حتى تستجيب السلطات الفرنسية للمطالب اللبنانية. وانتخب المؤتمرون من بينهم «لجنة تنفيذية» مؤلفة من عدد من الوجهاء والقيادات والفاعليات من مختلف الطوائف والفئات[٣١] لتقوم بتنفيذ قرارات

(٢٦) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص١٤٦ ـ ١٤٧.

(٢٧) المصدر ذاته، ص١٤٧؛ أيضاً، يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص١٦٢.

(٢٨) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٤٧.

(٢٩) مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال والصيغة والميثاق**، (بيروت، دار المطبوعات الشرقية، طبعة ثانية ١٩٨٤)، ص١٧٣، يشار إليه بعد الآن هكذا: مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال**.

(٣٠) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص١٥٠ ـ ١٥١.

(٣١) تألفت اللجنة التنفيذية من: سليم إدريس، جورج حنا، محمد خالد، حبيب ربيز، مصطفى بيضون، رئيف أبي اللمع، فريد طليع، إلياس البعقليني، يوسف عطية، ميشال فرعون، أحمد الداعوق، نقولا بسترس، سليم الطيارة، سعيد فريحه، رينه سرسق، محي الدين النصولي، محمد علي بيهم، إبراهيم الأحدب، عبد الرحمن سحمراني، أمين الحلبي، =

المؤتمر الوطني وإدارة حركة الثورة. وتأميناً لحسن سير عملها شكلت هذه اللجنة خمس لجان فرعية هي التالية: اللجنة السياسية لتعنى بالعمل السياسي كوضع المذكرات وتشكيل الوفود وتقديم الاحتجاجات وإجراء الاتصالات بممثلي الدول العربية والأجنبية وطلب المساعدة والتأييد من حكوماتهم[٣٢]. لجنة الطوارىء لتعنى بتنظيم الإضراب والمظاهرات وتأمين الحماية لها ونقل الرسائل بين أجهزة المؤتمر الوطني والثورة والحكومة الشرعية في بشامون والحرس الوطني. لجنة الدعاية، لتعد المنشورات وتذيع أخبار الثورة وتنشرها في لبنان والخارج. وكان من أبرز انجازاتها في هذا المجال إصدار جريدة «علامة الاستفهام» «؟» السرية لسان حال المؤتمر الوطني والثورة. اللجنة المالية لجمع التبرعات وتأمين الحاجات المادية للثورة. لجنة الإغاثة، لإغاثة المنكوبين ومساعدة المعوزين وصغار الباعة والعمال المضربين[٣٣].

كان المؤتمر الوطني يوالي اجتماعاته كل يوم بمكان لتضليل رجال الأمن العام الفرنسي. وقام المؤتمر ولجانه المختلفة طيلة أيام الأزمة بدور ناشط فعال ساعد كثيراً في رفع معنويات الشعب وتأجيج روح الصمود عند المناضلين وساهم في تشديد الضغط السياسي والمعنوي على السلطات الفرنسية حتى تلين وتسلم بالمطالب الاستقلالية اللبنانية.

نضال المرأة اللبنانية:

وظهر التضامن اللبناني كذلك في معركة النضال التي خاضتها المرأة اللبنانية بشجاعة إلى جانب المؤتمر الوطني، وبالتعاون والتنسيق معه كما لم يسبق لها أن فعلت من قبل. وقد وصف منير تقي الدين نشاط المرأة اللبنانية خلال أيام الأزمة، فقال:

= إيلي خياط، تقي الدين الصلح، جورج ريس، إبراهيم عودة، إلياس طرابلسي، كمال جبر، مصباح سلام، موسى فريج، ميشال موسى طراد، جورج كرم، ألفرد نصر، فرج الله الحلو، حسن بحصلي، إيلي فارحي، سامي عبد الملك، جورج عاقوري، أرتين مادويان. وانضم إلى اللجنة مندوبات عن السيدات، ومندوبون عن الكتائب والنجادة لتأمين الاتصال. راجع، منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص١٥٠.

(٣٢) جورج حنا، **من الاحتلال إلى الاستقلال**، ص٢٠٢.

(٣٣) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٤٦ ـ ١١٤٧.

«لقد كانت المرأة خلال خمسة عشر يوماً، تحت راية الجهاد في كل مكان: في الشوارع تقوم بالمظاهرات، وفي الأسواق تغذي وتثبت الإضراب، وفي الأحياء والمنازل تحارب الدسائس وتبدد المخاوف والأوهام، وفي المجتمعات تبعث الحماسة في الرجال، وتدعوهم إلى الثبات حتى النهاية، وعند معتمدي الدول تقدم الاحتجاج، وعند الرؤساء الروحيين والزعماء تستثير منهم الهمم، وعند الجرحى تحمل الدواء، وفي بيوت الشهداء تحمل المؤاساة والعزاء، وتحت جنح الظلام توزع المنشورات الوطنية، وتحت جنح الظلام أيضاً تسهل لفرق الإرهاب أعمالها، وتدعو للتطوع في قوات الحكومة الشرعية، أو تعد العدة لتأليف فرق الممرضات»(٣٤).

لقد شاركت في هذه الأعمال الوطنية معظم الجمعيات والهيئات النسائية وسيدات مستقلات كثيرات، وكنّ ينتمين إلى مختلف الطوائف الدينية والفئات السياسية والطبقات الاجتماعية والثقافية.

«فكنت ترى آفلين بسترس، ونجلاء زين الدين، وزلفا شمعون، وأسما مزهر، وابتهاج قدورة، وكلود ثابت، ورينه تقلا، وماري كك، ونجلا كفوري، وأنّا ثابت، ونساء الصلح وصعب والداعوق وبيهم وحنا وبدورة ونعيم وغيرهن يمثلن جميع الأسر والمذاهب وقد مشين صفوفاً متراصة في الشوارع والشباب يحرسهن فذهبن إلى دور السفارات الانكليزية والأميركية ومفوضيات الدول العربية(٣٥).

وكان لهذا الدور البارز الذي لعبته المرأة اللبنانية في أزمة تشرين الثاني تأثيراً إيجابياً اعترفت لها بفائدته وأهميته جميع المراجع الرسمية والشعبية(٣٦).

---

(٣٤) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص١٥٣ ـ ١٥٤.

(٣٥) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٤٨.

(٣٦) بشأن دور المرأة في معركة الإستقلال، راجع ما يلي: اللايدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص٩١ ـ ٩٢. أوجيني أبو شديد، **ثلاثون سنة**، ص١٤٣ ـ ١٥٠ (بالانكليزية). منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص١٤٠ ـ ١٤٣ و١٥٢ ـ ١٥٤. يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٤٧ ـ ١١٥٠. جورج حنا، **من الاحتلال إلى الاستقلال**، ص٢٠٤ ـ ٢٠٥.

احتجاب الصحف:

وتجلى تضامن اللبنانيين أيضاً في الموقف الواحد الذي وقفه أصحاب الصحف الوطنية المؤيدة للحكومة من الأزمة. فقد توقفت تلك الصحف عن الصدور احتجاجاً واستنكاراً[٣٧]. واضطرت الصحف القليلة الأخرى الموالية للفرنسيين إلى الاحتجاب القسري بسبب ما تعرضت له مطابعها وإداراتها من تهديدات واعتداءات من قبل العناصر الناقمة الثائرة[٣٨]. وفي الوقت نفسه منعت السلطات الفرنسية صحف مصر والعراق وفلسطين من الدخول إلى لبنان بسبب مواقفها المؤيدة للوطنيين اللبنانيين[٣٩]. وأصبحت البلاد بلا صحف، والشعب محروماً من الاطلاع على مجرى الأحداث بواسطتها.

جريدة علامة الاستفهام «؟»:

ورأى الشباب الوطني أنه لا يجوز أن تبقى البلاد بلا صحيفة تنشر أخبار الثورة، وتوجه الرأي العام، وترفع معنويات اللبنانيين، وتدعو إلى المقاومة والصمود. فقام الصحافي نعيم مغبغب، صاحب جريدة «الإقدام» بإصدار جريدته بصورة سرية بعد أن حذف اسمها، وأزال كل ما يدل على هويتها، مكتفياً بوضع علامة استفهام «؟» في مكان الاسم. لذلك، اشتهرت باسم «جريدة علامة الاستفهام». وبعد أن انضم مغبغب إلى الحرس الوطني تولت فئة من الشباب الوطني «**إصدارها على أنها لسان حال الثورة**»[٤٠]. فكانت تنشر:

«أخبار الثورة في العاصمة والملحقات، وأنباء الحكومة الشرعية في بشامون، وأخبار المعتقلين في راشيا، وتطور الأزمة يوماً فيوماً وصداها في الأقطار العربية وبلدان العالم مضافاً إليها تعليقات وإرشادات ومقالات تتعلق بالثورة والخطط التي يرسمها قادة الحركة ليتبعها الشعب»[٤١].

---

(٣٧) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٧٥ ـ ٧٦.

(٣٨) المصدر ذاته، ص٧٦؛ أيضاً، يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٥١ ـ ١١٥٣.

(٣٩) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٧٩.

(٤٠) المصدر ذاته، ص٧٦ ـ ٧٧.

(٤١) المصدر ذاته، ص٧٧.

وبالرغم من الصعوبات والمخاطر التي واجهت أصحاب جريدة علامة الاستفهام، ولا سيما في طبعها، فقد استمروا في إصدارها طيلة أيام الأزمة. وتولى توزيعها شباب الكتائب والنجادة وجماعة «أشباح الليل» السرية، وخصوصاً السيدات منهم[٤٢]. وقد انزعجت السلطات الفرنسية من «جريدة علامة الاستفهام» كثيراً وبذلت جهوداً كبيرة للقبض على ناشريها ومحرريها وموزعيها، ولمنع صدورها وانتشارها، ولكن جميع تلك الجهود ذهبت سدى[٤٣].

وأخيراً لجأ الفرنسيون وأنصارهم إلى الحيلة. فأصدروا جريدة تشبه «جريدة علامة الاستفهام» وتحمل علامة استفهام مثلها، ولكنها تعبر، بعكس «علامة الاستفهام» الأصلية، عن وجهة نظر الفرنسيين من الأزمة. فخلق هذا التزوير بعض التشويش والبلبلة في أذهان الناس في أول الأمر. وسرعان ما قابل الشباب الوطني حيلة الفرنسيين بحيلة تقابلها. فقد أضافوا إلى علامة استفهامهم في رأس الجريدة عبارة «ليسقط الخائن إده»، معتبرين أن الخصم لن يقدم على نشر هذه العبارة في جريدته[٤٤]، فيتسنى للناس، عندئذ، أن يميزوا بسهولة بين علامتي الاستفهام الأصلية والأخرى المزورة، وهكذا كان. وقد توقفت الجريدتان عن الصدور فور انتهاء الأزمة.

فشل حكومة إميل إده:

وظهر تضامن اللبنانيين، أيضاً، في إجماعهم على مقاطعة حكومة إميل إده وعدم التعاون معه. فبعد اعلان هيللو تعيين إميل إده رئيساً للدولة رئيساً للحكومة في صباح الخميس ١١ تشرين الثاني، وجه إده الرسالة إلى اللبنانيين بالراديو بالنص التالي:

«إني أستلم الحكم في الظروف العصيبة هذه، ولا أقوم بهذه المسؤولية إلاّ لمصلحة لبنان.

---

(٤٢) المصدر ذاته، ص٧٨.

(٤٣) المصدر ذاته، ص٧٨.

(٤٤) المصدر ذاته، ص٢٤٦، وفيه صورة فوتوغرافية للصفحة الأولى من جريدة **علامة الاستفهام**، العدد ٧، في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣.

أنا أطلب إلى الشعب اللبناني أن يثق بي وأن يحتفظ بالهدوء.

إن جميع التدابير لصيانة الأمن قد اتخذت، والذين يحاولون تعكير صفوه يتعرضون لأشد العقوبات»[٤٥].

لقد أخطأ إميل إده التقدير في رهانه على الفرنسيين وقبوله القيام بالدور الذي أسندوه إليه في معالجتهم لهذه الأزمة[٤٦]. فقد لامه معظم اللبنانيين، باستثناء قلة ضئيلة منهم، لتعاونه مع من انتهكوا حرمة الدستور وامتهنوا كرامة الشرعية اللبنانية واعتدوا على السيادة الوطنية والاستقلال[٤٧]. لذلك وجد إميل إده نفسه معزولاً وحيداً بعد أن خذله وابتعد عنه معظم حلفائه وأصدقائه، إما عن قناعة وإيمان، أو خوفاً من عواقب الاشتراك في مغامرة غير مضمونة النجاح. ولما حاول تأليف حكومة لم يجد بين الأقطاب السياسيين من يقبل الاشتراك فيها معه[٤٨]. عندئذ قرر أن يستعين بالموظفين، فأصدر في ١٣ تشرين الثاني المرسوم رقم ٢[٤٩] القاضي بتشكيل «مجلس

---

(٤٥) جريدة «**البشير**»، العدد ٦٩٨١، الجمعة في ١٦ ت٢ سنة ١٩٤٣، ص١.

(٤٦) يذكر يوسف مزهر في كتابه «**تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٣٧» بهذا الخصوص، ما يلي:
«**وقيل إن الأستاذ ريمون إده النجل الأكبر للأستاذ إميل إده كان معاكساً تمام المعاكسة لرأي والده وقد رجاه بكل ما يملك من حجج وقوة أن يرفض استلام الحكم عن يد الفرنسيين**».
ويذكر منير تقي الدين في كتابه «**قصة استقلال**» ص١٧٧ في الحاشية بهذا الخصوص ما يلي:
«**كان موقف ريمون إده نجل إميل إده معاكساً تمام المعاكسة لرغبة الفرنسيين ـ من حديث لوديع الأشقر مع المؤلف [منير تقي الدين]، وطبعاً إني أذكر ذلك للتاريخ دون أن يكون لي رأي فيه**».

(٤٧) يقول يوسف سالم في كتابه «**٥٠ سنة مع الناس**» ص١٦١ بخصوص قبول إميل إده التعاون مع الفرنسيين ما يلي: «**إن إميل إده قبل الرئاسة إذ أكد له أركان المفوضية أن بشارة الخوري ورياض الصلح وأصحابهما يريدون أن يستبدلوا بالانتداب الفرنسي انتداباً بريطانياً أو عربياً. ولقيت هذه التهمة هوى في نفس إميل إده الذي كان يكره سياسة بريطانيا، ولا يضمر للدول العربية إلا تخوفاً وقلقاً على لبنان**».

(٤٨) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٨٠ ـ ٨١؛ أيضاً، يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٣٩.

(٤٩) كان المرسوم رقم ١ قد صدر في ١٢ تشرين الثاني وينص على تعيين فريد حبيب محافظاً في لبنان الجنوبي. راجع منير تقي الدين، «**ولادة استقلال**»، قسم الوثائق، ص٢٢٦.

حكومي» يتألف من المديرين السبعة[٥٠] والمحافظين الخمسة[٥١]، ومندوب عن المراقبة العامة للدوائر الإدارية[٥٢]. وأذيع نص هذا المرسوم من راديو الشرق. ولكن المدراء أشرف الأحدب وراشد طباره وأندره تويني ويوسف شمعون وحليم نجار أعلنوا أن هذا التعيين يتنافى مع المهام الإدارية الصرفة الموكولة إليهم ولذلك فهم يرفضون الاشتراك في أعمال المجلس الحكومي المذكور[٥٣]. وعلى كل حال لم يجتمع هذا المجلس، ولم يمارس أعماله، وانتهى به الأمر إلى الفشل. والواقع أن نظام حكم إميل إده ولد ميتاً، ولم يكتب له أن يلعب أن دور ذي شأن في مسار الأزمة لا سلباً ولا إيجاباً.

هذا ما كان من أمر ردة الفعل الشعبية العفوية على تدابير هيللو التعسفية. وقد جاءَت مكملة وداعمة لردود الفعل الرسمية اللبنانية والعربية والدولية التي سنفصلها في الفصل التالي.

---

(٥٠) المديرون السبعة هم:
مدير المالية نصري حداد، مدير الداخلية جورج مراد، مدير النافعة أشرف الأحدب، مدير التربية الوطنية يوسف شمعون، مدير الزراعة حليم نجار، مدير التموين أندره تويني، مدير التجارة والصناعة راشد طباره. عن منير تقي الدين، ولادة استقلال، قسم الوثائق ص٢٢٧، الوثيقة رقم ٣، المرسوم رقم ٢؛ أيضاً، جريدة «**البشير**»، السنة ٧٤، العدد ٦٩٨٤، الثلاثاء في ١٣ ت٢ سنة ١٩٤٣، ص١.

(٥١) والمحافظون هم: محافظ بيروت شفيق الحلبي، محافظ جبل لبنان فؤاد البريدي، محافظ لبنان الشمالي كميل شدياق، محافظ البقاع ناظم عكاري، محافظ لبنان الجنوبي فريد حبيب، (المصدر السابق).

(٥٢) مندوب من المراقبة العامة للدوائر الإدارية صبحي حيدر مدير مراقب (المصدر السابق).

(٥٣) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، قسم الوثائق، ص٢٣٧ ـ ٢٣٨، الوثيقتان رقم ١٣ و١٤.

الأزمة وردود الفعل الرسمية اللبنانية والعربية والأجنبية

١ ـ رد الفعل اللبناني الرسمي

تحرك الحكومة الشرعية المؤقتة:

ما إن انتشر خبر اعتقال رئيس الجمهورية والوزراء حتى هرع النواب والأعيان والرؤساء الروحيون والأصدقاء وجماهير الشعب الغاضبة إلى منازل المعتقلين، ولا سيما إلى منزل رئيس الجمهورية ـ القصر الجمهوري ـ الكائن بمحلة القنطاري في وسط العاصمة، فغصت بهم قاعاته والشوارع والساحات المجاورة[١]. وهناك التقى صباحاً رئيس مجلس النواب صبري حماده، وبعض النواب، ونائب رئيس مجلس الوزراء حبيب أبو شهلا، ووزير الدفاع الوطني مجيد ارسلان، فعقدوا اجتماعاً في إحدى غرف القصر وتداولوا في الحالة الراهنة. فشجبوا التدابير التعسفية الفرنسية، وأنكروا أن يكون لها أي مبرر شرعي، واعتبروا أن الدستور لا يزال قائماً، وأن العمل به مستمر، وقرروا أن يمضي مجلس النواب والحكومة في القيام بمسؤولياتهما التشريعية والتنفيذية كاملة[٢]. أما المشكلة الناشئة عن اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء فقد وجدوا لها الحل القانوني على أساس المادة ٦٢ من الدستور التي تنص على أنه «**في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت تناط السلطة الإجرائية وكالة بمجلس الوزراء**». فاستناداً إلى هذه المادة اعتبر الوزيران الطليقان حبيب أبو شهلا ومجيد ارسلان نفسيهما استمراراً لمجلس

---

(١) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٦٥، ٨٤؛ أيضاً يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص١٦٢.

(٢) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٨٥.

الوزراء الموكولة إليه مهام رئاسة الجمهورية بصورة مؤقتة، وأصدرا المرسوم رقم ١ الذي تضمن، بعد سرد الأسباب الموجبة، المواد الأربع التالية:

«المادة الأولى: يمارس مجلس الوزراء مؤقتاً الصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية وفاقاً لأحكام الدستور.

المادة الثانية: يقوم مؤقتاً نائب رئيس مجلس الوزراء مقام رئيس مجلس الوزراء ويكلف مؤقتاً بوزارات المالية والخارجية.

المادة الثالثة: يكلف وزير الدفاع والزراعة والصحة مؤقتاً بوزارات الداخلية والتموين والتجارة والنافعة والبرق والبريد.

المادة الرابعة: يعتبر هذا المرسوم نافذاً منذ تاريخ توقيعه.

في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣

وزير الدفاع والزراعة والصحة	صدر عن مقام رئاسة الجمهورية	رئيس مجلس الوزراء
مجيد ارسلان	حبيب أبو شهلا	حبيب أبو شهلا»[٣].

مذكرة احتجاج من الحكومة إلى هيللو:

بعد أن اتفق المجتمعون على خطة للعمل غادر رئيس المجلس والنواب القصر الجمهوري قاصدين دار البرلمان الكائنة في ساحة النجمة بوسط العاصمة ليتابعوا الأعمال المنوطة بهم كسلطة تشريعية من هناك. أما الوزيران أبو شهلا وأرسلان فقد بقيا في القصر الجمهوري[٤] يتابعان تطور الأحداث ويقومان بما تفرضه عليهما مسؤولية الحكم من اتصالات وأعمال في ذلك الظرف العصيب. وقد وجه حبيب أبو شهلا باسم الحكومة اللبنانية إلى المندوب العام هيللو مذكرة احتجاج شديدة اللهجة، كان أبرز ما جاء فيها البنود التالية:

---

(٣) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ١٠، ص٢٣٤.

(٤) المصدر ذاته، ص٨٣ في الهامش. يقول منير تقي الدين لقد: «نصح الجنرال سبيرز بقايا الحكومة بعدم النزول للسراي خوفاً من أن يخطفهم الفرنسيون».

١ ـ الاحتجاج الشديد على التدابير التي اتخذها المندوب العام منتهكاً بذلك حرمة الدستور والاستقلال.

٢ ـ الاحتجاج أيضاً على التدبير التعسفي الذي اتخذه بحق رئيس الدولة اللبنانية ورئيس الحكومة والوزراء.

٣ ـ تحميل السلطات الفرنسية مسؤولية هذا العمل العنيف والنتائج الناجمة عنه، واعتبارها مسؤولة كذلك عن حياة المعتقلين.

٤ ـ الإشارة إلى أن جميع السلطات الدستورية يمارسها من الآن فصاعداً الأعضاء الأحرار من مجلس الوزراء، والمجلس النيابي المنتخب بالاقتراع العام والذي يمثل إرادة البلاد جمعاء(٥).

وقبل أن يختم أبو شهلا مذكرته ضمنها ملاحظة ذكية لبقة قال فيها إنه لا يعقل أن تلجأ لجنة التحرير الفرنسية، التي تناضل من أجل حرية فرنسا وضد الطغيان، إلى استعمال العنف ضد بلد مسالم صديق(٦).

مذكرات الاحتجاج إلى الدول الحليفة والعربية:

وتوجه الوزيران أبو شهلا وإرسلان، بعد ذلك، إلى منزل السفير البريطاني الجنرال سبيرز، القريب من منزل رئيس الجمهورية وقدما إليه باسم الحكومة اللبنانية احتجاجاً شديداً على التدابير التعسفية الفرنسية وتبادلا معه الرأي حول الخطوات الواجب اتخاذها لتأمين الإفراج عن المعتقلين وإعادة الحياة الدستورية إلى طبيعتها(٧). ثم إن أبو شهلا وجه مذكرات احتجاج أخرى إلى جميع المراجع الحليفة، وخصوصاً إلى معتمدي الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفياتي، وإلى ممثلي الدول العربية كذلك(٨).

---

(٥) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة رقم ٥٣، ص٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٦) المصدر ذاته، ص٩٩.

(٧) اللايدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص٨٥؛ أيضاً جورج حنا، **من الاحتلال إلى الاستقلال**، ص٢٠٦.

(٨) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة ٤، الأربعاء في ١ك١ سنة ١٩٤٣، ص٦٢؛ أيضاً بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، =

تحرك مجلس النواب:

وصل رئيس المجلس النيابي صبري حماده والنواب هنري فرعون وصائب سلام وسارون كنعان ومحمد الفضل ورشيد بيضون وسعدي المنلا[٩] باكراً إلى دار المجلس. وفي الساعة الثامنة صباحاً وجه الرئيس دعوة خطية إلى النواب لعقد جلسة مستعجلة في الساعة العاشرة. وحمل الدعوة إلى النواب حجاب المجلس وبعض موظفيه، لأن خطوط الهاتف كانت مقطوعة في معظم إحياء المدينة. ولم يتمكن النواب الذين تبلغوا الدعوة وحاولوا تلبيتها من الوصول إلى المجلس لأن قوات كبيرة من الجنود الفرنسيين والسنغاليين كانت قد ضربت طوقاً محكماً حوله ومنعتهم من الدخول[١٠]. ولكن ذلك لم يثنِ النواب المحاصرين عن عزمهم على التحرك والعمل. فعقدوا الجلسة بمن حضر، ووضعوا مذكرة موجهة إلى الدول الحليفة الكبرى والدول العربية الشقيقة لإطلاع المسؤولين فيها على ما يتعرض له لبنان على أيدي الفرنسيين من انتهاك لسيادته واستقلاله وعدوان غاشم على سلطاته الشرعية. وفيما يلي بعض ما جاء في المذكرة:

«إن رئيس مجلس النواب، قد وجه إلى أعضاء المجلس في الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس الواقع في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ تحت رقم ١٩٣، دعوة إلى عقد جلسة مستعجلة، فمنع الجنود الفرنسيون الذين طوقوا البرلمان بأسلحتهم الكاملة ومعداتهم الحربية، النواب الشرعيين من الدخول إلى بناية البرلمان.

لذلك فإن النواب الموقعين، الذين تمكنوا من الوصول إلى المجلس

= ص١٠١، أيضاً منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ٨٥؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٤٢ ـ ١١٤٤.

(٩) كان النائب سعدي المنلا آخر القادمين، فمنعه الجنود الفرنسيون الذين استقدموا لحراسة الباب الكبير من الدخول. فدار إلى جهة جانبية، وفي غفلة من الجنود، رفعه بعض الشبان المتجمهرين حول المجلس على أكتافهم، فقفز من إحدى النوافذ إلى داخل المجلس وانضم إلى زملائه. راجع منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٨٦ ـ ٨٧.

(١٠) المصدر ذاته، ص٨٥ ـ ٨٧.

يعتبرون أنهم ينطقون باسم المجلس كافة. . . إن هؤلاء النواب المجتمعين برئاسة فخامة صبري حماده رئيس المجلس، قد وقفوا على الإعتداء الغاشم والتدابير المستنكرة التي أقدم عليها جنود فرنسيون [وهنا تروي المذكرة قصة اعتقال رئيس الجمهورية والوزراء بتفاصيلها]. . . وهم إذ يحتجون بشدة وعنف على هذا التدخل الفاضح، من قبل الجنود الفرنسية الغاشمة. . . يعتبرون أن الدستور قائم، وأن البرلمان يمثله تمثيلاً شرعياً. . . وأن السلطات الفرنسية والجنود الفرنسية المسلحة، أقدمت على هذه الأعمال المستنكرة يقابلها النواب بالاستفظاع والتقبيح، ويرسلون هذه المذكرة إلى الدول الحليفة العظمى التي أعلنت استقلال لبنان وضمنته، ويتوجهون بها إلى البلدان العربية الشقيقة التي اعترفت بهذا الاستقلال»(١١).

أخفيت نسخ هذه المذكرة في حذاء مرافق الرئيس حماده الذي خرج بها من المجلس من دون أن يشك الجنود الفرنسيون بأمره، فوصلت إلى ممثلي الدول الموجهة إليهم، وهي بريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفياتي، ومصر، والعراق.

تغيير العلم اللبناني:

في هذا الجو الحماسي الغاضب على الاستبداد الفرنسي قرر أولئك النواب أيضاً تغيير العلم اللبناني الذي كان علماً فرنسياً في وسطه أرزة خضراء. وكانت الحكومة قد طرحت موضوع تغيير العلم على بساط البحث، وشكلت لجنة فنية خاصة لدرس هذا الموضوع وتقديم توصياتها بشأنه(١٢). ولكن اللجنة لم تكن قد توصلت إلى نتيجة بعد. لذلك أخذ أولئك النواب على عاتقهم تحقيق هذا الأمر. وبعد المداولة أجمعوا على صيغة اقتراح لتعديل المادة ٥ من الدستور(١٣) على الوجه التالي:

---

(١١) المصدر ذاته، ص٨٩ وفيه النص الكامل لهذه المذكرة؛ أيضاً الجريدة الرسمية، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة الرابعة، الأربعاء ١ك١ سنة ١٩٤٣، ص٦٣.

(١٢) راجع الفقرة الأخيرة من فذلكة مشروع القانون الدستوري المتعلق بتعليق بعض مواد الدستور، في كتاب بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة ٤٥، ص٢٣٥.

(١٣) كانت هذه المادة (الخامسة) من الدستور كما وضعت في سنة ١٩٢٦ تنص كالآتي: «العلم =

«مادة وحيدة ـ العلم اللبناني أحمر فأبيض فأحمر أقساماً أفقية تتوسط الأرزة القسم الأبيض بلون أخضر. أما حجم القسم الأبيض فيساوي حجم القسمين الأحمرين معاً. وأما الأرزة فهي في الوسط يلامس رأسها القسم الأحمر العلوي وتلامس قاعدتها القسم الأحمر السفلي. ويكون حجم الأرزة موازياً لثلث حجم القسم الأبيض.

ويرجو النواب الموقعون عرض هذا الاقتراح ليصير التصديق عليه بالأكثرية الدستورية المطلوبة في أول جلسة تعقد»[١٤].

وأرفق النواب الموقعون بهذا الاقتراح رسماً للعلم اللبناني الجديد المقترح. وقد تشارك في رسمه النائبان سعدي المنلا وهنري فرعون على ورقة عادية بيضاء[١٥]. ووقع النواب الستة بإمضاءاتهم على هاتين الوثيقتين المتعلقتين باقتراح تعديل العلم، وبرسم العلم[١٦]، وذيلهما الرئيس صبري حماده بتوقيعه وبالموافقة على عرض الاقتراح على مجلس النواب في أول جلسة يعقدها. وبعد عودة الحكومة من الاعتقال إلى الحكم عُرض هذا الاقتراح على المجلس فأقره في ٣٠ تشرين الثاني ونشره رئيس الجمهورية في ٧ كانون الأول[١٧]، وأصبح العلم، كما نصت عليه المادة الخامسة المعدلة من الدستور، العلم اللبناني الحالي بألوانه الثلاثة، الأحمر والأبيض والأرزة الخضراء.

إخلاء دار المجلس من النواب بالقوة:

طال بقاء النواب في المجلس. فضاق الفرنسيون ذرعاً بهم. وفي

= اللبناني أزرق فأبيض فأحمر أقساماً عمودية متساوية تمثل الأرزة في القسم الأبيض منه»، راجع كتاب شفيق جحا، **الدستور اللبناني**، في الهامش رقم ٣، بأسفل الصفحة ٣٦.

(١٤) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة ٤، الأربعاء ١ك١ سنة ١٩٤٣، ص٦٦؛ أيضاً منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، الوثيقة ٦، ص٢٣٠، وفيه صورة فوتوغرافية للوثيقة الأصلية لاقتراح تعديل المادة ٥ من الدستور بخصوص تغيير شكل العلم.

(١٥) لعدم وجود قلم أخضر في المجلس يومئذ رسمت الأرزة بلون أزرق.

(١٦) الوثيقة الوحيدة للعلم اللبناني الجديد كما صمم في ١١ ت٢ سنة ١٩٤٣ مدرجة صورتها الفوتوغرافية ما بين الصفحتين ٨ و٩ من كتاب منير تقي الدين، **ولادة استقلال**.

(١٧) **الجريدة الرسمية**، السنة ٨٣، العدد ٤١٠٩، الثلاثاء ٧ك١ سنة ١٩٤٣، ص١١٥٥٥.

الساعة الثانية بعد الظهر دخلت قوة فرنسية إلى حيث كانوا مجتمعين، وأبلغهم الضابط المسؤول أمراً بوجوب إخلاء المكان في الحال. فأجابه الرئيس حماده قائلاً: «**إننا لا نذعن لأمر أحد. فنحن في بلد مستقل، ولا شأن لكم معنا. فعد من حيث أتيت**». عندئذ، أخرجهم الجنود الفرنسيون من المجلس بالقوة[١٨]. فاستقبلتهم الجماهير المحتشدة حول دار المجلس بهتافات التأييد والتقدير، وسارت وراءَهم في تظاهرة كبيرة إلى القصر الجمهوري في القنطاري حيث كان الوزيران أبو شهلا وأرسلان وبعض النواب. وقرر المجتمعون في القصر دعوة المجلس إلى الانعقاد بكامل هيئته. كان في القصر ١٦ نائباً، وهذا العدد لا يؤمن النصاب القانوني، فتبرع النائبان جبرائيل المر ووديع الأشقر بجمع زملائهم الآخرين، وراحا يطوفان على منازلهم لهذه الغاية[١٩].

محاصرة القصر الجمهوري:

في أثناء ذلك اخترقت سيارة عسكرية فرنسية تحمل أربعة جنود الجموع المحتشدة في الشارع أمام القصر الجمهوري وأطلق من فيها النار باتجاه القصر فقتل شاب وجرح اثنان آخران. وأطلق أحد الحاضرين النار على السيارة وهي تحاول الهرب فقتل أحد الجنود الأربعة الذين كانوا في داخلها[٢٠]. وعلى الأثر بدأت الأمدادات العسكرية الفرنسية تصل إلى المكان وتحتل سطوح المنازل المجاورة وتسد مسالك الطرق حول القصر. فدبّ الذعر بين الناس واشتد التوتر وخشي الوزيران والنواب المجتمعون في القصر أن يكون الفرنسيون قد افتعلوا هذا التحرش ليتخذوا من الحادث ذريعة لمداهمة القصر واعتقال من فيه من قيادات سياسية وزعماء. فقرروا الانتقال على وجه السرعة إلى مكان آخر يكون أقل تعرضاً للخطر، فوقع اختيارهم على منزل النائب صائب سلام في محلة المصيطبة، وتواعدوا على اللقاء

(١٨) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٩٠.

(١٩) المصدر ذاته، ص٩١.

(٢٠) اللايدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص١٠١ ـ ١٠٢، كانت اللايدي سبيرز في القصر الجمهوري (منزل بشارة الخوري) عند وقوع الحادث.

هناك بعد وقت قصير. وخرجوا من القصر الجمهوري منسلين بين الجماهير فرادى أو في مجموعات صغيرة لا تلفت النظر أو تثير الشبهات، فيما كان الفرنسيون يعززون قواتهم حول القصر[٢١]. أما عائلة الرئيس بشاره الخوري فقد غادرت القصر الجمهوري أيضاً وباتت ليلتها في منزل المعتمد البريطاني بدعوة من زوجته اللايدي سبيرز[٢٢].

مجلس النواب ينعقد في دار صائب سلام:

في الساعة الرابعة بعد الظهر عقد مجلس النواب في بيت صائب سلام جلسة برئاسة صبري حماده وحضور أكثرية النواب، وجلس في مقاعد الحكومة الوزيران أبو شهلا وأرسلان. فعرض الرئيس حماده ما قام به النواب السبعة وما جرى لهم في ذلك النهار في دار البرلمان، وعرضت الحكومة ما أجرت من اتصالات وقدمت من مذكرات، فوافق المجلس على سائر تلك التدابير، ومنح الحكومة الثقة بالإجماع، وقد جاء في القرار الذي اتخذه المجلس كذلك أن:

«المجلس يحتج بشدة وعنف على هذا التدخل الغاشم للسلطة الإفرنسية ومن ورائها من أصدروا هذه الأوامر ويعتبر المجلس أن الدستور لا يزال قائماً وأن البرلمان يمثل الأمة وأن رئيس الدولة هو بشارة الخوري وحده دون سواه. وأن رئيس الحكومة هو رياض بك الصلح الذي منحه المجلس ثقته بالإجماع وأن وزراءه هم حبيب أبو شهلا، سليم تقلا، كميل شمعون، عادل عسيران والأمير مجيد أرسلان، سواء كانوا أحراراً أو معتقلين. ولا يعترف المجلس بأي رئيس أو حكومة تقيمه حراب الجنود رغم إرادة الأمة، ولا بأي عمل أو مرسوم أو قانون أو تدبير يصدر عن غير السلطات اللبنانية الدستورية»[٢٣].

---

(٢١) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٩١ ـ ٩٢.

(٢٢) اللايدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص١٠٢.

(٢٣) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة ٤، الأربعاء ١ك١ سنة ١٩٤٣ ص٦٣؛ أيضاً بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة ٥٤، ص٢٥٤ ـ ٢٥٧.

وكلف مجلس النواب الحكومة بأن تطلب من القيادة الحليفة العليا أن تتخذ التدابير اللازمة للإفراج عن المعتقلين. وقرر المجلس أن يظل منعقداً حتى تصل الأمة اللبنانية إلى مطالبها المشروعة(٢٤). وفي صباح اليوم التالي، الجمعة ١٢ تشرين الثاني، اجتمع المجلس ثانية في منزل صائب سلام واتخذ عدداً من القرارات كان من أبرزها الثلاثة التالية:

١ - «منح الثقة للحكومة المؤلفة من الأستاذين حبيب أبي شهلا والأمير مجيد ارسلان واعتبارهما يؤلفان مجلس الوزراء ليقوم مقام رئيس الجمهورية وذلك عملاً بالدستور.

٢ - اعتبار أن الحكومة التي يرأسها اميل اده باطلة وكل قرار أو قانون أو مرسوم أو تدبير تتخذه باطلاً لا يعتد به.

٣ - تفويض الحكومة تفويضاً تاماً مطلقاً باتخاذ جميع التدابير والقيام بجميع المساعي والمخابرات في سبيل عودة الحياة الدستورية والمعتقلين إلى لبنان»(٢٥).

الخوف من خطف المسؤولين اللبنانيين:

بعد حادث إطلاق النار أمام القصر الجمهوري واتساع نطاق المقاومة العنيدة التي أبدتها الحكومة والمجلس النيابي وجماهير الشعب ارتفعت حدة التوتر في العاصمة، وسرت إشاعات مقلقة عن مصير المعتقلين وعن خطط فرنسية لاعتقال الوزيرين الطليقين ونواب وسياسيين آخرين. وعزز هذه الشائعات نشاط واسع لرجال الأمن العام الفرنسي، وزيادة ملحوظة في انتشار القوات العسكرية الفرنسية في الشوارع والمواقع الحساسة، وفرض نظام منع التجول ليلاً في المدن. ومرت تلك الليلة بسلام. وفي صباح اليوم التالي، الجمعة في ١٢ تشرين الثاني، فشلت محاولة فرنسية لاعتقال رئيس الحكومة حبيب أبو شهلا بينما كان يغادر منزله متوجهاً إلى دار صائب سلام لحضور جلسة مشتركة يعقدها مجلس النواب والحكومة في الساعة الحادية

---

(٢٤) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الأربعاء ١ ك١ سنة ١٩٤٣، ص٦٣.

(٢٥) المصدر ذاته، أيضاً بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة ٥٥، ص٢٥٨.

عشرة[٢٦]. وفي ذلك الاجتماع أطلع حبيب أبو شهلا النواب على ما جرى له مع رجال الأمن العام الفرنسي، فأجمع الرأي على ضرورة بقاء الحكومة الشرعية حرة طليقة لتقود النضال الوطني، وتمثل الشرعية اللبنانية، وتسعى لدى الدول الصديقة للحصول على تأييدها ومساعدتها[٢٧]. ولم يرق للسلطات الفرنسية أن يتابع المجلس والحكومة اجتماعاتهما ونشاطاتهما، فأخذت تحشد قواتها حول دار آل سلام وتقطع الطرق المؤدية إليه، مثلما فعلت قبل ذلك بأربع وعشرين ساعة حول القصر الجمهوري. وأدرك المسؤولون الكبار أنهم المستهدفون، فغادروا الدار خلسة قبل أن يحكم الفرنسيون الطوق من حولها[٢٨]. وقصد وفد منهم يتألف من حبيب أبو شهلا وصبري حماده ومجيد ارسلان يرافقهم خليل تقي الدين أمين سر مجلس النواب ومحمد سلام شقيق النائب صائب دار السفارة البريطانية فقدموا للجنرال سبيرز صورة من محضر جلسة مجلس النواب التي عقدت في اليوم السابق بدار صائب سلام موقعة من ثلاثة وثلاثين نائباً[٢٩]، وبسطوا له مطالبهم، وأطلعوه على ما يتعرض له أعضاء الحكومة والمجلس من تهديدات ومضايقات من السلطات الفرنسية، وطلبوا إليه أن يحيط حكومته علماً بذلك[٣٠]. وقصد الوفد بعد ذلك، وللغاية ذاتها، المفوضيتين المصرية والعراقية. ولما قيل له أن الوزير المفوض المصري أحمد رمزي موجود في مصر، انتقلوا إلى المفوضية العراقية بشارع بلس في رأس بيروت وفكروا في اللجوء السياسي إليها. فرحب بهم الوزير المفوض العراقي تحسين قدري ولكنه أبدى لهم خشيته من أن يضرب الفرنسيون عرض الحائط بما للمفوضية من حصانة دبلوماسية ويداهموا مبناها ويعتقلوهم في حرمها[٣١].

---

(٢٦) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٩٤.

(٢٧) المصدر ذاته، ص٩٥ ـ ٩٦؛ أيضاً **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الأربعاء ١ك١ سنة ١٩٤٣، ص٦٣.

(٢٨) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٩٦.

(٢٩) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الأربعاء ١ك١ سنة ١٩٤٣، ص٦٣؛ أيضاً بيار زيادة **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة ٥٤، ص٢٥٤ ـ ٢٥٧.

(٣٠) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٩٦ ـ ٩٧.

(٣١) المصدر ذاته، ص٩٧ ـ ٩٨.

الحكومة تنتقل إلى بشامون:

أصبح على الحكومة أن تقرر بسرعة المكان الذي تلجأ إليه لتتفادى الوقوع بأيدي السلطات الفرنسية، وأجمعت الآراء على أن يكون المكان أميناً وفي الوقت نفسه قريباً من بيروت لتبقى الحكومة على اتصال دائم بالنواب وقادة الثورة والمراجع والفعاليات الوطنية والأجنبية في العاصمة[٣٢]. ووقع الاختيار على قرية بشامون في منطقة «الغرب» على بعد حوالي ٢٠ كيلو متراً جنوبي بيروت[٣٣]. وقبل حلول الظلام من ذلك اليوم، الجمعة في ١٢ تشرين الثاني، كان حبيب أبو شهلا وصبري حماده ومجيد ارسلان قد غادروا بيروت قاصدين بشامون التي فوجيء أهلها بوصولهم، فاستقبلوهم بالحماسة والترحاب وحسن الضيافة، وشكلوا من شباب القرية حرساً مسلحاً لحماية الحكومة من كل طاريء[٣٤].

اختارت الحكومة منزل حسين الحلبي الواقع في أعلى البلدة مقراً لها، فصار يطلق عليه اسم «السراي»[٣٥]. واستدعت من بيروت الكولونيل فوزي طرابلسي الذي كانت قد عينته في اليوم السابق بموجب المرسوم رقم ٢ قائداً أعلى لقوى الأمن الداخلي[٣٦]. وكانت مهمته، كما وصفها منير تقي الدين، تنحصر «**بإصدار الأوامر إلى قوى الدرك والشرطة في بيروت والإبقاء على الاتصال بين هذه القوى وبين الحكومة وإبلاغ الدرك الأوامر والإرشادات التي كانت الحكومة تطلب إلى الكولونيل أن يبلغها إياها. فكان هو يصدر بها أوامر خطية يحملها الشباب إلى العاصمة في الحال**»[٣٧]. واستدعت الحكومة كذلك خليل تقي الدين، أمين سر مجلس النواب

---

(٣٢) المصدر ذاته، ص٩٨.

(٣٣) لماذا اختيرت بشامون بالذات مركزاً للحكومة؟ راجع بهذا الخصوص كتاب منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص١٠٥ ـ ١٠٨؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٦٢.

(٣٤) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص٩٨ ـ ٩٩.

(٣٥) المصدر ذاته، ص١٠٩ ـ ١١٠.

(٣٦) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ١١، ص٢٣٥.

(٣٧) المصدر ذاته، ص١٠٨ ـ ١٠٩.

العام، وكلفته، بالإضافة إلى مسؤوليته هذه، القيام بأعمال أمانة سر الحكومة ومديرية غرفة رئاسة الجمهورية. وحضر إلى بشامون، أيضاً، موظفان من موظفي المجلس ليقوما بالأعمال المكتبية، وخصوصاً الضرب على الآلة الكاتبة(٣٨).

أول ثلاثة قرارات تصدرها حكومة بشامون:

استهلت حكومة بشامون أعمالها في صباح اليوم التالي، السبت في ١٣ تشرين الثاني، باتخاذ ثلاثة قرارات كان لها تأثير مهم في تطور الأحداث. جاء القرار الأول بشكل بلاغ موجه «**إلى عموم مأموري وموظفي الجمهورية اللبنانية**» تبلغهم الحكومة فيه، ١ ـ «**أن حكومة السيد إميل إده هي حكومة غير شرعية**». ٢ ـ وأن «**الحكومة الشرعية الوحيدة هي مجلس الوزراء الذي يقوم مقام رئاسة الجمهورية بحسب الدستور**». ٣ ـ وأن على «**سائر المأمورين والموظفين أن يمتنعوا عن تأدية أعمالهم ومأمورياتهم تحت ظل حكومة غير شرعية وأن لا يطيعوا لها أمراً ولا يعترفوا بها وأن يكفوا عن العمل إلى أن تتولى الحكومة الشرعية السلطة الفعلية**»(٣٩).

أما القرار الثاني فقد تضمنته رسالة صادرة من حبيب أبو شهلا، بصفته رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية وقائماً مقام رئيس الجمهورية، وموجهة إلى أمين صندوق الخزانة اللبنانية يحيطه به علماً بأن الحكومة اتخذت «**قراراً يمنعكم من دفع أي مبلغ كان من أموال الخزانة إلا بالاستناد إلى أمر تصدره الحكومة الشرعية هذه التي أمثلها**»(٤٠).

وكذلك أُبلغ القرار الثالث برسالة أخرى وجهها حبيب أبو شهلا أيضاً إلى المدير العام لمصرف سوريا ولبنان أنهى إليه فيها «**بأن مجلس النواب والحكومة اتخذا بتاريخ اليوم [السبت ١٣ تشرين الثاني] قراراً يمنعكم عن دفع أي مبلغ كان من أموال الخزانة اللبنانية إلى الحكومة المزعومة التي نواتها**

---

(٣٨) المصدر ذاته، ص١٠٩ ـ ١١١.

(٣٩) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ١٢، ص٢٣٦.

(٤٠) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ١٥، ص٢٣٩.

إميل اده»[٤١].

وقد استجاب المعنيون لهذه التبليغات فتوقف معظم موظفي الدولة عن العمل، وامتنع أمين صندوق الخزانة ومدير مصرف سوريا ولبنان عن دفع أي مبلغ لم يكن الأمر بصرفه صادراً عن الحكومة الشرعية. وكانت هذه القرارات الثلاثة من أهم العوامل التي أدت إلى إجهاض حكومة إميل إده، بل إلى تقويضها كلياً، لأنها أبعدت عنها الموظفين، وحرمتها من الحصول على المال الذي هو عصب الحكم.

تشكيل الحرس الوطني:

وقررت حكومة بشامون، كذلك، تشكيل حرس وطني للدفاع عن الحكومة والوطن، وتولى وزير الدفاع مجيد إرسلان وضع هذا القرار موضع التنفيذ. وأقبل الشباب من بشامون ومن مختلف القرى والأنحاء على التطوع. ويروي منير تقي الدين بهذا الخصوص، فيقول:

«فما أقبل يوم الأحد في الرابع عشر من تشرين الثاني حتى أصبحت بشامون تعج بعدد غير قليل من المقاتلين، وأضحت دُورها أشبه بثكنات عسكرية لا ترى فيها إلا المسلحين، ولا تسمع إلا صلصلة البنادق»[٤٢].

وتولى قيادة الحرس الوطني محام صحافي من بلدة عين زحلتا هو نعيم مغبغب، يعاونه منير تقي الدين[٤٣]، شقيق خليل تقي الدين أمين سر الحكومة، وأديب البعيني أحد رجال الدرك اللبناني الذي التحق بالثورة[٤٤].

الاشتباكات بين الحرس الوطني والقوات الفرنسية:

شعرت حكومة بشامون بالحاجة إلى تأسيس قوات الحرس الوطني

---

(٤١) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ١٦، ص٢٤٠.

(٤٢) المصدر ذاته، ص١١٢ ـ ١١٣.

(٤٣) منير تقي الدين تولى منصب مدير عام وزارة الدفاع في مطلع عهد الاستقلال، ثم عين سفيراً للبنان في قبرص. وهو مؤلف كتاب **«ولادة استقلال»** وكتاب **«الجلاء»**.

(٤٤) منير تقي الدين **ولادة استقلال**، ص١١٣.

لسببين: أولاً، لأن قوات الأمن جميعها في لبنان، من جيش ودرك وشرطة وأمن عام، كانت خاضعة عملياً للإشراف الفرنسي. فكان، والحالة هذه، لا بد لحكومة بشامون من إنشاء قوة مسلحة وطنية خاضعة للسلطة الشرعية اللبنانية دون سواها. وثانياً، لأنه كان قد نمي إلى حكومة بشامون أن الفرنسيين يستعدون لشن هجوم عسكري على بشامون لاحتلالها والقضاء على حكومتها. وبالفعل، فإنه بعد ظهر نهار الاثنين في ١٥ تشرين الثاني شنّ الفرنسيون هجومهم بالمصفحات على بشامون من جهة سوق الغرب، ولكنهم فوجئوا بالمقاومة الضارية التي واجهتهم بها قوات الحرس الوطني، فاضطروا إلى التراجع إلى المواقع التي انطلقوا منها[٤٥]. ولأسباب أمنية انتقلت الحكومة سراً، وبصورة مؤقتة أثناء القتال، من بشامون إلى قرية سرحمول على مسافة قصيرة إلى الغرب من بشامون. وفي اليوم التالي عاد الفرنسيون إلى الهجوم على بشامون بقوات أكبر عدداً بالجنود وبالمصفحات من جهة قرية عيتات. فتصدت لها قوات الحرس الوطني ودارت بين الفريقين معركة في مشارف بشامون استمرت متقطعة من الصباح حتى الأصيل وانتهت بصمود قوات الحرس الوطني وانكفاء القوات الفرنسية متراجعة إلى عيتات بعد أن فقدت بضعة جنود بين قتيل وجريح، فيما سقط من الحرس الوطني أول شهيد هو سعيد فخر الدين من قرية عين عنوب المجاورة[٤٦]. وعلى أثر هذه المعركة أصدر وزير الدفاع والقائد العام لقوات الحرس الوطني مجيد إرسلان البلاغ الحربي رقم ١ بالنص التالي:

بلاغ رقم ١

«هاجمت قوات فرنسية مسلحة مركز الحكومة الشرعية في بشامون مساء الاثنين في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ فردتها وحدات الحرس الوطني دون خسائر في النفوس. وفي صباح اليوم الثاني شنت القوات المصفحة الإفرنسية هجوماً عنيفاً على المركز المذكور فردت على أعقابها أربع مرات متوالية حتى

---

(٤٥) المصدر ذاته، ص١٢٨ ـ ١٣٠.

(٤٦) المصدر ذاته، ص١٣١ ـ ١٣٢.

الساعة الثالثة بعد الظهر وسقط بعض القتلى والجرحى من الجنود السنغاليين وفقدنا شهيداً واحداً يدعى سعيد فخر الدين من عين عنوب.

١٧/ ١١/ ١٩٤٣.

وزير الدفاع الوطني
والقائد العام لقوات الحرس الوطني
مجيد إرسلان(٤٧)»

توقف القوات الفرنسية عن مهاجمة بشامون:

كانت هذه المعركة آخر المعارك التي جرت بين القوات الفرنسية وقوات الحرس الوطني. ويعزى توقف الفرنسيين بعدها عن مهاجمة حكومة بشامون، أولاً، إلى المقاومة العنيدة الباسلة التي أبدتها قوات الحرس الوطني في ذينك اليومين العصيبين. وثانياً، إلى الإنذار الذي وجهته المراجع البريطانية إلى الفرنسيين بالتدخل عسكرياً، لحماية الحكومة الشرعية وتثبيت الأمن والاستقرار، في حال عودة الفرنسيين إلى الهجوم. وكانت القيادة البريطانية قد استقدمت من مصر وفلسطين قوات إضافية قوامها اللواء «رايفل بريغايد» (Rifle Brigade) لاستخدامها ضد الفرنسيين إذا ما استدعت الضرورة ذلك(٤٨).

إن نجاح حكومة بشامون في تقويض حكم اميل اده، وفي إحباط الهجمات العسكرية الفرنسية عليها، عزز مكانتها وثبت شرعيتها محلياً ودولياً إلى حد كبير. ولا نكران في أن التأييد الفوري القوي الذي ظفرت به هذه الحكومة من الدول العربية ومن الدول الأجنبية الكبرى كان عاملاً حاسماً في تحقيق هذا النجاح.

٢ ـ ردود فعل الدول العربية

مصر تحتج وتهدد:

فيما كانت مصر تهم بإرسال بعثة ملكية إلى بيروت لتقديم التهاني إلى

---

(٤٧) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ١٧، ص٢٤١.

(٤٨) اللابدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص١٠٩.

اللبنانيين بالاستقلال، وإلى بشارة الخوري بانتخابه رئيساً للجمهورية، إذ بها تفاجأ بخبر الاعتقالات وتعليق الحياة الدستورية في لبنان. فقابلت مصر هذه التدابير بشجب واستنكار شديدين، أعربت عنهما الصحافة وتصريحات المسؤولين والمظاهرات الشعبية الحاشدة[٤٩]، وتجلّيا، بشكل خاص، في البرقية التي وجهها الملك فاروق إلى رئيس الجمهورية المعتقل وتسلمتها الحكومة، وفي مذكرة الاحتجاج التي وجهها رئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا إلى الجنرال ديغول في الجزائر. قال الملك فاروق في برقيته مخاطباً رئيس الجمهورية:

«إن هذه الظروف التي حالت دون سفر البعثة لن تحول دون الإعراب لفخامتكم عما كانت البعثة ستؤديه... ولست بحاجة إلى أن أؤكد لفخامتكم أن الشعب اللبناني يستطيع أن يعتمد على صداقتنا وصداقة حكومتنا وشعبنا في ساعات الشدة والحرج. ففي هذه الساعات وبها تتأكد العواطف وتتمكن المحبة... إن الساعات التي تمر بالشعوب تمضي، وتبقى الشعوب برجالها وسيبقى لبنان»[٥٠].

أما مذكرة النحاس باشا إلى ديغول فقد صيغت بلهجة شديدة، وانطوت على تهديد مبطن بتدهور العلاقات المصرية الفرنسية. وقد جاء فيها قول النحاس:

«باسم الحكومة والشعب المصري نحتج احتجاجاً شديداً لدى سعادتكم على التدابير الظالمة التي اتخذتها السلطات الفرنسية... وهذا العمل الذي لا مبرر له يمس استقلال لبنان وكرامته: فمصر وجميع الشعوب العربية تعلن تضامنها مع الشعب اللبناني المجيد السيء الطالع: وهو الشعب الذي لم يرتكب من جريمة سوى رغبته في المحافظة على استقلاله وممارسته ممارسة شرعية منطقية... إن إقدام أية دولة على خرق المباديء المقدسة التي أقسم الحلفاء على احترامها لا يمكن إلا أن يكون موضع الاستياء في العالم كله: فإذا لم تعد الحالة في لبنان إلى وضعها المنطقي فإن مصر تعيد النظر في

---

(٤٩) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص١٠٦.

(٥٠) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١١٥٨ وفيه النص الكامل لبرقية الملك فاروق.

موقفها من فرنسا على ضوء الحوادث الجارية[٥١].

العراق يستنكر ويهدد:

لم يكن موقف العراق أقل تعاطفاً مع لبنان واستنكاراً للتدابير الفرنسية من موقف مصر. وقد عبر عن هذا الموقف وزير العراق المفوض في لبنان تحسين قدري في مذكرة مسهبة قدمها إلى المندوب الفرنسي هيللو وأشار فيها إلى أنه كان ينوي تقديم أوراق اعتماده إلى الرئيس اللبناني في ١٢ تشرين الثاني. وأنه بعد أن اشتدت الأزمة السياسية بين الحكومة اللبنانية والسلطات الفرنسية على أثر عودة هيللو من الجزائر، قصد المندوبية العامة مساء العاشر من تشرين الثاني وقابل المسيو بوغنر، رئيس الدائرة السياسية، وعرض عليه وساطته الشخصية لحل الخلاف الناشب بين المندوبية والحكومة اللبنانية محذراً من الإقدام على تنفيذ ما تردده الإشاعات عن عزم المندوبية على إحداث انقلاب حكومي في لبنان نظراً لما ينطوي عليه مثل هذا العمل من مخاطر، وما قد يسببه من اضطراب في حبل الأمن وتأثير سيء في العراق والبلاد العربية. فأكد له المسيو بوغنر أن شيئاً من ذلك لن يحدث. ويمضي تحسين قدري في مذكرته فيقول:

«ولكن مع الأسف فوجئت في اليوم التالي بالحدث الذي نفذتموه... على شكل لم يسبق له مثيل في العالم... وأنه لمن المؤسف يا فخامة السفير أن يتحقق ما حسبته من نتائج ذلك العمل الشاذ... فها أنتم ترون قواكم العسكرية تنصرف عن المهمة التي ندبت نفسها وندبها الحلفاء لها... إلى تعطيل الدولة الشرعية في لبنان واختطاف الرؤساء واحتلال البرلمان وتسليط رجال غير شرعيين على الأعمال الحكومية وتهديد أفراد قوات الأمن الداخلي بالإعدام إذا هم خالفوا أوامركم وأطاعوا الحكومة الدستورية المشروعة، وأخيراً إلى إجراءَات القمع العسكري في البيوت والشوارع وتسليط النار على الشعب الأعزل بما شهده المراقبون العسكريون والمدنيون والدبلوماسيون الأجانب والوطنيون وقد زارتني وفود لا تحصى من اللبنانيين

---

(٥١) المصدر ذاته، ص١١٥٨.

تتوسط وتتظلم فأمرتني حكومتي... أن أبلغ فخامتكم أن العراق حكومة وشعباً... يحتج بشدة على العمل الذي قمتم به... ويطلب وقف خطة القمع ورجوع الحالة السياسية والإدارية في هذا البلد إلى ما كانت عليه. وهو يصر على الاعتراف بحكومة الشيخ بشارة الخوري ووزارة دولة رياض الصلح وحدها حكومة شرعية وهو ما كانت سلطاتكم اعترفت به أيضاً... ويؤسفني يا فخامة السفير أن أبلغكم أنه في حالة إهمالكم نصائح حكومتي وطلباتها هذه لن يستطيع العراق أن يقف مكتوف اليدين»(٥٢).

سوريا تؤيد لبنان:

ولم تقصر سوريا في تأييد لبنان. فقد بادرت مدنها الكبرى إلى الإضراب، وخرجت الجماهير في مظاهرات ضخمة صاخبة تطوف في الشوارع منددة بالعمل الفرنسي ومعلنة تضامنها مع الشعب اللبناني. وبلغ الغليان أشده في دمشق مما حمل الفرنسيين على تعزيز حامياتهم العسكرية هناك تحسباً للطوارىء(٥٣). وقدم وزير الخارجية جميل مردم في ٢١ تشرين الثاني مذكرة إلى السلطات الفرنسية عرض لها فيها موقف الحكومة السورية القائل بأن الحل الوحيد للأزمة اللبنانية لا يكون إلا بالإفراج عن المعتقلين وإعادة المؤسسات الدستورية إلى ما كانت عليه تهدئة للخواطر الثائرة وتفادياً لانفجار قد تنتج عنه أحداث في غاية الخطورة(٥٤).

فرنسا تأخذ في الحسبان مواقف الدول العربية:

لم يكن من السهل على السلطات الفرنسية أن تتجاهل مواقف مصر والعراق وسوريا، لأنها كانت تعرف جيداً أنه بإمكان هذه الدول خلق المتاعب لفرنسا وإثارة العداء ضدها وضرب مصالحها الحيوية في سائر أنحاء العالم العربي. يضاف إلى ذلك أن الفرنسيين كانوا مقتنعين، أيضاً، بأن هذه المواقف العربية الحازمة كانت تحظى بالتشجيع والدعم من بريطانيا ذات

---

(٥٢) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة رقم ٦٠، ص٢٦٤ ـ ٢٦٧.

(٥٣) المصدر ذاته، ص١٠٦.

(٥٤) المصدر ذاته، ص١٢٢، وص١٨٤ وفيها الوثيقة رقم ٧١ المتضمنة نص المذكرة السورية باللغة الفرنسية.

النفوذ السياسي الكبير والوجود العسكري الكثيف، يومئذٍ، في كل هذه الدول الثلاث.

٣ ـ ردود فعل الدول الكبرى

الدول الكبرى تؤيد استقلال لبنان:

الدول الكبرى المعنية بالأزمة اللبنانية هي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. أيدت جميعها حق لبنان في الاستقلال ونددت بالإجراءات القمعية التي لجأ إليها هيللو، ونصحوا فرنسا بأن تمنح الاستقلال الحقيقي فوراً للبنان وسوريا، لأن أي اضطراب في حالة الأمن في الشرق كان، برأي الولايات المتحدة الأميركية «**يسيء إلى المجهود الحربي ويتيح للعدو الفرصة لانتقاد التأكيدات التي أعطاها الحلفاء بشأن حرية الشعوب واستقلالها**»(٥٥) ولكن في حين اقتصر التأييد الأميركي والسوفياتي على التصريحات والبيانات والمذكرات تدخلت بريطانيا تدخلاً كاملاً في الأزمة وألقت بثقلها السياسي والمادي لحلها، لأنها كانت، بموجب اتفاقات خاصة بين الحلفاء قد أنيطت بها مسؤولية إدارة الشؤون في الشرق الأوسط خلال سنوات الحرب.

اللبنانيون يستنجدون بسبيرز:

كان الجنرال سبيرز من الأوائل الذين علموا بالاعتقالات. فبعد خروج الجنود الفرنسيين ببشارة الخوري من القصر الجمهوري توجه نجله البكر خليل إلى منزل سبيرز، ولم تكن الساعة قد بلغت الخامسة صباحاً، وأطلعه على ما حصل. استدعى سبيرز في الحال معاونيه وبعض كبار ضباط الجيش التاسع ليشكلوا فريق عمل إلى جانبه. وسرعان ما أخذ النواب والسياسيون والرؤساء الروحيون وذوو المعتقلين وغيرهم يفدون إلى منزل سبيرز. وتقول اللايدي سبيرز بهذا الصدد، ما يلي:

«**وعند الساعة السابعة كان بيتنا أشبه بمحطة السكة الحديدية. فقد**

---

(٥٥) المصدر ذاته، ص١١٨، والوثيقة رقم ٦٥، ص٢٧٧.

احتشد في أطرافه ضباط من الجيش التاسع وبعثة سبيرز، ونواب، وصحافيون... وجورج ودسورث، الوزير الأميركي... ووفد علينا في الساعة السابعة والنصف مطران بيروت المونسنيور خوري [تقصد المطران اغناطيوس مبارك]، ليقول: لقد أتيت باسم جميع المسيحيين في لبنان لأطلب تدخل البريطانيين المسلح. ثم جاء المفتي الأكبر، وعقبه أبو شهلا والأمير إرسلان، الوزيران اللذان لم يعتقلا، وهما على غاية الهياج... ووفدت علينا زلفا شمعون... بعد الساعة السابعة بقليل... وكان أمناء السر يروحون ويجيؤون ليدعوا ادوار [سبيرز].... إلى التلفون. كانت المحادثة الأولى مع القاهرة، ثم مع القدس ودمشق، ثم عادت القاهرة إلى الكلام، وبين الفينة والفينة كنا نسمع أزيز قاذفات القنابل محلقة فوق منزلنا(٥٦)... وأدرنا الراديو عند الساعة الثامنة فسمعنا... سوت مسيو هيللو يعلن أنه قد عطل الدستور اللبناني، وسرح المجلس النيابي، واعتقل الحكومة، وعين إميل إده رئيساً للدولة اللبنانية»(٥٧).

أبدى سبيرز اهتماماً كبيراً بالمسألة ووعد زائريه والوفود التي جاءَت تطلب مساعدته بأن يسعى جهده لإطلاق سراح المعتقلين والمحافظة على استقلال لبنان وسيادته. وقامت قرينته اللايدي سبيرز بزيارة أسر المعتقلين لمواساتهم وتشجيعهم، فكان لهذه المبادرة وقع طيب الأثر عند تلك الأسر وسائر اللبنانيين(٥٨). إلا أنها أثارت حفيظة الفرنسيين(٥٩).

رسالة رسمية شديدة اللهجة من سبيرز إلى هيللو:

وعلى الصعيد الرسمي اتصل سبيرز فوراً بحكومته وأحاطها علماً بالحادث. وقبل أن تغيب شمس ذلك النهار، الخميس في ١١ تشرين الثاني، وبناء على تعليمات وصلته من وزير الدولة البريطاني المقيم في

---

(٥٦) اللايدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص٨٤ ـ ٨٥.

(٥٧) المصدر ذاته، ص٨٨.

(٥٨) المصدر ذاته، ص٨٨، ٩٠. ١٠١، ١٠٢، ١٠٥؛ أيضاً: E.Abouchdid, **Thirty years**, pp.136, 147-150.

(٥٩) اللايدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص١٠٥ ـ ١٠٦.

القاهرة المستر رتشارد كايسي، وجه سبيرز إلى هيللو رسالة شديدة اللهجة جداً نثبت ترجمتها فيما يلي نظراً لأهميتها. وإن صح أن «الكتاب يقرأ من عنوانه» كما يقول المثل، فإن رسالة سبيرز تشكل مؤشراً لا يخطيء إلى النهج الذي ستسلكه السياسة البريطانية في معالجة الأزمة اللبنانية. وفيما يلي نص الرسالة.

«المفوضية البريطانية - بيروت - ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣(٦٠).

صاحب السعادة

إن وزير الدولة المقيم في القاهرة كلفني، في اتصال تلفوني جرى بيننا، أن أبلغكم أنه تلقى بغاية القلق، وأيضاً بمنتهى السخط، نبأ التدابير التي اتخذتها السلطات الفرنسية في الساعات الأولى من هذا الصباح، والتي منها اعتقال رئيس الجمهورية المنتخب بصورة شرعية، وأكثرية أعضاء الحكومة، وكذلك، إقفال دار المجلس النيابي عنوة بواسطة الجنود الفرنسيين السود. وإن بعض هذه الاعتقالات، وبالأخص، اعتقال رئيس الجمهورية، قد تمت بشكل من شأنه إثارة الرأي العام ليس في هذه البلاد فحسب بل وفي سائر أرجاء العالم المتمدن.

وأذكركم بأني حوالي منتصف الليل الماضي الححت على الأهمية الحيوية لاجتناب كل ما من شأنه تعريض الأمن العام للخطر. وقد أعطيتني كلمة الشرف، مردداً ما سبق لك أن قلته في مناسبات عديدة، بأنك لا تفكر باتخاذ أي إجراء يعكر صفو الأمن أو يعرقل المجهود الحربي.

إني أترك للآخرين تفسير عملك هذا: أن تقطع هذا الوعد قبل ساعات قليلة من نكوثك به. وإنه لمن العسير أن يتصور المرء إجراءَات أكثر قابلية لتعكير الأمن وعرقلة المجهود الحربي في هذه البلاد من تلك الإجراءَات التي اتخذتها.

وقد وصلتني معلومات أكيدة تفيد أنه، لغاية الآن، سقط ثلاثة قتلى، على الأقل، بينهم طفل، أثناء المظاهرات التي قامت أمام البرلمان. إن أعمال

---

(٦٠) بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، الوثيقة رقم ٥٢، ص٢٥٠ - ٢٥١ وفيها نص الرسالة الأصلي باللغة الفرنسية.

رجالك هذه تثير أشد مشاعر السخط ليس بين أبناء هذه البلاد فحسب، بل أيضاً في العالم العربي قاطبة. وإن رؤساء الأديان، المسيحيين كما المسلمين، قد عبروا أمامي وأمام زملائي عن سخطهم واستنكارهم بأشد العبارات وأقسى الكلمات.

وإني أترك لك أن تقدر ما سيكون لهذه الإجراءات الدكتاتورية المرفوضة والمتخذة ضد شعب صغير أعزل، من الأثر السيء في الرأي العام في الديمقراطيات الكبرى التي أعلنت جهاراً وبالتحديد أنها إنما تحارب أمثال هذه الإجراءات بالذات.

وإني بطبيعة الحال أحيط وزير الدولة وحكومة صاحب الجلالة علماً مفصلاً ودقيقاً بكل هذه التطورات. ولا يسعني في الوقت الراهن إلا أن أضيف إني بمقتضى المسؤولية العسكرية الخطيرة التي اضطلع بها كقائد أعلى في الشرق الأوسط احتفظ بحرية العمل كاملة للسلطات العليا التي أنا خاضع لها.

وإني أغتنم هذه المناسبة لأجدد اعتباري الصادق لسعادتكم.

التوقيع: سبيرز»[٦١]

مذكرة بريطانية إلى لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر:

لم يُجب هيللو على رسالة سبيرز. وخلال اليومين التاليين ازدادت الأزمة تعقيداً وخطورة. ولم يبدُ أن السلطات الفرنسية قادرة على ضبط الأمور، أو راغبة في الوصول إلى حل تقبل به الحكومة اللبنانية الشرعية. فعلى ضوء هذا الواقع نقل روجر ماكنز (Roger Makins)، مساعد الوزير البريطاني المقيم في الجزائر، في ١٣ تشرين الثاني، مذكرة شفهية من حكومته إلى لجنة التحرير الفرنسية هناك، وقد تضمنت النقاط التالية:

١ ـ إن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تقبل بتأزيم الوضع في الشرق، أو أن تتساهل تجاه أي إخلال بالأمن فيه خلال الحرب.

---

(٦١) إن النص الفرنسي الأصلي لهذه الجملة الأخيرة هو التالي:

Je doit reserver la plus complete liberté d'action des autorités superieurs auquelles je suis soumis.

٢ ـ إنها، في سبيل تهدئة الوضع هناك، تقترح عقد مؤتمر دولي في الحال، يضم ممثلين فرنسيين ولبنانيين وسوريين وبريطانيين وأميركيين من أجل وضع ترتيبات مؤقتة لتنظيم العلاقات بين فرنسا ودولتي المشرق يقبلها الطرفان ويتعهدان باحترامها والتقيد بها ما دامت الحرب قائمة.

٣ ـ وإنها تقترح على السلطات الفرنسية كذلك سحب المندوب العام هيللو فوراً من لبنان، وإطلاق سراح المعتقلين، وإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد. وهي إذ توافق على تأجيل اجتماع البرلمان بعض الوقت فإنها تنتظر أن تراه يعود إلى الاجتماع في أقرب فرصة ممكنة.

٤ ـ إن الحكومة البريطانية ستعهد إلى قواتها العسكرية الموجودة في لبنان بالتدخل لإعادة الهدوء والاستقرار إذا ما عجزت القوات الفرنسية عن ذلك[٦٢].

ديغول يوفد كاترو إلى لبنان لحل الأزمة:

لم يأخذ الجنرال ديغول هذا التحذير البريطاني مأخذ الجد كلياً في أول الأمر، وقدّر أنه قد يكون ضرباً من ضروب التهويل و«البلف»، حسب تعبيره[٦٣]. ولكن ذلك لا يعني أن ديغول لم يهتم بإيجاد حل للأزمة اللبنانية. فقد أوفد مساعده الجنرال كاترو، الخبير بشؤون لبنان وسوريا، إلى بيروت لمعالجة الوضع المتدهور فيها على أساس إعادة الحياة الدستورية وإقامة حكومة جديدة تكون موضع ثقة الفرنسيين. وأوصاه بأن يرفض «**رفضاً مطلقاً كل اقتراح محتمل بإجراء تحقيق فرنسي ـ بريطاني لأن ذلك يعني قبول المشاركة في السيادة**»[٦٤]. كما أوصاه بالحرص في أحاديثه على عدم توجيه اللوم علناً إلى هيللو مراعاة لمبدأ التضامن الفرنسي في جميع الأحوال.

---

(٦٢) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة رقم ٥٨ ص٢٦١ ـ ٢٦٢، وفيه النص الكامل لمذكرة الحكومة البريطانية إلى لجنة التحرير الفرنسية بتاريخ ١٣ ت٢ سنة ١٩٤٣.

(٦٣) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ٥٩، سطر ٨، ص٢٦٣، وفيه نص رسالة ديغول إلى هيللو بتاريخ ١٣ ت٢.

(٦٤) شارل ديغول، **مذكرات ديغول**، ج٢ (الوحدة)، ص٥٣٠، وفيه نص رسالة توجيهية من الجنرال ديغول إلى الجنرال كاترو بتاريخ ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣.

إنتصار الإرادة اللبنانية

١ ـ عودة كاترو إلى لبنان

كيف استُقبل كاترو في القاهرة وبيروت:

غادر الجنرال كاترو الجزائر نهار الأحد في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣. وفي طريق عودته إلى بيروت عرج على القاهرة لبحث الأزمة اللبنانية مع الوزير البريطاني المقيم فيها، المستر كايسي، الذي كان قد عاد لتوه من زيارة استطلاعية قصيرة إلى بيروت استغرقت أقل من أربع وعشرين ساعة. وقامت بوجه كاترو في القاهرة مظاهرات عدائية وحملات صحافية نددت كلها بالسياسة الفرنسية في لبنان[١]. وسعى كاترو لدى كايسي من أجل تليين الموقف البريطاني من الأزمة اللبنانية، ولكنه لم ينجح . ومن القاهرة توجه إلى بيروت، فلم يكن ما وجده فيها لدى وصوله إليها ادعى إلى الارتياح والاطمئنان مما استقبل به في القاهرة، وفي وصف ذلك قال كاترو:

«وصلت بيروت صباح ١٦ تشرين الثاني. استقبلني على المطار هيللو محاطاً بأعوانه العسكريين والمدنيين. وكان يبدو الامتعاض على وجوههم من قدومي، لأن أغلبهم كان يوافق على عمل هيللو. فكلهم كانوا يحنون إلى الانتداب والسلطة. كلهم كانوا يتألمون من الجنرال سبيرز، ويؤكدون أنه أصل السبب. كلهم ناقم على التدخل البريطاني. قطعت المدينة ورأيت كل صور ديغول ممزقة، بينما تحتل صور تشرشل الجدران. يا للعجب...

(١) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص ١٧٩، نقلاً عن كاترو، في معركة المتوسط ص ٤١٤.

(٢) المصدر ذاته، ص ١٧٩.

فالنقمة كانت عامة على وحشية عمل هيللو، هذا العمل الذي خلق اتحاداً عاماً، خلقه عمل رجل واحد... أصبح هيللو رمزاً للاستعمار. وأصبح سبيرز (المتحرر) رمزاً للحرية»[٣].

لم يشأ كاترو أن يحل في قصر الصنوبر، مقر المندوب العام، ضيفاً على هيللو، لأسباب سياسية وأمنية[٤]، بل اتخذ مقراً له منزلاً خاصاً في أحد قصور «حي السراسقة» بالأشرفية[٥]، وباشر اتصالاته في الحال بالفرقاء الثلاثة: الفرنسيين، واللبنانيين والبريطانيين.

كاترو يستطلع آراء الفرنسيين المدنيين والعسكريين:

وجد كاترو معظم الفرنسيين المدنيين والعسكريين في لبنان ذوي ميول استعمارية قوية، يحنون إلى الانتداب، ويرفضون التنازل عن السلطات والامتيازات الواسعة التي كانوا يتنعمون بها في ظله. لذلك كانوا يشدون أزر هيللو، ويدافعون عن تدابيره، ويؤيدون أخذ اللبنانيين بالشدة، ويطالبون بعدم الرضوخ لمشيئة البريطانيين وضغوطاتهم، وبمنعهم من التدخل في العلاقات اللبنانية الفرنسية بقصد إفسادها وتدميرها. وكانت لديهم القناعة بأن اعتماد الحزم في معالجة الأزمة اللبنانية ضروري من أجل تعزيز هيبة فرنسا والمحافظة على كرامتها ومكانتها الدولية. وشعر كاترو أن المتطرفين، ولا سيما المتهوسين منهم، كانوا مستعدين للذهاب إلى حد التمرد والعصيان إذا ما اضطر المسؤولون الفرنسيون إلى اتباع سياسة اللين وتقديم التنازلات للبنانيين[٦]. أما الفرنسيون الذين قالوا بخلاف ذلك وبالتعقل وضبط النفس فكانوا أقلية ضئيلة لا يعتد بها[٧].

كاترو يجتمع بسبيرز:

قصد كاترو في صباح اليوم التالي لوصوله إلى بيروت، الأربعاء في

---

(٣) المصدر ذاته، ص ١٧٩، نقلاً عن كاترو ص ٤١٤.
(٤) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ١٠٧.
(٥) اللايدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص ١٠٨؛ أيضاً، يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١١٦٩؛ أيضاً منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص ١٨٠.
(٦) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص ١٨٩.
(٧) المصدر ذاته، ص ١٨٥ ـ ١٨٧.

١٧ تشرين الثاني، إلى دار المفوضية البريطانية لمقابلة سبيرز. ويصف كاترو هذه المقابلة بأنها كانت جافة خشنة بالرغم من طابع المجاملة الذي سادها في الظاهر. فقد كرر سبيرز طلبَيْ حكومته بإقالة هيللو وإلغاء جميع التدابير التي اتخذها بحق السلطات اللبنانية، ولفت نظر كاترو إلى أن المهلة المحددة لتنفيذ هذين المطلبين قد انقضت. فنفى كاترو علمه بوجود أية مهلة، ورفض طلباً تقدم به سبيرز لزيارة المعتقلين. فاحتج سبيرز على هذا الرفض وطلب من كاترو نقل احتجاجه إلى لجنة التحرير الوطني الفرنسية[٨]. وانفض الاجتماع من دون إحراز أي تقدم في تقريب وجهات النظر.

كاترو يزور بكركي:

لم يكن كاترو بحاجة لاستطلاع رأي اللبنانيين في موضوع الأزمة، لأن الإضراب العام المتواصل، والمظاهرات الحاشدة والبيانات والاحتجاجات المندِّدة بعمل هيللو كانت خير تعبير عن هذا الرأي. ومع ذلك، اجتمع كاترو إلى عدد من الشخصيات من مختلف الطوائف كان أبرزها البطريرك الماروني أنطون عريضة والمفتي الشيخ محمد توفيق خالد[٩]. ولعل ما رأى وما سمع كاترو في بكركي من البطريرك عريضة والمطارنة لا يختلف في جوهره عما رأى وسمع في مقابلاته مع الشخصيات والمقامات الأخرى. فقد توجه كاترو إلى الصرح البطريركي في بكركي مساء نهار الأربعاء في ١٧ تشرين الثاني. فاستقبلته في باحة الصرح الخارجية جماعة كانت قد احتشدت هناك، وما لبث أفرادها أن حملوه على الأكتاف إلى داخل الصرح مرددين هتافات التأيد لفرنسا والفرنسيين بشكل اتسم بالتحدي والاستفزاز للشعور الوطني العام نظراً إلى الظروف الخاصة التي كان يمر بها لبنان يومئذٍ[١٠].

---

(٨) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة رقم ٦١، ص ٢٦٨، وفيه تقرير الجنرال كاترو إلى اللجنة الوطنية في الجزائر عن مقابلته للجنرال سبيرز بتاريخ ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ نقلاً عن كاترو، في معركة المتوسط، ص ٤١٨ ـ ٤١٩.

(٩) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص ١٨٣.

(١٠) جريدة «**البشير**»، العدد ٦٩٨٧، الجمعة في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٣ ص ١، والعدد ٦٩٨٨، السبت في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٣، ص ١ (صورة كاترو على الأكتاف).

ولكن البطريرك لم يترك هذه المظاهرة المدبرة من دون علمه وموافقته تحقق أهدافها. فما أن تقابل الرجلان حتى صارح البطريرك الجنرال كاترو بالقول، حسب رواية المعاصرين[11]:

«لا تظن أن الذين استقبلوك هنا بهذه المظاهر، وحملوك يعبرون عن عاطفة صادقة ورأي مجرد. إن معظمهم من موظفي الأمن العام، ومن لم يكن منهم، فهو رجل قد استأجروه وجروه إلى هذه الدار ليخدعوك، وليوهموك أن في البلاد من هو راض عن الحال. فلا تخدعك هذه المظاهر المدبرة، وثق أنه ليس في لبنان واحد يرضى، أو يمكن أن يرضى، عن العمل الذي ارتكبه رجل مندوبيتكم هنا. لقد اطلعت على الحقيقة كلها، بعد وصولي إلى مقرنا الشتوي، وكنت من قبل غير مطلع على جميع التفاصيل بسبب بعد مصيفنا «الديمان»[12]، فأسفت عظيم الأسف، أن يصل خطأ التفكير وسوء التدبير، إلى هذا الحال، برجال جعلتموهم مسؤولين عن تراثكم ومصالحكم ومستقبلكم وسمعة بلادكم في لبنان وسورية، وفي الشرق كله. وثق أخيراً أنه لم يرضَ لبناني عن الحكومة الشرعية بديلاً. ولن يرضى بغير رجوع جميع رجال الحكم، إلى ما كانوا عليه، وجميع الأوضاع إلى حالها السابق، وأنا في طليعة الجميع. وخير لكم أن تسرعوا، ومرور الوقت خسارة لكم، وربح لغيركم»[13].

اجتماع كاترو ـ إده:

وبالطبع كان لإميل إده ومناصريه من اللبنانيين رأي مختلف. ولكنهم كانوا قد خسروا نفوذهم ونُبذوا ولم يبق لهم أي تأثير في مجرى الأحداث في ذلك الظرف العصيب. وكان إميل إده أول من زاره كاترو بعد وصوله من القاهرة نهار الثلاثاء في ١٦ تشرين الثاني. فماذا وجد؟ يقول كاترو، **«شعرت بالنقمة الصارخة على إميل إده، الذي عندما زرته وجدته وحيداً في سراي**

---

(١١) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١١٦٩ ـ ١١٧٠. ومنير تقي الدين، ولادة استقلال، ص ١٨٥.

(١٢) الديمان بلدة تقع بين حدث الجبة وبشري بلبنان الشمالي وفيها المقر البطريركي الصيفي.

(١٣) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص ١٨٥.

خال كالصحراء»[١٤]. ومعلوم أن إميل إده كان قد فشل في تشكيل حكومة، ففكر كاترو بوسيلة لدعم نظام إده المنهار من جهة، وشق الإجماع الوطني من جهة ثانية. فعرض بواسطة أنطون رزق، أحد كبار موظفي المندوبية الفرنسية، على النائب جبرائيل المر، حسب روايته، أن يشترك في وزارة تتألف من السيد أحمد الحسيني ولويس زيادة وموسى نمور برئاسة عمر فاخوري. ولكن أحداً من هؤلاء لم يقبل هذا العرض، فمات المشروع قبل أن يبصر النور[١٥].

٢ ـ اتصالات كاترو بأركان الحكومة الشرعية

حكومة بشامون ترفض التفاوض مع كاترو:

أرسل كاترو الرسل والوسطاء إلى بشامون يطلب من الحكومة الموقتة مقابلته والتفاوض معه لإيجاد حل للأزمة. ولكن الحكومة رفضت هذا العرض قائلة أن التفاوض وعقد الاتفاقات هما من صلاحيات رئيس الجمهورية. وما دام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومعظم الوزراء معتقلين فلا مفاوضات ولا اتفاقات، وأن حل الأزمة لا يمكن أن يتحقق إلا بشرط واحد هو إلغاء جميع التدابير التي اتخذها هيللو وإعادة الحياة الدستورية إلى ما كانت عليه قبل ١١ تشرين الثاني[١٦]. وقد أصدرت حكومة بشامون بلاغاً رسمياً بهذا المعنى موجهاً إلى الشعب اللبناني بتاريخ الجمعة في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣[١٧].

كاترو يجتمع ببشارة الخوري:

لما لم يجد كاترو بين اللبنانيين من يقبل التفاوض معه قرر أن يتصل بالمعتقلين ويتفاوض معهم. فأرسل نهار الأربعاء في ١٧ تشرين الثاني

---

(١٤) المصدر ذاته، ص ١٧٩ (هامش نقلاً عن كاترو ص ٤١٤ ـ ٤١٥)؛ أيضاً Abouchdid, Thirty Years, P.142.

(١٥) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١١٧٣.

(١٦) للاطلاع على تفاصيل هذه الاتصالات التي قام بها أكثر من رسول ووسيط، راجع منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص ١٩٦ ـ ٢٠٧؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١١٧٠ ـ ١١٧٨.

(١٧) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة رقم ٦٤، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

الكولونيل سليمان نوفل إلى راشيا لهذه الغاية، فعاد بموافقة خطية من بشارة الخوري على الاجتماع بكاترو في اليوم التالي[١٨]. ومساء الخميس ١٨ تشرين الثاني وصلت إلى قلعة راشيا سيارة تحمل ثلاثة ضباط فرنسيين، وما لبثت أن عادت أدراجها بركابها بعد أن انضم إليهم رئيس الجمهورية بشارة الخوري، فبلغت بيروت حوالي الساعة السابعة والنصف مساءً. جرى الاجتماع بين بشارة الخوري والجنرال كاترو في بيت معروف باسم «بيت الدنا» في وسط العاصمة. استهل كاترو الاجتماع بالاعتذار إلى رئيس الجمهورية عن سوء المعاملة الذي لقيه من هيللو، وأخبره أن هيللو قد أُقيل من منصبه، وسيغادر لبنان في الوقت المناسب. ثم استعرضا معاً الأحداث والأسباب التي أدت إلى الأزمة الراهنة، وانتقلا إلى البحث في سبل حلها. فقال كاترو لبشارة الخوري أن عودته إلى رئاسة الجمهورية أمر مفروغ منه. ولكنه طلب منه مطلبين: «**الأول**» قال كاترو، «**يتعلق بالوزارة، فإن حكومتي ترى أنه من الضروري إقالتها تعويضاً من كرامتنا. والثاني يتعلق بالمجلس النيابي ونرى أيضاً وجوب حله وانتخاب سواه**». فأجابه بشارة الخوري قائلاً: «**لا يسعني إجابة أي مطلب من المطلبين، ذلك أني رئيس دستوري... فكيف يكون بوسعي والحالة على ما ذكر أن أقيل الوزارة أو أحل المجلس وأنا متضامن معهما في جميع تلك التدابير؛ فخلاصة القول، ولن أزيد: إما نخرج جميعنا من قلعة راشيا كما أدخلناها وإما أن أرجع إلى الاعتقال مع رفقائي إلى أن يمنّ الله علينا بالفرج**»[١٩].

وبعد الاجتماع أعيد بشارة الخوري إلى معتقله في قلعة راشيا، فوصلها عند منتصف الليل. وفي صباح اليوم التالي، وكان كاترو قد أمر بإلغاء نظام الاعتقال الانفرادي الذي كان مفروضاً على المعتقلين، اجتمع بشارة الخوري برياض الصلح وأخبره بما جرى له في الأمس مع كاترو، وبأن كاترو سيدعوه في ذلك اليوم لمقابلته[٢٠].

---

(١٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(١٩) راجع تفاصيل هذه المقابلة كاملة بين بشارة الخوري والجنرال كاترو في كتاب بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص٣٩ ـ ٤٦.

(٢٠) المصدر ذاته، ص ٤٦ ـ ٤٧.

كاترو يجتمع برياض الصلح:

رأى كاترو أن يجتمع برياض الصلح لعله ينجح في إقناعه بالموافقة على اتخاذ بعض التدابير التي تسهل الوصول إلى حل سلمي سريع للأزمة. وفي مساء اليوم التالي، الجمعة في ١٩ تشرين الثاني، تم الاجتماع بين رياض الصلح وكاترو في بيروت كما جرى في اليوم السابق مع بشارة الخوري. ولكن النتيجة كانت واحدة: الإصرار على الإفراج عن المعتقلين وإعادة الأمور إلى نصابها مثلما كانت عليه قبل ١١ تشرين الثاني[٢١]. وأُعيد رياض الصلح إلى قلعة راشيا بعد الاجتماع.

كاترو يبلغ لجنة التحرير الوطني نتائج اتصالاته:

حرص كاترو منذ وصوله إلى بيروت على إرسال تقرير برقي يومياً إلى الجنرال ديغول ولجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر للتشاور ولإحاطتهما علماً بما يجري في لبنان. وقد تضمنت برقياته عرضاً للحالة المضطربة في بيروت[٢٢]، ولانهيار حكم إميل إده[٢٣]، ولموقف كبار المعنيين بالأزمة مثل الجنرال سبيرز[٢٤]، والبطريرك الماروني[٢٥]، والمفتي الشيخ محمد توفيق خالد، وبشارة الخوري[٢٦]، ورياض الصلح[٢٧]، وسواهم، وللمشاعر المعادية لفرنسا التي أججت نارها في صدور اللبنانيين تدابير هيللو المهينة لكرامتهم الوطنية[٢٨]، ولاستغلال البريطانيين - وخصوصاً الجنرال سبيرز - هذا الوضع لتحريض اللبنانيين ضد فرنسا وتشجيعهم على التصلب في مواقفهم والتشدد في مطالبهم[٢٩]، وللصعوبات التي يواجهها في

---

(٢١) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١١٧٩ - ١١٨٠.

(٢٢) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة رقم ٦٢، ص ٢٧٠ - ٢٧١، نقلاً عن كاترو ص ٤١٦.

(٢٣) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ٦٢، ص ٢٧٠ - ٢٧١.

(٢٤) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ٦١، ص ٢٦٨ - ٢٦٩، نقلاً عن كاترو ٤١٨ - ٤١٩.

(٢٥) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ٦٢، ص ٢٧٠ - ٢٧١.

(٢٦) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ٦٦، ص ٢٧٨.

(٢٧) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ٦٧، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٢٨) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ٦٢، ص ٢٧٠ - ٢٧١؛ والوثيقة رقم ٦٧، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٢٩) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ٦١، ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

ظل هذه المعطيات والتي تحول دون التوصل إلى حل مناسب للأزمة يقبل به سائر الفرقاء.

٣ ـ الانذار البريطاني وتفاعلاته

مضمون الانذار:

أمام هذا الواقع المعقد المحبط وقف كاترو حائراً متردداً لا يعرف السبيل الأمين للخروج بالأزمة من المأزق الذي تردّت فيه[٣٠]. وفيما هو كذلك فوجيء مساء الجمعة في ١٩ تشرين الثاني بمذكرة بريطانية حملها إليه الوزير المقيم الذي كان قد وصل من القاهرة في ذلك النهار في زيارة ثانية لبيروت خلال أسبوع واحد. وكانت المذكرة إنذاراً بكل معنى الكلمة[٣١]. فقد بدأت بالإشارة إلى أن الحكومة البريطانية كانت قد تقدمت من السلطات الفرنسية في الجزائر وفي بيروت بثلاثة مطالب هي: إقالة المندوب العام هيللو، والإفراج عن رئيس الجمهورية والوزراء، وعقد اجتماع مشترك لوضع اتفاق موقت يسري مفعوله ما دامت الحرب قائمة، ولكنها لم تتلق من السلطات الفرنسية جواباً عن هذه المطالب. ثم انتقلت المذكرة إلى التهديد بأنه إذا لم تكن الاستجابة لتلك المطالب قد تحققت قبل حلول الساعة العاشرة من قبل ظهر نهار الاثنين في ٢٢ تشرين الثاني فإن الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط مخول من حكومة صاحب الجلالة إعلان الأحكام العرفية فوراً في لبنان. وعندئذٍ سيتولى السلطة في البلاد القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط أو قائد الجيش التاسع بالنيابة عنه. وأنه إذا لم يكن قد أُفرج عن رئيس الجمهورية والوزراء اللبنانيين المعتقلين قبل الساعة العاشرة أيضاً من ذات اليوم فإن القوات البريطانية ستتولى بنفسها إطلاق سراحهم[٣٢]. وفي صباح اليوم التالي، أي السبت في ٢٠ تشرين الثاني، عقد كاترو وكايسي وسبيرز، في مكتب هذا الأخير، اجتماعاً مطولاً للبحث في موضوع المذكرة. فأبدى كاترو استغرابه لتوجيه المذكرة إليه، وقال إن

---

(٣٠) اللايدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص ١٠٩ و١١٠.

(٣١) الجنرال ديغول، مذكرات الحرب ـ ج ٢، الوحدة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤)، ص ٢٧٦.

(٣٢) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة رقم ٦٣، ص ٢٧٢، نقلاً عن كاترو ٤٢٠ ـ ٤٢١.

لجنة التحرير في الجزائر هي وحدها الجهة الصالحة لاستلامها، والهيئة التي تملك الصلاحية للرد عليها[٣٣].

مقترحات كاترو المرفوعة للجنة التحرير الوطني:

بعد اجتماعه بكايسي وسبيرز أبرق كاترو إلى ديغول في الجزائر يحيطه علماً بالإنذار البريطاني وينقل إليه ما أدلى به في الاجتماع الثلاثي رداً على ما جاء في المذكرة البريطانية، ويبدي له رأيه في ما يجب عمله. ويمكن اختصار هذا الجانب من البرقية بما يلي مما ورد فيها من كلام كاترو:

«بإمكاننا الرفض والقول بما أنه لا يسعنا مقاومة الاستبداد والتطاول البريطانيين فإننا ننسحب موقتاً ونسحب الموظفين التابعين لنا.

إن هذا الحل الذي سيحافظ على كرامتنا الوطنية ويحفظ مبدئياً حقوقنا، سيؤدي بنا إلى فقدان بلاد المشرق نهائياً، لأننا في نظر الرأي العام اللبناني الذي أخبرتكم عن حساسيته بشأن شرفه الوطني، نغادر البلاد لأننا نرفض الرجوع عن تدبير عنيف غير قانوني.

وسنفقد إلى جانب ذلك كل نفوذنا، إذا تركنا لبريطانيا عملية الإفراج عن المعتقلين وإعادة الحياة الدستورية.

فلهذا، وبالرغم من الطابع البغيض للضغوطات البريطانية، فإني أرى أنه يجدر بنا نحن أن نقوم بمبادرة كريمة من التسامح والتكفير عما حصل. وهذا ما ينتظره اللبنانيون منا.

وإني لقادر على اتخاذ هذه الخطوة باسم اللجنة من دون المس بكرامة فرنسا واعتبارها.

فلتقرر اللجنة. وإني بانتظار التعليمات بالسرعة القصوى»[٣٤].

تعليمات لجنة التحرير الوطني إلى كاترو:

اجتمعت لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر نهار الأحد في ٢١

---

(٣٣) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ٦٧، ص ٢٧٩.

(٣٤) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ٦٧، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

تشرين الثاني، ولم يكن من عادتها الاجتماع نهار الأحد، ودرست الإنذار البريطاني ومقترحات كاترو واتخذت بشأنها القرارات اللازمة، وأبرقت إلى كاترو بالتعليمات التالية:

١ ـ إيجاد حل للمشكلة بأقصى سرعة.

٢ ـ الحل يجب أن يكون فرنسياً ـ لبنانياً صرفاً، وبمعزل عن أية مشاركة أو تدخل بريطاني.

٣ ـ الانتداب يبقى قائماً، وكذلك التعهدات بشأن الاستقلال الذي سيتكرس بمعاهدة فرنسية ـ لبنانية.

٤ ـ إعادة الحياة الدستورية في أقرب وقت ممكن، علماً بأن جميع القرارات التي اتخذها المجلس النيابي وتتنافى مع نظام الانتداب سيلغيها المندوب العام.

٥ ـ تقبل اللجنة بالحل المرتكز على هذه الأسس[٣٥].

بلاغ لجنة التحرير الوطني:

وبنتيجة ذلك الاجتماع أيضاً صدر عن لجنة التحرير الفرنسية بلاغ رسمي[٣٦] أذيع من راديو الجزائر قبيل منتصف الليل يفيد أن اللجنة اتخذت القرارات التالية:

ـ تفويض الجنرال كاترو الإفراج عن رئيس الجمهورية بشارة الخوري متمتعاً بصلاحياته الكاملة، والاتفاق معه على كيفية إعادة الحياة الدستورية إلى البلاد بسرعة.

ـ البدء فور عودة الحياة الدستورية بمفاوضات مع الحكومة اللبنانية (وكذلك مع الحكومة السورية) من أجل التوصل إلى اتفاق ينظم العلاقات بين الانتداب الفرنسي والاستقلال الوطني الذي وعدت به فرنسا كلاً من

---

(٣٥) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ٦٩، ص ٢٨٢.

(٣٦) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ٧٠، ص ٢٨٣ (نقلاً عن مذكرات ديغول، ج ٢، ص ٦٠١ ـ ٦٠٢).

دولتي المشرق لبنان وسورية.

- الإفراج عن الوزراء «السابقين» المعتقلين

- استدعاء المندوب العام هيللو إلى الجزائر للتشاور.

ثورة الفرنسيين المتطرفين:

يبدو أن أخبار الاتصالات بين بيروت والجزائر بخصوص إطلاق سراح المعتقلين وصلت إلى مسامع الفرنسيين المتطرفين. فانفجرت ثورة غضبهم، وصمموا على القيام بعمل عنيف. وكان كاترو قد ألمح إلى بشارة الخوري أثناء لقائهما بإمكان تحرير المعتقلين نهار الأحد في ٢١ تشرين الثاني. ولكن مر ذلك النهار ولم يتحقق الأمل. ويصف بشارة الخوري ما حصل يومئذ، فيقول في مذكراته:

«خيم الليل على القلعة [قلعة راشيا] وخلا كل منا إلى مخدعه. وحوالي الساعة التاسعة سمعنا ضجة في الدار الداخلية حيث نقطن، عقبها وقع أقدام وقرقعة في نقل أسرة ومقاعد. جرس التلفون يرن كل خمس دقائق... بعد الجهد علمنا أن الكولونيل بواسو ومعاونين له هبطوا القلعة فجأة وطلبوا إعداد أسرة للنوم، وبرفقتهم عساكر ظلوا خارج الدار في الباحات الملاصقة. حوالي الساعة الحادية عشرة رن جرس التلفون طويلاً فأصغينا: همسات لم نتفهمها تصل من بعيد. طالت المخابرة مدة غير يسيرة. سمعنا وقع أقدام من جديد. ثم خيم السكون.

استيقظت باكراً... ارتدى كل منا ثيابه وعقدنا اجتماعاً طويلاً أخبرني رياض أن الكولونيل بواسو وأعوانه وصلوا في الليل لينقلنا من القلعة عنوة وللفتك بنا فيما بعد إذا أخلي سبيلنا. وقد أجبر ذلك الكولونيل الحرس على إعداد المنامة له. وصدرت إليه أوامر عسكرية بإخلاء القلعة فأبى. ثم أذعن مرغماً بعد مخابرة هاتفية طويلة. وقيل إن الذي حدثه بالتلفون في تلك الساعة هو أحد القواد الناشزين على الجنرال كاترو والتابعين مباشرة للجنرال

(٣٧) أي أنهم بنظر اللجنة الفرنسية لم يعودوا وزراء. وهذا يدل على أن اللجنة لم توافق على استمرار وزارة رياض الصلح في الحكم، وإنها تريد تشكيل حكومة جديدة.

ديغول، وقد أقنعه بأن لا يسيء إلينا فامتثل. عرفنا أيضاً أن مؤامرة عسكرية دبرت في الوقت عينه لخطف الجنرال كاترو من بيته في الحي الشرقي والفتك به لئلا يفرج عن المعتقلين»[٣٨].

٤ ـ انتهاء الأزمة

إقالة هيللو وإلغاء تدابيره:

بناء على قرارات اللجنة الفرنسية، وتفادياً للاصطدام بالإنذار البريطاني، اتخذ كاترو إجراءَات سريعة لحلحلة الموقف المتأزم. ففي صباح الاثنين في ٢٢ تشرين الثاني صدر في بيروت قرار يحمل الرقم FC/٤٨٢ بتعيين إيف شاتينيو مندوباً عاماً بالوكالة لفرنسا في الشرق خلفاً للمندوب السابق هيللو الذي استدعي إلى الجزائر. وفور تسلمه مهام منصبه أصدر شاتينيو قراراً يحمل الرقم FC/٤٨٣ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني[٣٩] يلغي الفقرات رقم ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ من المادة الأولى من القرار FC/٤٦٤ الصادر عن هيللو بتاريخ ١٠ تشرين الثاني، وهي الفقرات المتعلقة بحل مجلس النواب ووقف العمل بالدستور وإنشاء النظام الموقت الذي عهد بإدارته إلى الرئيس إميل إده. وبهذا تكون الحياة الدستورية قد عادت إلى ما كانت عليه قبل ١١ تشرين الثاني، وتحقق أحد المطالب اللبنانية الرئيسية. نشر هذا القرار وعلق على باب المندوبية العامة إيذاناً ببدء العمل به في الحال.

واستكمالاً لتنفيذ قرارات اللجنة الفرنسية واستجابة للإنذار البريطاني أفرجت السلطات الفرنسية عن جميع المعتقلين وغادروا قلعة راشيا ظهر نهار الاثنين في ٢٢ تشرين الثاني ووصلوا بعيد الظهر إلى بيروت واستقبلوا في كل مكان استقبالاً حافلاً بالهتافات والزغاريد وإطلاق الرصاص في الهواء تحية لهم وابتهاجاً بعودتهم أحراراً منتصرين[٤٠].

---

(٣٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٤٨ ـ ٥٠؛ أيضاً جبران جريج، **حقائق عن الاستقلال**، (بيروت، دار الفن، لا تاريخ)، ص ١٢١، يشار إليه بعد الآن هكذا، جبران جريج، **حقائق عن الاستقلال**.

(٣٩) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة رقم ٧٤، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٤٠) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٥٠ ـ ٥٢.

رفض التحفظات الفرنسية:

ولكن الأزمة لم تنته عند هذا الحد. فقد بقي الفرنسيون مصرين على عدم الاعتراف بشرعية التعديل الدستوري الذي أقره مجلس النواب في ٨ تشرين الثاني[٤١]، وبالتالي على بقاء الانتداب الفرنسي، كما كانوا يطالبون بحل المجلس وانتخاب مجلس نواب جديد، وبإقالة حكومة رياض الصلح وتشكيل حكومة سواها. لذلك اهتم كاترو بالسعي لدى رئيس الجمهورية من أجل التوصل إلى اتفاق بصدد هذه المواضيع وتسكير ملف الأزمة نهائياً. فما كاد رئيس الجمهورية والوزراء يعودون من راشيا إلى بيروت حتى قصد كاترو في الساعة الثالثة بعد الظهر القصر الجمهوري مهنئاً رئيس الجمهورية بالعودة. ثم اختلى به ونقل إليه تحفظات لجنة التحرير الوطني الفرنسية بصدد عودة المجلس والحكومة. فرفض بشارة الخوري أي تحفظ بشأنهما من أية جهة أتى، وقال لكاترو أن:

«الوزارة والمجلس لا يزالان قائمين بحكم الدستور... وهما يمارسان بنظري ونظر الدستور أعمالهما دون حاجة لأي شيء آخر»[٤٢].

تجاه هذا الإصرار طلب كاترو من بشارة الخوري إمهاله مدة أربع وعشرين ساعة ليحاول تسوية الأمور مع اللجنة الفرنسية في الجزائر. فوافق الرئيس على ذلك[٤٣]، واتفقا على اللقاء مجدداً في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم التالي في منزل النائب هنري فرعون القريب من دار الرئاسة تجنباً لفضول الجماهير المحتشدة دائماً أمام القصر الجمهوري[٤٤].

---

(٤١) يلاحظ أن قرار المندوب العام بالوكالة شاتينيو رقم FC/٤٨٣ المذكور أعلاه لم يلغ، فيما ألغى من فقرات، الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار هيللو FC/٤٦٤ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني والتي تنص على عدم اعتراف السلطات الفرنسية بشرعية التعديل الدستوري المشار إليه.

(٤٢) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٥٦.

(٤٣) المصدر ذاته أعلاه، ص ٥٦. قال بشارة الخوري لكاترو: «**كل ما أستطيع عمله هو أن أؤخر نزولي إلى السراي حتى بعد ظهر غد. ولكني أفهمكم أن الأحكام جميعها قد عادت إلى مجاريها، ورجع الوزراء إلى مناصبهم، ورجع المجلس إلى عمله**».

(٤٤) المصدر ذاته، ص ٥٦.

الموقف الحرج:

كان مساء الاثنين في ٢٢ تشرين الثاني من أكثر أيام الأزمة اللبنانية حرجاً وإيلاماً للجنرال كاترو. كان عليه أن يوفق، خلال أربع وعشرين ساعة فقط، بين عدد من المطالب المتناقضة والمواقف المتصلبة التي بدا له التوفيق بينها ضرباً من المستحيل بسبب العوامل الضاغطة المتحكمة بها: مقررات اللجنة الفرنسية وتعليماتها تتحفظ بشأن عودة المجلس والحكومة وتطالب بتغييرهما، الجانب اللبناني يصر على بقائهما ويرفض كل تحفظ بشأنهما، السلطات الفرنسية لا تملك الوسائل الضرورية لفرض إرادتها بالقوة على اللبنانيين، وإن هي حاولت أن تفعل ذلك فالقوات البريطانية الواقفة لها بالمرصاد ستمنعها من ذلك، وستلحق بها هزيمة معنوية كبيرة تمس شرف فرنسا وتحط من نفوذها وهيبتها في الشرق[45]. إن فوز اللبنانيين بالاستقلال الذي يريدون بات مضموناً ومؤكداً، فهل تتخذ فرنسا منهم موقفاً عدائياً معارضاً وتخوض ضدهم معركة محكوماً عليها بالفشل، أم تتخذ موقفاً إيجابياً متفهماً وتبادر إلى المساهمة بإرادة طيبة في تحقيق الاستقلال الذي يصبون إليه، وتعيد بناء العلاقات اللبنانية ـ الفرنسية على أسس جديدة من الصداقة والثقة والاحترام المتبادل. ولكن أعضاء اللجنة الفرنسية في الجزائر، وخصوصاً رئيسها الجنرال ديغول، متصلبون في موقفهم من الأزمة اللبنانية لأنهم، مع علمهم بحقيقة ما يجري على الأرض في لبنان، لا يقدرون خطورة الوضع حق قدرها. ولم يعد لدى كاترو متسع من الوقت لمحاورتهم ومناقشتهم بهذا الموضوع[46].

كاترو يخالف تعليمات لجنة التحرير الوطني:

أمام هذه العوامل والاعتبارات جميعها وقف كاترو حائراً محرجاً.

---

(٤٥) خليل تقي الدين، «حديث مع الجنرال كاترو». وهو تقرير يحمل الرقم ١٠٦ مرسل بتاريخ ٤ كانون الأول سنة ١٩٤٦ من وزير لبنان المفوض في موسكو خليل تقي الدين، إلى وزير الخارجية اللبنانية، ومنشور كوثيقة في كتاب **حقائق لبنانية** ج٢، ص ٣١٨ ـ ٣٢١.

(٤٦) المصدر ذاته، أعلاه.

(٤٧) المهلة المتفق عليها بين بشارة الخوري وكاترو تنتهي نهار الثلاثاء ٢٣ ت٢ الساعة الثالثة بعد الظهر.

الواجب المسلكي يفرض عليه التقيد بتعليمات حكومته والسعي لتنفيذها، بينما الواقع السياسي والعسكري والمصلحة الفرنسية العليا، كما يراها كاترو، تفرضان عليه التصرف بخلاف ذلك. خطر له في وقت من الأوقات أن يستقيل[48]، وخطر له في وقت آخر أن ينسحب مع الجيش الفرنسي من لبنان احتجاجاً على الأسلوب الاستفزاري الخشن للتدخل البريطاني في الأزمة اللبنانية[49]. ولكنه لم يفعل لا هذا ولا ذاك لأنه وجد أن انسحابه لا ينفع فرنسا، ويفيد منافستها بريطانيا[50]. فلم يبق أمامه إلا أن يقدم على اعتماد حل عملي ينهي الأزمة وإن جاء مخالفاً لقرارات اللجنة الفرنسية وتعليماتها. ذلك كان القرار التاريخي الخطير الذي وجد كاترو نفسه مضطراً إلى اتخاذه، وقد اتخذه بكل جرأة وشجاعة وشعور بالمسؤولية. فقرر على «مسؤوليته الخاصة»[51] الاستجابة للمطالب اللبنانية بعودة الحكومة والمجلس، وأبرق في ٢٢ تشرين الثاني إلى كل من الجنرال ديغول[52] رئيس لجنة التحرير الوطنية الفرنسية، وإلى السيد ماسيغلي[53] مفوض الشؤون الخارجية فيها، يحيطهما علماً بقراره، ويعتذر عن مخالفته تعليمات اللجنة، مبرراً عمله بأنه كان السبيل الوحيد المتاح لإنهاء الأزمة بما يرضي اللبنانيين ويحفظ كرامة فرنسا ويعيد إليها الاعتبار الذي كادت الأحداث أن تفقدها إياه في الشرق. ونورد فيما يلي نص (ترجمة) البرقية التي وجهها إلى المفوض ماسيغلي نظراً لأهمية ما ورد فيها ولأنها تشكل منعطفاً مهماً في معركة مصير لبنان.

«برقية الجنرال كاترو إلى السيد ماسيغلي، المفوض للشؤون الخارجية بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣

---

(٤٨) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة رقم ٧٢، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٤٩) المصدر ذاته، الوثيقة رقم ٦٧، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٥٠) المصدر ذاته، الوثيقة ٦٧، ص ٢٨٠.

(٥١) خليل تقي الدين، في «حديث مع الجنرال كاترو» في كتاب بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٣٢١.

(٥٢) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة رقم ٧٣، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨ نقلاً عن كاترو ص ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٥٣) المصدر السابق، الوثيقة رقم ٧٢، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦، نقلاً عن كاتر ص ٤٢٤.

بالإشارة إلى برقية السيد ماسيغلي رقم ٤٤٤، وإلى برقية الجنرال ديغول رقم ٤٤٦.

١ ـ تحدثت مع بشارة الخوري ورياض الصلح كل بمفرده بشأن الفيتو المتعلق بالوزارة. وكما كان منتظراً، أكد رئيس الجمهورية بأنه من الناحية المعنوية لا يجوز له أن يخذل حكومته، وإن فعل فسوف يفقد كل رصيد له.

على الصعيد الدستوري لا يستطيع الاستغناء عن وزرائه إلا بعزلهم وليس لديه أي مبرر لذلك. أخيراً وبالأخص على الصعيد العام فهو يؤكد أن الرأي العام لا يقبل بتنحية رياض الصلح. كما أن اضطرابات خطيرة للغاية ستحدث وستقع بين لبنان وفرنسا قطيعة نهائية.

٢ ـ قال رياض الصلح بأنه مستعد للاستقالة ولكن سيترتب على الأمر نفس النتائج الخطيرة التي أشار إليها بشارة الخوري.

٣ ـ من جهة أخرى أكد لي جميل مردم بك، وزير خارجية دمشق، شفهياً ثم أتبع أقواله بمذكرة خطية، أن الحل الوحيد للقضية اللبنانية الذي تقبل به الحكومة السورية دون تحفظ، هو إعادة المؤسسات والرجال إلى ما كانت عليه، تهدئة للقلق الذي يسيطر على الأفكار وما يمكن أن ينتج عنه من أحداث خطيرة جداً.

٤ ـ لم أنتظر هذه التأكيدات ولا التنبيه السوري لأصل بنفسي إلى ذات النتائج بالنسبة للرأي العام في سوريا ولبنان.

واليوم أمام الترحيب الحماسي الذي قوبل به المعتقلون العائدون أصبحت مقتنعاً بأننا لو خيبنا الآمال الشعبية لكنا انجررنا إلى مغامرات خطيرة ولكنا فقدنا نهائياً صداقة الشعبين في هذه البلاد، لدرجة أنني أشعر الآن بأنه لا يحق لي أن أنفذ تعليماتكم التي وضعت برأيي، لمجابهة الإدعاءات البريطانية، دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل النفسية والبشرية.

لذلك، وبسبب هذه المعلومات المتوفرة لدي، لا يسعني الموافقة على ما تعرضون.

٥ ـ كان بإمكاني دون ريب إبلاغ قرار اللجنة إلى الرئيس المعاد إلى

منصبه وتقديم، إثر ذلك، استقالتي، إنما سوف لا تمنع هذه الطريقة وقوع ما ذكرت من حوادث خطيرة بل إنها ستزيد في اضطراب الأفكار وستخدم البريطانيين في النهاية.

إن واجبي في الظروف الحاضرة ـ واعتذر من اللجنة ـ تقضي بعدم تنفيذ التعليمات.

سأعطي إذاً غداً بعد الظهر موافقتي إلى بشارة الخوري كي يعيد وزارته. وسيكون شعوري في ما أعمل، بأنني أكون قد جنبت خسارة قضيتنا وأعدت إلينا الرصيد الذي نتمتع به»[٥٣].

لقاء بشارة الخوري وكاترو:

تم لقاء بشارة الخوري وكاترو في اليوم التالي بالموعد المحدد. وروى بشارة الخوري ما جرى في ذلك الاجتماع، فقال:

«في الساعة الثالثة ذهبت وحدي إلى منزل هنري فرعون واستقبلت الجنرال كاترو استقبالاً طويلاً. وهذا موجز الأحاديث:

قال الجنرال بتأثر وهدوء: ليس لدي قوة مادية لأمنع فخامتكم من الرجوع إلى السراية على الفور مع أركان الحكومة، ولأمنع مجلس النواب من الإلتئام، كما أنه ليس لدى حجة منطقية لأقنعك بخلاف ذلك، ولكن اسمح لي أن أبدي تحفظ حكومتي بشأن الوزارة والمجلس في كتاب أقدمه لفخامتكم، وسأقنع الجنرال ديغول بالرجوع عن هذا التحفظ قبل غد إن شاء الله.

وزاد كاترو: ربما انسحبت مع جيوشي من بيروت عاجلاً قبل الليل احتجاجاً على الإنذار البريطاني، فأودعك فيما إذا اضطررت إلى الانسحاب... وإذا بقيت هنا غداً فسأزور فخامتكم في السراية مهنئاً»[٥٤].

لما انتهى الاجتماع وعاد بشارة الخوري إلى القصر الجمهوري وجد هناك رئيس المجلس النيابي والنواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وغيرهم

---

(٥٤) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٥٧ ـ ٥٨.

من الزعماء والوجهاء ينتظرونه ليعرفوا نتيجة لقائه مع كاترو. فقال لهم: «**هيا بنا إلى السراية**». وهناك عقد مجلس الوزراء أول اجتماع بعد راشيا[55]. فكان ذلك إيذاناً بعودة الحياة الدستورية إلى ما كانت عليه قبل ١١ تشرين الثاني.

محاولة انقلاب فرنسية:

لم يرض الضباط المتطرفون في الجيش الفرنسي عن هذه النتيجة وأعدوا خطة للقيام بانقلاب يستهدف رجال الحكم اللبنانيين والجنرال كاترو نفسه. ولكن الأجهزة الأمنية المختصة اكتشفت هذه المؤامرة في الوقت المناسب وأبلغت وزير الداخلية كميل شمعون خبرها أثناء انعقاد مجلس الوزراء في السراي بعد ظهر الثلاثاء في ٢٣ تشرين الثاني، وتقرر على الفور أن يبيت رئيسا مجلس النواب والحكومة ومعهما الوزراء في دار الرئاسة التي عززت الحراسة حولها بقوة كبيرة من رجال الدرك اللبناني[56]. واتخذت السلطات البريطانية من جهتها احتياطات عكسرية إضافية في العاصمة وحولها. ووجه قائد الجيش التاسع الجنرال هولمز (Holms) إلى الفرنسيين المتمردين تحذيراً بأن قواته ستقمع كل تعرض لحرية رجال الدولة وكل تحرك يهدد الأمن والاستقرار في البلاد[57]. وكانت هذه الإجراءَات الوقائية والتحذيرات الصارمة كافية لردع المتآمرين، ولتجنيب البلاد خضة جديدة.

سحب التحفظات الفرنسية:

صباح الأربعاء في ٢٤ تشرين الثاني نزل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء إلى مكاتبهم في السراي الصغير في ساحة البرج. وذهب وفد يضم بعض الوزراء والنواب إلى بشامون لتحية أهلها وأبناء المنطقة والحرس الوطني واصطحاب وزير الدفاع الوطني مجيد أرسلان إلى العاصمة في موكب استعراضي كبير[58]. ولكن أهم ما حدث في ذلك اليوم من

---

(٥٥) المصدر ذاته، ص ٥٧.

(٥٦) المصدر ذاته، ص ٥٨.

(٥٧) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١١٨٧.

(٥٨) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

الناحية السياسية كان ما قام به الجنرال كاترو. ففي الصباح أرسل إلى رئيس الجمهورية كتاباً يلغي فيه باسم لجنة التحرير الوطني الفرنسية تحفظاتها السابقة بخصوص مجلس النواب والحكومة. فقوبل هذا الكتاب بالرضى والارتياح في الأوساط الحكومية والنيابية[٥٩]. وقبيل الظهر قام الجنرال كاترو بزيارة إلى السراي الصغير، يصحبه فيها المندوب العام بالوكالة شاتينيو والقائد الأعلى للجيش الفرنسي في الشرق الجنرال دي لافالاد (C. de Lavalade) وممثل المندوبية العامة لدى الحكومة اللبنانية مهنئين المسؤولين اللبنانيين بعودتهم وبعودة الحيادة الدستورية إلى طبيعتها[٦٠]، ومبدين أسفهم لما جرى ومعربين عن استعداد حكومتهم لفتح صفحة جديدة في العلاقات الفرنسية اللبنانية. وكان اللقاء ودياً للغاية وصدر على أثره بلاغان عن الزيارة بنفس المعنى أحدهما عن الحكومة اللبنانية والآخر عن المندوبية العامة[٦١].

كلمة كاترو من الإذاعة إلى اللبنانيين:

وفي المساء وجه الجنرال كاترو من محطة إذاعة راديو الشرق في بيروت كلمة إلى اللبنانيين، قال فيها:

«في صبيحة هذا النهار، عند الساعة الحادية عشرة، توجهت بصحبة المندوب العام لفرنسا شاتينيو والقائد الأعلى الجنرال دي لافالاد لتحية رئيس الجمهورية، ومعالي رئيس الحكومة في دار السراي الصغير حيث عادا إلى منصبيهما.

والجماهير التي كانت تحييني عند مروري، لم تنخدع حول هذا المسلك، ولقد عرفت هذه الجماهير أن العلاقات التاريخية والودية التي تربط فرنسا بلبنان منذ أجيال قد أعيدت إلى سابق عهدها، وعرفت كذلك أن الأزمة المؤلمة التي أقلقتهم قد انتهت...

---

(٥٩) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٦١.

(٦٠) المصدر ذاته، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٦١) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، وفيه بلاغ الحكومة اللبنانية ص ٢١٢، وبلاغ المندوبية العامة ص ٢١٥.

ومن أجل بلوغ هذه الغاية، كان على فرنسا أن تقوم بمبادرة تتعرفون بها إلى سخائها ونبلها. وقد قامت بهذه المبادرة، التي كان من الممكن أن تصعب على غيرها، دون أن تصغي إلى الأصوات التي كانت تنهاها عنها، قامت بذلك لأنها تعلم أن الأعمال الحسنة لها وقع عميق في نفوسكم»(٦٢).

انتصار الإرادة اللبنانية:

في ذلك اليوم، الأربعاء ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، انتهت بالفعل الأزمة اللبنانية الطارئة، كما أراد لها اللبنانيون أن تنتهي، واستكمل لبنان استقلاله السياسي على الصعيد الدولي. فبعد أن ألغت فرنسا تحفظاتها بشأن مجلس النواب والحكومة واعترفت بالوضع الاستقلالي الجديد أصبح لبنان، لأول مرة في تاريخه الحديث، يتمتع باستقلال حقيقي ناجز وباعتراف دولي كامل شامل، خالٍ من أية قيود أو شروط باستثناء تلك القيود الموقتة التي كانت تفرضها ظروف الحرب العالمية الثانية، وذلك التحفظ الفرنسي بشأن الانتداب الذي رفضته الحكومة اللبنانية ولم تقبل به على كل حال.

---

(٦٢) المصدر ذاته، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

تحصين الاستقلال داخلياً

١ ـ التشكيلات الإدارية

إن الحكم اللبناني الذي حقق الاستقلال الناجز حرص على تحصينه وتثبيته في المجالات كافة، الداخلية والعربية والدولية، لحمايته من الأخطار، وجعله استقلالاً راسخاً وقادراً على الصمود في جميع الظروف والأحوال.

بدأت الحكومة عملية تحصين الاستقلال في المجال الداخلي بإجراء تشكيلات إدارية واسعة، ولا سيما في أجهزة وزارة الداخلية. فأحالت على الاستيداع بعض كبار الموظفين[١] الذين كان موقفهم خلال الأزمة الأخيرة «مريباً» بنظر رجال الحكم[٢]، وعينت آخرين من المخلصين للعهد الجديد ورجاله[٣].

---

(١) منير تقي الدين، **الجلاء**، (بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٦)، ص ١٨، تراجع فيه أسماء بعض الموظفين الذين طالهم هذا الإجراء.

(٢) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٦٤.

(٣) المصدر ذاته، ص ٦٥؛ أيضاً، منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ١٩. ولكن الواقع أثبت فيما بعد أنه لا الإحالات على الاستيداع، ولا التعيينات التي تمت في هذا العهد كان رائدها إصلاح الإدارة وهدفها خدمة المصلحة العامة وتحصين الاستقلال بقدر ما كانت وسيلة سخرها رجال الحكم للانتقام من خصومهم السياسيين، ولحشر المحاسيب والأنصار في المراكز الحساسة في الدولة، ولمكافأة الأقرباء والأعوان والمحازبين من أموال الشعب، حتى غدا وصف الدولة اللبنانية بِـ «المزرعة» يتردد على كل شفة ولسان ويظهر على صفحات الكتب والجرائد والمجلات. ونتيجة لذلك انتشرت الرشوة بين الموظفين واستشرى الفساد في سائر دوائر الدولة وأجهزتها، فضج المواطنون بالشكوى والاتهام، مما أفقد رجال الحكم في عيون الشعب الكثير الكثير من مصداقيتهم ورصيدهم، وألحق بهم شخصياً وبالوطن والاستقلال أبلغ الأذى وأفدح الأضرار المادية والمعنوية. (المؤلف).

٢ ـ فصل إميل إده عن مجلس النواب

المطالبة بمحاكمة إميل إده:

كانت قضية إميل إده في طليعة المسائل التي اهتمت بها الدولة، لأن كثيرين من داخل الحكم ومن خارجه راحوا يطالبون بتقديم إميل إده للمحاكمة بتهمة الخيانة والتآمر ضد دستور البلاد والحكم الوطني[٤]. وفي أول جلسة عقدها مجلس النواب بعد عودة المعتقلين من راشيا، وكان ذلك نهار الأربعاء في ١ كانون الأول سنة ١٩٤٣، تقدم النائب حميد فرنجية باقتراح ينص على أنه:

«لما كانت القوانين الحالية لا تكفي لحماية الدستور والحكم الوطني من تآمر المتآمرين واعتداء المعتدين... لذلك فإن المجلس يطلب إلى الحكومة بإلحاح بأن تضع بأقرب وقت مشروع قانون تقدمه للمجلس لقمع الجرائم التي تقترف ضد دستور البلاد والحكم الوطني».

فوافق المجلس على هذا الاقتراح بالإجماع[٥]. وتقدم النائب هنري فرعون إلى المجلس باقتراح آخر جاء فيه ما يلي:

«يشجب [المجلس] بشدة موقف أحد أعضائه، إميل إده، وهو موقف يقابله المجلس والشعب اللبناني بالسخط والاستنكار الشديدين، ويطلب من الحكومة أن تتقدم إلى المجلس بأسرع ما يمكن باقتراح العقوبة التي يجب أن تنزل به».

فقبل المجلس هذا الاقتراح بالأكثرية[٦].

وساطات للتساهل مع إميل إده:

سعى خصوم إميل إده لتقديمه إلى المحاكمة فوراً وإنزال أقسى

---

(٤) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١١٩٣ نقلاً عن سعيد فريحة في مجلة «الصياد». أيضاً، يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص ١٧٧.

(٥) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة الرابعة، يوم الأربعاء في ١ كـ[١] سنة ١٩٤٣، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٦) المصدر ذاته، ص ٧٠.

العقوبات به[٧]. «**وكان وراء هذه الفكرة الجنرال سبيرز والشيخ بشارة الخوري، ولكن رياض الصلح لم يتجاوب معهما لأكثر من سبب**» حسب قول النائب يوسف سالم[٨]. لذلك لم تستجب الحكومة للمطالب المتشددة بحق إميل إده، بل تريثت بانتظار أن تهدأ العواطف الثائرة، بحيث يمكن التوصل إلى صيغة معتدلة تنقذ رأس الرجل ولكنها لا تتركه يفلت كلياً من العقاب. ذلك، لأن العارفين ببواطن الأمور يقولون أن مراجع عالية تدخلت لصالح إميل إده. إنهم يقولون أن الجنرال كاترو طلب من الرئيسين الخوري والصلح «**المحافظة على إميل إده، إذ ليس من المرؤة أن تتخلى فرنسا عنه وتتركه في هذه الظروف من دون أن تأخذ وعداً بصيانة رأسه وكرامته**»[٩]. ويقولون أيضاً، أن البطريرك الماروني أنطون عريضة والمطران مبارك وبيار الجميل[١٠] وسواهم، وكلهم ممن لعبوا دوراً إيجابياً بارزاً في معركة الاستقلال، طلبوا إلى الرئيسين التسامح والتساهل مع إميل إده لأنه قد يكون لتصرفه الخاطيء أثناء الأزمة بعض العذر، ولأن إيمانه المطلق بالقضية اللبنانية وإخلاصه لها يجب أن يشفعا به[١١]. ثم إن هذا التسامح من شأنه أن يساعد اللبنانيين على رص الصفوف وتوحيد الجهود لتحصين الاستقلال داخلياً ودرء الأخطار عنه.

مجلس النواب يقرر فصل إميل إده عن عضويته:

لما استكمل الوسطاء والمصلحون اتصالاتهم التي تكللت بالنجاح[١٢]، تقدم النائب إميل لحود من المجلس، في الجلسة المنعقدة نهار الجمعة بتاريخ ٣١ آذار سنة ١٩٤٤، بالاقتراح التالي:

---

(٧) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١١٩١ ـ ١١٩٤؛ أيضاً سعيد فريحه، «**أسرار العهد السابق**»، في مجلة «**الصياد**»، العدد ٤٢٥، الخميس ٩ ت١، ١٩٥٢، ص٣٣.

(٨) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص ١٧٧.

(٩) سعيد فريحة، «**أسرار العهد السابق**»، الصياد، العدد ٤٢٥، الخميس ٩ ت١، ١٩٥٢، ص٣٤.

(١٠) المصدر ذاته، ص٣٥؛ أيضاً، يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص ١٧٧.

(١١) سعيد فريحة، «**الصياد**»، العدد ٤٢٥، ص٣٥.

(١٢) يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص ١٧٧ ـ ١٧٩.

«لما كانت المادة من القرار رقم ٢ الصادر في ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ تنص على أن كل عضو من أعضاء المجلس النيابي يعين أو يرقى إلى وظيفة عامة ذات راتب يعد منفصلاً من المجلس بمجرد قبوله لها، ولما كان السيد إميل إده قبل أن يعين بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ في وظيفة عامة وأن يمارسها، فلهذه الأسباب يقرر مجلس النواب اعتبار إميل إده منفصلاً عن المجلس وإبلاغ الحكومة قراره هذا للعمل بمقتضاه»(١٣).

ويذكر يوسف سالم أن ضغوطات قوية كانت قد مورست على النواب، وعليه هو شخصياً، من مراجع عليا، لكي يصوتوا في المجلس إلى جانب الاقتراح المطالب بفصل إميل إده عن مجلس النواب(١٤). وقد رفض سالم الرضوخ لتلك الضغوطات لأسباب مبدئية وأجاب القائمين بها بقوله:

«إنه لا تجوز إدانة رجل سياسي والحكم عليه تحت تأثير الانفعال، وبعامل الحقد والضغينة، من دون تمحيص الأسباب التي دفعته إلى فعل ما فعل. ولا ندري الآن هل يستطيع التاريخ بعد خمسين سنة أن يدين إميل إده على موقفه سنة ١٩٤٣ أم أن التاريخ يرى غير ذلك»(١٥).

وتأكيداً لوجود تلك الضغوطات المذكورة يروي يوسف سالم الحادثة التالية، قال:

«أذكر على سبيل المثال أن أحمد الأسعد لم يكن مقتنعاً قط، ولا موافقاً على فصل إميل إده عن المجلس، لكنه لقي من الضغط والتهديد ما وضعه في مركز حرج جداً. ومما أذكره أن حديثاً طريفاً جرى بيني وبين الأسعد، ونحن في طريقنا إلى قاعة الاجتماع. والحديث يدل على الحرج الذي كان يعانيه. فقد سألني أحمد بك، عن مارون كنعان أين هو؟ ومارون من رفاقنا في لائحة الجنوب. أجبته: لن يحضر مارون الجلسة، لأن والدته توفيت هذا الصباح وهو بالطبع مضطر إلى البقاء في جزين. فأجابني أحمد

---

(١٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج ٢، ص ٨٢.

(١٤) يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(١٥) المصدر ذاته أعلاه، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

بك والألم يكاد يخنقه: «نيالو مارون بك. نيالو ماتت أمه اليوم!...».

وعقدت الجلسة، فبادر الرئيس صبري حمادة إلى تلاوة قرار يقضي بفصل إميل إده عن المجلس، ثم طرحه على التصويت برفع اليد. وعلى الأثر أعلن خليل تقي الدين أن الاقتراح قبل بالإجماع.

فوقفت وصحت برئيس المجلس: إنك يا حضرة الرئيس لم تحص الأيدي التي ارتفعت فكيف يعلن الإجماع. أنا لم أرفع يدي لأنني أعارض المشروع. وأطلب إلى الرئاسة أن تأمر بتسجيل معارضة يوسف سالم في محضر الجلسة.

كنت أتكلم والنواب ينظرون إليّ بدهشة، وكأنهم لا يصدقون ما يسمعون. ولما انتهيت وقف الزميل جبرائيل المر وقال بدوره: وأنا أيضاً أعارض الاقتراح.

وارتفعت أصوات أدت إلى طرح القرار على التصويت ثانية. فخالفه يوسف سالم وجبرائيل المر ووديع الأشقر ومحمد العبود وجورج عقل وأحمد الحسيني وأسعد البستاني وجورج زوين. وانسحب أمين السعد قبل الاقتراع. فأعلنت الرئاسة أن الاقتراح قبل بالأكثرية»[١٦].

وهكذا تمت التسوية بفصل إميل إده عن المجلس من دون أن توجه إليه رسمياً تهمة الخيانة، ومن دون أن يقدم للمحاكمة، وأسدل الستار على هذه القضية.

٣ ـ استرجاع المصالح المشتركة من الفرنسيين

اتفاقية شتوره بين حكومتي لبنان وسورية:

تولت السلطات الفرنسية، منذ فجر عهد الانتداب، إدارة المصالح المشتركة اللبنانية ـ السورية، بالنيابة عن أصحابها الشرعيين. وفي مطلع عهد الاستقلال عزمت الحكومتان اللبنانية والسورية على استعادة هذه المصالح الحيوية التي هي من ركائز السيادة والاستقلال. وبعد مفاوضات جرت بين

(١٦) المصدر ذاته، ص ١٧٨ ـ ١٨٠.

ممثلي الحكومتين توصل الطرفان، في ١ تشرين الأول سنة ١٩٤٣ في شتورة، إلى توقيع اتفاقية تعبر عن تصميم البلدين على استرجاع هذه المصالح، وترسم الخطوط العريضة لتنظيم العمل فيها وتشكيل الأجهزة الوطنية اللازمة لإدارتها[١٧]. وقد قسمت الاتفاقية المصالح موضوع المفاوضات إلى قسمين: القسم الأول يشمل ما يجب أن تستمر إدارته مشتركة لمدة غير معينة، كمصالح الجمارك وإدارة حصر الدخان ومراقبة الشركات ذات الامتياز التي تغطي منطقة عملها أراضي الدولتين. والقسم الثاني يشمل ما يجب أن تترك إدارته فوراً لكلٍ من الحكومتين ضمن أراضيها كمصلحة البارود، ومصلحة حماية الملكية، ومصلحة الأشغال العامة، وإدارة البرق والبريد، ودائرة الآثار، والأمن العام، وكل مصلحة أخرى لم تعين في القسم الأول[١٨]. إن المصالح الواردة في القسم الثاني لم تنطوِ على أية مشكلة، لأن كل حكومة تتسلم ما يخصها منها مباشرة من السلطات الفرنسية وتستقل بإدارتها داخل أراضيها، أما المصالح المذكورة في القسم الأول فتتطلب تعاوناً وتنسيقاً وعملاً مشتركاً بين الدولتين. وقد نصت اتفاقية شتورة على أن يتولى إدارة هذه المصالح الأخيرة مجلس مشترك يدعي «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة»[١٩]، ويتألف من ثلاثة ممثلين لكل دولة، ويتخذ مقرراته باتفاق الآراء[٢٠]. وقد حددت المادة ٣ من هذه الاتفاقية صلاحيات «المجلس الأعلى» بما يلي:

«أولاً ـ وضع التشريع اللازم لكل مصلحة من هذه المصالح.

ثانياً ـ إدارة جميع المصالح المشتركة والإشراف عليها.

ثالثاً ـ تحديد موازنة هذه المصالح وملاكات كل منها.

رابعاً ـ تعيين الموظفين المكلفين بإدارتها.

---

(١٧) منير تقي الدين، **الجلاء**. راجع النص الكامل لهذه الاتفاقية في ص ٤٥ ـ ٤٨؛ أيضاً الجريدة الرسمية، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الثانية، الخميس ٣ شباط ١٩٤٤، ص ١٣٢ ـ ١٤٩.

(١٨) المادة الأولى من الاتفاقية.

(١٩) المادة الثانية من الاتفاقية.

(٢٠) بحيث يكون لمجموع ممثلي كل دولة رأي واحد وصوت واحد.

خامساً ـ إعداد مشاريع الاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية وعرضها على الحكومة لإقرارها.

سادساً ـ يحق للمجلس الأعلى أن يمنح أية إدارة في هذه المصالح ما يرتئيه من سلطات وصلاحيات يخوله إياها الاتفاق»[21].

ـ ونصت المادة التاسعة من الاتفاقية على أن تقوم الحكومتان على أثر التوقيع بسعي مشترك لاستلام هذه المصالح.

وجدير بالملاحظة أن هذه الاتفاقية أعطت «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة» صلاحيات واسعة أهمها وأخطرها حق التشريع بمعزل عن السلطة التشريعية الوحيدة في كل من البلدين.

الاتفاق الفرنسي ـ اللبناني ـ السوري:

وعملاً بالمادة التاسعة المذكورة وجهت الحكومتان في ٢٠ تشرين الأول وفي ٢٥ منه سنة ١٩٤٣ مذكرتين خطيتين منفصلتين إلى المندوب الفرنسي العام تطالبان فيهما بوجوب تسليم إدارة المصالح المشتركة إلى السلطتين اللبنانية والسورية[22]. وفور عودة الحكومة الشرعية من معتقلها في راشيا جددت مطالبتها بتسلم المصالح المشتركة. وبعد زيارة قصيرة إلى الجزائر للتشاور مع حكومته، عاد الجنرال كاترو إلى الشرق في ١٦ كانون الأول وافتتح المفاوضات الهادفة إلى تسليم المصالح المشتركة إلى الحكومتين اللبنانية والسورية. ولم تواجه هذه المفاوضات صعوبات ذات شأن وانتهت بنجاح خلال بضعة أيام. ففي ٢٢ من الشهر عينه تم التوصل إلى الاتفاق، وجرى توقيع البروتوكول[23] وأصدر المؤتمرون تصريحاً رسمياً بهذا الخصوص جاء فيه ما يلي:

«تم الاتفاق في تاريخ هذا اليوم بين فخامة قائد الجيش كاترو مفوض الدولة المكلف بمهمة وبين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية على تسلم

---

(٢١) المادة الثالثة من الاتفاقية.

(٢٢) راجع أعلاه، الفصل ٣٥.

(٢٣) **الجريدة الرسمية**، السنة ٨٤، العدد ٩، الأربعاء ١ آذار ١٩٤٤، ص ٥ ـ ٦.

هاتين الحكومتين الصلاحيات التي تمارسها الآن السلطات الفرنسية باسمهما وستنتقل بحسب هذا الاتفاق المصالح المشتركة وموظفوها إلى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والإدارة، وذلك اعتباراً من أول كانون الثاني القادم.

دمشق في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٣ الامضاء

كاترو. رياض الصلح. سليم تقلا. سعد الله الجابري. جميل مردم بك. خالد العظم»[٢٤].

التسليم والتسلم:

انصرفت الحكومتان اللبنانية والسورية بعد ذلك إلى استكمال الاجراءَات الإدارية والفنية والقانونية لبنود اتفاقية شتورة. وفي ٣١ كانون الأول وصل إلى بيروت وزيرا المالية والاقتصاد السوريان واجتمعا بالمسؤولين اللبنانيين واتفق الجانبان على استلام دوائر الجمرك وإدارة حصر الدخان (الريجي) أولاً، على أن يصير استلام المصالح الأخرى تدريجياً فيما بعد[٢٥]. واتفقا كذلك على تعيين ممثلي البلدين في المجلس الأعلى للمصالح المشتركة، فصدر في بيروت في ٣ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ المرسوم القاضي بتعيين جميل شهاب وإبراهيم الأحدب وباسيل طراد ممثلين عن لبنان، وليون مراد وإحسان الشريف ومحسن البرازي عن سورية. وبدأت بعد ذلك عملية التسليم والاستلام. وخلال بضعة شهور كانت معظم المصالح قد انتقلت من أيدي الفرنسيين إلى أيدي اللبنانيين والسوريين بما في ذلك إدارة الجمارك، ومراقبة حصر الدخان (الريجي)، ومصلحة الفنارات، ومراقبة الشركات ذات الامتياز، ومصالح المعادن والمطارات والأرصاد

---

(٢٤) ألقى رئيس الحكومة رياض الصلح النص الكامل لهذا التصريح في بيان ألقاه بجلسة مجلس النواب اللبناني في ٢٣ كانون الأول ١٩٤٣. راجع بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، قسم الملاحق ص ٣٠٤. أيضاً، الجريدة الرسمية، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة الخامسة نهار الخميس في ٢٣ ك١ سنة ١٩٤٣، ص٧٨ ـ ٧٩.

(٢٥) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٤٠.

الجوية، ومراقبة السيارات، ودائرة الشؤون الاقتصادية، ودائرة الشؤون المالية، وإدارة الصيدلة، ومكتب القطع، ودائرة الآثار، والرقابة الصحية، وإدارة الملكية التجارية والصناعية والفنية والموسيقية، ومراقبة البرق والبريد، والحجر الصحي، ورقابة السكك الحديدية وميناء بيروت، وغيرها[26].

تحفظ لبناني بشأن صلاحيات المجلس الأعلى للمصالح المشتركة:

إن نجاح الحكومتين اللبنانية والسورية في تسلم المصالح المشتركة من الفرنسيين قوبل بارتياح وتأييد شديدين من اللبنانيين إلاّ أقلية قابلته بتحفظ وقلق بداعي الحرص على استقلال لبنان وسيادته الكاملتين. ذلك، لأن المادة الثالثة من الاتفاقية اللبنانية السورية أناطت، كما أشرنا قبل قليل، بالمجلس الأعلى للمصالح المشتركة المؤلف من لبنانيين وسوريين حق التشريع خارج نطاق مجلس النواب اللبناني، وحق إدارة المصالح الخاضعة له وتعيين الموظفين فيها وتحديد صلاحياتهم والإشراف على أعمالهم باستقلال تام عن الحكومة اللبنانية. وهذا ما فسره المتحفظون المتخوفون بأنه افتئات على السيادة وانتقاص من الاستقلال، ونظروا إليه على أنه اتحاد اقتصادي وارتباط شبه سياسي مع سورية. وكان على رأس هؤلاء المتحفظين البطريرك الماروني أنطون عريضة الذي وجه إلى رئيس الجمهورية كتاباً بهذا الخصوص جاء فيه قوله:

«لقد كنا ولا نزال نطالب باستقلال لبنان الناجز، والآن اطلعنا على اتفاقية المصالح المشتركة بين لبنان وسورية، وتعيين مجلس أعلى له اختصاص مستقل عن الحكومة ومجلس النواب في التشريع والتعيين والإدارة، فعجبنا لهذا الاتفاق الذي لم يسمع بمثله بين الدول المستقلة، إذ يُفضي هذا الاتفاق إلى الإضرار بالمصالح اللبنانية فضلاً عن تأثيره في استقلال لبنان الناجز.

---

(٢٦) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ٣٠٣ ضَمّنه جدولاً مفصلاً ومدعوماً بالتواريخ، بالاتفاقات المعقودة بين لبنان وفرنسا اعتباراً من كانون الأول ١٩٤٣ ولغاية ١٩٦٥، نقلاً عن **لبنان في اتفاقاته ومعاهداته**، الجزء ل ـ ف لمؤلفيه هنري أبو فاضل وجان ملحمة وإبراهيم كريدي.

وعليه نرجو من فخامتكم أن توقفوا هذا المشروع ونرغب إلى مجلس النواب أن لا يوافق عليه مع رغبتنا الدائمة في أن تكون العلاقات بين لبنان وسورية ودية قائمة على أساس الثقة المتبادلة»[27]

تسوية الإشكال وإقرار الاتفاق:

بادرت الحكومة فوراً إلى معالجة هذا الإشكال، لطمأنة الغيارى على الاستغلال، ولقطع الطريق على المعارضة التي حاولت استغلال هذا الموضوع للتشويش على الحكومة، ولتعكير العلاقات بينها وبين الحكومة السورية[28]. اتصلت الحكومة اللبنانية بالحكومة السورية واتفقتا على تبادل كتابين مفسرين لحق الاشتراع بحيث يصبح هذا الحق من صلاحية الحكومة وليس من صلاحية المجلس الأعلى للمصالح المشتركة. وقد أُلحق هذان الكتابان بالاتفاقية الأصلية على أنهما جزء متمم لها وغير منفصل عنها[29]. واستناداً إلى هذا التعديل أصدرت الحكومة مرسوماً اشتراعياً تصحيحياً ينص على أنه:

«تُمنح الحكومة حق التشريع فيما يتعلق بالمصالح المشتركة والمصالح الأخرى التي كان يمارسها الجانب الفرنسي وذلك بموجب مراسيم اشتراعية تتخذ بقرار من جلس الوزراء في الأمور الآنفة الذكر على أن تعرض جميع الأحكام التشريعية على المجلس النيابي في دورة آذار المقبل»[30].

وقد وافق مجلس النواب السوري على نص مماثل تماماً للنص الذي عرض على مجلس النواب في لبنان[31]. وكتب رئيس الجمهورية رسالة جوابية إلى البطريرك الماروني يطمئنه فيها على حرص الحكومة على استقلال لبنان، ويعلمه بهذه التدابير القانونية التي اتخذتها. كما أن رئيس الوزراء

---

(٢٧) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٤٢.

(٢٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٨٧٧

(٢٩) المصدر ذاته، ص ٧٨.

(٣٠) الجريدة الرسمية، السنة ٨٤، العدد ١٣، الأربعاء ٢٩ آذار ١٩٤٤، ص ٤ ـ ٧؛ أيضاً منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٤٢ ـ ٤٣.

(٣١) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٤٣.

رياض الصلح زراه في بكركي في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ وشرح له ما تم التوصل إليه، وانتهى بذلك هذا الإشكال[٣٢]. وفي ٣ شباط أبرم مجلس النواب اللبناني الاتفاقية اللبنانية السورية المعدلة بالكتابين وبالمرسوم الاشتراعي الآنف الذكر[٣٣]. وقد تضمنت الاتفاقية بنداً ينص على العمل بها لمدة سنتين قابلة للتجديد[٣٤].

٤ ـ إخماد فتنة ٢٧ نيسان ١٩٤٤

المعارضة وأسبابها:

نجحت حكومة رياض الصلح الأولى، خلال بضعة شهور فقط من تاريخ توليها السلطة في تنفيذ أهم الوعود التي قطعتها على نفسها في بيانها الوزاري. فعدلت الدستور، وغيرت العلم، ومارست الاستقلال الناجز، وباشرت بتسلم المصالح المشتركة من الفرنسيين، وحصلت على اعتراف الدول العربية ومعظم الدول الأجنبية الكبرى باستقلال لبنان. ولكن، مثلما أكسبتها هذه الإنجازات العظيمة تأييداً شعبياً واسعاً فإنها، في الوقت نفسه، أثارت ضدها حفيظة المعارضة وأزكت شكوكها ومخاوفها إلى أقصى الحدود.

كانت المعارضة تتألف، بوجه عام، من ثلاث فئات هي: أولاً، الخصوم الشخصيون والمنافسون السياسيون لرجالات العهد الاستقلالي، وخصوصاً لأركان الكتلة الدستورية وحلفائهم الذين هم في الحكم. وثانياً، اللبنانيون الذين يعارضون سياسة الحكومة الهادفة إلى تحرير لبنان كلياً من السيطرة الفرنسية والسير به في طريق التنسيق والتعاون مع محيطه العربي.

---

(٣٢) المصدر ذاته، ص ٤٣؛ أيضاً خالد العظم، **مذكرات خالد العظيم**، ج٢، ص٧ ـ ٤٩، (بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣).

(٣٣) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الثانية، الخميس في ٣ شباط سنة ١٩٤٤، ص ١٤٩ ـ ١٥١. أيضاً، **الجريدة الرسمية**، السنة ٨٤، العدد ١٣، الأربعاء في ٢٩ آذار سنة ١٩٤٤، المرسوم رقم ١، ص ٤ ـ ٧.

(٣٤) المادة ٨ من الاتفاقية.

وثالثاً، الفرنسيون الاستعماريون المتعصبون الذين رفضوا الاعتراف بزوال الانتداب، وحزّ في نفوسهم أن يروا كاترو يتنازل، ولو كارهاً تحت الضغط البريطاني، عن حقوق فرنسا ومصالحها ونفوذها في لبنان. لقد التقت مصالح هذه الفئات الثلاث، فتوجهت جهودها نحو هدف واحد وراحت تعمل في السر وفي العلن لإرباك الحكم الوطني والتشويش عليه والتشكيك فيه تمهيداً للإطاحة به إذا أمكن ذلك، وإقامة حكم موال لفرنسا وراغب في تجديد العلاقات معها على أسس متينة ثابتة سواءٌ أكان ذلك بالإبقاء على الانتداب المعدل، أم بعقد معاهدة تحالف وصداقة بين البلدين، أم بأية صيغة أخرى تكفل ترسيخ هذه العلاقة وتضمن استمرارها وفعاليتها.

المعارضة تستغل تساهل الحكومة:

لم تكن الحكومة اللبنانية غافلة عن النشاط المعادي الذي يقوم به خصومها منفردين ومجتمعين. ولكنها كانت تطبق سياسة الحلم علّهم يثوبون إلى رشدهم ويكفون عن معارضتهم بعد أن يروا صدق الحكومة في المحافظة على الاستقلال وحرصها على عدم التفريط بالسيادة في أي حال من الأحوال. ولكن المعارضين لم ينثنوا عن معارضتهم، وحسبوا حلم الحكومة ضعفاً وعجزاً، حسب تعليل منير تقي الدين، «**وازدادوا جرأة وراحوا يستثمرون كل حركة وكل ظاهرة وكل حدث هام أو خاص، زمني أو ديني، صالح أو غير صالح، ينفثون سمومهم ويستفزون القوى الوطنية اعتقاداً منهم أن حالة كهذه تحقق مآربهم وتبلغهم أهدافهم**»[٣٥].

وفي اندفاعها وراء تحقيق هذه المطامع والأهداف أقدمت المعارضة في نيسان سنة ١٩٤٤ على إثارة أخطر فتنة تعرض لها عهد الاستقلال في تلك الفترة المصيرية في حياة البلاد. وفيما يلي عرض لأهم ما جرى في تلك المناسبة استناداً إلى روايات شهود عيان ومعاصرين وبعض الذين اشتركوا في أحداث ذلك اليوم العصيب.

---

(٣٥) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٥٨.

الانتخابات النيابية الفرعية في الجبل والشمال:

كانت قد شغرت ثلاثة مقاعد في مجلس النواب: مقعد بشارة الخوري الذي انتخب رئيساً للجمهورية، ومقعد إميل إده المفصول عن المجلس، ومقعد وهيب جعجع المتوفي. وفي ٢٣ نيسان سنة ١٩٤٤ جرت الانتخابات الفرعية في محافظة جبل لبنان حيث فاز بالمقعدين الشاغرين مرشحا الكتلة الدستورية فريد الخازن وخليل أبو جودة، وفي محافظة لبنان الشمالي حيث فاز المرشح المستقل يوسف كرم على منافسه الذي كان يلقى الدعم من بعض رجال الحكم. فاستغلت المعارضة هذا الفوز وصورته كأنه انتصار لها على الحكومة. وقرر النائب الجديد أن ينزل من بلدته زغرتا إلى بيروت في ٢٧ نيسان لحضور أول جلسة يعقدها مجلس النواب بعد انتهاء الانتخابات الفرعية. وأراد أصدقاؤه وأنصاره أن يواكبوه إلى بيروت في تظاهرة ضخمة صاخبة. واتصل بعلم الحكومة أن بعض الفئات المعارضة تنوي استغلال هذه التظاهرة لأغراضها الخاصة، فتشترك فيها بقوة لتسيطر عليها وتحولها عن هدفها الأساسي، وهو الإعراب عن الابتهاج بفوز النائب كرم، إلى تظاهرة سياسية معادية للحكومة ومعدة لتنقلب إلى حالة شغب وفوضى، ثم إلى ثورة دموية تطيح بالعهد وأهله[٣٦]. وذهب النائب هنري فرعون، وهو المقرب إلى رجال الحكم، إلى زغرتا وشرح لزميله النائب يوسف كرم المخاطر التي ينطوي عليها القيام بالتظاهرة، ورجاه أن ينزل مع أقل عدد ممكن من أعوانه بهدوء إلى بيروت[٣٧]. أما ما جرى بعد ذلك فقد رواه بإيجاز كميل شمعون، وزير الداخلية المسؤول عن الأمن يومئذٍ، في كتابه «مراحل الاستقلال». وإن ما ذكره شمعون لا يختلف إن من حيث الجوهر أو التفاصيل، عما رواه الرواة الآخرون ممن شهدوا الحدث عن قرب أو اشتركوا فيه مثل بشارة الخوري[٣٨]، ومنير تقي الدين ، ويوسف

(٣٦) المصدر ذاته، ص ٦٠؛ أيضاً بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٨٧؛ أيضاً، كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، (بيروت، مكتبة صادر، ٩٤٩)، ص ١٢؛ أيضاً، يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١١٩٧.

(٣٧) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٥٩.

(٣٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٨٦ ـ ٨٩.

(٣٩) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٥٩ ـ ٦١.

مزهر ، وسعيد فريحة ، وسواهم.

رواية وزير الداخلية كميل شمعون عن تظاهرة ٢٧ نيسان:

كتب كميل شمعون في مذكراته يقول:

«وتعين يوم ٢٧ نيسان موعداً لحضوره [يوسف كرم] أول جلسة نيابية، فرافقته من الشمال تظاهرة حماسية اشترك فيها بعض الأصدقاء والأنصار.

غير أن خصوم العهد الاستقلالي في العاصمة وفي منطقة جبل لبنان تآمروا على انضمام عدد كبير منهم إلى هذه التظاهرة وعلى القيام بمحاولة عنيفة لاقتحام المجلس النيابي وقلب الحكومة. وتولى بعض العمال الفرنسيين التابعين للجيش الفرنسي ولدائرة الأمن العام الفرنسية تسليح المتآمرين وتنظيمهم. كما شوهد بعض رجال الجيش يوزعون عليهم الأعلام الفرنسية. فلما أزف الموعد تسرب عمال الفرنسيين بين المتظاهرين لقيادتهم بينما تمركز غيرهم في البنايات العامة استعداداً للتدخل متى اقتضى الأمر ذلك.

وقد لزمت مكتبي في وزارة الداخلية أرقب في قلق تطور الحوادث وأتدبر بما لدي من وسائل لتفريق التظاهرة إذا لزم تفريقها. ولم تكن الوسائل الموضوعة تحت تصرفي كافية، فالجنود اللبنانيون كانوا لا يزالون تحت إمرة الفرنسيين لا سلطة لنا عليهم، والدرك البالغ عدده ١٨٠٠ رجل كان مسؤولاً عن حفظ الأمن في لبنان كله، بينما رجال الشرطة وعددهم ٦٥٠ موزعون في العاصمة وصيدا وطرابلس.

فلم يكن والحالة هذه بد من أعجوبة لتوفيق جهودنا في منع ذلك النهار من أن ينقلب إلى كارثة على الحكومة وعلى المجلس النيابي وعلى البلاد.

وعند الساعة الثالثة بعد الظهر وصل المتظاهرون، وعددهم يناهز العشرين ألفاً، إلى ساحة مجلس النواب، بعد أن اخترقوا كل الحواجز

---

(٤٠) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج ٢، ص ١١٩٦ ـ ١١٩٨.

(٤١) المصدر ذاته، وقد استشهد برواية سعيد فريحة عن الحادث.

الحائلة دونها، وأخذوا يلوحون بالأعلام الفرنسية[٤٢]، وعلقوا أحدها[٤٣] على مدخل المجلس بينما اشتد ضغطهم على الحرس محاولين الوصول إلى الباب.

وفي هذه الأثناء تسنى لأحد رجال الجيش الفرنسي[٤٤]، في زيه الرسمي، أن يعتلي أكتاف بعض المتظاهرين المسلحين وأن يقودهم في ظل علم فرنسي حمله ويصعد معهم إلى درج المجلس.

فلما صار على بعد خطوات من الباب انطلقت رصاصة صرعته[٤٥]، فتوقف الهجوم وبدأ تبادل الرصاص بشدة من كل ناحية: المتظاهرون يطلقونه على قوات الدرك، والدرك يطلقه على المتظاهرين المسلحين، وعمال الأمن العام الفرنسي مع بعض رجال الجيش يؤيدون المتظاهرين من سطوح البنايات المجاورة ونوافذها[٤٦].

ولم يمض نصف ساعة على بدء الاشباك، حتى كانت الحكومة مسيطرة على الموقف، وقد انجلى الحادث عن خمسة قتلى وعن سبعة عشر جريحاً فضلاً عن عدد مجهول من رجال الفرنسيين وأنصارهم نقلته سياراتهم وأخفوه، واعتقل عدد من المتآمرين والمتظاهرين»[٤٧].

النائب يوسف كرم يستنكر الحادث:

بعد أن سيطرت الحكومة على الموقف وهدأت الحال في محيط

---

(٤٢) يلوحون بالأعلام الفرنسية ويهتفون، حسب رواية منير تقي الدين «**نحن رجالك يا ديغول!! البلاد بلادك يا ده غول**» وكذلك: «**بحياة فرنسا وبسقوط العهد الاستقلالي ورجاله**». (**الجلاء**، ص ٦٠).

(٤٣) وقيل أيضاً أنه كان علم لبنان القديم، أي علماً فرنسياً في وسط القسم الأبيض فيه أرزة خضراء.

(٤٤) واسمه سعد الله بطرس: (عن منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٦٠).

(٤٥) تكاد المصادر تجمع على أن مطلق الرصاصة كان نعيم مغبغب، قائد الحرس الوطني السابق في أيام حكومة بشامون.

(٤٦) وخصوصاً من بناية مصلحة التلفون التي كانت لا تزال بيد الفرنسيين، وهي البناية المعروفة باسم بناية بنكودي روما والمواجهة لساحة البرلمان من الجهة الجنوبية الغربية. وقد أزيلت في سنة ١٩٩٤.

(٤٧) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص ١١ ـ ١٣.

مجلس النواب التأم المجلس فألقى رئيس الحكومة بياناً شديداً عن الحادث هدد فيه كل من تسول له نفسه الإخلال بالأمن أو التعرض بسوءٍ للاستقلال. وكان مما قاله: «**لقد ظن هؤلاء الخونة أن حلمنا ضعف، وأن سكوتنا عجز... لقد وضعنا خاتمة للحلم وسنضرب كل خائن مهما علا مقامه**»[48]. ثم وقف النائب يوسف كرم وألقى البيان التالي:

«**إستغل بعض المشاغبين والخونة مناسبة حضوري إلى مجلس النواب فحاولوا رفع العلم الفرنسي على باب المجلس اصطياداً في الماء العكر، فجرت حوادث آسف لها كل الأسف وأنا أستنكر هذا العمل كل الاستنكار وأؤيد بكل قواي وطني العزيز لبنان العربي المستقل. عاش لبنان وعاش الاستقلال**»[49].

محاولة اغتيال رياض الصلح:

وبعد الجلسة مباشرة جرت محاولة لاغتيال رئيس الحكومة رياض الصلح أمام السراي الصغير في ساحة البرج قامت بها جماعة من المعارضين[50]. وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة منع التجول في بيروت من المساء حتى الفجر، وبقي هذا المنع ساري المفعول حتى الأول من أيار[51]. وأعرب معظم الهيئات والشخصيات والصحف استنكارها لما جرى في ٢٧ نيسان، كما أن رئيسي منظمتي الكتائب والنجادة، بيار الجميل وأنيس الصغير، أصدرا بياناً مشتركاً نددا فيه «**بالدساسين والمأجورين**» الذين استغلوا التظاهرة وأقدموا على أعمال هي الخزي والعار، وجددا العهد بأن تظل المنظمتان جندي استقلال لبنان وسور كرامته[52]. فكان هذا البيان تعبيراً عن تضامن جناحي لبنان وتصميمهما على المحافظة على الاستقلال والدفاع عنه ضد كل معتدٍ.

---

(٤٨) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول، الجلسة الخامسة، يوم الخميس في ٢٧ نيسان سنة ١٩٤٤، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

(٤٩) المصدر ذاته، أيضاً منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٦٢.

(٥٠) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٦٢.

(٥١) المصدر ذاته، ص ٦٣.

(٥٢) المصدر ذاته، ص ٦٤ ـ ٦٥.

٥ ـ ما بعد الفتنة

الفرنسيون ينفون تورطهم بفتنة ٢٧ نيسان:

لم تنقضِ فتنة ٢٧ نيسان من دون أن تؤثر على العلاقات اللبنانية ـ الفرنسية. ذلك، لأن أركان الحكم الوطني، من رئيس الجمهورية[٥٣] إلى الوزراء[٥٤] والنواب[٥٥]، وكذلك الصحف الوطنية وأكثرية الشعب وجهوا إلى السلطات الفرنسية أصابع الإتهام بالتواطوء مع مفتعلي فتنة ٢٧ نيسان وباشتراكهم الفعلي فيها بواسطة رجالهم وأعوانهم ومعداتهم. وقد أظهرت المندوبية العامة امتعاضها من هذا الاتهام ونفت أن تكون لها أية علاقة بحادثة ٢٧ نيسان. ففي ٢٩ نيسان قصد المندوب الفرنسي الجنرال بينيه (Beynet) يرافقه سكرتير المندوبية العام الكونت أو ستروروغ (Ostrorog) إلى مقر الرئاسة وقدم احتجاجاً شفهياً بهذا المعنى إلى رئيس الجمهورية بحضور رياض الصلح[٥٧]. وكذلك أذاعت المندوبية في أول أيار من راديو الشرق ببيروت بياناً بنفس المعنى

نقل كميل شمعون من الوزارة إلى السلك الدبلوماسي:

كان غضب الفرنسيين منصباً بشكل خاص على وزير الداخلية كميل شمعون لأنه اتصل يوم حادث ٢٧ نيسان بالسلطات البريطانية في لبنان وأبلغها تفاصيل الدور الذي لعبه الفرنسيون في تطور حوادث ذلك النهار[٥٩]. وأبلغ الفرنسيون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أن وجود كميل شمعون في الحكومة يعرقل سير تسليم باقي المصالح المشتركة، ولا سيما الأمن العام والجيش، إلى الحكومة اللبنانية[٦٠]. وتصرف المسؤولون

---

(٥٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٨٧.
(٥٤) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص ١٣.
(٥٥) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٨٨، ٩٠.
(٥٦) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٦٣ ـ ٦٤.
(٥٧) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ص ٩٠.
(٥٨) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٦٣ ـ ٦٤ وفيه النص الكامل للبيان الفرنسي.
(٥٩) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص ١٣.
(٦٠) المصدر ذاته، ص ١٣؛ أيضاً منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٦٦.

اللبنانيون بحكمة وحنكة ودهاء سياسي لأنهم كانوا، كما يقول المثل، يريدون أكل العنب لا مخاصمة الناطور، أي أنهم يريدون السيادة والاستقلال لا تحدي الفرنسيين واستعداءَهم. فقرروا تفادي المواجهة والاختصام معهم على أمور شكلية ثانوية إذا كان ذلك يساعد على التعجيل في تسلم باقي المصالح المشتركة وتصفية سائر المشاكل المعلقة الأخرى معهم. لذلك عالجوا الشكوى الفرنسية بإجراء تعديل وزاري. وحتى كميل شمعون نفسه، الذي كان التعديل المطلوب سيجري على حسابه بالدرجة الأولى، لم يعترض وقبل أن يضحي بمنصبه الوزاري في سبيل المصلحة الوطنية العليا[61]. وثمة سبب آخر استدعى إجراء التعديل الوزاري، ذلك أن الخلاف كان قد نشب داخل مجلس الوزراء بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من جهة وكميل شمعون من جهة ثانية بسبب ما نسب إليه من اتّباع سياسة حزبية في وزارة الداخلية[62]. وأخيراً تم الاتفاق بين سائر الأطراف المعنية بالموضوع على التسوية، وبدأ التنفيذ يأخذ مجراه دون إبطاء. ففي ٢٠ أيار أعلن رئيس الحكومة رياض الصلح في مجلس النواب أنه سيسند قريباً إلى كميل شمعون منصب أول وزير مفوض للبنان في لندن[63]. فجاء هذا الإجراء بمثابة ترضية معنوية للفرنسيين.

استلام أول فوج من القناصة اللبنانية:

على أثر الإعلان المذكور أعلاه جرت مفاوضات بين الجانبين الفرنسي واللبناني أسفرت عن توقيع بروتوكول ١٥ حزيران الذي ينص على أن تسلم السلطات الفرنسية فوجاً من القناصة اللبنانية[64] معززاً بمفرزة من المصفحات المجهزة بالرشاشات إلى السلطات اللبنانية في الحال. وقد جرى التسليم فعلاً في ١٧ حزيران بحفلة عرض عسكري أقيمت في الملعب البلدي

(٦١) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص ١٣.

(٦٢) المصدر ذاته، ص ١٣؛ أيضاً، بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٩٥؛ أيضاً، منير تقي الدين، الجلاء، ص ٦٥.

(٦٣) **الجريدة الرسمية**، السنة ٨٤ ـ العدد ٢٧، الأربعاء في ٥ تموز ١٩٤٤ ص ٧ ـ ٨.

(٦٤) إن اللبنانيين المتطوعين في الجيش الفرنسي كانوا يعرفون أيضاً باسم «الفرق الخاصة في جيش الشرق».

وحضرها من الجانب اللبناني رئيس الجمهورية والوزراء ومن الجانب الفرنسي المندوب العام القائد الأعلى لجيوش الشرق الجنرال بينيه وأركان حربه[٦٥]. فكان هذا الفوج اللبنة الأولى في بناء صرح الجيش اللبناني. أما باقي الأفواج من المجندين اللبنانيين فقد جرى الاتفاق على تسليمها إلى السلطات اللبنانية لاحقاً بعد إجراء مفاوضات بشأنها بين الجانبين[٦٦].

التعديل الوزاري:

وفي ٢ تموز قدم رياض الصلح استقالة الحكومة، ثم ما لبث أن شكل في اليوم التالي، الثالث من تموز، حكومة جديدة ضمت الوزراء السابقين باستثناء كميل شمعون الذي حل محله حميد فرنجية، وعادل عسيران الذي حل محله محمد الفضل. أما كميل شمعون فقد صدر المرسوم رقم ١٧٦٩ بتاريخ ٢٦ آب بتعيينه وزيراً مفوضاً لدى بلاط سانت جايمس في لندن، فغادر لبنان نهار الأحد في ٢٧ آب سنة ١٩٤٤ متوجهاً إلى بريطانيا لاستلام مهام منصبه الجديد[٦٧].

استلام دوائر الأمن العام:

في اجتماع مشترك لبناني - سوري - فرنسي عقد في صوفر في ٧ تموز وحضره المندوب العام بالوكالة شاتينيو[٦٨] ورياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني وسعد الله الجابري رئيس الوزراء السوري، جرى توقيع البروتوكولات المتعلقة بتسليم دوائر الأمن العام إلى كل من السلطتين اللبنانية والسورية[٦٩]. وكان تسلم الأمن العام عاملاً حيوياً من عوامل تحصين الاستقلال في الداخل. فقد كانت السلطات اللبنانية على اطلاع كامل على الدور التخريبي الذي كانت عناصر هذا الجهاز، وعلى رأسها مديره غوتيه

---

(٦٥) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٩٢.

(٦٦) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ١٥١ - ١٥٣.

(٦٧) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص ١٧؛ أيضاً، **الجريدة الرسمية**، السنة ٨٤، العدد ٣٥، الأربعاء في ٣٠ آب ١٩٤٤، ص ١ - ٢.

(٦٨) لأن المندب العام الجنرال بينيه كان في باريس.

(٦٩) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٦٨.

(Gautier) تقوم به في مطلع عهد الاستقلال. كان الفرنسيون يستخدمون موظفي الأمن العام والمتعاملين معهم لنشر الإشاعات المقلقة، وإثارة النعرات الطائفية، وإشعال نار الفتن بين فئات الشعب، وتنظيم المظاهرات، والاشتراك بأعمال الشغب والإخلال بالأمن، والتشكيك بإخلاص رجال الحكم، والسعي لاستبدال النظام القائم بنظام آخر يدور في فلك فرنسا ويضع لبنان تحت رعايتها وحمايتها على وجه ليس بمختلف كثيراً عما كانت عليه الحال في عهد الانتداب.

استفزازات انتهت بسلام:

إن انتقال دوائر الأمن العام إلى السلطات اللبنانية وفر على هذه السلطات متاعب كثيرة، وأضعف قدرة الفرنسيين على التشويش على الحكم الوطني، ولكنه لم يلغها كلياً. فقد بقي للفرنسيين أنصار محليون وموظفون وعمال كثيرون في مصالح الجيش وإدارة التلفون ومؤسسة راديو الشرق التي كانت لا تزال في أيديهم[٧٠]، واستمروا في تسخير هؤلاء لإرباك الحكم الوطني كلما سنحت لهم الفرصة، مثلما فعلوا يوم ٢٥ آب سنة ١٩٤٤ حين حررت قوات الحلفاء العاصمة الفرنسية باريس من الاحتلال الألماني الذي دام أربع سنوات[٧١]، وفي الأسبوع الثاني من أيار سنة ١٩٤٥ يوم انتهت الحرب العالمية الثانية في أوروبا. فقد ابتهجت جميع البلدان الحليفة بهذه الانتصارات، ولكن الطريقة الاستفزازية التحريضية التي اعتمدها الفرنسيون وصنائعهم في لبنان للتعبير عن فرحتهم شوهت جمال هاتين المناسبتين وأفقدتهما روعتهما ومعناهما في نظر اللبنانيين وحلفاء فرنسا على السواء. ففي ذكرياته عن تلك الأيام العصيبة كتب رئيس الجمهورية بشارة الخوري يقول:

«واشتد بنا اضطراب البال، وخشينا مرة أخرى على الاستقلال خصوصاً وأن انتصار الحلفاء الذي وصل خبره إلينا في ٨ نوار أثار هياج المشاغين من عملة الفرنسيين وعملائهم إذ أخذوا يطوفون شوارع بيروت في الكميونات

---

(٧٠) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ص ٩٨.

(٧١) المصدر ذاته، ص ٩٧ ـ ٩٨.

العسكرية ويطلقون العيارات النارية والعبارات النابيةَ ويستفزون الأهالي الآمنين.

واندفع الجنود الفرنسيون يقيمون الزينات في ثكناتهم ويطلقون النار من بنادقهم الحربية طوال ثلاثة أيام، ولا سيما في كورنيش المنارة، ومنعوا الناس من السير عليه منعاً باتاً»[٧٢].

كلمة لحود:

وفي جلسة عقدها مجلس النواب على أثر هذه الأحداث تكلم عدد كبير من النواب فأدانوا بشدة مظاهرات ٨ ـ ١٠ أيار، واستنكروا ما حصل فيها من تحد مقصود للشعور الوطني واستفزاز مثير لكرامة اللبنانيين. مثال ذلك ما جاء في كلمة النائب إميل لحود بالمجلس، الذي قال ما يلي: **«وجاء يوم النصر وإذا في شوارع بيروت صبية يطلقون، ويشترون بالدرهم، ويتحدون الناس في بلادهم، ويهبون البلاد للناس، ويرفعون في شوارع الأمة كل لواء إلا لواء الأمة، ويتغنون بكل رسم إلا رسم رئيس البلاد. أما تسمعون، يدوي في أذانكم، أصوات أولئك الصبية وبعض الأحيان أولئك البنات مرددة: نحن رجالك يا فلان... البلاد بلادك يا فلان...»**[٧٣]

ويؤيد يوسف مزهر هذه الوقائع حيث يقول:

«وجاءَت مظاهراتهم تحدياً واستفزازاً لشعور الوطنيين إذ أنهم كانوا يسيرون كميوناتهم الكبيرة محشوة بالصبية والرعاع والمأجورين وينادون نداءَات مثيرة عدائية كمثل «نحن رجالك يا ديغول... البلاد بلادك يا ديغول»[٧٤] متجاهلين سيادة لبنان واستقلاله وغير عابئين بكرامة اللبنانيين وشعورهم الوطني».

أما اللايدي سبيرز التي شهدت بنفسها الاحتفالات بتحرير باريس فقد

---

(٧٢) المصدر ذاته، ص ١٤٠.

(٧٣) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول، الجلسة الثامنة، الاثنين في ١٤ أيار سنة ١٩٤٥، ص ٣٠٠.

(٧٤) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١٢١٤.

عبرت عن شعورها كبريطانية تجاهها بكلمات قاسية ساخرة، وأدانت تصرف الفرنسيين البعيد عن الرصانة واللياقة[٧٥].

لو قدر لفتنة ٢٧ نيسان ١٩٤٤ بمناسبة حضور النائب كرم إلى البرلمان، وأحداث ٢٥ آب ١٩٤٤ بمناسبة تحرير باريس، واستفزازات ٨ ـ ١٠ أيار ١٩٤٥ بمناسبة النصر أن تنجح لكانت جميع إنجازات العهد الاستقلالي قد تعرضت للخطر، ولكان مصير لبنان قد وضع على بساط البحث والمساومات من جديد. ولكن سيطرة الحكومة على الموقف بسرعة، والاستنكار الواسع الذي قوبلت به هذه الفتن والتحرشات، والتأييد القوي الذي عبرت عنه الصحافة الوطنية ومختلف الفئات والطوائف والتنظيمات، أضعف موقف خصوم العهد ومعنوياتهم، وشد إزر الحكومة، وجعلها أكثر إدراكاً واهتماماً بتحصين استقلال لبنان، ليس داخلياً فحسب، بل أيضاً في المجالين العربي والدولي.

---

(٧٥) اللايدي سبيرز، **قصة الإستقلال**، ص ١٢٢ ـ ١٢٤.

تحصين الاستقلال عربياً ودولياً

١ ـ لبنان عضو مؤسس بجامعة الدول العربية

الدعوة إلى الوحدة العربية:

خلال الثلاثينات وأثناء الحرب العالمية الثانية اشتدت الدعوة إلى الوحدة العربية، ولاقت تأييداً شعبياً واسعاً، وخصوصاً في صفوف الطلاب والمثقفين في سائر الأقطار العربية[1]. ورأت بريطانيا أن لها مصلحة في تشجيع الدعوة إلى الوحدة العربية في تلك الظروف السياسية والعسكرية القلقة التي كان يجتازها العالم يومئذٍ[2]. فصدرت عن مسؤولين بريطانيين بضعة اقتراحات وتصريحات تصب في هذا الاتجاه[3]، كان أحدها، ولعله أهمها، ما جاء على لسان أنطوني إيدن (Antony Eden) وزير الخارجية البريطانية في بيان ألقاه بتاريخ ٢٤ شباط سنة ١٩٤٣ في مجلس العموم، وقال فيه ما يلي:

«إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية. ولا يخفى أن المبادرة لأي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب. وحسب ما لدي من

---

(١) قسطنطين زريق، في ـ قسم المناقشة ـ بكتاب، «**جامعة الدول العربية في الواقع والطموح**»، (بيروت، مركز دراسات الوحدة، ١٩٨٣)، ص٧٢ ـ ٧٣.

(٢) مروان بحيري، «بريطانيا والجامعة العربية: السنوات التأسيسية»، في مجلة «**المستقبل العربي**»، العدد ٧٦، بتاريخ ٦/ ١٩٨٥، ص٤ ـ ٢٤.

(٣) علي محافظة، «النشأة التاريخية للجامعة العربية» في كتاب «**جامعة الدول العربية في الواقع والطموح**»، ص٣٩ ـ ٤٤.

معلومات فإنه لم يقدم بعد أي مشروع يحظى بموافقة الجميع»[٤].

هل يتجاوب لبنان؟

لاقى هذا التوجه الجديد في السياسة البريطانية ترحيباً حاراً في العالم العربي، ووجد فيه المشتغلون بالقضايا القومية حافزاً قوياً وفرصة متاحة لتحقيق أملهم المنشود في الوحدة[٥]. إلا أنهم كانوا يخشون «**أن يكون لبنان العقبة الكبيرة في سبيل جامعة عربية عتيدة**»[٦]. ذلك، لمعرفتهم بأن اللبنانيين، وأكثرية المسيحيين منهم بشكل خاص، كانوا دائماً يعارضون مشاريع الوحدة العربية الشاملة أو المحدودة، ويرفضون أن يدخل لبنان طرفاً في أي منها. وهذا ما جعلهم يوصمون بالانعزالية والانعزاليين، ويتهمون بالعداء للعرب والعروبة. والواقع أن الأمر لم يكن كذلك. فاللبنانيون لم يكونوا لا أعداء العرب ولا أعداء العروبة، ولا كانوا دعاة مقاطعة وانعزال، بل إن العكس قد يكون هو الأقرب إلى الصواب. فكثيرون هم اللبنانيون المسيحيون الذين دعوا إلى الوحدة العربية وكتبوا عنها وعملوا من أجل تحقيقها. ثم إن اللبنانيين المتشددين «الانعزاليين» أنفسهم كانوا يقولون أنهم يرحبون «**كل الترحيب بكل تعاون عمراني ثقافي واقتصادي يأتي في سبيل المصلحة المتبادلة**»، ولكنهم كانوا يستدركون قائلين: «**أما لبنان كوطن قومي فهو لبنيه. لبنيه فقط، لبنيه المحمديين، لبنيه المسيحيين، لبنيه الموسويين على السواء، نريده متميزاً بكيانه، بذاتيته، بشخصيته، نريده متمتعاً باستقلال حقيقي... ولبنان فوق كل شيء... ولبنان هذا يتنافى والإدماج... إننا حريصون على هذا الاستقلال حرصنا على الحياة. نغار عليه ولا نقبل شريكاً فيه**»[٧].

---

(٤) المصدر ذاته، ص٤٤.

(٥) المصدر ذاته، ص٤٠ ـ ٤١ و٤٤ ـ ٤٥.

(٦) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٤٥.

(٧) أسعد البستاني: هذا بعض ما ورد في خطاب النائب أسعد البستاني في مجلس النواب بتاريخ ٢٣ أيلول سنة ١٩٤٤. راجع **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة السادسة، السبت في ٢٣ أيلول سنة ١٩٤٤، ص٦٣٢ ـ ٦٣٣.

تحديد الموقف اللبناني:

إن الموقف اللبناني، إذن، كان صريحاً وواضحاً، ويتلخص في أن اللبنانيين لا يتمسكون بسياسة الانكماش والانغلاق على الذات في عالم يسير في طريق التواصل والتعاون والمشاركة[8]، بل إنهم يرغبون في التعاون والتنسيق مع إخوانهم العرب في شتّى المجالات وإلى أقصى الحدود، شرط أن تعترف الدول العربية باستقلال لبنان التام وسيادته الكاملة ضمن حدوده الراهنة، وأن لا يمس التعاون هذه السيادة ولا ينتقص من هذا الاستقلال في أي حال من الأحوال وبأي شكل من الأشكال. ومتى نال لبنان هذا الاعتراف وحظي بهذه الضمانات فلا يبقى ما يخشاه من تعامله وتعاونه مع الدول العربية. والواقع أن موقف لبنان هذا لم يكن يختلف في شيء عن مواقف سائر البلدان العربية الأخرى، لأنه ما من حكومة عربية واحدة، حسب ما ظهر في مشاورات الوحدة العربية، وحسب ما ذكره مصطفى النحاس باشا، كانت مستعدة للتنازل عن سيادة واستقلال البلد الذي تتولى مقدراته لأية هيئة وحدوية كانت[9]. لهذا لم يكن لبنان متفرداً في موقفه، ولم يشكل عقبة لا يمكن تجاوزها في وجه تأسيس جامعة الدول العربية.

لبنان يعلن موقفه للعرب:

كان الزعماء العرب على معرفة تامة بالموقف اللبناني. فبشاره الخوري كان قد أعلنه في القاهرة عندما لبى دعوة مصطفى النحاس باشا لزيارة مصر في سنة ١٩٤٢[10]. وفي الخطاب الذي ألقاه بمجلس النواب بعد اعلان انتخابه رئيساً للجمهورية في ٢١ أيلول سنة ١٩٤٣ حيث قال:

---

(٨) بشارة الخوري، في «عهد الرئيس للأمة»، وهو عنوان خطابه في مجلس النواب بعد إعلان انتخابه رئيساً للجمهورية في ٢١ أيلول سنة ١٩٤٣. راجع كتاب بشارة الخوري، «**مجموعة خطب أيلول ١٩٤٣ ـ ك٢ ١٩٥١**»، (بيروت، المطبعة البولسية، ١٩٥١)، ص١ - يشار إليه بعد الآن هكذا: بشارة الخوري، **مجموعة خطب**.

(٩) علي محافظة، في «النشأة التاريخية للجامعة العربية»، في كتاب «**الجامعة العربية في الواقع والطموح**»، ص٤٨ ـ ٤٩ و٥١ ـ ٥٢.

(١٠) راجع أعلاه، الفصل ٣٤.

«فأسأل الله عزَّ وجلَّ أن يعيننا في خدمة هذا الوطن اللبناني المستقل المتمتع بسيادته كاملة غير منقوصة... هذا الوطن اللبناني الذي نضع حبه فوق كل شيء والذي يجب أن يظل للبلدان العربية المحيطة به جاراً أميناً وأخاً صادقاً تربطه بها روابط تعاون يسوده الود والإخلاص»[(١١)].

وفي البيان الوزاري الذي ألقاه رياض الصلح في مجلس النواب في ٧ تشرين الأول سنة ١٩٤٣ خصص ثلاث فقرات منه للعلاقات اللبنانية ـ العربية مشدداً على أهمية تعاون لبنان مع الدول العربية على قدم المساواة والاحترام المتبادل، ومشيراً إلى المنافع الجلى التي تعود عليهم جميعاً نتيجة التعاون الصادق المخلص[(١٢)]. وفي معركة الاستقلال في تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ وقفت الدول العربية جميعها إلى جانب لبنان وآزرته بقوة ودافعت عن قضيته. وبعد انجلاء المعركة عن فوزه بالاستقلال الناجز اعترفت به دولةً حرةً سيدةً مستقلة، وتبادلت معه التمثيل الدبلوماسي.

في هذا المناخ الإيجابي المؤاتي طُرحت مسألة الوحدة العربية على بساط البحث بصورة جدية. وكان من الطبيعي أن يلبي لبنان الدعوة التي وجهت إليه للاشتراك مع الدول العربية الأخرى في بحث هذا الموضوع.

مشاورات الوحدة العربية:

على أثر تصريح وزير الخارجية البريطانية أنطوني إيدن، الذي سبقت الإشارة إليه، اتخذت مصر المبادرة الوحدوية التي انتهت بعد سنتين تقريباً بتأسيس جامعة الدول العربية في القاهرة. وقد تمَّ ذلك على ثلاث مراحل هي التالية: مرحلة «مشاورات الوحدة العربية»، ومرحلة عمل «اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية»، ومرحلة انعقاد «المؤتمر العربي العام». امتدت مرحلة المشاورات من ربيع سنة ١٩٤٣ حتى أيلول سنة ١٩٤٤. وقد أجرى خلالها رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس باشا اتصالات واسعة ومشاورات مكثفة مع حكومات الدول العربية المستقلة السبع، وفي طليعتها

---

(١١) بشارة الخوري، في «عهد الرئيس للأمة»، في كتابه «**مجموعة خطب**»، ص١ ـ ٢

(١٢) جان ملحمة، **مجموعة البيانات الوزارية**، ص٢٣ ـ ٣٤.

لبنان، لاستطلاع آرائها بموضوع الوحدة العربية[١٣]. وحدد لبنان موقفه في هذه المشاورات ببيان مكتوب سلمه رياض الصلح، رئيس وزراء لبنان، في مطلع سنة ١٩٤٤ إلى النحاس باشا، وجاء فيه أن لبنان يرغب في التعاون مع الأقطار العربية لأنه يتفهم ضرورات هذا التعاون ومنافعه، ولأن الدول العربية أصبحت تتفهم أسباب موقف لبنان المتحفظ من الوحدة العربية، وتعترف بكيانه المستقل وحدوده الحالية[١٤]. وأسفرت المشاورات عن أمرين: أولهما، الموافقة المبدئية على المضي قدماً في السعي لتحقيق الوحدة العربية، وثانيهما، تشكيل اللجنة التحضيرية لوضع مشروع الوحدة العربية لعرضه على حكومات الدول العربية المعنية بالموضوع.

اللجنة التحضيرية وبروتوكول الاسكندرية:

تشكلت اللجنة التحضيرية برئاسة مصطفى النحاس من مندوبين عن مصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية واليمن والأردن وممثل لعرب فلسطين[١٥]. وتألف الوفد الذي مثل لبنان فيها من رياض الصلح رئيساً ومن العضوين سليم تقلا وزير الخارجية وموسى مبارك مدير غرفة رئاسة الجمهورية. وبالرغم من موقف الحكومة الرسمي هذا ومشاركتها في المباحثات فإن المخاوف على استقلال لبنان من مشاريع الوحدة العربية المطروحة كانت لا تزال تساور بعض النفوس داخل مجلس النواب وخارجه. وسعى بعض الزعماء المسلمين الذين كانوا في الماضي من غلاة الوحدويين المتطرفين المتنكرين للكيان اللبناني إلى تطمين اللبنانيين وإزالة وساوس ومخاوف المتخوفين، وذلك بالاعتراف العلني الصادق الصريح بالكيان اللبناني السيد المستقل. وكان في مقدمة هؤلاء النائب عبد الحميد كرامي. فقد أدلى في مجلس النواب في ٢٣ أيلول سنة ١٩٤٤ قبيل سفر

---

(١٣) علي محافظة، «النشأة التاريخية»، في كتاب «**جامعة الدول العربية**»، ص٤٥ ـ ٤٧، وفيه عرض موجز لتلك المشاورات.

(١٤) أحمد الشقيري، «**الجامعة العربية: كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية**»، (تونس، دار بوسلامة، ١٩٧٩)، ص٧٠ ـ ٧٢، يشار إليه بعد الآن هكذا: أحمد الشقيري، الجامعة العربية.

(١٥) هو موسى العلمي.

الوفد اللبناني إلى مصر للاشتراك في أعمال اللجنة التحضيرية لوضع مشروع الوحدة العربية بتصريح قال فيه ما يلي:

«إن للبنان استقلالاً معترفاً به ونحن الذين حاربنا لبنان في الماضي لأنه لم يكن عربياً ونحن الذين طلبنا الوحدة السورية أتينا اليوم إلى هذه الندوة نعترف باستقلال لبنان ونناضل في سبيل هذا الاستقلال ضد أي كان لأن لبنان أصبح عربياً. لقد اعترفنا باستقلال لبنان ولم يكن ذلك مجاملة لأحد ولا خوفاً من أحد بل عن ثقة باستقلال لبنان...

رأيت بعض زملائي مشككين في الاستقلال لمناسبة مؤتمر الوحدة العربية فقلت لهم أن العرب اعترفوا باستقلالنا وتعودوا أن يكونوا أوفياء لعهودهم، ومن الغريب أن يتسرب هذا الشك إلى النفوس من جهة العرب، فالعرب لا يفكرون بمهاجمة لبنان، ونحن نعاهد الله على أن ندافع بكل قوانا عن هذا الاستقلال»[١٦].

بدأت اللجنة التحضيرية أعمالها بمدينة الاسكندرية في ٢٥ أيلول سنة ١٩٤٤، وعقدت ثماني جلسات عمل أسفرت عن اتخاذ المقررات التي أذاعها رئيس اللجنة في مساء يوم السبت السابع من تشرين الأول سنة ١٩٤٤ وعرفت باسم «بروتوكول الاسكندرية»، وهو مشروع الميثاق المتضمن المباديء الرئيسية والخطوط العريضة التي أوصت اللجنة التحضيرية بإنشاء جامعة الدول العربية على أساسها[١٧]. وزيادة في حرص الوفود العربية على تأكيد احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته، واستجابة منها لرغبة الوفد اللبناني ضمنت اللجنة التحضيرية بروتوكول الاسكندرية قراراً خاصاً يتعلق بضمان استقلال لبنان. وبعد اعلان بروتوكول الاسكندرية علقت اللجنة التحضيرية اجتماعاتها، ورجعت الوفود إلى بلدانها حاملة معها البروتوكول وملاحقه لعرضها على حكوماتها.

---

(١٦) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة ٦، السبت في ٢٣ أيلول سنة ١٩٤٤، ص٦٣٥.

(١٧) جريدة «**البشير**»، تقويم البشير ١٩٤٥، ص٩٨، (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٤٥)، وفيه تسجيل كامل لأعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية ومقرراتها والنص الكامل لبروتوكول الاسكندرية.

فور عودة الوفد اللبناني من مصر عقد مجلس النواب جلسة يوم السبت في ١٤ تشرين الأول ليستمع إلى تقرير من الوفد عن أعمال اللجنة التحضيرية. طرح النواب أسئلة كثيرة، وألقى رياض الصلح بياناً نتقطف منه الفقرات التالية نظراً لأهميتها، قال الصلح:

«أيها السادة. لقد كان لبنان أول من حدد موقفه تحديداً صريحاً في مشاروات الوحدة العربية في مصر. ولقد قلت في دمشق وهنا إننا نفهم موقفنا ونحدده تحديداً صريحاً لا تشوبه شائبة من شوائب الغموض. فموقفنا كان وسيكون موقف استقلال تام ناجز... ولا ينتقص هذا التعاون [مع الدول العربية] من سياسة الاستقلال والسيادة والحدود مقدار ذرة واحدة... وعلى هذا قبلت اللجنة قولنا وأرادت بصورة خاصة أن تخص لبنان... بهذا القرار التاريخي الذي سأتلوه عليكم:

رابعاً ـ قرار خاص بلبنان

تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية، مجتمعة إحترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة. وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي بالإجماع في ٧ أوكتوبر سنة ١٩٤٣...

إن القرارات الأخرى تحتاج كلها للرجوع إلى اللجان وبعد اللجان إلى الحكومات ومن بعدها إلى المجالس النيابية ثم يصار إلى التوقيع عليها نهائياً، إلا قراراً واحداً الخاص بلبنان فهو قطعي لا يحتاج إلى استئناف أو تمييز»[١٨].

وزاد رياض قوله:

«فنحن أيها السادة، أينما ذهبنا رواد استقلال وتعاون واتحاد ووفاق بين المسيحيين والمسلمين. ونحن نحمي هذا الاستقلال التام الناجز ونفديه

---

(١٨) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة ١١، السبت في ١٤ ت١ سنة ١٩٤٤، ص٧٠٩.

بدمائنا وأرواحنا، ليس فقط ضد الغرب بل ضد الشرق أيضاً»[١٩].

عبد الحميد كرامي يخلف رياض الصلح في رئاسة الحكومة:

وفي أثناء ذلك استدعت الظروف السياسية الداخلية تغيير الحكومة[٢٠]. فقدم رياض الصلح إلى رئيس الجمهورية استقالة حكومته، وشكل عبد الحميد كرامي الحكومة الجديدة في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٤٥[٢١]. وبذهاب رياض الصلح وتولي كرامي رئاسة الحكومة عادت المخاوف عند بعض اللبنانيين على السيادة والاستقلال. ولطمأنة هؤلاء أكد كرامي في البيان الوزاري في مجلس النواب في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٤٥ التزام حكومته بالسياسة الاستقلالية التي كرستها حكومة سلفه رياض الصلح. وقد جاء على لسانه بهذا الصدد ما يلي:

«فالوزارة التي سبقتنا وعلى رأسها دولة الوطني الكبير رياض بك الصلح حققت في هذا الحقل أماني الأمة بالاستقلال... وسيكون رائد حكومتنا... على أساس استقلال لبنان الناجز التام بحدوده الحالية وسيادته الكاملة، وسيضمن لنا التمثيل الخارجي الذي هو مظهر من مظاهر هذا الاستقلال الاتصال الوثيق باللبنانيين المغتربين الذين نعتبرهم شطراً باراً صالحاً من أبناء هذا الوطن ودعامة من دعائم استقلاله»[٢٢].

وفي أثناء مناقشة البيان الوزاري ورداً على بعض ما جاء في كلام بعض النواب، قال عبد الحميد كرامي:

---

(١٩) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص١١٠ - ١١١.

(٢٠) المصدر ذاته، ص١٢٣.

(٢١) ما بين تعليق اجتماعات اللجنة التحضيرية بعد مؤتمر الاسكندرية في ٧ تشرين الأول سنة ١٩٤٤ ومباشرة اللجنة الفرعية أعمالها ابتداءً من أواسط شباط سنة ١٩٤٥ كانت الحكومات قد تغيرت في أربعة بلدان عربية. ففي مصر حلت حكومة أحمد ماهر باشا محل حكومة مصطفى النحاس باشا، وفي العراق حلت حكومة حمدي الباجه جي محل حكومة نوري السعيد، وفي لبنان حلت حكومة عبد الحميد كرامي محل حكومة رياض الصلح، وفي الأردن حلت حكومة سمير الرفاعي محل حكومة توفيق أبو الهدى.

(٢٢) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الأولى، السبت في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٥، ص١٣٧ - ١٣٩.

«أنا طالما كررت وزميلي رياض صراحة عن موقفنا من استقلال لبنان، فأريد أن أكون صريحاً أيضاً. فيمين الله لولا أن البلاد العربية لا تريد استقلال لبنان بحدوده الحاضرة لما رأيتموني على كرسي النيابة ولا على كرسي الحكومة. فإرادة البلاد العربية صادقة فليطمئن لبنان من جهة العرب»[٢٣].

قوبل البيان الوزاري وإجابات عبد الحميد كرامي على أسئلة النواب وملاحظاتهم بالترحاب والارتياح، ومنح المجلس الحكومة الثقة بأكثرية كبيرة... وانصرفت الحكومة بعد نيلها الثقة إلى معالجة الشؤون السياسية الملحة وفي مقدمتها مسألة الوحدة العربية.

نقاش اللجنة حول السياسة الخارجية وكيفية اتخاذ القرارات:

كانت اللجنة التحضيرية لوضع مشروع الوحدة العربية، قبل تعليق اجتماعاتها في السابع من تشرين الأول ١٩٤٤، قد شكلت لجنة من أعضائها هي «اللجنة الفرعية» التي أوصى بروتوكول الاسكندرية بتشكيلها لمتابعة العمل من أجل إعداد مشروع ميثاق جامعة الدول العربية بعد أن تكون الحكومات المعنية به قد استكملت دراساتها وأبدت ملاحظاتها بشأن البروتوكول وملاحقه. ولما أكملت هذه الحكومات دراساتها انعقدت «اللجنة الفرعية» في الاسكندرية لاتمام المهمة الموكولة إليها ابتداءً من أواسط شباط سنة ١٩٤٥. وقد شكلت الحكومة الوفد الذي يمثل لبنان في هذه اللجنة من وزير الخارجية هنري فرعون، وأمين عام وزارة الخارجية فؤاد عمون، ووزير لبنان المفوض في القاهرة يوسف سالم. وخلال اجتماع هذه اللجنة وقع تباين في الآراء حول موضوعين جوهريين هما السياسة الخارجية وكيفية اتخاذ القرارات في مجلس الجامعة. فقد طلب رئيس الوفد المصري النقراشي باشا أن يتخذ مجلس الجامعة قراراته بغالبية الأصوات، وأن تكون السياسة الخارجية واحدة موحدة في جميع الدول العربية[٢٤]. وكان قد جاء في بروتوكول الاسكندرية بند بهذا الخصوص يقول ما يلي:

---

(٢٣) المصدر ذاته، ص١٤٥.

(٢٤) يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص١٩٥ ـ ١٩٦.

«لا يجوز [لأية دولة عضو في الجامعة] بأية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها»[٢٥].

فعارض هذين الرأيين ثلاث دول عربية هي لبنان والعراق والسعودية[٢٦]. فمن حيث السياسة الخارجية طالب المعترضون بأن يكون كل بلد عربي عضو في الجامعة حراً في رسم سياسته الخارجية بما يتناسب مع وضعه الخاص. ومن حيث الموضوع الثاني احتدم النقاش حول كيفية اتخاذ مجلس الجامعة قراراته، أبالأكثرية أم بالإجماع؟ وإذا اتخذت بالأكثرية فماذا يكون موقف الأقلية منها؟ هل تطبق عليها المقررات فتلزمها أم لا؟ وكانت معارضة لبنان لمبدأ الالزام في هذين الموضوعين نابعة من خوفه من أن يفرض عليه القيام بما لا رغبة ولا مصلحة له فيه، ومن أن يثير، على حد قول بشارة الخوري، **«عندنا بعض الشكوك الحقيقية أو المفتعلة، وذلك بسبب وضع لبنان الحساس والتيارات التي ما زالت تتجاذبه»**[٢٧] ويصف أحد أعضاء اللجنة الفرعية النقاش الذي جرى فيها حول هذين الموضوعين، فيقول:

«وحصلت مشادة وجدل عنيفان حول هاتين النقطتين، وعندما احتدم الجدال طلب النقراشي التصويت على اقتراحيه فتصدى له الوفد اللبناني بقوة وعارض فكرة التصويت، وأيده الوفد العراقي برئيسه المرحوم أرشد العمري أحد رؤساء الوزارة السابقين في العراق. وبلغ به الأمر إلى أن جميع أوراقه وقال: أنا خارج من الاجتماع.

وهمَّ أرشد العمري بالانصراف فلحق به بعض أعضاء الوفود وأعادوه إلى مكانه.

ومما يجب تسجيله هنا أن المملكة العربية السعودية كانت هي أيضاً من رأي لبنان. غير أن ممثلها في الجلسات (جلالة الملك فيصل الراحل)

---

(٢٥) بروتوكول الاسكندرية، القسم «أولاً ـ جامعة الأمم العربية»، الفقرة الثالثة ما قبل الأخيرة من هذا القسم.

(٢٦) يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص١٩٧.

(٢٧) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص١٠٩ ـ ١١٠.

كان موقناً أن لبنان والعراق لا يرضيان، ولن يرضيا باقتراح النقراشي باشا، وأن الاقتراح لن ينجح، فآثر الممثل السعودي الصمت كي لا يغضب الحكومة المصرية. . .

وفازت نظرية لبنان، وصرف النظر عن وحدة السياسة الخارجية، كما تقرر أن لا تكون مقررات الجامعة ملزمة إلا لمن يقبلها»[٢٨].

توقيع ميثاق جامعة الدول العربية وإقراره:

استمرت اللجنة الفرعية في عملها طيلة شهر كامل، وانتهت من وضع الصيغة النهائية لميثاق جامعة الدول العربية في ١٧ آذار، ورفعته إلى اللجنة التحضيرية المجتمعة في قصر الزعفران بالقاهرة، فأقرته في ١٩ منه. ثم التأمت هيئة المندوبين بصفة مؤتمر عربي عام جرى فيه التوقيع على الميثاق[٢٩] وإعلان قيام «جامعة الدول العربية» في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥. وقّع الميثاق عن لبنان عبد الحميد كرامي رئيس الوزراء ويوسف سالم وزير لبنان المفوض في القاهرة. وكان يقتضي التصديق على الميثاق وملاحقه وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كلٍ من الدول المتعاقدة[٣٠]. وقد صدقت عليه الحكومة اللبنانية وأحالته على مجلس النواب فأبرمه في ٧ نيسان سنة ١٩٤٥[٣١]. وأقرته كذلك سائر الدول العربية الأخرى ودخل حيز التنفيذ في ١١ أيار من ذلك العام.

ماذا في الميثاق؟

يتألف ميثاق جامعة الدول العربية من مقدمة وعشرين مادة. وفيما يلي

---

(٢٨) يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص١٩٦ ـ ١٩٧.

(٢٩) لم يوقع مندوبا العربية السعودية واليمن الميثاق يومئذٍ قبل الرجوع إلى حكومتيهما، وقد وقعاه فيما بعد.

(٣٠) هذا ما نصت عليه المادة العشرون من الميثاق.

(٣١) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول، الجلسة الثانية، السبت في ٧ نيسان سنة ١٩٤٥، ص٢١١ ـ ٢٢٩: تقرير لجنة الشؤون الخارجية للمجلس عن الميثاق ص٢١٢ ـ ٢١٤، تليه مناقشة الميثاق في المجلس ص٢١٤ ـ ٢٢٨، يليه إقرار الميثاق ص٢٢٩، نص الميثاق ص٢٢٩ ـ ٢٣٣، القرار الملحق الخاص بلبنان ص٢٣٣.

عرض لأهم ما تضمنته أهم المواد العشرين، مما له انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على وضع لبنان كدولة مستقلة ذات سيادة.

«المادة الأولى: تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق...

المادة الثانية: الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها. وكذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية: الشؤون الاقتصادية والمالية... شؤون المواصلات... شؤون الثقافة... شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين... الشؤون الاجتماعية، الشؤون الصحية.

المادة الثالثة: يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها، وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة... ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية...

المادة الرابعة: تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة...

المادة الخامسة: لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة... وتصدر قرارات التحكيم والقرارت الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء.

المادة السادسة: إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً...

المادة السابعة: ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة. وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله. وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية.

المادة الثامنة: تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام

الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى. وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول. وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

المادة التاسعة: لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما ينص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض...

المادة الثامنة عشرة: إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة...».

أما المواد الأخرى فتنص على أمور تنظيمية تتعلق بإدارة الجامعة وبتحديد كيفية العمل فيها.

الضمانات التي أمنها الميثاق للبنان واللبنانيين:

حقق لبنان بإسهامه في تأسيس جامعة العربية وانتمائه إليها مكاسب جمة وحصل على الضمانات التي أراد، من دون أن يفرط بشيء من حريته واستقلاله وسيادته ثمناً لها. ويمكن تلخيص أهم الضمانات التي انطوى عليها ميثاق جامعة الدول العربية بالنسبة إلى لبنان بالأمور التالية:

أولاً - إن كل دولة عضو في جامعة الدول العربية بتوقيعها الميثاق تكون قد اعترفت بكيانات سائر الدول الأخرى الأعضاء بحدودها الراهنة، والتزمت باحترام سيادتها واستقلالها، وبعدم التعرض لتغيير أنظمة الحكم فيها، وبالامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية، وبالتنازل عن كل مطلب من شأنه تهديد الكيان أو الانتقاص من السيادة والاستقلال لأي من الدول الأعضاء في الجامعة[٣٢].

ثانياً - إن الميثاق، بناءً على إصرار لبنان والعراق والسعودية، ترك لكل بلد عربي مشترك بالجامعة حرية التصرف بسياسته الخارجية وفق ظروفه ومصالحه[٣٣].

---

(٣٢) المواد ١ و٢ و٨ من الميثاق.

(٣٣) المادة ٢ من الميثاق، راجع النقاش الذي دار بين رؤوساء الوفود بشأن توحيد أو عدم توحيد السياسة الخارجية للدول العربية المشتركة بجامعة الدول العربية عند صياغة المادة ٢ من الميثاق، في يوسف سالم، ٥٠ سنة، ص١٩٦ - ١٩٧.

ثالثاً - إن قرارات مجلس الجامعة تكون ملزمة لمن يقبلها، وغير ملزمة لمن يعارضها[٣٤].

رابعاً - إن التمثيل في مجلس الجامعة يكون على أساس المساواة بين الدول الأعضاء، بحيث يكون لكل دولة منها صوت واحد فقط مهما يكن عدد ممثليها، لا فرق في ذلك بين كبيرها كمصر وصغيرها كلبنان[٣٥].

وتعززت هذه الضمانات العربية الرسمية الصريحة بضمانات لبنانية داخلية مماثلة أطلقها مراراً وتكراراً زعماء مسلمون كبار في مناسبات معينة. فعندما طرح ميثاق جامعة الدول العربية لمناقشته وإقراره في مجلس النواب اللبناني في ٧ نيسان سنة ١٩٤٥ ألقى رئيس الحكومة عبد الحميد كرامي بياناً قال فيه الآتي:

«نحن كنا في لبنان ثلاث فئات: الأولى، تطلب الوحدة العربية بلا قيد ولا شرط. الثانية، تطلب الانكماش والانعزال ولا ترضى بالتعاون العربي ولا بما هو عربي، الثالثة، تقبل بلبنان بحدوده الحاضرة بشرط أن يكون متعاوناً إلى أقصى حد مع البلاد العربية. ونحن كنا من أولئك المتطرفين بالوحدة العربية الشاملة ثم قبلنا أن يكون لبنان مستقلاً وعربياً لا يتخوف من الشرق العربي. ولكن يؤلمني من يقول أن هناك من سيلجأ إلى الغرب إذ خشي على لبنان من الشرق العربي. وأنا أقول أن ما بين لبنان والعرب من حسب ونسب ما يجعل لبنان محترماً مستقلاً ما دام عربياً. . . أما استقلال لبنان وحدود لبنان فهي مضمونة لأن الأمة العربية شريفة وهي أحفظ العالمين لحفظ العهود، والميثاق ضمن الاستقلال لكل دولة»[٣٦].

تعرض مصداقية الضمانات للامتحان:

بينما كان مجلس جامعة الدول العربية منعقداً في القاهرة لدورته الثانية

---

(٣٤) المادة ٧ من الميثاق.

(٣٥) المادة ٣ من الميثاق.

(٣٦) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول، الجلسة الثانية، السبت في ٧ نيسان ١٩٤٥، ص٢٢٨.

في تشرين الثاني سنة ١٩٤٥ أثار مسؤولون أردنيون موضوع توحيد سوريا الكبرى. فاستغربت الأوساط السياسية الرسمية والشعبية في كل من سوريا ولبنان هذا الأمر، خصوصاً وأنه لم يكن قد مضى على توقيع ميثاق جامعة الدول العربية سوى بضعة شهور[٣٧] وتأكيداً لموقف لبنان الاستقلالي، ومنعاً لحصول أي التباس بشأنه، عقد وزير الخارجية اللبنانية حميد فرنجية مؤتمراً صحافياً أدلى فيه بتصريح قال فيه:

«إني أستغرب أن تظهر هذه النغمة بين حين وآخر لأسباب لم تعد خافية على أحد... إن سياسة لبنان واضحة لا لبس فيها ولا إبهام. فلبنان يتمتع ـ والحمد لله ـ باستقلاله وسيادته ضمن حدوده الحاضرة، وقد دخل الجامعة العربية على هذا الأساس، وهو لن يرضى عن هذه السياسة بديلاً. وقد تعاونت الدول العربية معاً في جميع الأمور المشتركة بينها بكل إخلاص. وأملي الوطيد أن لا تعود هذه النغمة إلى الظهور لئلا تعكر الجو الرائع الذي نعمل فيه متضامنين لخير الجميع»[٣٨].

فرد عليه وزير الخارجية الأردنية الشريقي باشا في مؤتمر صحافي دافع فيه عن وجهة النظر الأردنية مؤكداً، حسب قوله **«إن فكرة الوحدة أو الاتحاد السوري مبدأ مجمع على احترامه في سوريا وشرق الأردن وله أنصار كثيرون في لبنان أيضاً وليس هو بالنغمة التي من شأنها أن تعكر الجو الرائع الذي نعمل فيه لخير الجميع»**[٣٩].

إن إثارة مسألة سوريا الكبرى بهذا الشكل وفي هذا الوقت بالذات وضعت الضمانات العربية لاستقلال لبنان وسيادته على المحك. فلأول مرة بعد تأسيس جامعة الدول العربية تعرضت جدية هذه الضمانات للامتحان الفعلي، ووضعت مصداقية ميثاق الجامعة العربية موضع الاختبار العملي. فقد أعادت تصاريح المسؤولين الأردنيين ومواقفهم من مشروع سوريا الكبرى

(٣٧) الكتاب الأردني الأبيض، **الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية**، (بيروت، بدون ذكر الناشر والتاريخ)، ص٢٣٢ ـ ٢٣٧، يشار إليه بعد الآن هكذا: **الكتاب الأردني الأبيض**.

(٣٨) المصدر ذاته، ص٢٣٣.

(٣٩) المصدر ذاته، ص٢٣٤ ـ ٢٣٦.

مشاعر الخوف والقلق والشك إلى نفوس الكثيرين من اللبنانيين على الصعيدين الشعبي والرسمي. وانعكس هذا القلق في مجلس النواب اللبناني حيث أثار عدد من النواب هذا الموضوع ووجه عدة أسئلة إلى الحكومة عن موقفها منه. وكان النائب رياض الصلح أحد المتكلمين. لقد شاء أن يكرر تأكيد الضمانات التي كان قد أعطاها في السابق أكثر من مرة، وأن يخفف بكلمته من التأثير السلبي السيء الذي خلفته إثارة موضوع سوريا الكبرى في الساحة السياسية اللبنانية. فألقى في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٥ بمجلس النواب بياناً قال فيه ما يلي:

«أجد لزاماً على أن أتحدث بهذا الموضوع، أعني الكلام حول مشروع سوريا الكبرى. فنحن أيها السادة عندما أخذنا عهداً على أنفسنا بأن نكون مع إخواننا للبنان بحدوده الحاضرة لم نكن تحت تأثير أي قوة. هذه كلمتي قلتها في المحافظة على لبنان وحدوده، وقد صرح بذلك مراراً زميلي دولة عبد الحميد كرامي ولن نتراجع عنها. وأكرر قولي أنه لا توجد قوة في العالم تحملنا على تغيير رأينا بما ننوي والرجوع عما قلناه بشأن لبنان واستقلال لبنان، وهو أن لبنان مستقل عربي بحدوده الحاضرة. وكيف يمكن أن نقول الآن بغير ما قلناه أولاً. . . والذي أقصده ليس أن تقول الجامعة كلمتها بهذه القضية، وقد قالت في هذا الموقف ما قالت، إنما أقصد أن قضية لبنان حُلت في لبنان ولا يمكن أن تحل إلا فيه»(٤٠).

وفي هذه الجلسة النيابية ذاتها أفاد رئيس الحكومة عبد الحميد كرامي المجلس بما يطمئن القلقين المشككين ويهديء خواطر المتخوفين، إذ ألقى بياناً عقب فيه على كلمة رياض الصلح وكلمات النواب الآخرين، وبشر بانفراج قريب للأزمة. فقد جاء في بيانه قوله ما يلي:

«ولدى اطلاعنا على تصريحات وزير خارجية شرقي الأردن خابرنا في الحال قنصلنا في عمان لعرض أمرها على سمو الأمير عبد الله وقد صرح سموه لقنصلنا بأنه أرسل تعليمات إلى وزير خارجيته بوجوب الامتناع عن أي

---

(٤٠) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة الخامسة، الاثنين في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٥، ص٣٨.

تصريح لا يتوافق مع روح ونصوص ميثاق جامعة الدول العربية»[41].

ولكن المسألة لم تقف عند هذا الحد، بل إن الأخذ والرد في موضوع سورية الكبرى استمر فترة طويلة مما حمل وزير الخارجية اللبنانية الجديد فيليب تقلا على الرد على أسئلة بعض النواب بهذا الخصوص في مجلس النواب في ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ ببيان قال فيه:

«**إن لبنان قد دخل الجامعة العربية على أساس استقلاله التام الناجز بحدوده الحاضرة واستقلال كل من دول الجامعة. وعلى ذلك فإن القضية التي تثار من وقت إلى آخر تحت اسم «سوريا الكبرى» لا يمكن أن تكون موضوع بحث، فنحن لا نريد سوريا الكبرى ولا نقبلها على أي وجه من الوجوه»**[42].

أثار بيان تقلا ردة فعل شديدة في مجلس النواب الأردني، وتقدم عشرة نواب بسؤال إلى الحكومة الأردنية طالبين فيه من وزير الخارجية: «**أن ينير المجلس برأي الحكومة في هذا التصريح مع العلم أن نواب الأمة جميعاً غير مرتاحين لهذا البيان لمعارضته حقوق البلاد الطبيعية والقومية»**[43]. فرد وزير الخارجية الأردنية على هذا السؤال في مجلس النواب الأردني بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ببيان لا يختلف في جوهره عما كان قد صرح به في المناسبات السابقة[44]. فرد عليه وزير الخارجية اللبنانية فيليب تقلا ببيان ألقاه في مجلس النواب بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني، وقال فيه: «**لقد كان موقف لبنان في قضية سوريا الكبرى صريحاً دائماً، فنحن لا نريد سوريا الكبرى مع لبنان أو بدونه»**[45].

عندها تحرك مجلس النواب السوري أيضاً منتقداً الموقف الأردني انطلاقاً من سؤال وجهه النائب السوري حامد الخوجه إلى الحكومة يسألها:

---

(٤١) المصدر ذاته، ص٣٩.
(٤٢) الكتاب الأردني الأبيض، ص٢٥٠.
(٤٣) المصدر ذاته، ص٢٥١.
(٤٤) المصدر ذاته، ص٢٥٢ ـ ٢٥٤.
(٤٥) المصدر ذاته، ص٢٥٥.

«عن موقفها من هذا التجاوز الفاضح وعما قامت أو تنوي القيام به في هذا الشأن»[٤٦]. فرد وزير الخارجية السورية بالوكالة خالد العظم على سؤال النائب الخوجه في مجلس النواب السوري بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٦ بجواب مفصل نقتطف منه الفقرة التالية:

«لقد اطلعت الحكومة على بيانات وخطب صادرة عن وزير خارجية المملكة الأردنية ومقامات عالية رسمية فيها تردد صراحة ما كان يذاع وينشر بصورة غير رسمية في الصحف والأحاديث بموضوع يتصل بكيان هذه البلاد.

وجواباً على سؤال حضرة النائب المحترم فإني أدلي إليكم برأي الحكومة في هذا الشأن.

إن في موقف المسؤولين في المملكة الأردنية الماثل في خططهم وتصريحاتهم ما يخالف المباديء العامة للحقوق الدولية ويناقض القواعد المتبعة بين الدول وميثاق جامعة الدول العربية من وجوب احترام كل دولة لنظام الحكم القائم في الدول الأخرى وعدم التعرض إلى شؤونها ويخل بروح التعاون والوئام التي يقوم عليها ميثاق الجامعة[٤٧]».

وتكرر تبادل التصريحات المتضادة بشأن قضية سوريا الكبرى بين كبار المسؤولين الأردنيين واللبنانيين والسوريين في المجالس النيابية وفي المؤتمرات الصحافية والبيانات الرسمية في كل من عمان وبيروت ودمشق والقاهرة[٤٨]. وبعد أن اتسع نطاق هذا النقاش وتشعب واشتدت حدته بحيث أصبح يهدد التضامن العربي بالتصدع والانهيار، تدخل مجلس جامعة الدول العربية لحسم الموضوع وعقد اجتماعاً خاصاً على مستوى وزراء الخارجية بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦. بحث المجتمعون الموضوع من كافة جوانبه وتوصلوا بنتيجة المداولات التي جرت إلى الاتفاق بالإجماع على إصدار القرار التالي:

---

(٤٦) المصدر ذاته، ص٢٥٨.

(٤٧) المصدر ذاته، ص٢٥٩.

(٤٨) المصدر ذاته، ص٢٣٢ ـ ٢٦٦.

«قرار وزراء خارجية الدول العربية

المعلن في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦

أثير في الآونة الأخيرة جدل حول مشروع سوريا الكبرى فترتب على ذلك أن اجتمع وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً خاصاً ودرسوا الأمر من جميع وجوهه فتبين أن أحداً لم يقصد من تناوله هذا الموضوع التعرض لاستقلال أو سيادة إحدى دول الجامعة والنيل من نظام الحكم القائم فيها. وعليه فقد أكدوا أن دولة كل منهم مستمسكة بميثاق الجامعة وعاملة وتعمل على احترامه وتنفيذه نصاً وروحاً.

جميل مردم بك	**محمد الشريقي**
عن وزير خارجية سوريا	**وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية**
يوسف يس	**فاضل الجمالي**
عن وزير خارجية المملكة العربية السعودية	**وزير خارجية العراق**
فيليب تقلا	**إبراهيم عبد الهادي**
وزير خارجية لبنان	**وزير خارجية المملكة المصرية**

القاضي محمد العمري
مندوب اليمن»[٤٩]

بعد صدور قرار مجلس الجامعة العربية هذا أسدل الستار في حينه على مسألة سوريا الكبرى، وسلم التضامن العربي من التصدع، وبرهنت الضمانات التي أعطيت لاستقلال لبنان عن جديتها ومصداقيتها في أول اختبار عسير تعرضت له.

ما أن اطمأن لبنان إلى تحصين كيانه واستقلاله لبنانياً باتخاذ الميثاق الوطني شرعة لعيش بنيه، وعربياً بانتسابه إلى جامعة الدول العربية، حتى باشر فوراً السعي لتحصين هذين الكيان والاستقلال دولياً أيضاً بالانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة التي كانت الاستعدادات والترتيبات لاعلان مولدها قد استكملت تقريباً.

---

(٤٩) المصدر ذاته، ص٢٦٧.

٢ ـ لبنان عضو مؤسس في هيئة الأمم المتحدة

التحضير لتأسيس هيئة الأمم المتحدة:

كانت الدول الأربع الكبرى، الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفياتي، وبريطانيا العظمى، والصين، التي كانت تكتوي بنار الحرب العالمية الثانية وويلاتها، قد فكرت في إنشاء نظام دولي يكون بوسعه درء خطر الحرب وصون السلام العالمي. واتفق ممثلو تلك الدول المجتمعون في موسكو في تشرين الأول سنة ١٩٤٣ على أسس هذا النظام الدولي المنشود الذي سيكون مفتوحاً لجميع الدول المحبة للسلام، ويقوم على مبدأ المساواة في حقوق السيادة.

ووضعت تفاصيل الخطة لإنشاء هذا النظام المذكور في الاجتماعات التي عقدها مندوبو الدول الأربع الكبرى بمكان يدعى دمبرتون أوكس (Dumberton Oaks)، قرب العاصمة الأميركية واشنطن ما بين شهر آب وشهر تشرين الأول سنة ١٩٤٤. وأصبح مشروع ميثاق هيئة الأمم المتحدة جاهزاً لعرضه على الدول المعنية به. وعندما بدأت معالم انتصار الحلفاء تلوح في الأفق في أوائل سنة ١٩٤٥ قررت الدول الأربع الكبرى عقد مؤتمر عام بمدينة سان فرنسيسكو بالولايات المتحدة الأميركية لمناقشة مشروع الميثاق وإقراره وتوقيعه إيذاناً بمولد الهيئة الدولية الجديدة. وقررت الدول الكبرى صاحبة المشروع، كذلك، دعوة جميع الدول الصديقة المستقلة، التي ساهمت في المجهود الحربي ضد دول المحور وأعلنت الحرب على ألمانيا واليابان، إلى الاشتراك في مؤتمر سان فرنسيسكو التأسيسي.

لبنان يعلن الحرب على ألمانيا واليابان:

لما كان لبنان راغباً في الاشتراك بهذا المؤتمر الدولي الكبير، أعلن الحرب على ألمانيا واليابان في ٢٨ شباط سنة ١٩٤٥[٥٠]. ولم يكن اعلان الحرب الشكلي هذا كل ما قدمه لبنان للمجهود الحربي الحليف. فلبنان،

---

(٥٠) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الثالثة، الثلاثاء في ٢٧ شباط سنة ١٩٤٥، ص١٦٦ ـ ١٦٩.

كما ذكّر رئيس الوزراء عبد الحميد كرامي في مجلس النواب يوم طلب من المجلس الموافقة على قرار الحكومة بإعلان الحرب، قد اشترك عملياً بالحرب بجنوده، وبأبنائه في المهاجر الذين كانوا يقاتلون جنباً إلى جنب مع جنود الحلفاء، وبوضع موارده وعماله وأراضيه بتصرف الحلفاء، وبقطع علاقاته بدول المحور منذ وقت طويل[51]. وكانت معظم الدول العربية الأخرى الأعضاء بجامعة الدول العربية قد أعلنت الحرب على دول المحور أيضاً. فوُجهت الدعوة لحضور المؤتمر إلى مصر والعراق والسعودية، وحجبت عن لبنان وسوريا. ولدى الاستقصاء عن السبب تبين لسفير لبنان في لندن، كميل شمعون، أن فرنسا تقف وراء ذلك[52]. وكان غرضها الضغط على هذين البلدين لحملهما على القبول بتوقيع معاهدتين تحلان محل الانتداب الذي كانت فرنسا لا تزال تزعم أنه قائم شرعاً. فلو صحت هذه النظرية الفرنسية لكان لبنان وسوريا يفقدان صفة الاستقلال الكامل، ويفقدان معها الأهلية لحضور المؤتمر في سان فرنسيسكو.

دعوة لبنان للاشتراك بمؤتمر سان فرنسيسكو:

قام لبنان وسوريا بحملة دبلوماسية لدى الدول الكبرى، وقدمتا إليها في ٨ آذار مذكرة تؤكدان فيها استقلالهما الناجز وأهليتهما وحقهما لحضور المؤتمر. وآزرتهما في هذه الحملة الدبلوماسية الدول العربية، وأيدتهما كذلك الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، مما حمل فرنسا على تعديل موقفها، والموافقة على توجيه الدعوة إلى لبنان وسوريا للاشتراك بمؤتمر سان فرنسيسكو. وقد وجهت الدعوة فعلاً في ٣١ آذار. فزف وزير الخارجية هنري فرعون هذه البشرى السارة إلى مجلس النواب في نفس الجلسة ـ ٧ نيسان ١٩٤٥ ـ التي أبرم فيها المجلس ميثاق جامعة الدول العربية. وجاء في البيان الذي ألقاه وزير الخارجية في المجلس بهذا الخصوص، قوله ما يلي:

«ويسرني أن أبلغ المجلس الكريم أن لبنان قد اعتبر في عداد الأمم

---

(٥١) المصدر ذاته.

(٥٢) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص١٥٦.

المتحدة، ودعي بهذه الصفة إلى مؤتمر سان فرنسيسكو... وقد تلقت وزارة الخارجية... الدعوة الرسمية للاشتراك في مؤتمر سان فرنسيسكو... من قبل الدول الأربع الداعية بواسطة حكومة الولايات المتحدة... وهذا فوز جديد للبنان»[٥٣].

الوفد اللبناني في مؤتمر سان فرنسيسكو:

تألف الوفد اللبناني الذي انتدب لتمثيل لبنان في مؤتمر سان فرنسيسكو من النائب وزير الداخلية وديع نعيم رئيساً، ومن النائب ورئيس الوزراء السابق عبد الله اليافي، ووزير لبنان المفوض في القاهرة يوسف سالم، ومن الرئيس في محكمة الاستئناف صبحي محمصاني مستشاراً قانونياً، ثم انضم إليهم في أميركا وزير لبنان المفوض في واشنطن شارل مالك. غادر الوفد بيروت في ١٣ نيسان إلى القاهرة، ومنها إلى سان فرنسيسكو حيث بدأت أعمال المؤتمر في ٢٥ منه، واستمرت حتى ٢٦ حزيران حين وقعت خمسون دولة، ومنها لبنان، الميثاق وأعلنوا قيام هيئة الأمم المتحدة.

مكاسب لبنان المعنوية:

كان دور لبنان في مؤتمر سان فرنسيسكو ثانوياً بالنسبة إلى أدوار الدول الكبرى . ولكن المكاسب التي جناها منه كانت كبيرة ولا تتناسب مع دوره المتواضع، وهي تندرج في بابين، المكاسب المعنوية والمكاسب الحقوقية السياسية. تتمثل المكاسب المعنوية أولاً، في دعوة لبنان للاشتراك في مؤتمر دولي عالمي على هذا المستوى الرفيع، وعلى قدم المساواة مع الدول الأخرى، وهو البلد الصغير الذي لم يكد يمضي على استقلاله التام سوى عام وبعض العام. وثانياً، في دعوته إلى توقيع الميثاق وإدراج اسمه في عداد أسماء الأعضاء الخمسين الأصليين المؤسسين لهيئة الأمم المتحدة. وثالثاً، في قبوله عضواً بالأسرة الدولية مع كل ما ينطوي عليه ذلك من اعتراف باستقلاله الناجز وتكريس واقعي لهذا الاستقلال على النطاق العالمي.

---

(٥٣) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول، الجلسة الثانية، السبت ٧ نيسان سنة ١٩٤٥، ص٢١٥.

(٥٤) يوسف سلامة، **لبنان في الأمم المتحدة**، (بيروت، دار مجلة شعر، ١٩٦٥)، ص١٤ ـ ١٦.

مكاسب لبنان الحقوقية والسياسية:

أما مكاسب لبنان الحقوقية والسياسية فتتمثل في الضمانات التي يوفرها الميثاق لأعضاء هيئة الأمم المتحدة، وبنوع خاص للدول الصغيرة والضعيفة منها. وأهم هذه الضمانات، التي نص عليها الميثاق، هي التالية:

١ ـ حفظ السلم والأمن الدولي: «**وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها. وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادىء العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها**»[٥٥].

٢ ـ المساواة في السيادة: «**تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها**»[٥٦].

٣ ـ عدم اللجوء إلى القوة: «**يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد «الأمم المتحدة»**»[٥٧].

٤ ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء: «**ليس في هذا الميثاق ما يسوغ «للأمم المتحدة» أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق**»[٥٨].

٥ ـ حق الدفاع عن النفس: «**وليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» وذلك إلى أن يتخذ**

---

(٥٥) **ميثاق هيئة الأمم المتحدة**، المادة الأولى ـ الفقرة ١؛ وكذلك المادة ١٨.

(٥٦) المصدر ذاته، المادة الثانية، الفقرة ١.

(٥٧) المصدر ذاته، المادة الثالثة، الفقرة ٤.

(٥٨) المصدر ذاته، المادة الثانية، الفقرة ٧.

مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي... ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس ـ بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق ـ من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه»[٥٩].

٦ ـ عدم تطبيق نظام الوصاية على الدول الأعضاء: «لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة «الأمم المتحدة» إذ العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة»[٦٠].

كانت هذه المادة الأخيرة ـ المادة ٧٨ ـ من أكثر مواد الميثاق المئة والإحدى عشرة استئثاراً باهتمام الوفد اللبناني في مؤتمر سان فرنسيسكو. ذلك لأن فرنسا كانت تزعم أن انتدابها على لبنان ما زال قائماً، كما أن جنودها كانوا لا يزالون معسكرين على الأراضي اللبنانية. وسعى الوفد اللبناني سعياً حثيثاً مع وفود الدول الصغيرة الأخرى حتى تمكنوا باصرارهم من حمل المؤتمر على إقرار هذه المادة التي تحرم سيطرة دولة عضو في «الأمم المتحدة» على دولة أخرى عضو في «الأمم المتحدة» كذلك. وقد شكلت هذه المادة أحد أهم المبادىء الحقوقية الأساسية التي استند إليها لبنان، فيما بعد، عندما خاضت حكومته معركة الجلاء من أجل تحرير الأراضي اللبنانية من الوجود العسكري الأجنبي.



وأخيراً، يمكن القول أن لبنان استطاع في مدة وجيزة لا تتعدى السنتين تحقيق استقلاله التام الناجز، وتحصينه داخلياً بإجماع اللبنانيين على مبدأ الاستقلال، وتعزيزه، إقليمياً بالإنتماء إلى جامعة الدول العربية، وتكريسه دولياً بالدخول عضواً أصلياً مؤسساً في هيئة «الأمم المتحدة». ولم يُعب هذا الاستقلال غير وجود قوات أجنبية على الأراضي اللبنانية بصورة مؤقتة فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية.

---

(٥٩) المصدر ذاته، المادة ٥١.

(٦٠) المصدر ذاته، المادة ٧٨.

الباب التاسع

معركة الجلاء

عودة إلى مسألتي المعاهدة والجيش

١ ـ المرحلة الأولى: مطالب وتحفظات ١٩٤١ ـ ١٩٤٤

المعاهدة مطلب فرنسي ملح:

كان لبنان ينتظر استكمال استقلاله بجلاء جميع الجيوش الأجنبية عن أراضيه، دون قيد أو شرط، يوم يتم النصر للحلفاء وتنتهي الحرب العالمية الثانية. وكان الفرنسيون الأحرار، بعكس ذلك، مصممين على عدم التخلي كلياً عن لبنان وسورية. وكانوا يريدون أن يتوصلوا، قبل انتهاء الحرب، إلى حمل الحكومتين اللبنانية والسورية على توقيع معاهدتين مع فرنسا تمنحانها مركزاً ممتازاً في لبنان وسورية، وتسمحان لقواتها العسكرية بالبقاء في أراضيهما. ولم يكن هذا الموقف الفرنسي جديداً. فقد دأب الفرنسيون الأحرار منذ سنة ١٩٤١ على الإلحاح لعقد هاتين المعاهدتين. ففي البيان الذي أذاعه الجنرال كاترو باسم الجنرال ديغول من راديو القاهرة في ٨ حزيران سنة ١٩٤١، عند بدء الحملة البريطانية ـ الفرنسية المشتركة لتحرير دولتي المشرق من الفيشيين والنازيين، ربط كاترو إلغاء الانتداب بعقد معاهدتين لتحلا محله وتحددا العلاقات الجديدة بين فرنسا من جهة وكلٍ من لبنان وسورية من جهة ثانية[١]. وفي إعلان استقلال لبنان الذي أذاعه الجنرال كاترو في بيروت في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ كرر ذكر المعاهدة كشرط لتحقيق الاستقلال[٢]. وفي المذكرة التي قدمها الجنرال ديغول إلى الأمين العام لعصبة الأمم في جنيف في ٢٨ تشرين الثاني من السنة ذاتها أكد أن

---

(١) راجع ما قبله في الفصل ١٧.

(٢) راجع ما قبله في الفصل ١٨.

نظام الانتداب الفرنسي باق بالرغم من إعلان الاستقلال، وأنه «**لا يمكن تبديل هذا الوضع إلا... بعد إبرام معاهدات بين الحكومة الفرنسية وحكومات سورية ولبنان**»[3]. وتمسك الفرنسيون بهذا الموقف ولم ينقطعوا بعد ذلك عن طرح هذا الطلب في كل مناسبة.

تأييد بريطانيا للموقف الفرنسي:

نظراً لإلحاح الجنرال ديغول أخذت الحكومة البريطانية بوجهة النظر الفرنسية، واعترفت بحق فرنسا، دون سائر الدول الأوروبية الأخرى، بمركز ممتاز في لبنان وسورية. وجاء الاعتراف بهذا الحق في المحادثات التي جرت والمراسلات التي تبودلت بين الجنرال ديغول ووزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة أوليفر ليتلتون بتاريخ ٢٥ تموز و٧ آب سنة ١٩٤١[4]، كما جاء أيضاً في عدة تصاريح شفهية وبيانات مكتوبة صدرت بمناسبات مختلفة عن بعض كبار المسؤولين البريطانيين مثل ونستون تشرشل[5] وأوليفر ليتلتون[6] ومايلز لامسون السفير البريطاني في القاهرة[7]. ولكن الفرنسيين الأحرار لم يطمئنوا كلياً إلى موقف الحكومة البريطانية، وشكَوا في حسن نواياها، واتهموها بأنها كانت تؤيدهم بالتصاريح والبيانات، وتخذلهم عملياً على الأرض، مثلما فعلت خلال الأزمة اللبنانية في تشرين الثاني سنة ١٩٤٣. وكانوا يعتقدون أن البريطانيين يريدون إخراجهم من لبنان وسورية، والقضاء على نفوذهم فيهما لكي تحل بريطانيا محلهم وتلحق هذين القطرين بمنطقة نفوذها الواسعة في الشرق الأوسط[8] الممتدة من ليبيا ومصر والسودان إلى فلسطين والعراق وعدن وإمارات الخليج العربي.

---

(٣) راجع ما قبله في الفصل ١٨.

(٤) راجع ما قبله في الفصل ١٧.

(٥) تصريح تشرشل بمجلس العموم البريطاني بتاريخ ٩ أيلول سنة ١٩٤١، راجع «**الكتاب الأبيض البريطاني**» ص ٤، في بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ١٣٣، الوثيقة رقم ٢.

(٦) بيار زيادة، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ١٤٥، الوثيقة رقم ٨، وص ٣٥.

(٧) المصدر ذاته، ص ١٣١، الوثيقة رقم ١.

(٨) راجع ما قبله في الفصل ١٧؛ أيضاً لونغريغ، **تارخ سوريا ولبنان**، ص ٣٨٤ و٣٩٧ و٣٩٩ و٤٣٠.

الرفض اللبناني الحاسم:

إن الحكومة اللبنانية التي انبثقت من انتخابات سنة ١٩٤٣ اتخذت موقفاً مبدئياً لا تحيد عنه، وهو يقضي بعدم منح مركز ممتاز في لبنان لأية دولة، وبعدم البحث في موضوع عقد المعاهدات مع أية جهة قبل انتهاء الحرب واستكمال استقلال لبنان، وجلاء جميع الجيوش الأجنبية عن أراضيه وانعقاد مؤتمر الصلح المتوقع التآمه بعيد انتهاء الحرب. وأيدت هذا الموقف اللبناني المبدئي سائر الدول العربية، وكل من حكومتي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، وخصوصاً لجهة عدم الاعتراف لفرنسا بمركز ممتاز في لبنان(٩). ولما كان الفرنسيون متلهفين إلى عقد المعاهدة قبل انتهاء الحرب، وقبل أن يُطلب إليهم إجلاء جيوشهم عن لبنان، فقد لجؤوا إلى اعتماد مختلف أساليب الترغيب والترهيب والضغط لحمل الحكومة اللبنانية على القبول بتوقيع المعاهدة المطلوبة في الحال. فأغروهم بالوعد بالاستقلال الكامل، وساوموهم على تعديل الدستور، وتعهدوا لهم بتسليمهم إدارة المصالح المشتركة، وهددوهم بتقويض العهد الاستقلالي بإثارة الفتن وافتعال الاضطرابات، ولم يتورعوا أخيراً عن استخدام القوة واعتماد العنف ضد الحكم الوطني يوم اعتقلوا أركانه واحتجزوهم في قلعة راشيا. ولكن الحكم الوطني لم يلن أو يتخاذل، بل صمد وقاوم وانتصر، فعدل الدستور، وحقق الاستقلال، وقضى على الدسائس وأخمد الفتن، وتسلم إدارة المصالح المشتركة من دون أن يقدم أية تنازلات جوهرية للفرنسيين الذين لم يبق في أيدهم من أوراق الضغط سوى بعض المصالح المشتركة ومسألة الجيش بشقيها المتعلقين بتسليم القوات الخاصة وبوضع الجيش الفرنسي في لبنان. ولا شك في أن التأييد الحازم والدعم القوي للموقف اللبناني اللذين قدمتهما حكومات مصر والعراق وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي كانا عاملاً حاسماً في صمود الحكومة اللبنانية ونجاحها في مقاومة الضغوطات الكثيرة التي مارسها عليها الفرنسيون دون جدوى.

كان هذا حال المسألة اللبنانية ومواقف مختلف الأطراف منها منذ أواسط سنة ١٩٤١ حتى أواسط سنة ١٩٤٤.

---

(٩) استيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٤٣٠.

٢ ـ المرحلة الثانية: إلحاح وضغوطات ـ حزيران ١٩٤٤ ـ نيسان ١٩٤٥

هل تفي بريطانيا بتعهداتها لفرنسا:

في ٦ حزيران سنة ١٩٤٤ فتح الحلفاء الجبهة الغربية في أوروبا في الحرب العالمية الثانية، ونزلت الجيوش البريطانية والأميركية على ساحل فرنسا الغربي في منطقة نورماندي (Normandy) بموآزرة الفرنسيين، وراحت تتعقب القوات النازية المتراجعة نحن الحدود الألمانية في الشرق. وسقطت حكومة فيشي، وأصبحت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، وعلى رأسها الجنرال ديغول، الحكومة الفعلية الموقتة في فرنسا وفي ممتلكاتها وراء البحار، واعترف الحلفاء بها في تشرين الأول من تلك السنة. فتعززت بهذا التطور الإيجابي في سير الحرب مكانة ديغول فرنسياً ودولياً، فأصبح أكثر اعتداداً بالنفس، وأشد تصميماً ليس على تحرير فرنسا فحسب، بل أيضاً على المحافظة على أمبراطوريتها الواسعة، وبعث أمجادها الغابرة، واستعادة نفوذها المعنوي والسياسي والعسكري في سائر أصقاع العالم. من هذا المنطلق عاد ديغول إلى إثارة مسألة المعاهدتين مع لبنان وسورية، والإلحاح على وجوب عقدهما في أسرع وقت، قبل انتهاء الحرب. وطلب من الحكومة البريطانية الوفاء بالتعهدات التي قطعتها للجنة التحرير الوطني بتأييد هذه المطالب. ولم تجد الحكومة البريطانية بداً من تلبية هذا الطلب لأن قواتها كانت تخوض المعارك الضارية جنباً إلى جنب مع القوات الفرنسية وعلى الأرض الفرنسية ضد الجيش النازي. ففي ١ تشرين الأول سنة ١٩٤٤ وجه وزير الخارجية البريطانية أنطوني إيدن برقيات إلى سفراء بريطانيا في واشنطن وموسكو وباريس والقاهرة وجده وبغداد يؤكد فيها أن موقف بريطانيا سيظل طبقاً لما تضمنه اتفاق ليتلتون ـ ديغول سنة ١٩٤١ مع ما ينطوي عليه من اعتراف لفرنسا بمركز ممتاز في لبنان وسورية، ودعوة إلى عقد معاهدة لتحديد العلاقات المستقبلية مع كلٍ منهما[١٠]. وكان الجنرال سبيرز يومها يمضي إجازته الصيفية في بريطانيا، فكلفته حكومته نقل وجهة نظرها هذه

---

(١٠) نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، (بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٣)، ص ٦٦. يشار إليه بعد الآن هكذا: نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات**.

إلى الحكومة اللبنانية عند عودته إلى بيروت في أوائل أيلول. وقد دوّن بشارة الخوري في مذكراته عن هذا الموضوع ما يلي:

«طلب [سبيرز] مقابلتي في منزلي في عاليه فاستقبلته بحضور رياض الصلح رئيس الوزارة وسليم تقلا وزير الخارجية، وأبلغنا الجنرال بوصفه وزيراً مفوضاً لبريطانيا العظمى أن حكومته تطلب منا رسمياً عقد معاهدة مع فرنسا لإنهاء الانتداب، وذلك عملاً بالوعود التي قطعتها للجنرال ديغول وللفرنسيين الأحرار الذين وُعدوا أيضاً بمركز ممتاز في دولتي المشرق. فأجبته: لن نعمل بهذه النصيحة مطلقاً. ويجب أن ننتظر انتهاء الحرب. ونطلب أن يكون لنا كلمة في معاهدة الصلح. فنحن نقول بأن الانتداب قد انتهى. وقد سبق لنا أن رفضنا تصفيته عن طريق معاهدة، وهكذا عدلنا الدستور دون استشارة فرنسا. فسياسة حكومتنا هي أن تبقى إلى مؤتمر الصلح حرة»(١١)

لبنان يرفض مجدداً:

في اليوم التالي قابل المندوب العام الفرنسي الجنرال بينيه (Beynet) يصحبه السكرتير العام أوستروروغ رئيس الجمهورية بحضور رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ونقل إليهم رغبة حكومته في عقد معاهدة مع لبنان تقوم مقام الانتداب وفقاً للوعود التي قطعت لها من قبل حليفتها بريطانيا، ودعاهم لفتح باب المفاوضات في الحال. فأجابه الرئيس الخوري قائلاً:

«إن لبنان دولة مستقلة. وهو لا يرغب في عقد معاهدة مع أية دولة من الدول قبل انتهاء الحرب واجتماع مؤتمر الصلح، وبعدئذ يفتح باب البحث في المعاهدات مع جميع الدول الراغبة في عقدها مع لبنان على أساس المساواة التامة وبدون أي مركز ممتاز(١٢)».

صدم الجنرال بينيه بهذا الجواب. ولما فشل في إقناع رئيس الجمهورية ورفيقيه بفائدة المعاهدة وبفتح باب المفاوضات بدا عليه الامتعاض وودعهم

---

(١١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٩٦.

(١٢) المصدر ذاته، ص ٩٦.

وانصرف مظهراً أسفه العميق لهذا الموقف السلبي[١٣].

فرنسا ترد برفض تسليم القوات الخاصة:

لم يستسلم ديغول لرفض الحكومة اللبنانية، ولم يقتنع بأن الحكومة البريطانية بذلت جهداً صادقاً كافياً لديها لحملها على تلبية الطلب الفرنسي، ورأى أن يمارس ضغطاً على الحكومتين لعله ينجح في الوصول إلى غايته. ولما كانت معظم المصالح المشتركة قد انتقلت إلى السلطتين اللبنانية والسورية ولم يبق من وسائل الضغط الفعالة بأيدي الفرنسيين غير «القوات الخاصة» والجيش الفرنسي فقد عقد ديغول العزم على المساومة عليهما من أجل الحصول على معاهدة تتمكن فرنسا بواسطتها من الاستمرار في بسط سيطرتها على البلدين تحت شعار حمايتهما وضمان استقلالهما[١٤]. وفي ٦ تشرين الأول أعلن مجلس الوزراء الفرنسي رفضه الاستجابة لطلب حكومتي بيروت ودمشق تسليمهما القوات الخاصة قبل موافقتهما على عقد المعاهدتين المطلوبتين[١٥].

أما بريطانيا فقد هددها ديغول بإعادة النظر في التحالف العسكري معها. ففي أوائل تشرين الثاني سنة ١٩٤٤ نشرت الصحف في باريس أنباء شبه رسمية تفيد أن فرنسا التي نالت وعداً من بريطانيا بأن يكون لها مركز ممتاز ووضع مفضل في دولتي المشرق ستجعل تعاونها العسكري مع الدول الحليفة رهناً بتنفيذ هذا الوعد[١٦].

رئيس الحكومة يقول: إن ما تم قد تم:

جاء رد الفعل على هذه المناورة الفرنسية سريعاً من بيروت. فقد أثار النائبان جبرائيل المر ووديع الأشقر في جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٤ مسألة المعاهدة مع فرنسا. فردت الحكومة اللبنانية

---

(١٣) المصدر ذاته، ص ٩٦.

(١٤) استيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٤٢٤.

(١٥) ادمون رباط، Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P.481.

(١٦) المصدر ذاته، ص ٤٨٢. أيضاً، بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ١١٣.

رداً حازماً قاطعاً في بيان ألقاه رئيسها رياض الصلح وقال فيه ما يلي:

«فالاستقلال أصبح أمراً واقعاً فلا يجب أن نتشكك به لأن الأمة التي يتشكك باستقلالها تخسر هذا الاستقلال. وبمناسبة تشرين أقول إن تشرين السنة الماضية كان مباركاً علينا فخرجنا منه آمنين مطمئنين وسنخرج من تشرين هذا آمنين مطمئنين أيضاً إن شاء الله. ولدي من التأكيدات من الدول جميعها فرنسا وإنكلترا وأميركا وروسيا وكلها دول صديقة ما أتلقاه كل يوم من احترام لهذا الاستقلال. أما المعاهدة فقد صرحنا بأنه ليس في نيتنا عقد أية معاهدة مع أي دولة كانت لأننا نريد أن نذهب إلى مؤتمر الصلح أحراراً طليقين من كل قيد[١٧]».

وفي دمشق قوبلت المناورة الفرنسية بالاستهجان والرفض كذلك. وفي بيروت، كما في دمشق، أظهرت كل من حكومتي البلدين تصميمها على بناء قوتها الذاتية، فرصدت في مشروع موازنة العام التالي ١٩٤٥ الذي كان قيد الإعداد اعتمادات مالية جديدة لتمكينها من زيادة قوات الأمن الداخلي، والبدء ببناء جيش وطني[١٨].

سبيرز يغادر لبنان نهائياً:

في أثناء ذلك أعفت الحكومة البريطانية الجنرال سبيرز من منصبه كوزير مفوض لبريطانيا لدى الحكومة اللبنانية، وعينت السير تيرنس شون (Terence Shone) خلفاً له. قد لا يكون لهذا التغيير علاقة مباشرة بالأزمة اللبنانية ـ الفرنسية إذا صح ما قيل من أن هذا الإعفاء جاء بناءً على طلب الجنرال سبيرز نفسه. ولكن مما لا ريب فيه أن هذا التغيير لاقى ارتياحاً وترحيباً كبيرين في الأوساط السياسية الفرنسية التي كانت تعتبر سبيرز خصم فرنسا اللدود وخالق المتاعب لها في الشرق[١٩]. وبسفر سبيرز نهائياً من

---

(١٧) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، الثلثاء في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٤، ص ١٢.

(١٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٩٢؛ أيضاً، استيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٤٢٥.

(١٩) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان**، ج ٢، ص ١٢٣٣.

لبنان في ١٥ كانون الأول تمت آخر حلقة من سلسلة الأحداث المتعلقة بأزمة المعاهدتين في العام ١٩٤٤ دون إحراز أي تقدم حقيقي نحو الحل.

عبد الحميد كرامي يخلف رياض الصلح في رئاسة الحكومة:

ورث العام الجديد ١٩٤٥ عن سابقه وضعاً سياسياً قلقاً في دولتي المشرق ما لبث أن انفجر في سلسلة من الأحداث وردود الفعل المحلية والدولية. ففي لبنان وجهت إلى حكومة رياض الصلح في أواخر سنة ١٩٤٤ انتقادات شديدة تناولت استفحال أزمة التموين، واستشراء الفوضى في الإدارات العامة، وانتشار الرشوة بين الموظفين، وتغاضي المسؤولين الكبار عن تدخل أقربائهم وأنصارهم في شؤون الدولة بغير وجه شرعي واستغلالها لبسط نفوذهم وخدمة مصالحهم السياسية والمادية الخاصة. ونتيجة لحملة صحافية مركزة قامت بها المعارضة اضطرت الحكومة إلى تقديم استقالتها في مطلع سنة ١٩٤٥. وفي ٩ كانون الثاني تشكلت حكومة جديدة برئاسة عبد الحميد كرامي، ولم يدخلها أحد من أعضاء الوزارة المستقيلة غير سليم تقلا، لكي يتابع نهج الحكومة السابقة في مجال السياسة الخارجية التي تمرس بها منذ مطلع عهد الاستقلال في أيلول سنة ١٩٤٣. ولكنه توفي فجأة بعد ثلاثة أيام من تأليف الحكومة، فخلفه النائب هنري فرعون ليتابع السياسة الخارجية عينها، ولا سيما فيما يختص بالعلاقات مع فرنسا.

مظاهرات شعبية تطالب بالجيش:

في هذه الأثناء كان الخلاف بين الفرنسيين واللبنانيين والسوريين بشأن المركز الممتاز، والمعاهدة والقوات الخاصة قد تفاقم إلى درجة كبيرة. فدعت الهيئات الوطنية المواطنين إلى الإضراب والتظاهر للتعبير عن سخطهم على تعنت الجانب الفرنسي. فاستجاب الشعبان السوري واللبناني لهذه الدعوة، وفي أواخر كانون الثاني أضربت المدن الكبرى في البلدين[٢٠]، وانطلقت المظاهرات وعلى رأسها تلامذة المدارس وطلاب الجامعات يجوبون الشوارع والساحات مطلقين الشعارات الوطنية، ومطالبين بالجيش،

---

(٢٠) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ١٢٦.

ومنددين بالسياسة الاستعمارية الفرنسية[21]. فتوترت الأجواء واتخذ المسؤولون الاحتياطات الممكنة لمنع عملاء فرنسا وأنصارها من استغلال هذا الظرف العصيب لإشعال نار الفتنة وإرباك الحكم الوطني. وتأكيداً لموقف الحكومة الثابت، وفي محاولة لتهدئة الخواطر القلقة، وتطمين المتظاهرين، ألقى جميل مردم بك وزير الخارجية السوري في البرلمان بدمشق بياناً في ٢٩ كانون الثاني قال فيه إن الحكومة السورية جادة في طلب استلام القوات الخاصة من الفرنسيين، وأنه في حال استمرار هؤلاء في تجاهلهم هذا الطلب ستعمد الحكومة إلى إنشاء جيش وطني جديد[22].

الإعلان عن موقف فرنسي متشدد:

أثار بيان جميل مردم في البرلمان السوري رد فعل قوي وفوري في باريس، حيث إن مجلس الوزراء الفرنسي أذاع على أثر اجتماع عقد في ٢ شباط بياناً أعلن فيه بنبرة تهديدية أن الحكومة الفرنسية تعتبر نفسها دائماً المسؤولة عن الحفاظ على الأمن والنظام في سورية ولبنان، وأنها ستدافع عن حقها هذا بكل ما تملك من قوة، وأن التعليمات بهذا الخصوص قد أبلغت إلى المندوب العام في الشرق الجنرال بينيه[23].

مطلبان لبنانيان من فرنسا:

ظهرت ردة الفعل الغاضبة على البيان الفرنسي في المناقشات الحادة التي جرت في جلسة مجلس النواب اللبناني التي عقدت في اليوم التالي، الثالث من شباط سنة ١٩٤٥. تكلم في هذه الجلسة عدد كبير من النواب منتقدين الموقف الفرنسي بشدة ومؤكدين إيمانهم وتمسكهم باستقلال لبنان التام الناجز. مثال ذلك ما جاء في مداخلة للأمير مجيد أرسلان قال فيها ما يلي:

«إني رجل إيمان وكفاح. فإيماني في استقلال وطني راسخ كجباله

---

(٢١) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٨٧ ـ ٨٩.

(٢٢) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P.482.

(٢٣) Ibid, P.482.

وكفاحي في الدفاع عن هذا الاستقلال ماض وحاضر ومستقبل لن يحول دون قيامي به إلا الموت[24].

نحن نقول أن استقلالنا ليس منحة أو عطية من أحد. . . استقلالنا حق مقدس بذل جدودنا دمهم للمحافظة عليه تحت رايات فخر الدين وبشير. . . ولسنا نقر ونعترف لأحد بمنة علينا في هذا الاستقلال إلا لسيوف الأبطال من أبناء لبنان. . . ولأقلام الأحرار من عباقرة لبنان، ولشهداء لبنان[25]».

وحصلت مداخلات كثيرة من النواب تركز أكثرها على أمرين: مطالبة الحكومة باتخاذ موقف حازم صريح من البيان الفرنسي، ومطالبة الجانب الفرنسي بوجوب تسليم «القناصة اللبنانية» بالفرق الخاصة في الجيش الفرنسي إلى السلطات اللبنانية. فرد وزير الخارجية هنري فرعون مؤكداً أن موقف الحكومة من الأزمة اللبنانية ـ الفرنسية الراهنة ثابت لم يتغير، وهو، كما حدده عبد الحميد كرامي في البيان الوزاري قبل بضعة أيام.

استقلال لبنان الناجز التام بحدوده الحالية وسيادته الكاملة[26].

وأماط وزير الخارجية اللثام، في رده على أسئلة النواب وملاحظاتهم، عن أن الحكومة وجهت رسالتين إلى الحكومة الفرنسية، تطالبها في الرسالة الأولى تسليمها جميع العناصر اللبنانية المجندة في القوات الخاصة. وتطلب إليها في الرسالة الثانية تغيير شكل تمثيلها الدبلوماسي في لبنان بجعل المندوبية العامة، التي هي من مخلفات الانتداب، مفوضية سياسية عادية يرئسها وزير مفوض ويقدم أوراق اعتماده حسب أصول البروتوكول إلى رئيس الجمهورية أسوة بسائر ممثلي الدول الأخرى[27]. وطلبت الحكومة اللبنانية بواسطة وزيرها المفوض كميل شمعون في لندن توسط الحكومة

---

(٢٤) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة ٢، السبت ٣ شباط ١٩٤٥، ص ١٥٠.

(٢٥) المصدر ذاته، ص ١٥١.

(٢٦) المصدر ذاته، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الأولى، السبت ٢٠ ك٢ سنة ١٩٤٥، ص ١٣٧.

(٢٧) المصدر ذاته، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الثانية، السبت ٣ شباط ١٩٤٥، ص ١٥٠.

البريطانية ومساعدتها لتحقيق هذين المطلبين[٢٨].

بريطانيا تجدد تأييدها مطالب فرنسا:

ولكن التجاوب البريطاني لم يكن مطمئناً. فقد ظهر جلياً أن الحكومة البريطانية أصبحت تميل إلى مسايرة الحكومة الفرنسية وتأييد موقفها في هذه القضية أكثر من ذي قبل. وبدا هذا الميل في اللقاءات التي تمت، بعُيد صدور البيان التهديدي الفرنسي، بين كميل شمعون وزير لبنان المفوض في لندن وكبار موظفي وزارة الخارجية المسؤولين عن قسم الشرق الأوسط[٢٩]، وكذلك في البيانات الغامضة، والمتناقضة أحياناً، التي صدرت عن مسؤولين كبار بريطانيين. ففي ٧ شباط سنة ١٩٤٥ ذكر بيان لوزارة الخارجية في مجلس العموم أن العلاقات بين فرنسا ودولتي المشرق يجب أن تحدد بمعاهدة، وأن الحكومة البريطانية ترغب في أن ترى المفاوضات لهذه الغاية تبدأ في أسرع وقت ممكن[٣٠]. وأخطر من ذلك ما جاء في ١٤ شباط على لسان رتشارد لو بمجلس العموم جواباً عن سؤال أحد النواب، قال لو ما يلي:

«كان صحيحاً أن الحكومة البريطانية تبنت إعلان فرنسا الحرة لاستقلال هذين البلدين، وإنه يهمها جداً أن ترى هذا الاستقلال محققاً، ولكنها تظن أن هنالك موضوعاً لمفاوضة بين الفرقاء أصحاب العلاقة، ولكنه يظن من ناحية ثانية أن تبني إعلان فرنسا الحرة للاستقلال لا يؤلف ضمانة لتنفيذه، عندما تبنينا هذا الاعلان قلنا إننا نعترف باستقلال البلدين[٣١]».

وفي ٢٧ شباط ألقى رئيس الوزراء ونستون تشرشل بياناً في مجلس العموم قال فيه إن بريطانيا لا تطمح أبداً إلى إحلال نفوذها محل النفوذ الفرنسي في دولتي المشرق. وأن الحكومة البريطانية تحترم استقلال هذين البلدين وتأمل في أن يحظيا بدعم قوي من الأمم المتحدة، كما تأمل في أن

---

(٢٨) كميل شمعون، مراحل الاستقلال، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٢٩) المصدر ذاته، ص ١٢٩ ـ ١٣١.

(٣٠) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P.483.

(٣١) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص ١٤١.

يصار إلى الاعتراف بما لفرنسا من امتيازات وحقوق فيهما (٣٢).

هذا التطور في الموقف البريطاني، وإن لم يأت قوياً كاملاً بالمقدار الذي تريده فرنسا، كان كافياً لتشجيع الحكومة الفرنسية الموقتة على التمسك بقوة بمطالبها المتعلقة بالمعاهدة ودفعها إلى السعي لتحقيقها بجميع الوسائل وبأسرع وقت خوفاً من أن تسبقها الأحداث وتضعها أمام أمر واقع جديد. ذلك، لأن نهاية الحرب أصبحت وشيكة، ولأن المباحثات السياسية لترتيب أوضاع العالم بدأت فعلاً وبشكل جدي، في مؤتمر يالطا الذي عقدته الدول الثلاث الكبرى، الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفياتي، وبريطانيا، خلال شهر شباط سنة ١٩٤٥.

حصانة لبنان ضد مطالب فرنسا:

في مقابل هذا التطور في الموقف البريطاني لصالح فرنسا حصلت بضع تطورات أخرى جاءت نتائجها في صالح لبنان وسورية. ففي الأشهر الأولى من العام ١٩٤٥ كان مندوبو الدول العربية في القاهرة منكبين على وضع ميثاق جامعة الدول العربية التي جرى الاحتفال بتأسيسها رسمياً في ٢٢ آذار. ولما كان لبنان وسورية عضوين مؤسسين فيها فقد ضمنتا تأييد دولها لهما في خلافاتهما الراهنة مع فرنسا. وفي تلك الفترة عينها كان البلدان قد أعلنا الحرب في أواخر شباط على ألمانيا واليابان، ودُعيا إلى الاشتراك في مؤتمر سان فرنسيسكو لتوقيع ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وأصبحا بحكم عضويتهما بالمنظمة الدولية يعتبران بلدين مستقلين ويتمتعان بالحماية والحصانة التي ينص عليها ميثاق المنظمة ولا سيما المادة ٢ والمادة ٧٨ منه. وهذا أيضاً كان سلاحاً ماضياً آخر يستطيع اللبنانيون والسوريون استخدامه في مواجهة المطالب الفرنسية التي تمس استقلالهم وسيادة بلديهما.

الدول الكبرى تعارض مطالب فرنسا:

يضاف إلى ما تقدم أن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي كانا يعارضان منح فرنسا مركزاً ممتازاً في لبنان وسورية، وتمكينها من فرض

---

(٣٢) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P.483.

معاهدة لا يقبل بها البلدان[33]. وأخيراً لا آخراً، كان اللبنانيون والسوريون مقتنعين بأن بريطانيا، بالرغم من التأييد الكلامي الذي تظهره للمطالب الفرنسية، والنصح العلني الذي توجهه إلى حكومتي لبنان وسورية بتلبية تلك المطالب، لم تكن تريد إرغامهما على ذلك أو إكراههما على القبول بما يعتبرانه ماساً باستقلالهما وسيادتهما. وقد وردت في تصاريح المسؤولين البريطانيين وبياناتهم إشارات كثيرة لا تخطيء إلى ذلك، منها مثلاً كلام ذو دلالة قوية للجنرال سبيرز قاله لرئيس الجمهورية بشارة الخوري في منزله بعاليه بحضور رياض الصلح رئيس الوزراء وسليم تقلا وزير الخارجية في أيلول سنة ١٩٤٤ عندما أبلغوه رفض لبنان العمل بنصيحة الحكومة البريطانية بخصوص توقيع معاهدة مع فرنسا ومنحها مركزاً ممتازاً في لبنان. وقد أورد يوسف سالم في مذكراته عن هذا الحادث ما يلي:

«استقبل الرئيسان الخوري والصلح والوزير تقلا كلام سبيرز بوجوم وامتعاض وناقشوا رسالته طويلاً، وأعربوا عن رفضهم لها. فقال سبيرز: «هذا ما كلفتني حكومتي أن أنقله إليكم. وأنتم أحرار في أن تقبلوا أو ترفضوا». وأضاف بابتسامة ناعمة: «لكني شخصياً وبوصفي صديقاً للبنان، أقول لكم إنكم إذا رفضتم فإننا لن نرسل إلى مياهكم الأسطول البريطاني لإرغامكم على القبول»[34].

إن هذه التطورات التي جرت الإشارة إليها، جعلت كلاً من الفريقين يعتقد أن موقفه أصبح هو الأقوى، فيزداد تصلباً وتمسكاً بمطالبه. وفي ربيع سنة ١٩٤٥ كانت المعركة السياسية من أجل المعاهدة بين فرنسا من جهة وكل من لبنان وسورية من جهة ثانية قد انجلت تماماً: فرنسا تصر على المعاهدة وتستعجل عقدها، ولبنان وسورية يصران على الرفض. ولم يشأ رئيس الحكومة عبد الحميد كرامي أن تتفرد الحكومة في اتخاذ هذا القرار السياسي الخطير، بل رغب في إشراك مجلس النواب فيه ليكون قراراً لبنانياً شاملاً بكل معنى الكلمة. فحدد سياسة حكومته بهذا الشأن في بيان وزاري

(٣٣) استيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٤٣٠.

(٣٤) يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

ألقاه بالمجلس النيابي في ١ أيار سنة ١٩٤٥ وطلب على أساسه الثقة. وقد جاء في هذا البيان قوله ما يلي:

«إذن، فسياستنا من هذه الناحية الخارجية لا ولن تتغير. استقلال تام ناجز للبنان بحدوده الحاضرة لا تقيده ولن تقيده معاهدة ما تمس بهذا الاستقلال أو تعطي امتيازاً لدولة ما على دولة أخرى مهما كلف الأمر»[٣٥].

وجرى التصويت على الثقة فنالتها الحكومة بالإجماع[٣٦].

وبدت الأزمة اللبنانية ـ الفرنسية وكأنها دخلت في نفق مسدود.

٣ ـ المرحلة الثالثة: استفزازات وتهديدات عسكرية فرنسية

أزمة إنزال قوات عسكرية فرنسية في بيروت:

في طريق عودته إلى بلاده، بعد انتهاء مؤتمر يالطا الذي عقد في شبه جزيرة القرم بالاتحاد السوفياتي، عرّج ونستون تشرشل على القاهرة، واجتمع فيها مطولاً بشكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية في ١٧ شباط وأقنعه بقبول إجراء مفاوضات بين السلطات الفرنسية وحكومتي لبنان وسورية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للعلاقات فيما بينهم[٣٧]. وفي مطلع آذار استدعي المندوب العام الجنرال بينيه إلى باريس للتشاور ولتلقي التعليمات لبدء المفاوضات المرتقبة. ولكن الحكومة الفرنسية الموقتة شاءَت أن تستبق المفاوضات بعرض للعضلات للتهويل على الجانب الآخر ولبدء المفاوضات من موقع القوة. ففي أثناء وجود المندوب العام بينيه في باريس، وبالرغم من معارضة بريطانيا[٣٨]، أنزلت سفينة فرنسية في ٧ أيار في مرفأ بيروت مئتي جندي سنغالي من دون استئذان الحكومة اللبنانية أو إحاطتها علماً مسبقاً بالأمر. ولما احتج المسؤولون اللبنانيون بشدة على هذا الخرق للسيادة

---

(٣٥) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول، الجلسة الأولى، الثلاثاء ١ أيار ١٩٤٥، ص ٢٧٠.

(٣٦) المصدر ذاته، ص ٢٧١.

(٣٧) استيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٤٣٠.

(٣٨) المصدر ذاته، ص ٤٣١.

اللبنانية تذرع وكيل المندوب العام أوستروروغ بالقول، حسب بشارة الخوري، «**إن وصول العساكر السنغاليين لم يقصد منه تعزيز القوة الموجودة في البلاد، وإنما هم «إبدال» من آخرين قررت القيادة إرجاعهم إلى فرنسا، وأكد أن هؤلاء الراجعين يزيدون على عدد الذين وصلوا**». ورد عليه وزير الخارجية هنري فرعون بالقول: «**يجب على السلطتين الفرنسية والبريطانية أن تستأذنا الحكومة اللبنانية قبل إجراء أي بدل في قواتهما ما دامت الحرب قائمة وإلى أن تعود الجيوش الأجنبية إلى بلادها في نهاية الحرب**». ورفض المندوب الفرنسي أوستروروغ التعهد باسم حكومته بشيء، وأجاب بأنه سيرجع إليها بهذا الشأن[٣٩].

الحكومة اللبنانية تحدد موقفها:

أثارت الأخبار التي نشرتها الصحف وتناقلتها الألسن عن أحداث الأيام الأخيرة مع شيء من المبالغة والإثارة قلقاً بالغاً في الأوساط السياسية وفي الرأي العام، مما حمل بعض النواب على توجيه الأسئلة إلى الحكومة بهذا الخصوص في الجلسة التي عقدها مجلس النواب في ٨ أيار، يوم أعلنت الأنباء خبر استسلام ألمانيا إلى الحلفاء وانتهاء الحرب العالمية، الثانية، في أوروبا. فردّ عليهم وزير الخارجية هنري فرعون بأن الحكومة كانت تعتبر أن دخول جيوش الحلفاء أراضيها يجري بسماح ضمني منها بسبب حالة الحرب. أما وقد انتهت الحرب فإن دخول الجيوش الأجنبية إلى لبنان وبقاءَها فيه أصبحا خاضعين لإذن مسبق من الحكومة. فأيد المجلس موقف الحكومة هذا[٤٠]. وقد أبلغت الحكومة اللبنانية هذا الموقف بمذكرة وجهتها إلى ممثلي فرنسا وبريطانيا وسائر الدول الأخرى. فردت السلطات البريطانية بجواب مرض، ولم يرد الجانب الفرنسي بشيء[٤١].

---

(٣٩) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٤٠) المصدر ذاته، ص ١٣٨ ـ ١٣٩؛ **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول، الجلسة السابعة، الثلاثاء ٨ أيار ١٩٤٥، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٨.

(٤١) المصدر ذاته، العقد العادي الأول، الجلسة ١٢، الثلاثاء ٢٢ أيار ١٩٤٥، ص ٣٥٢ ـ ٣٦٠.

التظاهرات الاستفزازية أيام ٨ ـ ١٠ أيار.

في الوقت الذي كان الشعب والحكومة ومجلس النواب يبدون قلقهم ومخاوفهم من الغايات المبيتة وراء استقدام الإمدادات العسكرية الفرنسية إلى لبنان أقدم الفرنسيون على عمل غوغائي عزز تلك المخاوف والشكوك. لقد استغلوا الاحتفالات التي جرت في سائر المناطق اللبنانية ابتهاجاً بانتصار الحلفاء وانتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا وقاموا طوال ثلاثة أيام، ابتداءً من ٨ أيار، بالتظاهرات الاستفزازية المسيئة إلى كرامة اللبنانيين والسوريين، والتي سبقت الإشارة إليها[٤٢]. فزادت هذه الأعمال مشاعر الغضب اشتعالاً ضد الفرنسيين.

وصول قوات فرنسية جديدة إلى بيروت:

ما أن توقفت تلك التظاهرات وخفت حدة الأعمال الاستفزازية بعض الشيء حتى وصلت بعد أيام قليلة، في ١٤ أيار، إلى ميناء بيروت المدرعة الفرنسية «جان دارك» تقل ١٢٠٠ جندي سنغالي دون إشعار الحكومة اللبنانية بذلك. فحرك هذا العمل الأزمة من جديد، وأدخلها في طور دقيق يهدد بأوخم العواقب. فعقد مجلس النواب اللبناني جلسة في ١٧ أيار أعرب فيها النواب والحكومة عن استنكارهم الشديد لاستمرار الفرنسيين في اعتماد هذا الأسلوب الاستفزازي التهديدي[٤٣]. وفي اليوم التالي، ١٨ أيار، سافر وزير الخارجية هنري فرعون إلى دمشق لبحث هذا الموضوع مع حكومتها والاتفاق معها على اتخاذ موقف موحد تجاهه[٤٤].

مذكرة فرنسية بالمطالب:

في هذا الجو المشحون بالقلق والتوتر كان المندوب العام الجنرال بينيه

---

(٤٢) راجع أعلاه في الفصل ٤٠.

(٤٣) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول، الخميس ١٧ أيار ١٩٤٥، ص٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٤٤) المصدر ذاته، العقد العادي الأول، الجلسة ١٢، الثلاثاء ٢٢ أيار ١٩٤٥، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣؛ أيضاً بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ١٣٩؛ أيضاً منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ١١١.

قد عاد من باريس في ١٠ أيار حاملاً تعليمات حكومته بشأن البدء بالمفاوضات. وفي مساء ١٨ أيار، وبعد عودة وزير الخارجية فرعون من دمشق، قدم الجنرال بينيه مذكرة إلى الحكومتين اللبنانية والسورية تتضمن المطالب التي أراد الفرنسيون أن تنتهي إليها المفاوضات. وقد نصت المذكرة على ما يلي:

«إن البادرة الأولى لسلطات فرنسة الحرة عند وصولها إلى الشرق كانت إعلان استقلال سورية ولبنان، وبنتيجة هذه البادرة أضحى هذا الاستقلال أمراً راهناً. إنه ليسر فرنسا أن ما شرعت به قد آتى ثماره. وهي تتمنى أن تمارس الحكومتان السورية واللبنانية سلطتيهما بدون عرقلة أو عقبة من أي نوع كان. وبهذه الروح وبدون أي تحفظ بشأن استقلال سورية ولبنان ترغب الحكومة الفرنسية أن يؤمن فيما يتصل بها صيانة المصالح الجوهرية التي تحتفظ بها فرنسا في سورية ولبنان. إن هذه المصالح هي على ثلاثة أنواع: ثقافية واقتصادية واستراتيجية. وإن الأحكام الثقافية التي تهم فرنسا ولبنان وسورية يمكن تحديدها وضمانتها باتفاق جامعي. ويمكن تحديد الأوضاع الاقتصادية المتقابلة وضمانتها باتفاقات مختلفة ينص عليها في موضوع كهذا بالأصول الدولية المعتادة... أما الأوضاع الستراتيجية فتتضمن قواعد تمكن من ضمان طرق المواصلات الفرنسية وممتلكاتها فيما وراء البحار. وعندما يتم التفاهم على هذه النقاط توافق فرنسا على نقل القطاعات الخاصة إلى الدولتين مع الاحتفاظ بإبقاء هذه الجيوش تحت القيادة الفرنسية ما دامت الظروف لا تسمح بممارسة القيادة الوطنية ممارسة تامة[٤٥]».

الحكومة اللبنانية: لا مفاوضات تحت الضغط، ولا مركز ممتاز لأحد:

لقد كشفت هذه المذكرة عن حقيقة مقاصد الحكومة الفرنسية، وأكدت أن مخاوف الوطنيين اللبنانيين والسوريين من أن فرنسا لم تكن تنوي التخلي عن لبنان وسورية كانت صحيحة وفي محلها. وجاءَت ردود الفعل على المذكرة في غاية الخطورة. فعلى الصعيد الشعبي اجتاحت البلدين موجة

(٤٥) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ١١٢ ـ ١١٣ وفيه نص مذكرة فرنسة للبنان وسورية.

عارمة من السخط والاستنكار، وأخذت الأحزاب والمنظمات والهيئات الشعبية تدعو إلى التظاهر والإضراب والتصدي للمخططات الفرنسية بمختلف الوسائل. وبدأت المناوشات، بالفعل، في بعض مدن البلدين بين الشعب والقوات الفرنسية[٤٦]. وعلى الصعيد الرسمي عقد رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الجمهورية السورية وأركان حكومتيهما اجتماعاً عاجلاً في شتورة بلبنان في اليوم التالي، ١٩ أيار، لتدارس الموقف واتخاذ الإجراءات الضرورية. فتقرر عدم الدخول في أية مفاوضات مع الجانب الفرنسي تحت الضغط والتهديد العسكري، وإرسال مذكرتين جوابيتين إلى السلطات الفرنسية برفض المطالب التي تقدمت بها[٤٧]. وفي ٢٢ أيار عقد مجلس النواب جلسة لبحث موضوع المذكرة الفرنسية. فأطلع وزير الخارجية هنري فرعون المجلس على مضمونها، وأعلن موقف الحكومة منها، وشرح الخطوات التي اتخذها بهذا الشأن. وقد جاء في البيان الذي ألقاه في المجلس ما يلي:

«لقد كانت الحكومة اللبنانية مستعدة للدخول في مفاوضات بإخلاص كلي، ولكنها اليوم بعد قدوم هذه القوات الجديدة وبعد وصول المقترحات الفرنسية [المذكرة]، لا تفاوض تحت الضغط والتهديد بقوة السلاح، ولن نفاوض على أسس تمس سيادة لبنان. وهي تلقي كل تبعة تنشأ عن هذه الحالة على السلطات الفرنسية المسؤولة... إن لبنان بلد ذو سيادة وإننا سنحافظ على استقلال لبنان وسيادته ولا نقبل أن تنتقص هذه السيادة ويُمسَّ هذا الاستقلال»[٤٨].

وبعد أن تكلم عدد من النواب مؤيدين ما جاء في بيان وزير الخارجية وقف رئيس الحكومة عبد الحميد كرامي واختتم المناقشة بكلمة قال فيها ما يلي:

«إن فرنسا طلبت امتيازات خاصة في سورية ولبنان منها مرفأ بحري

(٤٦) استيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٤٧) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ١٣٩ ـ ١٤٠؛ أيضاً منير تقي الدين، الجلاء، ص ١١٤.

(٤٨) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول، الجلسة ١٢، الثلاثاء ٢٢ أيار ١٩٤٥، ص٣٥٢ ـ ٣٦٠.

ومطارات ومراكز برية للجيش وطلبت معاهدة اقتصادية ومعاهدة ثقافية. . . إن البلاد لن تجري أية مفاوضات تحت التهويل والتهديد وهي لن تقبل بأية معاهدة كما أنها لن تعطي أي مركز ممتاز لفرنسا وغيرها معتمدة على حقها في الاستقلال وعلى اعتراف الدول كلها بها»[٤٩].

فأثنى المجلس على موقف الحكومة وأيد تدابيرها الآيلة إلى المحافظة على استقلال لبنان وكرامته. وفي جو سادته الحماسة الوطنية أقر المجلس، لأول مرة، موازنة وزارة الدفاع الوطني البالغة خمسة ملايين ليرة لإنشاء جيش لبناني[٥٠]. وفي هذا الوقت كان الوضع في سورية يتدهور بسرعة، وتتخذ المواجهة بين الفرنسيين والسوريين طابع الصدام العنيف.

---

(٤٩) المصدر ذاته؛ أيضاً بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(٥٠) المصدران ذاتهما.

فشل الحل العسكري

١ ـ اشتداد حدة المواجهة

الإضرابات والمظاهرات في سوريا:

لم يتعظ الفرنسيون بالهزيمة التي لحقت بنفوذهم في الشرق نتيجة تصرفاتهم المتهورة في أحداث تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ في لبنان، بل عادوا إلى ارتكاب مثلها في سنة ١٩٤٥ في سوريا. فبعد أن انتشرت الأخبار عن وصول امدادات جديدة من الجنود السنغاليين إلى بيروت على متن الدارعة الفرنسية «جان دارك» في ١٤ أيار، وعن تقديم المذكرتين المذكورتين إلى الحكومتين اللبنانية والسورية في ١٨ منه، وعن رفض الحكومتين في اليوم التالي، ١٩ أيار، ما تضمنته المذكرتان من مطالب ماسة بالسيادة والاستقلال ـ بعد كل هذا ـ اجتاحت البلدين، ابتداءً من ١٩ أيار، موجة من الغضب والاستنكار والشعور الملتهب المعادي للفرنسيين. فأضربت المدن السورية، وانطلقت المظاهرات الحاشدة الصاخبة رافعة الشعارات، ومرددة الهتافات المنددة بالسياسة الفرنسية، والمطالبة بإنشاء جيش وطني وبجلاء الجيش الفرنسي عن الأراضي السورية[1]. ولما كان الفرنسيون قد أعربوا، في عدة مناسبات عن تصميمهم على الاحتفاظ بالقوات الخاصة إلى ما بعد انتهاء

(١) استيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٤٣٢، أيضاً بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص١٤٠، أيضاً، منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١١٣؛ يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٢١٨ ـ ١٢١٩؛ أيضاً أنور الرفاعي وشاكر مصطفى، العالم الحديث، ص٥٤٧ ـ ٥٤٨ (دمشق ـ مكتبة العلوم والآداب، ١٩٥٠)، يشار إليه بعد الآن هكذا: الرفاعي ومصطفى، العالم الحديث.

الحرب وتوقيع المعاهدة الفرنسية ـ السورية المطلوبة، فإن مجلس النواب السوري بادر في ١٥ أيار إلى إقرار «قانون حماية الاستقلال» الذي يفرض عقوبات صارمة على كل سوري يخدم دولة أجنبية[٢]. فأخذ المجندون السوريون في القوات الخاصة التابعة للجيش الفرنسي يفرون من وحداتهم ويلتحقون بقوات الأمن السورية[٣]. وتصدى الفرنسيون لهذه التظاهرات والتحركات المعادية لهم محاولين قمعها بالقوة، فحصلت اشتباكات دامية بين قواتهم والمتظاهرين في معظم المدن السورية مثل دمشق وحلب وحمص وحماه ودير الزور، وسقط بنتيجتها خلال عشرة أيام عدد من القتلى والجرحى[٤]. فبلغ التوتر ذروته وأصبح الوضع ينذر بأوخم العواقب. وشعر الفرنسيون المدنيون بالخطر يتهددهم في سورية، فغادروها على عجل ولجؤوا إلى القرى الجبلية في لبنان بانتظار انجلاء الموقف[٥].

لبنان يتضامن مع سوريا:

أحدث اتساع رقعة المواجهة الفرنسية ـ السورية واتخاذها طابعاً دموياً عنيفاً اهتماماً بالغاً في سائر الدول المعنية بشؤون الشرق الأوسط. فلبنان الذي كانت قضيته وقضية سورية مع فرنسا واحدة، أعلن تضامنه الكامل مع جارته على الصعيدين الشعبي والرسمي، وعمل بالتنسيق معها لمواجهة التعنت الفرنسي. فقد دعت المنظمات والأحزاب والهيئات إلى مؤتمر وطني في بيروت تقرر فيه إعلان الأضراب العام في لبنان تأييداً للحكومة ومشاركة لسورية في محنتها[٦]. وشهدت المدن اللبنانية الكبرى مظاهرات حاشدة نظمها الطلاب والهيئات النسائية وجماهير الشعب، وراحت تطالب بجلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان وسورية وتسليم أفواج القناصة اللبنانية إلى

---

(٢) استيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٤٣١.

(٣) منير تقي الدين، الجلاء، ص١٢٤ و١٢٥؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٢١٩.

(٤) استيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٤٣٢.

(٥) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص١٩٩، أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٢١٩.

(٦) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٢٦.

الحكومة[7]. وفي ٢٣ و٢٩ أيار التأم مجلس النواب اللبناني فأدان السياسة الفرنسية في دولتي المشرق ورفض، مثلما فعلت سوريا، الدخول في أية مفاوضات مع الجانب الفرنسي في ظل التهويل والإرهاب وتحت وطأة التهديد باستخدام القوة العسكرية[8]. وفي ٢٤ أيار قررت نقابة المحامين اللبنانيين إعلان الأضراب عن المرافعة أمام المحاكم مدة ثلاثة أيام تأييداً لموقف الحكومة[9]. وفي ٢٩ منه اجتمع في شتورة رئيس الحكومة عبد الحميد كرامي ووزير الخارجية هنري فرعون مع وزير الخارجية السوري جميل مردم وقرروا طلب دعوة مجلس جامعة الدول العربية إلى الانعقاد لبحث الأزمة، واتفقوا على الاستمرار في إتباع خطة موحدة في كلا البلدين للدفاع عن حقوقهما والاتصال الدائم بممثليهم السياسيين في الخارج[10]. وكانت الحكومة اللبنانية قد أرسلت إلى وفدها في مؤتمر سان فرنسيسكو تعليمات بوجوب إثارة الموضوع في ذلك المحفل الدولي بالاتفاق والتنسيق مع الوفود العربية الأخرى[11].

٢ ـ التأييد العربي

العراق:

إنه مما شد أزر حكومتي لبنان وسوريا في أزمتهما مع فرنسا التأييد العربي الشامل، والذي تجلى في العراق ومصر بشكل خاص. ففي العراق قامت مظاهرات شعبية حاشدة تأييداً لموقف حكومتي لبنان وسوريا. وعلى الصعيد الرسمي قررت الحكومة العراقية أن تزود القوات النظامية في البلدين بما تحتاج إليه من السلاح[12]. وفي ٢١ أيار ألقى رئيس الوزراء بياناً في

(٧) المصدر ذاته، ص١١٨، ١١٩، ١٢٩.
(٨) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول، الأربعاء في ٢٣ أيار ١٩٤٥ ص٣٦٢ ـ ٣٦٣، والثلاثاء في ٢٩ أيار ١٩٤٥، ص٤٠٦ ـ ٤٠٩؛ أيضاً راجع الفصل ٢٦.
(٩) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١١٩.
(١٠) المصدر ذاته، ص١١٩.
(١١) المصدر ذاته، ص١١٦.
(١٢) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص١٩٣.

مجلس النواب العراقي حمل فيه على السياسة الفرنسية في دولتي المشرق، وطالبه النواب بأن لا تكتفي الحكومة بالاحتجاج والتأييد الكلامي فحسب، بل أن تقوم أيضاً بتقديم العون المادي والمساعدة الفعلية للسوريين واللبنانيين في نضالهم من أجل صيانة استقلالهم. واتخذ المجلس أخيراً قراراً بالإجماع يخول الرئاسة إرسال برقيات احتجاج باسم المجلس إلى البرلمان البريطاني والكونغرس الأميركي ومجلس السوفيات الأعلى للإعراب عن استنكار العراق للموقف الفرنسي في سوريا ولبنان(١٣). وعقد زعماء العشائر العراقية مؤتمراً عاماً تعهدوا فيه بمساعدة سوريا ولبنان بكل إمكاناتهم وطالبوا بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي بالتدخل وبالوفاء بتعهداتهم لصيانة استقلال البلدين وسيادتهما(١٤).

مصر:

وفي مصر، كما في العراق، شهدت المدن المصرية الكبرى مظاهرات حاشدة تأييداً لسوريا ولبنان. وأظهر الملك فاروق استعداده لإجراء كل ما من شأنه أن يساعد السوريين واللبنانيين في نضالهم ضد المطامع الفرنسية(١٥). وفي ٢٨ أيار التأم مجلس الشيوخ المصري وألقى فيه رئيس الحكومة النقراشي باشا عرضاً مفصلاً لما كان يجري في سورية ولبنان من أحداث، مؤكداً تأييد الحكومة المصرية للبلدين ومساندتها لهما في تلك الأزمة(١٦). وأرسلت مصر، كذلك، إلى الدول الحليفة الكبرى مذكرة احتجاج على الموقف الفرنسي(١٧).

وكان مجلس جامعة الدول العربية، التي تأسست قبل ذلك بشهرين، قد دعي إلى الانعقاد بناء على طلب تقدمت به حكومتا سوريا ولبنان في ٢٩ أيار، ليعالج لأول مرة أزمة سياسية عربية معقدة كأزمة سوريا ولبنان. وكان

(١٣) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١١٨.
(١٤) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٢٢٣.
(١٥) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص١٩٥.
(١٦) المصدر ذاته، ص١٩٧.
(١٧) منير تقي الدين **الجلاء**، ص١١٨.

ملك مصر قد طلب إلى أمين الجامعة العربية عبد الرحمن عزام بذل الاهتمام الجدي بالحالة في البلدين[18]. ثم إنه وجه رسالة إلى أعضاء مجلس الجامعة يحثهم فيها على العمل لنصرة سوريا ولبنان، وقد اختتمها بما يلي:

«فلنعمل لاستقلال سوريا ولبنان وسيادتهما الكاملين، ولنعمل لاستقرار الأمن والسلام فيهما. وليكن لجامعة الدول العربية المقام الذي نريده لها وتريده الأمة العربية كلها»[19].

تقييم كميل شمعون للوضع:

في هذا الوقت الذي كانت فيه الأزمة تتفاقم وتتصاعد قام وزير لبنان المفوض في لندن كميل شمعون بجولة استطلاعية ما بين ١٦ و٣١ أيار، زار خلالها بيروت ودمشق وبغداد والقاهرة، وقابل كبار المسؤولين، وتباحث معهم بشأن الأزمة والأوضاع السياسية في المنطقة، فتوصل بنتيجة هذه اللقاءَات والمباحثات إلى تقييم الوضع على الشكل التالي:

«يستفاد من كر الحوادث، أن الحالة قد بلغت ذروتها على ما يظهر، ولا يمكن أن تنتهي إلا إلى أحد المخارج الآتية: فإما أن تنضم البلدان العربية إلى القتال مناصرة منها للبنان وسوريا ـ وستصبح كل هذه البقعة من الشرق الأوسط طعماً للدم والنار ـ وإما أن يتدخل الانكليز بسرعة لتلافي هذا الانفجار الكبير»[20].

٣ ـ سعي الدول الكبرى لمنع الانفجار

خوف الدول المتحالفة الكبرى على مصالحها:

كان تقييم الدول الحليفة الكبرى للوضع في الشرق الأوسط مشابهاً لتقييم كميل شمعون. فباتت هذه الدول تخشى، بعد أن بلغ الخلاف بين الفرنسيين والسوريين واللبنانيين هذه الدرجة من الخطورة، أن تبادر الدول

---

(١٨) المصدر ذاته، ص١١٨.

(١٩) المصدر ذاته، ص١٤١ ـ ١٤٢.

(٢٠) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص١٩٩.

العربية إلى اتخاذ إجراءات انتقامية ضد المصالح الفرنسية في بلدانها وينفجر الوضع في المنطقة كلها، فيتعرقل، عندئذ، المجهود الحربي الحليف ضد اليابان، وينهار الأمن والاستقرار، وتتعرض مصالح الدول الحليفة الكبرى في المنطقة، وعلاقاتها بعضها ببعض إلى الخطر. ولما لم تكن تلك الدول راغبة في أن تؤول الأزمة إلى مثل هذه الحال بادرت كل واحدة منها إلى السعي لمنع وقوع الانفجار.

بريطانيا:

في ٢٦ أيار أذاعت وزارة الخارجية البريطانية بياناً عبرت فيه عن قلقها وأسفها لحالة الاضطراب السائدة في دولتي المشرق، ولا سيما في سوريا، منذ وصول النجدات العسكرية الفرنسية إليهما. وذكرت أنها تراقب تطور الوضع عن كثب، وأنها بالتشاور مع الولايات المتحدة الأميركية والاتصال المباشر مع الفرقاء المعنيين تسعى لتهدئة الوضع وتمهيد السبيل للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة(٢١).

الولايات المتحدة الأميركية:

وفي ٢٨ أيار قدمت حكومة الولايات المتحدة الأميركية مذكرة إلى الحكومة الفرنسية تناشدها فيها بأن تعيد النظر في سياستها التي تركت انطباعاً في الولايات المتحدة الأميركية وغيرها بأن فرنسا تستخدم التهديد باستخدام القوة للحصول على امتيازات من سوريا ولبنان. وانتهت المذكرة إلى القول:

«إن الفريقين المتخاصمين مشتركان الآن [في مؤتمر سان فرنسيسكو] مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين في المهمة التاريخية لصوغ ميثاق للأمن العالمي. وعليهما أن يقدما برهاناً حياً على أن الخلافات الدولية يمكن حلها سلمياً دون الالتجاء إلى القوة»(٢٢).

وفي اجتماع الدول الخمس الكبرى في مؤتمر سان فرنسيسكو صرح

(٢١) نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ص٧٣؛ أيضاً كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص١٩٧.

(٢٢) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٣٢ - ١٣٣.

المستر ستاتينوس (Edward Stettinius) ممثل الولايات المتحدة الأميركية بأن حكومة بلاده تعتبر جميع الدول المشتركة بالمؤتمر دولاً مستقلة ولا يجوز أن يطبق عليها نظام الوصاية أو ما يشابهه، وأن سوريا ولبنان هما من هذه الدول المستقلة[٢٣].

الاتحاد السوفياتي:

أصدرت الحكومة السوفياتية، أيضاً، بياناً موجهاً إلى حكومات الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والصين وفرنسا أشارت فيها إلى أعمال التعسف والقمع التي تقوم بها القوات الفرنسية في سوريا. فأسفت لهذه الأعمال المنافية لمبادىء الأمم المتحدة، وألحت على وجوب اتخاذ التدابير اللازمة لحسم النزاع بالطرق السلمية[٢٤].

وكانت حكومتا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية تعارضان منح فرنسا مركزاً ممتازاً في سوريا ولبنان، وتطالبان بمعاملة بلديهما بالمثل إذا ما قبلت سوريا ولبنان بمنح فرنسا أية امتيازات[٢٥].

٤ ـ التصلب الفرنسي

الموقف الفرنسي لم يتغير:

لم تأخذ الحكومة الفرنسية مواقف حلفائها ونداءاتهم الموجهة إليها بشأن الأزمة السورية اللبنانية بعين الاعتبار، بل حاولت تبرير ساحتها وإلقاء المسؤولية كلها في تفاقم الوضع على حكومتي سوريا ولبنان وحدهما. ففي ٢٨ أيار أصدرت بياناً قالت فيه أن عدد الجنود الفرنسيين في دولتي المشرق أصبح ضئيلاً جداً، وأن من أرسل منهم إلى هناك مؤخراً كان على سبيل الإبدال فقط، وأنها تأسف لاتخاذ حكومتي سوريا ولبنان هذا الإبدال ذريعة لإثارة القلاقل وقطع المفاوضات التي كان قد عهد إلى الجنرال بينيه بإجرائها

---

(٢٣) نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ص٧٤ ـ ٧٥.

(٢٤) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٣٣.

(٢٥) استيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٤٣٠؛ أيضاً كميل شمعون **مراحل الاستقلال**، ص١٩٧.

لحل الأزمة. وأضاف البيان أن فرنسا هي الدولة التي أعلنت استقلال البلدين وأن ما تطالب به هو تنظيم الشروط التي تحقق وتضمن هذا الاستقلال[٢٦]. وقد دل هذا البيان بجلاء على أن الموقف الفرنسي لم يتغير، فما الشروط المشار إليها في البيان سوى المعاهدة التي كانت الحكومة الفرنسية تلح على عقدها وتأمل الحصول بواسطتها على مركز ممتاز في البلدين، وهو الأمر الذي كانت حكومتا البلدين لا ترغبان فيه، وخصوصاً تحت وطأة الاحتلال والضغط والتهديد.

نكبة دمشق:

بعد صدور البيان الفرنسي بيوم واحد تردى الوضع الأمني بسرعة، وانهار بشكل خطير، وتحولت المواجهة بين السوريين والفرنسيين إلى حرب حقيقية في دمشق. وكان السبب المباشر لهذا التطور الخطير ما زعمه الفرنسيون من أن المتظاهرين أطلقوا النار على الجنود الفرنسيين[٢٧] وباتجاه المقر العام الفرنسي[٢٨]. وكان وكيل المندوب العام في دمشق الجنرال أوليفه روجه (Olivat-Roget) أخذ يستعد منذ فترة للقيام بعمل عسكري حاسم لإجهاض الانتفاضة الوطنية وقمع التحركات المناهضة للفرنسيين[٢٩]، فتذرع بمسألة إطلاق النار هذه لتنفيذ مخططه. فمنذ ٢٩ أيار وحتى ٣١ منه قصفت القوات الفرنسية مدينة دمشق بالمدافع الثقيلة وأمطرتها طائرة حربية بالقنابل من الجو، فروع القصف السكان المدنيين، وأحدث أضراراً بالغة بالمباني والمتاجر والممتلكات، وأشعل الحرائق في عدة أماكن[٣٠]. واقتحم الجنود الفرنسيون بعض أحياء المدينة مستعينين بالدبابات. وبالرغم من المقاومة الضاربة التي أبداها المدافعون السوريون تمكنت القوات الفرنسية من الاستيلاء على بعض المواقع الاستراتيجية المهمة. فدمروا بمدافع دباباتهم

---

(٢٦) نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ص٧٤.

(٢٧) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٢٤.

(٢٨) استيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٤٣٢.

(٢٩) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٢٢٢.

(٣٠) أنور الرفاعي وشاكر مصطفى، **العالم الحديث**، ص٥٤٨ ـ ٥٤٩؛ أيضاً لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٤٣٣.

دار البرلمان واحتلوها وقتلوا رجال الأمن السوريين المولجين بحراستها. وفعلوا الشيء ذاته بالقلعة محل السجن العام وحيث يوجد مركز الدرك. ودخلوا أوتيل أوريان بالاس في ساحة المدينة، وحاولوا الاستيلاء على دار الحكومة[٣١]. وهب المقاتلون الدروز إلى نجدة إخوانهم الدمشقيين وبدؤوا الأعمال الحربية في مناطقهم ضد المواقع الفرنسية[٣٢]. إن هذه المعارك التي دامت ثلاثة أيام وحصلت في سائر الأنحاء السورية، وخصوصاً في دمشق وحلب ودير الزور وحمص وحماه وجبل الدروز[٣٣]، ألحقت بالدور والمتاجر والمرافق العامة خسائر مادية فادحة، وقدرت الخسائر البشرية بحوالي ألفي إصابة ما بين قتيل وجريح[٣٤].

٥ ـ التدخل البريطاني

تشرشل يأمر بوقف القتال:

كانت الحكومة السورية، قبل البدء بقصف دمشق ببضع ساعات فقط، قد استشعرت بالخطر الداهم، فأرسلت في ٢٩ أيار نداءً عاجلاً إلى الحكومة البريطانية طالبة تدخلها لمنع العدوان الفرنسي[٣٥]. ولما حصل قصف دمشق وقف أنطوني إيدن وزير الخارجية في مجلس العموم منددأً بالعمل الفرنسي وكاشفاً النقاب أمام المجلس عن أن رئيس الوزراء ونستون تشرشل وجه في ذلك اليوم، الحادي والثلاثين من أيار، رسالة إلى رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة الجنرال ديغول يقول له فيها ما يلي:

---

(٣١) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٢٤ ـ ١٢٥؛ كميل شمعون، مراحل الاستقلال، ص١٩٩؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٢٢٢؛ أيضاً جورج حنا، **من الاحتلال إلى الاستقلال**، ص٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٣٢) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٢٥.

(٣٣) استيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٤٣٢ ـ ٤٣٣.

(٣٤) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص١٩٩؛ منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٤٠؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٢٣٢.

(٣٥) نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ص٧٥؛ أيضاً منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٣٤.

«نظراً إلى الموقف الخطير الذي نشب بين قواتك ودولتي سوريا ولبنان والقتال العنيف الذي احتدم هناك لم يسعنا مع الأسف البالغ إلا أن نصدر أمرنا إلى القائد العام في الشرق الأوسط بالتدخل في الموقف لوقف إهراق الدماء وحرصاً على صالح الأمن في الشرق الأوسط جميعاً. وحرصاً على اجتناب وقوع أي اشتباك بين القوات البريطانية والفرنسية نسألك أن تبادر وعلى الفور بإصدار أوامرك إلى القوات الفرنسية بالكف عن إطلاق النار والانسحاب إلى ثكناتها. وعندما يتوقف إطلاق النار ويعود الأمن إلى نصابه نكون عندئذٍ مستعدين للشروع في مباحثات ثلاثية هنا في لندن»[٣٦].

القوات البريطانية تتسلم زمام الأمن في دمشق:

وفي نفس اليوم الذي وجه فيه تشرشل رسالته إلى ديغول حضر إلى سراي البرج في بيروت المستر تيرنس شون وزير بريطانيا المفوض في لبنان يصحبه الجنرال باجيت (Paget) القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط، وأميرال الأسطول البريطاني في البحر المتوسط، وقابلوا رئيس الجمهورية اللبنانية بحضور رئيس الوزراء ووزير الخارجية، كما حضر هذا الاجتماع أيضاً سعد الله الجابري رئيس الوزراء السوري الذي كان قد جاء إلى بيروت من دمشق في اليوم السابق متنكراً ليتفادى الوقوع بأيدي الفرنسيين، وهو في طريقه إلى القاهرة لحضور اجتماع مجلس جامعة الدول العربية. وفي هذا الاجتماع أبلغ المستر شون الجانبين اللبناني والسوري قرار الحكومة البريطانية بالتدخل لوقف القتال، وأن الجنرال باجيت ذاهب لتوه إلى دمشق ليدخلها على رأس قواته ويتسلم زمام الأمن فيها. وبالفعل غادر الجنرال باجيت بيروت يصحبه سعد الله الجابري إلى دمشق. وبعد ظهر ذلك اليوم كانت السلطة الأمنية قد انتقلت إلى أيدي الجيش البريطاني. فوقف القتال وانسحبت القوات الفرنسية إلى ثكناتها وعاد الهدوء يخيم على البلدين[٣٧]. ولكن الأزمة السياسية التي كانت السبب في نشوب القتال بقيت تراوح مكانها تنتظر الحل.

---

(٣٦) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٣٥.

(٣٧) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص١٤٢ ـ ١٤٣.

ديغول ينتقد التدخل البريطاني:

كانت ردود الفعل على التدخل البريطاني قوية ومختلفة باختلاف الجهات التي صدرت عنها. وشهدت الأيام الأولى بعده مواقف متشجنة ومبارزات كلامية تبودلت فيها الاتهامات القاسية بصورة علنية. ففي فرنسا أذاع الجنرال ديغول في ٢ حزيران بياناً رد فيه على ما جاء على لسان تشرشل وإيدن في مجلس العموم البريطاني في ٣١ أيار. وقد ركز ديغول على النقاط التالية في بيانه: إن فرنسا حاولت جادة مفاوضة حكومتي سوريا ولبنان لعقد معاهدتين لتسوية المسائل المعلقة معها. ولكن بريطانيا أفسدت هذا المسعى بواسطة عملائها هناك، وأثارت الخواطر ضد فرنسا. وزودت «العصابات» [يعني الوطنيين السوريين] بالأسلحة لمحاربة الفرنسيين. ورفض ديغول في بيانه دعوة تشرشل إلى عقد اجتماع فرنسي - بريطاني - سوري - لبناني في لندن للتفاوض. واقترح ديغول بدلاً من ذلك عقد مؤتمر دولي للتفاوض لا فيما يختص بسوريا ولبنان وحدهما، وإنما فيما يختص بالشرق العربي كله لأن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي مهتمتان بهذه المنطقة أيضاً[٣٨]. وكان واضحاً أن ديغول كان يبغي من وراء طرح هذا الاقتراح رد الكيل كيلين إلى تشرشل، وذلك بالتشويش على بريطانيا في مصر والعراق وفلسطين، وبمحاولة الإيقاع بينها وبين حليفتيها الكبيرتين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي.

تشرشل يرد على ديغول:

في اليوم التالي ٣ حزيران، رد تشرشل بعنف في مجلس العموم على بيان ديغول ببيان مفصل عن أحداث سوريا ولبنان، نفى فيه التهم التي وجهها ديغول ضد بريطانيا، وألقى اللوم فيما جرى على أخطاء السياسة الفرنسية، وأكد تكراراً أن ليس لبريطانيا مطامع في هذين البلدين، وليس في نيتها أن تحل محل فرنسا فيهما، وأنها تعترف لفرنسا بمركز ممتاز هناك من دون أن يعني ذلك أن عليها أن تفرض هذا الأمر بالقوة على السوريين واللبنانيين، وأن جلّ ما تبغيه بريطانيا هو أن يتوصل الفرنسيون مع السوريين واللبنانيين

---

(٣٨) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٣٦ - ١٣٧.

إلى اتفاق عن طريق المفاوضات، وأن تبقى منطقة الشرق الأوسط بعيدة عن الإضطرابات بغية تأمين المواصلات إلى مسرح الأعمال الحربية في الشرق الأقصى ضد اليابان[٣٩].

٦ ـ تدخل جامعة الدول العربية

بيان مجلس جامعة الدول العربية:

في اليوم التالي لبيان تشرشل، ٤ حزيران، التأم مجلس جامعة الدول العربية في مقرها بالقاهرة للنظر في الشكوى المقدمة إليه من حكومتي سوريا ولبنان بتاريخ ٢٩ أيار ضد العدوان الفرنسي. وبعد أربع جلسات تم فيها بحث موضوع الشكوى بعمق، أصدر المجلس مساء ٧ حزيران بياناً وردت فيه الفقرات التالية:

«ـ إن الحكومة الفرنسية اعتدت على سوريا ولبنان وعليها تقع مسؤولية ما وقع فيهما من قتل وتخريب وخسائر.

ـ إن بقاء القوات الفرنسية في سوريا ولبنان يتنافى مع حقوق السيادة والاستقلال المعترف لهما بها.

ـ إن وجود القوات الفرنسية في سوريا ولبنان يعرض البلاد والأهالي بصفة دائمة إلى مثل الحوادث الفاجعة التي وقعت في الأيام الأخيرة والتي حدث مثلها في الماضي.

ـ إن وجود هذه القوات يحدث توتراً مستمراً في علاقات فرنسا مع الجمهوريتين العربيتين، يمتد إلى بقية الأقطار العربية ويعوق المجهود الحربي ضد اليابان سواءً كان هذا المجهود لدول الجامعة أو لحلفائها.

ـ ولذلك يؤيد المجلس طلب سوريا ولبنان الجلاء العاجل لجميع القوات الفرنسية عن أراضي الجمهوريتين، وهو حين يقرر ذلك لا يفكر مطلقاً في احتمال بقاء قوات أجنبية أخرى في بلاد الجمهوريتين العربيتين، وقد أعلن البريطانيون من غير تردد عزمهم على سحب قواتهم من هذين القطرين.

---

(٣٩) المصدر ذاته، ص١٣٧ ـ ١٤٠.

ـ يرى المجلس بعد فحص مسألة القوات المعروفة بالفرق الخاصة بما فيها القناصة اللبنانية وغيرها أن هذه الفرق وما يتبعها من أسلحة وعتاد ومهمات والمصالح الأخرى هي لسوريا ولبنان ويجب تسليمها جميعاً للقيادتين السورية واللبنانية لتكون تحت تصرف حكومتي الدولتين.

ـ قرر المجلس أن يتخذ التدابير اللازمة وفقاً للمادة السادسة من ميثاق الجامعة لدفع الاعتداء الفرنسي»[40].

وأبلغ مجلس الجامعة هذه المقررات إلى سائر الدول الحليفة.

العودة إلى نقطة البداية:

بعد انقضاء أسبوعين على انعقاد مجلس جامعة الدول العربية عقد أركان الحكومتين اللبنانية والسورية اجتماعاً في دمشق في ٢١ حزيران لمتابعة مشاوراتهم بشأن الأزمة، وأذاعوا في نهاية الاجتماع بلاغاً مشتركاً جاء فيه ما يلي:

«بعد بحث الموقف الحالي تم الاتفاق بين الحكومتين على انتهاج سياسة مشتركة ترمي إلى تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية، وتسريح الموظفين الفرنسيين لدى الحكومتين والعمل على إجلاء جميع القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان، وتسليم القطعات الخاصة بإمرة القيادة إلى الحكومتين السورية واللبنانية.

وتنتهز الحكومتان فرصة اجتماعهما لتعلنا مرة أخرى عزمهما الأكيد على عدم منح أية دولة امتيازاً ومركزاً خاصاً وعلى المضي بحزم وقوة في سياستهما الاستقلالية وبذل كل تضحية في سبيل استقلالهما وسيادتهما الكاملين»[41].

---

(٤٠) المصدر ذاته، ص١٤٢ ـ ١٤٣.

(٤١) المصدر ذاته، ص١٤٥ ـ ١٤٦.

العودة إلى التفاوض

١ ـ استلام باقي المصالح من الفرنسيين بالتفاوض

فرنسا تعدل نهجها:

بعد أحداث دمشق وما أثارت من ردود فعل معارضة في المجالين العربي والدولي وجدت الحكومة الفرنسية نفسها معزولة وفي مأزق صعب من شأنه، إذا ما أهملت معالجته بحكمة وسرعة، أن يحقق أهداف من تتهمهم فرنسا بعدائها، ومنافستها، والرغبة في إخراجها كلياً ونهائياً من سوريا ولبنان، والقضاء على نفوذها ومكانتها، والسعي للحلول محلها فيهما. وأدركت الحكومة الفرنسية أن الخروج من هذا المأزق ضروري ويتطلب منها إجراء تعديل في نهجها السياسي يأخذ بعين الاعتبار العوامل المستجدة، ولا سيما الشعور الوطني المتأجج حماسة في سوريا ولبنان، والوجود البريطاني الفاعل فيهما. ولمواجهة هذا الوضع بسياسة واقعية عمدت الحكومة الفرنسية إلى التحرك على خطين، باتجاه السوريين واللبنانيين من جهة، وباتجاه البريطانيين من جهة أخرى. بالنسبة إلى الخط الأول عزمت الحكومة الفرنسية على العودة إلى الحوار المباشر مع حكومتي سوريا ولبنان وتقديم التنازلات لهما للتدليل على حسن نوايا فرنسا نحوهما، ولكسب ثقة وصداقة شعبيهما.

عرض فرنسي جديد:

عملاً بالتوجه السياسي الجديد قام في أوائل تموز مساعد المندوب العام الفرنسي أوستروروغ بزيارة وزير الخارجية هنري فرعون وأعرب له عن رغبة الحكومة الفرنسية في استئناف العلاقات الودية والعودة إلى التفاوض مع

سوريا ولبنان. وقدم له باسم حكومته عرضاً جديداً يتضمن النقاط التالية:

«أولاً: ربط مصير القوات الفرنسية بمصير قوات الجيش التاسع البريطاني إلى أن يعلن الحل الدولي المنشود.

ثانياً: تسليم إدارة التلفونات ومحطة الإذاعة وخفر السواحل وغيرها من المصالح التي كان الفرنسيون يصرون على الاحتفاظ بها.

ثالثاً: عقد اتفاقية جديدة بشأن البنك السوري بشكل يضمن استقلال النقد المحلي وجعله مرتكزاً على دعامات مالية ثابتة.

رابعاً: الاحتفاظ بحق البلدين في البترول الذي يمر بأراضيهما والتخلي عن حصة يتفق عليها من أرباح شركة تكرير الزيت في طرابلس.

خامساً: ترك مسألة المراكز الستراتيجية معلقة لبحثها في مجلس الأمن الدولي.

سادساً: طلب الفرنسيين في مقابل ذلك عقد اتفاقات تجارية واقتصادية وثقافية.

سابعاً: امتناع فرنسا عن التعرض لأي شيء يمس سيادة القطرين واستقلالهما»[1].

فرنسا تسلم «جيوش الشرق الخاصة» إلى لبنان وسوريا:

جرت على الأثر مداولات مكثفة واجتماعات لبنانية ـ سورية مشتركة واتصالات سريعة بين العواصم الثلاث، بيروت ودمشق وباريس، تكللت بالنجاح[2]. فأصدرت المندوبية العامة الفرنسية في ٨ تموز سنة ١٩٤٥ البلاغ التالي:

«إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية رغبة منها في تلبية طلب حكومتي سوريا ولبنان بشأن تسليم الوحدات العسكرية المؤلفة من أبناء البلدين وتمنياً بأن تظهر للحكومتين السورية واللبنانية عزمها على الوفاق بتلبية

---

(١) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٤٧.

(٢) المصدر ذاته، ص١٤٦ ـ ١٤٧.

طلبهما تلبية تامة فيما يختص بهذه الوحدات، وحيث إنه بالنظر إلى انتهاء الحرب في أوروبا لم يبق أي مانع يحول دون رغبة لبنان وسوريا المشروعة في تأليف جيشين وطنيين وإظهاراً لاغتباطها بأن ترى لبنان وسوريا متمتعين بجميع مميزات السيادة ليتمكنا من القيام بالدور المترتب عليهما بين الأمم المتحدة.

تعلن أن هذه الجيوش[3] قد انتقلت إلى حكومتي سوريا ولبنان وفاقاً لصيغ تحدد في خلال ٤٥ يوماً على الأكثر»[4].

على أثر صدور هذا البلاغ تشكلت ثلاث لجان لبنانية[5]، وسورية، وفرنسية، وكلفت بتنفيذ مضمونه. فعقدت هذه اللجان اجتماعاتها في شتوره طيلة عدة أيام وتوصلت إلى اتفاق على الشروط والإجراءَات وسائر التفاصيل المتعلقة بعملية التسليم والتسلم. وفي ١ آب وقع الجانبان اللبناني والفرنسي بروتوكولاً ينص على أن القوات العسكرية من مختلف الأسلحة التي كانت تشكل سابقاً «جيوش الشرق الخاصة» قد سلمت في اليوم الأول من آب سنة ١٩٤٥ مع معداتها وثكناتها إلى حكومة الجمهورية اللبنانية التي تسلمت حالاً قيادة هذه القوات وأخذتها على عاتقها[6]. وكانت الحكومة اللبنانية قد

---

(٣) بلغ عدد أفراد هذه الجيوش ٢٥ ألف جندي وضابط، منهم خمسة آلاف للبنان، وعشرون ألفاً لسورية: راجع رباط في:

Edmond Rabbath, **la Formation Historique**, p.490.

(٤) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٤٨.

(٥) تألفت اللجنة اللبنانية من النائب العام يوسف شربل رئيساً، والزعماء: فؤاد شهاب، وسليمان نوفل، ونور الدين الرفاعي، والنقيب داود حماده أعضاء. عن منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٥١.

(٦) إن القوات المشار إليها في البروتوكول، والمفصلة في الملاحق، والتي تسلمتها الحكومة اللبنانية هي: «**فوج القناصة اللبنانية الأول، وفوج القناصة الثاني، وفوج القناصة الثالث، وفوج المدفعية، ونصف سرية الدبابات الخاصة، وكوكبة المصفحات رقم ٣، وسرية الموقع، وسرية مستودع الخيول، وسرية الإنشاءات الهندسية الخامسة، وسرية خدمة الطيران الأولى، وسرية عملة الإدارة، وفصيل عملة المدفعية.**

والثكنات التي وضعت تحت تصرف القيادة اللبنانية هي مقر وزارة الدفاع الوطني [التي كانت قائمة في مكان مبنى الكونسرفاتوار اللبناني حالياً قرب المتحف الوطني]، وطرابلس، والأمير بشير، ومخازن مار مخائيل الإدارية. وتسلمت القيادة أيضاً ثكنات كرانجه، ولمبروان،

عينت، قبل ذلك بأيام قليلة، الزعيم فؤاد شهاب قائداً للجيش، والزعيم سليمان نوفل رئيساً لأركان حرب وزارة الدفاع الوطني، فتسلما منصبيهما في الحال. وأصبح للبنان جيشه الوطني ابتداءً من ذلك اليوم، الأول من آب سنة ١٩٤٥، وهو اليوم الذي يحتفل فيه لبنان رسمياً بعيد الجيش. وبانتقال هذه الوحدات العسكرية ومعداتها إلى السلطات اللبنانية تمت تسوية واحدة من القضايا المتنازع عليها بين الحكومتين اللبنانية والفرنسية.

سامي الصلح يخلف عبد الحميد كرامي برئاسة الحكومة:

باستلام الوحدات الخاصة من السلطات الفرنسية أضافت حكومة عبد الحميد كرامي إنجازاً مهماً إلى إنجازاتها السابقة في حقل السياسة الخارجية. أما سياستها في الحقل الداخلي فكانت هدفاً لانتقادات شديدة من المعارضة حملت الرئيس كرامي على تقديم استقالة الحكومة في ٢٠ آب. وفي ٢٢ منه تألفت الحكومة الجديدة من سامي الصلح رئيساً، ومن الوزراء حميد فرنجيه وإميل لحود وسعدي المنلا ويوسف سالم وجبرائيل المر وجميل تلحوق. وخلف حميد فرنجية هنري فرعون في وزارة الخارجية. وحددت الوزارة الجديدة سياستها الخارجية، في البيان الوزاري الذي تقدمت به إلى مجلس النواب في ٣ أيلول لنيل الثقة، بالفقرة التالية:

«إن السياسة الخارجية التي أتبعتها الحكومات الاستقلالية السابقة أصبحت دستوراً لكل حكومة وشرعة لجميع اللبنانيين. فالاستقلال التام الناجز دون أي امتياز أو مركز ممتاز لأية دولة كانت والتعاون مع سوريا الشقيقة تأييداً لمصالح البلدين، ومع البلاد العربية بمقتضى ميثاق الجامعة العربية وصداقة الأمم المتحدة ضمن نطاق ميثاق سان فرنسيسكو، واستلام

وجي على سبيل الإعارة، وجميعها في بيروت. وعلاوة على ما تقدم وضع تحت تصرف القيادة: معسكرا الشياح وبعبدا، وثكنة الياس لاوون في طرابلس، وثكنة بنيامين تاجر في مرجعيون، وثكنة الخيام، وثكنة الخيالة في المية ومية». عن منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٥٤. لقد جرى استلام الثكنات والمنشآت العسكرية في ٢٠ تموز، والوحدات العسكرية في ٢٥ منه، وأخيراً الأجهزة الإدارية لهذه الوحدات وتوقيع البروتوكول في ١ آب ١٩٤٥، عن:

Edmond Rabbath, **la formation Historique**, p.490.

المصالح والدوائر الباقية في يد الجانب الفرنسي، وجلاء الجيوش الأجنبية عن البلاد، كل هذا أصبح هدفاً لكل حكومة تؤمن بحق بلادها إيماناً ثابتاً صحيحاً، وإنّا سنعمل على حماية البلد من أي عابث بمنتهى الصرامة والشدة»[7].

استلام باقي المصالح من فرنسا:

كان رئيس الحكومة قد استبق البيان الوزاري واستدعى في ٢٨ آب إلى مكتبه في السراي المندوب الفرنسي الجنرال بينيه وأبلغه أن الحكومة راغبة في استئناف المفاوضات فوراً بشأن المسائل التي لا تزال معلقة بين لبنان وفرنسا[8]. وتكللت المفاوضات التي جرت خلال الثلث الأخير من العام ١٩٤٥ بالنجاح. فعند نهاية ذلك العام كانت الحكومة اللبنانية قد استلمت من السلطات الفرنسية شركة مرفأ بيروت ومرفأ طرابلس، وشركة السكك الحديدة، ومصلحة تمثيل الأجانب الذين ليس لهم ممثل في لبنان، والمطارات المدنية، ومصلحة علم الأرض والمعادن، ومصلحة الطب البيطري، ومصلحة الأجانب الذين لا وطن لهم، ومصلحة أملاك اللبنانيين في تركيا، وأملاك الأتراك في لبنان، وملفات مصالح الري، والملفات السياسة التي تتعلق بلبنان، وملفات الأجانب الإفرادية، ومصلحة الفلك، ومصفاة البترول في طرابلس[9]. كما تم الاتفاق مبدئياً على تسليم السراي الكبير ومصلحة التلفون والإذاعة خلال بضعة شهور بعد استكمال المعاملات والإجراءات اللازمة[10]. ولم يبق معلقاً بين البلدين غير مسألة جلاء القوات الأجنبية جلاءً تاماً عن كامل الأراضي اللبنانية.

---

(٧) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، الاثنين ٣ أيلول ١٩٤٥، ص٤٩٧؛ أيضاً جان ملحلمة، **مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية**، ص٤٩.

(٨) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٥٨.

(٩) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الرابعة، الثلاثاء ٢ت١ سنة ١٩٤٥، ص٥٢٦ ـ ٥٢٨.

(١٠) تمَّ تسليم السراي الكبير في أول نيسان ١٩٤٦، والإذاعة ومصلحة التلفون في ٢٢ آذار ١٩٤٦. عن منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٥٨.

تنظيم رفع الأعلام الأجنبية:

ولما كان رفع الأعلام الأجنبية يشكل أحياناً وسيلة من وسائل التحدي والاستفزاز، وسبباً من أسباب المشاكل والنزاعات، أعدت حكومة سامي الصلح، بعد بضعة أسابيع من تسلمها السلطة، مشروع قانون لتنظيم رفع الأعلام في لبنان من شأنه تعزيز مظاهر السيادة والاستقلال من جهة، واتباع التقاليد والأعراف الدولية بهذا الخصوص من جهة أخرى. وقد نص المشروع على ما يلي:

«المادة ١ ـ لا يجوز رفع علم غير العلم اللبناني في أراضي الجمهورية اللبنانية.

المادة ٢ ـ لا ترفع الأعلام الأجنبية إلا على دور وسيارات البعثات السياسية والقنصلية وقواد الجيوش الأجنبية وعلى ثكناتها وعلى المراكب الأجنبية وفقاً للتقاليد الدولية المرعية. أما في الحفلات العامة الرسمية فلا يجوز رفع أي علم غير العلم اللبناني إلا بعد استئذان وزارة الداخلية وموافقتها».

فصدق مجلس النواب بالإجماع في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٥، هذا المشروع الذي أصبح القانون الملزم الذي يخضع لأحكامه رفع الأعلام الأجنبية في لبنان[١١].

٢ ـ مسألة جلاء القوات الأجنبية

المطالبة بجلاء القوات الأجنبية:

فيما كانت المفاوضات اللبنانية الفرنسية بخصوص تسليم المصالح المشتركة الباقية تتقدم بنجاح، كانت الاتصالات بشأن الجلاء تتعثر وتفشل لأن الجانب الفرنسي كان يداور ويناور حول موضوع الجلاء، ويتجنب إعطاء جواب حاسم صريح بشأنه، ويمتنع عن تحديد موعد لسحب قواته من

(١١) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الرابعة، الثلاثاء ٢ت١ سنة ١٩٤٥، ص٥٣٦ ـ ٥٣٨.

الأراضي اللبنانية والسورية، لذلك عقد رئيسا الجمهوريتين اللبنانية والسورية، بشارة الخوري وشكري القوتلي وأركان حكومتيهما اجتماعاً في بلدة الزبداني السورية في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٤٥، واستعرضوا علاقات بلديهما بفرنسا بشكل عام، ومسألة الجلاء بشكل خاص، وقرروا مطالبة فرنسا وبريطانيا بتحديد موعد لانسحاب قواتهما معاً انسحاباً كاملاً من سائر الأراضي اللبنانية والسورية. وكلفوا وزير الخارجية اللبنانية حميد فرنجية إبلاغ المندوب الفرنسي نتائج مباحثات مؤتمر الزبداني، ففعل. ووعد المندوب العام بينيه بأن ينقل رغبة اللبنانيين والسوريين إلى حكومته وأن يأتيهم بالجواب بأسرع ما يمكن(١٢) وسافر بينيه إلى فرنسا في ٥ تشرين الثاني وبات اللبنانيون والسوريون ينتظرون عودته وجواب حكومته.

البلاغ البريطاني ـ الفرنسي المشترك عن الجلاء:

كانت الحكومة الفرنسية تماطل في بحث موضوع الجلاء، وتتهرب من تحديد موعد قريب له، لأنها كانت تجري مفاوضات سرية مع الحكومة البريطانية بشأن الوضع في دولتي المشرق. وكان هدف المفاوضات إزالة سوء التفاهم الذي وقع بينهما بسبب أحداث دمشق في أيار، والاتفاق على مواجهة المطالب اللبنانية والسورية بموقف موحد يضمن مصالح كل من بريطانيا وفرنسا ويعزز عرى التحالف والصداقة بينهما. بدأت الاتصالات لهذه الغاية في أيلول بين جورج بيدو (Georges Bidault) وزير الخارجية الفرنسي، وأرنست بيفن (Ernest Bevin) وزير الخارجية البريطاني، على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى الأعضاء في الأمم المتحدة المنعقد في العاصمة البريطانية لبحث الشؤون الدولية. وبعد انفضاض المؤتمر استؤنفت المفاوضات الفرنسية البريطانية بالطرق الدبلوماسية حتى استكملت بعد ثلاثة أشهر، وصدر في ١٣ كانون الأول البلاغ البريطاني ـ الفرنسي المشترك التالي:

«إن تبادل وجهات النظر بشأن مسائل المشرق والشرق الأدنى الذي

(١٢) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٦١ ـ ١٦٢.

شرع فيه بين السيد بيفن والسيد بيدو في أيلول الماضي لمناسبة مؤتمر وزراء الخارجية الخمسة قد تتابع منذ ذلك الحين بالطرق الدبلوماسية. إن هذه المحادثات التي تمت بروح من الصداقة والثقة المتبادلتين قد انتهت إلى اتفاق تناول القضايا المبحوث بها بمختلف نواحيها.

إن الحكومتين رغبة منهما في أن تتجنبا بصورة دائمة كل تباين في السياسة من شأنه أن يهدد مصالح كل منهما أو أن يعكر حسن التفاهم الذي تنويان توثيقه بينهما قد لاحظتا أن من مصلحتهما المتبادلة أن تسهلا ازدهار شعوبِ الشرق الأوسط الاقتصادية وأن تؤمنا سلامتها ضمن نطاق التعاون الدولي.

ومن جهة أخرى رغبة منهما في أن تمكنا سوريا ولبنان من ممارسة استقلالهما التام الذي أعلنته فرنسا سنة ١٩٤١ وتكرس بقبول هاتين الدولتين في عداد الأمم المتحدة وكما تؤكد النتائج التي تقتضيها نهاية الأعمال الحربية، قد قررتا أن تدرسا معاً شروط تجميع قواتهما تجميعاً منظماً في هذه المنطقة وجلاء تلك القوات عنها.

وسيجتمع الخبراء العسكريون البريطانيون والفرنسيون لهذه الغاية في بيروت في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٤٥ وتكون إحدى مهامهم الأساسية تحديد تاريخ قريب جداً للشروع في أولى عمليات الجلاء[(١٣)]».

مضمون الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي:

إن الاتفاق ذاته المذكور في البيان لم ينشر بصورة رسمية يومئذ، ولكن مضمونه كان قد أصبح معروفاً، وأبلغ إلى أصحاب العلاقة في حينه[(١٤)]. وهو يتألف من شقين: أحدهما سياسي والآخر عسكري. وكان أهم ما تضمنه الشق العسكري الأمور التالية:

١ ـ تجميع القوات الفرنسية والبريطانية تمهيداً لجلائها.

---

(١٣) المصدر ذاته، ص١٦٣؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ١٢٤٣ ـ ١٢٤٤.

(١٤) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص١٩٨؛ أيضاً كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص٣٠٠ ـ ٣٠١، أيضاً نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج١، ص٨٨.

٢ ـ البدء بجلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن سوريا في وقت واحد والانتهاء في وقت واحد.

٣ ـ الإبقاء على قوات كافية في الشرق لضمان السلامة حتى تكون منظمة الأمم المتحدة قد اتخذت قرارات تتعلق بالسلامة الإجماعية في هذه المنطقة.

٤ ـ وإلى أن يتم ذلك تحتفظ فرنسا بقوات متجمعة في لبنان.

ونص الشق السياسي من الاتفاق على ما يلي:

١ ـ إن فرنسا وبريطانيا مشبعتان بنية العمل على أن يكون الاستقلال الذي وعدتا به سوريا ولبنان محفوظاً ومحترماً.

٢ ـ ترى الحكومتان أن من مصلحتهما أن تؤمنا بالاشتراك مع الحكومات الأخرى الرخاء الاقتصادي لشعوب هذه المنطقة.

٣ ـ ترجو الحكومتان أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تجنب الخلافات السياسية التي من شأنها الإضرار بمصالحهما المتبادلة وتؤكد كل منهما رغبتها في أن تمتنع عن كل عمل يرمي إلى إحلال مصالحها ومسؤولياتها محل مصالح الأخرى ومسؤولياتها في الشرق الأدنى[١٥].

وزير الخارجية يستوضح ممثلي بريطانيا وفرنسا عن بعض جوانب الاتفاق:

بعد ظهر ١٣ كانون الأول سنة ١٩٤٥ سلمت الحكومتان البريطانية والفرنسية إلى الحكومتين اللبنانية والسورية بالطرق الدبلوماسية الوثائق المتعلقة بالاتفاق[١٦]. استقبلت الدوائر الرسمية اللبنانية الاتفاق بالارتياح والتفاؤل والترحاب في الوهلة الأولى[١٧]. ولكن ما لبث الأمر أن تبدل بعد

---

(١٥) للاطلاع على النص الكامل للاتفاق كما نشر في ٢١ كانون الأول راجع كتاب يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢ ص١٢٤٧ ـ ١٢٤٨.

(١٦) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة العاشرة، الخميس ١٣ك١ سنة ١٩٤٥، ص١٣٦ ـ ١٣٨؛ أيضاً بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص١٩٨ ـ ١٩٩؛ أيضاً كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص٣٠٠ ـ ٣٠١؛ أيضاً نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج١، ص٨٨.

(١٧) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص١٩٨ ـ ٢٠٢؛ أيضاً كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص٣٠٤.

درس النص بدقة وروية وإمعان، وتبين ما انطوى عليه من «غموض» و«ألغاز»[18] وأمور لا يمكن قبولها لأنها تمس جوهر السيادة والاستقلال. لذلك اجتمع أركان الحكومتين اللبنانية والسورية في ١٥ كانون الأول بمنزل رئيس الجمهورية بشارة الخوري في عاليه للتشاور بشأن الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي، وقرروا، كخطوة أولى، الاكتفاء باستيضاح الحكومتين عن عدد من المسائل ولا سيما عن الغموض الكامن في الوثائق الصادرة عنهما[19]. وقام وزير الخارجية اللبنانية حميد فرنجية بهذه المهمة، فطلب ممثلي بريطانيا وفرنسا لمقابلته، واستوضحهما عدداً من الأمور الواردة في الاتفاق، كما أنه كلف وزيري لبنان المفوضين في لندن وباريس، كميل شمعون وأحمد الداعوق، توجيه عدد من الأسئلة إلى وزارتي الخارجية في كل من بريطانيا وفرنسا للحصول منهما على أجوبة صريحة محددة[20]. وهكذا فعلت الحكومة السورية أيضاً[21].

مآخذ لبنان على الاتفاق:

وفي نفس الوقت وجهت إلى اتفاق ١٣ كانون الأول انتقادات جوهرية وتحفظات كثيرة من وزيري سوريا ولبنان المفوضين في لندن[22]، ومن بعض الوزراء وعدد من النواب[23]، ومن الصحافة والرأي العام. وذهبت بعض الجهات في معارضتها للاتفاق إلى حد الدعوة إلى الأضراب والتظاهر

---

(١٨) هذان التعبيران «غموض» و«ألغاز» لبشارة الخوري في **حقائق لبنانية**، ج٢، ص١٩٨.

(١٩) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة ١١، الاثنين ١٧ك١ سنة ١٩٤٥، ص١٤٠ ـ ١٤٣؛ أيضاً بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢٠٣.

(٢٠) للاطلاع على البرقيات العديدة المتبادلة بهذا الخصوص بين وزارة الخارجية اللبنانية والمفوضية اللبنانية في لندن راجع منير تقي الدين في كتابه **«الجلاء»** ص١٧٣ ـ ١٩٤.

(٢١) نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج١، ص٩٠.

(٢٢) المصدر ذاته، ص٨٨ وما بعدها؛ أيضاً كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص٣٠١ وما بعدها.

(٢٣) **الجريدة الرسمية**، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة العاشرة، الخميس ١٣ك١ سنة ١٩٤٥، ص١٣٦ ـ ١٣٨، والجلسة ١١ نهار الاثنين في ١٧ ك١ سنة ١٩٤٥، ص١٤٠ ـ ١٤٣ راجع محضري الجلستين.

احتجاجاً واستنكاراً لما جاء فيه[٢٤]. وكانت معارضة اللبنانيين للاتفاق تتمحور حول عدد من النقاط أهمها التالية:

١ ـ إن الاتفاق، إذ يقر مبدأ الجلاء، لا يحدد موعداً له.

٢ ـ إنه ينص على بقاء قوات فرنسية في لبنان لأجل غير محدد بدقة أيضاً.

٣ ـ إن بعض ما جاء فيه ينتقص في حال تنفيذه من سيادة لبنان واستقلاله.

٤ ـ إن الغموض المتعمد الذي صيغت به بنود الاتفاق لا يمكن قبوله لأنه قد يتخذ وسيلة لتفسير تلك البنود على نحوٍ مغاير للمصلحة الوطنية اللبنانية.

٥ ـ إن كثيراً مما جاء في الاتفاق مخالف نصاً وروحاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة التي يعتبر لبنان وسوريا من أعضائها المؤسسين[٢٥].

وبالإضافة إلى هذه المآخذ كانت هناك خشية من أن يكون اتفاق ١٣ كانون الأول شبيهاً بالاتفاقات السابقة التي عقدتها بريطانيا وفرنسا في السابق والتي تقاسمتا بموجبها مناطق نفوذ لهما في العالم العربي كالإتفاق الودي سنة ١٩٠٤ بشأن مصر والمغرب، واتفاق سايكس بيكو سنة ١٩١٦ لاقتسام أراضي الهلال الخصيب، واتفاق كليمنصو ـ لويد جورج سنة ١٩١٩ بشأن سوريا والموصل وبترول العراق[٢٦].

الحكومة اللبنانية تحدد موقفها وتتحفظ بشأن الاتفاق:

في غمرة هذا الجو المشحون بالقلق والترقب والشكوك نشرت الحكومتان البريطانية والفرنسية في ٢١ كانون الأول نص الاتفاق بصفة رسمية

---

(٢٤) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢٠٣.

(٢٥) يراجع بهذا الخصوص، مثلاً، خطب وزير الخارجية حميد فرنجية في جلسات مجلس النواب المعقودة في ١٣ و١٧ و٢٤ كانون الأول سنة ١٩٤٥.

(٢٦) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص٣١٥؛ أيضاً نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج١، ص٨٨؛ أيضاً منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٦٣.

في لندن وفي باريس في وقت واحد، واجتمعت في نفس اليوم أيضاً في بيروت لجنة الخبراء العسكريين البريطانيين والفرنسيين المنصوص عليها في الاتفاق لوضع الخطط التفصيلية لتنفيذ الشق العسكري منه المتعلق بالجلاء. فتأكد عندئذٍ للمسؤولين اللبنانيين أن المخاوف والشكوك التي ساورتهم كانت في محلها. لذلك بادرت الحكومة اللبنانية إلى توضيح موقفها منه بصورة رسمية، وأصدرت في نفس اليوم بلاغاً جاء فيه ما يلي:

«لقد نشر مساء اليوم في لندن وباريس وثيقتان رسميتان تتعلقان بالاتفاقات الفرنسية البريطانية الأخيرة التي تتناول:

١ ـ جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن الأراضي اللبنانية والسورية.

٢ ـ اتفاق الأغراض البريطانية والفرنسية في الشرق الأوسط.

إن هاتين الوثيقتين تنصان على مبادىء وتضعان أصولاً لجلاء القوات. فدفعاً لكل التباس واجتناباً لكل خطأ في التفسير تصرح الحكومة اللبنانية رسمياً مرة أخرى بصدد الوثيقتين المذكورتين بما يلي:

١ ـ لما كان لبنان لم يشترك في المحادثات التي أسفرت عن الاتفاقات السابقة الذكر فلا يمكن أن يقيد بمقررات اتخذت في غيابه فيما لو كانت تمس حقوقه ومصالحه.

٢ ـ لا يمكن ولن يمكن أن يمس استقلال لبنان وسيادته. وإن لبنان، وهو عضو في مؤسسة الأمم المتحدة، سيعمل بشأن تلك الاتفاقات بملء استقلاله.

٣ ـ [illegible] جلاء القوات الأجنبية عن الأراضي اللبنانية في وقت واحد وفاقاً [illegible] الحاسمة التي أعطيت مراراً بهذا الصدد والتي كررت للحكومة اللبنانية أخيراً

---

(٢٧) قال [illegible] أنه عندما اجتمع في منزله بعاليه في ١٥ كانون الأول أركان الحكومتين [illegible] اتفاق ١٣ كانون الأول «**استأذن السيد يونغ القائم بأعمال المفوضية** [illegible] **وطلب أن يتلو علينا برقية من حكومته تؤكد أن جيوشها لن تنسحب** [illegible] انسحاب الجيوش الفرنسية. **فأخذنا علماً بذلك وشكرناه**» عن حقائق [illegible] ٢٠٢.

٤ ـ تصرح الحكومة أنها لن تقبل عملاً أو تحفظاً من شأنه أن يغير وضعية لبنان سواء في داخل مؤسسة الأمم المتحدة أو بالنسبة إلى جامعة الدول العربية.

٥ ـ إن المحادثات العسكرية الفرنسية ـ الانكليزية التي بدأت في هذا اليوم الواقع في ٢١ كانون الأول والتي ستعرض نتائجها على الحكومتين السورية واللبنانية سوف تكون موضوع اهتمام الحكومة اللبنانية اهتماماً كلياً بالاتفاق مع الحكومة السورية»[٢٨].

بيان وزير الخارجية بمجلس النواب عن الاتفاق:

لم يقتصر الاهتمام بموضوع اتفاق ١٣ كانون الأول على الحكومة وحدها، بل إن مجلس النواب اللبناني أيضاً عقد في ٢٤ كانون الأول جلسة خصصت لبحث هذا الاتفاق، فألقى وزير الخارجية حميد فرنجية بياناً مسهباً فنّد فيه بنود الاتفاق، وبيّن ما حوته من حسنات وسيئات، وذكر الجهود التي قامت بها الحكومة لاستجلاء غوامضه، ورفض كل ما يمس سيادة لبنان واستقلاله من قريب أو بعيد. وأخيراً حدد موقف الحكومة من الاتفاق بقوله مخاطباً المجلس بما يلي:

«قلنا في بياننا بتاريخ ٢١ الجاري بعدم التقيد بالاتفاق فيما لو ظهر فيه ما يمس مصالحنا وحقوقنا. وعلى كلٍ فإني أصرح لكم باسم الحكومة... أننا لن نقبل بأي حال أن يدَّعي أحد أن له في هذه البلاد مسؤولية ما، فالمسؤولية للغير تنافي الاستقلال والسيادة، ونحن مستعدون أن لا نباحث أحداً ولا نقبل أية دعوة للبحث مع أحد ما لم ندخل إلى الاجتماع مطمئنين أنه لن يجري البحث حول الاستقلال أو حول السيادة بل أن يكون مُعترفاً سلفاً ومن الجميع بأن الاستقلال والسيادة أمران مقرران لا يدخلان في نطاق أي بحث. فهما قدس الأقداس في نظر الأمة والمجلس والحكومة. ولن نفضل أحداً على أحد ولكن على الدول الصديقة أن تضع نصب عينيها هذه الحقيقة. لن يقبل لبنان يوماً إلا أن يكون مستقلاً سيداً عزيزاً حراً»[٢٩].

---

(٢٨) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢٩) الجريدة الرسمية، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة ١٥، الاثنين في ٢٤ كانون الأول ١٩٤٥، ص١٨٠ ـ ١٩٠.

وأخيراً، اختصر وزير الخارجية حميد فرنجية موقف لبنان بهذه الكلمات الحازمة الصريحة التالية:

«هل يتقيد لبنان في الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني أم لا؟ أقول كلا، لا شيء في هذا الاتفاق يقيد لبنان. فهو معقود بغيابنا ولم نوقعه ولم نشار بأمره، فهو إذن غير ملزم لنا... فنحن لا نقر ما جاء فيه حتى عن الجلاء إلا إذا تبين لنا أنه يتفق وحقوقنا ومصالحنا»[٣٠].

وتكلم في تلك الجلسة عدد من النواب مؤيدين بحماسة كلام وزير الخارجية وموقف الحكومة.

حادثة ٣١ كانون الأول ١٩٤٥:

ما كاد يمضي أسبوع واحد على اجتماع مجلس النواب وبيان وزير الخارجية عن سياسة الحكومة بصدد اتفاق ١٣ كانون الأول، حتى وصلت في ٣١ كانون الأول السفينة الفرنسية «ساجيتار» إلى مرفأ بيروت وعلى متنها مئتا جندي فرنسي. ولم يكن لدى السلطات اللبنانية علم بها. فمنع رجال الأمن العام اللبناني الجنود الفرنسيين من النزول إلى البر. وكادت أن تنشب أزمة لبنانية فرنسية جديدة. ومع أن هذه الأزمة سُويت بسرعة[٣١] فإنها زادت الشكوك لدى الحكومة اللبنانية بحسن نوايا السلطات الفرنسية وصدق وعودها. وهذا ما عبر عنه البلاغ الرسمي الذي نشرته الحكومة اللبنانية في ٣ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ توضيحاً للحادث، والذي اختتمته بالفقرة التالية:

«وبهذه المناسبة يجدد التصريح بأن الحكومة اللبنانية لا تقبل بأية قاعدة حربية في أراضيها كما أنها لا تقبل بأي مركز ممتاز لأية دولة أجنبية كانت وهي تصرح تكراراً أنها تطالب بالجلاء التام القريب العاجل لجميع الجيوش الموجودة في الأراضي اللبنانية وتواصل السعي لتحقيق هذه الأماني»[٣٢].

---

(٣٠) المصدر السابق ذاته، ص١٨٠.

(٣١) أكد الفرنسيون «أن الجنود الذين وصلوا على الباخرة «ساجيتار» وحدات غير مسلحة لا تنتمي إلى فرقة منظمة، وأنه سيسافر على الباخرة عينها ألف جندي سنغالي بجميع عُدَدهم، وهكذا كان»، بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢٠٥.

(٣٢) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص١٢٥٢.

التوجه إلى الأمم المتحدة:

ولكن لا بيانات الحكومة اللبنانية وبلاغاتها، ولا مناقشات مجلس النواب ومقرراته، ولا انتقادات الصحافة، ولا ملاحظات القيادات السياسية، ولا ضغط الرأي العام اللبناني، غيرت موقف فرنسا وبريطانيا اللتين استمرتا في محاولتهما تنفيذ اتفاق ١٣ كانون الأول، وفي التهرب من تحديد موعد لجلاء قواتهما العسكرية عن الأراضي اللبنانية والسورية. إزاء هذه الحال أصبح المسؤولون اللبنانيون والسوريون يميلون إلى عرض قضية جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن أراضيهما على هيئة الأمم المتحدة.

الشكوى اللبنانية ـ السورية إلى مجلس الأمن الدولي

١ ـ افتتاح الدورة الأولى لهيئة الأمم المتحدة

الوفدان اللبناني والسوري:

في أوائل سنة ١٩٤٦ كانت الاستعدادات تجري لعقد الدورة الأولى للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في لندن. فقررت الحكومتان اللبنانية والسورية الاشتراك في هذه الدورة، واغتنام هذه الفرصة لإثارة موضوع جلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيهما أمام ذلك المحفل الدولي. تألف الوفد اللبناني من النائب وزير الخارجية حميد فرنجية رئيساً للوفد، ومن الأعضاء: النائب ورئيس الوزراء السابق رياض الصلح، والنائب وزير الداخلية يوسف سالم، والنائب وزير لبنان المفوض في بريطانيا كميل شمعون. وتألف الوفد السوري من فارس الخوري رئيساً للوفد، ومن فريد زين الدين، ونجيب الأمنازي وزير سوريا المفوض في بريطانيا.

كلمتا مندوب لبنان ومندوب سوريا في الأمم المتحدة:

وصل الوفد اللبناني لندن في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٦. وفي مساء العاشر منه افتتحت الدورة الأولى للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وانتخب وزير خارجية بلجيكا هنري سباك (Henri Spaak) رئيساً للدورة. وبعد الانتها من الأعمال الإدارية في الجلسات اللاحقة بدأ رؤساء وفود الدول الإحدى والخمسين الأعضاء بإلقاء كلماتهم. وفي الجلسة المنعقدة في ١٩ كانون الثاني ألقى رئيس الوفد اللبناني كلمته التي جاء فيها ما يلي:

«إن في احترام استقلالنا وسيادتنا مثالاً ترى فيه الدول الصغيرة عوامل

جديدة للثقة والأمل... وإنا لنعتزم تحسين حياتنا القومية، وحالتنا الاقتصادية، والسهر على الأمن... وستدرك الجمعية العمومية أنه لا يمكن تحقيق مثلنا العليا المشروعة ما دام في بلادنا جنود أجانب، وأن سحب هؤلاء الجنود الآن بعد أن انتهت الحرب، هو المرحلة الأخيرة في تسوية ما يسمى مشكلة دولتي المشرق... إن جميع جهودنا وجهود أصدقائنا السوريين مركزة على تحقيق هذه الغاية التي نعدها شرطاً أساسياً لتقدم حياتنا الوطنية... وستجد الدول الصغيرة في هذه التسوية أسباباً للثقة والأمل»[(١)].

وتكلم بعد حميد فرنجية رئيس الوفد السوري فارس الخوري بنفس المعنى تقريباً.

اتصالات الوفدين بالوفود الأخرى:

كان الوفدان اللبناني والسوري قد أجريا عدة اتصالات بوفود الدول العربية ووفود دول أميركا الجنوبية وبعض الوفود الأخرى واتفقا معها على التعاون داخل هيئة الأمم المتحدة[(٢)]، وضمنا تأييدها لموقف بلديهما المطالب بجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيهما[(٣)]. وجرت كذلك اتصالات بين الوفد اللبناني وبعض كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية في محاولة لحل مشكلة الجلاء بالتفاوض المباشر بين الأطراف المعنيين ومن دون اللجوء إلى الأمم المتحدة. ولكن هذه المحاولة لم تنجح بسبب التصلب في الموقف الفرنسي بالدرجة الأولى[(٤)]. وفي ٢٠ كانون الثاني استقال الجنرال ديغول من رئاسة الحكومة الفرنسية لأسباب داخلية. ولما كان ديغول معروفاً بمواقفه المتصلبة بكل ما يتصل بالمصالح الفرنسية فقد توقعت بعض الأوساط السياسية أن يصبح الموقف الفرنسي بعد استقالة ديغول أكثر مرونة واستعداداً لتقديم التنازلات[(٥)]. ولكن الدلائل في الأيام الأولى التي تلت

---

(١) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٢) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢١٣؛ أيضاً منير تقي الدين، **الجلاء**، ص١٩٨ ـ ١٩٩.

(٣) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص٣٢١ و٣٢٤؛ أيضاً منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢٠٤.

(٤) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٥) المصدر ذاته، ص٣٢٧؛ أيضاً، منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢٠٣ ـ ٢٠٤.

الاستقالة لم تشر إلى حدوث مثل هذا التغيير.

٢ ـ الشكوى اللبنانية السورية إلى مجلس الأمن الدولي

تقديم الشكوى:

أبلغ الوفدان اللبناني والسوري حكومتيهما بواقع الحال. فتشاورت الحكومتان بالموضوع وأبرقتا في ٢٥ كانون الثاني إلى وفديهما بتقديم الشكوى إلى مجلس الأمن الدولي[٦]. وعلى أثر ذلك اجتمع في ٢٧ كانون الثاني الوفدان اللبناني والسوري وشكلا لجنة مشتركة من كميل شمعون، وناظمِ القدسي وزير سوريا المفوض في واشنطن، لتتولى وضع النص الرسمي الذي يطلبان فيه باسمي حكومتيهما عرض قضية جلاء الجيوش الأجنبية عن أراضي دولتي المشرق على مجلس الأمن الدولي[٧]. ولما انتهت اللجنة من وضع العريضة موضوع الشكوى أقرها أعضاء الوفدين، واستشاروا وفود الدول العربية الأخرى بشأنها فوافقوا عليها بالإجماع[٨]. وفي ٤ شباط سلمها رئيسا الوفدين اللبناني والسوري إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة السيد تريغفِ لي (Trygve Lie) لكي يرفعها إلى مجلس الأمن الدولي. وكانت بالنص التالي:

«لندن في ٤ شباط ١٩٤٦

السيد تريغف لي السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة

حضرة السكرتير العام،

بالرغم من انتهاء الحرب منذ عدة أشهر فإن جيوشاً فرنسية وبريطانية تعسكر في سوريا ولبنان. إن وجود هذه الجيوش الذي يشكل مساساً خطيراً بسيادة البلدين العضوين في منظمة الأمم المتحدة قد يؤدي إلى خلافات جدية. ولقد برهن الماضي أن بعضاً من هذه الجيوش كان تهديداً مستمراً

---

(٦) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢١٤.

(٧) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثاني، الخميس في ٢٤ ك٢ ١٩٤٦، ص٣١٨؛ أيضاً منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢٠٥.

(٨) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢٠٧.

للسلامة والأمن في هذه المنطقة. وكانت حكومتا لبنان وسوريا تتوقعان أن يصار حالاً إلى جلاء الجيوش الأجنبية بعد انتهاء الحرب مع ألمانيا واليابان وكنتيجة طبيعية للمساعي التي ما انفكتا عن بذلها وتكرارها في هذا الشأن.

على أنهما أبلغتا في ١٣ كانون الأول ١٩٤٥ أن اتفاقاً فرنسياً بريطانياً قد عقد وردت فيه الفقرة التالية: إن منهاج الجلاء سيتم بحيث تبقى عناصر في المشرق كافية لتأمين السلامة الإجماعية في تلك المنطقة، ومن الآن إلى أن يتم وضع هذا التدبير موضع التنفيذ تحتفظ الحكومة الفرنسية بعناصر محشودة من جنودها في لبنان.

يتضح من ذلك أن الاتفاق هذا يعلق جلاء الجيوش الأجنبية بشروط لا تأتلف مع ميثاق منظمة الأمم المتحدة في ورحه ونصه.

فبناءً عليه، ولما كانت الدولتان المتعاقدتان قد راجعتا نفسيهما في اتفاقهما المذكور وعادتا إلى منظمة الأمم المتحدة، فإن الوفدين اللبناني والسوري بناءً على أمر حكومتيهما يطلبان من مجلس الأمن أن يتخذ قراراً يوصي بجلاء جميع الجيوش الأجنبية عن الأراضي اللبنانية والسورية جلاءً تاماً في وقت واحد. وأن الوفدين مستعدان أن يعاونا مجلس الأمن فيقدما إليه كل المعلومات اللازمة توصلاً إلى هذه الغاية.

وتفضلوا يا حضرة السكرتير العام بقبول اعتبارنا الفائق.

رئيس الوفد اللبناني	رئيس الوفد السوري
الإمضاء: حميد فرنجية	الإمضاء: فارس الخوري»[٩].

وحدد نهار الخميس في ١٤ شباط موعداً للبدء في النظر بهذه الشكوى في مجلس الأمن الدولي.

فشل محاولة للتفاهم قبل مناقشة الشكوى:

ما أن شاع في أروقة الأمم المتحدة أن الوفدين اللبناني والسوري قررا تقديم شكواهما إلى مجلس الأمن حتى سعى رئيس الوفد الفرنسي وزير

---

(٩) المصدر ذاته، ص٢٠٧ ـ ٢٠٨.

الخارجية جورج بيدو إلى الاتصال برئيس الوفد اللبناني حميد فرنجية وإجراء مباحثات معه، أملاً في التوصل إلى حل مقبول من الطرفين يغنيهما عن الاحتكام إلى مجلس الأمن الدولي[١٠]. ورحب رئيس الوفد البريطاني أرنست بيفن بهذه الخطوة، وساعد على إجراء الاتصالات، وتمنى لها النجاح في إيجاد حل لقضية الجلاء مع فرنسا بدون تدخل الأمم المتحدة. ذلك، لأن بيفن كان يخشى من أنّ تطور المناقشات بقضية لبنان وسوريا في مجلس الأمن سيتيح الفرصة للمندوب السوفياتي أن يشن هجمات عنيفة على السياسة البريطانية مثلما كان قد فعل قبلاً عند مناقشة القضية الأندونيسية[١١].

وما بين أواخر كانون الثاني و١٤ شباط حصلت عدة اتصالات بين الجانبين اللبناني والفرنسي، شارك فيها مسؤولون بريطانيون، ونوقش فيها أكثر من مشروع للتسوية. ولكن هذه الاتصالات واللقاءات التي استمرت حتى اللحظة الأخيرة قبل انعقاد مجلس الأمن للنظر في الشكوى لم تثمر بسبب المواقف المتباعدة والمطالب المتناقضة التي كان يتمسك بها كل من الفريقين[١٢]. أما النقاط التي تمحور الخلاف حولها فكانت الأربع التالية: كان الجانب الفرنسي (١) يتهرب من تحديد موعد للجلاء، (٢) ويطلب أن تشمل المفاوضات مسألة الجلاء «والمواضيع المعلقة» الأخرى، (٣) وأن تبقى القوات الفرنسية في لبنان إلى الوقت الذي تتخذ فيه هيئة الأمم المتحدة قرارها بشأن تنظيم السلامة الإجماعية في هذه المنطقة، (٤) وأن تبقى القوات الفرنسية في أثناء ذلك مسؤولة عن الأمن في المشرق[١٣]. وكان الجانب اللبناني يرفض هذه المطالب جملة وتفصيلاً[١٤]، ويصر على أن ينحصر البحث في المفاوضات بأمرين اثنين لا ثالث لهما، وهما، أولاً تحديد موعد قريب للجلاء التام الكامل المتزامن، وثانياً البحث من الناحية التقنية العسكرية الصرفة بالشكل والمراحل والوسائل التي سيتم بها تنفيذ هذا

---

(١٠) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص٣٣٠.

(١١) المصدر ذاته، ص٣٣٨.

(١٢) بشأن هذه الاتصالات والمحاولات التوفيقية راجع: كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص٣٣٠ ـ ٣٤٣؛ أيضاً نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج١، ص٩٥ ـ ٩٨.

(١٣) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص٣٣٢ و٣٣٥.

(١٤) المصدر ذاته، ص٣٤٠.

الجلاء. وهو يرفض أن يقيد قرار الجلاء بأية شروط او مطالب من أي نوع كان[15].

٣ ـ الشكوى أمام مجلس الأمن الدولي

تحديد نوع الشكوى:

إزاء فشل محاولة التوصل إلى تفاهم لم يبق هناك بد من متابعة القضية في مجلس الأمن. وكان مجلس الأمن يتألف يومئذٍ من أحد عشر مندوباً يمثل خمسة منهم الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية وهي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة (بريطانيا) وفرنسا والصين الوطنية. ويمثل المندوبون الآخرون الدول الست غير الدائمة العضوية، وكانت يومئذٍ أوستراليا والبرازيل وبولونيا ومصر والمكسيك وهولندا. وبموجب المادة ٣٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة دعي رئيساً وفدي لبنان وسوريا إلى الاشتراك في جلسات مجلس الأمن المخصصة للنظر في الشكويين اللبنانية والسورية، والمساهمة في المناقشات، من دون أن يكون لهما حق التصويت.

باشر مجلس الأمن النظر في الشكوى اللبنانية السورية نهار الخميس في ١٤ شباط سنة ١٩٤٦. وعقد لهذه الغاية خمس جلسات متتالية على مدى ثلاثة أيام. ومرت مناقشاته في ثلاث مراحل. تركز البحث في المرحلة الأولى على أمور إجرائية شكلية أثارها المندوب المصري محمود رياض الذي طالب بأن يقرر المجلس أولاً فيما إذا كانت القضية اللبنانية السورية القائمة تشكل «نزاعاً» أم «موقفاً» شبيهاً به، وبالتالي إذا كان يحق لمندوبي فرنسا وبريطانيا التصويت أم لا[16]. ذلك لأن المادة ٢٧ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تنص على أن يمتنع عن التصويت من كان من أعضاء مجلس الأمن طرفاً في قضية يعتبرها المجلس «نزاعاً»، ولا ينطبق هذا الشرط على الحالات التي يعتبرها المجلس «موقفاً». وبعد مناقشات طويلة وحادة تم

---

(١٥) المصدر ذاته، ص٣٣٧ و٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(١٦) أن المواد ٣٤ و٣٥ و٣٦ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تميز بين هاتين الحالتين.

الاتفاق على أن يتمنع مندوبا فرنسا وبريطانيا في المجلس عن التصويت عند أخذ الآراء[١٧].

عرض المندوب اللبناني:

انتقل مجلس الأمن بعد ذلك إلى المرحلة الثانية من عملية النظر في الشكوى، والتي أعطي فيها أطراف النزاع المجال لعرض قضيتهم وشرح وجهة نظرهم وتقديم مطالبهم والرد على معارضيهم. فتكلم حميد فرنجية، أولاً، وقال إنه منذ انتهاء الحرب مع اليابان لم تتوقف حكومتا لبنان وسوريا عن المطالبة بجلاء الجيوش الأجنبية الموجودة في هذين البلدين ضد إرادة أبنائهما، وأن هذه الجيوش تشكل تهديداً دائماً للأمن والنظام، وقد ثبت أن وجودها يسمح بقيام خطر التدخل في الشؤون الداخلية، وأن بقاء هذه الجيوش لم يعد له أي مبرر، وأن اتفاق ١٣ كانون الأول البريطاني ـ الفرنسي يجعل الجلاء خاضعاً لشروط تنتقص من سيادة البلدين المستقلين العضوين في الأمم المتحدة وتتنافى مع روح ونص ميثاقها وخصوصاً المادة الثانية منه التي تكرس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء. وطلب فرنجية إلى المجلس أن يوصي بجلاء جميع القوات الأجنبية معاً وفي وقت واحد قريب من أراضي دولتي المشرق[١٨].

عرض المندوب السوري:

وتكلم بعد حميد فرنجية رئيس الوفد السوري فارس الخوري بالمعنى ذاته وأضاف أن اتفاق ١٣ كانون الأول قد جرت المفاوضات بشأنه بين بريطانيا وفرنسا دون اشتراك دولتي المشرق، وأن حكومتي سوريا ولبنان طلبتا ايضاحات عنه ولم تتلقيا الجواب عنها، وأن الاحتفاظ بالقوات المسلحة في دولتي المشرق قد أحدث نزاعاً أصبح في مرحلة جعلت من

---

(١٧) نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج١، ص٩٨ ـ ٩٩؛ أيضاً منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢١٤ ـ ٢١٦، أيضاً يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(١٨) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢١٦؛ أيضاً يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص٢٣٨؛ أيضاً Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P. 496.

واجب سوريا ولبنان عرض القضية على مجلس الأمن[19].

عرض المندوب الفرنسي:

وأعطيت الكلمة للمندوب الفرنسي جورج بيدو، فرد على ما جاء في كلمتي المندوبين اللبناني والسوري رداً ضافياً أعرب في مستهله عن دهشته لمطالبة سوريا ولبنان بجلاء الجيوش عن أراضيهما ما دامت حالة الحرب لم تنته بعد، وما دام السلم لم يستقر نهائياً، وما دامت قوات عدة دول ما تزال ترابط في أراضي كل دولة محاربة. وقال إن الموقف في سوريا لا يمكن أن يعتبر بنية حسنة مهدداً للسلم والأمن، وأن الإدعاء بأن وجود هذه القوات كان خطراً دائماً على السلم والأمن في تلك المنطقة ادعاء يثير الفضول، فقد جنّب وجود القوات البريطانية والفرنسية الشرق الأوسط ويلات الحرب طيلة خمس سنوات. وذكّر بيدو بأن عصبة الأمم هي التي عهدت إلى فرنسا بمهمة ايصال سوريا ولبنان إلى الاستقلال الذي يشتمل على مسؤولية المحافظة على الأمن، وطالب الأمم المتحدة بأن تقرر أن التدابير الخاصة يعتبر اتخاذها ضرورياً للمحافظة على الأمن في تلك المنطقة، وأكد أن فرنسا وبريطانيا لا تؤولان اتفاق ١٣ كانون الأول على أنه يعني أن القوات ستمكث في لبنان وسوريا إلى أجل غير محدود. ولم يفت بيدو أن يعلن أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية مستعدتان لأن تعملا حالاً على سحب قواتهما العسكرية المرابطة في سوريا ولبنان بإحالة المسألة إلى الأمم المتحدة في سبيل إجراء الترتيبات الضرورية للمحافظة على الأمن في ذلك الجزء من العالم[20].

عرض المندوب البريطاني:

وتكلم المندوب البريطاني أرنست بيفن، فحاول بدء ذي بدء أن ينفي التهمة القائلة أن القوات البريطانية موجودة في دولتي المشرق ضد إرادة

---

(١٩) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢١٧؛ أيضاً يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص٢٣٨.

(٢٠) المصدر ذاته، ص٢١٧ ـ ٢١٨؛ أيضاً Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P. 496-497.

حكومتيهما. فذكَّر المجلس بأنه أثناء الاضطرابات التي وقعت سنة ١٩٤٥ في سوريا طلبت حكومتها من هذه القوات التدخل لإعادة النظام، ففعلت، وبأن الحكومة السورية طلبت من الحكومة البريطانية أن لا تسحب قواتها من سوريا ما دامت قوات فرنسية باقية فيها. ثم قال أنه لا يدعي أن اتفاق ١٣ كانون الأول كامل، ولكنه كان محاولة لإيجاد مخرج من الحالة التي أصبحت مثيرة للجميع. وأكد بيفن رغبة حكومته في الجلاء في أقرب وقت ممكن والتحرر من المسؤوليات التي تتحمل أعباءَها إذ تكون قواتها في المشرق[٢١].

وجرت بعد انتهاء بيفن من إلقاء كلمته مناقشات شارك فيها معظم أعضاء مجلس الأمن الآخرين، وخصوصاً مندوبو المكسيك والاتحاد السوفياتي ومصر والصين الذين جاءَت كلماتهم مؤيدة للموقف اللبناني السوري.

٤ ـ تعذر الوصول إلى قرار

مشروع قرار مكسيكي:

بعد أن استكملت المناقشات بدأت في ١٦ شباط المرحلة الثالثة والأخيرة التي انصبت فيها الجهود على إيجاد صيغة قرار متوازن يحظى بموافقة سائر الفرقاء. وقدمت إلى رئاسة مجلس الأمن ثلاثة مشاريع قرار[٢٢]: واحد من مندوب المكسيك، وثان من مندوب مصر، وثالث من مندوب الولايات المتحدة الأميركية المستر ستاتينوس (Edward Stettinius). تضمن مشروع قرار مندوب المكسيك ما مفاده أن أسباب وجود القوات البريطانية والفرنسية في سوريا ولبنان قد زالت، وأن هذا الوجود من غير موافقة حكومتي البلدين يتنافى مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة. لذلك يعتبر الطلب اللبناني السوري مشروعاً ومبرراً، ويقرر موعد جلاء الجيوش في

(٢١) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢١٨؛ أيضاً، يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص٢٤١؛ أيضاً Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P. 497.

(٢٢) راجع بشأن المناقشة التي جرت حول هذه المشاريع في، نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج١، ص١٠٠ ـ ١٠٥.

مفاوضات يجب على الفرقاء أن يطلعوا المجلس على نتائجها[٢٣]. ولما طرح هذا المشروع على التصويت نال أربعة أصوات هي أصوات المكسيك والاتحاد السوفياتي ومصر وبولونيا، فسقط لأن إقراره يحتاج، حسب المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة، إلى سبعة أصوات[٢٤].

مشروع قرار مصري:

ونظر المجلس بعد ذلك في مشروع قرار تقدم به المندوب المصري. وقد نص على ما يلي:

«بعد سماع بيانات سوريا ولبنان وفرنسا وبريطانيا يعتبر مجلس الأمن وجود القوات البريطانية والفرنسية في سوريا ولبنان متنافياً مع مباديء ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على تساوي جميع الأعضاء في السيادة. ويعترف بأن هذا المبدأ يجب أن يطبق تطبيقاً تاماً بأن تسحب حالاً القوات البريطانية والفرنسية من سوريا ولبنان. ويقترح المجلس أن تدخل الدول المختصة في مفاوضات رباعية بأسرع ما يمكن لتعيين الوسائل الفنية للجلاء وتحديد تاريخ معين لذلك»[٢٥].

وطرح هذا المشروع على التصويت فنال ثلاثة أصوات هي أصوات الاتحاد السوفياتي ومصر وبولندا[٢٦]، فسقط. ولم يبق غير المشروع الأميركي.

مشروع قرار أميركي:

كان مشروع القرار الأميركي ينص على ما يلي:

«إن مجلس الأمن أخذ علماً ببيانات سوريا ولبنان وفرنسا وبريطانيا. وهو يعرب عن ثقته بأن القوات البريطانية والفرنسية ستنسحب من سوريا ولبنان في أقرب وقت عملي، على أن تجرى بدون تأخر لهذه الغاية

---

(٢٣) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢٢٤.

(٢٤) نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج١، ص١٠٠.

(٢٥) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢٢٥.

(٢٦) نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج١، ص١٠٠.

مفاوضات مستقلة عن غير ذلك من المسائل وغير ذلك من المفاوضات. ويطلب إلى الدول الأربع أن تعلم المجلس بنتائج المفاوضات»[٢٧].

رفض ادخال تعديلات على المشروع الأميركي:

طلب حميد فرنجيه أن تدخل على المشروع الأميركي ثلاث تعديلات هي التالية:

«أولاً، إضافة كلمة «فقط» بعد كلمة تجرى.

ثانياً، إضافة كلمة «فنية» بعد كلمة مفاوضات.

ثالثاً، إضافة الجملة التالية في آخر النص وهي: «وبالتاريخ النهائي الذي يعين للجلاء»[٢٨].

لم يوافق مجلس الأمن على ادخال التعديلات التي اقترحها المندوب اللبناني. واعترض المندوب السوفياتي فيشنسكي (Andrei Vishinsky) بدوره على المشروع الأميركي وطلب ادخال التعديلات التالية عليه:

«أولاً: أن يقول القرار أن مجلس الأمن يوصي حكومتي فرنسا وبريطانيا بسحب قواتهما، عوضاً عن أن يقول أن المجلس يعرب عن ثقته بأن فرنسا وبريطانيا ستسحبان قواتهما.

ثانياً: أن يقول القرار أن القوات البريطانية والفرنسية ستسحب حالاً، عوضاً عن أن يقول إنها ستسحب في أقرب وقت عملي.

ثالثاً: أن توصف المفاوضات بأنها «تكتيكية»[٢٩].

إعلان فوز المشروع الأميركي:

كان الغرض من هذه التعديلات التي اقترحها فرنجية وفيشنسكي حصر

---

(٢٧) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢٢٥.

(٢٨) المصدر ذاته، ص٢٢٣ ـ ٢٢٤؛ أيضاً يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص٢٤٢؛ أيضاً Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P. 498.

(٢٩) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢٢٦؛ أيضاً Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P. 499.

المفاوضات في مسألة الجلاء فقط دون سواها، وتعيين تاريخ محدد له. ولما لم تنل هذه التعديلات المقترحة العدد الكافي من الأصوات لإقرارها طرح رئيس المجلس المشروع الأميركي على التصويت بنصه الأصلي فنال سبعة أصوات هي أصوات مندوبي الولايات المتحدة والصين وأوستراليا والبرازيل ومصر والمكسيك وهولندا[٣٠]. فأعلن رئيس المجلس أن المشروع الأميركي قد قبل وأصبح قراراً.

فيشنسكي يستعمل حق النقض:

اعترض مندوب الاتحاد السوفياتي فيشنسكي على اعلان رئيس المجلس، معتبراً أن مشروع القرار الأميركي ساقط قانوناً، لأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة تنص هكذا: «تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى [غير الإجرائية] كافة بموافقة أصوات سبعة من أعضائه، يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة». وأضاف فيشنسكي قائلاً: «أنا عضو دائم ولم أوافق على الاقتراح بل عارضته لأن التعديلات التي اقترحتها قد رفضت. وعلى ذلك أقرر أن هناك خطأ. فلا يمكن القول أن الاقتراح قد قبل فأصبح قراراً». فاعترف المجلس بشرعية اعتراض فيشنسكي وصوابه وأعلن الرئيس أن القرار يعتبر لاغياً لأن فيشنسكي استعمل حق النقض (الفيتو)[٣١].

٥ ـ مندوبا فرنسا وبريطانيا يعرضان العودة إلى المفاوضات المباشرة

بعد اعتراض المندوب السوفياتي على القرار تكلم المندوب الفرنسي بيدو وقال إن القرار لم يعد ملزماً لأحد من الأطراف بسبب الفيتو السوفياتي. ولكن بالرغم من ذلك، واحتراماً للإرادة الدولية التي تجلت في تصويت أكثرية أعضاء مجلس الأمن إلى جانب الاقتراح الأميركي فإن فرنسا تلتزم طوعاً بالقرار، وتتقيد بتصريحاتها السابقة بقبول الجلاء، وترغب

---

(٣٠) نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج١، ص١٠٠ ـ ١٠١.

(٣١) المصدر ذاته، ص١٠١، أيضاً، منير تقي الدين، **الجلاء**، ص٢٢٧؛ أيضاً Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P. 499.

الدخول في مفاوضات مباشرة مع سوريا ولبنان للاتفاق على مسألة الجلاء. وأيد بيفن باسم بريطانيا ما جاء على لسان بيدو[٣٢]. فأخذ مجلس الأمن علماً بهذين التصريحين. ورفع الرئيس الجلسة، وانتهت بذلك اجتماعات مجلس الأمن في لندن في ١٦ شباط لتستأنف في ٣١ آذار في المقر الدائم للأمم المتحدة في نيويورك.

٦ ـ خاتمة

كانت حصيلة عرض مسألة الجلاء على مجلس الأمن نصراً معنوياً للبنان وسوريا، لأن المناقشات التي دارت في المجلس كرست الاعتراف الدولي مجدداً باستقلال البلدين وسيادتهما، وأيدت مبدأ الجلاء الذي تطالبان به. أما من الناحية العملية فكانت النتيجة إخفاقاً تاماً لأن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرار حاسم بصدد الشكوى وأغلق ملفها. وهذا ما جعل أعضاء الوفدين اللبناني والسوري يشعرون بالارتباك وخيبة الأمل بعدما تبين لهم أن جميع الجهود التي بذلوها طيلة شهر ونصف الشهر في لندن قد ذهبت سدى، وأن مسألة الجلاء قد عادت إلى نقطة البداية، وأنهم سيرجعون إلى بلديهم خائبين[٣٣]. ولكن تصريحي بيدو وبيفن بخصوص استعداد بلديهما لمتابعة المفاوضات بشأن الجلاء خففا من هول الصدمة وقلق اللبنانيين والسوريين، وفتحا أمامهم باب الحوار والمفاوضات والأمل من جديد[٣٤].

---

(٣٢) نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج١، ص١٠١؛ أيضاً، كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص٣٤٥؛ أيضاً، بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢١٦.

(٣٣) يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص٢٤٣؛ أيضاً نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج١ ص١٠٤ ـ ١٠٥؛ أيضاً بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٢١٦.

(٣٤) يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص٢٤٣ ـ ٢٤٤.

الجلاء

١ ـ التمهيد للعودة إلى التفاوض

توجيه الدعوة:

بعد انتهاء جلسة مجلس الأمن في لندن في ١٦ شباط سنة ١٩٤٦ أبرق رئيس الوفد اللبناني حميد فرنجية إلى بيروت يحيط الحكومة اللبنانية علماً بما جرى. فقال في برقيته ما يلي:

«على أثر الاقتراح الأميركي أعلن بيفن وبيدو أنهما يعتبران الاقتراع كأنه إيجابي، ويؤكدان تصاريحهما في مجلس الأمن بقبول الجلاء. البريطانيون يعتبرون أن المسألة مفروغ منها لأنهم والفرنسيين متقيدون بالاقتراع. رأيي أن نبدأ المفاوضات حالاً على الجلاء. إذا دعينا إليها نعلمكم حالاً وإلا غادرنا لندن حالاً»[١].

لم يطل انتظار حميد فرنجية. ففي ١٩ شباط تلقى الوفدان اللبناني والسوري دعوة من بيفن للاجتماع به في مكتبه بوزارة الخارجية البريطانية[٢]. وفي برقية إلى بيروت أوجز حميد فرنجية ما جرى في ذلك الاجتماع بما يلي:

«اجتمعنا نحن وزملاؤنا السوريون بالمستر بيفن الذي صرح لنا أنه أعطى الأوامر اللازمة على أمل مباشرة المخابرات الفنية مع الفرنسيين بقضية الجلاء. إن الخطط التي وضعها الخبراء في بيروت سوف تعدل للإسراع

---

(١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢١٧.

(٢) نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج ١، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

بالجلاء، بعد اتفاق الخبيرين ستعرض النتائج على لبنان وسورية فإذا وافقتا ابتدأت عمليات الجلاء حالاً. زاد المستر بيفن أنه ينوي الخلاص العاجل ويعتقد أن الفرنسيين يرغبون بإنهاء هذه القضية بصورة حسنة»[٣].

باريس مكان المفاوضات:

أصبح على لبنان وسورية أن تحددا موقفهما من هذه الدعوة التي وجهها وزير الخارجية البريطانية بيفن. وهنا تضاربت الآراء حول بعض التفاصيل ولا سيما حول مكان إجراء المفاوضات. فالفرنسيون طلبوا بإلحاح أن تجري المفاوضات في باريس لأسباب معنوية. وقد اتصل المندوب العام الفرنسي الجنرال بينيه في بيروت برئيس الجمهورية بشارة الخوري يرجوه باسم المسيو بيدو وبناءً على تكليف منه بتاريخ ١٩ شباط[٤] بأن تقبل الحكومة اللبنانية دعوة الحكومة الفرنسية إلى إجراء هذه المفاوضات في باريس[٥]. الحكومة السورية رفضت المفاوضة في باريس، وقبلت بها في لندن أو بيروت[٦]. بيفن رفض بيروت، وحبذ لندن، ولكنه لم يعترض على باريس[٧]. أعضاء الوفد اللبناني اختلفوا حول الموضوع. كميل شمعون اعتبر أن المفاوضات لن تكون مجدية، وإذا ما تقرر السير بها فإنه يرفض أن تجرى في باريس ويقترح لندن أو بيروت دون سواهما مكاناً لها[٨]. حميد فرنجية ورياض الصلح ويوسف سالم كانوا مقتنعين بأنه لا يجوز رفض الاقتراح الفرنسي[٩]. وجرت اتصالات ومخابرات كثيرة بين لندن وباريس وبيروت ودمشق حول هذا الموضوع، واستغرقت بضعة أيام. ونهار الجمعة في ٢٢ شباط اتصل رئيس الوفد اللبناني برئيس الجمهورية وأبلغه ما يلي:

---

(٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢١٩.
(٤) جرى ذلك في نفس اليوم الذي قابل فيه المستر بيفن الوفدين اللبناني والسوري موجهاً إليهما الدعوة لبدء المفاوضات.
(٥) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢١٨.
(٦) المصدر ذاته، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.
(٧) نجيب الأرمنازي، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، ج ١، ص ١٠٩.
(٨) يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص ٢٤٣ و٢٤٤ و٢٤٩؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١٢٦٢.
(٩) يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص ٢٤٤؛ أيضاً منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٢٣٢.

«وفدنا يرتئي الذهاب إلى باريس

أولاً: لأن جواب أوستروروغ وماسيغلي كان بأن المباحثات تدور على الجلاء فقط وتكون عسكرية بحتة.

ثانياً: الوفد السوري موافق على هذا الرأي، وقد أبرق إلى حكومته بهذا المعنى.

ثالثاً: موقف سورية يختلف عن موقف لبنان لأن الأجانب جلوا عن سورية ولم يجلو عن لبنان.

رابعاً: لأنه إذا لم نقبل الدعوة للمفاوضة يكون الموقف اللبناني فيما بعد ضعيفاً جداً لعدم قبول المفاوضة.

والوفد يرفع كل مسؤولية عن نفسه فيما لو لم تقبل الحكومة اللبنانية في المفاوضة»(١٠).

على أثر تبلغه هذه الرسالة دعا رئيس الجمهورية مجلس الوزراء إلى الانعقاد في الحال وأطلعه على رسالة الوفد. وبعد المذاكرة اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي:

«مجلس الوزراء يفوض الوفد اللبناني بالذهاب إلى باريس للمفاوضة في نقطة الجلاء فقط».

وأبلغ هذا القرار في اليوم التالي إلى الوفد اللبناني بلندن وإلى الجنرال بينيه في بيروت(١١). وصباح السبت في ٢٣ شباط أذاعت الحكومة اللبنانية بياناً بهذا المعنى(١٢). وكانت الحكومة السورية قد وافقت على وجهة نظر الوفد اللبناني بالنسبة إلى المفاوضات اللبنانية الفرنسية، وأحاطت الحكومة اللبنانية علماً بذلك(١٣).

---

(١٠) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢٢١.

(١١) المصدر ذاته، ص ٢٢٢.

(١٢) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١٢٦٢ ـ ١٢٦٣ وفيه النص الكامل للبيان المذكور.

(١٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢٢٢.

مفاجأة مقلقة من بريطانيا:

في هذا الوقت الذي بدأت فيه مسألة المفاوضة تأخذ طريقها إلى التنفيذ طرأ على الموقف البريطاني تعديل جذري أقلق خواطر المسؤولين في لبنان وسورية. ففي ٢٣ شباط، وهو اليوم الذي نشرت فيه الحكومة اللبنانية بياناً رسمياً بشأن تفويض وفدها إلى الأمم المتحدة إجراء مفاوضات الجلاء في باريس، أبلغ وزير بريطانيا المفوض في بيروت الحكومة اللبنانية مذكرة من حكومته تفيد ما يلي:

«إن الحكومة البريطانية كانت قد تعهدت في ١٥ من كانون الأول ١٩٤٥ بعدم إخلاء الأراضي السورية واللبنانية من جيوشها قبل أن تخليها الجيوش الفرنسية. ولما كانت الحكومتان السورية واللبنانية قد قدمتا الشكوى لمجلس الأمن ضد بريطانيا وفرنسا وطلبتا جلاء القوات الأجنبية باعتبار وجودها ماساً بسيادة بلديهما، فإن حكومة صاحب الجلالة تعتبر نفسها في حل من التعهد الآنف الذكر»[١٤].

كان من البديهي الاستنتاج أن هذه المذكرة تعني أن بريطانيا التي نقضت تعهدها المشار إليه قد تعمد في أي وقت إلى سحب قواتها المسلحة من البلدين المشرقيين قبل جلاء القوات الفرنسية عنهما. وهذا ما أقلق خواطر المسؤولين اللبنانيين وأثار مخاوفهم وجعلهم يتساءَلون عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه المذكرة. هل هي رد فعل على الاتهام الذي جاء على لساني حميد فرنجية وفارس الخوري في مناقشات مجلس الأمن بصدد طبيعة وجود القوات البريطانية في لبنان وسورية؟ أم هل هي وسيلة ضغط سياسي لحمل المفاوضين اللبنانيين والسوريين على المرونة في مفاوضات الجلاء بباريس؟ أم هل هي مؤشر إلى وجود تفاهم بريطاني ـ فرنسي جديد يسمح بإطلاق يد فرنسا في لبنان؟ أم هل هي هذه العوامل وغيرها مجتمعة كانت الحافز على توجيه هذه المذكرة؟ ثم ماذا يمكن أن يكون الرد المناسب عليها؟ ولما كانت قد وجهت إلى سورية مثل هذه المذكرة أيضاً فقد حضر رئيس الحكومة السورية سعد الله الجابري إلى بيروت وبحث مع أركان

---

(١٤) المصدر ذاته، ص ٢٢٢.

الحكومة اللبنانية هذا الأمر. وبعد استمزاج رأي الوفد اللبناني الموجود في لندن تقرر تأجيل الرد على المذكرة بعض الوقت[١٥]. وأُبلغ هذا القرار إلى الحكومة البريطانية. ولكن هذا الرد لم يحصل أبداً لأن الأحداث المتسارعة كانت قد سبقته، كما سيجيء بيانه.

٢ ـ مفاوضات الجلاء في باريس

خطة العمل:

في آخر يوم من شهر شباط انتقل أعضاء الوفد اللبناني من لندن إلى باريس للبدء بمفاوضات الجلاء مع الجانب الفرنسي، باستثناء كميل شمعون الذي بقي في مركز عمله بالعاصمة البريطانية. ورفضت سورية التفاوض في باريس وعاد أعضاء وفدها إلى سورية ما عدا رئيس الوفد فارس الخوري الذي بقي في لندن ليتتبع سير المفاوضات عن قرب[١٦]. ووصل باريس وفد الخبراء العسكريين البريطانيين برئاسة الجنرال بيللو (Pilleau) قائد القوات البريطانية في سورية ولبنان وإلى جانبه الجنرال ستون (Stone). وكان وفد الخبراء العسكريين الفرنسيين يتألف من الجنرال دي لارمينا (de Larminat) قائد القوات الفرنسية في المشرق سابقاً ومعه الكولونيل ماير. وكانت خطة العمل تقضي بأن تجري المفاوضات على مرحلتين: في الأولى يجتمع الخبراء العسكريون الفرنسيون والبريطانيون ويضعون خطة مفصلة لعملية الجلاء. وفي المرحلة الثانية تعرض هذه الخطة على الوفد اللبناني لإبداء رأيه فيها ومناقشتها مع المسؤولين الفرنسيين والبريطانيين، حتى إذا ما تمَّ التوصل إلى الاتفاق الكامل بشأنها توضع موضع التنفيذ[١٧].

تقرير الخبراء العسكريين:

استغرقت مفاوضات الخبراء العسكريين خمسة أيام، من ٢ إلى ٦

---

(١٥) المصدر ذاته، ص ٢٢٣.

(١٦) المصدر ذاته، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١؛ منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٢٣٣.

(١٧) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال**، ص ٣٤٦؛ أيضاً بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢ ص ٢١٩.

آذار، وانتهت باتفاقهم على أن يتم جلاء جميع القوات البريطانية عن أراضي سورية ولبنان في آخر حزيران سنة ١٩٤٦، وأن يتم جلاء جميع القوات الفرنسية عن البلدين بعد ثلاثة عشر شهراً، فيكون آخر موعد لإنجاز هذا الجلاء في أول نيسان سنة ١٩٤٧[١٨]. وفي الحال أبلغت وزارة الخارجية الفرنسية قرار لجنة الخبراء هذا شفهياً إلى الوفد اللبناني في باريس، وإلى الحكومة اللبنانية في بيروت بواسطة المندوب العام الفرنسي الجنرال بينيه[١٩]. فلم تلق هذه الخطة قبولاً من الجانب اللبناني لطول مهلة الجلاء ولإخلالها بمبدأ التزامن في موعد جلاء القوات الفرنسية والقوات البريطانية. فوعد الجانب الفرنسي بتقريب موعد الجلاء إلى مطلع ١٩٤٧ إذا تعهدت الحكومة اللبنانية بتقديم بعض المساعدات والتسهيلات لعملية الجلاء.

برقية حميد فرنجية إلى الحكومة:

أبرق حميد فرنجية إلى بيروت في ٩ آذار ليطلع الحكومة اللبنانية على هذه المستجدات وليشرح موقف الوفد منها ويطلب التعليمات بشأنها. وفي ما يلي نص البرقية:

«أبلغني ممثلون عن الكي دورسي [وزارة الخارجية الفرنسية] والجنرال دي لارمينا المذكرة المرسلة إلى بيروت. شرح لارمينا الخطة محاولاً تبرير موعد أول نيسان ١٩٤٧، اقترح أول كانون الثاني إذا أعطى لبنان قوات للحراسة وتسهيلات للعمليات دون أن يحدد نوع التسهيلات. القوات المفروض أنها محاربة ستجلو قبل أول أيلول سنة ١٩٤٦ ويبقى نحو ٢٠٠٠ جندي خصوصاً في طرابلس لاستخدامهم في الأعمال الإدارية. سيبقى أركان الحرب إلى النهاية. اقترح لارمينا تقديم جهاز وحدة مصفحة صغيرة مجاناً. وسأل ما إذا كانت الحكومة ترغب في الاحتفاظ ببعض العسكريين بثوبهم أو بالثوب المدني لتدريب جنودنا. طلبت من لارمينا مذكرة خطية. بعد انصراف

(١٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢٢٤.

(١٩) المصدر ذاته، ص ٢٢٤ (هامش). كما أن وكالة الأخبار الفرنسية وراديو الشرق في بيروت الذي يسيطر عليه الفرنسيون أذاعا نص هذا القرار بعد ثلاثة أيام، أي في ٩ آذار. يراجع نصه في: يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص١٢٦٣ ـ ١٢٦٤.

هذا الأخير أوضحت مع ممثلي الكي دورسي النقاط التالية:

أولاً ـ كان من الواجب أن يبدأ العمل بين الحكومتين لتحديد المهلة (للجلاء)، ثم يصار بعدئذ إلى التقدم من العسكريين لاتخاذ التدابير لتنفيذ الجلاء ضمن هذه المهلة.

ثانياً ـ بالنظر لبعد الموعد لا يستطيع لبنان أن يعتقد بحسن النية، ويرى نفسه مضطراً لأن لا يفاوض ولا يتدخل في عمليات الجلاء. لذلك إذا كان الفرنسيون يرغبون بتسوية بعض المسائل فلا ينتظر الوصول إلى التفاهم.

ثالثاً ـ وعدت بإطلاع الحكومة قائلاً أنني أشك قبولها المضي بالمفاوضات إلى أبعد من ذلك.

شعورنا هو أن الموعد يمكن تقريبه. وهو شعور يستند إلى عوامل متعددة. وبناءً على محادثة مع المسيو أوريول (Vincent Auriol) رئيس الجمهورية الفرنسية هذا الصباح أتوقع مقابلة فليكس غوان (Felix Gouin) رئيس الوزارة في الأسبوع المقبل، مفضلاً البحث معه على أن أبحث مع العسكريين أو الكي دورسي. أحذركم من كل محاولة تقوم بها المندوبية الفرنسية في بيروت. أوصيكم بالحزم.

حميد فرنجية»[٢٠]

تعليمات سامي الصلح إلى الوفد:

غِبَّ ورود هذه البرقية عقد رئيسا الجمهورية اللبنانية والسورية وأركان حكومتيهما في ١٠ آذار في بلدة شتوره اجتماعاً مشتركاً للتشاور ولتقييم الوضع في ضوء برقية حميد فرنجية واتخاذ موقف لبناني ـ سوري موحد حيال مفاوضات الجلاء الجارية في باريس[٢١]. وبنتيجة المباحثات تبين أن وجهات نظر الحكومتين متطابقة تماماً، فاتفق المجتمعون في شتوره على أن ينقل رئيس الحكومة اللبنانية سامي الصلح، بصفته وزيراً للخارجية بالوكالة،

---

(٢٠) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٢١) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٢٣٧.

وجهة نظرهم وتعليماتهم إلى الوفد اللبناني المفاوض في باريس. فأرسل سامي الصلح في اليوم التالي، ١١ آذار، إلى حميد فرنجية البرقية التالية[٢٢]:

«جواب برقيتكم ٩ الجاري المتضمنة قرار الخبيرين الفرنسيين والبريطانيين: نفيدكم أن المهلة غير معقولة، وهي لا تلزمنا ولا نستطيع قبولها. واصلوا المفاوضات في سبيل الجلاء المشترك معاً لأن الجيوش والأعتدة البريطانية أكثر من الجيوش والأعتدة الفرنسية. الجيش اللبناني يقدم المعونة والتسهيلات اللازمة لتجمُّع القوات ولحراستها أو لنقل العتاد. ليس من صعوبة فيما يختص بالجنود الوطنيين المتطوعين للخدمة في الخارج، فالحكومة السورية مستعدة لأن تسهل عودتهم إلى بيوتهم فيما إذا لم يختاروا الجلاء. في حالة عدم الاتفاق أنتم مأذونون بالسفر إلى أميركا بمهمة متابعة المساعي لدى مجلس الأمن. ستعطي الحكومة السورية التعليمات نفسها لوفدها. أما الأخبار التي أذاعها راديو الشرق عن اتفاق الخبيرين[٢٣] فصادرة عن الجانب الفرنسي وحده فلا تعيروها اهتماماً»[٢٤].

تجاوب الجانب الفرنسي:

رداً على تعهد الحكومة اللبنانية بتقديم المعونة والتسهيلات اللازمة للسلطات العسكرية الفرنسية من أجل تسريع عملية الجلاء أظهر وزير الخارجية جورج بيدو استعداداً طيباً لإعادة النظر في قرار الخبراء العسكريين بقصد اختصار مهلة الجلاء إلى أقصر حدٍ ممكن. ولكنه جوبه بمعارضة شديدة من العسكريين وبعض المدنيين المتشددين مثل الجنرال دي لارمينا والجنرال بينيه والكونت أوستروروغ وسواهم. وكانت الحجة التي يتذرع بها هؤلاء تقول أن وجود القوات البريطانية طارىء في سورية ولبنان لكونها دخلتهما خلال الحرب العالمية الثانية بصورة موقتة، وأن انسحابها منهما لا يتطلب أكثر من عبور الحدود جنوباً إلى فلسطين وشرقاً إلى العراق. وهذا ما يمكن إنجازه في وقت قصير ودون عناء كبير. أما الجيش الفرنسي فمتمركز

(٢٢) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢٢٦.

(٢٣) إشارة إلى قرار الخبراء العسكريين بشأن الجلاء الذي أذيع من راديو الشرق في ٩ آذار.

(٢٤) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢٢٦.

في هذين البلدين المشرقيين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وطيلة عهد الانتداب، وله فيهما ثكنات ومنشآت ومصالح كثيرة. وتصفية كل ذلك ونقل الجنود والأعتدة إلى فرنسا التي تبعد بضعة آلاف من الكيلومترات عبر البحر المتوسط يقتضيان وقتاً أطول وجهداً أكثر مما يستدعيه انسحاب الجيش البريطاني[٢٥]. وكاد تصلب المتشددين في موقفهم هذا أن يصل بالمفاوضات إلى طريق مسدود، ويحمل الوفد اللبناني على مغادرة باريس خائباً. ولكن أمرين ساعدا على الالتفاف على معارضة المتشددين[٢٦] وتفادي فشل المفاوضات. لقد قام رئيس وأعضاء الوفد اللبناني، يساندهم بعض اللبنانيين النافذين هناك، بإتصالات واسعة شملت عدداً من كبار المسؤولين وزعماء الأحزاب ورجال الأعمال ومدراء المصارف والصحافيين سعياً لإقناعهم بأن مصلحة فرنسا، كما هو من مصلحة لبنان كذلك، أن تستجيب الحكومة الفرنسية لمطالب اللبنانيين وتقرب موعد الجلاء . فأثمرت هذه المساعي خيراً واقتنع المسؤولون الفرنسيون بوجهة النظر اللبنانية وانعكس ذلك بشكل إيجابي على سير المفاوضات بعد ذلك.

إحراج بريطاني وحسم لبناني:

في هذا الوقت أيضاً صدرت عن بريطانيا مبادرة ساعدت هي الأخرى، وبصورة غير مباشرة، على تحريك عجلة مفاوضات باريس ودفعها بسرعة إلى ساعة الحسم. ففي ١٣ آذار أبلغت المفوضية البريطانية في بيروت الحكومة اللبنانية أن الجيوش البريطانية ستجلو عن الأراضي اللبنانية كلياً ونهائياً في مهلة أقصاها ٣٠ حزيران سنة ١٩٤٦، وأن الحكومة اللبنانية تستطيع بعد الاطلاع على خطة هذا الجلاء أن تدعو إلى مؤتمر رباعي (لبناني - سوري - فرنسي - بريطاني)، والحكومة البريطانية مستعدة لحضوره[٢٨].

---

(٢٥) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ص ١٢٦٤.

(٢٦) يوسف سالم، **٥٠ سنة**، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٨، وفيه تفاصيل الحادث الذي افتعله رياض الصلح لإقصاء الكونت أوستروروغ المتصلب في المفاوضات عن عضوية الوفد الفرنسي.

(٢٧) المصدر ذاته، ص ٢٤٧؛ أيضاً بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥؛ أيضاً Edmond Rabbath, **La Formation Historique**. P.506.

(٢٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢٢٧.

وتكمن خطورة قرار الحكومة البريطانية سحب قواتها قبل ٣٠ حزيران، من وجهة النظر اللبنانية، في أنه في حال تنفيذه يترك الجيش الفرنسي وحده في لبنان. وهذا ما كان يرفضه اللبنانيون ويسعون بكل الوسائل إلى منعه. وبالنظر إلى خطورة الوضع الناشيء عن هذا القرار عقد مجلس الوزراء اللبناني في نفس اليوم، ١٣ آذار، جلسة استثنائية دعا إلى حضورها والمشاركة بأبحاثها كلاً من صائب سلام رئيس لجنة الشؤون الخارجية النيابية، وحبيب أبو شهلا مقرر هذه اللجنة، وهنري فرعون بوصفه وزير خارجية سابق[٢٩]. وبعد اطلاع الجميع على القرار البريطاني والتداول بشأنه تبين للمجتمعين أن الوقت لم يعد يتسع لمزيد من المماطلة والتسويف والمناورة، وأن مفاوضات باريس يجب أن تحسم سلباً أو إيجاباً بأقصى سرعة. وبناءً على ذلك تقرر أن ترسل إلى الوفد اللبناني في باريس في نفس اليوم برقية تتضمن التعليمات التالية:

«أولاً ـ متابعة المفاوضات في باريس وإنهاؤها سلباً أو إيجاباً في مهلة ثلاثة أيام.

ثانياً ـ في حالة السلب العودة إلى بيروت حالاً لعقد المؤتمر الرباعي.

ثالثاً ـ في حالة فشل هذا المؤتمر (في بيروت) تجديد الشكوى إلى مجلس الأمن والسفر إلى أميركا لمتابعتها هناك[٣٠]».

وأحيط الجانب الفرنسي علماً بهذه التعليمات.

٣ ـ نجاح المفاوضات

المقترحات الفرنسية الأخيرة:

إن هذين العاملين؛ اقتناع كبار المسؤولين الفرنسيين بفائدة الجلاء المبكر، وخوفهم من قطع المفاوضات وتجديد الشكوى اللبنانية إلى مجلس الأمن أحدثا تطوراً إيجابياً في الموقف الفرنسي. ففي ١٧ آذار دعي الوفد

---

(٢٩) المصدر ذاته، ص ٢٢٧.

(٣٠) المصدر ذاته، ص ٢٢٧.

اللبناني إلى جلسة مفاوضات في وزارة الخارجية الفرنسية[٣١]، وتوصل فيها الطرفان إلى تفاهم كامل حول جميع التفاصيل المتعلقة بالجلاء. وفي ١٩ آذار وجه وزير الخارجية الفرنسي جورج بيدو إلى رئيس الوفد اللبناني مذكرة خطية تتضمن جميع البنود التي تم التفاهم عليها، وذلك بشكل مقترحات مقدمة من الجانب الفرنسي إلى الجانب اللبناني للموافقة عليها. وقد جاءَت بالنص التالي:

«طبقاً للآراء التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن الدولي والموافقة التي أبداها المستر بيفن والسيد بيدو على قرار المجلس، اجتمع الخبراء العسكريون الفرنسيون والبريطانيون في باريس لوضع خطة الجلاء عن لبنان.

وقد تلقى رئيس الوفد الفرنسي العسكري تعليمات من حكومته بتهيئة جلاء القوات الفرنسية في أقصر وقت ممكن، مع اعتبار الوسائل المادية التي تقع تحت تصرف القيادة في لبنان. وهكذا أبلغت الحكومة اللبنانية أن الخبراء العسكريين الفرنسيين والبريطانيين قرروا أول نيسان من عام ١٩٤٧ أساساً للتاريخ النهائي لسحب القوات الفرنسية المرابطة في لبنان.

وبعد أن انتهت هذه المرحلة ودرست وزارة الخارجية الفرنسية نتائج أبحاث الخبراء، اتصل بها الوفد اللبناني للنظر في المدى الذي يمكن أن يقرب إليه التاريخ النهائي الذي قدره الخبراء الفنيون مع اعتبار التسهيلات الإضافية التي تقدمها الحكومة اللبنانية فيما يتعلق بأمرين:

١ ـ الأمر الأول هو مساعدة الجيش اللبناني بتقديم الوسائل المادية الضرورية واليد العاملة والوحدات الفنية المختصة والقيام بما تطلبه السلطات الفرنسية من أعمال الحراسة.

ولتأمين الاتصال الدائم بين القيادة الفرنسية والقيادة اللبنانية ترى الحكومة الفرنسية أنه من المرغوب فيه إنشاء لجنة عسكرية عليا فرنسية ـ لبنانية مهمتها الاتصال بكل من القيادتين وإطلاعهما على موعد الجلاء.

٢ ـ أما الأمر الثاني فهو وجوب مساعدة المصالح العامة وقوات الدرك

---

(٣١) المصدر ذاته، ص ٢٢٧.

والشرطة والوسائل الإدارية لتسهيل الجلاء وتقديم العمال الذين تحتاج إليهم السلطات العسكرية لنقل العتاد الحربي وحمله إلى البواخر.

وعلى أساس التعاون التام، وباشتراط موافقة الحكومة اللبنانية على المنهاج المعروض في الفقرات السابقة، تستطيع الحكومة الفرنسية أن تختصر بشكل محسوس الوقت الذي قدره الخبراء العسكريون للجلاء.

وفي مثل هذه الحال يجلو مجموع القوات الفرنسية بتاريخ ٣١ آب ١٩٤٦ بحيث لا يبقى في لبنان سوى ثلاثين ضابطاً ونحو ثلاث مئة من الاختصاصيين الفنيين لتأمين الإشراف على العتاد الحربي ونقله. ويجري جلاء هؤلاء الضباط والاختصاصيين قبل نهاية السنة الحالية.

وتلبية للرغبة التي أعربت عنها الحكومة اللبنانية تريد الحكومة الفرنسية أن تؤكد أن جلاء معظم القوات المقاتلة سيتم قبل ٣٠ حزيران ١٩٤٦[٣٢]. وعلى اللجنة العسكرية الفرنسية اللبنانية أن تقترح على القيادة الفرنسية التدابير التي تسهل تحقيق هذا المنهاج»[٣٣].

فرنجية يطلب موافقة الحكومة اللبنانية:

ما أن تسلم حميد فرنجية هذه المذكرة المتضمنة الاقتراح الفرنسي لتقريب موعد الجلاء حتى أرسل في ٢٠ آذار إلى الحكومة اللبنانية في بيروت برقية ضمنها نص المذكرة الفرنسية، وعلق عليها بما يلي:

«يعتقد الوفد أن الفرنسيين أظهروا روح تساهل في المفاوضات، وأن الاقتراحات المسجلة أعلاه بلغت الحد النهائي. كان بإمكاننا أن نقبل بهذه الشروط وفقاً لتفويضكم السابق (تاريخ ١١ آذار) غير أننا فضلنا أخذ رأيكم في تحسين الشروط عن السابق. ننصح بالقبول فوراً. وبالحقيقة ومع التسهيلات اللازمة يحصل جلاء القوى الفرنسية المحاربة قبل ٣٠ حزيران ١٩٤٦، أي تاريخ الجلاء الانكليزي، ويحصل جلاء القوات الأخرى في ١ كانون الثاني ١٩٤٧، المرجو عدم نشر شيء مما تقدم حتى يرد عليكم إشعار

(٣٢) أي أنه سيتم مع جلاء القوات البريطانية في تاريخ واحد.
(٣٣) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٢٢٩.

آخر منا فتتم إذاعة الاتفاق في وقت واحد بباريس وبيروت حسبما وعدنا وزارة الخارجية. ننتظر الجواب سريعاً»[34].

٤ ـ إبرام الاتفاق

رسالة بيدو إلى فرنجية:

حال وصول هذه البرقية المذكورة أعلاه إلى بيروت عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية درس فيها العرض الفرنسي الجديد، ووافق عليه، وأبرق إلى رئيس الوفد في نفس اليوم، ٢٠ آذار، يفوض إليه توقيع الاتفاق باسم الحكومة اللبنانية. فنقل حميد فرنجية قرار الحكومة اللبنانية إلى الجانب الفرنسي في اليوم التالي، ٢١ آذار. وبهذا تكون المفاوضات قد انتهت عملياً وتكللت بالنجاح التام. وبعد ظهر نهار السبت في ٢٣ آذار احتفل الوفدان المفاوضان اللبناني والفرنسي في مقر وزارة الخارجية الفرنسية بإتمام الاجراءات القانونية المتمثلة بتوقيع الاتفاق وتبادل وثائق الإبرام. فسلم وزير الخارجية الفرنسية جورج بيدو إلى رئيس الوفد اللبناني الرسالة الوثيقة التالية:

«باريس في ٢٣ آذار سنة ١٩٤٦

سيد الوزير

تشرفت بإعلامكم بتاريخ ١٩ آذار أنه أثر المباحثات التي جرت بين الخبراء العسكريين الفرنسيين والبريطانيين في باريس من ٢ حتى ٦ أيار حددت هيئة أركان الحرب الفرنسية أول نيسان سنة ١٩٤٧ موعداً لإتمام سحب كامل القوات الفرنسية المرابطة في لبنان وذلك باعتبار الوسائل التي تملكها محلياً القيادة الفرنسية في الشرق.

وكنت في الوقت نفسه أعلمتكم أنه من الممكن تقصير هذه المهلة فيما إذا أمدت الحكومة اللبنانية القيادة الفرنسية بوسائل التسهيلات لهذه الغاية.

ومن أجل هذا كنت طلبت إليكم مساعدة من حكومتكم بشروط

(٣٤) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢٢٨.

حددناها معاً واستعرضنا التعديلات التي يمكن أن تسفر عنها هذه المساعدة في موضوع الجلاء.

فتفضلتم بإعلامي بتاريخ ٢١ آذار موافقة حكومتكم على العروض التي قدمتها إليكم ومن كل ذلك يتضح ما يلي:

أولاً: إن الحكومة اللبنانية تتعهد بأن تسدي إلى القيادة الفرنسية في الشرق التسهيلات التالية:

(أ). من قبل الإدارات العامة: مساهمة الدرك والشرطة والمصالح الإدارية بأن تضع تحت تصرف القيادة الفرنسية العمال الذين تحتاج إليهم السلطات العسكرية لترتيب وتهيئة ووضع المعدات في البواخر.

(ب). من قبل الجيش اللبناني: تقديم الوسائل المادية اللازمة وتوفير اليد العاملة والمفارز المختصة وتأمين الصيانة والحراسة التي تطلبها السلطات الفرنسية.

(ج). تخصيص ضباط لبنانيين لهيئة مشتركة فرنسية لبنانية تكون مهمتها مساعدة القيادتين، وإطلاعهما على سير عملية الجلاء.

ثانياً: وعلى أساس موافقة الحكومة اللبنانية على المنهاج المبين في الفقرات الثلاث المار ذكرها تتعهد الحكومة الفرنسية لجهتها بأن تطبق منهاج الجلاء على ما يلي:

(أ). مع الاحتفاظ بالتدابير المذكورة في الفقرة (ب) الواردة فيما يلي يتم سحب الجيوش الفرنسية من لبنان قبل ٣١ آب ١٩٤٦ وبالتاريخ نفسه تكون انحلت وحدات المتطوعة.

(ب). يحق للحكومة الفرنسية أن تستبقي في لبنان بين ٣١ آب و٣١ كانون الأول ١٩٤٦ فريقاً مؤلفاً من ثلاثين ضابطاً ونحو من ثلاثماية فني يؤمنون مراقبة ونقل المعدات، ويرحل هذا الفريق قبل ٣١ كانون الأول ١٩٤٦.

(ج). وتلبية لطلب الحكومة اللبنانية تؤكد الحكومة الفرنسية رغبتها في أن تؤمن جلاء معظم القوات المحاربة قبل حزيران ١٩٤٦. وأنه ليعود إلى

الهيئة المشتركة الفرنسية اللبنانية أن تعرض على القيادة الفرنسية بالنظر إلى الظروف المادية وسير العمليات كل تدبير من شأنه أن يسهل المنهاج الآنف الذكر.

وإني أكون ممتناً إذا تفضلتم بإبلاغي موافقة الحكومة اللبنانية على تعهدات حكومتينا المتبادلة كما عرضت في كتابي هذا.

وتفضلوا يا معالي الوزير بقبول اعتباري الفائق

التوقيع: بيدو»(٣٥)

رسالة جوابية من فرنجية إلى بيدو:

وعلى الأثر سلم رئيس الوفد اللبناني حميد فرنجية إلى جورج بيدو رئيس الوفد الفرنسي الرسالة الجوابية الوثيقة التالية:

«باريس في ٢٣ آذار ١٩٤٦

سيدي الوزير

تفضلتم بإبلاغي بتاريخ اليوم ما يلي: (نص كتاب وزير الخارجية الفرنسية رئيس الوفد المفاوض جوج بيدو الآنف الذكر).

فلي الشرف أن أبلغكم موافقة الحكومة اللبنانية على تعهدات حكومتينا المتبادلة كما عرضتم في كتابكم.

وتفضلوا يا معالي الوزير بقبول اعتباري الفائق

التوقيع: فرنجية»(٣٦)

٥ ـ الجلاء

غادر الوفد اللبناني باريس في ٣١ آذار بعد أن أنجز مهمته بنجاح. وسارت عملية الجلاء بعد ذلك وفق الخطة المرسومة لها. وفي ٣١ كانون

---

(٣٥) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٢.

(٣٦) المصدر ذاته، ص ٢٤٢.

الأول سنة ١٩٤٦ غادر آخر جندي أجنبي الأراضي اللبنانية. فأقيمت الزينات والاحتفالات في طول البلاد وعرضها ابتهاجاً بهذا الحدث. وفي اليوم التالي، ١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧، احتفلت الحكومة رسمياً بتدشين لوحة تذكارية للجلاء نقشت كلماتها في صخور نهر الكلب بمنطقة الآثار عند مصبه في البحر، وهي بالنص التالي:

«في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٤٦ تم جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان في عهد فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية»(٣٧).

كان هذا من الناحية العسكرية، أما من الناحية السياسية فكان المندوب الفرنسي العام الجنرال بينيه قد غادر لبنان نهائياً في ٦ تموز ١٩٤٦. وبذهابه زال منصب «المندوب الفرنسي العام» الذي كان آخر رمز باقٍ من رموز عهد الانتداب الغابر. وبعد مغادرة بينيه بيروت بيومين، أي في ٨ تموز، وصلها الكونت أرمان دي شايلا ممثلاً لفرنسا في لبنان، ليس بصفته «مندوباً عاماً»، بل وزيراً مفوضاً عادياً يترتب عليه أن يكون مقبولاً من الحكومة اللبنانية وأن يقدم أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية حسب الأصول البروتوكولية، وأن يُعامل ويتعامل كباقي الوزراء المفوضين الآخرين الذين يمثلون حكومات بلدانهم لدى الحكومة اللبنانية.

٦ ـ خاتمة

انتصار لبنان الكامل والنهائي في معركة المصير والاستقلال:

وأخيراً، لقد خرج لبنان ظافراً منتصراً من معركة المصير التي خاضها بتصميم وحزم في فترة الانتداب الفرنسي كما سَرَدَت أحداثها وَرَوَت وقائعها فصول هذا الكتاب. فقد استكمل لبنان استقلاله من جميع النواحي الدستورية والسياسية والعسكرية والعملية، وعزز هذا الاستقلال وحصنه لبنانياً بالوحدة الوطنية، وإقليمياً بانتمائه إلى جامعة الدول العربية، ودولياً بانتسابه إلى هيئة الأمم المتحدة، وبإقامة علاقات دبلوماسية مع سائر بلدان العالم على أساس

---

(٣٧) بشارة الخوري، **مجموعة خطب**، ص ١٤٠ ـ ١٤٢. وفيه نص الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية بشارة الخوري في مهرجان نهر الكلب بذلك النهار، ١ كانون الثاني ١٩٤٧.

المساواة والاعتراف والاحترام المتبادلين، من دون أن يقيد نفسه بأية معاهدات، أو يمنح مركزاً ممتازاً لأي كان، أو يرتبط بأية مواثيق، أو يخضع لأية شروط تحد من سيادته أو تنتقص من حريته واستقلاله.

المصادر

مواثيق واتفاقات دولية:

بروتوكول (جبل لبنان) ١٨٦١ ـ ١٨٦٤.

الاتفاقية البريطانية ـ الفرنسية ـ الروسية (اتفاقية سايكس ـ بيكو) ١٩١٦.

ميثاق عصبة الأمم في جنيف ١٩١٩.

صك الانتداب ١٩٢٣.

الدستور اللبناني ١٩٢٦.

المعاهدة الفرنسية ـ السورية ١٩٣٦.

المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية ١٩٣٦.

بروتوكول الاسكندرية ١٩٤٤.

ميثاق جامعة الدول العربية ١٩٤٥.

ميثاق هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٥.

كتب عربية

أبو فاضل، هنري، **البرلمان**، (بيروت، منشورات الحرف، ١٩٨٥).

أبيلا، روبير، **أطوار الحكم في لبنان من مطلع الانتداب حتى الآن**، (بيروت منشورات الأنباء، ١٩٣٣).

الأرمنازي، نجيب، **عشر سنوات في الدبلوماسية**، (بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٣).

الأسود، إبراهيم، **تنوير الأذهان في تاريخ لبنان**، ٤ أجزاء، (بيروت، مطبعة القديس جاورجيوس، ١٩٢٥ ـ ١٩٣٥).

البعيني، حسن أمين، **دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣. دراسة في تاريخهم السياسي**، (بيروت المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٩٣).

بوردن، ماري (اللايدي سبيرز)، **قصة الاستقلال في سوريا ولبنان** ـ ترجمة منير بعلبكي. (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٤٧).

بيهم، محمد جميل، **العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٢**، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨).

بيهم، محمد جميل، **النزعات السياسية بلبنان، عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨ ـ ١٩٤٥**، (بيروت، دار الأحد، ١٩٧٧).

تقويم البشير، نشرته إدارة جريدة «**البشير**» للسنة ١٩٣٢. (بيروت المطبعة الكاثوليكية).

تقي الدين، منير، **الجلاء**، وثائق خطيرة تنشر للمرة الأولى تكشف النقاب عن أسرار جلاء القوات الأجنبية عن لبنان وسورية عام ١٩٤٦، (بيروت، دار بيروت، ١٩٥٦).

تقي الدين، منير، **ولادة استقلال**، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٣).

تويني، جبران، **في وضح النهار** ـ مقالات مختارة، (بيروت، مطابع النهار، ١٩٣٩).

جحا، شفيق، **الدستور اللبناني، تاريخه، تعديلاته، نصه**، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩١).

جريج، جبران، **حقائق عن الاستقلال أيام راشيا**، (بيروت، دار الفن، بدون تاريخ).

جريج، جبران، **مع أنطون سعادة**، من ٨ فبراير ١٩٣٢ إلى ٨ تموز ١٩٤٩، ج١ ـ ٣ (بيروت، مطبعة دار الفن، ١٩٧٣).

جريج، جبران، **من الجعبة** ـ مرويات، مستندات وأدبيات عن الحزب السوري القومي الاجتماعي، المجلد الأول، (بيروت، ١٩٨٥).

الجسر، باسم، **الصراعات اللبنانية والوفاق (١٩٢٠ ـ ١٩٧٥)**، (بيروت دار النهار للنشر، ١٩٨١).

الجسر، باسم، **ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟**، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٨).

الجمهورية اللبنانية، الوثائق والنصوص المختصة بالعلاقات الاقتصادية والمالية بين سوريا ولبنان تشرين الأول ١٩٤٣ ـ ١٤ آذار سنة ١٩٥٠.

الحداد، حكمت ألبير، **لبنان الكبير**، (بيروت، دار مارون عبود، ١٩٨٧).

حداد، عثمان كمال، **حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١**، (صيدا، المكتبة العصرية، بدون تاريخ).

حرفوش إبراهيم، **دلائل العناية الصمدانية**، (جونية، مطبعة المرسلين اللبنانيين، ١٩٣٥).

الحصري، ساطع، **يوم ميسلون** ـ صفحة من تاريخ العرب الحديث، (بيروت، مكتبة الكشاف، ١٩٤٨).

حقي، إسماعيل (ناشر)، **لبنان ـ مباحث علمية اجتماعية** ـ جزءان، طبعة ثانية. (بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩).

الحكيم، حسن، **عبد الرحمن الشهبندر ـ حياته وجهاده**، (بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥).

الحكيم، يوسف، بيروت **ولبنان في عهد آل عثمان** ـ الطبعة الثانية، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٨٠).

الحكيم، يوسف، **سورية والانتداب الفرنسي**، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٨٣).

الحكيم، يوسف، **سورية والعهد الفيصلي**، (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦).

حلاق، حسان، **دراسة في تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ ـ ١٩٤٣. من جمعية بيروت الإصلاحية إلى الميثاق الوطني اللبناني**. (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٥).

حلاق، حسان، **التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢** (بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨١).

حلاق، حسان، **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦**، (بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٢).

الحلو، ناجي كرم، **حكام لبنان ١٩٢٠ ـ ١٩٨٠**، (بيروت، مؤسسة خليفة للطباعة، ١٩٨٠).

حماده، مهيب، **تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين واستراتيجية البقاع في المواجهة السورية الإسرائيلية**، الجزء الأول ١٩١٨ ـ ١٩٣٦. (١٩٨٣).

حنا، جورج (الدكتور)، **من الاحتلال إلى الاستقلال** ـ طبعة ثانية. (بيروت، مطبعة دار الفنون، ١٩٤٦).

حيدر، رستم، **مذكرات رستم حيدر** ـ تحقيق نجدة فتحي صفوة. (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨).

خالدي، مصطفى، وعمر فروخ، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**. (صيدا ـ بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٦٤) ـ الطبعة الثالثة.

خباز، حنا، **فرنسا ولبنان** ـ جزءان، (مصر، ١٩٢٨).

خليفة، عصام، **أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر**، (بيروت، دار الجيل، ١٩٨٥).

خليفة، عصام، **الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨ ـ ١٩٣٦. (بيروت، دار الجيل، ١٩٨٥).**

الخوري، بشاره خليل، **مجموعة خطب** ـ أيلول ١٩٤٣ ـ كانون الأول ١٩٥١ (بيروت، المطبعة البولسية (حريصا)، ١٩٥١).

الخوري، بشاره خليل، **حقائق لبنانية** ـ ٣ أجزاء، (بيروت، منشورات «أوراق لبنانية»، ١٩٦٠ ـ ١٩٦١).

الخوري، رشيد، الشاعر القروي، **الأعمال الكاملة** (الشعر) (طرابلس ـ منشورات جروس برس، ١٩٩٢).

خوري، يوسف قزما، **البيانات الوزارية ومناقشتها في مجلس النواب**. (بيروت، مؤسسة الدراسات اللبنانية، ١٩٨٦).

داغر، أسعد، **مذكراتي على هامش القضية العربية**، (القاهرة، دار القاهرة للطباعة، دون تاريخ).

داغر، يوسف أسعد، **قاموس الصحافة العربية**. (بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٨).

داغر، الخور أسقف يوسف، **بطاركة الموارنة**. (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٧).

ديغول، شارل (الجنرال)، **مذكرات الجنرال شارل ديغول** ـ نداء الشرف ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢. الجزء الثاني ـ الوثائق، تعريب وتعليق خيري حماد. (بغداد ـ مكتبة المثنى، ١٩٦٤).

ديغول، شارل (الجنرال)، **مذكرات الحرب** ـ الطبعة الثانية ـ تعريب عبد اللطيف شرارة. ٤ أجزاء:

(بيروت، منشورات البحر المتوسط ـ منشورات عويدات، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦).

١ ـ **النفير** ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢. ٢ ـ **الوحدة** ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤. ٣ ـ **الخلاص** ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦. ٤ ـ **مذكرات الأمل** ١٩٥٨ ـ ١٩٦١

رستم، أسد، **لبنان في عهد المتصرفية**. (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣).

الرفاعي، أنور، وشاكر مصطفى، **العالم الحديث**، (دمشق، مطبعة العلوم والآداب، ١٩٥٠).

الرياشي، اسكندر، **رؤساء لبنان كما عرفتهم**. (بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦١).

الرياشي، اسكندر، **قبل وبعد** ١٩١٨ ـ ١٩٤١، الطبعة الثانية (١٩٥٥).

زيادة، بيار، **التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق**. (بيروت، المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٩).

زين، نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان**. (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧١).

سالم، يوسف، **٥٠ سنة مع الناس**، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٥).

سرور، جان، **جمعية التضامن الأدبي والحركات الشعبية أيام الانتداب الفرنسي**. (بيروت، ١٩٨٥).

سعادة، أنطون، **الآثار الكاملة**.

سعادة، أنطون، **أعداء العرب أعداء لبنان** - جذور المأساة اللبنانية (١٩٧٩).

سعادة، أنطون، **مباديء الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته مشروحة بقلم الزعيم**، (بيروت، عمدة الثقافة بالحزب السوري القومي الاجتماعي، ١٩٧٢).

سعادة، أنطون، **المحاضرات العشر**، (١٩٤٨).

سعادة، أنطون، **مختارات في المسألة اللبنانية ١٩٣٦ - ١٩٤٣**. (بيروت، منشورات عمدة الثقافة، ١٩٧٦).

سعادة، أنطون، **نشوء الأمم**، الكتاب الأول (بيروت، ، ١٩٣٨).

السعيد، أمين، **أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين** (بيروت، دار الكاتب العربي، بدون تاريخ).

السعيد، نوري، **مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسورية ١٩١٦ - ١٩١٨** - الطبعة الثانية. (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٧).

سلام، سليم علي، **مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ - ١٩٣٨** - قدم لها وحققها وعلق على هوامشها الدكتور حسان علي حلاق. (بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨١).

سلامة، يوسف، **لبنان في الأمم المتحدة**. (بيروت، مجلة شعر، ١٩٦٥).

السودا، يوسف، **في سبيل الاستقلال**، (بيروت، دار الريحاني، ١٩٦٧).

الشاوي، نقولا، **طريقي إلى الحزب**. (بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٤).

شعيب، علي عبد المنعم، **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء ١٩١٨ - ١٩٤٦** .(بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٠).

الشقيري، أحمد، **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية**. (تونس، دار بو سلامة، ١٩٧٩).

شمعون، كميل، **مراحل الاستقلال، لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية**. (بيروت، مكتبة صادر، ١٩٤٩).

آل صفا، محمد جابر، **تاريخ جبل عامل**. (بيروت، دار متن اللغة، بدون تاريخ).

الصلح، عادل، **حزب الاستقلال الجمهوري** ـ من المقاومة الوطنية أيام الانتداب الفرنسي. (بيروت، ١٩٨٥).

الصلح، كاظم، **مشكلة الاتصال والانفصال** كراس مستقل. أيضاً في كتاب: حسان حلاق، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة. (بيروت الدار الجامعية، ١٩٨٢) ص٧٣ ـ ٨٩.

الصلح، هلال، **تاريخ رجل وقضية** ـ رياض الصلح ١٨٩٤ ـ ١٩٥١. (١٩٩٤).

الصليبي، كمال، **تاريخ لبنان الحديث**، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٦٧).

ضاهر، مسعود، **تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٧٤.** (بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٤).

ضاهر، مسعود، **لبنان الاستقلال والصيغة** ـ طبعة ثانية ١٩٨٤. (بيروت، دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٤).

عبد الله، الملك عبد الله بن الحسين، **مذكرات الملك عبد الله ـ** طبعة ثانية. (عمان، منشورات مجلة «الرائد»، ١٩٤٧).

عبد الصمد، رياض، **الطائفية ولعبة الحكم في لبنان**. (١٩٧٧).

عريضة، البطريرك انطون، **لبنان وفرنسا ـ** وثائق تاريخية أساسية تبرز دور بكركي في مواجهة الانتداب الفرنسي والاحتكارات الفرنسية ـ نقلها إلى العربية فارس غصوب، راجعها وقدم لها د. مسعود ضاهر. (بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٧).

عزيز بك، (مدير الأمن العام في السلطنة العثمانية)، **سورية ولبنان في الحرب العالمية الأولى**.

عصبة العمل القومي، **بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل في ٢٤ جمادي الأولى سنة ١٤٥٢ هجري، ٢٤ أوغسطس سنة ١٩٣٣** .(دمشق، المطبعة العصرية، بدون تاريخ).

عطية، نجلا، **لبنان المشكلة والمأساة**. (بيروت، ١٩٧٧).

العظم، خالد، **مذكرات خالد العظم**: ٣ أجزاء (بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣) الطبعة الثانية.

فرزات، محمد حرب، **الحياة الحزبية في سورية ـ** دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، (بيروت، دار الرواد، ١٩٥٥).

فرومكين، دافيد، **سلام ما بعده سلام ـ ولادة الشرق الأوسط**. ترجمة أسعد كامل الياس. (لندن ـ قبرص، شركة رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢).

قاسمية، خيرية، **الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**، الطبعة الثانية (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٨٢).

قبرصي، عبد الله، **عبد الله قبرصي يتذكر** ـ الجزء الأول: تأسيس الحزب السوري القومي الاجتماعي وبدايات نضاله. (بيروت، دار الفكر، ١٩٨٢).

قدري، أحمد، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**. (دمشق، ١٩٥٦).

قربان، ملحم، **تاريخ لبنان السياسي الحديث ـ** الجزء الأول. (بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨).

الكتاب الأردني الأبيض، **الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية**.

الكتائب اللبنانية، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية** ـ الجزء الأول ١٩٣٦ ـ ١٩٤٠، (بيروت، دار العمل للنشر، ١٩٧٩).

كرم، جورج أديب، **قضية لبنان (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)**. أصول تاريخية. المجلد

الأول. سلسلة الملف اللبناني. (بيروت، دار المنهل للنشر، ١٩٨٥).

لونغريغ، استيفن هامسلي، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي** - ترجمة بيار عقل - (بيروت، دار الحقيقة، ١٩٧٨).

مراد، سعيد، **الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين ١٩١٤ - ١٩٤٦** .(بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦).

مراد، محمد، **العلاقات اللبنانية السورية** - دراسة اقتصادية، اجتماعية، سياسية. (بيروت، دار الرشيد للعلوم، ١٩٩٣).

مردم بك، سلمى، **استقلال سوريا ١٩٣٩ - ١٩٤٥** - أوراق جميل مردم بك. (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤).

مركز الحريري الثقافي، **لبنان تاريخه وتراثه** - ٣ أجزاء. (بيروت، مركز الحريري الثقافي، ١٩٩٣).

مزهر، يوسف، **تاريخ لبنان العام** - جزآن.

مسعد، بولس، **لبنان وسوريا قبل الانتداب وبعده**. (مصر الجديدة، المطبعة السورية، ١٩٢٩).

مشنوق، عبد الله، **وراء الأسلاك الشائكة**. (بيروت، دار النشر العربية، ١٩٤٨).

مفرج، فؤاد خليل، **المؤتمر العربي القومي في بلودان ١٩٣٧.** (دمشق، المكتب العربي القومي للدعاية والنشر، ١٩٣٧).

المقدسي، توفيق، ولوسيان جورج، **الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩.** (بيروت، منشورات «الجريدة» و«الأوريان» ١٩٥٩).

ملحمة، جان (الناشر)، **مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية** - جمعها وقدم لها جان ملحمة. (بيروت، مكتبة خياط، ١٩٦٥).

موسى، سليمان، **الحركة العربية** - المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨ - ١٩٢٤. (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٧).

نخلة، رشيد، **كتاب المنفى** - صدره بمقدمة وجمع ملاحقه، وعلق عليه،

ووقف على الطبع أمين نخله. (بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٥٦).

نعيمة، مخائيل، **سبعون ـ حكاية عمر ١٨٨٩ ـ ١٩٥٩**، ٣ أجزاء (بيروت، دار صادر ودار بيروت، ١٩٦٠).

نوار، عبد العزيز سليمان، **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث**. (بيروت، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤).

وهبه، توفيق، **قضايا ورجال**. (بيروت، منشورات مجلة «الورود»، بدون تاريخ).

وهبه، توفيق، **لبنان في حبائل السياسة** ـ الجزء الأول. (بيروت ١٩٥٣).

كتب أجنبية

Abouchdid, Eugenie, **Thirty Years of Lebanon and Syria (1917 - 1947),** (Beirut, Sader- Rihani, 1948).

Antonius, George, **The Arab Awakening**, The Story of the Arab National Movement. Second impression, (London, Hamish and Hamilton, 1938).

Pakradouni, Karim, **Structures des Kataib**, (Beyrouth, S.N., 1967.

Catroux, Georges (general), **Dans la Bataille de Méditerranée. Egypte, Levant, Afrique du Nord, 1940 - 1944**. Témoignage et Commentaires. (Paris, 1949).

Harry Howard, **The King-Crane Commission**, (Beirut, Khayats, 1963).

King-Hall, Stephen, **Our Own times 1913 - 1939**, (London, Faber and Faber, 1941).

Loheac, Lyne, **Daoud Ammoun et la Creation de Létat Libanais**, (Paris, Klincksieck, 1978).

Lohéac, Lyne, **Le Liban a la Conference du Paix 1919 - 1920**, (Paris, 1972).

Longrigg, Stephen Hemsley, **Syria and Lebanon Under French Mandate**, (NewYork, Octagon Books, 1972).

Puaux, Gabriel, (Ambassadeur de France), **Deux Années Au Levant: Souvenirs de Syrie et du Liban 1939 - 1940** (Paris, Hachette, 1952).

Rabbath Edmond, **La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel**, (Beyrouth, Université Libanaise, 1973).

أطروحات غير منشورة

بو سعيد، خطار أسعد، عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩. بحث أعد لنيل شهادة دبلوم في علم الاجتماع السياسي، بإشراف الدكتور فارس محمود إشتي. (بيروت، معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية، الفرع الأول. بيروت ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣) غير منشورة.

عطية، نجلا، موقف المسلمين من الكيان اللبناني ـ أطروحة دكتوراه ـ بالانكليزية ـ غير منشورة، (جامعة لندن، ١٩٧٢).

Tannus, Afif, Trends of social and cultural change in bishmizzeen, an arab village of North lebanon, June 1940. Unpublished Ph.D thesis, Corneil University, u.s.a.

أبحاث ومقالات

بحيري، مروان، «بريطانيا والجامعة العربية: السنوات التأسيسية» في مجلة «**المستقبل العربي**»، العدد ٧٦، تاريخ ٦/ ١٩٨٥ ص٤ ـ ٢٤.

بشور، معن، «العروبة في لبنان: تحديات فكرية وسياسية»، في مجلة «**المنابر**»، السنة ٧، العدد ٦٧، تاريخ نيسان ١٩٩٣، ص٧ ـ ٢٤.

تشرشل، ونستون، تصريح بمجلس العموم البريطاني، في «الكتاب الأبيض البريطاني»، ص٤. يراجع كتاب بيار زيادة، في **التاريخ الدبلوماسي**، الوثيقة رقم ٢، ص١٣٣.

تقي الدين، خليل «حديث مع الجنرال كاترو» بموسكو في ٤ كانون الأول ١٩٤٦. تقرير عدد ١٠٦ من السفير خليل تقي الدين إلى وزارة الخارجية اللبنانية. راجع كتاب بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٣١٨ ـ ٣٢١.

جلاد، ادغار، «الدستور اللبناني ٢٣ أيار ١٩٢٦ ـ ٢٣ أيار ١٩٨٧»، في مجلة «**المسيرة**»، العدد ٨٤، السبت ٦ حزيران ١٩٨٧، ص٤٠ ـ ٤٧.

الحكيم، عدنان، «عدنان الحكيم يتذكر»، مقابلة في ٦ حلقات أجرتها معه ونشرتها مجلة «**الشراع**»، **السنة ٣، الأعداد ١٣٣ ـ ١٣٨، من الاثنين ١ت١ سنة ١٩٨٤ لغاية الاثنين ٥ت٢ سنة ١٩٨٤.**

الخوري، بشارة، «عهد الرئيس للأمة»، خطاب ألقاه بمجلس النواب اللبناني بعد انتخابه رئيساً للجمهورية في ٢١ أيلول ١٩٤٣. في كتاب «**مجموعة خطب ١٩٤٣ ـ ١٩٥١**»، ص١ ـ ٣.

زريق، قسطنطين، «مداخلة في قسم المناقشة، في كتاب «**جامعة الدول العربية في الواقع والطموح**»، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص٧٢ ـ ٧٣.

صفير، البطريرك نصر الله، «رسالة البطريرك إلى الشعب اللبناني بمناسبة حلول عيد الفصح في ١٨ نيسان سنة ١٩٩٢». في جريدة «**النهار**»، السنة ٥٩، العدد ١٨٢٠٩، السبت ١٨ نيسان ١٩٩٢، ص٣؛ أيضاً في «**جريدة السفير**»، السنة ١٩، العدد ٦١٦٥، السبت ١٨ نيسان ١٩٩٢، ص٣.

ضاهر، مسعود، مقدمة كتاب «**لبنان وفرنسا**»، للبطريرك انطون عريضة. (بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٧).

العرفان (مجلة)، سيرة «رضا باشا الركابي» بمناسبة وفاته، في مجلة «**العرفان» عدد كانون الأول ١٩٣٣ وكانون الثاني ١٩٣٤، ص٦٤٢ ـ ٦٥٣.**

فريحة، سعيد، «أسرار العهد السابق» في مجلة «**الصياد**»، العدد ٤٢٥، الخميس في ٩ تشرين الأول سنة ١٩٥٢، ص١و٣٣ ـ ٣٥.

محافظة، علي، «النشأة التاريخية للجامعة العربية»، في كتاب «**جامعة الدول العربية في الواقع والطموح**»، ص٣٩ ـ ٤٤، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

المقتطف (مجلة)، سيرة «الجنرال جبرائيل حداد» بمناسبة وفاته، في مجلة «**المقتطف**»، **المجلد ٦٢، الجزء٦، حزيران ١٩٢٣، ص٥٢٩ ـ ٥٣٤.**

المقتطف (مجلة)؛ سيرة سعيد شقير باشا» بمناسبة وفاته، في مجلة «**المقتطف**»، المجلد ٨٦، الجزء ٢، شباط ١٩٣٥، ص١٧٢ ـ ١٧٧.

النصولي، محي الدين، «كلمة صريحة»، في جريدة «**بيروت**» تاريخ ٢٨ تموز سنة ١٩٣٦، ص١.

نعنعي، عبد المجيد، «مؤتمر الصلح وإقامة الانتداب الفرنسي على لبنان ١٩١٩ ـ ١٩٤٣»، في كتاب «**لبنان في تاريخه وتراثه**»، (بيروت، مركز الحريري الثقافي»، ١٩٩٣).

نويهض، عجاج، «ترجمة: رشيد بك طليع»، في مجلة «**الميثاق**»، الجزء١، كانون الثاني ١٩٨١، ص٥٧ ـ ٧٤.

الهندي، إحسان، «معركة ميسلون»، في **مجلة «تاريخ العرب والعالم»**، السنة ٦، العدد ٧٠، آب ١٩٨٤، ص٧٦ ـ ٨٣.

مجلات

١ ـ مجلة **الأسبوع العربي**	بيروت
٢ ـ مجلة **تاريخ العرب والعالم**	بيروت
٣ ـ مجلة **جيوش الشرق** (Reveue de troupes du levant)	بيروت
٤ ـ مجلة **الشراع**	بيروت
٥ ـ مجلة **الصياد**	بيروت
٦ ـ مجلة **العرفان**	صيدا
٧ ـ مجلة **العروة الوثقى**	بيروت
٨ ـ المجلة **القضائية**	بيروت
٩ ـ مجلة **المستقبل العربي**	بيروت
١٠ ـ مجلة **المسيرة**	بيروت
١١ ـ مجلة **المقتطف**	القاهرة
١٢ ـ مجلة **المنابر**	بيروت
١٣ ـ مجلة **الميثاق**	عبيه
١٤ ـ **النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في المفوضية العليا للجمهورية الفرنساوية في سوريا ولبنان وبيروت.**	

جرائد

١ ـ جريدة **الأحوال**	بيروت
٢ ـ جريدة **الأهرام**	القاهرة
٣ ـ جريدة **البرق**	بيروت
٤ ـ جريدة **البشير**	بيروت
٥ ـ جريدة **البلاغ**	بيروت
٦ ـ جريدة **البيرق**	بيروت

٧ - جريدة **بيروت** بيروت

٨ - جريدة **الحقيقة** بيروت

٩ - جريدة **الديار** بيروت

١٠ - **الجريدة الرسمية** للجمهورية اللبنانية بيروت

١١ - جريدة **الزوبعة** بيروت

١٢ - جريدة **السفير** بيروت

١٣ - جريدة **الشعب** دمشق

١٤ - جريدة **العقاب** دمشق

١٥ - جريدة **العمل** بيروت

١٦ - جريدة **العمل السنوي** بيروت

١٧ - جريدة **القبس** دمشق

١٨ - جريدة **لبنان الكبير** (الرسمية) بيروت

١٩ - جريدة **لسان الحال** بيروت

٢٠ - جريدة **المقطم** القاهرة

٢١ - جريدة **النهار** بيروت

فهرس عام

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ح -

- خ -

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

- ع -

- غ -

ـ ل ـ

- م -

ـ ن ـ

- هـ -

- و -

- ي -

عن المؤلف

- إنه أول من أدخل تدريس مادة التربية الوطنية والأخلاق بشكل نظامي في لبنان، وذلك منذ العام ١٩٣٥ في القسمين الابتدائي والثانوي في أنترناشونال كولدج في بيروت، ونشر بالاشتراك مع الدكتور صبحي محمصاني والأستاذ جورج شهلا سلسلة كتب «**التربية الوطنية والأخلاق**» المعروفة، وهي أول كتب تدريس لهذه المادة وضعت في لبنان ابتداءً من العام ١٩٤٦.
- شارك بوضع سلسلة «**الكتاب الوطني**» الرسمي في تدريس مادة «التربية المدنية» الذي تصدره وزارة التربية الوطنية في لبنان.
- شارك منذ العام ١٩٤٧ في وضع سلسلة كتب «**المصوَّر في التاريخ**» لمراحل التعليم الثلاث: الابتدائية والتكميلية والثانوية.
- وجميع هذه الكتب لا تزال تُدَرَّس في المدارس الرسمية والخاصة في لبنان.
- صدر له كذلك الكتابان التاليان:

(١) «**الدستور اللبناني ـ تاريخه، تعديلاته، ونصه الحالي ١٩٢٦ ـ ١٩٩١**»، نشر «دار العلم للملايين»، بيروت، سنة ١٩٩١.

(٢) «**دارون وأزمة السنة ١٨٨٢ بالدائرة الطبية بالجامعة الأميركية في بيروت**». صدر في سنة ١٩٩١ بمناسبة العيد الخامس والعشرين بعد المئة للجامعة. وهو يتحدث عن الأزمة التي نشبت في الجامعة وفجرت أول ثورة طلابية في العالم العربي، وأبرزت الصراع الحاد الناشب يومئذٍ بين تيار التقليد والجمود، وتيار التحررِ والتجديد. وهي الأزمة التي كادت أن تحمل مجلس أمناء الجَامعة على إغلاقها، والتي ساهمت بصورة غير مباشرة في نشر الثقافة وحرية الفكر في العالم العربي.

يتألف كتاب «معركة مصير لبنان في عهد الإنتداب الفرنسي» من مقدمة، وجدول المحتويات، وجدول المراجع، والفهرس العام، وستة وأربعين فصلاً موزعين على تسعة أبواب هي التالية:

الباب الأول: العهد الانتقالي ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، وفيه عشرة فصول.

الباب الثاني: دولة لبنان الكبير ١٩٢٠ ـ ١٩٢٦، وفيه أربعة فصول.

الباب الثالث: الجمهورية اللبنانية في مرحلتها الأولى ١٩٢٦ ـ ١٩٣٢، وفيه فصلان.

الباب الرابع: لبنان في غياب الدستور والجمهورية ١٩٣٢ ـ ١٩٣٦، وفيه خمسة فصول.

الباب الخامس: لبنان في النصف الثاني من العقد الرابع ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وفيه خمسة فصول.

الباب السادس: الفكر السياسي في لبنان ١٩٢٠ ـ ١٩٤٦، وفيه خمسة فصول.

الباب السابع: لبنان خلال المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٣، وفيه ثلاثة فصول.

الباب الثامن: معركة الاستقلال ١٩٤٣ ـ ١٩٤٦، وفيه سبعة فصول.

الباب التاسع: معركة الجلاء ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، وفيه خمسة فصول.